كلاوس كْلِيْر

خالد وعُمر

بحث نقدي في مصادر التأريخ الإسلامي المبكّر

ترجمة: محمد جديد

اهداءات ٢٠٠٢

[illegible]

خالد وعمر

بحث نقدي في مصادر التأريخ الإسلامي المبكر

خالد وعمر: بحث نقدي في مصادر التأريخ الإسلامي المبكر
تأليف: كلاوس كلير
ترجمه عن الألمانية: محمد جديد
ترجم النصوص الإيطالية: مناف الضماد
تصميم الغلاف: نبيل المالح
إخراج: قَدْمُس للنشر والتوزيع - ناهلة الكايد

قَدْمُس للنشر والتوزيع - دمشق
دار المهندسين (0905) - الفردوس
ص. ب: 6177
دمشق، سورية
هاتف: (+963-11) 222 9836
براق: (+963-11) 442 7393 - 224 7226
بريد إلكتروني: cadmus@net.sy

التوزيع خارج سورية:
شركة قدمس للنشر والتوزيع (ش. م. م)
ص.ب: 113/6435
شارع البصرة (بناء قرطاس) - الحمرا
بيروت، لبنان
هاتف: (+961-1) 750 054
براق: (+961-1) 750 053
بريد إلكتروني: cadmus@inco.com.lb

يمكن الاطلاع على كتب الدار ومنشوراتها على صفحة (الشبكة) التالية:
http://www.alfurat.com

تأشيرة الرقابة: 47784 - تا 2000/7/12 م.

كلاوس كْلِيْر

خالد وعمر

بحث نقدي في مصادر التاريخ الإسلامي المبكر



ترجمة: محمد جديد

المحتوى

مقدمة

أن تكتب دراسة شاملة مع وجود مهنة وأسرة ذلك يعني بالنسبة إلى ذويك التخلّي عن الحياة المشتركة معك، وعن وقت فراغك. ومن أجل ذلك أودُّ، في هذا المقام، أولاً، أن أشكر لزوجي أنها هيأت لي الوقت للعمل، بكرم وسخاء، وكانت تتابع تقدمه المطّرد، على الدوام، باهتمام مصحوب بالنقد. كما أشكر لولدي أيضاً، أنه قرّب إليَّ عالم الآلات الحاسبة، وبذلك يسَّر لي العمل.

كما يستحق الشكر آخر الأمر، الأستاذ المشرف على رسالتي للدكتوراة، البروفسور، الدكتور زهير شنار، الذي شدَّ أزري عندما خطوت خطوتي الأولى في علم الاستشراق، وكان يقف إلى جانبي أيضاً وِقفَةَ المُتَرَفِّق، الناظر بعين الرضى.

كلمة الناشر بخصوص مراجع الكتاب

إن سياسة الدار بخصوص الترجمة تلتزم التقيد بنقل الاقتباسات كما نصت عليها المراجع الأصلية وليس التصرف في ترجمتها. لكن نود لفت الانتباه إلى أن المترجم، السيد محمد جديد، واجهته صعوبة في العثور على بعض المراجع التي وظفها المؤلف. السبب أن بعضها مخطوطات محفوظة في برلين، ولم يتسنّ لنا إمكانية الرجوع إليها لنقل المقبوس كما ورد فيها نصاً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى واجهت المترجم صعوبة العثور على طبعات محددة وظفها المؤلف، ولم نتمكن من تحصيلها في المكتبات المتخصصة في سورية الأمر الذي دفع المترجم إلى الرجوع إلى اقتباسات واردة من طبعات مختلفة عن تلك التي أوردها المؤلف.

كما واجهت السيد محمد جديد صعوبة العثور على بعض المراجع المشار إليها في المؤلّف، وقد دفع ذلك في نهاية الأمر الناشر للعودة إلى نسخ من مؤلفات الإخباريين المتوافرة على ‹الشبكة› أو على «أقراص مضغوطة» بهدف نقل المقبوس بنصه. ونظراً لهذه التعقيدات، ارتأينا أن نبقي المراجع المشار إليها في النسخة الألمانية الأصلية كما هي نظراً لصعوبة الإشارة إلى المرجع الإلكتروني.

النقطة الأخيرة التي نود لفت الانتباه إليها تتعلق بالأسلوب الذي اتبعناه في وضع المراجع. فبعد دراسة متأنية للمسألة قررنا اتباع أسلوب جديد يكمن في وضع اسم المؤلّف ورقم الصفحة الوارد فيها الاقتباس ضمن النص؛ فمثلاً تعني ‹سزغين 329:I› مؤلف فؤاد سزغين الوارد

ذكره في ثبت المراجع. ومن الجدير بالذكر أن أسلوبنا هذا شبيه بذلك المعمول به حالياً في بعض المؤلفات الصادرة في أوروبا والولايات المتحدة، والذي هو أصلاً من ابتداع جامعة هارفارد، حيث يتم وضع اسم المؤلف وسنة إصداره ورقم الصفحة.

وعندما واجهنا اسم كاتب عربي ألّف كتباً عديدة، قمنا بوضع اسم المؤلف ويليه عنوان الكتاب. فصيغة ‹البلاذري/ أنساب الأشراف 1/ 381- 82› على سبيل المثال، تعنى مؤلّف البلاذري المسمى: أنساب الأشراف، والرقم (1) يشير إلى رقم المجلد، ويلي ذلك رقم الصفحات التي تحوي الاقتباس. وصيغة ‹ابن منظور. . .› تعني مؤلّفه: **مختصر تاريخ دمشق** بينما أشرنا إلى كتابه الثاني: **لسان العرب** باسمه. ويمكن للقارىء الاطلاع على تفاصيل الطبعة التي وظفها المؤلّف في ثبت المراجع الملحق في نهاية المؤلف. أما في حالة الكاتب الأجنبي فقد اكتفينا بوضع اسم المؤلِّف بالعربية ويليه سنة إصدار الكتاب، ويمكن للقارىء الاطلاع على تفاصيل الكتاب الأخرى في ثبت المراجع.

مقدمة الطبعة العربية

لا يكاد يوجد محيط ثقافي تتوافر، تحت تصرفه، على مدى الماضي الذي يمتد وراءه على مسافة شاسعة، مادة من الكتابة التاريخية غنية بالمضمون كهذه المادة التي تتوافر للعالم الإسلامي. وقد فضّت في الحقيقة جهود نفر جمّ من العلماء، في العقود الأخيرة جزءاً لا يستهان به من كنوز المكتبات العربية ومجموعات المخطوطات، ولكن لم يتحقق بعدُ، في مضمار التحقيق الجيّد للنصوص القديمة سوى الخطوة الأولى لاستغلال هذه المادة. وكان ينبغي أن تعقبها الخطوة التالية، الأصعب: إذ لا بد من تقويم النصوص الجديدة تقييماً نقدياً. ولكن ما زال من الواجب القيام بالكثير الذي لا نهاية له في هذا الميدان من ميادين العلم، فالمزيد من نصوص المراجع لا يؤدي، بصورة آلية، إلى فهم أفضل للعصر الذي نتحدث عنه.

وقد كان الهدف من وراء دراستي تقديم الحوافز في هذا السبيل. وآمل أن ينذر عدد مطرد الزيادة من العلماء أنفسهم لإعادة تركيب العلاقات التاريخية في القرون الهجرية الأولى، لأنني ألمس رغبة كبيرة لدى جمهور عريض من القراء في الخروج بصورة للعصر أكثر إحاطة وشمولاً.

وختاماً أتمنى لك، يا دكتور زياد منى، كثيراً من النجاح في هذا المشروع.

مع أطيب التحيات والأماني.

كلاوس كلير

برلين في 19 آذار (2000 م).

التطور السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، في إقليم ما، أو عند شعب من الشعوب.

وقد كانت غايتي الأساسية أن أقدم بحثاً في سيرة خالد بن الوليد. غير أنني اصطدمت، في أثناء الأعمال التمهيدية، بالتساؤل المثير للفضول عن مؤثرات ألوان الصراع الأولى بين الأحزاب حول صورة خالد عند المؤرخين، وعن الصراع الدائم المزعوم بين خالد وعمر، وهو الصراع الذي يطبع بطابعه تلك المصادر إلى حد بعيد. ولم يكن قد تبقى من هناك سوى خطوة قصيرة لكي توضع كتابة التاريخ ذاتها تحت النظر والتدقيق. وكان من بواعث الأسف أنْ لم تنشأ في النهاية سيرة لخالد بن الوليد، وإن تم استخلاص نتائج عارضة لها أهميتها من أجل هذه السيرة، وفي مقابل ذلك أحسَب أنني قدمت إسهاماً من أجل فهم كتابة التاريخ في عصر صدر الإسلام.

ولكن كان قد بقي من المقصد الأصلي، أي سيرة خالد، توجه محدد للنظر: فحتى عندما تتناول الدراسة ألوان النزاع بين خالد وعمر، يظل خالد في نقطة الاهتمام المحورية، بينما لا تسهم في فهم سيرة عمر سوى جوانب جزئية.

وفي دراستي هذه سأواصل طرحين مختلفين للأسئلة:

- أي علاقة كانت تربط بين خالد وعمر؟

- ما الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من استيعاب المؤرخين القياسيين 'المادة التاريخية الخام' بالنسبة إلى كتابة التاريخ في عصر صدر الإسلام؟

أما ما يتصل بمجال الأسئلة الأولى، الخاصة بالسِّير، فلم يبدُ لي أن من المعقول والمجدي أن أدرج كل المادة المتوافرة، وأقومها، ببساطة، إذ كانت كثرتها خليقةً أن تُحوّل النظر عما هو جوهري، بسهولة، ففضلت بدلاً من ذلك، أن استخرج أربعة من الأشكال الكبرى للنزاع، من فترات مختلفة من حياة خالد، وأتناولها بالبحث لتكون مثلاً يحتذى.

وتتناول هذه الأشكال من النزاع ما يلي:

* الروايات المتعلقة بغزوة بني جَذيمَة في أيام النبي.

* الروايات المتعلقة بفصل من فصول حروب الرِدَّة يتمثل في القضية الخاصة بمالك بن نُوَيْرَة، من أيام خلافة أبي بكر.

* الروايات حول استدعاء أبي بكر خالداً من العراق.

* الروايات حول عزل عمر خالداً.

وهناك سلسلة من الأحداث التي كانت خليقة أن يتعرض لها البحث على النحو ذاته ومنها الروايات المتعلقة بغزوة مؤتة، وحنين، وبالقتال ضد بني حنيفة، وبأحداث متفرقة في فتح العراق، ولا سيما حول سنوات خالد الأخيرة ولكن يبدو لي أن الاختيار الذي اخترته يتيح نظرة شاملة جيدة تحيط بالجوانب الجوهرية للعلاقة بين خالد وعمر، وتشمل الروايات الأربع السنوات ما بين (8- 18 هـ) وتتيح معرفة تصعيد النزاع، من النقد إلى الإجراءات التأديبية القاسية.

وقد تم تجميع تشكيلة واسعة من أقوال المصادر من أجل كل موضوعٍ على حدة، ثم تفنيد تلك الروايات بأكثر طرائق نقد النصوص تبايناً. وفي نهاية كل فصل فرعي تجري الإشارة إلى نتائج النقد، ومحاولة تقديم إعادة تركيب الأحداث التي جرت بالفعل. وقد جرَّبتُ في نقد النصوص، عن قصد، طرائق مختلفة. ولذلك فأنا أفهم عملي أيضاً على أنه حافز لشق طرق جديدة في تحليل المصادر.

ولم يكن من شأن نقد النص أنه أفضى إلى إشارات من أجل تفسير جديد للأحداث، بل قدَّم، قبل كل شيء، عناصر من أجل فهم أفضل لتصوير المؤرخين عصر صدر الإسلام. وفي القسم الثاني من الدراسة حاولت إيجاز واقع البحث فيما يتعلق بكتابة التاريخ العربي، وتحويل النتائج المأخوذة من الأبحاث المتعلقة بالمراجع إلى أقوال في أسلوب دراسة المؤرخين العرب. وآمل أن أكون قد وُفِّقْتُ إلى إثبات أن التقبل الواسع الانتشار لأقوال المراجع المختلطة والمتناقضة في كثير من الأحيان في كتابة التاريخ العربي ليس له ما يسوّغه، وإلى الكشف عن إمكانات للكيفية التي يستطيع المرء بها أن يصل، عن طريق النقد المتأني للمصادر،

إلى نتائج مجدية. وقد تبين بلا ريب أيضاً أن بعض التناقضات ما عاد من الممكن حلها، بلا ريب. ومع ذلك فأنا أرى أن أهم توصلت إليه هو استنتاج أن من الممكن أن تفضي أجزاء كبيرة من الصورة السائدة عن الأحداث في عصر صدر الإسلام إلى المراجعة الحتمية.

2) تقرير عن المراجع

1.2 حالة المصادر

سوف أُفصّل القول، فيما يلي من الشروح، في الحديث أولاً عن الأعمال التاريَخية (القياسية) على قدر ما تبقّى منها، وعلى قدر ما استخدمته منها. ثم أورد المجموعات المختلفة للسير التي استخرجت المادة منها، ثم انتهي آخر الأمر إلى الأعمال ذات الأهمية الثانوية التي تتضمن روايات عن جوانب متفرقة لم تجد مدخلاً إلى أعمال المؤرخين في بعض الأحيان.

إن أقدم كتاب في التاريخ وصل إلينا كاملاً ومحققاً، هو كتاب: **المغازي** للواقدي ‹سزغين 1:294–6› وهو موجود بتحقيق علمي ممتاز بقلم مارسدين جونز، تخطى في الزمن التحقيق الجزئي الأقدم. ومن المؤسف أنه لا يتضمن، كما يفيد ذلك عنوانه، سوى الروايات حول الغزوات في أيام النبي. ومن أجل ذلك لم يكن من الممكن استعماله هنا إلا من أجل التحدث في قضية جَذيمة.

توفي المؤلف، أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي في عام (207 هـ/ 823 م) في بغداد، حيث لبث سنوات طوالاً يتقلد منصباً مرموقاً في بلاط العباسيين وكان أسلوبه في كتابة التاريخ يلقى تقديراً كبيراً. ويذهب جونز إلى حد قوله: إن الواقدي يُعدّ بين أوائل المؤرخين، عندما يتعلق الأمر بالحوليات. ‹جونز: 350›.

كما يعدّ الواقدي مرجعاً فائق الأهمية في الموضوعات الأخرى أيضاً.

وكانت كتاباته مصدراً لكل الجامعين اللاحقين تقريباً. ومما يؤسف له أن هذه الأعمال المعروفة بأسمائها، ولا سيما كتب الردّة، وفتوح العراق وفتوح الشام، إذ لم يجر الحفاظ عليها، أما الكتب المتداولة ليس غير التي تحمل العناوين المماثلة فهي تلفيقات لاحقة ضئيلة القيمة تتخذ من الواقدي مرجعاً لها.

وبالنسبة إلى البحث الذي بين أيدينا تم بوجه خاص تقويم فصل جَذيمَة (الصفحات 875- 884 من تحقيق جونز) ويتضمن هذا أكثر النصوص الوصفية تفصيلا حول هذا الحدث العرضي.

على أن ابن اسحق ‹سزغين 1: 288- 90› يعدّ أقدم من الواقدي إلى حد بعيد، ويمكن أن يسمى بحق أهم أركان المرحلة المبكرة من التأريخ العربي، وقد ولد في عام (84 هـ/ 704 م) في المدينة ومات بعد حياة حافلة بالمغامرات، في عام (150 هـ/ 767 م) في بغداد من دون أن يعقد صلات هامة مع أسرة الحكام الجدد هناك.

ومما يؤسف له أنه لم يتبق من كتاباته المستفيضة إلا بعض الأجزاء. إذ لم يبق من كتاب المغازي الذي كان يتألف في الأصل من أجزاء: المبتدأ والمبعث والمغازي، إلا المعالجة المختصرة لابن هشام (المتوفى عام 218 هـ/ 834 م). أما الأعمال الأخرى المعروفة بعناوينها تاريخ الخلفاء وكتاب الفتوح فلم يبق منها إلا قطع مجتزأة أو مقتبسات لدى الجامعين اللاحقين.

وتتضمن: السيرة مادة غنية عن خالد والخليفة خاصة بسيرته. ولكن لا يرد في الحسبان، فيما يتعلق بالبحث الذي بين أيدينا، سوى فصل جَذيمَة ‹الصفحات 833- 839 من تحقيق فستنفيلد›. على أن مجرد عنوان هذا الفصل: غزوة خالد لبني جذيمة، من بني كنانة، بعد الفتح، وغزوة علي، لإصلاح خطيئة خالد يدع القارئ يحس بانحياز معين من جانب ابن اسحق ضد خالد.

أما ما يتصل بالموضوعات الأخرى المدروسة فتتسم الفقرات الطويلة، التي ينقلها الطبري عن ابن اسحق، بالأهمية ولكن هناك مؤلفون اخرون يستندون المرة بعد الأخرى، أيضاً، إلى مرجعية ابن إسحق.

ومن الكتب التي ثار الجدل حولها وقتاً طويلاً كتاب: فتوح الشام لمحمد بن عبد الكريم الأزْدِي البصري، وقد سبق تحقيقه أول مرة منذ عام (1854 م) غير أنه باء بسمعة التزوير الذي يذهب بقيمته من جراء نقد دي غويه الذي قضى عليه. أما في التأريخ العربي الحديث فقد كان له، بصرف النظر عن ذلك، دور لا يستهان به. وثمة في السنوات الأخيرة، بوادر تدل على أنه يمكن أن يشهد في الحركة الاستشراقية أيضاً تقيوماً جديداً. وتكمن قيمة النص قبل كل شيء في قدمه. وحتى عندما تظل شخصية المؤلف مجهولة إلى حد بعيد، فقد استطاع ‹ل. ي. كونراد› ‹كونراد في بخيت I: 28- 62› أن يبين مع ذلك بأسلوب مقنع أن المسألة كانت تتعلق بعالم ينتمي إلى نهاية القرن الثامن للهجرة. ويقدم المؤلف تقريراً غنياً بالتفاصيل، متماسكاً إلى حد بعيد، لفتح الشام. وما من شك في أن المادة التي يمكن الانتفاع بها تحيط بها أكداس من الروايات المخترعة.

وإلى جانب المؤلفين، اللذين أوردناهما حتى الآن، يتميز كتاب الردّة لوَثِيْمَة ‹سزغين I: 315› بشيء من التواضع بالفعل، إلى ذلك أنه لَم يَسْلَم، بل أعيد تركيبه في أجزاء بفضل جهود إ. هونَرْباخ. ولكن بما أنه لم يتبق من العدد الجم من الأعمال حول الرِدّة إلا كتب قلائل، فلا بد للمرء أن يكون ممتناً لقاء كل معلومة جديدة.

وقد توفي أبو يزيد الفسويّ ابن موسى الوشاء عام (237 هـ/ 851 م) وهو ينتمي إلى مدينة فَسو الفارسية قرب شيراز، وقد عاش زمناً طويلاً في الأندلس وقضى سنواته الأخيرة في مصر. على أن المؤرخين اللاحقين يكثرون من الثناء على جودة كتابه في الرِّدّة، وهو الذي حفظت مقاطع كثيرة منه عند ابن حجر، وحتى ابن خلكان ينقل عنه عدداً من الفقرات الطويلة. وقد جَشّم هونَرْباخ نفسه مشقة جمع هذه المواضع المتناثرة، ونشرها. ولكن كان من الأمور المفهومة أنه لم يكن من الممكن، عن طريق ذلك، إعادة صياغة التصوير الأصلي المتصل لحروب الردّة. كما أن البيانات التي يرجح توافرها عن الناقلين مفقودة إلى حد بعيد.

أما فيما يتعلق بقضية مالك فهناك سلسلة كاملة من المقاطع المتعلقة بهذا الموضوع، (218- 19 و 252- 255، 293- 94) حيث تتضمّن القرون الوسطى (عند ابن خلكان) الراويات الأساسية.

على أن أقدم تاريخ عام، محفوظ، ومحقق، من العصر الإسلامي، يرجع إلى خليفة بن خيَّاط العصفوري، وهو عالم بصري، مات في عام (240 هـ/ 854 م) عن عمر متقدم.

وقد بدأ حولياته بعام الهجرة وانتهى بها إلى عصره (عام 232 هـ) حيث أفسح للأمويين على وجه الخصوص مجالاً واسعاً. وربما كان هذا هو ما أثار قلق ابن سعد الذي قال إن خليفة بن خيَّاط ينطوي على مودة للأمويين.

وبالنظر إلى حجم الكتاب تبدو لي مواضع النص التي تتصل بخالد تتجاوز النسبة المعقولة إلى حد ما، والحق أنه لا يرد حول قضية جذيمة إلا ملاحظة وجيزة (ص 51). وفي مقابل ذلك تعد الرواية الخاصة بمالك مفصلة جداً (ص 68- 69). على أن ما هو أكبر حجماً أيضاً هو الرواية المتعلقة بالقتال في اليمامة (ص 72- 83). وفي مقابل ذلك يتناول خليفة بن خيَّاط الأحداث في العراق باقتضاب شديد (ص 85- 87) بينما يعود إلى التفصيل البالغ في فتح الشام وفلسطين (الصفحات 86- 110 غير واضحة). وتتخلل هذه الروايات فقرات أطول حول موضوعات القيادة العليا والعزل، بل ثمة ملاحظة حول قصة الحَمَّام بين الروايات المروية عن عام (17) للهجرة. كما أن البيانات الخاصة بالمراجع تتباين حقاً. ففي بعض الأحيان يقدم خليقة بن خيَّاط إسناداً كاملاً، ولكن في حالات أكثر تواتراً، لا يذكر إلا واحداً من أسلافه بين المؤرخين.

ومن أهم الأعمال الضرورية للبحث الذي بين يدينا كتاب: فتوح البلدان للبلاذري ‹سزغين: 1: 320›. ومازالت سيرة أحمد بن يحيى بن جابر البلاذُري تفتقر افتقاراً شديداً إلى الوضوح، وحتى سنة وفاته وهي (279 هـ/ 892 م) غير مؤكدة. على أننا نعرف أنه أنفق معظم أيام حياته في بغداد، حيث كانت تربطه بالبلاط علاقات وثيقة، بل يروى أنه كان نديم شراب للخليفة المتوكل. ومع ذلك يبدو أنه حافظ على استقلال معين

لنفسه من حيث كونه مؤرخاً، وهو الأمر الذي يمكن للمرء أن يستقيه من الحديث المفصل حول عصر الأمويين.

وهناك سلسلة كاملة من المستشرقين الذين يفضلون أعمال البلاذُري على حوليات الطبري، سواء أكانوا يعترفون بحكم أكثر موضوعية (فلهَوزن) أم كانوا يبرزون ما في مادته التي يعالجها من غنى في جوانبها (نْلدكَه). ولكن ربما كانت المسألة في أن هذا الانطباع لم يتكون إلا من جراءَ أنَّ البلاذُري كان يروي باقتضاب أكثر، وكان قلما يقدم ألواناً من التزويق عن طريق الحكايات الطريفة.

وكان من الخطوات الهامة للبحث في تاريخ صدر الإسلام، أن دي غويه قدم منذ عام (1866 م) تحقيقاً لكتاب: **الفتوح**. ولا بد للمرء أن يبدي أسفه في الوقت ذاته لأن تحقيق: **أنساب الأشراف** المرغوب فيه إلى أقصى الحدود، ما زال قطعاً مجتزأة، على الرغم من أن الناس كانوا يجمعون على الدوام، بلا ريب، على أن هذا المؤلَّف هو العمل الرئيس من أعمال البلاذُري، ومن ذلك مثلاً، أن الفقرات التي تتحدث عن بني مخزوم، أو تلك التي تتحدث عن كلا الخليفتين الأولين ما زالت غير محققة.

يبدأ كتاب **فتوح البلدان**، بغزوات النبي ويقدم بذلك إسهاماً حول كل عملية عسكرية قام بها خالد. باستثناء الحملة على بني جذيمة. ولكن هناك رواية وجيزة عنها في ‹أنساب الأشراف 1/ 381-8› ويتم تصوير الأحداث العسكرية عند البلاذُري منفصلاً تبعاً للأقاليم، حيث يتراجع التسلسل الحولي إلى الخلفية. فهو يتناول، مثلاً، فتح الشام، ثم يتناول فتح العراق بعد ذلك بكثير. ومما يلفت النظر للوهلة الأولى أن دور خالد يتم الحد منه لمصلحة أبي عبيدة بن الجراح.

ولم يتبق من المجال الشامي الفلسطيني، من العصر الأول، إلا القليل من المادة التاريخية، ولا يغير كثيراً من ذلك كتاب: **التاريخ**، المحقق في الآونة الأخيرة لأبي زرعة الدمشقي، المتوفى عام (281 هـ/ 894 م). ولا يفي الكتاب بما يعد به العنوان: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأنه يتناول

من حيث الجوهر، سيَر العلماء. وعلى كل حال فالمؤلف يقدم سلسلة من التفاصيل الحوليّة حول كل مجال زمني يجري البحث فيه.

أما التاريخ العمومي الأول، المكتوب من وجهة نظر إسلامية، الذي يلبي هذا المطلب تلبية حقيقية أيضاً، فيرجع إلى أحمد بن أبي يعقوب بن وضيح الذي يسمى عموماً: اليعقوبي، وكان ينتمي إلى طبقة أمناء السر العاملين في خدمة الدولة العباسية، وعاش حتى عام (284 هـ/ 897 م). ويتألف كتابه في التاريخ: **التاريخ** من قسمين كبيرين: فالمجلد الأول (من الطبعة) يتناول العصر القديم السابق على الإسلام، منذ بدء الخليقة، حيث يفصل المؤلف القول أيضاً في الشعوب المتحضرة الأخرى المعروفة لديه، والمجلد الثاني مخصص للعصر الإسلامي، ويمتد حتى العام (259 هـ/ 872 م) وفي هذا القسم رتب اليعقوبي مادته ترتيباً حولياً إلى حد بعيد. وقد لاحظ عبد العزيز الدوري، في تصوير عصر الراشدين والأمويين، في بعض الأحيان، نزعة معادية للأمويين وموالية للشيعة، بينما كان يلمس في الروايات المتعلقة بالعباسيين شيئاً من الإفراط في التملق، ومع ذلك فهو لا يجحد لهذا العمل أهميته. وتكاد تقتصر البيانات الخاصة بالمراجع اقتصاراً كاملاً على الأقوال التلخيصية في بداية السرد المتعلق بالعصر الإسلامي (بداية المجلد الثاني). ويقدم اليعقوبي من أجل البحث التالي مادة غزيرة نسبياً: بنو جَذِيمَة، ص (61) مالك بن نُوَيْرَة: ص (131-132) سورية، ص (133-134) والصفحات (139-141) إلا أن أحداث المرحلة الأولى من فتح العراق قلما يجري التعرض لها (ص 131).

ويقدم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، بلا شك، أهم إسهام في النصوص المدروسة قاطبة. على أن مجرد الحجم الضخم لعمله يبوئه مكانة بارزة في التاريخ العربي. وبعد أن تم طرح طبعة لَيْدن باتت أجيال بأسرها من العلماء تلهج بتمجيد المادة الخصبة التي كان الطبري يختزنها. ولكن كانت تسمع منذ وقت مبكر أيضاً أصوات تأسف لأن العالم المُجِدّ من آمول لم يعد يصنع شيئاً من أجل التقويم النقدي للأحاديث، وكان يركز اهتمامه قبل كل شيء على تجميع أكبر قدر ممكن من المادة (من

هؤلاء مثلاً: نْلدكه، في تنقيحه لحوليات ليُونه كَيتاني) ‹نُلدكه 4: 308›. وسوف أوفر علَى نفسي إدراج المواضعَ الهَامة التي يحتجَ بها، هنا، ما دامت المادة يسهل العثور عليها بفضل المفهوم التحليلي.

أما قيمة كتاب الفتوح، لابن الأعثم الكوفي[1] فما زالت موضع جدل شديد في التراث، إذ ما زال حكم (كارل بْرُكلمَن) بأنه رواية تاريخية شيعية ثابتاً حتى اليوم أيضاً إلى حد بعيد، علَى الرغم من وجود طبعة كاملة له الآن. ويقوّمه (م. أ. شابان) [الموسوعة الإسلامية: انظر الاسم] بأنه مصدر قيِّم للفترة الأولى من تاريخ العرب. ويسود اختلاط كبير حتى في صدد فترة حياة المؤلف. وعلى حين ما زال فؤاد سزغين ‹سزغين 1: 329› ينطلق من أنه توفي في حوالي عام (314 هـ/ 929 م) يجادل توجان ‹توجان: 249› في هذا القول بعنف، حيث يسوق الحجة القوية على تأريخه، وهي أن تاريخ الخلفاء لا يقدم إلا حتى وفاة المعتصم (227 هـ/ 842 م). غير أن القول الذي يذهب إليه توجان، وهو أن ابن الأعثم كان معاصراً للواقدي، والمدائني، هو بكل بساطة، كلام سخيف.

ومهما يكن من الأمر فكتاب الفتوح، يتضمن مادة غزيرة ما كانت لتظل باقية في العادة. أما أنها تُحْدِث، مقارنة بحوليات الطبري، تأثيراً يوحي بأنها تتسم بسمة الرواية فذلك يكمن، في شطره الأكبر، في أن ابن الأعثم يقدم عرضاً متواصلاً مستمراً.

ويعد السرد المتعلق بأوجه نشاط خالد بالغ الضخامة إلى حد ما، وأصيلاً في مجالات واسعة (حول مالك بن نُوَيْرَة ص 20- 23) العراق: رواية محرفة، مستكملة من النص الفارسي بصورة جزئية، الشام: الصفحات (100- 195).

أما أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن حُبَيش، والمتوفي عام (584 هـ/ 1188 م) في مرسية، فكان عالماً أندلسياً لم يُحَقق مع الأسف كتابه عن الفتوحات في عهد الخلفاء الثلاثة الأوائل: كتاب ذكر الغزوات حتى الآن. غير أن دي غويه، وبوجه خاص كَيتاني عالجا المخطوطات المتوافرة. على أن بداية الكتاب، في تاريخ الردّة

متضمن في شطره الأكبر في القسم المحقق من كتاب القلاعي كتاب **الاكتفاء**. وتكمن أهمية هذا العمل المتأخر نسبياً، على وجه الخصوص، في إدخال مواد بصورة جزئية مما يفتقر إلبه الآخرون من الجامعين.

وقد نظرت أنا في مخطوطة برلين.[2] ويتضمن النص معلومات خصبة في سيرة خالد: مالك بن نُوَيْرة: (الورقة 1أ- 6) العراق: الورقة (116 - 126) الشام: الورقة (44أ- 88).

وأما ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن علي) ‹بْرُكَلْمن 1: 345› المتوفى عام (630 هـ/ 1233 م) في الموصل، فهو مؤلف تاريخ شامل في قالب حوليات. فالكامل في التاريخ يمتد من البدايات إلى العام (628 هـ/ 1231 م). ويذهب (فرنتس رُزْنتال) إلى درجة القول بأن هذا الأثر يمثل ذروة كتابة التاريخ الحولي عند المسلمين [الموسوعة الإسلامية: انظر الاسم]. بل لقد فضله (فلهَوزن) على الطبري، لأنه أكثر تفهماً، وأكثر اكتمالاً من ذاك ‹فلهَوزن 1899آ: 3›. على أن هذه المزية على وجه الخصوص وهي أن ابن الأثير كثيراً ما كان يختار نصاً معيناً من نصوص الرواية، ويكتم الروايات التي تناقضه، والواردة من مصدر آخر، كان من الممكن أن تحدث أثراً سلبياً، عندما كان تدخل المحرر في الأحداث يضفي عليها لوناً زائفاً. ويستطيع المرء أن يقول فيما يتعلق بالعصر الأول إن ابن الأثير كان يرجع إلى الطبري في الأمور الجوهرية، غير أن مادته كانت تخضع لتحرير يضفي عليه التماسك والإحكام. ولم أكن أرجع إليه فيما يتصل بالروايات عن خالد إلا حين كانت توجد انحرافات كبيرة عن الطبري، ومثال ذلك حديثه عن موضوع (العزل الثاني).

ومن الآثار التي لم يجر تحقيقها حتى الآن إلاّ في أجزاء منها، كتاب: **الاكتفاء في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفاء**، للقلاعي [‹الموسوعة الإسلامية: انظر الاسم›] (أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي البلنسي). وقد عاش المؤلف فيما بين عامي (565 هـ/ 1170 م- 636 هـ/ 1238 م) في الأندلس، وكان أحد تلاميذ ابن حُبَيش، وتكمن أهمية عمله، كما هي الحال في كتاب أستاذه، في الحفاظ على مراجع كانت خليقة أن تضيع.

وقد تم حتى الآن تقديم تحقيق جزئي للنص حول الأعوام المكية من حياة النبي. كما تتوافر من عصر أحدث طبعتان للجزء الخاص بعصر الردَّة، ولذلك لا يمكن استغلال الكتاب إلا من أجل قضية مالك.

وأما: **البداية والنهاية**، لابن كثير فهو تاريخ شامل، متأخر، ومع ذلك فهو مفيد. وقد كان المؤلف، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (701 هـ/ 1301 م- 774 هـ/ 1373 م) تلميذاً للذهبي، غير أنه نهل كثيراً من كتابات زوج أمه، المزّي. ولم أستفد منه إلا عندما كانت مادته تفضي إلى جوانب جديدة (قضيّة جَذيمَة، قضية مالك، الاستدعاء من العراق).

ولا بد من إشارة موجزة إلى النويري (المتوفى عام 732 هـ/ 1332 م في القاهرة) إذ تتألف موسوعته الكبرى: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، في شطرها الأكبر، من تاريخ عام شامل: (القسم الخامس والأخير). وحتى إن كان المؤلف لا يستحق أن يوصف بالأصالة فإن عمله ينطوي على نظرة شاملة وواسعة الأفق إلى المراجع. وأحدث الأعمال التي يجب ذكرها: **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس**، للدياربكري. وقد عاش المؤلف في القرن السادس عشر (وتوفي، على الأرجح عام 990 هـ/ 1582 م) ونصه وجيز نسبياً، ومع ذلك فهو يتضمن أيضاً مادة جديدة عن العصر الأول.

وأَتَوَجَّهُ الآن نحو طائفة من أعمال التراجم التي استخدمتها بوجوه عديدة، وأقدمها كتاب: **الطبقات**، لابن سعد (المتوفى عام 230 هـ/ 845 م) ويضم سيَر ما يربو على (4000) من الشخصيات ذات الأهمية بالنسبة إلى علمِ الحديث. وفي البداية توجد سيرة للنبي، وتاريخ لغزوات محمد. وقد استعمل ابن سعد في ذلك، بوجه خاص، مادة من الواقدي، وكان ابن سعد أمين سره. أما ما يتصل بخالد فلم يبق مع الأسف إلا أجزاء متقطعة من روايتين من سيرته (المجلد 4/ 2، حول وقعة مؤتة، المجلد 7/ 1: 118- 21، ولا سيما حول السنين الأخيرة من حياته). ولكن يمكن أن تستقى كمية كبيرة من المادة المتعلقة بالموضوع: (قضية جَذيمَة: انظر تاريخ المغازي 2/ 1: 106- 8، وقضية مالك، 3/ 1: 275، الحَملة على الشام: 6: 44- 45).

ويعد حجم المجموعة التراجمية في كتاب المعرفة والتأريخ، ليعقوب بن سفيان الفَسَوي المتوفي بالبصرة في عام (277 هـ/ 890 م) أقل كثيراً من هذا الأثر. ولكن كثيراً من هذا الأثر وجد سبيلاً إلى المجموعات اللاحقة من التراجم. وثمّة فقرات هامة عن خالد في الفقرة الخاصة بسيرة عمر (1/ 455- 479) ولكنها موجودة قبل كل شيء في الأحاديث المفصلة في كلا الفصلين الحوليّين عن خلافة أبي بكر (3/ 290 295) وخلافة عمر (3/ 295- 308).

أما مجموعة تراجم أصحاب النبي: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر الأندلسي (المتوفى عام 463 هـ/ 1070 م) فلا تحتوي إلا على القليل من المادة التي كان من الممكن أن يكون الانتفاع بها مجزياً. وتقدم مادة خالد (رقم 603/ 427- 431) ملاحظات يسيرة فحسب حول قضية جَذِيمَة، وحول قصة مالك. أما في مادة (عمر) فلا يرد لخالد ذكر (1878/ 1144- 1159).

ولا يفوق ابن عساكر في الغنى بالمضمون سوى الطبري. وكان أبو القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر، عالماً دمشقياً عاش بين عامي (499 هـ/ 1106 م و571 هـ/ 1176 م). ويعد أثره الرئيس: تاريخ مدينة دمشق، مرجعاً عملاقاً في التراجم، للشخصيات التي تمت بصلة إلى دمشق، وتغنيه مادة يقدمها المؤلف لتكون بمثابة خلفية. وعلى الرغم من أن النص محفوظ كاملاً في مخطوطات عديدة فإن تحقيقه لمّا يختتم بعد. أما ما يصلح للاستعمال فهو طبعة القسم الأول بتحقيق صلاح الدين المنجد.

وقد قررت، بناء على حالة الكتاب من حيث التحقيق، أن استعمل (الصياغة المختصرة) ذات التحقيق الكامل لابن منظور، استعمالاً موازياً، ذلك أن هذه تتوافر منذ عام (1988 م) في طبعة سهلة الاستعمال، في تسعة وعشرين مجلداً. وكان محمد بن مكرم بن علي الإفريقي، الذي توفي على الأرجح، في عام (711 هـ/ 1311- 1312 م) في طرابلس، والمعروف قبل كل شيء، بقاموسه: لسان العرب، قد وضع، إلى جانب

مختصرات أخرى: **مختصر تاريخ دمشق**، لابن عساكر. ويبدأ كتابه بالثناء الذي لا بد منه على محاسن الشام، ثم يورد سيرة للنبي محمد مختصرة، ثم يعقب على ذلك بتلخيص فتح الشام. وهذا القسم (1/ 180- 243) يستحق الالتفات إليه بوجه خاص. وثمة، إلى جانب ذلك، سلسلة كاملة من التدوينات المستفيضة في التراجم: خالد بن سعيد: (7/ 344- 351)؛ خالد بن الوليد: (8/ 5- 27)؛ أبو عبيدة بن الجراح: (11/ 264- 274)؛ عُمَر: (18/ 261- 351) (19/ 7- 52). ولا يقتصر العرض هنا على الأحداث في الشام، بل يتضمن كل الجوانب؛ فهو يقدم في سيرة خالد أيضاً فقرة طويلة حول قضية جَذِيمَة.

وتُظهر المقارنة المفصلة بين النصوص ضمن إطار المجلد الأول في كلا الكتابين أن الصياغة المختصرة ينقصها نحو ثلث حجم النص الأصلي، ولكن المسألة تتعلق في كثير من الأحيان ببدائل لفظية. أما النص نفسه فلم يتدخل فيه ابن منظور إلا فيما ندر. ومع ذلك فإن من الأمور التي لها وزنها احتفاظه بالأسانيد الخاصة بالرواة.

ومن المفروض، تبعاً لمفهوم كتاب: **وفيات الأعيان**، لابن خلكان (المتوفى عام 681 هـ/ 1282 م) ألاّ يتوقع المرء في الحقيقة إسهاماً في سيرة خالد، وبالتالي سيرة كلا الخليفتين. ومع ذلك فهناك فقرتان طويلتان، في الفصل الخاص عن وَثِيْمَة (الرواية عن الرِدَّة التي رتبها هونرباخ) وفي الفصل الخاص بصلاح الدين تفصيلات في عمرو بن العاص (دخوله في الإسلام والقيادة العامة في سورية).

ويضم كتاب: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف المزيّ، المتوفى عام (742 هـ/ 1341 م) مجموعة ضخمة من التراجم الخاصة بالمحدثين، كما يتضمن أيضاً تدويناً حول خالد: رقم (1659: 8/ 178- 190) ولكنه لا يقدم معلومات جديدة. وفي مقابل ذلك يعد هذا العمل ذا أهمية فيما يتعلق بتواريخ الرواة المذكورين في الأسانيد.

والحال مماثلة لهذا في المجموعة الكبيرة للصفدي (المتوفى عام

764 هـ/ 1363 م) **الوافي بالوفيات**، وترد مادة خالد تحت رقم (325: 8/ 264- 268). على أن حجم الكتاب وحده يوضح أنه لا يمكن توقع أقوال جديدة.

ومن الأعمال المتأخرة نسبياً مجموعة التراجم الكبيرة للصحابة: **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر العسقلاني (الموسوعة الإسلامية: انظر الاسم).

وخلافاً لما هو متداول عن اهتمامات شهاب الدين أحمد بن نور الدين، المسمى ابن حجر (773 هـ/ 1372 م- 852 هـ/ 1449 م) كان عالماً مصرياً فائق السمعة وقاضياً. ويؤكد رُزنتال أن جهد المؤلف ينصب على الصحة في الكتاب الذي يبرزه من بين سلسلة من الكتب المماثلة، والذي يعد في العادة من كتب الجمع البحت. ولكن عندما يُدخل المرء في حسبانه أن مادة الترجمة لخالد بن الوليد لا تشمل سوى ما يربو على خمس صفحات من النص تتضح محدودية أفق الرواية والسرد. ولذلك تعد مختارات ابن حجر من المادة المتوافرة مختارات تكشف عن معلومات غزيرة.

وأود الآن أن أشير إشارة مقتضبة إلى سلسلة من الأعمال التي تخرج عن إطار كتابة التاريخ، ولكنها تتضمن، لأسباب متباينة، مادة لسيرة خالد.

قد يحسن أن نبدأ بأقدم النصوص الباقية، وهو: **كتاب الخراج**، لأبي يوسف. وقد توفي هذا عام (180 هـ/ 798 م) بعد أن ظل قاضياً للقضاة في بغداد سنين كثيرة. وقد كتب كتابه في **ضريبة الأرض** (والموضوعات المتصلة بها) بناء على التماسات من الخليفة هارون الرشيد، ويتضمن حديثاً مطولاً عن الأحداث في العراق، بما في ذلك الأمر الموجه إلى خالد بالمسير إلى الشام (ص 146) وحديثاً عن الوضع في الشام قبل وصول خالد (ص 39) وفقرة أطول حول عزل خالد عمر (ص 147- 148).

ومما لا يستغنى عنه في إلقاء الضوء على قضية مالك إسهام أبي تمام (المتوفى عام 231 هـ/ 845 م) في مختاراته: **الحماسة**، ولا سيما عندما يُدخل المرء معها شروح التبريزي.

وقد خلف مصعب بن عبد الله الزبيري الذي توفي حوالي عام (236 هـ/ 851 م) كتاباً في الأنساب، غنياً في مادته، هو: **الجمهرة في نسب قريش**. ومن ذلك ورود فقرة فصل بني مخزوم عن خالد بن الوليد وذريته (ص 320- 327).

ويتضمن: **صحيح البخاري**، في القسم الخاص بالغزوات النبوية، إلى جانب المواد اللازمة لسيرة خالد، فقرة عن قضية جَذِيمَة، تستحق الاعتبار.

ولم يورد ابن قتيبة في كتابه في التاريخ: **المعارف**، سوى فقرة وجيزة حول سيرة خالد (ص 136) على أنها لا تتضمن معلومات جديدة. وحتى ذلك الموضع من كتابه: **الشعر والشعراء**، الذي يتناول فيه قصائد متمم بن نُوَيْرَة (ص 119- 122) لا يحتوي على ما يستحق الذكر.

وفي: **الكامل في اللغة**، للمبرد فقرة مسهبة تتناول قصائد المتمّم، وفيها فقرة تتخذ مثالاً للتمرين، وتتناول قضية مالك، غير أنها لا تشير إلاّ إلى الروايات المعروفة (انظر ص 76- 7).

وينحرف أبو الحسن على بن الحسين المسعودي (المتوفي عام 345 هـ/ 956 م) بأسلوبه الموسوعي، عن طريقة العمل في الكتابة التقليدية للتاريخ. ومع ذلك تتضمن أعماله قدراً كبيراً من المادة التاريخية.

وفي كتابه: **مروج الذهب**، فصلان عن خلافة أبي بكر وعمر (1511- 1575 م). كما يتضمن كتاب: **التنبيه والإشراف**، فقرات وجيزة حول قضية جَذِيمَة، والأحداث في أيام أبي بكر. وفي مقابل ذلك لا يذكر خالد في الحديث عن خلافة عمر.

أما كتاب: **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني (المتوفى عام 356 هـ/ 967 م) فيتضمن مواد خاصة بموضوعات متفرقة من هذا البحث ما كانت لتظل في العادة باقية. وهناك فصل مطول عن قضية جَذِيمَة (المجلد الثامن، ص 282- 290). وفي الفصل الخاص بمتمم لاَ تنقل أعداداً كثيرة من قصائده فحسب، بل ترد رواية هامة عن أنشطة أخيه مالك بن

نُوَيْرَة (المجلد الخامس عشر، ص 298- 314) كما يتضمن الحديث عن المهاجر بن خالد بن الوليد (المجلد السادس عشر ص 194- 201) ترجمة لأبيه أيضاً.

ولابد بالطبع، من الإشارة إلى المعجم الجغرافي لياقوت الحموي الرومي (المتوفى عام 626 هـ/ 1226 م) وهو كتاب: **معجم البلدان**، الذي ما يفتأ يورد مادة تاريخية في التدوينات الخاصة بالأماكن المختلفة.

ويتخطى الشرح الكبير لنهج البلاغة، الذي وضعه ابن أبي الحديد (المتوفى عام 655 هـ/ 1258 م) حدود الكتاب التفسيري إلى حد بعيد، ويعد معيناً للمادة التي تعود إلى أكثر الموضوعات تبايناً، ومن ذلك أنه يرد في المجلد السابع عشر عرض مفصل لقضية مالك (ص 202- 214). أما ذريعة المفسر لهذا الاستطراد فهو نقده خلافة أبي بكر.

أما الكتاب الوجيز: **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، لابن الطقطقي (المتوفى عام 680 هـ/ 1281 م) فيتضمن، في إطار تاريخ الخلفاء المزَوّق بالطرائف، بعض المواضع اللازمة للبحث في الأحداث المتعلقة بخالد.

2.2 المراجع الثانوية

لا أودّ، في هذا الموضع، أن أفصّل القول في الأماكن الكثيرة للتصوير الإجمالي لعصر صدر الإسلام، لأن الأقوال التي يجري الإدلاء بها هنا هي في أغلب الأحوال أكثر بعداً عن التخصص من أن تكون ملائمة لإلقاء الضوء على أحد ميادين المشكلات التي يجري النظر فيها. ويضاف إلى ذلك أن المستشرقين ظلوا يقتصرون، وقتاً طويلاً، على تعديل الصياغات للروايات المأخوذة من المراجع.

ولكن هناك عدد كبير من الإسهامات العلمية في موضوعات متفرقة، أود الإشارة إليها بإيجاز:

لا بد من الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى الأثر الكبير: [**حوليات الإسلام**] بقلم ليونه كَيتاني، التي تتخطى إلى حد بعيدٍ مجرد الإشارة إلى المادة

المرجعية، وإخضاع هذه المادة، حين تمس الحاجة، لنقد النص. ويتضمن هذا الأثر أقوالاً مستفيضة بصدد كل الأحداث تقريباً. أما ما يتصل بعصر النبي فما زالت دراسات (وليم مُنتغمري وَط) تعد مفيدة في التوجيه، ولا سيما المختصران [محمد في مكة] و[محمد في المدينة]. وإلى جانب ذلك نشير إلى المقالات ذوات العدد الجم بقلم (م. ج. كِسْتَر) في صدد مسائل متفرقة.

وبالنسبة إلى عصر الردّة يتوافر منذ بعض الوقت عرض شامل بقلم إلياس شوفاني: [**الردّة والفتح الإسلامي للجزيرة العربية**] لكن من المؤسف أنه قلما يخوض في التفاصيل. غير أنه يصوغ التقدير التفسيري الجديد على أية حال، وهو أن مسألة الردّة تتعلق بحدث لا يمكن فصله عن التوسع الإسلامي. أما قبل ظهور دراسة شوفاني فإن: [المقدمة لأقدم تاريخ للإسلام] بقلم يوليوس فِلهَوزِن، تمثل التصوير النموذجي.

وقد وجدت الدراسة التمهيدية بقلم ‹تيودور نلدكه› ذات عون من أجل قضية مالك (مالك ومتمم، ابنا نُوَيْرَة).

أما ما يتعلق بسير الفتوحات فأود أن أشير قبل كل شيء إلى ثلاثة أعمال لها توجهات متباينة: مقال ‹س هـ. بِكَر› [انتشار العرب في منطقة البحر المتوسط] و‹جون غلوب› [الفتوحات العربية الكبرى] و‹فْرِد دونر› [الفتوحات الإسلامية الأولى]. ولا بدّ، من أجل الأحداث في الشام، من تأكيد أهمية: [مذكرات حول فتح الشام] بقلم دي غويه ودراسات وُلتر كيغي، ولا سيما: بيزنطة والفتوحات الإسلامية الأولى.

ولم يتناول أحد من المستشرقين، حتى الآن، شخصية خالد بدراسة مفصلة. وفي الحقيقة أن ثمة كثيراً، من الكتب، أشارت إلى أعماله، وكثيراً من المؤلفين يرسمون له صورة تتلون بشخصيته، ولكن لا تتوافر دراسة خاصة به. وتعد التدوينات في [دائرة المعارف الإسلامية] ولاسيما في طبعتها الجديدة (بقلم بَترِشا كرون) مقصرة إلى حد بعيد عن أن تكون مرضية.

ولنُشِر، إلى جانب الأعمال المذكورة أعلاه، إلى كتب ‹ألواز موزِل›

الذي ما يفتأ يعود إلى الحديث عن خالد بن الوليد.

على أن الصورة تبدو أفضل إلى حد ما في المراجع الثانوية العربية. وأنا أعرف خمس ترجمات لخالد: إحداها لعمر رضا كحالة، تقتصر، في الأساس، على تقرير المراجع، والثانية بقلم الجنرال الباكستاني أكرم، يوجه فيها نظره بصورة كاملة نحو الأعمال العسكرية، ودراسة أبو زيد شلبي. وكل هذه الأعمال الثلاثة لا تفي بمقتضيات الحد الأدنى التي لا بد من وضعها للعمل العلمي. على أن الحال يختلف في ترجمة الصادق إبراهيم عرجون: فهذا المؤلف يجتهد مخلصاً في سبيل التقدير النقدي لنصوص المراجع. أما دراسة مصطفى طلاس التي يذكرها كيغي، فلم أتمكن من رؤيتها، للأسف.

وقد أسهم طه الهاشمي إسهاماً هاماً بمقالاته في سيرة خالد: حملة العراق، الزحف عبر الصحراء، أجنادين.

أما عن تاريخ فتح سورية فثمة مادة خصبة في [محاضر الندوة الثانية حول تاريخ بلاد الشام].

وأخيراً أود الإشارة إلى مقال خليل أثامينا حول إشكالية العزل.

ولا بد أن أقول، في الختام، إنني قد بذلت جهدي في معالجة مراجع الموضوع بأسرها قدر الإمكان، أو النظر فيها على الأقل، وأضيف مع ذلك، أنه بالنظر إلى الحجم الهائل للتراث، وللصعوبات البالغة في الظفر بالنصوص الأندر، يمكن للمرء أن يتصور، على وجه الإطلاق، أن هذا الإسهام أو ذاك لم يحط بهما انتباهي.

3) موجز سيرة خالد بن الوليد

لكي أقيم للأبحاث التالية إطاراً ثابتاً أضع سيرة مختصرة لخالد بن الوليد في البداية، من دون أن أخوض خلالها في مناقشة حول صحة المعلومات كلٍّ على حدة.

كان خالد ينتمي إلى بني مخزوم، وهم من أبرز بطون قريش. وكانت ألوان النزاع داخل مكة في عصر ما قبل الهجرة أدت إلى تحول تدريجي في مركز الثقل السياسي، من بني هاشم إلى كلا البطنين المتنافسين، بني عبد شمس، ومخزوم، واحتفظ بنو عبد شمس في هذا النزاع، آخر الأمر، باليد العليا. وكان ذلك من جهة أولى، في الحقيقة، من جراء نزيف الدم البالغ الذي اضطرت بنو مخزوم إلى احتماله في موقعة بدر، إذ قضى نحبه فيها زعيمهم أبو جهل، بالإضافة إلى شخصيات بارزة أخرى، كما كان ذلك، من ناحية أخرى، من جراء النزاع المدمر اقتصادياً، بين بني مخزوم وبني دوس. وإذاً فقد كان نجم بني مخزوم في أفول حين دخل خالد تحت أضواء مسرح التاريخ. على أن الخسائر الكبيرة التي تكبدتها العشيرة على مدى حروب الفتح عززت أفول نجم العشيرة التي كان لها نفوذ كبير فيما مضى.

والاسم الكامل لخالد: أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم. ويمكن أن تتبين علاقات القربى كلٌّ منها على حدة، في عشيرة بني المغيرة من خلال شجرة النسب.

كان أبوه، الوليد بن المغيرة، ما زال يعد زعيم العشيرة بلا جدال، بل

كان أنبل رجال قريش. وهو الذي قال في صدد الخبر الذي أفاد ظهور نبيّ في بني هاشم:

«أينزل على محمد وأترك أنا كبير قريش وسيدها ويترك أبو مسعود عمرو بن عمير الثقفي سيد ثقيف ونحن عظيما القريتين». (ابن هشام 1858: 238).

وكان خصماً لدوداً للنبي، وإن لم يذهب رفضه أبداً إلى الحد الذي ذهب إليه ابن أخيه أبو جهل، الذي قد كان تفوق عليه في النفوذ في مكة قبل الهجرة. ويقال إن لعنة من النبي هي التي أدت إلى وفاة الشيخ في العام الأول للهجرة.

وكانت أم خالد لبابة الصغرى بنت الحارث بن حزن، من بني عامر بن صعصعة. وثمة حول هذه الأصرة المتصلة بالأم سلسلة كاملة من علاقات القربى الخاصة بخالد، والمثيرة للاهتمام: كانت جدته (لأمه) هند بنت عوف من سلالة حمير، أنجبت ثماني بنات من زوجين، وإلى تزوجها من الحارث بن حَزن، ترجع، إلى جانب أم خالد، ابنة كان اسمها لبابة (أيضاً الكبرى) وعرفت بأم الفضل، وكانت إحدى نساء العباس، ويمكن أن ينظر إليها على أنها الأم الأولى للعباسيين. وكانت الابنة الأخرى من هذا الزوج ميمونة، زوجة النبي. وإلى زواج هند من عميس ترجع أربع بنات، إحداهن أسماء بنت عميس، وقد تزوجت أولاً جعفر بن أبي طالب، ثم من أبي بكر، وأخيراً علي بن أبي طالب، وكانت الأخرى سلمى، زوجة حمزة عم النبي.

ويرجع نسب والد خالد إلى عشيرة كبيرة العدد، إذ كان له وحده عشرة إخوة لا ينبغي أن يذكر منهم هنا سوى ثلاثة: حذيفة بن المغيرة، والد زوجة النبي ذات الشأن: أم سلمة، والفاكه، الزوج الأول لزوج أبي سفيان، هند، الذي تدور حوله قضية جَذيمَة، وهشام: والد أبي جهل، وجدّ منافس خالد، عكرمة، ولكنه، هو أيضاً، والد أم عمر: حنتمة، الأمر الذي كان يدخل الخليفة في علاقات قربى مع خالد.

وكان للوليد بن المغيرة، بدوره مرة أخرى، عدد كبير من الذرية (تسعة) أشهرهم: خالد، ومن الآخرين أبو قيس، الذي سقط في بدر، وآخر هو: الوليد

وقع في تلك الموقعة أسيراً في أيدي المسلمين. وترد قصة جميلة للغاية حول افتداء أخويه خالد وهشام له، وهربه ودخوله في الإسلام. وكان هو الذي دعا خالداً في رسالة إليه، إلى الدخول في الإسلام، بإيعاز من النبي. وكان شقيق خالد: هشام بن الوليد يذكر من وجوه عديدة في صحبته. وأخيراً: عمارة بن الوليد، الفتى القرشي الجميل الذي قدمه القوم تعويضاً لأبي طالب عن ابن أخيه: النبي، ليحملوه على تسليمه. أما أخوات خالد فيذكر منهن اثنتان: فاختة: زوجة صفوان بن أمية بن خلف، الذي قاوم حتى عند فتح مكة، والذي لم ينقذ حياته إلا شفاعة زوجه لدى النبي، وفاطمة التي كانت متزوجة من الحارث بن هشام بن المغيرة: ابن عمها، وهي التي يقال إن خالداً التمس النصح منها في مناسبة عزله. وبعد موت زوجها تزوجت الخليفة عمر (في عام 20 هـ).

ويذكر الزبيري لخالد ثلاث زوجات: بنت أنس بن مدرك الخثعمي، أم أولاده، المهاجر، وعبد الرحمن، وعبد الله، ثم قبصة بنت هودة بنت أبي عامر: أم سليمان الذي كان خالد يكتني به، وأخيراً: أم تميم الثقفية التي يقال إن خالداً رزق منها ولداً آخر اسمه عبد الله. ولا تذكر أم تميم عند ابن حزم بين الأزواج. ويبدو هذا كما لو أن أم تميم الثقفية وأم تميم بنت المنهل، اللتين تدور حولهما قضية مالك، كانتا شخصيتين مختلفتين. وقد عاشت واحدة من زوجات خالد معه في الشام، وتزوجها عمر بعد وفاته، ولكن لا يمكن تقرير من كانت هذه.

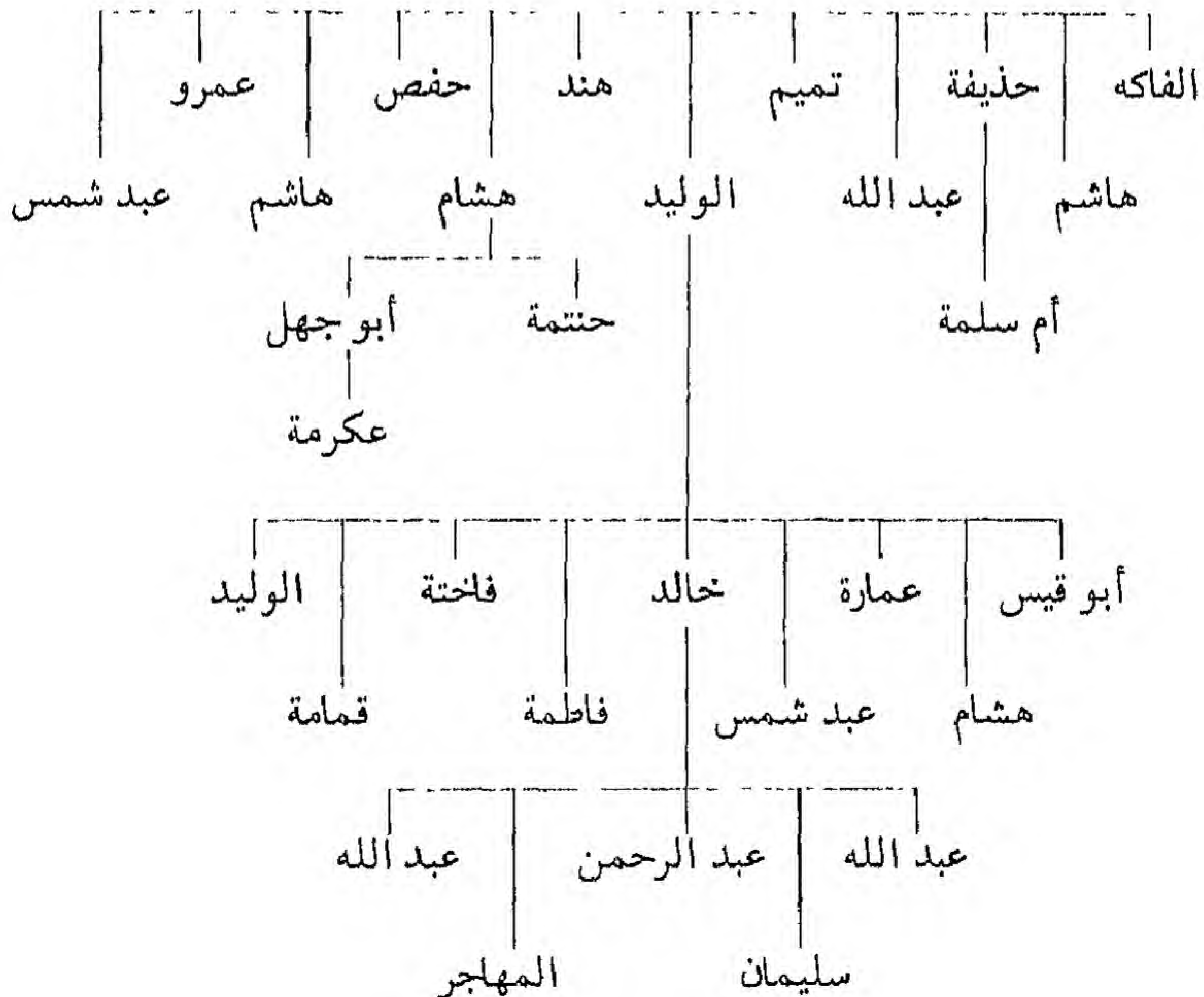
ويبدو أنه لم يلعب دوراً هاماً من أبناء خالد إلا اثنان: المهاجر، وبوجه خاص عبد الرحمن، الذي يتمتع في الشام باحترام كبير بلغ منه أن الخليفة معاوية دبر، فيما يزعمون، مؤامرة لقتله لكيلا يعرض للخطر خلافة ابنه يزيد من بعده.

وعلى الرغم من أن ذرية خالد بلغت في النهاية عدداً يبعث على الزهو، يناهز الأربعين، فإن ابن حزم يقول إن هذا الفرع من مخزوم سرعان ما اضمحل كل الاضمحلال.

ولا يمكن الإجابة عن التساؤل عن عُمْر خالد إلا من طريق التقريب.

أما قول الدياربكري إنه كان عند وفاته في العشرين للهجرة، في الستين ‹الدياربكري 2/ 247› فلا يجد التأييد في موضع آخر، ويبدو لي أنه مفرط في الزيادة، وهو خليق عندئذ أن يؤدي إلى عام ميلاد له هو (580 م) وبذلك يكون خالد أحدث سناً من النبي بنحو عشر سنين، وهذا ما تناقضه الروايات التي تفيد أنه كان من لداة عُمَر في السن: ‹ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق 8/ 22›. ومن الممكن أن يورد المرء بعض القرائن الأخرى التي تؤيد سنةً لمولده أكثر تأخراً: وذلك أن خالداً لم يشارك في بدر مع الفرسان، وبالتالي لم يكن قائداً لهم. وعند فتح مكة يشير إليه من أبو سفيان على أنه شاب: ‹ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق 11/ 58›. وقد كان ابنه الأصغر، عبد الرحمن، تولى القيادة الخاصة به أول ما تولاها في موقعة اليرموك، ومن المفترض أنه كان في هذا الوقت في الثامنة عشرة. ومن كل هذا أستنتج أن خالداً كان ما يزال في الخمسينيات عند وفاته.

نسب بني المغيرة



وإذا كان خالد في منتصف الثلاثينيات عندما بدأ سيرته العسكرية (موقعة أحد) فيجب أن نتساءل عما فعل في سنوات صباه. غير أن الأخبار المتعلقة بذلك أكثر من ضئيلة. ومن الممكن أن نفترض أنه كان يشارك في الأنشطة التجارية لعائلته. وقد عثر كسْتَر علي دليل يشير إلى أن خالداً كان في هذه الفترة المبكرة يمارسَ أعمالاً مالية بالاشتراك مع العباس: ‹كسْتَر: بعض التقارير›.

أما أن خالداً كان مخضرماً، أي أنه لعب دوراً له أهميته منذ أيام الجاهلية، فذلك ما يتضح من خلال إسهامه في مناصب الشرف التقليدية في مكة. ويستفاد من اللائحة عند ابن منظور، التي تشمل عشراً من الشخصيات مع الوظائف الخاصة بهم، أن خالداً كان يتولى مهمة مزدوجة، وهي حراسة القبة والأعنة. ويقال إن الأولى كانت خيمة رسمية احتفالية يحفظ فيها إسهام العشائر المختلفة في العمليات العسكرية، وكان يحمل منها، أوْثان، إلى المعركة، وكانت الأخرى هي الأعنة (الاحتفالية) التي كانت تميز قادة فرسان مكة: ‹ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق 8/ 17›. وحتى إذا كان من الواجب قراءة هذه المقولة بحذر: ‹لامُن 1924: 61›. فمن الممكن أن يستفاد من الرواية حول موقعة أُحُدْ، أن خالداً كان يقود (مع عكرمة بن أبي جهل، بلا ريب) فرسان مكة. على أن منطق البدهية الذي كان يعهد به إلى خالد، في كثير من المعارك اللاحقة، بالدور القيادي، يبدو لي أنه يشير على النحو ذاته، إلى أنه كان هناك، على الأقل، بوادر على تخصيص تقليدي للوظائف في المجتمع المكي.

وكانت موقعة جبل أحد أول فرصة تجلت فيها عبقرية خالد (الاستراتيجية). وإلى هجومه على حفنة من رماة النبال الذين كان يفترض أنهم يغطون جناح أهل المدينة، تعزى هزيمة جيش النبي. وهذا مثال أول على أن خالداً كان يتمتع بموهبة إدراك موطن الضعف عند الخصم واستغلاله لصالحه.

على أن حصار المدينة كان أقل حظاً من التوفيق (وهو ما يسمى موقعة الخندق). ففي هذه المناسبة أيضاً يجري الحديث عن هجوم للفرسان بقيادة خالد، غير أن الحسم في المعركة كان (لتكتيك) النبي

المتفوق، الذي استنزف المكيين تحت قيادة أبي سفيان، بالمناورة.

أما أن خالداً لعب دوراً بمناسبة مسير النبي إلى الحديبية فأمر غير مؤكد. وفيما عدا هذا لم يعد يُسمع شيء عن نشاطات خالد العسكرية قبل دخوله في الإسلام. وهذا الحدث الهام يعود إلى بداية العام الثامن الهجري. وكان خصوم خالد يحفظون له دوماً دخوله المتأخر في الإسلام، على الرغم من أن النبي نفسه كان ينظر إلى هذه الأمور نظرة أكثر اهتماماً بالجانب العملي إلى حد بعيد. وذلك أن هذا القرشي اللامع لم يكد يدخل الإسلام حتى عهد إليه بمهام قيادية.

واستطاع خالد، بمناسبة حملة المسلمين غير الموفقة، في مؤتة، أن يسدي إلى مجتمعه الخدمة الأولى. وقد كان خرج في الحقيقة مجرد جندي، منتظماً في صفوف الجيش، ولكن حين سقط الأمراء الثلاثة الذين كان ينبغي أن يقودوا المسلمين، عمل خالد، عن طريق الاضطلاع الفوري بالقيادة، على ترتيب انسحاب منظم للقوة المضروبة. ويقال إن العائدين إلى المدينة وُجّه إليهم اللوم على أنهم جبناء هيابون، ولكن النبي ردَّ إليهم الاعتبار علانية [قال لهم نفر من أهل المدينة: يا فُرّار، وعيروهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله فقال لهم: بل أنتم الكُرّار (المترجم)] ومنح خالداً، لقاء جهده، لقباً مشرفاً، هو (سيف الله) الذي اشتهر به ‹كونراد/ الأزدي: 40-42›.

وفي رمضان، من السنة الثامنة للهجرة تم فتح مكة من غير ضربة سيف تقريباً. على أن حادثة القتل الوحيدة التي يجري الحديث عنها تعود إلى قوة من بني سُلَيْم تحت قيادة خالد تصدى لها مرة أخرى عند دخول المدينة بعض خصوم النبي البارزين: صفوان بن أمية، وسهيل بن عامر، وعكرمة بن أبي جهل. وأعقب الانتصار على أهل مكة، فيما يتعلق بخالد، تكليفه تحطيم صورة للوثن (العزّى) في نخلة. وكلتا الروايتين تثبتان مدى جدية خالد في دخوله الإسلام، لأن خصومه عند الفتح كان جزء منهم من ذوي قرابته لَمّاً. ولا يكاد المرء يستطيع أن يتصور خروجاً على العقيدة القديمة أشد وضوحاً من إحراق (العزّى).

وبينما كان النبي يتجهز للقتال مع هوازن أرسل خالداً في بعثة إلى بني جَذِيمَة وهي البعثة التي يروى فيها كثير من الأمور المتناقضة.

ولم يكد يعود أدراجه من هذه العملية حتى وجده الناس قائداً لطليعة النبي في حنين (شوال، 8 هـ). على أن كون الاضطراب والبلبلة اللذين أحدثهما الهجوم المفاجئ لهوازن في هذه الطليعة، واللذين أوشكا أن يقودا إلى هزيمة المسلمين، لم يؤديا إلى إجراءات تأديبية بحقّ خالد، يظهر أن النبي كان يثق به، وكان خالد يقود الطليعة في حصار الطائف أيضاً.

وهكذا ظلت الأحوال حين تم القيام في منتصف العام التاسع للهجرة بالغزوة الكبيرة الأخيرة للنبي، إلى تبوك: فكان خالد يقود الطليعة. وكان العمل العسكري الوحيد الذي تم القيام به في المشروع بعيد المدى، إغارة خالد على واحة دومة الجندل، حيث جاء منها بزعيم القبيلة هناك، أقيدر بن عبد الملك، أسيراً إلى النبي.

وإذا تناولنا هذه الشهور الثماني عشر الحافلة بالأحداث، معاً (منذ دخوله في الإسلام، في صفر من العام الثامن للهجرة، إلى الاتفاق مع الأقيدر، في رجب، العام التاسع للهجرة) فهي تحتوي على عملية عجيبة مؤثرة: وذلك أن خالداً لم يدخل في الإسلام إلا بعد أن باتت هزيمة قريش مسألة تكاد تكون ملموسة لمس اليد، ولكنه حين أسلم وقضي الأمر نذر كل كفاءته لقضية الإسلام.

أما أن المسألة لم تكن مسألة انتهازية ماكرة فذلك ما يستطيع المرء أن يراه على أفضل وجه من خلال الحكاية الطريفة الجميلة، وهي خصلة شعر النبي التي دأب خالد على حملها تحت قلنسوته.

ولم يخرج خالد إلى الميدان بعد ذلك، في أيام حياة النبي محمد إلا مرة واحدة حين تلقى، في العام العاشر، تكليفاً بأن يدعو بني الحارث في نجران إلى الإسلام. وكان من بواعث العجب أن خالداً لم يكن في جيش أسامة بن زيد الذي جهزه النبي في الأسابيع الأخيرة من حياته. ولكن عندما يظل المرء أبداً يفهم خالداً على أنه قائد فرسان، آنذاك فحسب

يبدو أن من البدهي أنه كان يفترض أن يسهم في كل معركة. أما أنه كان يرعى، إلى جانب نشاطاته العسكرية، مصالح اقتصادية، من بعد، كما كان من قبل، فذلك ما يتبين من موضع في سيرة النبي لابن هشام. ويقال إن خالداً خاطب النبي بعد إخضاع مدينة الطائف، في الأحوال المالية الظاهرة لعائلته عند بني ثقيف، ومع ذلك فقد أبى عليه محمد ذلك في هذه المناسبة إباءً شديداً لأن الإسلام يحرم كل أعمال الربا، ويتم في هذا السياق نزول الآية (278) في سورة البقرة ﴿أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربى إن كنتم مؤمنين﴾. ولكن المرء يستطيع أن يتصور تماماً، حتى من دون تلك الحكاية التي لا تشرّف خالداً على وجه الخصوص، أن التحول الكلي إلى الشؤون الاقتصادية بعد فرض الإسلام كان يقتضي الاهتمام الكلي من زعيم عشيرة كان الأساس المادي لها يتمثل في الصفقات المالية.

على أن خلافة أبي بكر وصلت بسيرة خالد العسكرية إلى ذروتها. ويستطيع المرء أن يقول مع كل الحذر، إن خالداً كان يمثل، في إطار ألوان النزاع الداخلي في المدينة، بعد وفاة النبي، حزب أبي بكر، الذي جزاه على ذلك بولاء كبير في (القضايا). وقد تحقق الجزء الرئيسي من التوسع العسكري فيما يسمى بالرِدّة تحت قيادة خالد.

ويحدث عدوان فزارة على المدينة حتى في أيام غياب جيش المدينة الرئيس تحت قيادة أسامة، ويقود المدافعين أبو بكر ذاته. أما خالد فلا يسمع عنه سوى أنه حمل اللواء في ذي القصة. على أن بعض المراجع تتحدث عن أن الخليفة أرسل بعد عودة أسامة عشرة من أمراء الجند لمقاتلة أهل الردّة. وما من شك في أن لائحة القادة مضلّلة، إذ لا يتم التفريق بين البعَثات العسكرية والبعثات (الدبلوماسية). وفي مقابل ذلك يمكن أن يعد من المؤكد أن خالداً انطلق بقوة ضئيلة نسبياً، من المهاجرين والأنصار في اتجاه شرقي، في مسيرته المظفرة التي أفضت به آخر الأمر إلى اليمامة.

ويبدو أن مهمة خالد الأولى كانت قتال (النبي الكذاب) طليحة الأسدي،

غير أنه لم يكن يستطيع أن يخوض غمار هذا النزاع إلا بعد أن يكون عدي بن حاتم قد بعث إليه بفصيلة كبيرة من بني طيء. وفي الموقعة الكبرى عند بزاخة (رجب/شعبان، 11 هجرية) تم توجيه ضربة فادحة إلى ائتلاف القبائل الذي كان قد انضم إلى طليحة، وتفرق من بقي حياً من (المرتدين) فتابع بعضهم المقاومة، ومنهم أم زِمْل مثلاً، بقوة من غطفان، وهوازن، وأسد، وطيء، أو خارجة بن حصن وقرة بن هبيرة، اللذين بعث بهما خالد، كليهما، إلى أبي بكر ليحكم فيهما، أو أبو شجرة من بين سليم.

أما ردة تميم فتكمن كلها في ظل قضية مالك بن نُوَيْرَة التي يفترض أن يتم البحث فيها فيما بعد بمزيد من الدقة.

غير أن الانتصار الأكبر ضمن هذه السلسلة من الغزوات كان إخضاع بني حنيفة، وكانوا قد التفوا حول نبي خاص بهم، وهو مسيلمة، وانتهى الأمر في اليمامة إلى موقعة حربية حقيقية بمعنى الكلمة، قاتل فيها بنو حنيفة بعناد بلغ من شدته أن هزيمة للمسلمين كانت خليقة أن يخشى من حدوثها، من وجوه عديدة. وعلى الرغم من انتصار خالد وُجّه إليه اللوم العنيف على تصرفه، وذلك في الحقيقة لأنه ترك أحد المهزومين (مجاعة بن مرارة) يستغفله عند الاستسلام، ولأنه أقدم، أيضاً، على زواج مخالف للتقاليد.

أما أن خالداً كان له إسهام في فتح البحرين فذلك ما يدخل في عالم الأسطورة، إذ كان أحرى به، بعد الفراغ من إخضاع قلب جزيرة العرب، أن يتجه إلى إقليم الحدود على الفرات.

وقد أغار خالد، بالاشتراك مع المُثَنّى بن حارثة، من بني بكر بن وائل، على أراضي الفرات. أما أن الحملة الكبيرة باتجاه أعالي الفرات بدأت بالفعل في أُبُلّة (البصرة) وأفضت إلى الفراض (الموقع الحدودي بين منطقتي النفوذ الساسانية والرومية [البيزنطية]) فذلك يقتضي بحثاً متعمقاً. وعلى كل حال ففي المراجع روايات تصويرية عن سلسلة كاملة من المعارك مع الحكام المحليين (نهر المرعى، ولاجة، عليس، امحيشية،

مجتمع الأنهار) كانت تحدث انطباعاً يوحي بوجود موكب نصر واحد. على أن الذروة يمثلها فتح الحيرة، التي قد كانت فقدت أهميتها في تلك الأيام، غير أنها مازالت تمثل المركز الإقليمي للعرب في أراضي الفرات. وإذا أصدر المرء حكمه بالاستناد إلى الاتفاقيات التي يمكن تقويمها على نحو موثوق، فقد تم بذلك ضمان فتح الحيرة والأراضي المحيطة بها على الأقل. أما بقية العام، بين وصول خالد إلى العراق (بداية عام 12 للهجرة) واستدعائه (بداية عام 13 للهجرة) فيحفل بجولات عسكرية على الفرات الأوسط، حيث يذكر على وجه الخصوص فتح (عين التمر). وقد أفضت حملة العراق بمجملها إلى إدخال السكان العرب حتى الفرات في مجال سيطرة المدينة، غير أنها كانت على كل الأحوال مرحلة التمهيد للنزاع مع الحكام الفرس في الإقليم.

وكان توسع المدينة قد بدأ في الوقت ذاته في الشام تقريباً. وبناء على المعرفة الصحيحة التي تفيد أنه لا يمكن العمل على جبهتين في الوقت ذاته، تم استدعاء خالد من قبل أبي بكر، وإرساله إلى الشام.

وفي مسيرة من العراق إلى الشام انتهى الأمر إلى مسيرة الصحراء التي حيكت حولها الأساطير، من قراقير إلى سُوى، إذ سار المسلمون مسيرة دامت خمسة أيام عبر منطقة لا ماء فيها، من دون أن يتمكنوا من قبلُ من التزود بالكميات الضرورية من ماء الشرب. وسوف يتم فيما يلي هذا، البحث بمزيد من الدقة في عقدة المراجع المتمثلة في الاستدعاء ومسيرة الصحراء.

على أن أوجه النجاح التي استطاع خالد أن يحققها في الشام تخيم بظلها على كل ما كان قد أنجزه حتى ذلك الوقت. ولئن كانت تقف في وجهه، في حروب الرِدّة، فصائل من القبائل، وفي زحفه على الفرات قوى عسكرية محلية، فقدِ بات يتعامل الآن، في الشام وفلسطين، مع جيوش منظمة للروم. وما من شك في أن الروايات عن أوجه نجاحه في الشام قد كانت تراكمت عليها طبقة من المعلومات التي تمّ تداولها ضده، والتي تتعلق بعزله من قبل الخليفة الجديد عمر. على أن الكيفية التي يقوم

بها المرء هذه الأقوال، إما أن توحي بأن خالداً لم يكتسب إلا نفوذاً هامشياً في الشام (العزل المبكر) أو توحي بأنه حدد مسار الصراع مع جيوش إمبراطور الروم تحديداً حاسماً بإخضاع الإقليم إخضاعاً كاملاً (العزل المتأخر).

ويستفاد من ذلك أن خالداً لبث على صهوة جواده ستة أعوام كاملة، وأنه كان يسرع من نصر إلى نصر، منذ مسيره إلى طليحة، حتى إنجاز فتح شمالي الشام وفي النهاية يرى الناس فيه، من وجوه عديدة، بطل التوسع العربي بلا منازع، البطل الذي لم يكن هناك خصم يمكن أن يكون له نداً، ولكن يرى فيه صاحب السلطة، العنيد القاسي الذي لم يستطع الإسلام أن يكبح جماح طبعه إلا بقدر غير كاف، ومن أجل ذلك لم يكن بدٌّ للخليفة أن يجرده من كل مناصبه. وستكون الموازنة بين هذه الأقوال المتعارضة إحدى المسائل الرئيسة في التحقيق التالي.

وقد قضى خالد أعوامه الأخيرة بين وفاة أبي عبيدة بن الجراح، في أثناء طاعون عمواس في العام الثامن عشر للهجرة، ووفاته هو في عام (21 للهجرة) في بطالة نسبية، في قنْسرين، وبالتالي في حمص. وهناك أحاديث متعددة، متباينة حول (كلماته الأخيرة) أودّ أن أدون واحدة منها في ختام هذا الموجز:

> «لقد لقيت كذا وكذا زحفاً وما في جسدي شبر إلا وفيه ضربة سيف أو رمية بسهم أو طعنة برمح، وها أنا ذا أموت على فراشي حتف أنفي كما يموت البعير، فلا نامت أعين الجبناء». (ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق 8/ 26).

4) عرض للعلاقة بين خالد وعمر

1.4 أقوال المراجع

يتمتع أصحاب النبي، في العالم الإسلامي، بمكانة رفيعة، وقد احتُفظ بكثير مما يتصل بشخصيتهم وعلاقتهم بمحمد، وبعلاقاتهم فيما بينهم. وما زال في وسع المرء حتى اليوم أيضاً، أن يكوّن صورة حية ملموسة إلى حد بعيد عن المحيط المباشر الذي عاش فيه المسلمون الأوائل. وهذا ينطبق بوجه خاص على خالد بن الوليد وعمر بن الخطاب اللذَيْن يتبوأان بؤرة الاهتمام في هذا البحث. وما من شك في أن دراستي لا تهدف إلى تقديم عرض إجمالي لهذين اللذين يمثلان عصر صدر الإسلام، بل أقتصر، بالأحرى، عن قصد، على علاقتهما المتبادلة، لأن التساؤل يتوجه نحو ألوان النزاع (المفترضة) التي خاضاها.

وقد كان الاستعداد الشخصي، والمنزلة الاجتماعية، يتيحان في الواقع لكلا الشخصيتين الكبيرتين، إمكانية للنزاع لا يستهان بها. وحتى المعجبون بهذين كانوا يعترفون بأن عمر كثيراً ما كان فظاً سريع الغضب، وأنه كان ينفد صبره إلى حد بعيد، وكان من خصاله النزوع إلى الشدة والعنف. وكان النبي يعرف، في حياته، كيف يلجم نصيره الناريّ المزاج، ببراعة، كما كان أبو بكر يحاول المرة بعد الأخرى، أن يرد عمر إلى الحلم والرفق. ثم بات عمر يفتقر في أيام خلافته، على ما يبدو، إلى الإنسان الذي يلفت نظره، في اللحظة المناسبة، إلى التوسط والاعتدال. غير أننا نسمع كثيراً من الروايات حول أشكال تفريغ الذات التي كان

عمر، الخليفة، يمارسها من جراء خشونته ونفاد صبره. وكان الخوف من الله في هذه المرحلة من حياته يمثل العنصر المنظم الأكثر فعالية لمواطن الضعف في شخصيته. وكانت النقطة الجوهرية الثانية في بنية شخصيته حماسته فيما يتصل بالعقيدة، فلم يكد يدخل في الإسلام حتى نذر نفسه، بكل طاقته، لقضية العقيدة. وكان إذا اتصل الأمر بالإسلام انتابته العصبية، ولم يعد مستعداً لأية تنازلات.

وكان الأمر على غير هذه الصورة عند خالد، إذ كان يحدث انطباعاً مؤداه أنه أكثر هدوءاً واتزاناً. أما في طاقة الإشعاع فكان يوازي عمر. ولكن حيثما كان هذا يضطر إلى فرض سلطته المرة بعد الأخرى، كان يبدو أن الناس يتبعون خالداً بصورة تلقائية، إذ كانت المقدرة على إصدار الأوامر، والإدارة والتوجيه، خاصة من خصائصه، ومنذ البداية. ولا أعرف مثلاً اضطر فيه إلى رفع عقيرته أو سلوك سبيل العنف ليؤمن السمع والطاعة لأمر من أوامره. لقد كان خالد واحداً من سلسلة القادة العسكريين الذين تلوح عليهم مخايل الزعامة، والذين كان في وسعهم أن يجرفوا مرؤوسيهم في تيارهم، وأن يلهبوا حماستهم للقيام بأعمال لا يستطيع المرء أن يطلع عليها من دون أن تعتريه الدهشة. ولا يبدو مع ذلك أنه كان عسكرياً بسيطاً، إذ لم يتجه إلى خوض الحروب إلا في سن الرجولة الناضجة، وقد امتدت مهنته العسكرية سبع سنوات كاملة.

وثمة وجهة نظر ثانية تبدو لي أكثر جوهرية من خصال الشخصية عند كلا الرجلين، ألا وهي مركزهما الاجتماعي المتباين. كانت عشيرة عمر، وهم بنو عدي، تنتمي إلى قريش الظواهر، وهم الفروع الأقل حظاً من الثروة في القبيلة، حيث استقروا في ظاهر المدينة، ولم يكن لهم نفوذ أو تأثير في الصفقات الكبرى للعائلات ذات الشأن. وفي مقابل ذلك كانت عشيرة خالد تعد من أكثر الأوساط نفوذاً في المجتمع المكي في الجاهلية. وكان في وسع خالد، وهو على شيء من الحق، أن ينظر نظرة المزهو إلى عمر ذلك (الوصولي) الذي يدين بصعود نجمه فحسب إلى دخوله المبكر نسبياً في الإسلام. غير أن ذلك كان هو على وجه الخصوص ما كان يُعَوَّل عليه في فترة النزاع الهامة بين كلا الرجلين: سَبْقُ الدخول في الإسلام

أو تأخر الدخول فيه، وثبوت الولاء للعقيدة، أو التحول الانتهازي إلى القضية المنتصرة.

ولا بد أن تعاد إلى الذاكرة نقطة أخيرة، وهي أن كلا المتخاصمين كانت تجمع بينها علاقة قربى، إذ كانت أم عمر، حنتمة، ابنة عم خالد، هشام بن المغيرة.

على أن الأقوال في المراجع يشتد تعارضها عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين كلا الرجلين، وعند عرض ألوان النزاع بينهما وتفسيرها. أما ما يتصل بعمر الذي أبدأ به فإن كثرة تصريحاته السلبية حول خالد لا تنتهي إلى الرجحان من جراء العدد الأقل الذي تتميز به الملاحظات الإيجابية، الأمر الذي لابد أن يفضي إلى انطباع مؤداه أن ثمة ضغينة مستكنة بصورة مستقلة عن ألوان الهجوم الكلامي، سلسلة من الاتهامات الشكلية التي كان عمر يوردها بحق خالد، وكان جزء منها قبل خلافته. ومما لا جدال فيه أن خالداً لم يعتنق الإسلام إلا في مرحلة متأخرة، في العام الثامن، قبيل شهور قلائل من فتح مكة. وكانت تعلق به في أيام حياته وصمة الدخول المتأخر في الإسلام، الذي يحتمل أن يكون مجرد تبديل الواجهة، حين رأى أن قضية أهل مكة خاسرة. ولم يلبث (السابقون إلى الإسلام) أن وضعوا موضع الشك الإخلاص في الإيمان عند أولئك الذين أعلنوا دخولهم في الإسلام متأخرين، وتحت وطأة الأحداث فحسب. وكان من الواضح أنه لم يكن من الممكن، حتى للخدمات الجلى التي تؤدى في سبيل القضية المشتركة، خلال السنوات التالية، أن تمحو الأثر السلبي الناجم عن الدخول المتأخر في الإسلام. ولا سيما حين كان الناس يريدون أن يهاجموا واحداً من المجموعة الكبيرة للغاية، ممن (دخلوا في الإسلام متأخرين) إذ كان يسرهم أن يعودوا إلى التاريخ القديم (انظر، مثلاً، الجدل المذهبي ضد بني أمية). وكان مما يزيد في حدة المسألة في حالة خالد أنه سبق له أن حارب في الطليعة الأولى النبي. على أنه لم يكن من أولئك الذين كانوا يزعجون محمداً في سنواته المكية، وفي مقابل ذلك يحمله بعضهم بوجه خاص مسؤولية الإذلال العسكري في موقعة أحد.

أما مسألة أن خالداً لم يكن مسلماً صالحاً فذلك ما كان يورده المرة بعد الأخرى، بعض الرواة، إذ يوردون من طرق عديدة، كما يفعلون مثلاً، في الروايات المتعلقة بقضية مالك، على لسان عمر، قوله عنه: «خالد عدو الله» وقولاً آخر له: «لو كنت خليفة لما تولى خالد عملاً من قبلي». ‹ابن منظور: 8/ 20 - الطبري: 2149-50 (25)›.

فالسلوك اللاإسلامي، وآثار الوثنية في شخصية خالد التي لا سبيل إلى إزالتها، هما النقطة الجوهرية في الاتهامات التي يتم إيرادها ضده وبصورة خاصة على لسان عمر. ويراوح سجل الخطايا بين إدانته بسلوك سبيل العنف مروراً باتهامه بسوء التهذيب، وتهمة استعمال الخمر، إلى انتقاده بسبب ولعه بالأبهة، والتبذير. ولم تكن أي من نقاط الاتهام هذه تنطوي على جريمة عظمى، بل كانت كلها تؤول إلى مخالفات للوصايا التي يوصي بها الإسلام.

أما الجنوح إلى العنف فقد سبق الحديث عنه في صدد قضية جَذيمَة، عندما انتُقد خالد بأنه أوعز بقتل عدد من الناس خلافاً للأمر الصريح من النبي. وأضيف إلى هذا، فزاد من حدته، بين الروايات المتعلقة بالردّة، أنه نزع من حيث كونه معتنقاً حديثاً للإسلام، إلى حساب قديم من عصر الجاهلية. فبين الروايات المتعلقة بالردّة، بصورة مطردة منتظمة، اتهامات بالنزوع المفرط إلى استعمال العنف (حين أسلم خالد مرتدين من بني سُلَيْم، أو أتباع طُليحة، إلى الإعدام حرقاً ‹ابن سعد 7: 2/ 120؛ القلاعي 80›. وعندما قتل مالك بن نُوَيْرَة وجماعته، على الرغم من أنهم قالوا إنهم مسلمون). أما في الروايات حول العراق ففيها، على النحو ذاته، أخبار عن أعمال فظة، وحب لسفك الدماء (مثل قصة نهر الدم ‹الطبري 2035- 6› حين بات دم الأسرى الذين قطعت رؤوسهم يُسَيِّر الطواحين). وثمة مثال أخير على الإتهام الذي يُساق في كثير من الأحيان، ومؤداه أن خالداً أوعز بقتل مسلمين، ورد ذلك في الروايات المتعلقة بعمليات في شماليّ الفرات قبل زحفه إلى الشام، حين أمر بقتل اثنين من المسلمين أيضاً في المُصَيَّخ، عندما أغار على ائتلاف من القبائل هناك ‹الطبري 2070- 71؛ ابن الأثير 2/ 272› .

وقد اتُّهم خالد بالزنى في مناسبتين: أولاهما في سياق تزوجه بأرملة مالك بن نُوَيْرَة، والأخرى بمناسبة ما قيل عن مشروع تزوجه ابنة مُجّاعة بن مرار، أحد أشراف بني حنيفة. وفي كلتا الحالتين لم يكن يُنحى باللائمة على الرغبة الجنسية بمقدار ما كان اللوم يتجه إلى الروح المرافقة التي أثارت غضب المسلمين. أما في حالة أرملة مالك فقد احتجّوا بأن خالداً أمر بقتل زوجها لينالها. وأمّا في حالة ابنة مُجّاعة فكان الاستياء يكمن في أن خالداً كان يفكر في ملذّاته بعد موقعة اليمامة الحافلة بالخسائر مباشرة، بينما كان الجرحى والقتلى ما زالوا راقدين في ميدان الجهاد دونما رعاية. ويبدو أن الاتهام بإطلاق العنان للشهوات كان مع ذلك واهياً إلى حد أنه ما عاد يُذكر في المناسبات التالية.

أما الاتهام باستعمال الخمر فيعود على حدث وحيد: الاستحمام بالخمر الذي يقال إن خالداً لجأ إليه في سنوات حياته الأخيرة، في آمد [ديار بكر]. ولم يتهم بالاستمتاع بالخمر، بل بمحض استعماله لتحضير وسيلة للعناية بالجسم.

وإلى الاتجاه المماثل يشير الاتهام إلى ممارسة الترف المفرط. فحين قدم عمر إلى الشام لتسوية مشكلات المناطق المفتوحة، خرج إليه بعض الأمراء في ثياب من الحرير. ويروي المؤرخون بالطبع كيف استشاط عمر غضباً من هذا الترف وهو المعروف بعادات في التقشف تذكّر بتقاليد أهل اسبرطة.

كما يزعمون أن خالداً خالف الوصية الخاصة بالحياة (المتقشفة) أيضاً إذ وجه مبالغ كبيرة من المال إلى ملتمسيه وإلى المتملقين حين عاد بغنيمة كبيرة من إحدى غزواته.

أما المجال الأخير الذي يوجه فيه النقد البالغ إلى خالد، وهو اللوم على عناده، وتقديره نفسه فوق قدرها، فلا ينطوي على انتهاك للوصايا الإسلامية، بل يعني (محض) سلوك مجانب للصواب بالقياس إلى سلوك الخليفتين الأولين. وفي أحوال عديدة يُنتقد خالد بأنه خالف أوامر المدينة الصريحة، وما منحته من المزايا المعتمدة من قبلها، ولم يكن يتصرف

إلا وفقاً لما يحلو له. ويقال إن التقدير الذي كان الناس يظهرونه لخالد بالنظر إلى أوجه نجاحه قد بلغ منه أن الخليفة ساوره القلق على سلامة نفوس المؤمنين، فعزل خالداً.

ولم يكن عمر الوحيد الذي وجه النقد إلى خالد، غير أنه كثيراً ما يشار إليه بأنه لسان حال الاستنكار العام لعمل خالد. وفي خلافة أبي بكر كان عمر يلح على سلفه مراراً، وعلى الدوام، في محاسبة خالد على آثامه، ولم يستجب أبو بكر لهذا الإلحاح الدؤوب، إذ كان يستخدم في هذا الصدد ألواناً شتى من التبرير، سواء أكان ذلك بالاستشهاد بتقدير النبي لشأن خالد، أم بإعرابه عن شكه في ما يسوّغ الإتهام. ويقال إن عمر عزل خالداً بعد توليه الخلافة مباشرة، كما تروي المراجع، ليعبر عن استنكاره سلوكه علانية.

على أن مما يبعث على الدهشة أن المراجع تنطوي أيضاً على عدد لا يستهان به من الروايات التي يمكن أن يستخلص منها حكم إيجابي على خالد، وليست هذه بالكثيرة، ولكن فيها سلسلة من التصريحات العلنية.

وثمة قول يلفت النظر بوجه خاص ينقله الفَسَوِي: ‹الفسوي 2/ 437-8/ و 3/ 308؛ ابن منظور 8/ 15› يفيد أن عمر أجاب عن سؤال من تراه يود أن يستخلف بقوله: إنه ود لو استخلف خالداً. وهذا التصريح يتعارض مع الصورة العامة للعلاقة بين كلا الرجلين تعارضاً يبلغ منه أن جامع الروايات شعر أنه مضطر إلى أن يلحق بذلك نفياً أو تكذيباً، ومع ذلك فهذا القول يرد مرتين في كتابه، وقد أخذ به ابن منظور فيما بعد.

وثمة أحاديث أقل وضوحاً من حيث إيجابيتها، تتخذ عمر مرجعاً لها، ومن ذلك، مثلاً قوله في كتاب تسويغ إلى الثغور، إنه لم يعزل خالداً من منصبه بدافع ضغينة شخصية، أو بسبب خطايا فادحة، بل على أساس التمجيد المفرط الذي منحه إياه المسلمين. قارن ‹الطبري 2528›.

ومما يدخل في إطار السياق ذاته أبيات استشهد بها عمر في لقاء له مع خالد: ‹الطبري 2527- 28؛ ابن منظور 8/ 23›:

صنعت فلم يصنع كصنعك صانع

وما يصنع الأقوام فالله يصنع

حيث أضاف عمر قائلاً: «والله إنك عليّ كريم، وإنك إليّ لحبيب، ولن تعاتبني بعد اليوم على شيء». وكل هذه التصريحات ترجع، فيما يقال إلى السنوات الأخيرة من عمر خالد. وهنا يثور سؤال: هل قام عمر، يا ترى، بمراجعة حكمه السلبي على خالد في الفترة التالية، وهل كانت الاتهامات التي أملاها الغضب، بحق خالد، في الأيام الأولى غير موثوقة تماماً؟

لا بد للطرف الآخر أن يجيء بدوره في الكلام. ما الذي كان الرواة يجرونه من أقوال على لسان خالد، بحق عمر؟ إن عدد المستندات أقل كثيراً مما هو في الحالة المعكوسة.

فهنا توجد بادئ ذي بدء، المواضع التي يجري الحديث فيها عن هجمات كلامية كبيرة لخالد على عمر. والمقصود هنا تعبير عمر بأنه (ابن أم شملة): ‹الطبري 1928- 29، و2121- 22› وبأنه: «الأُعَيْسَر» أي (الأعسر الصغير [المترجم]) ‹الطبري 2102›. وفي كلتا الحالتين لا تبدو خلفية الواقع بوضوح كامل. أما إلى أي مدى تعد عبارة (ابن أم شملة) إهانة شخصية بالغة فأمر لم يعد من الممكن تحصيله، على حين تبدو المَعْيَرَة الثانية غير ذات معنى، لأن من الواضح أن عمر لم يكن أعسر، بل كان، على النقيض من ذلك، بارعاً بكلتا يديه، على حد سواء. ويمكن أن يتبين من سياق الكلام أن التعبير كان مقصوداً في كل مرة، وفي هذا الصدد يبدو اختيار الكلمات مع ذلك غير واضح. اختار المؤلف شرح أعسر بأنه الذي يستخدم يده اليسرى، ولأعسر معانٍ أخرى منها من تصعب بالأمور وقلّت سماحته فيها.

وفي إحدى الحكايات عن عزل خالد يروى أن خالداً تحدث في ذلك إلى أخته الذكية فاطمة، وأن هذه تحدثت عن الضغينة القديمة التي لا سبيل إلى التغلب عليها، والتي كان عمر يكنها له، من دون أن يجادل خالد في هذا. ‹الطبري 2148- 49›.

وفي موضع آخر ينقلون أن خالداً كان، من جانبه، يكره عمر، وذلك،

مثلاً، في الرواية التالية التي يرويها سيف في سياق الحديث عن موقعة اليرموك:

«قال خالد يومئذ: الحمد لله الذي قضى على أبي بكر بالموت، وكان أحب إلي من عمر. والحمد لله الذي ولى عمر، وكان أبغض إلي من أبي بكر ثم ألزمني حبه». (الطبري 2102).

ولكن في مناسبة أخرى يروى أن خالداً كان يتصرف تصرف الموالي لعمر على رغم من كل جفائه: (الطبري 2148- 49).

وإلى جانب هذه التصريحات من الخصمين ينبغي أن يشار إلى بضعة من المواقف التي تجعل علاقتهما تظهر في ضوء محدد. فقد كان خالد وعمر متماثلين في العمر تقريباً، ويقال إنهما كانا متماثلين جداً من حيث المظهر الخارجي، وعلى كل حال فقد كان يبلغ من التشابه بينهما أنه كان من الممكن أن يحدث أن علقمة بن علاثة خلط بين كليهما في الغسق: (أبو الفرج 16/ 196- 7؛ ابن منظور 8/ 7). ويتحدثون، في إطار موت خالد بوجه خاص، عن أحوال تضع الكراهية التي يقال إنها لدى عمر مستكنة في أعماقه تجاه خالد، موضع الشك، إذ نسمع، مثلاً، أن خالداً عين الخليفة منفذاً لوصيته، وأن عمر تزوج أرملة خالد، وأن عمر نفسه جزع على وفاة خالد جزعاً شديداً، وأنه لم يحظر على نساء مخزوم حدادهن المفرط على الرغم من أنه كان ما يفتأ، في العادة، يتدخل ضد النواح المفرط.

وإذا تناول المرء الأدلة المتعارضة معاً كان في وسعه أن يقول إنه ليس في المراجع إجماع حول الكيفية التي ينبغي أن يحكم بها على العلاقة بين خالد وعمر. على أن الإشارات إلى كامن كبير من النزاع كان ما يفتأ يفرغ شحنته المرة بعد الأخرى ترجح كفتها إلى مدى بعيد على الروايات المقابلة. ويستفاد من قول أغلبية المؤلفين أن المسألة انتهت على مسار التطور إلى تحول للنزاع. ففي البداية كانت تسود الاتهامات بالسلوك اللاإسلامي التي تصل إلى ذروتها بالاتهامات الشديدة والمطالبة بتوقيع أقسى العقوبات. ومع بداية خلافة عمر يقع العزل من القيادة

العامة في النقطة المركزية. ويقال إن المسألة انتهت، في السنوات الأخيرة من حياة خالد، حتى إلى مصالحة معينة بينهما.

2.4 عرض المسألة في المراجع الثانوية

لقد حدث في الحركة الاستشراقية، في صدد تصوير العلاقة بين خالد وعمر وتقويمها، تحول بالغ في القرن الأخير. فبينما كان المؤلفون في القرن الأخير يدينون شخصية خالد بكلمات بالغة القسوة في كثير من الأحيان ويسوّغون عزله، أجمعوا منذ عهد بعيد على أن المسألة التي كانت تحمل الرجلين على أن يتعرض كل منهما للآخر تقتضي القرار الحاسم من عمر.

وقد تكشف الأمثلة من كتاب أوغست ملر عن الألفاظ المزوقة والكلمات الرنانة التي سمح بعض المؤلفون لأنفسهم بالإنجراف إليها عندما كان الأمر يدور حول شخصية خالد:

«... أعظم القادة العسكريين والإنسان الأكثر شناعة في القرن الهجري الأول...» (ملر 1885: 155).

«لقد كان عمر خليقاً أن يصدر حكمه على خالد الذي كانت شخصيته المكروهة بغيضة إلى عمر من الأعماق، بحق، أكثر من مرة بسبب أفعاله الشائنة: أما أبو بكر فكان يعرف أن سيف الله لم يكن من الممكن أن يستغنى عنه في الحرب اليائسة بين العرب، وكان ينحاشى عناد الرجل النزّاع إلى العنف مع الحفاظ البارع على سلطنه». (ملر 1885: 216).

«ولكن لم يكن من الممكن، في الشام، أن يدع له عمر القيادة، فقد تم إنجاز المهمة الرئيسية للمحارب هنا، وبدأت مهمة الموظف الإداري، وبالنسبة إلى هذه المهمة ربما كانت الشخصية الجامحة لـ(سيف الله) تبدو غير ملائمة، حتى وإن كانت كراهنه القديمة لذبح جَذيمَة وبربوع قد خمد أوارها بعد الإنجازات التي لا تضاهى في السنوات الأخيرة... وعلى الرغم من ذلك لم يرفض أن يظل حتى وفاته في عام (21 هـ/ 642 م) في حمص، يخدم بين الرجال الذين كانوا يطيعونه حتى انذاك، سواء أكان يريد أن يظل على استعداد، فى حالة تبدل الحاكم، للقيام بدور هام، أم كان عقد المصالحة بمناسبة وجود عمر في فلسطين، وهو الوجود الذي سنأتي على ذكره بعد هنيهة، وما كان عمر ليأبى عليه الاعتراف له بألوان نجاحه العسكري. وربما يميل المرء إلى

> الافتراض الأخير، إذ يروى بقدر كبير من التأكيد أنه عين الخليفة وارثاً له عند وفاته، ولكن لا بد لنا أن نحاذر من إلحاق الأذى بالعظمة الحقيقية لكلا الرجلين المتميزين بصلابة العود عن طريق افتراض نوبات عاطفة» ‹ملر 1885: 256›.

ومما يشرّف ‹دي غويه› أنه كان من أوائل من رفضوا أمثال هذه الإعلانات المشحونة بالانفعال، في المراجع، ولاحظ أنه لا يمكن التوفيق بين الأحقاد التي تنم الصَغار وشخصية عمر الشامخة. ‹دي غويه 1846: 124-5›. وقد فرضت هذه اللهجة نفسها في مستهل القرن العشرين شيئاً فشيئاً. وكان المؤلفون كلما أمعنوا في التخلي عن إعادة سرد ما في المراجع لصالح تأمل نقدي ازدادوا اجتهاداً في الحكم الموضوعي على العلاقة بين خالد وعمر.

وتتميز النصوص الأحدث حول تاريخ عصر صدر الإسلام، في العادة، بحكمها الخالي من الانفعال وبالبرود. ويؤخذ على هذه أنها أسباب دافعة تم تقويمها بأنها مكشوفة، ويبحثون بدلاً منها عن الدوافع (الحقيقية) الكامنة وراء النزاع. وفي هذا الصدد يبدو أن إجماعاً يتكون بالتدريج ويفضي إلى الصيغة التي تفيد أن الذي أدى إلى النزاع بين الرجلين لم يكن يتمثل في النفور الشخصي بل في اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا. ولأن خالداً كان في وسعه أن يصل، بفكره، إلى الأسباب الدافعة لدى عمر، فقد أحنى هامته، من دون مقاومة، أمام إجراءات الخليفة. ومثل هذا يوجد عند «شابان»:

> «لم تكن الضغينة الشخصية بين خالد وعمر هي المسؤولة عن هذا التغيير في القيادة، بل كان ذلك عملاً من أعمال فن الحكم فهمه خالد والتزم به، واستأنف الخدمة تحت قيادة أبي عبيدة». ‹شابان 1971: 31›.

وبمعنى مماثل يعبر «تيودور ناغل» عن وجهة نظره، حيث يضيف قائلاً: إن الفكرة الأساسية عند عمر هي توطيد أسس التحكم المركزي في الأحداث الجارية في الأقاليم المفتوحة. ‹ناغل 177-197›.

ولا أريد أن أكتم شهادة مقابلة منفردة: إذ يقف «ف. غبرييلي» في عرضه، إلى جانب خالد، وهو يرتد جزئياً بهذا النهج، ، إلى أسلوب

الدراسة عند علماء القرن التاسع عشر.

«. . ومع ذلك فلم يحل هذا بينه وبين أن يحتمل صنوف عذاب الخليفة الذي طالبه بأداء الحساب عن إدارته، وعاقبه، بحق أو بغير حق، بعقوبات مالية، ومصادرات، بصمت ينم الشعور بالكرامة. وبعد أن بات القائد العظيم رجلاً بسيطاً من عامة الناس، أنفق السنوات الأخيرة في حمص، آخر مدينة فتحها، ومات هناك عام (641 أو 642 م) في سن ما زالت أقرب إلى الشباب. وخلّف كل ما يملك لعمر الذي كان يكن له العداء، وهو يقف هنا، في إطار التراث الموروث مثالاً للإخلاص والانضباط، يجلو شخصية بطل الحرب المخشوشن، في صورته الأخلاقية». (غابرييلي 1968: 138).

وإذاً فقد ظل يُمَثّل، عهداً طويلاً، موقفٌ متطرف يذهب إلى أنه لم يكن هناك بد من أن ينتهي الأمر إلى النزاع الذي انتهى بأعمق درجات الإذلال لخالد. أما بعد ذلك فقد اختصر القوم القصة الشائنة من وجوه عديدة، ووضعوا في صدارة المسألة اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا. وكلا الموقفين لا يبدوان لي مرضيين. فالأول ينقل عن المراجع، غير أنه يفوته نقدها، والثاني، يعيب المراجع في أجزاء كبيرة منها، وينبغي لمهمة العلم في الحقيقة أن تتمثل في تعليم كيفية فهم المراجع المتوافرة، ورسم صورة للأحداث موافقة لها قدر الإمكان، على أساس أقوالها.

5) مواقف النزاع في العلاقة بين خالد وعمر

1.5 غزوة بني جَذِيمَة

لا تتميز "قضية" بني جَذيمَة، في الحقيقة، إلا بأهمية تاريخية ضئيلة، غير أن قدراً من الضجة كبيراً إلى حد مدهش يثار حولها في المراجع، ويخصص لعرضها حيز يبلغ ما يعادل ما يخصص لفتح مكة، الذي حدث قبيل ذلك، أو غزوة حنين، التي حدثت بعيد ذلك. وحتى الكتب التي لا تعنى بكتابة التاريخ على وجه الخصوص، مثل صحيح البخاري، أو كتاب الأغاني، تفصل القول في هذه الأحداث على وجه الخصوص.

وتتعلق المسألة في هذا الصدد بمحض عملية عسكرية صغيرة أفضت إلى قتل (مخالف للشرع؟) لبعض الرجال من بني جَذيمَة على يد رجال خالد، ومن أجل ذلك يفرض نفسه الانطباع الذي يوحي بأن الرواة كانوا يضعون نصب أعينهم ما هو أكثر من الحديث الصرف عن خطوة من خطوات التطور في التاريخ الطويل لتوطيد أركان الإسلام، أو شيئاً آخر سواه.

وقد جعلت من "قضية" بني جَذيمَة موضوعاً للبحث لأنها تتعلق بالمثال الأول في سلسلة كاملة من الحكايات التي اتهم فيه خالد بن الوليد بسلوك لا إسلامي.

ويعد نصيب عمر في الاتهام، في هذه الحالة مجرد نصيب ضئيل، ولكن يقال إن عمر كان يسره، في هجماته اللاحقة على خالد، أن يشير إلى هذا الحدث المبكر.

1.1.5 الإطار التاريخي

في يوم الجمعة المصادف (21) رمضان، زحف النبي بجيشه إلى مكة، وحسم بذلك الكفاح الطويل ضد قريش لصالحه نهائياً، ولم يكن بدّ أن يكون هدفه التالي إخضاع القبائل المجاورة لسيطرته ما دامت لا تدين بالإسلام، وأرسل، من أجل هذا الهدف عدداً من القوات، لتحييد التجمعات المعارضة الصغيرة المتفرقة. وكان أحد هذه المشروعات الحملة على بني جَذِيمَة التي هي موضع البحث هنا.

لعل من المهم، سواء من أجل التاريخ الحولي، أم من أجل التفسير العام، أن النبي نفسه، قاد، بعد إقامة قصيرة في مكة، جيشاً كبيراً ضد قبيلة هوازن، وانتهى الأمر، في العاشر من شوال، من العام الثامن للهجرة (31/ 630/1 م) إلى موقعة حنين التي تكبد فيها البدو هزيمة فادحة. وكان مما ينطوي على الأهمية أن خالداً كان يقود الطليعة في هذه الغزوة، مما يجعل الإطار الزمني للحملة على بني جَذِيمَة والآثار اللاحقة محدوداً للغاية.

وكان بنو جَذِيمَة من فروع قبيلة كنانة. وترد علاقة النسب في العادة على النحو التالي :بنو جَذِيمَة بن عامر بن عبد مناة بن كنانة. وكانوا يعيشون في منطقة يَلَمْلَم، على بعد مسيرة نحو يوم جنوب شرق مكة.

وكان لبني كنانة قُراعٌ من الأرض في أيام النبي، وبوجه خاص في الشريط الساحلي إلى الغرب والجنوب من مكة. ولم يكونوا قد دخلوا في الإسلام، في شطرهم الأكبر في الزمان الذي هو موضع البحث. ولا يحتاج المرء إلا إلى أن يتذكر أن تحالفهم مع قريش هو الذي أتاح الباعث لفتح المسلمين مكة: وذلك أنه حين حدث نزاع بين أناس من بني بكر (ينتمون إلى بني كنانة) وأناس من خزاعة تدخلت قريش التي كانت تحالف بني بكر، لصالحهم، ولكن الهدنة من جانب قريش أتاحت للنبي ذريعة لإنهاء النزاع، من جانبه مع مكة. (ابن هشام 1955: 802-4)

وحدث يوم الغُمَيْصَاء، وهو الاسم الذي يطلق على اليوم الذي قتل فيه عدد من رجال بني جَذِيمَة على يد خالد ورجاله، على الأغلب حين

أرسل النبي من مكة سرية بقيادة خالد إلى بني جَذيمَة، ليستوثق من سيطرته عليهم. والغميصاء ماء في منطقة بني جَذيمَة حدث فيه الحدث العابر الذي هو موضوع البحث. أما المهمة الخصوصية التي أنيطت بها السرية، وهل تصرف خالد خلافاً لتوجيه النبي، حين قاتل بني جَذيمَة، ولماذا حدث القتال، فتلك هي المسائل التي ينبغي البحث فيها في هذا التحليل للمراجع.

2.1.5 رواية أنموذجية للأحداث

يقدم البلاذُري في كتابه **أنساب الأشراف**، في صدد عرضه العمليات العسكرية التي قام بها النبي وصفاً موجزاً لقضية بني جَذيمَة، ولننقله هنا على أنه هو العرض الشائع ‹البلاذري/ أنساب الأشراف 1/ 381- 2›. في صفحة ‹الوراق› على (الإنترنت) ص (304):

«وسرية خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، بناحية يلملم، في شوال سنة ثمان.
أتاهم، فأظهروا الإسلام، فوضع فيهم السيف، وأمرهم أن يستأسروا، وإنما بعث إليهم داعياً، ولم يبعثه مقاتلاً.
فودى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلاهم، وأخلف ما ذهب لهم، وبعث علي بن أبي طالب بمال استقرضه، فصرفه في ذلك. ومكث رسول الله صلى الله عليه وسلم معرضاً عن خالد حيناً، وخالد يتعرض له فيحلف له أنه ما قتلهم عن إحنة ولا ترة، وأنه لم يسمع منهم تشهداً.
فرضي عنه، وسماه بعد ذلك سيف الله. وبعد هذه السرية كانت غزوة حنين، ثم الطائف».

وهذه الرواية تتخلى إلى حد بعيد عن التفاصيل التي يمكن العثور عليها في مواضع العرض الأكثر إسهاباً.

ولا يذكر من النقاط الجوهرية ما لدى خالد من الدوافع المحتملة، في العادة (التاريخ التمهيدي) وتتم المبادرة بالحديث عن قتل عدد من الناس بصورة غير مباشرة فحسب (دفع الدية) وليس ثمة شيء عن معارضة أصحاب النبي تصرف خالد، أما (قصة الحب) التي تحتل في العادة حيزاً كبيراً في كثير من الأحيان، فلا يجري الحديث عنها.

3.1.5 التحليل المجهري لأقوال المراجع

1.3.1.5 نظرة عامة إلى مادة النص

لقد اختير من أجل البحث المفصّل، أحد عشر مؤرخاً يروون قضية بني جَذيمَة بشيء من التفصيل. أما المؤلفون الآخرون فلا يجري الحديث المفصَل عنهم في التحليل الموضوعي إلا بمقدار ما لديهم من أقوال متفرقة ذات صلة بالموضوع. وبقدم الترتيب التالي نظرة عامة إلى المعلومات المتفرقة الواردة في نصوص المراجع التي يجري البحث فيها.

ولنقدم ما يلي، من أجل فهم الصياغات المعدلة المستعملة في هذه اللائحة:

الغُمَيْصَاء: اسم موضع الماء الذي حدثت فيه الواقعة.

التاريخ التمهيدي: كثيراً ما يستشهد، من أجل تفسير سلوك خالد، بحادث عارض من أيام الجاهلية، إذ قتل بنو جَذيمَة، في تلك الأيام، عوف بن عبد عوف، والفاكه بن المغيرة. وينقل بعض الرواة أن خالداً لم يرتكب الظلم بحق بني جَذيمَة إلا من أجل عمه، ويروى، فوق ذلك من جهة أخرى، أن الفاكه، شقيقَ خالد، قتل أيضاً. وهذه القصة القديمة توجد أيضاً في النقطة المركزية من النزاع بين عبد الرحمن بن عوف وخالد، ويقال أن عثمان أيضاً شارك في ذلك بوالده، في أيامه. على أن هذه الواقعة تم التخلص منها من قبل بني جَذيمَة بدفع الدية، ووافقت قريش على هذا الحل من دون أن تصر على إجراءات تعويضية أخرى، كما يبحثون أيضاً عن نزاع قديم لبني سُلَيْم مع بني جَذيمَة.

الأمر: وهو المسألة المثيرة للجدل، ويعني ماهية الأمر الذي وجهه النبي إلى خالد حين بعث به إلى بني جَذيمَة، ويعد موضوعاً مركزياً من أجل تقويم الأحداث، إذ يروى، بطريقة جزئية، أن النبي حظر القتال على خالد بصريح العبارة، ولم يأمره إلاّ بدعوة بني جَذيمَة إلى الإسلام.

سرية خالد: تتذبذب المعلومات عن أولئك الذين خرجوا مع خالد إلى بني

جَذيمَة، إذ يذكر عدد من أصحاب النبي البارزين، منهم المهاجرون ومنهم الأنصار، بأسمائهم، ولكن يبدو أن العدد الغالب منهم كان بدواً من سليم، وربما كانوا من بني مدلج. ويتواتر بيان العدد الإجمالي للقوة بأنه ثلاثمئة وخمسون رجلاً.

الوضع: يقصد بذلك التصريحات المتعارضة في المراجع، التي تتعلق بالأحوال الدينية عند بني جَذيمَة: هل كانوا داخلين في الإسلام؟ أم زعموا أنهم مسلمون؟ وهل كانوا يسمون أنفسهم صابئين؟ وهل واجهوا المسلمين مواجهة عدائية؟

الوصول إلى بني جَذيمَة: إن الأقوال المختلفة حول سلوك بني جَذيمَة عند وصول المسلمين تسمح باستخلاص نتائج بصدد وضعهم، إذ يقال إنهم استقبلوا المسلمين في وضع الاستعداد للدفاع، أو إنهم زعموا أنهم مسلمون، وإنهم نزلوا على طلب خالد. وفي روايات أخرى يجري الحديث عن أن خالداً ظل أول الأمر يرقبهم حيناً من الزمن، ليطلع على ممارستهم الدينية، وإلى جانب ذلك ترد روايات عن المقاومة المنظمة الحقيقية من جانب بني جَذيمَة. وكان توجيه خالد المتواتر كثيراً، إلى بني جَذيمَة: «ضعوا أسلحتكم».

جَحْدَم: هذا الرجل من قبيلة جَذيمَة يذكر باطراد كبير في المراجع، وهو الذي حذر قومه عند وصول خالد من نياته السيئة. وأقنعه بنو قبيلته آخر الأمر بإلقاء سلاحه لكيلا يستفز خالداً.

القتل: تجمع الروايات على حدوث قتل عدد من رجال بني جَذيمَة، ولكن الروايات تختلف فيما يتعلق بالظروف التفصيلية مع ذلك. والمتغيرات هي التالية: الناس يُقتلون أثناء القتال، أو يؤخذون أسرى أولاً، ثم يُقتلون بعد ذلك، وينقضي بين الأسر والقتل وقت طويل، ويتم تخصيص حيز كبير لرد الفعل المتباين من قبل المشاركين في حملة خالد. وكثيراً ما يحل وزر القتل عل سليم على سبيل الحصر، بينما كان المهاجرون والأنصار خليقين أن يطلقوا سراح أسراهم.

المعارضة: كلما تم تصوير تصرف خالد على أنه تصرف موجه ضد مهمته،

يتحدث الرواة عن المعارضة التي ثارت في صفوف السرية ضد قتل المسلمين. ويوجد في مركز الروايات في هذه الأثناء، على نحو متواتر، ابن عمر وسالم مولى أبي حذيفة. ومن أجل إضفاء مزيد من الأهمية على الروايات المتعلقة بالتناقض مع أمر خالد بقتل الأسرى، يكثرون من الحديث عن استعلام النبي عن سلوك المشاركين.

رد فعل محمد: هنا تتعلق المسألة بالأقوال المتعارضة فيما يتعلق بالكيفية التي كان عليها رد فعل النبي على خبر قتل أناس من بني جَذيمَة، إذ كان يعتذر على الدوام تقريباً، بالكلمات التالية: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد!» أما المتغيرات فتتعلق في أغلب الأحوال بالظروف المباشرة، ومنها مثلاً مقدار تواتر نطق النبي بالكلمات المذكورة، وفي أي لحظة من الزمن. وفي بعض الروايات يقال فضلاً عن ذلك، إنه توجه إلى القبلة لينطق بهذه الكلمات، ورفع، فوق ذلك، ذراعيه حتى بات في وسع المرء أن يرى إبطيه. على أن المسألة تتعلق إلى جانب ذلك، بموقف النبي من خالد نفسه، إذ يتحدثون، من ناحية عن لوم شديد بدرجة تقل أو تكثر، وهناك، من ناحية أخرى، روايات تفيد بأن محمداً لم يوجه اللوم إلى خالد، بل ثبته في وظيفته قائداً للطليعة.

خالد وعبد الرحمن: جاء النقد الرئيس لتصرف خالد من قبل عبد الرحمن بن عوف، إذ أخذ على خالد أنه لم يتصرف إلا بدافع الحاجة القديمة إلى الانتقام عند مخزوم تجاه بني جَذيمَة. وفي كثير من الأحيان يتم إيراد اعتذار أول من قبل خالد، الذي يقولَ إنه لم يثأر لعمه، الفاكه، بل لوالد عبد الرحمن.

وقد تدخل في هذا الجدال آخر الأمر محمد أيضاً، حسب أقوال بعض الرواة، إذ لام خالداً على هجومه على عبد الرحمن بن عوف لوماً عنيفاً. وفي هذا السياق كثيراً ما ترد كلمة النبي: «لو أنفقت مثل وزن أُحُد ذهباً في سبيل الله ما بلغت ما يبلغه واحد من أصحابي...».

وفي بعض المراجع يجري الحديث عن أن خالداً رجا عثمان التوسط في المسألة.

عمر: يذكره بعض الرواة، في صدد النـزاع بين خالد وعبد الرحمن بن عوف، ويتحدث اخرون عن لومه خالداً عند انبلاج صباح او إهلال مساء؟ مستنداً إلى ابنه عبد الله.

الناقدون: يذكر، إلى جانب عبد الرحمن بن عوف، وعمر، أخرون من الصحابة عابوا تصرف خالد، منهم عمار بن ياسر.

تسويغ خالد: يقال إن بعض معاصري خالد حاولوا الاعتذار عنه. وهناك خط من الأحاديث يلتف هنا حول عبد الله بن حذافة الذي يقال إنه نقل إلى خالد أمر النبي بقتل الأسرى. وفي سياق أخر يسوّغ خالد سلوكه بتلاوة الاية الرابعة عشرة من سورة التوبة فيما يتعلق بقتال الكافرين ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ويخزهم، وينصركم عليهم، ويشف صدور قوم مؤمنين﴾. (سورة التوبة: ١٤).

قصة حب: يروي كثير من الرواة قصة الحب المؤثرة بين شاب من بني جذيمة ومحبوبته في ألوان مختلفة من التزويق، وقيمتها التاريخية أقرب إلى أن تكون ضئيلة.

علي يدفع الدية: ومع الالتزام الشديد بالقواعد يتم استدراك الظلم على يد عليّ. وتتباين الروايات عن مصدر المال. أما كلمة (إناء الكلب) فتعود إلى التسمية اللافتة للنظر لمثل هذا النوع من التعويض، في كل المراجع تقريباً، وحين يكون عليّ قد وفى كل المطاليب الخاصة بالتعويض، يتبقى عنده مبلغ أخير تركه لبني جذيمة كرماً وشهامة: مقابل المطاليب التي لم يكن من الممكن إقرارها، وقد أقر النبي هذا التصرف من عليّ، بصريح العبارة.

رواية خالد: في بعض المراجع تنقل رواية عن خالد، تتحدث عما كانت عليه حال الحملة على بني جذيمة.

المعلومات المفصلة

		و	ش	س	ي	ط	ف	ث	م	ن	ك	د
الغُمَيصاء	التاريخ	x	١	١		١		١		١	١	١
	موضع ماء	١	١	١	x	١	١	x		١		١
التاريخ	عوف والفاكه	١	١		١	١	١	x	١	x	١	١
التمهيدي	الفاكه بن الوليد						x			x		
	عفّان وعثمان	١	٢				x		x		١	
	عبد الرحمن بقتل	١	٢			١		x	١		١	
	رد فعل قريش		١								١	
	ثأر سُليم الدموي	١			٢		٢			١		٢
الأمر	الدعوة إلى الإسلام	x	٢	١		x	x	١	x	١	١	١
	حظر القتال	x	x	٢		x		x			١	١
	الإذن بالقتال	x					x			١	١	
سريّة خالد	المهاجرون الأنصار	x		٢			١			١	١	١
	سُليم	١	x	١	x	١	١			١	١	١
	مُدلج		١			١					١	
	(350) رجلاً	١	١	١					١	١		١
الوضع	جذيمة كانوا مسلمين	١	١	١	١	١	٢			١	١	١
	كان عندهم مساجد	١		x					١	١		١
	كانوا يسمون الصلاة	x		١	x					١		١
	ويؤتون الزكاة	٢		١	x					١		x
	صابئون		١						x		١	١
	لم يكونوا مسلمين	١	١				٢		١	١	١	١
	قاوموا	x	x		١	x	١	x	١	٢		١
الوصول	حملوا السلاح	١	x	٢	١	x	x	٢	١	١	١	١
	خوفاً من خالد	x			١		١			٢		
	(ضعوا السلاح أرضاً)	١	١	١	٢	x	١	١		١	١	١
	زعموا أنهم مسلمون	١		x	٢	١	x		١	١	١	x
	كان خالد راقبهم	٢							١			
	سلموا سلاحهم	٢	١	١		x	x	x		٢	١	١
	قتال	١		١			x			١		
جحدم	جحدم ينذر قومه	١	١			٢	x			٢	١	٢

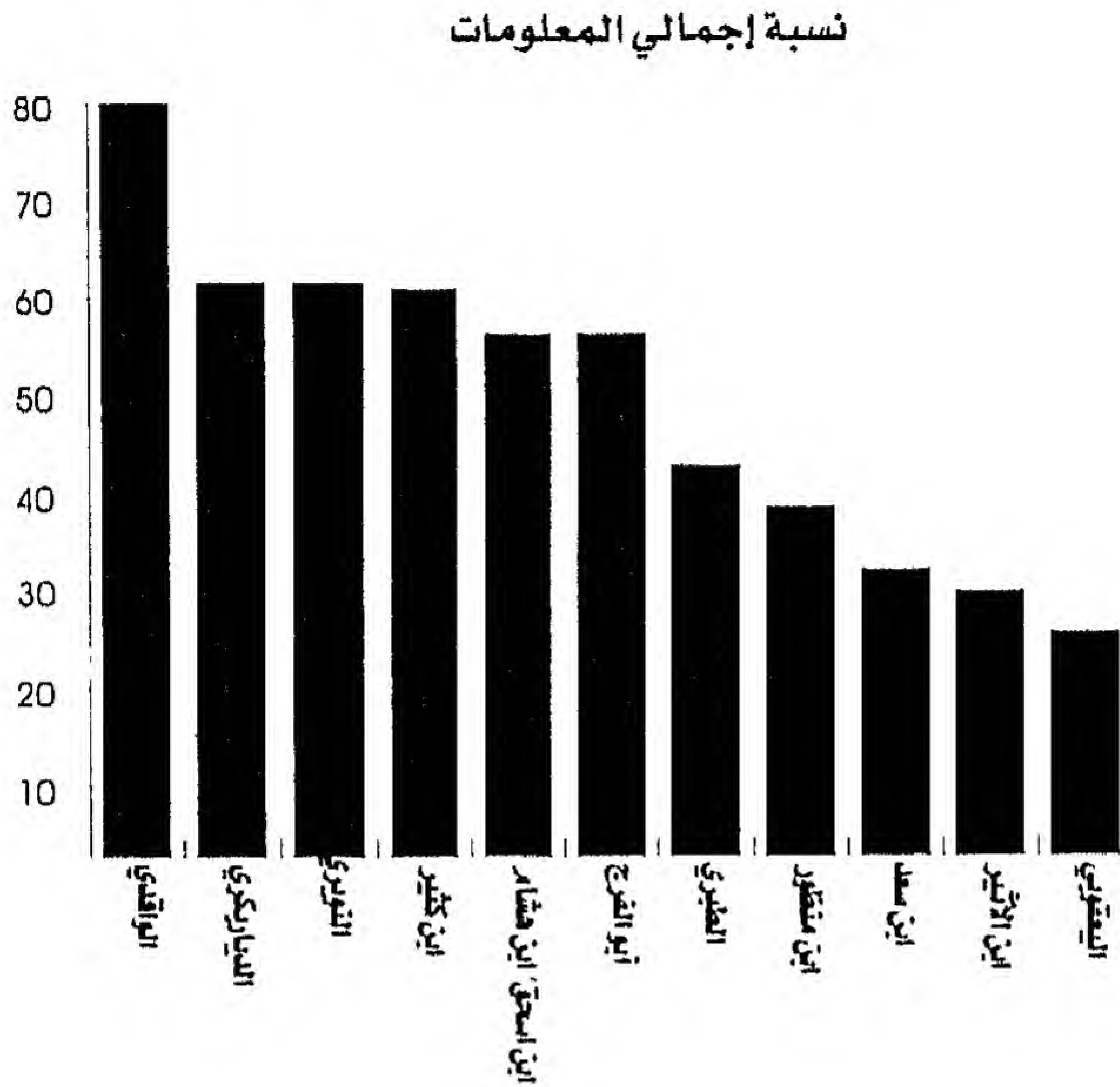
	يأبى إلقاء السلاح	x	x			x	x			x	x	x
	يتم إقناعه	x	x			x	x			x	x	x
	يُذكّر بالتحذير	x	x			x					x	x
القتل	بنو جذيمة مُقيّدون	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
	توزيع الأسرى	x		x					x	x	x	x
	القتل فوراً		x			x		x			x	x
	القتل في الصباح	x		x	x		x		x	x	x	x
	أمر خالد	x		x			x		x	x		x
	تحريرهم من القيد للصلاه	x										
	قتل سُليم فقط	x		x					x	x	x	x
	قتل (30) رجلاً تقريباً	x										
المعارضة	النبي يتبيّن		x				x			x	x	x
	ابن عمر وسالم	x	x				x		x	x	x	x
	إطلاق سراح الأسرى	x		x			x		x	x	x	x
	اللوم في المكان	x		x			x		x	x	x	x
رد فعل النبي	اللهم (مرة واحدة)	x	x	x	x	x		x		x	x	x
	اللهم (3 مرات)		x			x			x		x	x
	القبلة		x			x					x	x
	يشعر بالامتعاض	x							x			x
	لا عتاب	x					x		x	x	x	
	يثني على خالد	x					x			x		
خالد وعبد الرحمن	اللوم	x	x		x	x		x	x		x	
	الجدل	x	x		x	x		x	x		x	
	النبي يلوم خالداً	x	x			x		x	x		x	
	أُحُد	x	x			x		x	x		x	
	عثمان يتوسط	x							x			
عُمَر	يستعرف اللائمين		x				x		x	x	x	x
	يساعد عبد الرحمن	x							x			
	يلوم خالداً	x										
	يستند إلى ابنه	x										
النافدون		x										

السرير	عبد الله بن حُذافة	x	٢			١	x	x	x		٢	١
	سورة التوبة						٢					
	القتال ضد الكفّار	٢	x				٢			٢		٢
قصة الحُبّ		٢	٢	١		١	١	٨		٢	١	١
الدِّيَة	الحُلم		x				٢					٢
	النبي يرسل علياً	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢		١	x	٢
	افتراض المال	٨										
	البعير والمال						٢			١		
	حذسان	x										
	إناء الكلب	٢	x		١	٢	٢	٢		١	٢	٢
	المال الباقي	١	٢		١	١	٢	٢		٨	٨	١
	النبي يثني على علي		٨		x	١	٢	٨		٢	١	٢
	روايه علي						٢			١		
رواية خالد							٢			١		

2.3.1.5 التحليل الكمي

والمؤلفون الأحد عشر الذين اختيروا هنا يعالجون الموضوع بتفصيل يقل أو يكثر. على أن ما يهمني في هذا الموضع ليس القياس الكمي، بل تقويم مضمون المعلومات، وعلى وجه الإجمال أحصي (75) من المعلومات المفصلة. وتقدم النظرة الإجمالية التالية، إلى عدد الإشارات في الجدول الوارد آنفاً، بياناً لنصيب كل مرجع في مجمل المعلومات.

وقد عالج الواقدي، من حيث كونه أقدم المؤلفين، بموجب ذلك، ثمانين في المائة من إجمالي المعلومات، بينما يقدم صاحب أوجز الروايات المختارة، وهو اليعقوبي، على أية حال (27٪) أيضاً من إجمالي المعلومات، متوافرة، عند هذين المؤلفَيْن المبكرين. ولا يظهر إلا محض خمس من المعلومات الجزئية في النقول المتأخرة فحسب (مقتل شقيق خالد على يد بني جَذيمة/ تسويغ خالد سلوكه بسورة التوبة/ إرسال النبي بعيراً ومالاً للتعويض/ رواية خالصة لعلي/ رواية خاصة لخالد) ومع ذلك فلم يدخل جزء لا يستهان به من حديث الواقدي، بلا ريب: (أكثر من العشر) في روايات المؤلفين الآخرين المختارين - انظر تفاصيل ذلك في الجدول الآتي.



3.3.1.5 تحليل العلاقات المتبادلة

وكما تبين من خلال النظرة العامة إلى إجمالي المعلومات، تعد الروايات الواردة عند المؤلفين الأحد عشر المختارين مسهبة زائدة بدرجة عالية. وقد تم في الجدول التالي تلخيص معدلات التطابق بين كل من المؤلفين على حدة والمؤلفين الأوائل، أي الواقدي وابن إسحق وابن هشام، ذلك لأنه على الرغم من أن إجمالي المعلومات متوافر من الناحية العملية في كل من الكتابين الأولين، تعد المعالجة الفردية عند الرواة الأحدث عهداً متباينة حقاً. ولا ينبغي أن يفترض في هذا الصدد وجود ارتباط مباشر. أما الكيفية التي وصلت بها المعلومات المتفرقة، كل على حدة، إلى مؤرخ من المؤرخين فتظل مسألة مفتوحة للبحث مؤقتاً. وكل ما في الأمر أنه يتم بيان وجود تشابه مع هذا أو ذاك من كلا المؤلفين المبكرين.

وقد تم الكشف، في هذا الجدول، عن النسبة المئوية لاستقاء

المعلومات من المراجع الأقدم بالنسبة إلى كل من المؤلفين اللاحقين.

مصدر المعلومات

المؤلف	الواقدي وابن إسحق وابن هشام	الواقدي فحسب	ابن إسحق وابن هشام فحسب	لا الواقدي ولا ابن إسحق وابن هشام
ابن سعد	٪54	٪46	-	-
اليعقوبي	٪68	٪27	٪5	-
الطبري	٪82	٪3	٪15	-
أبو الفرج	٪53	٪26	٪9	٪12
ابن الأثير	٪91	٪9	-	-
ابن منظور	٪45	٪45	٪10	
النويري	٪52	٪32	٪7	٪9
ابن كثير	٪60	٪20	٪20	-
الدياربكري	٪54	٪29	٪17	-

ويمكن أن نستخلص من هذه النظرة العامة النتائج التالية:

يسود عند كل المؤلفين الاستناد إلى ذلك القسط من المعلومات الذي ينقله الواقدي، مثلما ينقله ابن إسحق وابن هشام. وهذا ظاهر إلى أقصى الحدود عند ابن الأثير الذي يرجع نقله، في (٪91) منه إلى (الوعاء المشترك) بينما يأخذ ما تبقى من حديث ابن إسحق وابن هشام، وليس لديه معلومة واحدة يمكن أن تنسب إلى الواقدي وحده، ولا معلومة من مرجع آخر. وبذلك يبدو كما لو أن ابن الأثير كان يجتهد، في تأليفه، من أجل حجّة عالية، وكان يأمل أن يجد هذه الحجّة في استناد إلى الأحاديث المسندة إسناداً صحيح. والحال مماثلة لهذا، وإن كان ذلك مع شيء من التخفيف، عند الطبري (٪82) وعند ابن إسحق/ابن الأثير (٪15) ولكن (٪3) فقط عند الواقدي.

ويبلغ معدل التطابق مع (الوعاء المشترك) أدنى مستوى له عند ابن منظور (٪45).

أما الأنصبة [النُصُب جمع 'نصيب'، وهو هنا بمعنى القَدر الذي تجب عنده الزكاة جمعه: أنصبة (الوسيط) والنَّصيب: الحظُّ من كل شيء، المترجم] المشار إليها بعبارة (الواقدي فحسب) وبالتالي (ابن إسحق/ ابن هشام، فحسب) فتُمكن من استنتاج وجود تشابه مع واحد من كلا المرجعين. وفي هذا الصدد تعد الأنصبة المقدرة بالنسب المئوية، التي يمكن إرجاعها إلى الواقدي، أعلى بوجه عام، الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود تنوُّع أكبر في المعلومات عنده. ولكن من الممكن إثبات وجود فروق هامة عند بعض المؤلفين.

على أن النصيب الأكبر من معلومات الواقدي يعالجه ابن سعد (46٪) وابن منظور (45٪) بالقياس إلى (3٪) فقط عند الطبري، وبالتالي (0٪) عند ابن الأثير. والحال على نقيض هذا عند ابن كثير، والدياربكري والطبري، الذين تشير كتبهم إلى معدلات عالية على وجه الخصوص من الأخذ عن ابن إسحق/ ابن هشام (20٪، 17٪، 15٪) بالمقارنة مع (0٪) عند ابن سعد، و(5٪) عند اليعقوبي.

وعندما ينظر المرء إلى نقل الروايات التي لا يمكن العثور عليها عند الواقدي ولا عند ابن إسحق/ ابن هشام، على أنه دليل على استقلالية أكبر عند المؤلف، يغدو من الواجب إبراز أبي الفرج (12٪) والنويري (9٪) حيث أخذ الأخير كل شيء من كتاب الأغاني. وهناك سلسلة بأسرها من المؤلفين، ابن سعد، واليعقوبي، والطبري، والدياربكري، وابن الأثير، وابن منظور، وابن كثير، الذين لا يعالجون معلومة واحدة لا يضمن صحتها واحد على الأقل من كلا المؤلفين القديمين.

وينتج مما قلنا أن المؤلفين كانوا مستقلين إلى حد بعيد حيال المادة التي كانوا يتعاملون معها. وبموجب ذلك لا يصمد المأخذ الذي كثيراً ما يجري الإعراب عنه، وهو أن علاقة المرء في حالة أعمال المؤلفين الأحدث عهداً قلما تزيد عن صب المعلومات في قالب جديد.

4.3.1.5 تحليل التواتر

وثمة قول وحيد وهو أن بني جَذِيمَة بادروا إلى السلاح عند وصول

المسلمين، ورد عند كل المؤلفين الأحد عشر.

وهناك اثنا عشر قولاً ترد عند تسعة من الرواة على الأقل، وهي:

- أن الواقعة حدثت في الغُمَيْصَاء.
- قُتل عوف بن عبد عوف، والفاكه في أيام الجاهلية.
- كان الأمر الموجه إلى خالد: الدعوة إلى الإسلام، لا القتال.
- بنو جَذيمَة قاوموا خالداً.
- بنو جَذَيمَة نزلوا على حكمه بعض الوقت.
- بنو جذَيمة قُيّدوا بالأغلال.
- بعد نزولهم على حكمه، قُيّدوا بالأغلال.
- النبي صاح «اللهم . . . إلخ» مرة واحدة.
- قصة الحب.
- أرسل محمد علياً لاستدراك الأمر.
- قام علي بتعويض الخسائر لبني جَذِيمَة «حتى آخر إناء كلب».

وهناك اثنا عشر قولاً ترد عند اثنين، وبالتالي ثلاثة، من المؤلفين:

- الفاكه، أخو خالد، قتله بنو جَذيمَة.
- كان في سرية خالد أناس من مُدلِج.
- خالد يرقُب بني جذيمة قبل أن يهاجمهم.
- النبي يمتعض من خالد.
- النبي يثني عل تصرف خالد.
- عثمان يتوسط بين خالد وعبد الرحمن بن عوف.
- عمر يؤيّد عبد الرحمن بن عوف ضد خالد.
- حُلْم النبي.
- النبي يعطي علياً بعيراً ومالاً للتعويض.
- رواية عليّ.
- رواية خالد.

هناك خمسة أقوال لا يوردها إلا راو وحيد:

- بنو جَذيمَة يطلق سراحهم للصلاة (الواقدي).
- حوالي ثلاثون رجلاً يُقتلون (الواقدي).

- عمر يلوم خالداً (الواقدي).
- عمر يستند إلى ولده (الواقدي).
- ناقدون آخرون (الواقدي).

ومن هذه النظرة العامة يمكننا أن نعرف أن التقويم البحت للتواتر لا يمكن استخدامه لاستخلاص عرض موضوعي، بالنظر إلى وجود بيانات متعارضة في عناصر المعلومات المتواترة على وجه الخصوص.

ومما يلفت النظر أن جمع عناصر المعلومات يتناول أقوالاً هامة وغير ذات أهمية على حد سواء، وأنه يتم، على نقيض ذلك، تمثيل نقاط قيمة على وجه الإطلاق بين ما يُذكَر مرة واحدة، وهي نقاط يكتمها المؤلفون الآخرون، مع الأسف.

وعلى هذا فما من طريق يؤدي، بالانطلاق من هذا التقويم للتواتر، إلى عرض موضوعي للأحداث. أما ماهية المعايير التي كان المؤرخون يختارون ما يختارون وفقاً لها فما زال من غير الممكن أن نقررها في هذه المرحلة من البحث.

5.3.1.5 العناصر المميّزة

يمكن أن يُعثر في كتب التاريخ العربية على عناصر من المعلومات تظل ترد مراراً في صورة فكرة سائدة تقاوم التزوير بالاستناد إلى طبيعتها الخصوصية، وتمثل بذلك أدلة عندما يكون من الواجب البحث في استقلالية المؤلفين الأحدث عهداً عن نماذجهم الأقدم.

وهذه (العناصر المميّزة) تتعلق بأسماء لا يمكن حدوث الخلط فيها، وبيانات أرقام دقيقة، أو كَلمات شاذة، وبالتالي صياغات شاذة، وعناصر غير مألوفة في السرد.

ويمكن أن نعزل من الروايات المتعلّقة بجَذيمَة، في إطار وجهة النظر هذه، العناصر المدرجة فيما يلي. والعمودَ الثاني يشير إلى عدد المعالجات عند الرواة الآخرين، كما يشير اسم المؤلف في النهاية، في كل مادة، إلى المؤلف الأول الذي تم البحث فيه، والذي يتضمن نصه المسألة الملائمة.

عناصر النص المميزة

عم خالد، الفاكهة بن المغيرة	10	ابن اسحق/ابن
مُدْلِج	3	ابن اسحق/ابن
عددُ القوة 350 رجلاً	5	ابن اسحق/ابن
صَبَأْنا	4	ابن اسحق/ابن
(ضعوا السلاح أرضاً!)	10	ابن اسحق/ابن
جَحْدَم	7	ابن اسحق/ابن
عمر يتبيّن اللائمين	5	ابن اسحق/ابن
(اللهم. إلخ)	9	ابن اسحق/ابن
أُحُد	6	ابن اسحق/ابن
عبد الله بن حُذافة	8	ابن اسحق/ابن
الحُلْم	3	ابن اسحق/ابن
الملاقة (إناء الكلب)	9	ابن اسحق/ابن ه
بقية المال	9	ابن اسحق/ابن ه

وتُبيّن النظرة العامة أن عناصر النص المعروضة يه عند كلاَ الجامعين الأولين (ابن إسحق/ ابن هشام، وا من عنصر واحد يعود إلى الواقدي وحده، بينما يوجد (4) عند ابن إسحق/ ابن هشام في الحقيقة، ولكن لـ ومن هذه العناصر يعد موضوع (صَبَأْنا) ذا أهمية خاص

6.3.1.5 معالجة الأقوال الأساسية

عندما نَقصُر عدد إجمالي المعلومات على تلك ا ذات دلالة تاريخية، أي عندما نستخلص التفاصيل التصو العامة التالية، وما عادت التدوينات في هذا الصدد مقيدة وقد تم وضع الإشارات عندما تمت تغطية المضمون القول.

وبموجب ذلك تنطلق أغلبية المؤلفين من منطلق تكليف بدعوة بني جَذيمَة إلى الإسلام، وأنه كان محظور بأعمال قتالية. وليس هناك سوى مؤلفَيْن، هما (أبو الـ

يمثلان صراحة وجهة النظر المقابلة، وهي أن خالداً كان لديه ما يسوّغ القتال إذا ما واجهته مقاومة. على أن أقوال الواقدي والنويري ملتبسة، إذ ينقل، كلاهما، وجهتي النظر كلتيهما، على الرغم من تناقضهما المنطقي.

الأقوال المحورية (الأساسية)

		و	ش	س	ي	ط	ف	ث	م	ن	ك	د
الأمر	الدعوة إلى الإسلام فحسب	x	x	x		x		x		x	x	x
	الإذن بقتال الكفار	x					x		x	x		
الوضع	كان بنو جَذِيمَة مسلمين	x		x	x	x	x			x		x
	لم يكونوا مسلمين		x	x					x	x	x	x
	قاوموا	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x
القتل		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
النقد	المقاومة في وجه القوة	x		x			x	x	x	x	x	x
	اللوم من قبل النبي	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
	اللوم من قبل غير المشاركين	x	x		x	x		x	x		x	
التبرير	الهجوم على الكفار	x	x				x			x		
الدية		x	x	x	x	x	x	x		x	x	x

وكذلك يوجد، فيما يتعلق بوضع بني جَذيمَة، رؤيتان تستبعد كلٌّ منهما الأخرى بصورة متبادلة: أما عن صدور مقاومة من جانب بني جَذيمَة فذلك ما يرويه عشرة من المؤلفين. وهذا القول يتعارض في الحقيقة مع الادعاء القائل إن بني جَذيمَة كانوا مسلمين. المؤلفون الأربعة كلهم الذين يصوّرون بني جَذيمَة بصراحة على أنهم مسلمون، يتحدثون مع ذلك، وفي الوقت ذاته، عن مقاومة بني جذيمة خالداً.

وأما قتل عدد من رجال بني جَذيمَة فأمر مُجْمَع عليه. وكل المؤلفين يعترفون بالأهمية الكبيرة للحكم على تصرُّف خالد، وهناك إجماع في الرأي فيما يتصل باستنكار النبي القتل.

وقد رُوي انتقاد خالد عن أناس مشارِكين مثلما رُوي أيضاً عن غير المشارِكين، حيث ترجح كفة الروايات عن انتقاد الواقفين خارج إطار

الحادثة بسهولة من الناحية العددية.

وقد كان من الممكن العثور على التسويغ المقنع الوحيد للقتل في الإشارة إلى رفض بني جَذيمَة قبول الإسلام. ولم يسلك هذا الطريق إلا أربعة من المؤلفين، حيث يعد الحديث عند أبي الفرج بأن خالداً سوّغ تصرفه بتلاوة آية من سورة التوبة منفرداً وحده. ومما يبعث على الدهشة أن المؤلفين الأحدث عهداً لم يأخذوا الأقوال التي تساير هذا عند ابن إسحق/ وابن هشام، والواقدي، إلا عن النويري.

وفيما يتعلق بالحكم على (مشروعية) سلوك خالد يلعب أداء الدية من قبل النبي دوراً له أهميته. ومع استثناء واحد (وهو ابن منظور) يتفق كل المؤلفين على هذه النقطة.

في وسع المرء إذاً أن يقرّر أن المؤلفين الأحد عشر الذين هم موضع هذا البحث يقرّرون النقاط الجوهرية على وجه التفصيل. وما من (ثغرات) لها شأنها في الحقيقة إلا فيما يتصل بتسويغ تصرُّف خالد. وإلى جانب ذلك يلفت النظر أيضاً أنه ما من شيء يذكر عند اليعقوبي عن الأمر الموجّه إلى خالد.

وما من أحد من المؤلفين الذين هم موضع الدراسة يقدم عرضاً متماسكاً، إذ توجد العروض التالية، المتناقضة في ذاتها:

* كان بنو جَذيمَة مسلمين، ولكنهم قاوموا ‹الواقدي-اليعقوبي-الطبري-أبو الفرج›.
* لم يكن بنو جَذيمَة مسلمين، ولكن اللوم وجه إلى خالد لقتلهم ‹ابن إسحق/ ابن هشام-ابن كثير-ابن منظور›.
* بنو جَذيمَة كانوا مسلمين/ ولم يكونوا مسلمين ‹ابن سعد، النويري، الدياربكري›.
* بنو جَذيمَة قاوموا، ولكن الدية دفعت ‹ابن كثير›.

7.3.1.5 نظرة عامة على الميول الكامنة في نصوص المراجع

يُمكن أن تنتظم عناصر المعلومات الخمسة والسبعون المأخوذة من

الجدول الأول، فرادى أو مجموعات، في إطار تقييم مبدئي للحدث، وفي معظم الأحيان يستطيع المرء أن يتبيّن للوهلة الأولى إن كانت هذه المراجع تؤيد خالداً أو تقف ضده.

وفي هذا الصدد يفترض بصورة أولية أن الحدث بأكمله، إنما يُروى من أجل هدف عَقَدي، وهو في هذه الحالة الطعن في شخص خالد.

الميول

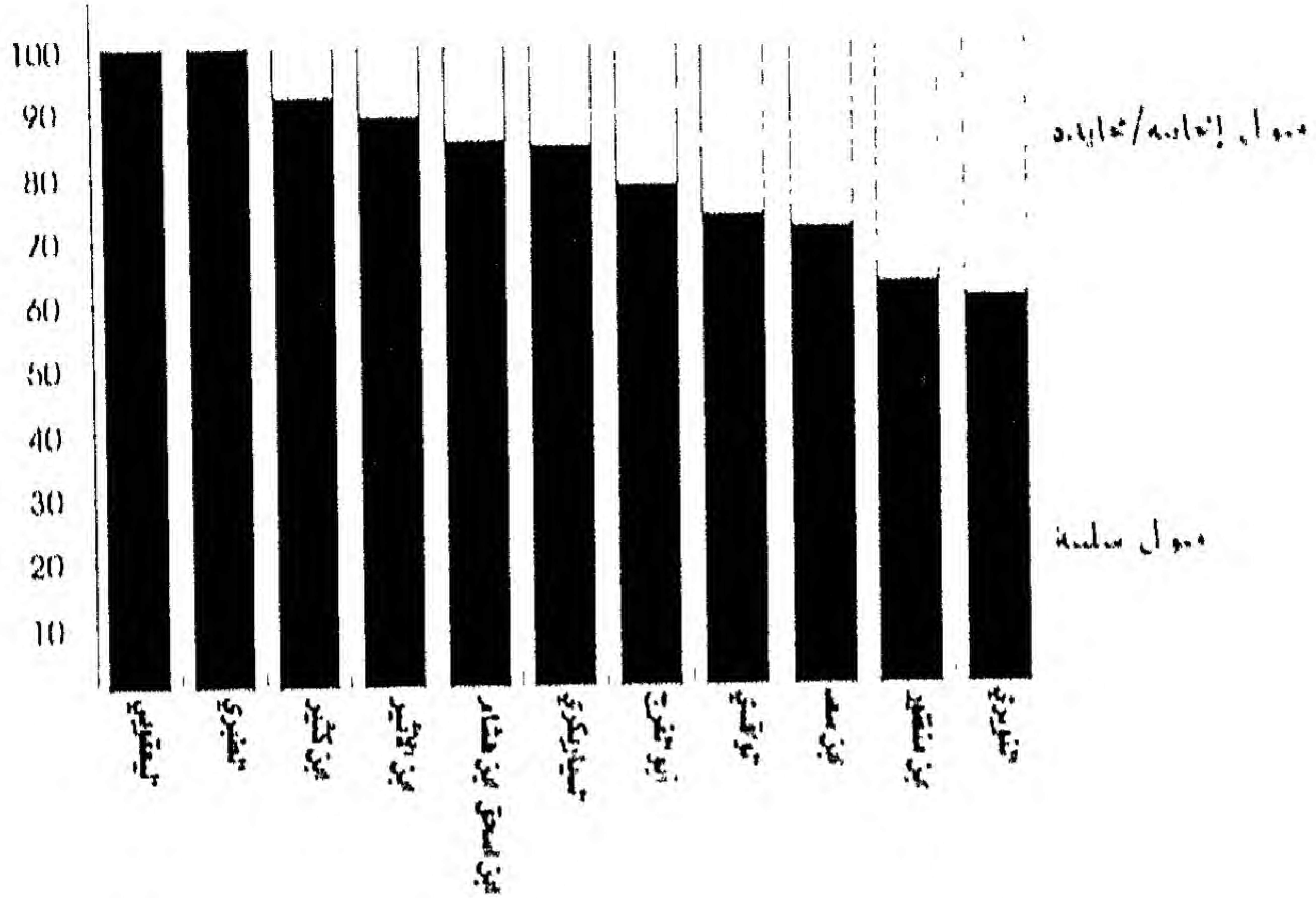
ضد خالد			مع خالد	
المؤلفون	الواقعة		الواقعه	المؤلفون
المؤلفون كلهم، ما عدا ابن سعد	قبل الإسلام			
الواقدي، ابن إسحق/ ابن هشام، ابن سعد، ابن الأثير، النويري، ابن كثير، الدياربكري	حظر القتال		القتال مسموح به.	الواقدي، أبو الفرج، ابن منظور، النويرى
			(350) رجلاً	الواقدى، ابن سعد، النويري، الدياربكري
الواقدي، ابن سعد، اليعقوبي، الطبري، أبو الفرج، النويري، الدياربكري	بنو جَذِيمَة مسلمون		بنو جَذِيمَة لبسوا مسلميں	ابن إسحق/ ابن هشام، ابن سعد، ابن منظور، النويري، ابن كثير، الدياربكرى
كلهم، ما عدا اليعقوبي وابن منظور	بنو جَذِيمَة يُسَلِّمون		بنو جَذِيمَة يُقاومون	ابن سعد، أبو الفرج، ابن الأثير، ابن منظور، النُويري
			خالد يراقب بني جذيمة	الواقدى، ابن منظور
الواقدي، ابن إسحق/ابن هشام، الطبري، أبو الفرج، ابن منظور، النويري، ابن كثير، الدياربكري	جَحْذَم			

كُلُّهم	القَتْل			
الواقدي، ابن إسحق،ابن هشام، أبو الفرج، ابن منظور، النويري، ابن كثير، الديار بكري	المعارضة			
كلهم ما عدا أبا الفرج	النبي يلوم خالداً		النبي لا يلوم خالداً	الواقدي، ابن منظور، النويري
الواقدي، ابن إسحق/ابن هشام، اليعقوبي، الطبري، أبو الفرج، ابن منظور، ابن كثير	عبد الرحمن يلوم خالداً			
الواقدي، ابن إسحق، ابن هشام، الطبري، ابن الأثير، ابن منظور، ابن كثير	النبي يلوم خالداً بسبب القتال			
الواقدي، ابن منظور	عمر يلوم خالداً			
الواقدي	نُقّاد آخرون			
كلهم ما عدا ابن سعد واليعقوبي			سورة التوبة	أبو الفرج
			القتال ضد المشركين	الواقدي، ابن إسحق/ ابن هشام، النويري
كلهم ما عدا اليعقوبي	قصة الحب			
كلهم ما عدا ابن منظور	الدَّبَّة			

وعندما يقبل المرء أن الأحاديث عن الحملة على بني جَذيمَة كانت نتابع في الأصل مقصداً عقدياً، لا يتولاه العجب من أن التَصريحات والروايات السلبية حول خالد ترجح كفتها إلى حد بعيد. ويضاف إلى ذلك أنه يمكن التوصل إلى مشابهة شديدة بدرجة تقل أو تكثر لأحد الميول بالنسبة إلى كل من المؤلفين على حدة، وبطريقة حسابية بحتة.

وإذا قاس المرء عدد التدوينات السلبية في الجدول الوارد آنفاً إلى العدد الإجمالي للتأشيرات، خرج بالصورة التالية:

بيان الميول (52)



وينجم عن هذا أن روايات النويري وابن منظور لا تتخذ موقفاً سلبياً من خالد على قدر ما تفعل الروايات الأخرى، على الرغم من أن التقويم المبدئي لقضية جذيمة يفضي بالطبع أيضاً إلى موقف سلبي.

ولكي أوضح قولي إن أحد المؤلفين يتخذ تجاه خالد موقفاً سلبياً بنسبة (100٪) أنقل هنا عرض اليعقوبي:

«وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمكة خالد بن الوليد إلى بني جذيمة بن عامر وهم بالغُمَيْصَاء وقد كانوا في الجاهلية أصابوا من بني مخزوم وقتلوا عوفاً أبا عبد الرحمن بن عوف. فسار عبد الرحمن مع خالد بن الوليد ورجال من بني سُلَيْم وقد كانوا قد قتلوا ربيعة بن مُكدم في الجاهلية فخرج حذل الطعان فقتل من بني سُلَيْم بدم ربيعة مالك بن الشريد ويلغ جَذيمَة أن خالداً جاء ومعه بنو سُلَيْم فقال لهم خالد ضعوا السلاح فقالوا إنا لا نأخذ السلاح على الله ولا على الرسول ونحن مسلمون فانظر ما بعثك رسول الله له فإن كان بعثك مصدقاً فهذه إبلنا وغنمنا فأعد عليها. قال ضعوا السلاح قالوا إنا نخاف أن تأخذنا بإحنة الجاهلية. فانصرف عنهم وأذن في القوم وصلوا.

فلما كان في السحر شن عليهم الخيل فقتل المقاتلة وسبى الذرية فبلغ رسول الله فقال اللهم إني ابرأ إليك مما صنع خالد، وبعث علي بن أبي طالب (ع) فأدى إليهم ما أخذ منهم حتى العقال وميلغة الكلب وبعث معه بمال ورد من اليمن فودى القتلى وبقيت معه منه بقية فدفعها علي إليهم على أن يحللوا رسول الله مما علم ومما لا يعلم فقال رسول الله : لما فعلت أحب إليَّ من حمر النعم، ويومئذ قال لعلي (ع): فداك أبواي، وقال عبد الرحمن بن عوف: والله لقد قتل خالد القوم مسلمين فقال خالد: إنما قتلتهم بأبيك عوف بن عبد عوف، قال له عبد الرحمن: ما قتلت بأبي ولكنك قتلت بعمك الفاكه بن المغيرة». (اليعقوبي 2/ 61).

ونذكر في هذا المقام أن اليعقوبي لم يعالج إلا (27٪) من إجمالي المعلومات الخاصة ببني جَذيمَة. على أن وزن هذا يزيد ثقلاً عندما يغدو من الممكن في هذا النص المختار، المحدود، أن نقرر وجود ميل صريح إلى هذا المدى.

8.3.1.5 التحقيق في الأسانيد

وينجم عن الملاحظات التي لوحظت حتى الآن أن القدر الأكبر من المعلومات كان متوافراً حتى عند كلا المؤلفين المبكرين، الواقدي وابن هشام. وينتج عن هذا أن جزءاً على الأقل من عمليات التحريف، أو التشويه، قد كان حدث في مرحلة أسبق من مراحل التطور الخاص بالمادة التاريخية الخام. غير أنني أُمنّي نفسي بالخروج، من تحقيق في الأسانيد، بكشف عن واضع الروايات المتحيزة.

والحق أن سلاسل الرواة في المؤلفات التاريخية لم تلتزم بالدقة ذاتها الموجودة في الحديث، ومع ذلك فمن الممكن أن نتتبّع هذا الحديث أو ذاك لكي نصل إلى أصله. ولذلك سوف أحاول، فيما يلي، أن أتوصّل إلى قيمة الشهادة بالنسبة إلى كل من هذه الأحاديث، من أجل كل مركّب من مركبات المعلومات التي يتم إيراد إسناد لها، مع أصله المحتمل وسأقتصر في هذا الصدد على الاستفادة من ابن إسحق وابن هشام والواقدي، وعلى المواضع الهامة عند أبي الفرج.

الأسانيد

الرقم/ المؤلف	تفاصيل المضمون	الإسناد	المَيْل	الخلفية
رقم (1) «الواقدي 875-6».	التاريخ/ الدعوة، لا القتال/ المشاركون/ (350) / رجلاً جَذِيمَة مسلمون/ يحملون السلاح/ خالد يطلب إلقاء السلاح/ جَحْدَم/ توزيع الأسرى، فك الأغلال للصلاة/ المعارضة داخل القوة/ القتل في الصباح/ الذين يقتلون من سلبم فحسب/ المهاجرون والأنصار يطلقون سراح الأسرى.	عبد الرحمن بن عبد العزيز عن حكيم بن عبّاد بن حُنَيف عن أبي جعفر.	الأقوال تكاد تكون كلها سلبية.	من الأنصار من أجل أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين: انظر «التهذيب 12/ 218».
رقم (2) «الواقدي 876».	إطلاق سراح أسير/ الأنصار جميعاً يطلقون سراح أسراهم.	موسى بن عُبَيدَة عن إياس بن سَلَمَة عن أبيه (مشاركون).	سلبي.	من السابقين إلى الإسلام من أجل سلمة بن الأكوع: انظر «ابن سعد 4/ 38» وما يليها.
رقم (3) «الواقدي 877».	ابن عمر يطلق سراح أسيره/ والأنصار يطلقون سراح أسراهم.	عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر (مشارك).	سلبي	أسْرَة عمر، من السابقين إلى الإسلام.
رقم (4) «الواقدي 877».	ابن عمر يطلق سراح أسيره.	مَعْمَر عن الزُّهْري عن سالم، عن عمر	سلبي	أسْرَة عمر، من السابقين إلى الإسلام.

			(مشاركون).	
رقم (5) «الواقدي 877».	الأنصار/ يطلقون سراح أسراهم/ أبو بشر يطلق سراح أسيره/ بنو سُلَيْم يقتلون أسراهم.	عبد الله بن يزيد عن ضمْرة بن سعيد عن أبي بشير المازني (مشارك).	سلبي.	من الأنصار، من أجل أبي بشير: انظر «التهذيب 12/ 109».
رقم (6) «الواقدي 877».	بنو سُلَيْم يقتلون/ المهاجرون والأنصار يطلقون سراح أسراهم/ أبو أسَيْد يجادل خالداً/ بنو جذيمة كانوا مسلمين.	إسحق بن عبد الله، عن خارجَة بن زيد بن ثابت.	سلبي	من الأنصار، من أجل خَارجَة: انظر «ابن سعد 5/ 193-194».
رقم (7) «الواقدي 877».	قصة حب.	عبد الله بن يزيد بن قُسَيْطه عن أبيه، عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي حَدْرد، عن أبيه (مشارك).	غير متحيِّز.	ابن أبي حَدْرد.
رقم (8) «الواقدي 878».	قصة حب.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-
رقم (9) «الواقدي 879».	قصة حب.	عبد الله بن أبي حُرّة، عن الوليد عن سعيد، عن حنظلة بن علي (مشارك).	غير متحيِّز.	-

رقم (10) «الواقدي 880».	جَدَل بين خالد وعبد الرحمن/ عمر ينحاز إلى عبد الرحمن/ قَتْل مسلمين/ خالد يدافع عن نفسه: رُسُل النبي/ النبي يلوم خالداً.	عبد الله بن زيد عن إياس بن سَلَمَة عن أبيه (مشارك).	سلبي.	من السابقين إلى الإسلام: انظر «الواقدي 2».
رقم (11) «الواقدي 880-881».	عمر يلوم خالداً/ ويستند إلى ابنه بصدد إسلام بنى جَذِيمَة.	عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (مشارك).	سلبي.	أسرة عمر/ من السابقين إلى الإسلام.
رقم (12) «الواقدي 881».	أبو قتادة يُطلِق أسيره/ ويلوم خالداً/ خالد يسلّم بانه يكنُّ ضغينة قديمة لبني جَذِيمَة/ النبي يلوم خالداً.	يحيى بن عبد الله، عن أسرة أبي قتادة، عن أبي قتادة (مشارك).	سلبي جداً.	من الأنصار.
رقم (13) «الواقدي 881».	جدال بين خالد وعبد الرحمن/ عُثمان يرجو الصفح عن خالد.	مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن (بن عوف).	سلبي.	من السابقين إلى الإسلام.
رقم (14) «الواقدي 881-882».	عمّار بن ياسر يشكو خالداً إلى النبي/ النبي يزجر خالداً.	من دون إسناد.	سلبي.	-
رقم (15) «الواقدي 882».	التعويض من قِبَل علي/ اقتراض المال.	من دون إسناد.	سلبي.	-
رقم (16) «الواقدي 883».	رد فعل النبي: سيف الله.	عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد	إيجابي.	من مخزوم، من أجل عبد الملك. انظر «التهذيب 6/ 729».

		الأخنسي، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن.		
رقم (17) «الواقدي 883».	رد فعل النبي: الثناء على خالد.	محمد بن حرب عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي الأحوص.	إيجابي.	؟
رقم (18) «الواقدي 883».	الإذن بالقتال/ القتال ضد بني جَذِيمَة/ خالد يرصد بني جَذِيمَة على مدى ثلاثة أوقات صلاة/ النبي لا يلوم خالداً.	يوسف بن يعقوب بن عُتْبَة عن عثمان بن محمد، عن عبد الملك بن عبد الرحمن بن الحارث.	إيجابي.	مخزوميون. انظر: رقم (16).
رقم (19) «الواقدي 884».	قُتِل حوالي (30) رجلاً.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-
رقم (1) «ابن إسحق 428».	الأمر: لا قتال.	من دون إسناد.	سلبي.	-
رقم (2) «ابن هشام 428».	أبيات من الشِّعر.	من دون إسناد.	-	-
رقم (3) «ابن إسحق 428-9».	الأمر: لا قتال ، بنو جذيمة يلجأون إلى السلاح.	ابن إسحق، عن حكيم بن حكيم بن عُبَّاد بن حُنَيْف، عن أبي جعفر.	أقوال سلبية كلها تقريباً.	من الأنصار. انظر (الواقدي، رقم (1)).

رقم (4) (ابن إسحق 429).	جَحْدَم يحذِّر، ولكن يتم اقناعه.	حكماء بني جَذِيمَة.	سلبي.	مُصابون.
رقم (5) (ابن إسحق 429).	الأسر والقتل/ رد فعل النبي: اللهم ...	مثلما ورد في (ابن إسحق، رقم (1)).	سلبي.	أنصار
رقم (6) (ابن هشام 429)	حلم النبي.	ابن هشام عن بعض أهل العلم عن إبراهيم بن جعفر المحمودي (مُحدِّث).	سلبي.	أنصار، من أجل إبراهيم بن جعفر. انظر (ابن سعد 5/ 324).
رقم (7) (ابن هشام 429-430).	عمر يستعرف كلا اللائميْن.	مثلما ورد فى (ابن هشام، رقم (6)).	سلبي.	مثل (ابن هشام، رقم (6)).
رقم (8) (ابن هشام 430).	التعويض عن طريق علي/ النبي يثني على علي/ اللهم. .	مثلما ورد في (ابن إسحق، رقم (1)).	سلبي.	أنصار.
رقم (9) (ابن إسحق 430-431).	خالد يعتذر بالإشارة إلى عبد الله بن حُذافة.	أناس أرادوا حماية خالد.	سلبي.	-
رقم (10) (ابن هشام 431).	جَذِيمَة تصيح عند وصول خالد: صبأنا.	ابن هشام عن أبي عامر المدني.	سلبي.	أنصار، من أجل أبي عامر. انظر (التهذيب 12/ 849).
رقم (11) (ابن إسحق 431).	جَحْدَم يذكِّر بتحذيره/ جدال بين خالد وعبد الرحمن/ النبي يلوم خالداً.	من دون إسناد.	سلبي.	-
رقم (12) (ابن إسحق 431).	خلفية القصة.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-
رقم (13-16).	قصائد.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-

رقم (17) و(19) «ابن إسحق 433-4».	قصة حب.	يعقوب بن عُتْبه بن المُطيرَة بن الأخنس عن الزُّهْري عن أبي حَدرَد الأسلمي (مشارك).	سلبي.	ابن أبى حَدْرَد.
رقم (18) «ابن هشام 434».	نفد.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-
رقم (20) «ابن إسحق 434».	قصة حب.	أبو فراس بن أبي سنبلة الأسلمي عن أشياخ عن شهود عيان.	غير متحيِّز.	-
رقم (21) - (27).	أبيات من الشعر.	من دون إسناد.	غير متحيِّز.	-
رقم (22) «ابن إسحق 435».	أبيات لوهب من بني ليث: جَذِيمَة لم يكونوا مسلمين.	من دو إسناد.	إيجابي.	-
رقم (26) «أبو الفرج 7/ 285».	عمر يستعرف كلا اللائميْن/ التعويض من قبل علي بعد حُنَين فحسب.	ابن دائب عن صالح بن كَيْسَان.	سلبي إلى حد بعيد.	من أجل صالح بن كَيْسَان. انظر: المِزّي (13/ 2834).
رقم (1) «أبو الفرج 7/ 286».	خلفية القصة.	ابن دائب.	سلبي.	من أجل دائب. انظر: [موسوعة الإسلام، ط. (2).
رقم (2) «أبو الفرج 7/ 287-8».	خالد يعتذر بسورة التوبة/ ويحيل إلى مبعوث النبي.	من دون إسناد.	إيجابي.	-
رقم (3) أبو الفرج (7/ 289).	رواية خالد.	أحمد بن عبد العزيز	إيجابي.	من أجل عمر بن شبَّة. انظر «التهذيب

		الجوهري عن عمر بن عبد الله العتــاقي عن عمر بـن شــبّة (مُحدِّث).		7/ 767،

وهذا الترتيب يتضمن الأجزاء التالية:

(19) حديثاً للواقدي (إجمالي النص).

(22) حديثاً لابن إسحق (إجمالي النص).

(5) أحاديث لابن هشام (إجمالي النص).

(4) أحاديث لأبي الفرج (مختارات من النص).

ومن الواجب تصنيف ستة عشر حديثاً في السيرة، لابن هشام، وابن إسحق، من أصل سبعة وعشرين، على أنها غير ذات طائل من وجهة كتابة التاريخ، وهي تتناول، في الشطر الأكبر منها، أجزاء مقتطعة من قصائد تعد علاقتها بسياق الأحداث محض علاقة واهية، في شطر منها.

ويعد النصيب الكبير الذي يُعطى للقصائد هو السبب في أن التاريخ شق طريقه إلى المختارات الأدبية.

وتوجد معلومات هامة من وجهة نظر كتابة التاريخ في روايات قلائل متفرقة: الواقدي، رقم (1) وابن إسحق/ ابن هشام الأرقام (3، 5، 8). وعند كلا المؤرخَين تنسب هذه المعلومات، من خلال الإسناد ذاته، إلى أبي محمد بن علي بن حسين الذي كان من الأنصار، وكان محدثاً معروفاً من جيل التابعين.

وبين الأحاديث ذات العلاقة بكتابة التاريخ بضعة منها لا تشير إلى إسناد: (من الأول إلى التاسع عشر عند الواقدي، ومن الرابع إلى الحادي عشر عند ابن إسحق/ ابن هشام). ومن الأسانيد السبعة عند ابن إسحق/ ابن هشام أربعة أخرى مشوّهة مبتورة، وبالتالي غير ممكنة الاستعمال، ومنها، على سبيل المثال: «حكماء من بني جَذِيمَة» و«أناس رغبوا في

إدخال خالد في حمايتهم».

وفي مقابل ذلك توجد لدى الواقدي، في العادة، أسانيد مكتملة من حيث الشكل.

وفي كتاب الأغاني تعود البيانات المتعلقة بالمراجع إلى المجموعات المدونة بقلم مؤلفين أسبق عهداً، ومنهم، مثلاً، ابن دائب، وعمر بن شبّة، وصالح بن كَيْسَان. وفي الترتيب أُرْفقَت الأحاديث المتفرقة، كلّ على حدة، بألوان بسيطة من التمييز للميلَ المحتمل. ويفضي التدقيق المتأنّي في أصل كل رواية على حدة، إلى أن الروايات الملوّنة باللون السلبي ترجع إلى مجموعات (السابقين إلى الإسلام - ولاسيما أُسر الصحابيّيْن عمر وعبد الرحمن بن عوف) وإلى الأنصار، بينما ترجع الرواية الوحيدة الموسومة بالإيجابية بالفعل ‹الواقدي، رقم 16 ورقم 18› إلى واحد من ذوي قرابة خالد.

وعلى هذا فلم يَعُد تقويم الأسانيد إلاّ بنتائج متواضعة، غير أنه أدى، على أية حال، إلى زيادة حدة الاشتباه في أن تجمعات معينة في مجتمع عصر صدر الإسلام يمكن أن تعد مسؤولة عن ظهور روايات تنطوي على ميل أو تحزُّب.

4.1.5 تحليل مضمون المواضع ذات الصلة في النصوص

1.4.1.5 الأمر الموجه إلى خالد

تجري الإجابة عن سؤال: ما هو الأمر الذي وجهه النبي إلى خالد حين بعث به، في المراجع، على نحو متناقض حقاً. فقد كان الكاتب، إن كان يهمه انتقاد خالد، يمهد للحكم الإجمالي السلبي في معظم الأحيان بذكر الحظر الصريح للقتال من قبل النبي. وعلى هذا يُحَمَّل خالد، إلى جانب الاتهام الفادح بقتل مسلمين، وِزراً آخر، وهو مخالفته أمر النبي الصريح الذي لا لبس فيه. والأمر علىَ غير هذه الصورة عند أولئك الذين لا يريدون (تلطيخ وجه) خالد، إذ يصوغون الأمر في الغالب بأن يذهبوا إلى

حد قولهم إن بني جَذِيمَة أبيح قتالهم إذا لم يستجيبوا إلى الدعوة إلى الإسلام.

والصياغة النموذجية لنص الأمر الموجه إلى خالد توجد، مثلاً، عند ابن سعد، على النحو التالي:

«وقالوا: لما رجع خالد بن الوليد من هدم العزى ورسول الله صلى الله عليه وسلم مقيم بمكة، بعثه إلى بني جَذِيمَة داعياً للإسلام ولم يبعثه مقاتلاً». ‹ابن سعد 2: 1/ 106›.

وفي سلسلة من الكتاب تتم زيادة حدة الانطباع السلبي بتكرار التوجيه، وذلك عند أبي هشام وابن إسحق، الطبري، والدياربكري، وابن الأثير، وهذه هي الفقرة الموازية لذلك عند الطبري:

«وكان ممن بعث خالد بن الوليد، وأمره أن يسير بأسفل تهامة داعياً، ولم يبعثه مقاتلاً». ‹الطبري 1649›.

وتضمّن روايات الواقدي والنويري أقوالاً ملتبسة، فهي تتحدث، من ناحية، عن حظر للقتال، ولكنها تتحدث عن ضامنين آخرين، وعن أمر مخالف يُدخِل في الحسبان إمكان القُتال أيضاً.

«لما رجع خالد بن الوليد من هدم العزى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو مقيم بمكة، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني جَذِيمَة، وبعثه داعياً إلى الإسلام ولم يبعثه مقاتلاً . . .». ‹الواقدي 875›.

«أمر رسول الله خالد بن الوليد أن يغير على بني كنانة، إلا أن يسمع آذاناً أو يَعْلَم إسلاماً». ‹الواقدي 883›.

والعرض المناقض يوجد عند أبي الفرج:

«وبعث النبي على أثر ذلك خالد بن الوليد إلى بني عامر بن عبد مناة بن كنانة وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام فإن أجابوه وإلا قاتلهم». ‹أبو الفرج 7/ 282›.

وهذا العرض يؤيده أيضاً قول البخاري، انظر ‹الصحيح 3/ 155›.

وينتج عن هذا الطرح بادئ ذي بدء أن المرء لا يستطيع أن يصل إلى جواب من مضمون النص المباشر، عن السؤال: كيف كان الأمر الموجه إلى خالد بالفعل؟ إذ يوجد لكل من النصين، اللذين يستبعد كل منهما

الآخر بصورة متبادلة، وزن وقوة وإقناع من الدرجة الأولى.

وفي وسع الظروف الجانبية أن تكشف لنا عن هذا. ومن أجل ذلك ينبغي، فيما يلي ذلك، أن نلتمس الأدلة من النصّ.

لقد كان إرسال خالد إلى بني جَذيمَة واحداً من عمليات عديدة قام بها النبي بعد فتح مكة لضمان نجاحه في المحيط المجاور. وإلى هذه (الغزوات) لا يُشار على الأغلب إلا بإشارة موجزة فحسب. والغزوة الوحيدة التي يتم تصويرها بدقة، وقد نستطيع أن نقول: (بدقة مفرطة) هي غزوة خالد، وفي كتاب أبي الفرج توجد، على الأقل، نظرة عامة على العمليات الأخرى:

«فلما كان يوم فتح مكة بعث رسول الله بالجيوش إلى قبائل بني كنانة حوله، فبعث إلى بني ضمرة نميلة بن عبد الله الليثي وإلى بني الدُّئِل عمر بن أمية الضمري، وبعث إلى بني مُدْلج عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وبعث إلى بني بَغيْض مُحارب بن فِهْر بن عبد الله بن نَهيك أحد بني مالك بن حِسْل، وبعث إلى بني عامر بن عبد مناة خالداً». (أبو الفرج: 7/ 287).

كما توجد عند الواقدي وعند ابن منظور ملاحظات حول غزوتين أخريين:

«فخرج هشام بن العاص على مئتين قِبَل يَلَمْلَم، وخرج خالد بن سعيد بن العاص في ثلاثمائة قِبَل عُرَنة، وبعث خالد بن الوليد إلى العُزّى، يهدمها». (ابن منظور 8/ 10).

وربما كان في وسع نظرة إلى الوضع السياسي في غربي الجزيرة العربية أن تلقي الضوء على هذه المسألة.

لقد عزّز فتح مكة انتصار النبي على قريش. ومع ذلك فقد كان هذا ما زال لا يعني إلاّ القليل بالنسبة إلى القبائل وإلى المجموعات القبلية فيما جاور المدينة ومكة. وكان النبي قد مَهّد لانتصاره على قريش بروِيّة وعناية، عن طريق نظام للتحالف مع عرب الحجاز، شامل ومتعدد الجوانب. وكان يرضى في أثناء ذلك، وفي كثير من الأحيان، بالتحالفات السياسية والعسكرية، ولا يصر على دخولٍ في الإسلام. ولكن لم يكن من الممكن

أن تتوطد دعائم السلام في هذا الإقليم على نحو دائم إلا بالدخول في الإسلام. وبمجرد أن بات يملك القوة التي تمكنه من المطالبة بالتحول إلى العقيدة الجديدة ما عاد يوجد للقبائل تحالفات مبنيّة على مودة جزئية، بل كانت هذه توضع أمام خيار الانضمام إلى الإسلام أو الإخضاع العسكري. ويبدو أن هذه المرحلة تمّ بلوغها على وجه الدقة مع فتح مكة. ولم يكن للسرايا التي كانت تُرسَل، مهمة تبشيرية، بل كانت قوة الجيش المرافق تشير إشارة واضحة إلى هدفها الحقيقي. وكان من المفروض أن يُوضَح لكل فرع من فروع القبائل على حدة، وعلى نحو ما كانت قائمة حتى الآن، عن طريق إظهار القوة العسكرية، أنه لم يتبق لها إلا الدخول في الإسلام، والانضمام إلى اتحاد المدينة.

وإذا قرأ المرء المراجع من وجهة النظر هذه فسيغدو من المفهوم، مثلاً، لماذا يجري الحديث عن حملة على بني ضَمْرَة الذين كانوا، بلا ريب، متحالفين مع الرسول منذ وقت بعيد (انظر نص المعاهدة عند ابن سعد 1/ 2: 26) وهؤلاء يُذكَرون في نَفَس واحد مع ذوي قرابتهم، بني جَذيمة الذين أرسلت إليهم سَرِيّة على النحو ذاته، إلا أنه لم يكن بين هؤلاء الأخيرين والمدينة تحالفَ قديم، ولا حدث من قِبَلهم دخولٌ في الإسلام.

وينجم عن ذلك أن خالداً تلقى، على الأرجح، الأمرَ بدعوة بني جَذيمَة إلى الإسلام، وأنه كان من المفروض، في حالة الضرورة، أن يضفي على مطلبه التوكيد بالوسائل العسكرية. ولكن هذا هو، على وجه الدقة، الخط الذي يرسمه نص أبي الفرج الذي استشهدنا به آنفاً.

2.4.1.5 وضع بني جَذِيمَة

يعد التساؤل عن الوضع الديني لبني جَذيمَة بمثابة النقطة الأساس للقضية بأسرها. ولو لم يكن في وسع الناس أن يعيّروا خالداً بأنه قتل المسلمين، أي لو أنه كان أغار على (محض) قبيلة بدوية وثنية، وقتل في ذلك بعض الناس، لما صنع أحدٌ من هذه الحَبَّة قُبَّة، أو أكثر من القول

في ذلك. ولكن إذا كان بنو جَذيمَة مسلمين فلماذا أرسلت عليهم سريَّة قوامها، على أية حال، ثلاثمئة وخمسون رجلاً؟

وأغلبية المراجع تروي، بهذا الأسلوب أو ذاك، أن بني جَذيمَة كانوا مسلمين حين وصل إليهم خالد مع جنده. على أن مما يستحق الانتباه بوجه خاص تلك الحالات الكثيرة التي يذكر فيها قولهم (صبَأنا). والروايات التي تتحدث عن أن بني جَذيمَة لم يكن يظهر عليهم أنهم مسلمون هي الروايات الأقل عدداً، كما هو متوقَّع.

وثمة رواية أنموذجية لدى الواقدي تفيد أن بني جَذيمَة كانوا مسلمين قبل وصول خالد، وأنهم كانوا خليقين أن يظهروا له بهذه الصورة أيضاً:

«فقيل لبني جَذيمة: هذا خالد بن الوليد معه المسلمون. قالوا نحن قوم مسلمون، قد صلينا وصدقنا بمحمد وبنينا المساجد وأذّنا فيها فانتهى إليهم خالد فقال: الإسلام! قالوا: نحن مسلمون! قال: فما بال السلاح عليكم؟ قالوا: أن بيننا وبين قوم من العرب عداوة فخفنا أن تكونوا هم. قال: فضعوا السلاح!». (الواقدي 875).

وفي نصوص كهذا النص يعلّق الرواة أهمية كبيرة على تصوير جَذيمَة على أنهم مسلمون قد حَسُنَ إسلامهم، ومن هنا أدرجوا محافظتهم على الواجبات الدينية. وإلى جانب ذلك يجري تجريد الانطباع السلبي الذي يمكن أن يحدثه رفع السلاح عند وصول خالد، من قوته. وثمة نصوص مماثلة لهذا لدى عند ابن سعد، والدياربكري، والنويري.

وثمة متغير آخر لإثبات اعتناق بني جَذيمَة الإسلام تقدمه طبعة كريمر القديمة للواقدي (وهذا النص لا يوجد في التحقيق الجديد لجونز)

«ثم مضى خالد بن الوليد إلى هين من كنانة بالأبرق يقال له جذيمة فوجدهم يصلون صلاة الغداة. . . فغشيهم خالد ما أنتم - قالوا نحن مسلمون نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله - قال: فمتى أسلمتم إن كنتم صادقين، قالوا: الليلة هنا بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كف يده عمن ألقى السلاح». (الواقدي - نسخة كرمر، كلكتا 1856).

وفي هذه الحالة يتمّ الإقرار بأن خالداً لم يكن يثق بإسلامهم، بل كان

يعدّه لعبة شطرنج سياسية، وبناءً على ذلك عامل بني جَذِيمَة معاملة الكفار.

ولو قبلنا الأحاديث عن إسلام بني جَذِيمَة لكان تصرُّف خالد بمثابة فضيحة في الواقع.

وثمة خط اخر للاحتجاج يتبع في الأحاديث التي تبلغ ذروتها بقولهم: (صبأنا) وأمثال هذه المواضع توجد لدى ابن إسحق وابن هشام،وابن سعد، والدياربكري، وابن منظور وابن كثير. ولننقل، على سبيل المثال، الصيغة الواردة في ‹صحيح البخاري›:

«. . . قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صبأنا صبأنا». ‹البخاري 3/ 155-حديث رقم 6766›.

على أن فهم هذه الفقرة ليس بالأمر البسيط كل البساطة.

ففي طبعة ابن هشام يقدم التفسير القائل إن هذا يعني تقريرهم أن المرء قد بدّل معتقده. ‹ابن هشام/ السيرة 2/ 431›.

واسم الصابئ يرد في القران الكريم ‹سورة البقرة، 59، الأنعام 73، الحج 17› ويشير إلى جماعة من المؤمنين يؤمنون بشكل تمثيلي من أشكال المسيحية (مذهب المعمدانيين) وليس من الجائز تماماً تطبيق هذا على قبيلة صغيرة بالقرب من مكة، بل الأحرى أن يُفهَم هذا التعبير بأن بني جَذِيمَة قصدوا به أن يشيروا إلى أنهم أصبحوا مسلمين.

وفي لسان العرب، تحت مادة (صبأ) فقرة خصوصية حول روايات المؤرخين عن بني جَذِيمَة:

«وفي حديث بني جذيمة: كانوا يقولون، لما أسلموا، صَبَأنا، صَبَأنا. وكانت العرب تسمي النبي، صلى الله عليه وسلم، الصابئ، لأنه خرج من دين قريش إلى الإسلام، ويسمُّون من يدخل في دين الإسلام مَصْبُوّاً، لأنهم كانوا لا يهمزون، فأبدلوا من الهمزة واواً، ويسمون المسلمين الصُّبَاةَ . . .». ‹لسان العرب: مادة صبأ›.

وقد درس فلهَوزن هذه الظاهرة بدقة أكبر إلى حد ما، وتتبع عدداً كبيراً من مستندات المراجع:

«ولا ريب في أن ما هو أجدر بالثقة، من النتائج والتركيبات المستفادة إنما هو الحقيقة المنقولة على وجه اليقين، وهي أن أتباع محمد الذين كانوا يسمون أنفسهم مسلمين، كانوا يسمون عند الآخرين صابئين. وبسبب أهمية المسألة أسوق الأمثلة التي جمعتها، بأسرها، على الرغم من جريانها على وتيرة واحدة. لقد عُرِف محمد عند معاصريه من شعبه الوثني بأنه (الصابئ) (فلْهوْزن 1، 50). وهذا هو الاسم الذي يطلقه عليه عمر قبل دخوله في الإسلام. إذ يقول إنه الصابئ الذي يفرّق بين قريش (ابن هشام/ السيرة 225/ 19). ثم يدخل عمر نفسه في الإسلام، والآن يقول الناس: «لقد صبأ ابن الخطاب» (ابن هشام/ السيرة 229/ 9/ 14). ويقال في مكة لكل من دخل في الدين الجديد أو تعرّض لمجرد الشبهة في ذلك، وفي الطائف أيضاً: (لقد صبأ) [(ابن هشام/ السيرة 1/ 131 غريغور شولر 997/ 18، الواقدي، 324، 381)]. وحين أعلن أبو ذر إسلامه في مكة بصوت عال، داهمته قريش وهم يصبحون قائلين: اضربوا الصابئ (فلْهوْزن .2 216). وقالت زوجة مُطعم بن عدي لأبي بكر: إذا زوجنا ابننا من ابنتك خشينا أن تجعله صابئاً، وترده إلى دينك (الطبري 1/ 1768). واحتج ثُمامة بنّ أثالة من حنيفة، بعد إسلامه، على تسميته بالصابئ، قائلاً: إنه أصبح مسلماً (الكتاب 4/ 66). وعندما تمت بيعة أهل المدينة سراً، في العقبة، سعى الشيطان إلى تحذير قريش «من مُذمّم (محمد) والصابئين» (ابن هشام/ السيرة 300 ،9) وصرخ أبو جهل في وجه المديني سعد بن معاذ أثناء إقامة له في مكة، قائلاً: «ماذا تفعل هنا وقد قبلتم الصابئة بينكم» (فلْهوْزن 3/ 2 -الترجمة لنا عن النص الألماني). وصاح بنو جَذيمَة بخالد الذي كان يواجههم مواجهة العدو، قائلين: «لقد دخلنا في دين الصابئة» وأرادوا بذلك أن يقولوا: لقد أصبحنا مسلمين، ولا يحق لك، وأنت أخونا في العقيدة، أن نلحق بنا شيئاً من الأذى (ابن هشام 1955: 835.12، الكتاب 2/ 165، 3/ 60، و4/ 198). وعلى النحو ذاته كان اسم المسلمين في موقعة حُنين عند خصومهم، من هوازن (الصابئين): (ابن هشام 1955: 841، الطبري 1/ 1675)، والأحاديث نجمع كل الإجماع على أن هذا هو أقدم الأسماء التي أطلقت على المجتمع الإسلامي في أفواه المشركين. ويؤيّد شهادتهم بيت شعر يرجع إلى أيام محمد نفسه حول ارتداد لبيد عن عقيدة الآباء، حيث يقول: «أتيت بدين الصابئين». (الأغاني 15/ 138 - فلهوزن 1897: 236- 7 (67)).

ومما يبدو لي ذا أهمية في هذا الصدد ملاحظة أن خصوم الإسلام هم الذين كانوا يطلقون على أتباعه هذا الاسم. وعندما قال بنو جَذيمَة إنهم

استطاعوا أن يظهروا إسلامهم لخالد بصيغتهم إذ قالوا (صبأنا) فإن هذا لم يظهر إلا أنهم لم يأخذوا بَعدُ من الإسلام شيئاً، أو أخذوا منه القليل جداً فحسب. وعلى كل حال يبدو أن خالداً لم يلق بالاً إلى شهادتهم.

ومن الممكن أيضاً أن نورد، من أجل الموقف المضاد، وهو القول بأن بني جَذيمَة لم يكونوا مسلمين، وأنهم لم يردُّوا على مطلب خالد بالصورة المنتظرة، أدلة حسنة.

فعند الواقدي توجد رواية تفيد أن خالداً لبث بادئ الأمر يرقب بني جَذيمَة ليستطلع موقفهم من أمور الدين قبل أن يغير عليهم.

«فخرج (خالد) حتى انتهى إلى بني جَذيمَة فامتنعوا أشد الامتناع، وقاتلوا وتلبسوا بالسلاح، فانتظر بهم صلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يسمع آذاناً، ثم حمل عليهم». (الواقدي 883).

ولم يأخذ بهذا الحديث سوى ابن منظور فحسب، بلا ريب.

كما لدى الواقدي، أيضاً، موضع في إطار النزاع بين خالد وعمر، سوّغ فيه خالد موقفه إزاء نقد عمر على النحو التالي:

«فقال (خالد) يا أبا حفص، والله ما أخذتهم إلا بالحق! أغرت على قوم مشركين وامتنعوا فلم يكن لي بدّ، إذ امتنعوا، من قتالهم، فأسرتهم، ثم حملتهم على السيف!». (الواقدي 880- 1).

وإلى الاتجاه ذاته تذهب رواية لابن إسحق وابن هشام. فعلى أثر روايات لرواة مختلفين ينقل سلسلة بأسرها من القصائد في هذا الموضوع، ومن بينها قصيدة تنسب إلى رجل اسمه وهب من بني ليث (من كنانة) يجيب فيها هذا عن أبيات لرجل من بني جَذيمَة (وكان الموضوع يتعلق بشكوى ضد بني مدلج) (ابن هشام/ السيرة 2/ 435):

دعونا إلى الإسلام والحق عامر

فما ذنبنا في عامر إذا تولت

وما ذنبنا في عامر لا أبالهم

لأن سفهتَ أحلامهم ثم ضلّت

ومما يؤسف له أن هذه المعلومات لم يأخذ بها معظم المؤرخين.

وليكن الدليل الأخير من مرجع آخر، مأخوذ من رواية خالد التي يرويها للنبي محمد عن الحادث كما يقول أبو الفرج والنويري:

«فمنحنا الله أكتافهم فتبعناهم نطلبهم، فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب (وافر الذنب) في أخريات القوم، فبوّأت له الرمح فوضعته بين كتفيه فقال: لا إله، فقبضت عنه الرمح، فقال إلا اللاّت أحسنت أو أساءت، فهمسته همسة أذريته وقيذاً (مشرفاً على الموت) ثم أخذته أسيراً فشددته وثاقاً». (أبو الفرج 7/ 28).

وإذا لخصنا أقوال المراجع فإن أغلبية الكتاب تنطلق من أن بني جَذيمَة كانوا مسلمين حين وصل إليهم، خالد، وكان خليقاً، على الرغم من ذلك، أن يهاجمهم، صادراً في ذلك عن حاجة قديمة إلى الانتقام. كما توجد، من ناحية أخرى، عند الواقدي وابن إسحق، وابن هشام، روايات معاكسة لا ريب في أن المؤلفين اللاحقين تجاهلوها عن قصد. ولا يظل يمثل الموقف المقابل سوى أبي الفرج الذي كان يعتمد على قنواته الخاصة في الحديث، ولم يكن، بالتالي، يخضع للطموح إلى (الإجماع) القائم عند المؤرخين. وكان النويري أول من عاد، مرة أخرى، إلى سلوك هذا النهج. ويظل هناك سؤال: لماذا أُرسلَ خالد إلى مسلمين ليدعوهم إلى الإسلام؟ أما أنا فأقول، في مواجهة أكثرية الرواة: إن في وسع المرء أن يستنتج من السياق التاريخي، أن بني جَذيمَة لم يكونوا مسلمين، وأنهم رفضوا قبول الإسلام بغير مقاومة، وأن هذا هو الذي أفضى إلى قتل عدد من رجالهم.

3.4.1.5 قتل بعض رجال بني جذيمة

وهناك إجماع على أن أناساً من بني جَذيمَة قُتلوا، ولكن وجهات النظر فيما يتصل بالكيفيّات تتباعد أيّما تباعد، غير أن ما يبدو أنه يهمني على وجه الخصوص هو الأحوال التي تنطوي على الرغبة في الحكم على تصرف خالد.

فإذا كان القتل قد تم في إطار قتال، وبالتالي في صورة عاقبة من عواقبه، فذلك يعني أن المسألة لم تكن تنطوي على شيء سلبي. وإذا تم،

في مقابل ذلك، بعد خضوعهم، وربما لم يجر إلا بعد أن أثبتوا أنهم مسلمون، فلا بد أن يكون خالد قد لقي استنكاراً كاملاً من المؤمنين. وعلى النقيض من ذلك: من أراد أن يسوِّد صفحة خالد فلا بد له أن يثبت أنه أوعز، بدافع نزوة أو عبث، بقتل مسلمين وقعوا في يديه.

وبين الروايات حول قتل أناس كانوا قد استسلموا، شكلان: فهناك، من ناحية أولى، قتل الأسرى على الفور؛ ومن الناحية الأخرى لا بد لهم بعدُ أن يقضوا ليلة قبل أن تقطع رؤوسهم بأمر خالد.

وثمة مثال على النوع الأول يقدمه ابن إسحق/ وابن هشام:

«فلما ودعه أمر بهم خالد عند ذلك فكتفوا ثم عرضهم على السيف فقتل من قتل منهم». (ابن هشام/ السيرة 2/ 429).

ويوجد تصوير غني بالتفاصيل (بوجه خاص) ومتحيِّز بوجه خاص عند الواقدي:

«[بعد أن حذر جَحْدَم قومه من خالد ودعاهم إلى عدم الاستسلام] وضع القوم السلاح، ثم قال لهم خالد: استَأسروا! فقال جَحْدَم: يا قوم، ما يريد من قوم مسلمين يستأسرون؟ إنما يريد ما يريد فقد خالفتموني وعصيتم أمري، وهو والله السيف، فاستأسر القوم، فأمر بعضهم أن يكتف بعضاً، فلما كُتفوا دفع إلى كل رجل من المسلمين الرجل والرجلان، وباتوا في وثاق. فكانوا إذا جاء وقت الصلاة يكلمون المسلمين فيصلون ثم يربطون. فلما كان في السحر، والمسلمون قد اختلفوا بينهم فقائل يقول: ما نريد بأسرهم، نذهب بهم إلى النبي وقائل يقول: ننظر هل يسمعون أو يطيعون، ونبلوهم ونخبرهم، والناس على هذين القولين، فلما كان في السحر نادى خالد بن الوليد من كان معه أسير فليُذافِه!». (الواقدي 876).

وبموجب هذا العرض ما عاد يمكن، بالفعل، أن يوجد مسوّغ لتَصرُّف خالد، وسيُحكَم بوضوح فائق، بأن الضحايا مسلمون، وليس ثمة، على النحو ذاته، شك في أن أمره وحده هو الذي كان سبباً في المجزرة.

وهذا العرض الذي يتضمن أن الأسرى لم يُقتلوا إلا في الصباح يتابعه معظم المؤلفين: ابن سعد، والطبري، والدياربكري، وابن منظور، والنويري، وابن كثير، وفي بعض الأحيان يكون هذا من دون تصديق

كامل من جانب الكاتب، وذلك بأن يُذكَر الشكل المختلف أيضاً.

وفي مواضع أندَرَ بكثير تروى الصيغة الحاسمة من أجل تسوّيغ سلوك خالد، وهي تفيد أن قتالاً قد حدث وقتل في أثنائه نفرٌ من بني جَذيمَة.

وقد نقلنا مثالاً على ذلك فيما سبق: وهو رواية خالد التي ينقلها أبو الفرج، إذ يقول فيها:

«لقيناهم بالغُمَيْصَاء عند وجه الصبح، فقاتلناهم حتى كاد قرن الشمس يغيب». (أبو الفرج 7/ 289).

وثمة موضع عند ابن سعد لا يتسم بكل هذا الوضوح والبعد عن الالتباس [لم نعثر على النص عند ابن سعد، لكنه مسجل عند الواقدي- الناشر]:

«قال: وحدثني يوسف بن يعقوب بن عُتبة، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن عبد الملك بن عبد الرحمن بن الحارث، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد يغير على بني كنانة، إلا أن يسمع أذاناً أو يعلم إسلاماً، فخرج حتى انتهى إلى بني جذيمة فامتنعوا أشدّ الامتناع، وقاتلوا وتلبسُوا السلاح؛ فانتظر بهم صلاة العصر والمغرب والعشاء لا يسمع أذاناً، ثم حمل عليهم فقتل من قتل وأسرَ من أسر، فادعوا بعد ذلك الإسلام». (الواقدي 883).

وإذاً فكتابة التاريخ الموجهة ضد خالد لم يتهيأ لها هنا أيضاً أن تمحو كل الشواهد التي يمكن أن ترفع عنه الوِزْر.

وثمة جانب آخر يتواتر ذكره، ويتصل بالاتهام القائل إن رجال بني سُلَيْم الذين كانوا في سرية خالد هم وحدهم الذين أطاعوا أمره بالقتل. ولكن هذه النقطة تعود، بالأحرى، إلى الروايات التي سيصار إلى البحث فيها في الفقرة التالية، والتي تتم فيها محاولة نسبة الوِزْر الوحيد إلى خالد، وفي الوقت ذاته تبييض صفحة المشاركين من محيط المهاجرين والأنصار. على أن العدد الذي ينقله الواقدي فحسب، بلا ريب، وهو ثلاثون من الضحايا من جانب بني جَذيمَة، يشهد فيما أرى، على قتال أكثر مما يشهد على مجزرة. وما من شكَ في أنه ما من موضع يجري فيه الحديث عن قتلى من جانب المسلمين.

4.4.1.5 النقد الموجه إلى تصرف خالد

ومع الافتراض الأولي، وهو أن مجمل الرواية الخاصة بقضية جَذيمَة له خلفية سياسية، فإن ما يهم الرواة في الفقرة التي نحن الآن في صدد البحث فيها، هو أن يحصدوا الثمار التي زرعت فيما تقدَّم من الأقسام. ولكن إلى جانب تسويد صفحة خالد الذي يتبوأ مكان الصدارة بلا ريب، كان القوم لا يريدون أن يدعو الفرصة السانحة تفلت من أيديهم، وهي فرصة عرض بعض الشخصيات وبالتالي، بعض المجموعات، تحت أضواء مواتية بوجه خاص.

وسأنظر بادئ ذي بدء في الأقوال حول المعارضة من جانب القوة العسكرية، ثم أُفصِّل القول في الروايات حول رد فعل النبي، وأعالج في الختام النقاد الآخرين لخالد.

ويعد الواقدي المرجع الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى المجال الأول. وأبسط أشكال النقد يوجد في روايات تنسب مباشرة إلى عبد الله بن عمر الذي يعد من أبرز المشاركين في العملية:

> «حدثني عبد الله بن نافع، عن أبيه عن ابن عمر قال: وأرسلت أسيري، وما أحب أني قتلته وأن لي ما طلعت عليه شمس أو غربت، وأرسل قومي معي من الأنصار أسراهم». (الواقدي 877).

وينقل البخاري رواية مشابهة بإسناد مختلف:

> « حدثنا محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر وحدثني نُعيم قال حدثنا عبد الله، قال أخبرنا معمر عن الزهري عن سليم أبيه قال . . . فقلتُ والله لا أقتل أسيري ولا أقتل رجلاً من أصحابي أسيراه حتى حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم» (البخاري، صحيح، ج. 3، 155 - طبعة بولاق 1289 هـ).

ويُتَّخَذ من عبد الله بن عمر وكان وهو في أيام الحادث لا يكاد يبلغ العشرين، وثوقاً بسمعته العالية، من حيث كونه رجلاً ورعاً، يتخذ منه بوقٌ للمعارضة ضد تصرُّف خالد. ويتم وضع تقواه في إطار من التضادّ الحاسم مع نـزعة العنف عند خالد، وفي الوقت ذاته يتم تبييض صفحة المهاجرين والأنصار بين المشاركين في العملية. وبذلك قصروا الاتهام

بأسره على خالد، على أنه أصل الجريمة (وعلى أدواته الطَّيِّعة، من بدو بني سُلَيْم الذين وضعوا بالمناسبة، من جراء ارتباطهم بخالد، في ضوء سيِّء، مرة بعد أخرى). على أن من أبعد الأمور عن الاحتمال، أو الرجحان أن يدع خالد، القائد المحنك، مثل هذا النوع من التمرد الصارخ يسري. حتى وإن لم يوجد دليل على ذلك في المراجع. وما يناقض الأمر بالقتل يروى عند الواقدي، ولا سيما عن أفراد من الأنصار، ولم يأخذ المتأخرون من المؤرخين بهذا الحديث. وقد أشير في الرواية المنقولة آنفاً عن الواقدي محرفة عن صيغة البخاري، إلى الأنصار. ولننقل هنا مثالين متميزين:

«سمعت أبا بشير المازني يقول: كان معي أسير منهم. قال: فلما نادى خالد (من كان معه أسير فليُذَافّه) أخرجت سيفي لأضرب عنقه، فقال لي الأسير: يا أخا الأنصار إن هذا لا يَفوتك انظر إلى قومك! قال: فنظرت فإذا الأنصار طُرّاً قد أرسلوا أسراهم. قال: قلت: انطلق حيث شئت! عن خارجة بن زيد بن ثابت، قال غضب خالد على من أرسل أسيره من الأنصار، فكلمه يومئذ أبو أُسَيد الساعدي وقال: اتق الله يا خالد، والله ما كنا لنقتل قوماً مسلمين! قال: وما يدريك؟ قال: نسمع إقرارهم بالإسلام وهذه المساجد بساحتهم». (الواقدي 877).

وثمة معارضة حادة على وجه الخصوص، مقترنة بانتقاد كبير، تنعكس في حديث منقول عند الواقدي، وتستند إلى أبي قَتادة الذي أثقل خالداً بالأوزار في سياق آخر أيضاً (انظر قضية مالك).

«لما نادى خالد في السحر (من كان معه أسير فليُذافّه) أرسلت أسيري وقلت لخالد: اتق الله، فإنك ميت! وإن هؤلاء قوم مسلمونَ! قال: يا أبا قتادة، إنه لا علم لك بهؤلاء، قال أبو قتادة: فإنما يكلمني خالد على ما في نفسه من التِّرة عليهم». (الواقدي 881).

وفي هذه الرواية تتم صياغة علاقة المعارضة المحلية بالاتهام الحقيقي لخالد وبمناقشة موضوعاتها.

وفي نقطة تقاطع الروايات، إن صح التعبير، حول المعارضة في مكان الحادث، والروايات عن رد فعل النبي تستقر رواية توجد عند عدد من الرواة في قالب متبدل تبدلاً طفيفاً، ويرجع أقدم أشكالها إلى ابن هشام:

«قال ابن هشام: وحدثني أنه انفلت رجل من القوم، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل أنكر عليه أحد. فقال: نعم؛ قد أنكر عليه رجل أبيض ربعة، فنهيه خالد، فسكت عنه، وأنكر عليه رجل طويل مضطرب، فراجعه، فاشتدت مراجعتهما، فقال عمر بن الخطاب: أما الأول يا رسول الله فابني عبد الله، وأما الآخر فسالم، مولى أبي حذيفة».
(ابن هشام 1955: 4/ 72).

والقصة ذاتها عند أبي الفرج والدياربكري، وابن منظور، والنويري، وابن كثير.

ومما يبعث على الدهشة أن الروايات حول رد فعل النبي لا تخرج بالصورة التي ينبغي للمرء أن يتوقعها. ولا ريب أن الرأي السائد عند كل الرواة هو أن خالداً دبّر مجزرة لمسلمين، مهما تكن الدوافع إلى ذلك، وكان من الواجب المحتم تقريباً أن يرد النبي على هذا الشرير بحكم الإعدام. ولكن كل المراجع تتحدث، على النقيض من ذلك عن رد فعل لمحمد فاتر إلى حد بعيد. ولكن هذا يغدو مفهوماً للغاية لدى النظرة الثانية! وذلك أن الحكم الملائم على خالد ما كان ليصدر لو لم يشأ القوم أن يحوروا القصة بأسرها في السنين التالية، لأن خالداً لم يكن قد حلّ عليه الغضب بعد ما يسمى بقضية بني جَذيمة، بل عُيّن، في الغزوة التي حدثت بعد وقت قصير، لهوازن، قائداً للطَليعة. وهكذا ترك القوم محمداً ينادي ربه فحسب، ويؤكد براءته الخاصة من الحادث. وحتى أجمل ألوان التزويق للحدث لا يمكنها أن تخدعنا عن أن ردّ فعل النبي يتماشى مع أفق التوقُع. والنص البسيط موجود حتى عند الواقدي، أما المتغير الآخر، المزوّق، فيوجد عند ابن إسحق/ وابن هشام:

«فلما بلغ رسول الله ما صنع خالد بن الوليد رفع يديه حتى رُئيَ بياض إبطيه، وهو يقول: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد! وقدم خالد والنبي عاتب».
(الواقدي 881).

«ثم رجع علي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبره الخبر، فقال: أحييت وأحسنت. قال: ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة قائماً شاهراً يدبه، حتى إنه لبرى ما تحت منكبيه، يقول: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد، ثلاث مرات». (ابن هشام/ السيرة 2/ 430).

وليس إلا عند ابن إسحق/ ابن هشام رواية عن حلم للنبي رأى فيه قبل الحادث، النتائج غير المستحبة لتصرُّف خالد، حيث يتم تقديم تأويل الحلم المتعلق بالأحداث من قبل أبي بكر:

«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيت كأني لقمتُ لقمة من حيس، فالتذذت طعمها، فاعترض في حلقي منها شيء حين ابتلعتها، فأدخل علي يده فنزعه؛ فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه. يا رسول الله، هذه سرية من سراياك تبعثها، فيأتينك منها بعض ما تحب، ويكون في بعضها اعتراض، فتبعث علياً فيسهله». (ابن هشام/ السيرة 2/ 429).

وكان رد فعل النبي أكثر حدة إلى حد بعيد، فيما يقولون، في سياق مسألة ثانوية: فحين حدث جدال بين خالد وعبد الرحمن بن عوف حول خلفيّة قضية جَذيمَة، وجّه محمد كلمات بالغة القسوة إلى خالد، هنا أيضاً، بلا ريب، من دون أن يستخلص نتيجة عملية. وعند الطبري رواية مضغوطة إلى حد بعيد، حول الجدل بين خالد وعبد الرحمن بن عوف، غير أن المادة موجودة عند ابن إسحق وابن هشام، والواقدي:

«كان بين خالد وعبد الرحمن بن عوف، فيما بلغني، كلام في ذلك، فقال له: عملتَ بأمر الجاهلية في الإسلام! فقال: إنما ثأرتُ بأبيك، فقال عبد الرحمن بن عوف: كذبت! قد قتلتُ قاتل أبي، ولكنك إنما ثأرت بعمك الفاكه بن المغيرة، حتى كان بينهما شيء، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: مهلاً يا خالد! دع عنك أصحابي، فوالله لو كان لك أُحُدٌ ذهباً ثم أنفقته في سبيل الله ما أدركت غَدْوَة رجل من أصحابي ولا رَوْحَتَه». (الطبري 1651 - 52).

على أن موضوع النقد الموجّه إلى خالد بسبب نزاعه مع واحد من أولئك الذين ينتمون إلى (نبلاء الإسلام) تظل تعاد صياغته بعناصر جديدة بشكل مستمر من قبل كتاب آخرين، إذ يستشهد هنا، على سبيل المثال، بعثمان الذي كان، من جانبه، حاضراً عند الإغارة على قريش، أو كان وسيطاً. وليس إلا عند الواقدي، رواية يعترف فيها خالد نفسه بذنبه:

«كان بين عبد الرحمن بن عوف وخالد كلام فأعرض عنه عبد الرحمن فمشى خالد بعثمان بن عفان إلى عبد الرحمن فاعتذر منه حتى رضي عنه فقال: استغفر لي يا أبا محمد». (الواقدي 881).

كما تدخّل عمر أيضاً في المجادلة، وانحاز إلى جانب عبد الرحمن بن عوف. غير أن المناوشة بأكملها ظلت زمناً طويلاً محصورة في مسرح جانبي حيث لم يكن المرء يتوقع نتائج يمكن التوفيق بينها وبين مسار التاريخ، وحيث كان القوم في الوقت ذاته يستطيعون مع ذلك أن يَتذوّقوا الطعن في خالد بجرعاته الكبيرة.

وقد بقيت عند الدياربكري ملاحظة وجيزة ربما كان في وسع المرء أن يقدّمها بأنها محاولة لإصدار حكم أكثر اتزاناً على تصرف خالد، ويفيد هذا الحديث أن النبي لم يصرِّح بنقد خالد، إلا بشكل لطيف بالغ اللطف.

«يحتمل أن يكون خالد نقم عليهم للعدول عن لفظ الإسلام، ولم ينقادوا إلى الدين فقتلهم متأوّلاً، وأنكر عليه النبي العجلة وتَرْكَ التثبُّت في أمرهم، قبل أن يعلم المراد من قولهم: (صبأنا)». (الدياربكري 98).

وقد تبَقَّتْ، بلا ريب، بعض القطع المجتزأة، وإن كانت نادرة، ووجيزة من روايات تتحدث عن رد فعل معاكس للنبي. فحتى عند الواقدي توجد الفقرة التالية في تصريح مختصر حول خالد:

«وما عتب رسول الله في ذلك [على خالد] ولقد كان المقدّم حتى مات». (الواقدي 883).

وكذلك تروى عند الواقدي مراراً، في صدد الحديث عن قضية بني جَذيمَة، كلمة النبي (سيف الله).

وثمة تَوْليفة مثيرة للاهتمام عند ابن منظور الذي يتحدث أولاً عن المجادلة بين خالد وعبد الرحمن بن عوف، غير أنه يقدم بعد ذلك التتمة التالية:

«فقال رسول الله: يا خالد، لمَ تؤذي رجلاً من أهل بدر؟ لو أنفقت مثل أُحُد ذهباً لم تدرك عمله، فقال: يا رسول الله، يقعون فيّ فأرد عليهم، فقال رسول الله: لا تؤذوا خالداً فإنه سيف من سيوف الله صبّه الله على الكفار». (ابن منظور 8/ 15).

وعلى أثر الرواية التي رواها خالد نفسه للرسول (كما تفيد أقوال أبي الفرج والنويري) يجري الحديث حتى عن رد فعل إيجابي لمحمد

تجاه قتل أناس من بني جَذِيمَة:

«وجعلت تبكي وتردد هذه الأبياب حتى ماتت وإن رأسه لفي حجرها، فقال رسول الله: لقد رُفِعْتَ لي يا خالد، وإن سبعين مَلَكاً لمطيفون بك يحضّونك على قتل عمر حتى قتلته». (النويري 12/ 323؛ انظر أيضاً: أبو الفرج 8/ 290).

ولا يمكن أن تتعلق المسألة هنا، بالطبع، بطرح الروايات المتحَزّبَة من جانب ضد خصمه وإجراء عملية مقاصّة بينهما. بل يمكن، بالأحرى، أن يتبقّى، تحت جبل المعلومات (السلبيّة) عدد ضئيل من الروايات (الإيجابية). ولم يجر حتى الآن إدلاء بشيء من الأقوال حول المضمون الإيجابي لهذا المرجع أو ذاك.

أما ما يتصل بالنقد الصادر عن الواقف خارج إطار الحادثة فقد كان عبد الرحمن بن عوف، في المقام الأول، هو الذي أدلى بكلمته واتهم خالداً وأكثر من القول في ذلك. ويُروى عن بعض الرواة أنه كان يؤيده في ذلك عمر الذي كان يظهر في الصورة كلما كان الأمر يتعلق بنقد خالد.

وليس إلا عند الواقدي رواية عن نزاع مستقل بين خالد وعمر:

«قال عمر لخالد: ويحك يا خالد أخذت بني جَذيمة بالذي كان من أمر الجاهلية! أليس الإسلام قد محا ما كان قبله في الجاهلَية؟ فقال: يا أبا حفص، والله ما أخذتهم إلا بالحق! أغرتُ على قوم مشركين وامتنعوا، فلم يكن لي بدّ إذا امتنعوا فأسرتهم ثم حملتهم على السيف. فقال عمر: أي رجل تعلم عبد الله ابن عمر؟ قال: أعلمه والله رجلاً صالحاً، فقال: فهو أخبرني غير الذي أخبرتني وكان معك في ذلك الجيش قال خالد: فإني استغفر الله وأتوب إليه. قال فانكسر عنه عمر وقال: ويحك إيتِ رسول الله يستغفر لك!». (الواقدي 880- 881).

وفيما عدا ذلك ليس ثمة بَعدُ إلا رواية واهية عن نقد من عمار بن ياسر، الذي كان من السابقين إلى الإسلام (الواقدي 881).

ومن الممكن أن نقرر، على سبيل التلخيص، أن النقد الموجّه إلى خالد حقاً قد أُفسِح له المجال الواسع جداً، ولكن هناك في الحقيقة روايتان فحسب تتم روايتهما، مع تنويعات تتجدد أبداً: نقد عبد الرحمن

بن عوف الذي تروى، في سياقه أيضاً، تصريحات للنبي، ولعمر، والنقد غير الصريح من جانب محمد، بدافع تأكيد براءته هو.

ويبدو لي أن كلتا الروايتين تمران بلبّ القضية مرور الكرام (وهو الاتّهام بقتلٍ للمسلمين مخالف لحدود الشريعة). ويُفترض في الكلمات القَاسية أن تحجب حقيقة أن المسألة لم تنته إلى نتائج فيما يتعلّق بخالد. وربما كان في وسع المرء أن يستخلص نتائج معينة فيما يتعلق بتقويم الحدث الحقيقي: إذا زالَ الاتهام فذلك يعني أنه لم يكن من الممكن توجيهه على الأرجح، سواء أكان ذلك لأن الوقائع تعارضه (بنو جَذيمَة لم يكونوا مسلمين) أم لأنه بدا أن مما يتعارض مع المصلحة السِياسية، أن تُمتَهن كرامة خالد الرجل اللامع الداخل في الإسلام حديثاً، بالاتهام، ويتبدَّد تعلّقه المحتمل، من جراء الإفزاع، عن هذا الطريق.

5.4.1.5 محاولات تسويغ تصرف خالد

ويقصد بمحاولات التسويغ هنا الأقوال التي يفترض أن ترفع عن كاهل خالد عبء الاتهام بقتل غير مشروع. ومثلما بدا أنه كان في أقدم العصور أوساط لها مصلحة في تشويه صفحة خالد، كان له بالطبع أيضاً (مدافعون) وكان المؤلفون الناشطون ينقلون أحاديثهم.

ويمكن تقسيم الأقوال التي تتناسب مع هذا في المراجع، إلى ثلاثة أقسام: روايات عن طريق عبد الله بن حُذَافة السَّهْمي، والروايات التي يستند فيها خالد إلى أن بني جَذيمَة كانوا كفاراً، وكلتا الروايتين عن دفاع خالد أمام النبي بآية من سورة التوبة.

ويوجد، حتى عند الواقدي، ملاحظة من المجال الأول، وتوجد الرواية في صورتها الكاملة عند ابن إسحق/ ابن هشام، ويبدو أن الطبري، وأبي الفرج، والدياربكري، وابن الأثير، وابن منظور وابن كثير توارثُوها منهما. ‹انظر الطبري 1651؛ أبو الفرج 7/ 287؛ الدياربكري 98؛ ابن الأثير 2/ 174؛ ابن منظور 8/ 12؛ وابن كثير 3/ 313›:

«قال ابن اسحق: وقد قال بعض من يعذر خالداً إنه قال: ما قاتلت حتى أمرني بذلك عبد الله بن حُذَافة السَّهْمي، وفال: إن رسول الله فد أمرك بقتلهم

لامتناعهم من الإسلام، وقد كان جحدم قال لهم حين وضعوا سلاحهم ورأى ما يصنع خالد بني جذيمة: يا بني جَذيمَة ضاع الضرب، قد كنت حذرتكم ما وقعتم فيه». (ابن هشام/ السيرة 2/ 430).

وهذا الرواية تَعْلَق بها رائحة (العذر الواهي) وعلى هذا فهي أقرب أن تكون سلبية بالقياس إلى من كان يفترض أنه تتم حمايته، كما أن الصياغة التمهيدية الواضحة أكثر مما ينبغي (الذين أرادوا حماية خالد) تشير إلى ذلك الاتجاه. على أن الانطباع السلبي تزيد من ثقله في بعض الأحيان الظروف الأكثر تفصيلاً، التي طرح فيها العذر: إذ يقول خالد لعبد الرحمن بن عوف في سياق جداله، بعد أن أدلى بـ(العذر الأول الواهي) وهو أنه هاجم بني جَذيمَة بسبب والد عبد الرحمن بن عوف. والرواة يعرضونه في وضع يائس في مواجهة الاتهامات الفادحة، وما عاد لديه شيء آخر بدلي به سوى هذه الأعذار التي تشف عمّا دُونها.

وشخصية خالد يلائمها مجرد التبرير بأنه قاتل كفاراً بموجب الأمر الصادر إليه، وأنه قتل بعضاً منهم في أثناء ذلك. ولم يكن ثمة حاجة، على الإطلاق إلى الجدل الطويل في هذا السياق، لأن بني جَذيمَة إذا لم يكونوا مسلمين، ولم يستجيبوا إلى الدعوة إلى الإسلام، فمعنى ذلك أن الهجوم عليهم كان تصرفاً سليماً من قبل خالد، من وجهة نظر تلك الأيام.

وقد نقلنا مثالاً على هذه المجموعة من الروايات، آنفاً، في سياق نقد عمر خالداً (الواقدي 880- 1).

ويوجد عند أبي الفرج متغيّرٌ آخر مثير للاهتمام، من أجل روايات التسويغ، وهو المتغير الذي شقت منه الطريق بلا ريب إلى النويري فحسب:

«فلما أقبل خالد ودخل المدينة قال النبي: يا خالد ما دعاك إلى هذا! قال: يا رسول الله، آيات سمعتهن أنزلت عليك. قال: وما هي، قال: قول الله عز ذكره ﴿لقاتلوهم . . . ويذهب غيظ قلوبهم﴾». (أبو الفرج 7/ 287).

وإذا تابع المرء التحليلات الخاصة بسورة التوبة التي تعود إليها هذه الآية فمن الممكن بالفعل أن يكون خالد سمع هذا الوحي على وجه

الدقة من النبي وحفظه عن ظهر قلب قبل فتح مكة مباشرة. وعلى افتراض أن بني جَذيمَة لم يكونوا مسلمين، كان في وسعه، بحكم آيات سورة التوبة، أن يفهم الهجوم عليهم على أنه عمل يرضي الله ‹انظر بَرِت 193-5›.

6.4.1.5 التعويض

تجمع المراجع على أن الرسول أرسل علياً إلى بني جَذيمَة ليؤدي إليهم الدية عن القتلى. وليس ثمة متغير آخر هام إلا فيما يتعلق بالمصدر الذي يعود إليه المال. ويروي الواقدي أن النبي اقترضه من أهل مكة، وتتحدث المراجع الأخرى عن أنه ورد على النبي من اليمن، وأخيراً فإن لدى النويري رواية تفيد أن إرسال علـيّ لم يتم إلا بعد موقعة حُنين، وأن الرسول استعمل الغنائم الوافرة التي عادت بها هذه المعركة، جزئياً، لتسويةِ مطالب الديات.

ولما كانت التفاصيل التصويرية في الروايات غير ذات أهمية، فسأورد رواية ابن الأثير لتكون مثالاً موجزاً له مغزاه:

> «ثم ارسل محمد علياً ومعه مال وامره أن بنظر في أمرهم فودى لهم الدماء والأموال حتى إنه ليدي ميْلَغه الكلب. وبقي معه من المال فَضْلَةٌ فقال لهم علـي هل بقي لدنكم دم لم يُودَ؟ قالوا: لا قال: فإني أعطيكم هذه البقية احتياطا لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم. ففعل». ‹ابن الأثير 2/ 173›.

وفي المراجع يسرُّ القوم أن يقدّموا أداء الدية من قبل النبي على أنه برهان لا يدحض على أن خالداً ارتكب ظلماً. ولكن من الممكن أن يجادل المرء بالقدر ذاته، باتخاذ وجهة نظر معاكسة، وذلك أن التعويض عن الخسائر لا يقدم اعترافاً بالذنب، بل يصدر عن ذكاء سياسي. وقد اتخذ النبي قرارات ذرائعية في كثير من المواقف التي كان ما يهمه فيها هو الأثر بعيد المدى أكثر مما كان يهمه الأثر المباشر. كما يستطيع المرء أن يفهم دفع الدية إلى بني جَذيمَة أيضاً على أنه لفتة يقصد من ورائها (تأليف قلوبهم). فإخضاع قبيلةَ في قلب دار الإسلام شيء، وكسبها إلى جانبه، وعقد المصالحةِ بينها وبين النظام الجديد شيء آخر. وكان

تحت تصرف النبي، بعد حُنين مباشرة، وسائل مادية كافية تمكنه من القيام بلفتة مصالحة مادية من هذا النوع.

7.4.1.5 محاولة لإعادة تركيب الأحداث

كان المسلمون يشعرون، بعد فتح مكة، بضرورة إدخال القبائل التي لم تكن قد دخلت في الإسلام، أو لم تدخل فيه بصورة كاملة، تحت سيطرتهم. ومن أجل ذلك أُرسِلَت سلسلة كاملة من الجيوش الصغيرة. وكان يفترض في هذه أن تُحملَ كل مجموعة من المجموعات المستهدفة، عن طريق إظهار القوة أكثر مما يكون عن طريق القتال، على الدخول في حلف مع محمد، وكان الأفضل من ذلك، بعدُ، أن تحملها على الدخول في الإسلام. وكانت إحدى هذه العمليات حملة خالد على بني جَذِيمَة.

وفي وسع المرء أن ينطلق من أنَّ هذه القبيلة الصغيرة، والتي كانت تستوطن جنوب شرقي مكة، لم تكن دخلت في الإسلام بعد. وكان مع خالد ثلاثمئة وخمسون رجلاً، ولا سيما من بني سُلَيْم. ولا بد لظروف تصرفه الأكثر تفصيلاً أن تظل غير خالية من الغموض. ولكن يبدو مؤكداً أن الأمر انتهى إلى مناوشات يسيرة قتل فيها بعض الرجال من بني جَذِيمَة (ربما كانوا ثلاثين بالفعل). أما سائرهم فسيكونون قد قبلوا الإسلام كرهاً على أغلب الظن.

ولما كان تصرف خالد يتمُّ في إطار المهمة التي كُلِّفها فإنه لم يكن هناك سبب لدى النبي يحمله على لومه. وبعد المسيرة القصيرة إلى الغُمَيْصَاء عادت السرية أدراجها إلى مكة، وأسهمت بعيد ذلك في الحملة الكبيرة على هوازن. وعادت معركة حنين بغنائم بلغ من وفرتها أن النبي (طيّبَ نفوس) أوساط مختلفة، ما كان يستطيع أن يثق بدخولها الجديد في الإسلام، بمخصصات مالية كبيرة لا يستهان بها. ولا بد للمرء أن ينظر إلى بعثة عليّ إلى بني جَذِيمَة في هذا الإطار. لقد كان، من الناحية الشكلية، يؤدي الدية والتعويض، على الرغم من عدم وجود سبب يُلزم النبي بدفع هذه المبالغ، وكل ما يخرج عن إطار هذا التركيب للوقائع يبدو لي معلومات غير مؤكدة.

لقد حُمّل قسط كبير من هذا الوزْر على المؤلفين مع وجود فكرة كامنة وراءه، من أجل الوصول إلى هَدف سياسي، هو الحط من مكانة خالد.

5.1.5 أسلوب العَرْض في المراجع الثانوية

يمكن أن نقرر، على وجه بالغ العموم، أن قدراً من التأمل والنظر قليلاً إلى حد يبعث على الدهشة كان يستخدم في استيعاب المراجع، كلٍ على حدة.

فقد كانت مؤلفات المستشرقين في القرن التاسع عشر تقتصر، إلى حد بعيد، على إعادة سبك النصوص للروايات العربية المختلفة، حيث كان الاختيار وحجم الدراسة يتأثران إلى حد بعيد بالمصادفات تأثراً بالغاً، ومن ذلك إمكانية الوصول إلى المخطوطات.

فالحملة على بني جَذيمَة تصاغ بصورة منتظمة بهدف تحويلها إلى قضية، مع اقتران ذلك بتوَجيه الذنب إلى خالد بوضوح يقل أو يكثر.

ويشير كوسان دي برسفال في كتابه: [**موضوعات تاريخ العرب**] إلى العرض الذي يقدمه الدياربكري، ويصدر حكمه على «عمل من أعمال خالد المنسمة بالقسوة» فيفسره بأنه «ضغينة قديمة محمولة على بني جَذيمَة». (كوسان 3/ 242- 3).

ويقدم فُستنْفلد في سجله لجداول الأنساب، علي الرغم من أنه لا يكرس لخالد سوى صفحتين على وجه الإجمال، عرضاً تلخيصياً، وتقديراً لقضية جَذيمَة:

> «وحين وصل الان منطقه جذيمَة بن عمير الني كانت قد قَتَلَت من قبْلُ عمه الفاكه، غير أنها دفعت الدّية عنه، وأصبحوا مسلمين الآن انتقم منهم بطريقة غادرة، حتى لقد وجد محمَد ما يدفعه، لا إلى مجرد إعلان براءته من الإثم في ذلك، بل إلى استجواب خالد. ولم يكن في وسع محمد أن يستغني عنه في هذه الأثناء». (فُستنْفلد 127).

أما ولْيَم مْويْر فيضع ملاحظته في الإطار الأكبر الخاص بالتشويه العام لصَفحة خَالد، إذ يفسر قتل رجال بني جَذِيمَة بردّه إلى الجانب

المظلم من شخصية خالد:

«مدللاً بذلك على القسوة الخالية من الوازع، التي تميزت بها سيرته التالية». (موير 4/ 135).

وقد بلغ الأمر بأوْغُست مُلر أن ذهب في ذلك إلى المدى الأقصى، إذ يحدث تصويره القضية انطباعاً مؤداه أن المراجع كانت تقرأ في ضوء تكوين مسبق لصورة سلبية:

«ولكن نغمة نشازاً كانت تفسد الانسجام العام [بعد فتح مكة] حتى لقد تناهت إلى الأسماع، غير أن ذلك لم يكن جريرة محمد، بل كان ذنب خالد، إذ أسَرّ قبيلة جَذيمَة بذريعة واهية، وبأسلوب غادر ثأراً لدم متقادم، وكانت هذه قبيلة تقيم غير بعيد من جنوبي مكة، وكانت قد أعلنت خضوعها، وأوعز بذبح فريق من أولئك العُزَّل، على الرغم من الاحتجاج الذي رفع به أصواتهم من كانوا يرافقونه من المهاجرين والأنصار، على أيدي رهطه من البداة. وكان هذا يعد من قبيل الانتهاك الصارخ لتحريم الثأر من مؤمنين لدم يدينون به من أيام الوثنية، كما كان مع ذلك قسوة لا طائل تحتها ناء بها ضمير القائد الأكبر، والإنسان الأكثر فظاعة في القرن الهجري الأول، إلى حد مفرط. غير أن محمداً كان يعرف ما كان يمتاز به سيف الله، فوجه إليه تأنيباً، وأبقى عليه في مكانه من القيادة، وأدى بنفسه أيضاً الدية الواجبة لذوي قرابة المقتولين من بني جَذِيمَة». (ملر 154-5).

على أن الترجمة الألمانية المحمودة لكتاب المغازي، للواقدي، بقلم فلهَوزن، هذه الترجمة ذاتها، لا تخلو من أشكال من اللهجة الجانبية العالية، التي تشي بالتحيز. وقد يكفي ههنا مثال من الأمثلة الكثيرة. ففلهَوزن ينقل إلينا الرواية الخاصة بتحذير جَحْدَم أبناء قبيلته، على النحو التالي:

«ولكن واحداً منهم فحسب، هو جَحْدَم، لم يكن يثق في السلام، وكان يخشى أن يجردهم خالد من سلاحهم، ثم يقيدهم، ويعدمهم في النهاية، ليشفي غليل كراهيته الدموية القديمة». (فلهَوزن 352).

وقد كان لهذا العمل، بالنظر إلى الافتقار إلى تحقيق جيّد للواقدي، نتائج مدمرة في شطر منها، انظر، مثلاً، مقالة فيكيا فاليري في [الموسوعة الإسلامية].

وعلى هذا ففي وسع المرء أن يقرر أنه لم تجر حتى بداية قرننا محاولة لمعالجة المراجع معالجة نقدية، بل كان المؤرخون أقرب إلى أن يتابعوا الدلالة الحرفية ليؤكدوا، على كل الأحوال، الحكم السلبي المكرّس في المراجعَ.

ولم يتغير هذا إلاّ رويْداً رويْداً. وتوجد البداية لنقد المراجع منذ كَيتاني، ولكن لم تجر بعد محاولة لترتيب الأقوال في أية صورة كانت.

«الذي كان يجري في هذه البعثة لم يكن أكيد لأن التقليد (أو السنه) يسعى لرفع أية مسئولية عن النبي، وهذا قد حرف الحقيقة وأبدلها». ‹أنّالي 1: 2/ 148›.

ويقدم فرنتس بول أولاً في كتابه [سيرة النبي] الصادر في عام (1930 م) العرض المألوف لتصرف خالد مع بني جَذِيمَة، غير أنه يقدم في ملاحظة له، بوادر من أجل نقد للمراجع:

«والرواية، اخرَ الأمر، غير واضحة إلى حد ما، لأن القبيلة إذا كانت قد دخلت في الإسلام فذلك يعني أن محمداً لم يكن في حاجة إلى أن يرسل خالداً إليها، للتبشير. والأرجح أن عدم الوضوح لا بد أن يُعزى إلى الرغبة في إخفاء أمر حرج، يبعث على الريبة في القصة الأصلية، أو تجميلها... إذ كان في الروايه المألوفة ظل معين من خالد بسقط على النبي». ‹بول 311- هامش رقم 132›.

أما أن المقصد الكامن وراء العرض المتحيّز لم يكن يتمثل في تسويغ تصرف النبي، كما يظل بول يتكهن بذلك، بمقدار ما كان ينبثق عن تحيُّز كامل ضد خالد، فذلك ما يشير إليه اثنان من الكتاب الجدد: (و م. وَط، وبَترشا كرون).

والحق أن السيد وط لا يفصّل القول في قصة بني جَذيمَة إلا على الهامش، غير أنه يذكر الحادث في إطار علاقته بالحالات الأخرى التي كان يراد فيها تسويد صفحة خالد. وهو في هجومه على مصداقيه نصوص المراجع يتحدث بصراحة لا مواربة فيها:

«إن الرواية النموذجية عن هذه البعثة لا تكاد تعدو أن تكون أكثر من تشويه ثانوي لسمعة خالد، ولا يسفر إلا عن قليل من الحقيقة التاريخية الموثوقة». ‹وَط: محمد في المدينة 70›.

وبمعنى مشابه تُعبّر (بترشا كرون) عن رأيها في خالد في مقالة لها عنه في مادة خالد في [دائرة المعارف الإسلامية]. ولكن نقد المراجع لم يتحقق بعد، حتى الآن، في المراجع الثانوية الاستشراقية.

وأودُّ الآن أن ألتفت إلى بعض الكتّاب العرب الذين تناولوا الموضوع تناولاً أكثر تفصيلاً.

فهذا محمد حسين هيكل يقتصر، في سيرته المطولة، للنبي، كل الاقتصار على الإحالة على المراجع. وفي مقابل ذلك يُظهر محمد حميد الله، في كتابه: نبي الإسلام، بوادر لتفسير خاص للمراجع. أما الاتجاه فيما يتعلق بالأقوال الصادرة حول خالد فيمكن تحديده على النحو التالي: لا يمكن إنكار وجود روايات عن أعمال فظيعة في المراجع، غير أن الكاتب يحاول تأويل الأقوال حيث لا يسقط ضوء مفرط في السوء على خالد. أما قتل بعض رجال من بين جَذيمة فيتم تحميل مسؤوليته على سوء فهم من قبل خالد. ومن دون أن يحقق حميد الله ذلك بمزيد من الدقة، يشير إلى شهادة الإسلام المتنازع عليها، والمتضمنة في ندائهم: صبأنا:

«وبسبب من سوء الفهم لم يكتف القائد باعتقال رجال من قبيلة بني جَذيمة سبق إدخالهم في الإسلام، بل أوعز إلى رجاله بإعدام الأسرى جميعاً بحد السيف». (حميد الله 2/ 314).

ولا يجدي من السير العربية الثلاث لخالد سوى اثنتين، إذ يكتفي كل من عمر رضا كحالة واللواء أكرم بإعادة سبك ما في المراجع.

وفي مقابل ذلك يجادل الصادق إبراهيم عرجون بتفصيل كبير في النصوص الكلاسيكية، وما من شك في أن جهوده تبين أيضاً أن نقد النص بالوسائل المجردة لا يفضي إلى وضوح. وفي النهاية يضطر المؤلف إلى اللجوء إلى هذه الوسيلة، مع التحليل الدقيق للغاية، فينبذ الأقوال المفتراة في المراجع، لأنها لا تنسجم مع صورة خالد:

«إننا نعرف عن شخصية خالد أنها لا يمكن التوفيق بينها وبين الصورة المزيفة التي ترسمها هذه الرواية». (عرجون 99).

وينفق عرجون كثيراً من الوقت في التحقيق في رواية ابن إسحق/ابن هشام المروية لأول مرة عن الجدل بين عبد الرحمن بن عوف وخالد، وفي النهاية ينبذها على أنها مختلقة. ولدى الإمعان في البحث يطرح مع ذلك عدداً كبيراً من أسئلة مثيرة للاهتمام، منها، على سبيل المثال: كيف أمكن لخالد أن ينتهك حرمة التقاليد العربية هذا الانتهاك الصارخ، ويثار من جديد لدم سبق التكفير عنه؟ ولماذا لم يعاقب النبي خالداً بموجب التوجيهات الثابتة فيما يتعلق بقتل مسلمين؟ ولَماذا ترك النبي خالداً في منصبه؟ كل هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها إجابة شافية ما دام المرء غير مستعد للتشكيك في مقولة المرجع. ويستخلص عرجون من بحثه النتيجة القائلة إن جزءاً من المراجع يجب نبذه، وإنه لا بد للمرء أن يتمسك، بوجه خاص، برواية البخاري التي تضع رواية ابن عمر في النقطة المركزية. وينتهي، مثل حميد الله، إلى نتيجة مؤداها أن كثيراً من المسائل يمكن جلاؤه من طريق رفض خالد النظر إلى عبارة (صَبَأنا) على أنها إقرار بالإسلام معترف به. وبالاستناد إلى وجهة النظر هذا يترتَّب أن يُعذر خالد في قتل رجال من بني جَذيمَة، وكذلك ينبغي تفسير نقد ابن عمر الذي لام خالداً على استعجاله فحسب.

6.1.5 نتائج

تعود الأطروحات التالية، الخاصة بـ(قضية بني جَذيمَة) في الفقرة الأولى، على الوقائع التاريخية، وفي القسم الثاني على الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها من عرض القضية، فيما يتعلق بكتابة التاريخ العربي.

* كان للحملة على بني جَذيمَة أهمية استراتيجية، ولها علاقات بإجراءات توطيد دعائم السلاَم في الحجاز بعد النتصار على قريش.

* إن التساؤل عن الوضع الديني لبني جَذيمَة لا يمكن الإجابة عنه إجابة المستيقن، ولكن كثيراً من الأمور يشهد على أنهم لم يكونوا مسلمين، وأنهم أعلنوا إسلامهم، في كل الأحوال، على سبيل الادعاء لحماية أنفسهم عند وصول خالد. ويُستنتج من ذلك أن تصرفه ضدَّهم

لم يكن موجباً للاستنكار من وجهة النظر الدينية أيضاً.

* إن السؤال الهام، وهو: لماذا لم يُنزل النبي عقوبة مناسبة بخالد إذا كان الدارس يأخذ الاتهام الموجه ضده مأخذ الجد، يظل مفتوحاً للمناقشة بصورة كاملة. أجل إنه لم يُطرح من قبل الكتاب القياسيين حتى مجرد طرح. بل يتصرف المؤلفون جميعاً وكأن كل شيء تم إنجازه بتأكيد النبي براءته، هو، من الذنب، وهو التأكيد الذي يظل يروى المرة بعد الأخرى.

* من الثابت أن الحملة على بني جذِيمة لم تضع نهاية لتقدير النبي لخالد.

* يجب النظر إلى الإشارة التي يكثر الاستشهاد بها، إلى التاريخ السابق (قتل بضعة رجال من قريش على أيدي بني جَذيمَة في أيام الجاهلية) على أنها مجرد وسيلة جدل مساعدة من جانب خصوم خالد. وكان يُفترض بذلك أن يدبّر له موضوع انتقام بسيط يكون بمثابة قوة دافعة لسلوكه.

* لا ينبغي للمرء أن يفهم دفع الدية إلى بني جَذيمة بوساطة عليّ وبتكليف من النبي، على أنه تأكيد لسلوك خالد الآثم، بل ينبغي فهمه على أنه واحد من الإجراءات الكثيرة التي اتخذها النبي من أجل (تأليف القلوب) عن طرق بذل المال. وفي هذه الحالة يمكن أن ينظر إلى بني جَذِيمَة بعد اختتام العملية على أنهم راضون مطمئنّون.

* كان المأخذ الرئيس على خالد أنه ضرب بمبادئ الإسلام الهامة عرض الحائط، وعرّض نفسه للدبنونة بجريمة كبيرة. كما يوضع بين السطور أنه لم يدخل في الإسلام إلا من حيث الظاهر. ومن الواضح أن العرض المستفيض للأحداث لم يكن وراءه من هدف سوى تدعيم مأخذ السلوك (اللاإسلامي).

* إن الأقوال عند الكتاب الكلاسيكيين في (قضية) بني جَذيمَة متناقضة إلى أقصى الحدود، ولا بد أن يكون شطر كبير من الرّواية مختلقاً، وبالتالي موجّهاً. ولكن بسبب قدم الأحاديث ما عاد يمكن الفصل بين الحقيقة والغش على نحو لا يدع مجالاً للشك.

* المعلومات الأساسية توجد منذ أقدم الكُتّاب، وفي مقابل ذلك تعد أعمال المؤرخين العرب المتأخرين فائضة عن الحاجة إلى حد بعيد. وتبيّن النظرة العامة إلى كل معلومة على حدة، وتحليل عناصر النص المميزة، أن أقدم النصوص الباقية كانت تحتوي في ذاتها، على مجمل المادة في قالب محدّد الشكل.

* حدث تشويه الحقائق، وبالتالي، التلوين المتحيّز للروايات، قبل مرحلة تطوُّر التأليف. ولا يكاد يمكن تحميل مؤلفي النصوص المتوافرة مسؤولية السرد المغرض للروايات.

* لم يكن المؤلفون الأحدث عهداً يضمون في العادة مصادر جديدة للمعلومات، بل كانوا كثيراً ما يقتصرون على الترتيب الجديد للمادة المتوافرة. ولكن يمكن أن نقرر وجود أشكال من التماثل والشبه عند كل المؤلفين الأحدث عهداً في كل حلقات الروايات النوعية.

* لم يكن اختيار المادة يتم من وجهة نظر تقضي بتصوير المجريات التاريخية تصويراً موضوعياً قدرَ الإمكان. ويعد نصيب المعلومات التي لا طائل تحتها من وجهة كتابة التاريخ كبيراً عند بعض الكتاب.

* هناك معلومات جزئية هامة، مثل قول الواقدي إن ثلاثين رجلاً على الإجمال قتلوا من بني جَذيمة، ضاعت على مدى عملية سرد الرواية.

* إن مادة الحديث لم تجد سبيلاً إلى كتب التاريخ فحسب، إذ توجد أيضاً في مؤلفات تُعدُّ من فروع المعرفة الأخرى، مثل مجموعات الحديث، أو كتاب: **الأغاني**. على أن جامعي المادة التاريخية الأوائل كانوا ينهلون من المراجع ذاتها التي كان ينهل منها رواة الأحاديث أو الأدباء.

* تعد اللهجة الأساسية في كل الروايات سلبية على نحو ملحوظ في صدد الحكم على تصرف خالد بن الوليد وشخصيته. وحتى لدى الكتاب الذين كانوا هم الأحرى بأن يجتهدوا في النزاهة، مثل النويري، ترشح النماذج ذوات العدد الجمّ، المطبوعة بالطابع

السلبي. ومن الحالات المتطرفة للعرض السلبي روايات اليعقوبي والطبري.

* حدث التلوين المتحيّز للروايات حيث يمس النقاط المعنية، نقطة فنقطة، ولم يكن لهّ تأثير على عرض المسار العام للأحداث في تأريخ صدر الإسلام. غير أن السرد المتحيِّز للروايات لم يُحجّم، ولم يتوقّف، حتى أمام أحاديث النبي.

* ليس في المؤلفات التاريخية الكلاسيكية سوى محاولات هامشية لحل التناقضات الظاهرة في عرض الأحداث. وقلّما يجري تقويم نقدي للأقوال التي تتم الإشارة إليها.

* لا يمكن الخروج بنظرة مُقْنعة إلى الأحداث عن طريقِ تطبيق المناهج النقدية على المراجع، إذ يمكن الاحتجاج برواة ثقاة من الدرجة الأولى على أنهم ثقاة أكفياء. على أن تقويم المراجع على أساس تواتر الرواية، على وجه الخصوص، لا يفضي إلى نتيجة يمكن الاستفادة منها.

* إن البحث في سلاسل الرواة (أي الأسانيد) يمكن في أكثر الأحوال ملاءمة أن يُتَّخَذ نقطة انطلاق من أجل تحديد مصدر الروايات المتحيّزة.

* يشير تحليل الإسناد إلى مجموعتي أصحاب المصالح كلتيهما من (مسلمي عصر صدر الإسلام) ومن الأنصار، على أنهما أصل الميول السلبية تجاه خالد في سرد الروايات المتعلّقة بقضية بني جَذيمَة.

* كانت المراجع الثانوية تقتصر، في الشطر الغالب منها، على إعادة سبك المراجع الأصلية. ولكن بعض المستشرقين المشهورين (كَيتاني، وَط، كرون) أشاروا، على الأقل، إلى تشويه الروايات بهدف الطعن في خالد.

2.5 قضية مالك بن نُوَيْرَة

بين قضية بني جَذيمَة وقضية مالك أشكال من التماثل تبعث على الدهشة: ففي هذه الحالة أيضاً تُعَدُّ نقطة الاتهام المركزية قتلُ مسلم،

مما يستوجب أن يتحمّل خالد العقوبة الملائمة. وفي (محاولات التسويغ) يتم في هذه العملية إدخال خلط لغويّ، من جديد، ومرة أخرى يكون أوائل المسلمين، والأنصار، هم الذين يعارضون خالداً معارضة عنيفة بوجه خاص. وإلى جانب ذلك يُوَجَّه إلى خالد، في سياق قتل مالك بن نُوَيْرَة، المأخذ الكبير، أي الزنى. ولا بُدَّ أن يُذْكَر، بعد هذا، أن الأحوال المتغيرة في المدينة تضع أبا بكر وعمر في النقطة المركزية من المناقشة، بدرجة أقوى كثيراً: إذا يُصَوِر أبو بكر حامياً لخالد، وعمر في صورة المدعي الذي لا هوادة عنده.

1.2.5 الإطار التاريخي

انتهى الأمر، بعد وفاة النبي، في بقاع واسعة من جزيرة العرب، إلى ما يسمى بحروب الردّة. وتتحدث كتب المراجع، بوجه عام، بأن كثيراً من القبائل نكصت عن الإسلام بعد وفاة محمد، وأن أبا بكر حملها، مستعيناً بجيوشه، على العودة إلى الإسلام.

على أن هذا الموقف ما عاد يمكن المحافظة عليه بعد الأبحاث المستجدة في تاريخ صدر الإسلام، وذلك أن الأحداث التي حدثت بعد وفاة النبي أكثر تبايناً في نوعها من أن نُدخلها تحت العباءة المشتركة، التي يسمونها (الردّة). وما من شك في أن قبائل كانت هناك أعادت النظر في اعتناقها الإسلاَم على وجه الإجمال. ولكن الإسلام كان لمّا يرسّخ أقدامه بعدُ على الإطلاق في أرجاء واسعة من جزيرة العرب، ولم يكن يوجد، في أقاليم أخرى، سوى مجرد أشكال من التحالف السياسي مع أمّة المدينة. ولهذا لا يمكن الحديث بحال من الأحوال عن ارتداد عام عن الإسلام. ولا بد أن نبحث، بالنسبة إلى كل حالة على حدة، وإلى كل قبيلة، بل وفي كثير من الأحيان، إلى كل بطن من بطون القبائل الكبرى، ماهية العلاقة التي كانت بينها وبين المدينة والإسلام في أيام حياة الرسول، وكيف كان يتم دخول الإقليم المعني في دولة الإسلام الناشئة.

أما ما يتصل ببني تميم، وهي القبيلة التي كان ينتمي إليها مالك بن

نُوَيْرَة فإن التساؤل عن (ردّتها) لا يمكن الإجابة عنه بحال من الأحوال إجابةً خالية من اللّبْس.

كانت الرابطة القبلية الكبيرة، من تميم، في أيام النبي تشاطر قبائل حنيفة، وأسد، وطيء، أجزاءً واسعة من قلب الجزيرة العربية. وكانت فروع منها تتمتع بحقوق الرعي في أنحاء تمتد إلى الفرات الأوسط. وعلى هذا فقد كان بنو تميم يعيشون في ميدان يشيع فيه التوتر بين كلا المركزين الكبيرين، الحيرة ومكة، وكانوا يحافظون مع كليهما على علاقات سياسية بعيدة المدى من الوجهة التقليدية، من دون أن يحسموا المسألة بالانضواء، على نحو صريح، تحت لواء إحدى (الدولتين).

وكان من الواضح أن العلاقات المنظمة المنضبطة ببني تميم المحاربين كانت تبلغ من الأهمية عند أمراء الحيرة ما جعل هؤلاء يحاولون أن يربطوهم بهم عن طريق إبلائهم الحُظْوة لديهم، مثل إيلاء وظيفة (الرّدافة) ليربوع. ولم يكن يهمُّهم بالأحرى ضمان مرور القوافل إلى اليمن دونما عائق. وكان بنو تميم قد دخلوا، جزئياً، في المسيحية من جراء احتكاكهم بسكان إقليم الفرات.

وكانت لبطون متفرقة من تميم، من ناحية أخرى، علاقات مكثفة بمكة في عصر الجاهلية (كستر 1965). ويلخص كِسْتَر نتائج بحثه في العلاقة بين بني تميم وقريش على النحو التالي:

«والحديث الذي نوفش في هذه الدراسة يعطينا فكرة أولية عن كيفية ارتباط تميم بمكة: ارتباط بعضهم بها عن طريق تنظيم الحُمْس، وبعضهم بعهود الإيلاف، وآخرون بالحصول على السلطة والاحترام في الأسواق، وفي أداء شعائر الحج، ومنهم من ارتبط عن طريق المشاركة في الفصائل العسكرية بين القبائل لحراسة مكة». (كستر 1965: 157).

أما مالك بن نُوَيْرَة فيروى عنه أنه كان داخلاً في حلف الحُمْس. وكانت الفكرة المحوريه في هذا الحلف الجاهلي هي حرمة الحرم المكي، وكان أولئك الذين يدينون بالحُمْس يلتزمون بواجبات خصوصية في الحج إلى مكة، وكانوا على استعداد للقتال من أجل المحافظة على الضوابط الخاصة بالأشهر الحرم.

وأمّا أن المركز الممتاز الذي كان محفوظاً لبني تميم عند قريش ظل يُحتفظ به حتى السنين الأخيرة من العصر الجاهلي، فذلك ما يتبيّن من كون التميمي الأخير الذي كان يمارس وظيفة القاضي الفخرية في سوق عكاظ هو الأقرع بن حابس (كستر 1965: 181) الذي انضم إلى النبي منذ العام الثامن للهجرة، عند فَتح مكة، فوهب له، مقابل ذلك، مائة بعير عند اقتسام الغنائم، بعد حُنين.

ولا يمكن الإجابة عن التساؤل عن حالة الإسلام عند بني تميم إجابة مبنية على اليقين الكامل. وإذا أخذنا بما ورد في كتب الردّة فقد كان بنو تميم منذ أيام حياة الرسول مسلمين في أغلبيتهم، ثم خرجوا عن إيمانهم جزئياً عند وفاته، ولم يعودوا إلى الإسلام نادمين، إلا مع اقتراب جيش خالد. وفي صدد كل الأقوال المتعلقة بذلك لا بد للمرء أن يضع نصب عينيه أن اسم (بني تميم) يمثل تسمية مفرطة في البساطة: فتميم يمثلون في الحقيقة اتحاداً من القبائل، ولا بد أن يُفرد لكل بطن منهم بذاته بحث مستقل.

ومن أجل تدعيم الدخول (الأول) في الإسلام أرسلت بعثة سياسية من بعض رؤوس تميم إلى النبي في عام (9) للهجرة، تشكلت في صورة (وفد لتميم) يبلّغه باسم القبيلة قبولها الإسلام، عينت على أثرها سلسلة كاملة من زعمائها كلفهم من قبل النبي جباية الصدقة. (عرفات 1955).

وتتألف الرواية النموذجية عن وفد تميم عند ابن هشام، بلا ريب، في الجزء الأكبر منها، من مجموعة من الأشعار أنشدت في مساجلة بين الشعراء أقيمت في حضور النبي. وتنتهي الرواية بقبول الزوار من تميم زعامة النبي وقبولهم الإسلام (ابن هشام 2/ 560- 567).

وفي مخالفة لهذا يروي الواقدي أن وفد زعماء تميم لم يكن يهدف إلى الإقرار بقبول الإسلام، بل إلى افتداء رهط من أنسبائهم في القبيلة وقعوا في الأسر في حملة بقيادة عُيَيْنَة بن حِصن. ولا يرد في هذا السياق حديث عن الدخول في الإسلام.

ومن النقاط الأخرى التي تسهم في اختلاط الأمور (إرسال) النبي

عمال الجباية إلى بطون تميم. ويضم محيط الشخصيات ما يقارب كل زعماء القبيلة البارزين في تميم، الذين قد كانوا خرجوا لجباية الصدقات بتكليف من النبي، بين قومهم. ومما يلفت النظر أن محمداً عيَّن زعماء القبيلة ذوي القدم الراسخة، بصفة عامة على ما يبدو، عمالاً له. وإذا قبلنا ذات مرة أن تكليفاً بهذا الخصوص قد صدر، فسيظل هناك مسألة تحتاج بعد إلى جلاء، وهي ماهية الأساس الذي كان يفترض أن تقوم جباية الصدقات عليه. فحتى التحالف السياسي كان يمكن أن يرتبط بأداء التكاليف. على أن تذبذب عامل الجباية بعد وفاة النبي، وشروعه في رفض أداء المَبَالغ إلى أبي بكر يقربنا من نتيجة مؤداها أن المسألة في صدد المبالغ المفروضة لم تكن تتعلق بأداء أموال الزكاة المفروضة على المؤمنين.

وعلى الإجمال فإن كثيراً من الأمور يؤيد القول بأنه لم يكن إلا أقلية من المسلمين بين بني تميم عند وفاة الرسول، مما ينتج عنه أنه لم تحدث رِدَّة، بمعنى الخروج من الإسلام.

على أن المسألة فيما يتعلق بالأدلة على إسلام مالك بن نُوَيْرَة تبدو أسوأ مما هي في حالة إسلام بني تميم. وذلك أنه لم يكن على أية حال، حتى ضمن وفد تميم المذكور، والإشارات التي ترد في بعض الأحيان، إلى أنه توجه بمفرده إلى النبي لاعتناق الإسلام، لا يمكن أن تُقنِع حقاً. وسوف يتم تعيينه عموماً، بلا ريب، عاملاً على الصدقات للنبي، على عشيرته. بني يربوع.

(وللرِدَّة) عند بني تميم، فيما تذكر المراجع التقليدية، وجهان: أولهما رفض أداء الزكاة من كلفه النبي بجمعها، وثانيهما المشارِكة في قضية (مُدّعيَة النُبُوّة) سَجاح.

وقد كان رد فعل (الذين كلفهم النبي) أي العمال رد غير المستيقن من خبر وفاته. ويتم إثبات الشكوك والمؤامرات التي صدرت عن ولاة الأمور المتنافسين في رواية الطبري:

«فكان الزبرقان بن بدر على الرباب وعوف والأبناء، فيما ذكر السري . . . وقيس

بن عاصم على مُقاعس والبطون، وصفوان بن صفوان وسَبره بن عمرو على بني عمرو، هذا على بَهْدى وهذا على خَضَم قبيلتين من بني تميم، ووكيع بن مالك ومالك بن نُوَيْرَة على بني حنظلة، وهذا على بني مالك، وهذا على بني يربوع، فضرب صفوان إلى أبي بكر حين وقع إليه الخبر بموت النبي بصدقات بني عمرو، وبما ولي منها وبما ولي سَبرة وأقام سبرة في قومه لحدث إن ناب القوم، وقد أطرق قيس ينظر ما الزبرقان صانع، وكان الزبرقان متعتّباً عليه، وقلما جامله إلا مزّقه الزبرقان بحظوته وجده. وقد قال قيس وهو ينتظر لِينظر ما يصنع ليخلفه حين أبطأ عليه: واويلنا من ابن العُكْلِيّة! والله لئن مزقني فما أدري ما أصنع! لئن أنا تابعت أبا بكر وأتيته بالصدقة لَينحرنها في بني سعد فليُسَوّدني فيهم، ولئن نحرتها في بني سعد ليأنين أبا بكر فليُسَوّدُني عنده. فعزم قيس على قَسْمِها في المَقاعس والبطون، ففعل، وعزم الزبرقان على الوفاء، فاتبع صفوان بصَدقات الربابِ وعوف والأبناء». (الطبري 1908-9).

ومن غير المجدي في الأساس، أن نرى من كان يؤدي الزكاة ومن كان يمنعها. والمهم أن نقرر أن زعماء تميم كانوا مترددين، وأرادوا التربُّص والانتظار ليروا هل تُثبت أمة المدينة أنها قادرة على الحياة من دون النبي أيضاً. وعندما يضع المرء في حسبانه أن تميماً لم يكونوا مسلمين بعد، يغدو هذا التحفظ ملائماً من الوجهة السياسية. وفي التطور التالي كان الزعماء يؤدون الأموال إلى المدينة كل بدوره، لأنهم عرفوا، من مصير جيرانهم (ولا سيما بنو أسد وطيء) ما يمكن أن يحمله المستقبل إليهم. ويبدو أن الاستثناء الوحيد كان يشكله مالك بن نُوَيْرَة الذي ظل على رفضه أداء الأموال حتى وصول خالد.

على أن ما هو أصعب من ذلك بعدُ تقييم دور سَجاح، وهي تُصَوَّر في العادة على أنها (مدعية النبوة) التي حاولت عبثاً كسب بني تميم لصالح قضيتها. غير أن المؤرخين قلما أتيح لهم أن يجعلوا (نُبوَّتها) أمراً قابلاً للتصديق. ومن الممكن على وجه الإطلاق أن يكون مدار هذه المسألة على شبح: فعندما يتم تفسير ردّة القبائل الأخرى الكبيرة بظهور (أدعياء نبوّة) يكون مما لا بد منه أن يُعثَر من أجل بني تميم أيضاً، على شخصية من هذا النوع.

وعلى الرغم من أنها كانت هي ذاتها تنتمي إلى يربوع، من تميم، لم

تجد إلا القليل من التجاوب عند قومها. وانضم بعض بطون القبائل إليها وإلى قواتها العراقية المساعدة، وكان من هؤلاء مالك بن نُوَيْرَة أيضاً، على حين لم يُلْقِ الآخرون بالاً إلى نُبُوَّتها. وانتهى الأمر، فيما يقال، إلى حرب بين أخوةٍ في بني تميم، في هذه القضية، خرجت منه تلك الحفنة من أتباعها منهوكة خَزْيانة. ومثلما سبق أن ظهرت بغتة من العراق، توارت بعد هزيمتها، وبعد فاصل مسرحي عند مُسَيْلَمة، عائدة إلى هناك من جديد.

وكان مالك بن نُوَيْرَة، بعدما قيل، قد فَضَحَ نفسه في أعين المسلمين من وجهين اثنين: إذ كان قد مَنَع الزكاة، وأضاف إلى ذلك انضمامه إلى (مدعية النبوة).

وبعد أن صَفّى خالد في البُزاخة حسابه مع أتباع (مدعي النبوة طُلَيحَة) (في رجب/ شعبان عام 11 للهجرة/ نهاية تشرين الأول عام 632 م) سار في أواخر خريف عام (632 م) إلى أرض بني تميم. ولا تتحدث الروايات عن اشتباكات كبيرة، ولكن المسألة انتهت إلى قضية قتل مالك بن نُوَيْرة التي يقال إنها أثارت المسلمين كثيراً، وجَرَّت على خالد نقداً غليظاً. وفي ربيع عام (633 م/ ربيع الأول 12 هجرية) حدثت المعركة الحاسمة في اليمامة. وعلى هذا لا يتبقى وقت لأحداث البُطاح، مثلما يسمون قتل مالك بن نُوَيْرَة ورهطه على الأغلب، سوى الفترة بين عامي (632- 633 م).

ولا بدَّ من أن يُشار أيضاً إلى أن الروايات حول ظهور سَجاح عند بني تميم، والروايات عن صمود بعض الفصائل تثير مشكلة فيما يتعلق بالتسلسل الزمني، إذ يفترض أن تكون حدثت في نصف العام الذي انقضى، مثلاً، بين وفاة النبي وأحداث البُطاح، الأحداث التالية:

* ارتداد كثير من جماعات المسلمين عن الإسلام (منع الزكاة).
* ظهور سَجاح ودعوتها إلى قضيتها.
* حرب الأخوة في تميم بسبب نشاط سَجاح.
* إزاحة سَجاح.

* الفاصل المسرحي لسَجاح عند مُسَيلَمَة.
* توبة بعض عاملي الزكاة، وأداء الزكاة.
* وفد جديد في المدينة.
* انضمام عدد من الفصائل إلى العلاء بن الحضرمي، والمشاركة في محاربة الردّة في البحرين.

ومن الصعب أن نتصور أن هذا كله حدث في نصف عام، حتى وإن جرت بعض التطورات موازية كل منها للأخرى!

2.2.5 تقرير أنموذجي عن قضية مالك

يسود التضارب في عرض قضية مالك إلى حد بعيد، الأمر الذي يجعل الحديث عن (رواية أنموذجية) حديثاً ينطوي على الإشكال. ولقد قررتُ اختيار المتغيّر المنتشر نسبياً والعائد إلى الطبري، والذي يوجد ما يوافقه في المعنى أيضاً في كتاب الأغاني، وعند ابن الأثير، وعند ابن كثير. ولكي أضفي على النص شيئاً من الإحكام والتماسك أسقطتُ الروايات الهامشية (عمال الزكاة عند بني تميم، قصة سَجاح، عصيان الأنصار، روايات عن مُتمّم) وكذلك المتغيرات التي يرويها الطبري أيضاً. ويعد النص المتقطعَ التالي (الذي يشكل ربع إجمالي المعلومات) حديثاً متكاملاً أخذه الطبري عن سيف على أساس رواية سويد بن مثعبة الرياحي:

«قدم خالد البُطاح، فلم يجد عليه أحداً، ووجد مالكاً قد فرّقهم في أموالهم، ونهاهم عن الاجتماع حين تردّد عليه أمره، وقال: يا بني يربوع، إنّا قد كنا عصينا أمراءنا إذ دعونا إلى هذا الدين وبطّأنا الناس عنه فلم نفلح ولم ننجح، وإني قد نظرت في هذا الأمر فوجدت الأمر يتأتى لهم بغير سياسة. وإذا الأمر لا يسوسه الناس، فإياكم ومناوأة قوم صُنع لهم، فتفرقوا إلى دياركم وادخلوا في هذا الأمر، فتفرقوا على ذلك إلى أموالهم، وخرج مالك حتى رجع إلى منزله. ولما قدم خالد البُطاح بثّ السرايا وأمرهم بداعية الإسلام أن يأتوه بكلِ من لم يجب، وإن امتنع أن يقتلوه. وكان مما أوصى به أبو بكر: إذا نزلتم منزلاً فأذّنوا وأقيموا، فإن أذّن القوم وأقاموا فكفوا عنهم، وإن لم يفعلوا فلا شيء إلّا الغارة، ثم اقتلوهم كلّ قتلة، الحرق فما سواه، وإن أجابوكم إلى داعية الإسلام فسائلوهم، فإن أقرُّوا بالزكاة فاقبلوا منهم، وإن أبَوْها فلا شيء إلاّ الغارة، ولا كلمة، فجاءته

الخيل بمالك بن نُوَيْرَة في نفر معه من بني ثعلبة بن يربوع من عاصم وعبيد وعرين وجعفر، فاختلفت السرية فيهم، وفيهم أبو قتادة، فكان فيمن شهد أنهم قد أذّنوا وأقاموا وصلّوا، فلمّا اختلفوا فيهم أمر بهم فحُبسوا في ليلة باردة لا يقوم لها شيء، وجعلت تزداد برداً، فأمر خالد منادياً فنادى: (أدْفئوا أسراكم) وكانت في لغة كنانة إذا قالوا دثّروا الرجل فأدفئوه، دفئه قتله، وفي لغة غيرهم أدْفه فاقتله. فظن القوم وهي في لغتهم القتل، أنه أراد القتل فقتلوهم. فقتل ضرار بن الأزور مالكاً، وسمع خالد الواعية [الجلبة والصراخ على الميت ونَعْيُه-م. ج.] فخرج وقد فرغوا منهم، فقال: إذا أراد الله أمراً أصابه.

وقد اختلف القوم فيهم فقال أبو قتادة: هذا عملك، فزبره خالد بغضب ومضى حتى أتى أبا بكر، فغضب عليه أبو بكر، حتى كلمه عمر فيه، فلم يرض إلا أن يرجع إليه، فرجع إليه حتى قدم معه المدينة، وتزوج خالد أم تميم ابنة المنهال، وتركها لينقضي طهرها، وكانت العرب تكره النساء في الحرب وتعايره، وقال عمر لأبي بكر: إن في سيف خالد رَهَقاً، فإن لم يكن هذا حقاً، حقّ عليه أن تُقيدَه، وأكثر عليه في ذلك، وكان أبو بكر لا يُقيد من عماله ولا وزعته [أصحاب السلطان-م. ج.]. فقال : هيه يا عمر! تأوّل فأخطأ، فارفع لسانك عن خالد، ووَدى مالكاً، وكتب إلى خالد أن يَقدُم عليه، ففعل، فأخبره خبره، فعَذَره وقبل منه، وعنّفه في التزويج الذي كانت تعيب عليه العرب من ذلك». (الطبري 1923-6).

3.2.5 تحليل بنية الروايات حول قضية مالك

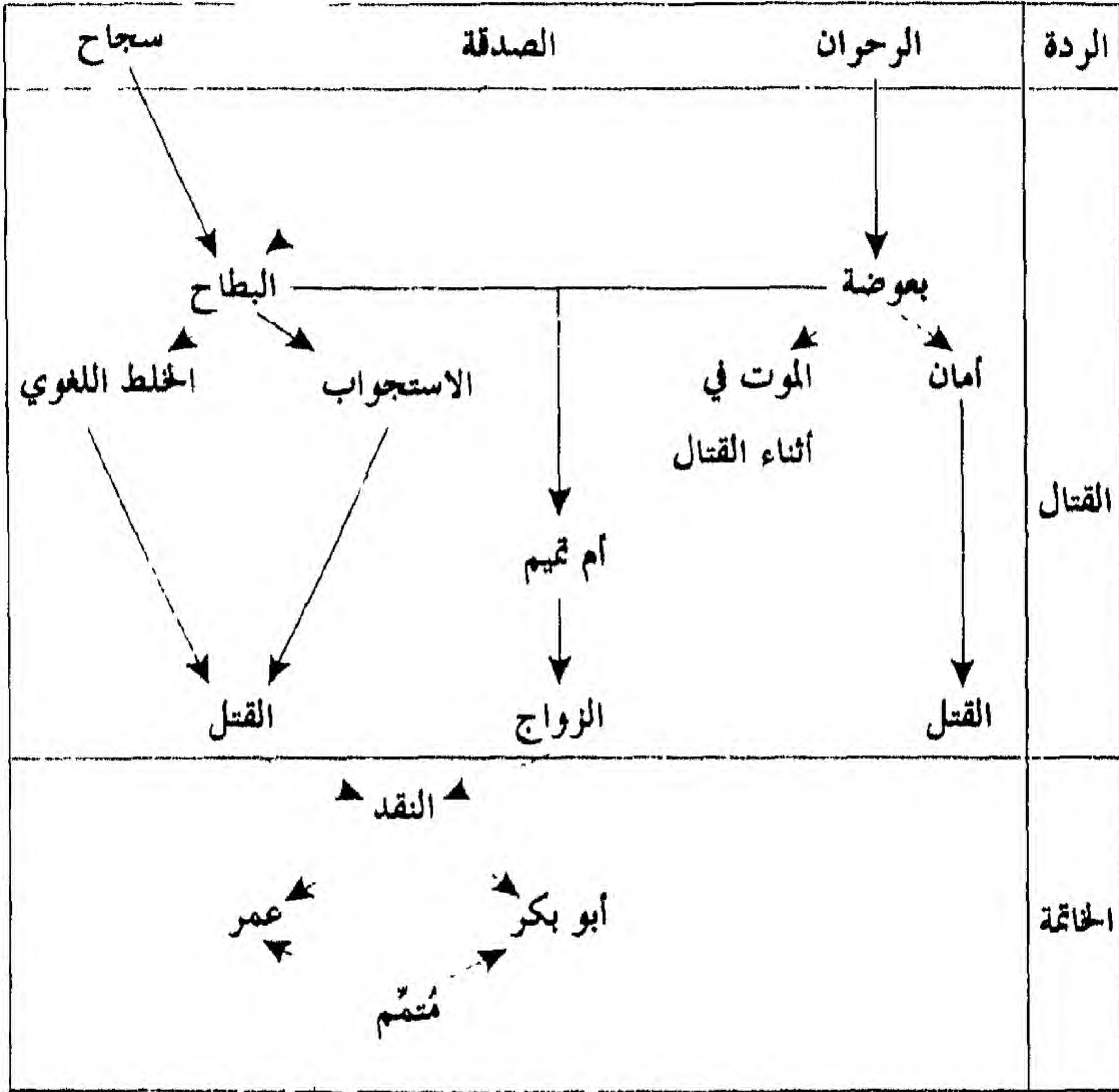
خلافاً للروايات المتعلقة بقضية بني جَذيمَة لا تتعلق المسألة في النصوص التي يترتّب البحث فيها الآن بقصّة واحدة يتم الرجوع إليها بدرجة من التفصيل الذي يقل أو يكثر: فهذه المرة تتوافر أساليب من العرض عديدة يَستبعد كل منها الآخر.

وقد تمّ في المخطط التالي إيضاح العلاقات الكبرى.

أما قصة الرَّحْرَحان، بعوضة، فلا يمكن التوفيق بينها وبين روايات البُطاح بأية طريقة. وداخل إطار هذا العرض الثاني تَستبعد الروايات عن استجواب مالك في الأسر، والروايات عن القتل (غير المقصود) على أساس الخلط اللغوي، كلٌ منها الأخرى بصورة متبادلة. وفي أفضل الحالات يعد أحد المتغيّرات حقيقياً، ومع ذلك فلا يمكن استبعاد أن تكون المسألة

تدور في صدد كلتيهما حول روايات مختلقة.

تحليل البنية



وفي مستوى (الرِدّة) توجد العناصر الثلاثة التي تطرحها المراجع باعثاً لظهور خالد بين بني تميم، حيث يعود الانحياز إلى سَجاح على عدد من بطون تميم، بينما يدور القولان الآخران حول ارتداد مالك عن الإسلام فحسب: سواء أُخذَ عليه أنه سرق إبل الصدقة العائدة للمسلمين من مرعاها في الرّحْرَحانَ، أم أُخذَ عليه أنه لم يبعث بالصدقات التي جمعها، بلَ وزعها بعد وفاة النبيّ بين قومه.

وكان من الممكن أن تُتّخَذ كل من الروايات الثلاث، بذاتها، أو كل

تَوْليفة يمكن تصوُّرها من هذه الروايات، ذريعة لتصرُّف عسكري ضد مالك.

وبالنسبة إلى النزاع بين خالد ومالك، هناك أربعة مخططات يمكن تصوُّرها:

* مالك يُصرَع في القتال (بعوضة).
* مالك يَتلقى في أثناء القتال وعداً بالأمان، ثم يُقتل مع ذلك.
* مالك يُؤسَر، ويُستَجوَب، ويقتل بأمر من خالد.
* مالك يُؤسَر ويُقتل من دون علم خالد.

ثم يتم إدماج عنصر للربط، ولكنه في الحقيقة قصة جديدة، هو قضية علاقة خالد بأرملة مالك: (أم تميم). ومن هذه الحكاية اشتق بعض الكتاب دافعاً آخر لقتل مالك، واشتقوا قبل كل شيء نقطة اتهام أساسية ضد خالد (الزنى).

على أن الخاتمة تشغل حيِّزاً بالغ الاتساع في معظم أشكال العرض: ونقصد بذلك الجدل المستفيض حول مشروعية تصرُّف خالد، وبالتالي: الشكاوى المختلفة التي كان يمكن رفعها ضده. ويسيطر على مجموع الروايات شقيق مالك المسمى مُتَمِّم، والتي تجاوز ذكر رثائه الشهير مجموعة المؤرخين.

4.2.5 التحليل المجهري لمضمون النص

1.4.2.5 الروايات حول قضية مالك عند كلٍ من المؤلفين على حدة

إن التحليل الشامل لنص، على نحو ما تم في حالة روايات بني جَذيمَة لا يبدو معقولاً في هذه الحالة، لأن كل كاتب كان يختار في العادة الانحياز إلى واحد من الأنساق الممكنة للسرد، ويصوغه بتفصيل يقل أو يكثر. ويقع المضمون الإجمالي للمعلومات المتفرقة في درجة حجم تبلغ (180) قطعة منفصلة تمت معالجة الربع منها لكل كاتب في كل الأحوال. ومن أجل ذلك أقدم نظرة عامة إجمالية يتم فيها إيراد كل

المعلومات التفصيلية التي يمكن جمعها في موضوع سردي تحت مادة واحدة.

وقد اخترتُ ستة عشر مؤلّفاً من أجل النظرة العامة لأنهم خلّفوا في مؤلفاتهم فترات أطول عن قضية مالك. ولما كان معظم المعلومات ذات الصلة يتجمع حول رثاء متمم المشهور لأخيه مالك، فلا عجب ألا يكون بين المؤلفات الستة عشر سوى عشرة تنتمي إلى كتابة التاريخ التقليدية. أما المؤلفات الستة الباقية فترجع إلى أكثر فروع الأدب العربي تبايناً، ولذلك يجب عرض الإطار الذي تقع فيه الروايات.

على أن العرض المفصل الوحيد لموضوع الرَّحْرَحان- بَعوضة موجود في شروح التبريزي (المتوفى عام 502 هـ/ 1109 م) على مختارات الحماسة المشهورة لأبي تمام (المتوفى في عام 231 هـ/ 845 م) وهذه الشروح موجودة هناك في سياق قصائد مُتمّم.

ويتضمن كتاب الأغاني فصلاً خاصاً عن مُتَمّم ومالك، حيث يستند أبو الفرج (المتوفى في عام 356 هـ/ 967 م) في تعليقاته على الأشعار استناداً كبيرا إلى حديث الطبري.

ويورد ياقوت (المتوفى في عام 626 هـ/ 1229 م) في معجمه الجغرافي، تحت مادتي البُطاح وبعوضة، معلومات ذات صلة بهذين، على حين لا يقدم ما سجل في مادة الرَّحْرَحان مادة ما.

في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (المتوفى في عام 655 هـ/ 1257 م) فترة طويلة عن قضية مالك وترد الروايات والمناقشات عندئذ في إطار اتهام أبي بكر بأنه لم يوقع العقوبات المفروضة على خالد.

أما كتاب ابن منظور: مختصر تاريخ مدينة دمشق، فيتضمن في قسمه المعجمي مقالة عن خالد أخذت منها الروايات عن مالك.

وأما ابن حجر (المتوفى في عام 852 هـ/ 1449 م) فيورد في قاموس تراجمه مواد عديدة ذات صلة بهذا الموضوع (خالد، مُتمّم، مالك، ضرار بن الأزور). غير أن أقواله في أبي قتادة لا تتضمن شيئاً من روايات الرِّدّة،

وهو الأمر الذي يبعث على الدهشة.

ولنقدّم، من أجل مزيد من الفهم، ما يلي، بصدد التسميات المعدّلة في الجدول:

عصيان الأنصار: حين سار جيش خالد، بعد الانتصار على طليحة، إلى أرض بني تميم أبى الأنصار ذلك الاستئناف للحرب، مُتعلّلين بعدم وجود أمر من الخليفة من أجل ذلك. أما خالد فأصر، من جانبه على استئناف الحملة، وبعد أن كان الأنصار قد انفصلوا عن الجيش الرئيس بصورة عابرة انضموا إليه بعد بعض الوقت لئلا يجرّوا على أنفسهم مأخذ تؤخذ عليهم.

مالك وسَجاح: يتحدث بعض المؤلفين عن وجود تفاهم أو اتفاق، سياسي-عسكري، بين مالك و(مدعية النبوة) ليقدموا برهاناً على ردة مالك. وحين وصل خالد إلى أرض بني تميم كان التحالف قد انتهى على كل حال، وكانت سَجاح قد عادت إلى العراق من جديد.

جُباة الزكاة: يقال إن النبي جعل مالكاً أيضاً، مثل الآخرين من زعماء بني تميم، جابياً للزكاة لدى بني حنظلة، وبالتالي بني يربوع.

أداء الزكاة: كان مالك عند وفاة النبي، مثل رفاقه، متردداً فيما ينبغي أن يفعل بعدُ في الزكاة المفروضة. فقرر أن يرد الحيوانات الموجودة تحت يديه إلى قومه. ومن المفترض أن يُتَّخَذ هذا مستنداً لإثبات (ردته).

اللوم: ثمة عدد من الشخصيات يُذكَرون بأسمائهم، انتقدوا مالكاً لرفضه أداء الزكاة.

الرّحْرَحان: يلعب يوم الرّحْرَحان دورا كبيراً في حديث أبي رَيّاش، إذ يقال إن مالكاً أغار على إبل صدقة النبي التي كانت ترعى في الرّحْرَحان، فغنم ثلاثمئة منها، وأدت الغارة، إلى رد فعل عنيف من قبل أبي بكر، وإلى أن أقسم خالدٌ ليقتلَنّ مالكاً.

بَعوضة: يفيد الحديث ذاته أن الأمر انتهى، في وادي بعوضة، إلى معركة بين المسلمين ورهط مالك قتل فيها خمسة وأربعون رجلاً من

بني بَهّان فحسب، ووقع مالك في الأسر.

الأمان: يجري الحديث في رواية أبي رياش أيضاً عن أن خالداً أعطى عهد الأمان لمالك إنهاءً للقتال، وأنه حنث، بعد ذلك، حين ذَكَر أمر الخليفة الصريح، بعهد الأمان هذا.

خالد في البُطاح: يفيد معظم الكتاب أن النزاع حدث بين خالد ومالك في البُطاح، وأن مالكاً الأسير جيء به إلى هناك، وهناك قُتل.

سَرية الاستطلاع: يقال إن خالداً لم يلق أحداً في البُطاح، ولذلك أرسل سرايا استطلاع إلى أماكن الإقامة المتناثرة، ليقرر ماهية علاقتهم بالإسلام.

مالك أسيراً: جاءت إحدى سرايا الاستطلاع بمالك إلى خالد، في البُطاح.

اختلاف الرأي: كان بين المسلمين، ولا سيما المشاركين في الحملة ضد مالك، اختلافات في الرأي بصدد وضع الأسرى، إذ قال بعضهم إنهم سمعوا الأذان، وقال آخرون إنهم ليسوا مسلمين.

شهادة أبي قَتادة: كان أبو قَتادة هو الناطق باسم أولئك الذين قالوا إن مالكاً ورهطه مسلمون، وإن خالداً لا يحق له أن يقتلهم.

الخلط اللغوي: يُفَسَّر بعض المؤلفين قتل رهط مالك ، بأن خالداً أوعز إلى مناديه في ليلة قارسة البرد، أن ينادي قائلاً: (أدفئوا أسراكم!) وأن البدو فهموا من هذا أنه دعوة إلى قتلهم، على حين لم يُرِد خالد سوى وجوب حماية الأسرى من البرد.

الاستجواب: يقال إنه كانت هناك، قبلِ قتل مالك، مجادلة مستفيضة (استجواب) بين خالد ومالك، وإن مالكاً هذا استعمل في أثناء تبادل الكلام الذي كان يدور حول إسلامه، عبارة: (صاحبكَ) إشارة إلى النبي، وأثبت بذلك أنه مرتَدّ.

المعارضة: قامت في وجه أمر خالد بقتل مالك ورهطه معارضة بين المسلمين، ولكن لم يلتفت خالد إليها.

الأُثفية: استعمل رأس مالك المضروب مرتكزاً لقدر للطبخ، حيث كان شعر مالك الكثيف (الجَثول، وهذا لقبه) فيما يقولون، يمنع لهيب النار أن يبلغ الجمجمة.

ضرار بن الأزور: يلعب دوراً هاماً في عدد من الروايات، ومن ذلك، مثلاً، دور منافس أبي قَتادة، ويظل يُذكر المرة بعد الأخرى على أنه هو الذي قطع رأس مالك.

أبو قتادة في المدينة: يروون أن أبا قتادة بلغ من تذمّره من قتل مالك أنه سلك طريقاً ملتوية إلى المدينة ليشكو خالداً.

ابن عمر: يذكره بعض الكتاب على أنه أحد المشاركين في الحملة، وهو أحد الناقدين الصرحاء لخالد. وكان الزواج من أم تميم هو الذي سبَّب نقده.

التهمة: قتل مسلمين: يُتّهم خالد عند معظم المؤلفين أمام أبي بكر، بأنه قتل مسلماً.

التهمة: الزّنى: يجري تصوير الزواج الذي يقال إن خالداً عقده مع أرملة مالك، أم تميم بطرق شديدة التباين. أمّا أولئك المؤلفون الذين يتحدثون عن زواج انعقد مباشرة بعد القتل فتُوَجّه من قبلهم إلى خالد التهمة بالزّنى، ويطالبون بإقامة حدّ الرجم عليه.

أم تميم: هناك روايات عديدة عن الارتباط بين خالد وأرملة مالك.

خالد في المدينة: تُجمع المراجع إلى حد بعيد على أن أبا بكر استدعى خالداً إليه لكي يدافع عن نفسه في مواجهة المآخذ عليه، ويتم تصوير الظروف التي أحاطت بإقامة خالد، خاصةً اللقاء بينه وبين عمر تصويراً بالغ التزويق، ضمن أمور أخرى.

أبو بكر وخالد: يستحق مثول خالد بين يدي الخليفة، بالطبع، اهتماماً كبيراً، إذ لم يكن هناك بدٌّ أن يفصل في أمر معاقبة خالد بسبب تصرفه. غير أن المراجع تجمع على أن أبا بكر صفح، وأبقى عليه في القيادة.

عمر وخالد: يُصوَّر عمر على أنه المدعي الأول الذي ألح على أبي

بكر إلحاحاً عنيفاً في معاقبة خالد، وعزله على الأقل.

مُتمّم: يلعب هذا الشاعر دورا ًهاماً في الروايات حول مالك، لأن كثيراً من المعلومات عن الأحداث يعتمد على أشعاره.

	ت	ث	خ	ذ	ي	ط	ك	ف	ي	أ	ق	ح	م	ك	ح	د
عصيان الأنصار			x	x		x	x			x	x			x		x
مالك وسَجاح						x		x		x		x		x		
جُباة الزكاة	x	x		x		x	x	x		x	x	x		x	x	x
أداء الزكاة		x		x			x	x			x	x		x	x	x
اللوم	x	x					x	x			x					
الزُخْرَحان	x						x									
بَعوضه	x		x	x												
الأمان	x															
خالد في البُطاح		x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
سَرية الاستطلاع			x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
مالك أسيراً			x	x		x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
اختلاف الرأي				x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
شهادة أبي قَتادة			x	x		x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
الخلط اللغوى						x		x	x	x		x		x	x	
الاستجواب		x				x		x		x	x	x		x	x	x
المعارضة		x				x		x		x		x	x	x		
الأُثفية		x				x	x	x			x			x	x	x
ضيرار بن الأزور	x	x		x		x		x	x	x		x		x	x	
أبو قَتادة فى المدينة			x		x	x		x		x	x	x	x	x		
ابن عمر		x											x			
التهمة: قتل مسلمين	x	x	x	x	x	x		x		x	x	x	x	x		x
التهمة: الزنى	x	x			x	x		x		x	x	x	x	x		x
أم تميم	x	x			x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
خالد فى المدينة	x		x		x	x		x		x	x	x	x	x		x
أبو بكر وخالد	x	x	x	x	x	x		x		x	x	x	x	x	x	x

عمر وخالد	x	x	x	x	x	x		x		x	x	x	x	x	x	x
مُتَمّم	x	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	

وبموجب الترتيب الوارد أعلاه يمكن تقسيم الأشكال الستة عشر من العروض إلى ثلاث مجموعات:

* المؤلفون الذين يقدمون عرضاً متماسكاً، متَّسِقاً.
* المؤلفون الذين بعد عرضهم غير متماسك.
* الحالات الخصوصية.

وإلى المجموعة الأولى ينتمي: أبو تمام (صيغة الرَّحْرَحان- بعوضة) ووَثِيْمَة، وابن الأَعْثَم، والقلاعي، وابن منظور، والدياربكري (كلهم: بصيغة البُطاح، الاستجواب).

وإلى المجموعة الثانية ينتمي: خليفة بن خَيَّاط، والبلاذُري، والطبري، وأبو الفرج، وابن الأثير، وابن أبي الحديد، وابن كثير (كلهم يقدمون معلومات متناقضة عن الأحداث الجوهرية مثل ذكر البُطاح، وبعوضة على أنهما ميدانان للعرض، أو الاستجواب والخلط اللغوي).

وأنا أنظر إلى ثلاثة من العروض على أنها حالات خصوصية. أما عند ياقوت وابن حجر فتتعلق المسألة بمعجمات لا يمكن أن يتوقع المرء منها عرضاً متماسكاً. وفي مقابل ذلك يقدم اليعقوبي رواية مشوهة مبتورة، إذ لا تتحدث عن الرِدّة عند مالك، ولا عن الظروف التي أحاطت بقتله.

ومما يلفت النظر أنه لا تتوافر رواية واحدة متماسكة عن نص الخلط اللغوي.

أما حجم النص الصّرف فيتباين بالطبع تبايناً كبيراً؛ إذ يكون كبيراً بوجه خاص عند أبي الفَرج، وابن كثير، وابن أبي الحديد، وابن الأثير، والطبري، بينما يُقَدَّر بأنه أقرب إلى الضآلة عند ابن الأَعْثَم، وخليفة بن خَيَّاط واليعقوبي.

وتكون الثغرات في سرد الروايات، في الحالات التالية:

* عدم ذكر البُطاح: أبو تمام واليعقوبي.
* لا ذكر لأم تميم: خليفة بن خَيَّاط، البلاذُري.
* لا رواية عن رد فعل أبي بكر: ابن الأعثم.
* لا رواية عن رد فعل عمر: خليفة بن خَيَّاط، ابن الأعثم.
* لا ذكر لمتمِّم: ابن الأعثم، الدياربكري.
* لا ذكر للاتهام (بقتل مسلم): ابن الأَعْثَم.

ولنُشر في الختام إلى أن الرواية عن سوء فهم لغوي من حيث هو تفسير لقَتل مالك إنما تظهر أول ما تظهر عند الطبري، ولكنها تروى بعد ذلك بانتظام كبير، وأن ذكر الأمان لمالك لا يرد إلا عند أبي تمام. والموضع الوحيد الذي يُستَدلُّ به، والمعروف لديَّ، فيما عدا ذلك، من أجل هذا، يرد في الكامل للمُبَرد.

2.4.2.5 العلاقات بين النصوص

ويمكن أن يُستخرج من النظرة العامة قولان هامّان حول علاقات النصوص.

أما الأول فمن الواضح للعيان أن أحاديث أبي ريّاش (الباقية في شرح التبريزي على الحماسة) لم تلق إلا تجاوباً محدوداً للغاية عند المؤرخين. على أن ذكر الرَّحْرَحان في كتاب **الأغاني** لم يفض بأبي الفرج إلى نظرة مختلفة إلى الأحداث، إذ كان يلازم نص الطبري فيما هو جوهري. وترد أيضاً ملاحظة حول بَعوضة عند خليفة بن خَيَّاط، والبلاذُري، غير أنها ترد عند كليهما متزامنة مع الروايات حول البُطاح. وهي تُذكر، كذلك، عند ياقوت، غير أنها لا ترد ضمن سياق عرض متكامل.

وأما الثاني فهو أنه يوجد عند بعض المؤلفين ألوان من التطابق الحاسم.

ومما يكشف عن الكثير من المعلومات، ذلك التماثل بين الطبري،

وابن الأثير وابن أبي الحديد وابن كثير وأبي الفرج والدياربكري. وعندما يتخذ المرء من الأقوال السبعة والعشرين عند الطبري نقطة انطلاق، يبلغ مقدار التطابق بين المؤلفين المذكورين، مع الطبري، ما يلي:

(25) عند ابن الأثير وابن كثير.

(23) عند ابن أبي الحديد.

(22) عند أبي الفرج.

(21) عند الديار بكري.

وبالاستناد إلى معدل التطابق هذا الذي يبعث على الدهشة يستطيع المرء أن يستنتج مقدار تأثير حوليات الطبري على الأعمال اللاحقة في مجال كتابة التاريخ.

3.4.2.5 تحليل التواتر

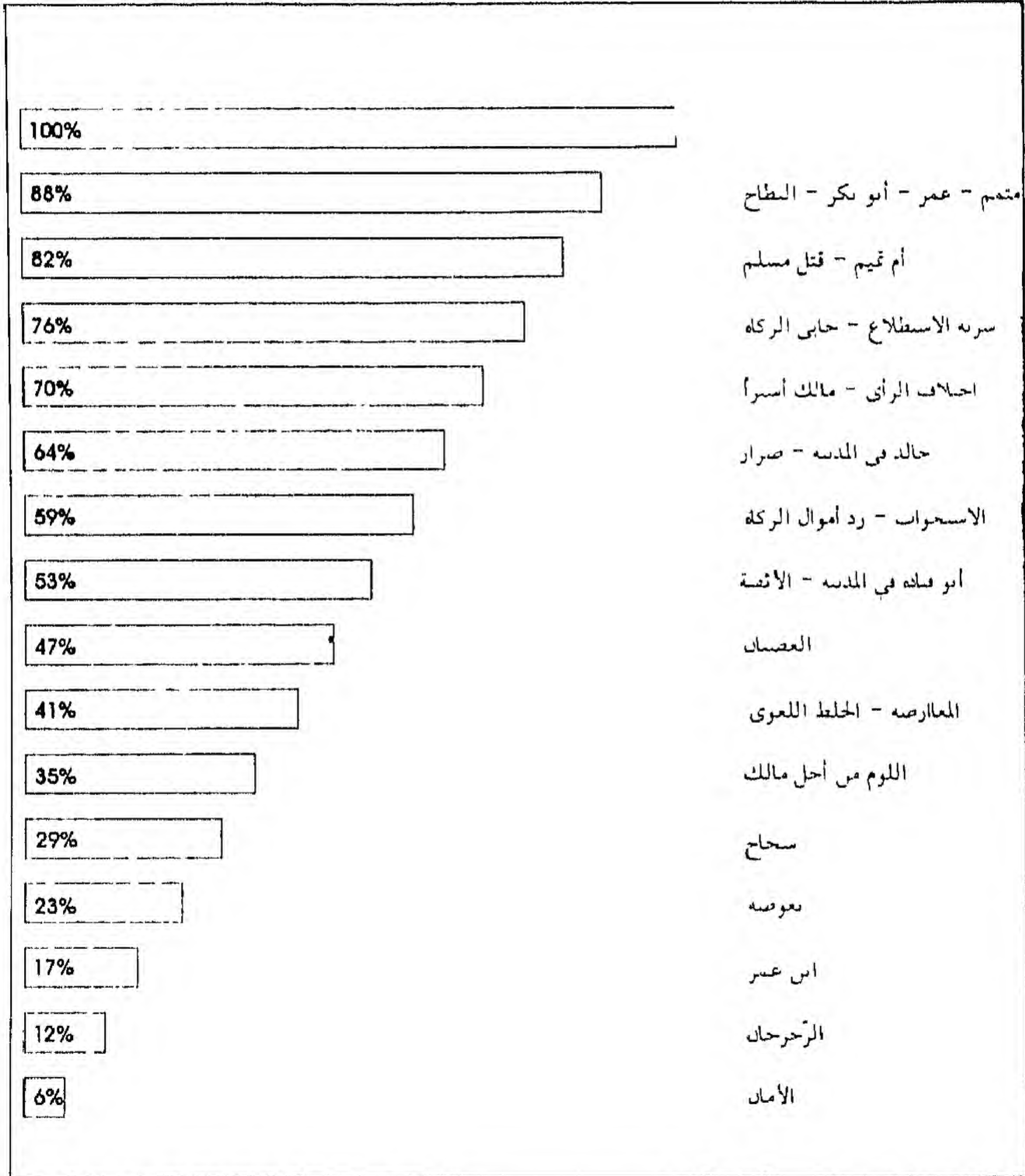
على أن محض نظرة عابرة على مجمل تركيبات المعلومات تبين أن هناك تراكمات تلفت النظر، وبالتالي ثغرات كبيرة، تسود في مجالات محدودة من سرد الروايات. وفي الرسم البياني التالي يجري تمثيل الحصة المئوية لكل عنصر من عناصر البنية على حدة، منسوباً إلى العدد الأقصى، وهو (16) تسمية.

ويمكن أن نستخلص من هذا الترتيب نتيجتين هامتين: أولاهما: أن الروايات المتعلقة (بالخاتمة) ترجح كفتها إلى مدى بعيد، ويكاد كل المؤلفين يستفيضون في تفصيل القول في ألوان الجدل في المدينه، ولا سيما الاتهام الموجه إلى خالد.

والثانية: أن مما يلفت النظر أن الروايات المتعلقة بردّة مالك نادرة نسبياً. والحق أنه لا بد للمرء أن يدخل في حسبانه أن هناك ثلاثاً من سلاسل الدلائل بالنسبة إلى سلوك مالك (وهي، حسب تسلسل تواترها: منع الزكاة، سَجاح، الرَّحْرَحان) ولكن حتى لو تراكمت فلن ينجم عن ذلك نسبة مئوية عالية بدرجة كبيرة.

ويمكن أن يستخلص من ذلك أن المادة التي كان على الجمّاعين أن يستوعبوها ويعالجوها كانت تتعلق بخالد و(خطاياه) بدرجة أقوى كثيراً مما كانت تتعلق بردة مالك.

تحليل التواتر



4.4.2.5 التحليل الدقيق للنقاط الجوهرية

لقد كان الحديث يجري حتى الآن، وعلى الدوام عن مركبات كاملة من النصوص. وأود فيما يلي أن أقوم بتحليل دقيق لعدد من الفقرات الجوهرية من مجمل الرواية. ومن أجل شمولية النظرة سيتم ذلك لكل نقطة جوهرية على حدة. ولكن مدار الحديث في هذه الفقرة لن يكون بعدُ حول تحليل للمضمون بل حول نظرة شاملة حول مضمون النص.

وسيكون مما له أهمية فائقة بالنسبة إلى مناقشة قضية مالك، ماهية الأقوال التي قيلت في ردّته، وذلك لأن الاتهام بقتل مسلم لا يمكن توجيهه إلا عندما يكون إسلام مالك فوق مستوى الشكوك. وسوف أقْصُر البحث هنا على منع الزكاة، وأتجاوز كلنا روايتَيْ الردّة الأخريين (سرقة إبل الصدقة، والانحياز إلى سَجاح).

رفض مالك أداء الزكاة	ت	وث	خ	ذ	ى	ط	كو	ف	يا	هـ	ف	حد	م	ك	ح	د
مالك عند النبي	x	x				x	x	x								
جابياً للزكاة	x	x		x		x	x	x		x	x	x		x	x	x
لا يُسلِّم الزكاه		x		x			x	x		x	x	x		x	x	x
حديث إلى بني يربوع				x		x		x		x	x	x			x	
توجيه الإنذار إلى مالك							x	x		x	x					
مالك يردُّ الزكاه		x		x			x	x			x				x	
جشول (المُوزِّع)							x				x					x
صلاة من دون زكاه		x					x							x		

وثمة في البداية ملاحظة حول المؤلفين الأربعة الذين لا يقدمون روايات (ابن الخيَّاط، واليعقوبي، وياقوت الحموي وابن منظور):

فخليفة بن خَيَّاط واحد من المؤرخين القلائل الذي ثبّتوا روايتهم عن بني تميم على شخص مالك ومصيره، ولذلك لا يكتب شيئاً عن منع الزكاة، واليعقوبي يقتصر في روايته القصيرة على اتهام خالد. والحال مشابهة لذلك في الملاحظة المتعلقة بالسيرة عند ابن منظور. أما ياقوت فيتجاوز منع الزكاة لأنها مسألة لا تَعَلُّق لها بالجغرافية.

ويتبيَّن من كلا الحقلين العلويَّين مقدار بُعد المؤلّفَيْن عن اليقين في مسألة هل عُيِّن مالك عاملاً على الصدقات مَن قبل النبي؟ ومتى كان ذلك؟ وما من أحَد يتحدث عن أن مالكاً كان في وفد بني تميم، ولذلك يدع المؤلفون، الذين يقيمون ارتباطاً بين النبي ومالك، هذا الرجل يأتي محمداً بدافع من نفسه، ولكن يُشار في هذا الصدد إلى قبول منه للإسلام.

وباستثناء التبريزي (لوضع ملاحظة المؤلف عن مسألة التبريزي أبو تمام) والطبري يروي الجميع أن مالكاً كان عامل النبي على الصدقات، وكذلك أنه رفض تسليم الصدقات بعد وفاة محمد. أما الظروف الأكثر تفصيلاً فلا يوجد من المعلومات عنها إلا قدر جدٌّ ضئيل: فإما أن يقال إن مالكاً لم يلبث أن ردَّ الصدقات التي كان قد أخذها، إلى أصحابها، أو يقال إنه استعمل الأموال التي جمعها على نحو ما بدا له. ويفسّر لقب: (الجَنول) الذي كان بشار به إلى مالك بوجه عام، من قبل طائفة من المؤلفين بالإشارة إلى ما ذكر من (توزيع) أموال الصدقة على من فُرضَت عليهم، بينما يردُّ آخرون هذا الاسم إلى شَعر مالك الكثيف إلى حد فائق.

أما الخطبة التي ألقاها مالك في قبيلته حين ردَّ الصدقات، وبالتالي، حين أمر قومه بالتفرّق، فتُنقَل بأشكال متباينة:

فهناك أربعة من المؤلفين يوردون شعراً لمالك (قلت خذوا . . . إلخ) يسوّغ فيه رفضه الزكاة (البلاذُري، وأبو الفرج، وابن أبي الحديد، وابن حَجَر) بينما يروي الطبري، ويتابعه في ذلك ابن الأثير، خطبة بمعنى الكلمة، تُلقى في بني يربوع/ حنظلة. وثمة نصٌّ خاص لهذه الخطبة التي

تستند بالأحرى إلى هذا الشعر، يرويه الكلاعي.

وإلى (الاستجواب) الذي أجراه خالد مع مالك الأسير (انظر الجدول التالي) ترجع المستندات التي تثبت قول مالك إنه مستعد لإقامة الصلاة، غير أنه رفض استئناف أداء الزكاة.

وفي أحد أجزاء المراجع تُعزى وفاة مالك إلى حكم بالإعدام فرضه عليه خالد بعد أن استجوبه استجواباً دقيقاً حول موقفه من الإسلام ومنع الزكاة، وأود الآن أن أتناول هذا (الاستجواب) بمزيد من التفصيل:

الاستجواب

	ت	وث	خ	ذ	ي	ط	كو	ف	يا	هـ	ف	حد	م	ك	ح	د
يدّعي أنه مسلم				x			x									
مالك يزمع الذهاب إلى أبي بكر		x														
صلاة من دون زكاة							x							x		
جواب خالد		x					x									
صاحبكم		x				x		x		x		x		x	x	x
جواب خالد		x				x		x		x				x		
أم تميم		x					x								x	
جواب خالد		x					x									
القتل لاحقاً		x				x	x	x						x		
خالد يقتله بنفسه						x				x						x
ضرار بن الأزور		x		x		x								x	x	

الاستجواب (العامود 1، 3، 5، 9، 11، 13 دون أخبار، والعامود 4، 12، و16 أخبار متفرقة):

على أن عدد المؤلفين الذين يدّعون مكان هذا الموضوع خالياً أو ينقلون على الأقل نُتَفاً منه، هو كبير حقاً: ستة من أصل ستة عشر لا يشيرون إليه أية إشارة، وثمة منهم لا يوردون منه إلا نتفاً. ولا يورد الرواية كاملة إلاّ وَثيْمَة.

ويقدم ابن الأعثم، في مقابل ذلك، رواية مستقلة لا تطابق مع نص ابن وَثيْمَة إلا في مضمونها العام.

ومن الناحية البنيوية تنقسم الرواية بمجملها إلى ثلاثة أقسام:

* خالد يستجوب مالكاً حول موقفه من الزكاة. (أ)
* مالك يكشف عن أنه ليس مسلماً. (ب)
* مالك يدين خالداً بأنه يريد قتله من أجل زوجه. (ج)

وإذا نظرنا إلى المسألة من وجهة التواتر كانت النقطة (ب) هي نقطة الجدل المركزية: إذ يوردها ثمانية من المؤلفين: أما النقطتان الأخريان فلا تذكران إلا أربع مرات لكل واحدة منهما.

وتتباين على وجه الخصوص تلك الصياغات التي يرويها المؤلفون، على وجه الخصوص، في النقطة (ب): فالطبري، وأبو الفرج، وابن الأثير، وابن حجر يستعملون عبارة: ما إخالُ صاحبكم إلاّ قال كذا وكذا؟ ووَثيْمَة يستعمل عبارة: قد كان صاحبك يقول ذلك؟ وأبو الفرج يضيف إلى هذا قوله: وبهذا أمرك صاحبك؟ أما ابن أبي الحديد فلم ينقل إلا تعبير: صاحبك. ويكتب ابن كثير قوله: إن صاحبكم كان يزعم ذلك؟ وأخيراً يكتب الدياربكري قوله: «إن صاحبكم قد مات».

وفي كل حالة يسأل خالد جواباً عن ذلك. ألا يرى مالك النبيّ سيداً له وصاحباً. ولا يصدر جواب على الأغلب، ولكن ما من شك في أن مقالة مالك تعد، على وجه العموم، دليلاً على حالة بعيدة عن الإسلام.

وهناك ثلاثة من المؤلفين يوردون حكاية أم تميم في سياق الاستجواب، إذ يوردون اتهام خالد على لسان مالك بأنّ هذا يتخذ من الردّة مجرد ذريعة لكي يصل إلى زوجه الجميلة.

وهناك عدم إجماع في صدد تنفيذ حكم الإعدام، إذ تكرر الأغلبية أن ضرار بن الأزور هو الفاعل، حيث يمكن أن تدور المسألة حول الآثار المترتبة على الروايات الأخرى المتعلقة بالظروف التي أحاطت بموت مالك، لأن ضراراً يذكر هناك أيضاً على أنه المنفّذ.

وإلى الطبري يرجع قول من قال إن خالداً نفّذ الحكم بنفسه.

وفي الفقرة التالية يفترض البحث المفصّل في موت مالك. والحق أنه ما من اتفاق إلاّ على أن أمره انتهى إلى الموت. أما ظروف موته فتتناقض فيها الآراء كل التناقض بلا ريب.

وينقسم الجدول، بالتظليل إلى خمسة حقول (2-4؛ 5-12؛ 13-16؛ 17-21؛ و22) حيث تعود ثلاثة منها على مركّبات الأحاديث المستخرجة في التحليل البنيوي: بعوضة، سوء الفهم اللغوي، الاستجواب، ويمس الحقلان الآخران ظروفاً ثانوية، وبالتالي دور أم تميم.

وبالقياس إلى متغيّر البعوضة يتم عند أبي تمّام إيراد الأشعار مراراً، الأمر الذي يعد ذا أهمية في مناقشة موثوقية الروايات.

موت مالك

موت مالك	ب	و ث	م	د	ى	ط	كو	ف	ما	هـ	ى	حد	م	ا	م	د
خالد يقسم لمقتله							x				x					
القتال من دون تفاصيل		x		x									x	x		x
مداولات قبلية										x				x		
القتال في بعوضة	x		x	x					x							
السقوط أثناء القتال				x					x				x			
أشعار في ذلك	x			x												
الأمان	x															
القتل عن طريق الخيانة	x							x						x		

اشعار في ذلك	×															
المنهال بدفنه	×															
اشعار في ذلك	×							×								
سوء الفهم اللغوي						×		×	×	×		×		×	×	
قتل						×		×	×	×		×		×		
مسوب مالك	ت	و ث	خ	ذ	ى	ط	كو	ف	ما	هـ	ق	حد	م	ك	س	د
خالد يصمم ليقتله							×				×					
القتال من دون تفاصيل		×		×									×	×		×
مسلمون قتلى										×				×		
القتال في بعوضه	×		×	×					×							
السقوط أثناء القتال				×					×				×			
اشعار في ذلك	×			×												
الأمان	×															
القتل عن طريق الخيانة	×							×						×		
اشعار في ذلك	×															
المنهال بدفنه	×															
اشعار في ذلك	×							×								
سوء الفهم اللغوي						×		×	×	×		×		×	×	
قتل الأسرى						×		×	×	×		×		×		
ضرار يقتل مالكاً						×		×				×		×		
(إذا شاء الله)						×		×		×		×		×		

الحكم بالإعدام بعد الاستجواب		×					×							×	×	×
خالد يقتله بيده						×	×	×		×						×
أسر السبي صبراً		×						×						×		
الرأس أثفية		×				×	×	×			×			×	×	×
المتشول الكتب الشعر	×					×		×								
أم تميم حاضرة		×			×								×		×	

وفي البداية يلفت النظر التباين في تقويم الروايات الأساسية عند المؤلفين الذي هم موضع البحث: وذلك أن متغير الاستجواب يتمتع بالانتشار الأقوى قاطبة (24 تدويناً) يليه متغير سوء الفهم اللغوي (22 تدويناً). أما ما هو ضئيل إلى حد يبعث على الدهشة فهو نص التبريزي الممثّل عند المؤلفين الآخرين: إذ لا يعود على الرواية الأصلية، من التدوينات الخمسة عشرة سوى سبعة!

والأشعار التي يشرحها التبريزي موجودة جزئياً أيضاً عند أبي الفرج. ولا ريب في أن هذا لم يأخذ معها القصص العائدة إليها، وكان يبدو أنه لا يضيره ألا تتوافق روايته التي تستند إلى الطبري إلى حد بعيد، مع الأقوال الواردة في مقطوعات القصائد.

أما خليفة بن خيّاط والبلاذُري اللذان يتمتعان بوزن كبير من حيث كونهما من المؤلفين السابقين نسبياً، فليس لديهما إلا القليل جداً من الأقوال التي تعد، فوق ذلك، غير نوعيّة، في موت مالك: أما خليفة فلديه قول وحيد فحسب، وأما البلاذُري فلديه ثلاثة أقوال تدخل جميعاً في سياق البعوضة، على نحو يلفت النظر.

ويبدو الأمر كما لو أن هذه الرواية الأقدم تم كَبْتُها من قبل مؤلفين لاحقين لصالح واحدة من كلتا الصيغتين الأخريين. ومن الأدلة الهامة على أن المسألة لم تكن تدور، في قضية مالك، على ما يبدو، حول مجرد قتل مالك ورهط من رفاقه تقويم قول من قال إنه قد سقط من جانب المسلمين قتلى (يذكر ابن الأثير اثنين من ولد أخوة خالد يقال إنهما سقطا في القتال،

وهو الوحيد الذي يقدم معلومات في هذا الصدد بين المؤلفين الذين يجري البحث فيهم). ومن الأمور ذات الدلالة أن تفصيلاً غير ذي أهمية، وهو نصب رأس مالك القتيل ليكون أثفيّة للقدْر، يمثل المعلومة المنفردة التي تروى بأكبر قدر من التواتر (8 من أصل 16 مؤلّف). على أن هذا يزداد إثارة للدهشة حين تتناقض الصورة الفنّيّة تناقضاً حاسماً مع الأشعار التي يوردها أبو تمام مثلما يوردها أبو الفرج حول دفن القتيل، على لسان المنْهال.

وأبو قتادة الأنصاري يُعَدُّ، إلى جانب خالد وضرار، من أكثر الشخصيات تواتُر ذكر على الجانب المسلم، في الروايات المتعلقة بمالك. ويعتمد شطر كبير من الروايات عليه من حيث كونه سنداً. ويفترض أن يتم البحث في دوره بادئ ذي بدء.

أبو قتادة	ت	و ش	خ	ذ	ى	ط	ك و	ف	ي ا	أ	ق	حـ د	م	ك	ح	د
رواية شهاد عيان			x			x	x	x			x					
عند سريه استطلاع			x			x		x		x	x	x	x	x		x
يراقب بني يربوع				x				x		x				x		
يشهد على إسلامهم			x	x		x	x	x		x	x	x	x	x	x	x
الاستجواب: المعارضة		x					x				x		x	x		
(هذا عملك)						x		x		x		x				
يُدعى إلى العرس		x														
يركب راحلاً إلى المدينة			x		x	x				x	x	x	x	x		
يشكو إلى أبي بكر			x		x					x	x		x	x		
عمر يسانده						x				x	x			x		
(لا أحارب بعدها تحت إمرة خالد)					x	x	x					x	x			
يلومه أبو بكر						x										
يتهم أبا بكر													x			
يأتي بخالد إلى المدينة						x				x		x				

على أن كمية التدوينات وحدها تظهر مقدار أهمية الدور الذي يلعبه أبو قتادة في قضية مالك: وذلك أن الجدول الخاص بموت مالك، وهو على أية حال، الحدث المركزي، ينطوي على ثلاثة وسبعين تدويناً، والجدول الوارد أعلاه يشير، في مقابل ذلك، إلى سبعة وستين تدوينا. وقد يكون نصيب أبي قتادة في الأحداث ضئيلا، غير أنه يمثل أحد النقاط الأساسية للاتهام الموجه ضد خالد.

وهذا الانطباع يمكن أن تزداد حدته بعدُ بأنّ يكون القول الذي يُروى بأكبر قدر من التواتر (12 من أصل 16 مؤلفاً) هو على وجه الخصوص شهادة أبي قتادة بأن بني يربوع، مسلمون، ولا سيما مالك.

ومما يتلاءم مع هذا أنه لا يرد في شرح التبريزي على الحماسة ذكر لأبي قتادة، ولو مرة واحدة. ولكن في هذا الكتاب يتم الانطلاق أيضا من أن مالكاً اتخذ موقفاً عدوانياً تجاه الدولة الإسلامية.

وثمة قدر لا يستهان به من المعلومات عن أبي قتادة يظهر أول ما يظهر عند الطبري، وفيه عدد من الأقوال المركزية. ومجرد أقواله التي تفيد أنه شهد بإسلام بني يربوع، وشكا إلى أبي بكر من تصرُّف خالد، وارد حتى في النص الأقدم لخليفة بن خيّاط.

وهناك تَحفُّظ يكشف عن كثير من المعلومات تظهره رواية وثيمة التي تذكر أبا قتادة مرتين فحسب. وفوق ذلك أيضاً، في سياق ثانوي. وأما ما يتصل بمناقشة الاتهام بالزنى، فتُعدُّ الإشارة المبكرة عند وثيْمة ذات دلالة، إذ تفيد أن خالداً دعا أبا قتادة وابن عمر إلى عرسه.

وهذه (المغامرة النسائية) يتناولها القسم التالي.

ولنقدم لذلك بأن المسألة لا تدور ببساطة حول قصة حب، بل كانت تنذر خالداً بأوخم العواقب من جراء ما كان يتهدده من الاتهام بالزنى. على أن مما يزيد المسألة لفتاً للنظر وجود ثلاثة من المؤرخين الأكْفاء لم يذكروا هذه القضية ولو بكلمة وهم: (خليفة بن خيّاط، والبلاذُري، والقلاعي).

أم تميم	ت	و	خ	ذ	ى	ط	ك	ف	ى	أ	ف	ح	م	ك	ح	د
أم تميم						x		\		x		x	x	λ	λ	
أم متمم		\														x
ليلى بنت سنان	\															
ابنة المنهال								ض				ص		ض	ض	
جمالها		Y			Y			x					x	x		x
نقاتل في بعوضة	x															
حاصره عبد الصل		Y					x						x		x	
مالك يُسل من أجلها		\			λ		λ	x					x		λ	
خالد كان يحبها من قبل								\								
الزواج الصوري					x											x
الزواج						\	\			x		x			x	
انتظار الطهر		λ				λ		x				λ				
خالد يشربها		\												λ		
اسرى خالد	\															x
دعوة أبي قتادة		λ														
المجيء بها إلى المدينة	\															
طلب الطلاق															x	

ويسود المراجع عدم يقين يلفت النظر حول اسم أرملة مالك. فالأغلبية تتحدث عن أم تميم، ولكن اثنين من المؤلفين (هما وَثِيْمَة والدياربكري) يسميانها أم مُتَمّم. أما التبريزي الذي يمثل في هذا الصدد فهماً خاصاً به أيضاً، فيتحدث، وحده، عن ليلى بنت سنان، وثمة مؤلفان لا يذكران لها اسماً على الإطلاق، ويتحدثان عن زوجة مالك فحسب.

ويتمثل المصدر الرئيس للمعلومات هذه المرة في الروايات التي استوعبها وعالجها وثيمة، وهو الذي كان أول مؤلف يتحدث عن جمال أم تميم، ورغبة خالد فيها، وزواجه منها.

على أن استيعاب المعلومات الأساس ومعالجتها عند المؤلفين

اللاحقين يتباينان حقّ التباين، ويبدو أنه كان يسود لدى الرواة غموض كبير فيما يتعلق بالعلائق التي كانت قائمة. ومنْ ذلك أن النقطة الحاسمة، وهي الاتصال الجنسي أو الجماع، يُروى عنها ما يلي:

* خالد يتزوج الأرملة فوراً (اليعقوبي، الديار بكري).
* خالد يتزوج الأرملة ولكنه انتظر طهرها (وثيمة، الطبري، أبو الفرج، ابن أبي الحديد).
* اشترى خالد الأرملة الأسيرة من الغنائم واتخذها محظية له (وثيمة، ابن كثير).
* عاشر خالد الأسيرة (أبو نمام، الدياربكري).

ولا بُد أن تُفهم إفادة اليعقوبي أن خالداً انقضّ فوراً على أم تميم، على أنها قول ينطوي على اتهام بالفاحشة، وما كانت تهمة الزنى لتتحوّل عن خالد من وجهة النظر هذه.

ولْنشر أخيراً إلى الأقوال الثلاثة التي يتوافر بصددها معدل عال من التطابق عند المؤلفين:

* كانت أم تميم الباعث الرئيس عند خالد لقتل مالك (٥).
* جمال أم تميم (٥).
* انتظر خالد فترة الطهر قبل أن يتم الزواج (4).

وفي الختام أبحث في "خاتمة" القضية: إقامة خالد في المدينة، واتهامه من خلال رد فعل عمر وأبي بكر. وهذه، أولاً، بعض الإيضاحات حول المضامين:

الرّهق: يشير إلى كلمة عمر: «إن في سيف خالد لرَهَقاً!» (وهو النزوع إلى العنف).

أما سطر (عمر يريد عزل خالد) فيعود إلى تصريح لعمر يَعد فيه بأنه سيعزل خالداً لا محالة إذا تولى الخلافة. وإلى هذا السياق يَعود أيضاً التدوين الأخير: (لا معقّب للحكم). وذلك أن متّمماً حين يطلب من الخليفة عمر الوفاء بهذا الوعد، يردّهُ هذا متعللاً بأنّ الأحوال تغيّرت وتغيّر رأيه منذ ذلك الوقت، وأنه ما كان ليعيد النظر في حكم لأبي بكر.

المشهد أمام المسجد: يلخص حكاية يقال إنها جرت في المدينة، حين يظهر خالد عند أبي بكر عائداً من أرض بني تميم ليُحاسَب. ويدخل المدينة مصحوباً بكل علائم الحرب، ويلتقي، قبل مسجد النبي، عمر. وهذا يذله ويرميه بتهمة يلقي بها في وجهه، فيمضي خالد على أثر ذلك، في اضطراب بالغ، إلى أبي بكر، ليحصل على صفحه. ولْنُشر، بصورة عَرَضية إلى أن ثمة نصاً مماثلاً في مضمونه عند ابن منظور أُضَيف إلى الرواية المتعلقة بالحروب في اليمامة، بينما يُفتَقَد هذا فيما يتعلقَ بمالك.

ابن أم شملة: كلمة مَعْيَرَة يهتف بها خالد عمراً، حين يلقاه من جديد، بعد أن صفح عنه أبو بكر. ولا سبيل إلى الوصول إلى دلالتها بالوسائل المعاصرة. أما أنها ترمز إلى شرب الخمر، أو ارتداء عباءة، أو تعلُّق بمتاع الدنيا، فأمر غير مؤكّد ولا سيما حين يضع المرء نصب عينيه صور شخصية عمر. وأما ابن الأثير فهو المؤلّف الوحيد الذي ترد عنده صيغة (ابن أم سلمة) ولكن هذا لا يفضي إلى شيء بعده أيضاً. وما من شك في أن خالداً لم يكن يُكَنِّي بذلك عن والدة عمر. ولكن مجرد المخاطبة بلقب ابن امرأة ينطوي وحده على إهانة بالغة. وهذه المَعْيَرَة ذاتها تتكرّر، في النهاية، في سياق آخر (استدعاء خالد من العراق). (انظر الطبري 2121).

وسوف يصار فيما بعد إلى تحليل تصريح متمم بأن موت زيد، أخي عمر، في اليمامة، لا يمكن مقارنته بموت مالك، بمزيد من الدقة.

خالد في المدينة	ت	و ث	خ	ذ	ي	ط	ك و	ف	ي ا	أ	ق	ح د	م	ك	ح	د
أبو بكر يكتب إليه			x		x	x				x			x	x		
انقباض قلب أبي بكر			x								x		x			
عمر يتهم أبا بكر		x		x	x	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x
الزّهَق						x		x		x			x	x	x	
التهمة: القتل	x	x	x	x	x	x		x		x	x	x	x	x	x	x
طلبُ عزله	x	x				x						x		x		

التهمة: الزنى	x	x			x	x		x		x	x	x	x	x	x	x
طلب رجمه	x	x								x	x	x		x		x
عمر يريد عزل خالد	x															x
المشهد أمام المسجد						x		x		x		x		x		
ابن أم شملة						x		x		x		x		x		
خالد يرجو الصفح			x		x	x		x		x	x	x		x		x
أبو بكر يصفح عنه			x			x		x		x	x	x		x	x	x
(طلب التفسير . .)		x	x			x				x	x	x	x	x	x	x
سيف الله	x	x				x		x		x		x		x	x	x
خيبة أمل عمر						x				x		x		x		
أبو بكر يرد عمر						x				x		x		x		
أبو بكر يدفع الدية			x			x				x			x	x	x	
ويطلق سراح الأسرى			x							x			x		x	
مُتمِّم عند أبي بكر					x	x		x		x		x		x	x	
مُتمِّم عند عمر	x							x		x		x				
مُتمِّم - حول زيد				x				x		x	x	x				
الحكم لا معقب له	x															

وإذا احتاج الأمر إلى برهان حاسم على أن سرد الروايات المستفيض نسبياً في قضية مالك لم يكن يقصد به أن يكون إسهاماً في تاريخ الردّة، بل كان الأمر يتعلق بحملة سياسية فسوف يجد المرء ذلك البرهان بين يديه في هذا الجدول.

وما من شك في أن ما يبعث على الدهشة البالغة في صدد الانتشار الكبير للروايات في اتهام خالد أن واحداً من المؤلفين لم يأخذ بشيء من هذه الروايات على الإطلاق. على أن ما يزيد في العجب أن هذا هو، على وجه الخصوص، ابن الأعثم، الذي يقال عنه على وجه الإجمال إنه يهوى التلفيق والاختراع. وكان هنا مادة للتلفيق ملتفّة في حجاب، وكان ابن الأعثم، على وجه الاستثناء، هو الذي لا يعالج شيئاً من ذلك!

أما أعلى معدلات التأشير (في الجدول الوارد آنفاً) فتتميَّز بها الأقوال

المركزية الثلاثة التالية:

* الاتهام بقتل مسلم (14 من أصل 15، الاستثناء: ياقوت).
* عمر يشكو خالداً (13 من أصل 15، الاستثناء: التبريزي وخليفة بن خَيَّاط).
* الاتهام بالزنى (12 من أصل 15، الاستثناء: خليفة بن خَيَّاط، البلاذُري، ياقوت).

وهناك سبعة من الأقوال الثلاثة والعشرين ترجع إلى مصادر وَثِيْمَة، وستة ترد أول مرة عند خليفة بن خَيَّاط، وخمسة تظهر أول مرة عند التبريزي.

أما أضخم الروايات فترجع، في هذا المجال، إلى ابن الأثير (19 من أصل 23 من التدوينات الممكنة). ويليه الطبري (16) وابن كثير (16). وحتى زاوية النظر المعاكسة تكشف عن الكثير: فالبلاذُري ليس لديه سوى ثلاثة من التدوينات الممكنة، ووَثِيْمَة ليس لديه سوى سبعة. كما أن القيَم الضئيلة عند ياقوت واليعقوبي لا تعني قوة الإفادة عندهما، لأن رواياتهما تتسم بالضآلة البالغة على وجه الإجمال.

5.4.2.5 عناصر النص المميّزة

والنصوص في هذه الحالة حافلة بالعبارات المميَّزة. وقد تمّ فيما يلي تلخيص سلسلة من الصياغات التي تلفت النظر على وجه الخصوص.

وهذا الترتيب يكشف عن أهمية نص الطبري بالنسبة إلى المؤلفين اللاحقين، فكلهم يمتح من معين معلوماته، ومن بين العبارات الثلاث عشرة المدرجة أعلاه تظهر ست عنده أول ما تظهر. ويليه في هذا المضمار وَثِيْمَة. وما من شك في أن المسألة هنا لا تتمثل في النص ذاته، بل في العرض الذي يطرأ عليه تلوين ما. ووَثِيْمَة لا يحافظ إلا على مضمون النص الذي كان خليقاً أن يصنع لولاه.

العنصر اللغوي (السياق)	أول من أورد عنصر سوء الفهم اللغوي	الذاكرون الآخرون

(خذوا أموالكم...) رفض أداء الزكاة.	البلاذري	أبو الفرج، القلاعي، ابن أبي الحديد، ابن حجر.
(الجثول) = المُوَزَّع	ابن الأعثم	القلاعي، الدياربكري.
(أدفئوا أسركم) سوء فهم لغوي.	الطبري	أبو الفرج، ياقوت، ابن الأثير، ابن أبي الحديد، ابن كثير، ابن حجر.
(إذا أراد الله أمراً . . .) قتل.	الطبري	ابن الأعثم، ابن الأثير، ابن أبي الحديد، ابن كثير.
(صاحبكم) الاستجواب.	وثيمة	الطبري، أبو الفرج، ابن الأثير، ابن أبي الحديد، ابن كثير، ابن حجر، الدياربكري.
(هذه التي قتلتني) الاستجواب.	وَثيمَة	اليعقوبي، ابن الأعثم، أبو الفرج، ابن منظور، ابن حجر.
(أثفيّة لِقِدْر) قتل.	وَثيمَة	الطبري، ابن الأعثم، أبو الفرج، القلاعي، ابن كثير، ابن حجر، الدياربكري.
(الجثول) = كثيف الشعر.	الطبري	أبو الفرج.
(قد غرز فيها الشُمّان) خالد في المدينة.	الطبري	أبو الفرج، ابن الأثير، ابن أبي الحديد، ابن كثير.
(إن في سيف خالد رهقاً) اتهام.	الطبري	أبو الفرج، ابن الأثير، ابن منظور، ابن كثير، ابن حجر
(تأوّلَ فأخطأ) اعتذار.	وَثيمَة	خليفة بن خيّاط، الطبري، ابن الأثير، القلاعي، ابن أبي الحديد، ابن منظور، ابن كثر، ابن حجر، الدياربكري.
(لم اكن لأشيم سيفاً . . .) أبو بكر.	وَثيمَة	الطبري، أبو الفرج، ابن الأثير، ابن أبي الحديد، ابن كثير، ابن حجر، الدياربكري.
(ابن أم شملة) خالد في المدينه.	الطبري	أبو الفرج، ابن الأثبر، ابن أبي الحديد، ابن كثير.
(ما عَزّاني احدٌ) متمم/ عمر.	البلاذري	أبو الفرج، ابن الأثير، القلاعي، ابن أبي الحديد.

وأما معدلات التكرار للموضوعات المختلفة عند المؤلفين المختلفين فتتذبذب تذبذباً بالغ الشدة. وهي تبلغ ذروتها عند قول أبي بكر: «لقد التمس تفسيراً فأخطأ فيه» وهو القول الذي يحمي به خالداً في مواجهة متّهميه (يأخذ تسعة من المؤلفين، من أصل ستة عشر مؤلفاً، بهذه الصياغة) وتبلغ أدنى مستوياتها عند كلا رمزَيْ (الجثول).

6.4.2.5 البحث في الميول

وحول الموضوعة القائلة إن سرد الروايات حول قضية مالك، كان يستعمل، ضمن أمور أخرى، لتشويه صفحة خالد، اخترت من أجل البحث التالي، من بين الميول الكامنة في أساس تلك الروايات، تلك العناصر التي يمكن الاستدلال منها على موقف إيجابي من خالد وبالتالي سلبي، منه.

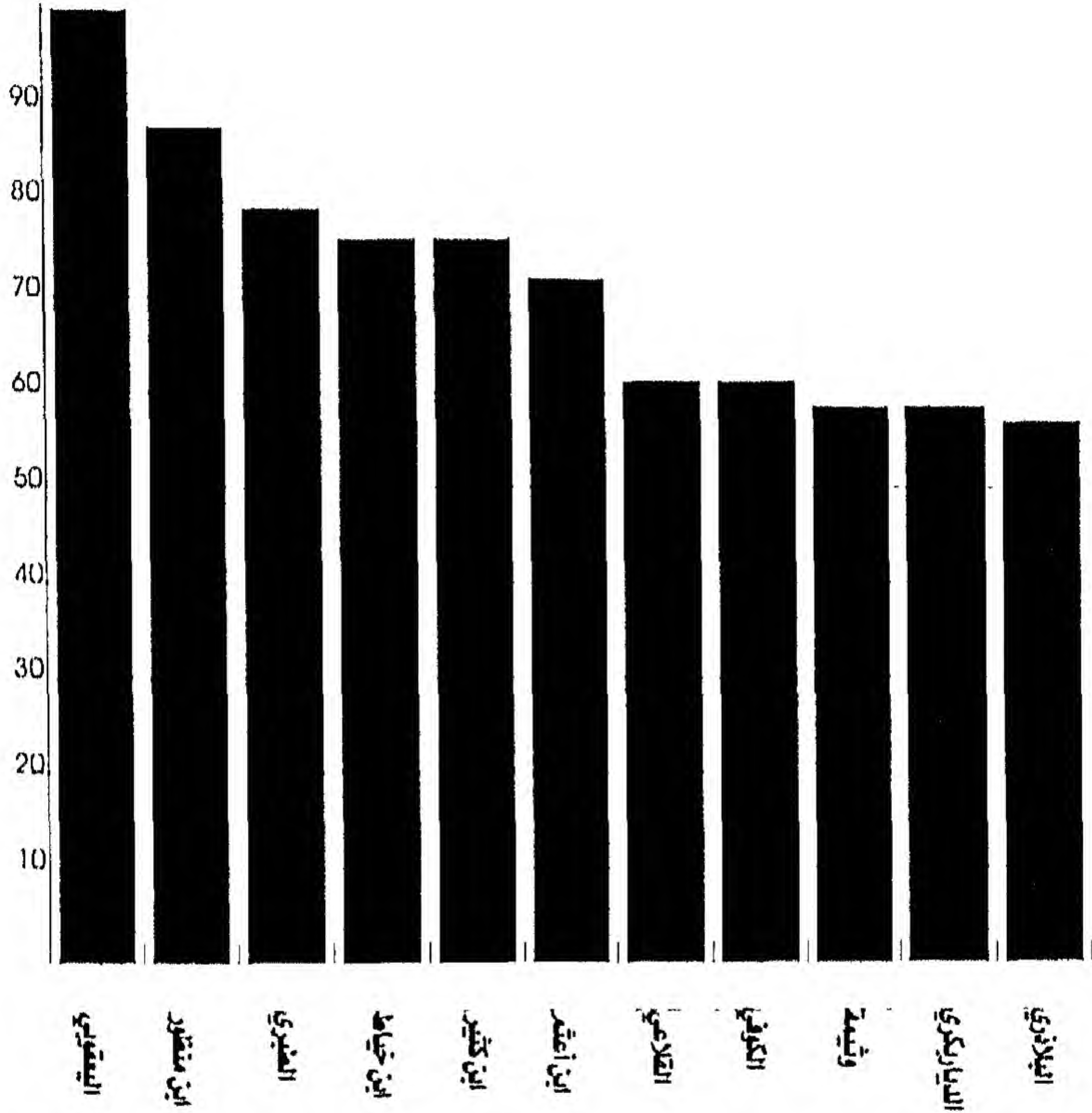
واخترت من الجداول المختلفة في هذا الفصل، على الإجمال، تسعة وعشرون عنصراً تحمل تلويناً سلبياً، وثماني عشرة نقطة تشهد لصالح خالد، ثم وضعت التأشيرات لكل واحد من المؤلفين على حدة تبعاً لعلاقة كل منهم بالآخر. وينتج عن هذا الصورة التالية التي اقتصرت فيها على المؤرخين من بين المؤلفين الذي هم موضع الدراسة:

نصيب الروايات ذوات المحتوى السلبي

ومثلما كانت الحال في قضية بني جَذيمة، فإن لدى اليعقوبي هنا أيضاً رواية مطبوعة بطابع السلبية الكاملة، وما من أحد من المؤلفين الآخرين يبلغ قيمة دون الخمسين بالمئة، على حين يظل أغلب المؤلفين الآخرين في مجال فوق السبعين بالمئة.

وهنا تجب الإشارة بوجه خاص إلى الطبري الذي يقدم، برواياته الملونة باللون السلبي بنسبة (79٪) عَرضاً متحيّزاً إلى حد بعيد، الأمر الذي تزداد وطأته بالنظر إلى أن كتابته تمتاز على وجه الخصوص بتأثير واسع النطاق إلى حد هائل. ويستوعب ابن الأثير وابن كثير، فيما يتعلق بالفترة التي هي موضع البحث، أنموذجه على وجه الخصوص. ومما يدعو إلى الأسف أن ثلاثة من المؤلفين الذين عالجوا مادة منحرفة عن هذا الاتجاه

انحرافاً زائداً، وهم البلاذُري، ووَثيْمَة، والقلاعي، لم يتمكنوا من فرض نظرتهم الأكثر اعتدالاً.



أما أولئك المؤلفون الذي لم ندرجهم هنا، فيخرجون بالنسب المئوية التالية من الروايات ذات اللون السلبي:

ابن أبي الحديد (68٪)

ابن حجر (64٪)

أبو تمام (62٪)

ياقوت (60٪)

أبو الفرج (33٪)!!

والتضاد في القيم بين المؤرخين واضح إلى حد بعيد، وهو يجعل التساؤل عن ماهية المصلحة الخصوصية التي كانت لهؤلاء في عرضهم دور خالد بهذه الصورة السلبية يبدو تساؤلاً له ما يسوّغه.

ولإيضاح الفرق بين عرض سلبي على وجه الخصوص وعرض أقرب إلى الحياد، عند المؤرخين، وضعت كلتا الروايتين المتعاكستين إحداهما قبالة الأخرى. أما اليعقوبي فلا يكاد يقدم معلومات عن الردّة التي هي موضع اهتمامه قبل كل شيء على أية حال. فهو يهدف إلى عرض صورة سلبية لخالد، ولكنها موجهة ضد شخصه بدرجة أقل مما هي موجهة ضد التجمع السياسي الذي كان يمثله. ويقدم البلاذُري في مقابل ذلك عرضاً متباعداً نسبياً، ولكن لا يمكن استقراء سوى القليل عن التساؤل الأساسي عن (الردّة) من روايته:

يكتب اليعقوبي قائلاً	ويكتب البلاذري قائلاً
كتب إلى خالد بن الوليد أن يكفيني إلى مالك بن نُوَيْرَة اليربوعي فسار إليهم (وقيل) انه كان باداهم فاتاه مالك بن نُوَيْرَة يناظره واتبعته امرأته فلما رآها خالد أعجبته فقال والله لا نلت ما في مثابتك حتى أقتلك فنظر مالكاً فضرب عنقه وتزوج امرأته فلحق أبو قتادة بأبي بكر وأخبره الخبر وحلف أن لا يسير تحت لواء خالد لأنه قتل مالكاً مسلماً، فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر يا خليفة رسول الله إن خالداً قتل رجلاً مسلماً وتزوج امرأته من يومها فكتب أبو بكر إلى خالد فأشخصه فقال يا خليفة رسول الله إني تأولت وأخطأت «اليعقوبي 2/ 131-2».	ثم سار خالد إلى من البُطاح والبعوضة من بني تميم فقاتلوه ففض جمعهم وقتل مالك بن نُوَيْرَة أخا متمم بن نُوَيْرَة. وكان مالك خلى ما كان في يده من الفرائض وقال: شأنكم بأموالكم يا بني حنظلة وقد قيل إن خالداً لم يلق بالبُطاح والبعوضة أحداً، ولكنه بث السرايا في بني تميم، وكان منها سرية عليها ضرار بن الأزور الأسدي فلقي ضرار مالكاً فاقتتلوا وأسره جماعة معه فأتى بهم فضربت أعناقهم وتولى ضرار ضرب عنق مالك ويقال إن مالكاً قال لخالد: إني والله ما ارتددت وشهد أبو قَتادة الأنصاري أن بني حنظلة وضعوا السلاح وأذنوا فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر: بعثت رجلاً يقتل المسلمين ويعذبهم بالنار. ويلي ذلك تقرير عن مُتَمِّم وعمر يحتوي مقاطع من القصيدة «البلاذري 98-9».

7.4.2.5 ملاحظات حول الأسانيد

على الرغم من القدر الهائل من النصوص حول قضية مالك، لا يوجد إلاّ القليل من مجموعات النصوص المزودة بالإسناد. وإلى جانب العناية الأقل قدراً من قبل بعض المؤرخين عند التعامل مع بيانات المراجع، انتهى الأمر بعدُ، إلى الوصول، عن طريق بعض الخصائص المميزة في أثناء النقل، إلى خسائر في المعلومات تساير مع ذلك. وبذلك ما عاد من الممكن إعادة الإنشاء الكامل لروايات وَثيْمة ذات العدد الجمّ. ولا يستطيع المرء سوى أن يقول إنه استند قبل كل شيء إلى تأليف الواقدي. وثمة مؤلفون ثلاثة آخرون أولو أهمية، هم البلاذُري وابن الأعثم والكلاعي، لا يقدمون بيانات عن مصدر موادهم إلا في أحوال جد نادرة.

ومن أجل ذلك يتبقى للتحليل، قبل كل شيء، الإسهام الكبير للطبري، والتفاصيل الواردة في كتاب الأغاني.

لقد أخذ الطبري القسم الأكبر من معلوماته عن سيف، الذي قلّما يمكن متابعة الروايات عنه بالرجوع إلى أصلها، وفي بعض الأحيان يذكر مؤلف أسبق عهداً. ولكن سلسلة الرواة تنتهي أحياناً بواحد من أسانيد سيف الذين لا يمكن تعيينها عن طريق كتب التراجم. ومن بين نصوص سيف الستة عند الطبري تتميّز ثلاثة منها بأثر سلبي على صورة خالد، على حين يمكن تقويم اثنين منها بأنهما محايدتان، وتقويم واحد بأنه أحرى بأن يكون إيجابياً. وإذاً فليس في وسع المرء أن يتهم سيفاً بالتحيز ضد خالد. والحال كذلك فيما يتعلق بتحيزه المزعوم ضد بني تميم. وإزاء الرأي السائد تُعَدُّ، على كل حال، اثنتان من رواياته ذات العلاقة بالموضوع موالية لتميم، أي أن سيفاً لم يحاول، كما اتهمه فلهوزن، أن يُظهر قبيلته تحت أضواء مواتية لها بوجه خاص. وكل ما يستطيع المرء أن يقوله هو أنه كان يأخذ عن مصادر شتّى، منها أيضاً تلك المصادر التي كانت تحابي بني تميم.

ولا يمكن الكشف عن الخلفية السياسية للتلوين الخاص بسيول معينة، في حالة الروايات عن مالك، إلا بصورة جزئية. ولا يمكن، على

وجه الخصوص، تحديد مصدر الروايات ذات الأثر الإيجابي التي ترد قبل كل شيء ضمن المادة غير التاريخية، مما يعد أمراً له دلالته. وفي مقابل ذلك يستطيع المرء أن يرد الروايات القليلة ذات اللهجة السلبية، التي يمكن للمرء أن يتبين لها أصلاً، إلى المجموعات السياسية الثلاث: بني تميم، وفئة السابقين إلى الإسلام، والأنصار.

5.2.5 تحليل مضمون النقاط الجوهرية

1.5.2.5 الأمر الموجّه إلى خالد

قبل أن أُفصّل القول في أقوال المراجع، كلٍ على حدة، أود أن أشير إلى شَرَكَيْن كثيراً مَا يغفل عنهما الغافلون في تاريخ صدر الإسلام، أولهما: ميل المؤلفين، كلما أمكنهم ذلك، إلى إتْباع الأحداث لتوجيه مركزي من قبل الخليفة، وبذلك يُعْلون من شأن دور الصحابي الباقي في المدينة، في التطورات. وثانيهما: سعي الفقهاء إلى أن يُسْقطوا مفهومات دينية سياسية نشأت فيما بعد (بمعنى أن يتصوروا وجودها) عَلى أوسع نطاق زمني ممكن خلّفوه وراءهم، وبهذا يكون من السهل أن ينشأ انطباع مؤداه أنه كان، منذ عصر صدر الإسلام، مفهوم متطوّر للدولة. ولا بّد، في صدد الحالة الخصوصية الرامية إلى عرضٍ نظرية الجهاد التي تم تطويرها فيما بعد فحسب، على أنها تمثل مفهوماً كان ساري المفعول منذ حروب الرِدّة.

ومن الممكن أن نتوقَّع، في إطار وجهتَيْ النظر هاتين كلتيهما، أن المراجع تزعم أن خالداً تلقى أمراً صريحاً ومحدداً، بصدد الحملة على مالك. وهذا التوقع يتماشى مع المراجع في العادة، وإن كان ذلك بقدر متباين. وذلك أن خليفة بن خيّاط نفسه يُدخِل، في روايته عن مالك بن نُوَيْرَة، وهي الرواية التي تلفت النظر بمجردَ كونها مركّباً من النصوص مستفيضاً نسبياً، محاطاً بعرضٍ مضغوط للأحداث، سرداً طويلاً، مزوداً بالإسناد، عن الأمر الموجه إلى خالد:

«وحدثنا عليّ بن محمد عن أبي بكر زكريا بن يحيى بن معين العجلاني، عن سعد ابن إسحق، عن أبيه عن أبي قَتَادة، قال: عهد أبو بكر إلى خالد وأمرائه

الذين وجّه إلى الردّة أن إذا أنوا داراً أن يقيموا، فإن سمعوا آذاناً أو رأوا صلاة أمسكوا حتى بسألوهم عن الذي نقموا، ومنعوا له الصدقة - وإن لم يسمعوا آذاناً، ولا رأوا مصلياً شنوا الغارة وقتلوا وحرقوا». (خليفه بن خياط 69).

ويجد المرء نفسه أمام أمر شامل من الخليفة، يتعلق بحروب الردّة، يُقْصَد به إلى استبعاد القتل غير المشروع لمسلمين، بل يصاغ الأمر إلى خالد عند الطبري صياغة أوسع نطاقاً، ليحيط بكل الاحتمالات:

«وكان مما أوصى به أبو بكر: إذا نزلتم منزلاً فأذنوا وأقيموا، فإن أذّن القوم وأقاموا فكفُّوا عنهم، وإن لم يفعلوا، فلا شيء إلا الغارة؛ ثم اقتلوهم كل قتلة؛ الحرق فما سواه؛ وإن أجابوكم إلى داعبة الإسلام فسائلوهم؛ فإن أقرُّوا بالزكاة فاقبلوا منهم؛ وإن أبوها فلا شيء إلا الغارة ولا كلمة». (الطبري 1924).

ويعرب المؤرخون الآخرون عن هذا أيضاً بمعنى مشابه.

أما القول الثاني، المنتظر، وهو أن الخليفة أعطى بيانات مفصلة حول قيادة العملية، حيث يُلْمحون إلى أنه يتمتع بمعرفة متفوقة بظروفها وملابساتها، فهو موجود، على النحو ذاته، حتى عند المؤلفين الأوائل. ولنورد، مثالاً على ذلك، من ابن الأعثم الذي يمكن أن يتجلّى هذا عنده بصورة جميلة:

«فلما فرغ خالد بن الوليد من حرب بني أسد وغطفان وفزارة وأمكنه الله منهم أقبل على من كان معه من المسلمين فقال لهم: إنكم تعلموا أن خلفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان أمرني بالبُطاح من أرض تميم إلى مالك بن نويرة وأصحابه. . ». (من المؤلِّف عن النسخة المتوافرة لديه) انظر الهامش رقم (1).

وهذا العرض يفترض بصورة أولية أن مالكاً كان المرتدّ الوحيد بين بني تميم، وأن أبا بكر كان على معرفة بارتداده عن الإسلام عند إرسال الجيش، وأن مالكاً كان على أية حال يقيم في البُطاح ولم يكن يحتاج إلا إلى تنفيذ هذه فحسب.

ثمة عدد ضئيل من الروايات التي يتلقى فيها خالد بصراحة، الأمر بقتل مالك، وأكثر ما يكون هذا حدة عند التبريزي:

«(بعد أن يتقدم ذلك رواية عن الرّحْرَحان) (وعزم عليه أبو بكر) ليقتلن مالكاً

إن أخذه». (أبو تمّام I/ 371).

وفي روايات أخرى يؤدي خبر رفض مالك أداء الزكاة، وبالتالي خبر إغارته على إبل الصدقة، إلى أن يقسم خالد، في حضور أبي بكر، ليقتلن مالكاً، ويجعل من رأسه أثفيّة للقدر (انظر القلاعي 95؛ والدياربكري 209). وقد أخذ أبو الفرج بملاحَظة طريفة كل الطرافة، ورد فيها أن خالداً يتلقى الأمر من النبي بقتل مالك. (انظر أبو الفرج 15/ 305-6).

وتمثل الحكاية، التي كثيراً ما تروى عن عصيان الأنصار، سلسلة خاصة من الروايات، إذ يرفض هؤلاء، بعد موقعة بُزاخة، أن يسيروا مع خالد إلى أرض بني تميم، لعدم وجود أمر بذلك من أبي بكر. ولدى بعض المؤلفين، في صورة ردّ على رفض الأنصار، كلمة أطول لخالد، يوثّق فيها أفكاره الإستراتيجية، ورأيه في (التوجيه المركزي). وهذه هي الصيغة الواردة عند الطبري:

> «وقد ترددت الأنصار على خالد وتخلفت عنه، وقالوا ما هذا بعهد الخليفة إلينا! إن الخليفة عهد إلينا إن نحن فرغنا من البزاخة واستبرأنا بلاد القوم، أن نقيم حتى يكتب إلينا. فقال خالد: إن يك عهد إليكم هذا فقد عهد إلي أن أمضي، وأنا الأمير وإلي تنتهي الأخبار، ولو أنه لم يأتني له كتاب ولا أمر، ثم رأيت فرصة؛ فكنت إن أعلمته فإنني لم أعلمه حتى أنتهزها؛ كذلك لو ابتلينا بأمر لم يكن منه عهد إلينا فيه لم ندع أن نرى أفضل ما بحضرتنا ثم نعمل به. وهذا مالك بن نُوَيْرَة بحياتنا، وأنا قاصد إليه ومن معي من المهاجرين والتابعين بإحسان، ولست أكرهكم». (الطبري 1922-3).

وتمضي الرواية من ثَمَّ قائلة إن الأنصار انسحبوا بعض الوقت، بينما كان خالد يتابع مسيره، ثم ندم أهل المدينة، وانضموا من جديد إلى الجيش الأساسي في النهاية.

ولا يمكن أن نستخلص، بادئ ذي بدء، من الأقوال المختلفة حول الأمر الموجه إلى خالد، نتيجة فيما يتعلّق بالوضع الديني لبني تميم، وبالتالي، الوضع الخاص بمالك بن نُوَيْرَة، إلا أن ينـزع المرء إلى أحد المتغيرات.

ولكن إذا كان ثمة مجرد أمر شامل موجّه إلى خالد فهذا يمكن أن

يعني أن القوم في المدينة لم يكونوا على علم بوضع بني تميم. وكان خالد خليقاً عندئذ أن يكون مكلّفاً أن يسير بالجيش إلى بلادهم ويقرر واقع الحال، فيعاقب المرتدين، ويدعو سائر السكان إلى الإسلام.

وستكون الإمكانية الأخرى أن القوم بلغهم رفض اداء الزكاة من قبل فروع من بني تميم، وأن الخليفة أرسل خالداً ليذكّر المكلفين المتلكئين بواجبهم.

ولم يكن، على الدوام، في الأوامر الشاملة، أن يتوجّهوا على وجه الخصوص إلى مالك بن نُوَيْرَة. وكان هذا اخر الأمر واحداً من مكلّفي النبي المُذَبْذبين.

ولا يتَبَيَّن، من خلال التوجيهات الصريحة ضد مالك، بصورة مطلقة، أين كان يكمن خطؤه: هل كان حبس الزكاة فحسب، مثلما فعل اخرون، أو تراه فضح نفسه بالتحالف القصير مع مُدّعية النبوة، سَجاح، أو تراه ارتكب، بالسطو على إبل الصدقة في الرّحْرحان، عدواناً فاحشاً على الأمة، كما أشار إلى ذلك أبو تمام.

كما يمكن استخراج متغير مبدئي ثالث من عصيان الأنصار: وذلك أنه إذا لم يكنٍ هناك أمر، أي لا أمر شاملاً موجهاً ضد بني تميم، ولا أمر صريحاً موجهاً ضد مالك بن نُوَيْرَة. أي إذا كان خالد يريد، بدافع خالص منه يحدوه إلى النهاية الموفقة للحملة، أن يغير على طليحة في الأرض المجاورة لبني تميم، فسيكون من الممكن عندئذ أن نستنتج من ذلك أن الأمر لم يبلغ مدى بعيداً فيما يتعلق بإسلام بني تميم وردتهم، وفي هذه الحالة ما كان خالد خليقاً أن ينتهز سوى فرصة واحدة سانحة. أما أنه صادف في أثناء ذلك مالك بن نُوَيْرَة على وجه الخصوص فذلك أقرب إلى أن يكون من باب المصادفة.

وما زال من غير الممكن، كما قررنا، أن نستخرج قرارا حاسما بصدد واحد من المتغيّرات المذكورة، من مضمون النص، بصورة مؤقتة على الأقل. ولكي نقترب من الحقيقة، لا بد من النظر في وضع مالك بن نُوَيْرَة بمزيد من الدقة.

2.5.2.5 ردّة مالك

على قدر ما تكثر الروايات حول ردّة مالك، تَنْدُرُ المواضع التي تعد مستنداً لإثبات إسلامه. ولكن سيكونَ من العبث أن نتحدث عن (ردّة) من دون دخول صريح في الإسلام. وكذلك تنهار الروايات، على النَحو ذاته، عن جريمة خالد، في ذاتها، إذا ما قيل إن مالكاً لم يكن مسلماً.

وثمة قول صريح لا لبس فيه عند وَثيْمَة، نقله الذهبي بنص مماثل تقريباً في التجريد، ويوجد على سبيل الإشارة، عند أبي الفرج، ولكن لم يجد صدى فيما عدا ذلك عند المؤرخين:

«وفدم على النبي فيمن قدم من العرب، فأسلم، فولاه النبي صدقة قومه». ‹وَثيْمَة، في ابن خلّكان 6/ 13- 14›.

وقد تبقى، عن وَثيْمَة، في الإصابة لابن حجر، رواية يفترض أن تكون شاهداً على إسلام مالك، وهي تتناول أحد الأمثلة ذات العدد الجَم في المراجع الخاصة بالرِّدَّة، التي يفترض أن تثبت الثبات الخصوصي للمسلم. وكانت هذه الرواياتَ تفيد قبل كل شيء في غرض حماية القبائل التي ارتدت عن الإسلام من الازدراء الجماعيّ إذ كانت تبيِّن أن الارتداد لم يكن عامّاً:

«فاتك بن زيد بن واهب العبسي بالموحدة أسلم على عهد رسول الله قال وثيمة في كتاب الردة كان قومه طردوه بسبب هجائه لهم فحالف مالك بن نويرة التميمي فلما ارتد مالك أتاه في ناديه فقال: يا مالك إنْ كان النبي مات فإن الله حي لا يموت في كلام كثير فقام إليه مالك بالسيف فحيل بينه وبينه فارتحل مالك الى الزبرقان بن بدر.

وقال فاتك في ذلك شعراً منه:

قلت يا مالك إن ربك حي

فاعبدنه ودن بدين الرسول

إنها ردة تقود إلى النار فلا تولعن بقال وقيل» ‹هنرباخ 253›

وعلى الإجمال يُتَّخذ تعيين مالك عاملاً على الصدقات دليلاً على دخوله في الإسلام. وما من شك في أنه ما من قول أكثر دقة فيما يتعلق

بالزمن، والظروف التي يفترض أن هذا حدث فيهما. أما سائر العاملين على الصدقات لدى بني تميم فكانوا، على الأقل، أعضاء فيما سُمّي بوفد بني تميم، ولكن مالكاً لم يكن في عداد هذه الوِفادة.

ولا أستطيع أن أنبذ الانطباع بأن صمت المؤرخين البليغ في صدد إسلام مالك يمثل نقطة تحوُّل، وحجر الزاوية في استعراض الأفكار الأساسية. ولو أنهم استطاعوا أن يجعلوا من دخوله في الإسلام مسألة قابلة للتصديق لما كانت هناك ضرورة للمناقشة المستفيضة حول خطأ خالد، إذ كان هذا الخطأ عندئذ خليقاً أن يكون جلياً واضحاً وضوح الشمس.

ولدى الطبري، عن العام (10 هـ) ترتيب للمكلفين بجمع أموال الزكاة، يلفت النظر بشذوذه إلى حد ما:

> «قال أبو جعفر: وفرق رسول الله في جميع البلاد التي دخلها الإسلام عمالاً على الصدقات، فحدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة عن ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر قال: كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قد بعث أمراءه وعماله على الصدقات، على كل ما أوطأ الإسلام من البلدان، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء، فخرج عليه العنسّي وهو بها، وبعث زياد بن لبيد أخا بني بياضة الأنصاري إلى حضرموت على صدقتها، وبعث عدي بن حاتم على صدقة طيء وأسد، وبعث مالك بن نُوَيْرَة على صدقات بني حنظلة، وفرق صدقة بني سعد على رجلين منهم، وبعث العلاء بن الحضرمي على البحرين،وبعث عليّ بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم ويقدم عليه بجزيتهم». (الطبري 1750).

فهنا يُذْكَر المكلّفون لأقاليم كاملة في نَفَس واحد، مع العاملين على الصدقات لعشائر متوسطة الحجم من بني تميم. ويقال إنه يختصّ ثلاثة من بين المكلفين الثمانية الذين تمّ إحصاؤهم بمجموعات متفرّقة من بني تميم! كما يلفت النظر بعد ذلك أن أغلبية المكلفين كانوا من الصحابة ذوي الأسماء اللامعة إلى حد فائق، بينما يذكر من أجل الصدقات عند بني تميم قادة بطون القبيلة المعنيين. ومن الممكن بلا ريب أن يشتبه المرء، بحق، بأن ثمة رواية تبدو غير مُثيرة للشبهة دُسّت في هذا الموضع، الرواية التي يمكن، في مكان آخر، أي في إطار قضية مالك، في

أيام الرِدَّة، أن يتمّ إعدادها لتكون مستنداً من أجل طريقة مرغوبة في الرؤية.

أما ما يتعلق بالتمثيلية العابرة، الخاصة بـ(مُدَّعيَة النبوة) فتبدو لي النواة التاريخية في الروايات المنقولة صعبة التَّبَيُّن.

فالصيغة المتداولة تفيد أنها كانت تعيش في العراق، مسيحية، وأنها عادت بعد وفاة النبي، إلى قبيلتها، بني يربوع، لتشن هجوماً على المدينة. ولكن مالكاً، الذي يوصف بأنه حليفها الرئيسي، صرفها عن ذلك، ووجه اهتمامها، بدلاً من ذلك، إلى حرب الأشقاء في بني تميم. وبعد أن ثبت أن هذه العملية انتهت إلى الإخفاق عند كليهما انفصل عنها نادماً، على حين دخلت هي في حلف جديد مع مُسَيلَمَة. وحين جاء خالد بجيشه إلى اليمامة كانت عادت أدراجها من جديد إلى العراق.

وليس بين وفاة النبي وموت مالك سوى نصف عام. وفي هذا الإطار الزمني الضيق يفترض أن يكون قد حدث ظهور سَجاح.

وإذا انطلقنا من العرض المقبول بوجه عام، الذي يفيد أن مالكاً كان مسلماً وعاملاً على الصدقات من قبَل النبي فسيكون من الواجب علينا أن نجعل من الأمور المفهومة، مسألَة كيف يمكن لإنسان من طرّاز مَعْدن مالك، الذي يوصف في أشعار أخيه بأنه فائق النبل، والجراءة، والاستقامَة، وبما هو أكثر من ذلك، من الخصال طيبة، كيف يمكن لرجل كهذا أن يختار الدخول في الإسلام، ثم ينشقّ عنه، مع ذلك، عند وفاة النبي، فوراً، ويلتحق بـ(ديانة) جديدة؟ غير أنه يتخلى عنها بعد بعض ضروب الإخفاق الظاهرية، لكي يوصي قومه، عند اقتراب خالد، بالسلوك الانتهازي الصريح: أن يدّعوا أنهم مسلمون.

وإذا افترضنا، في مقابل ذلك، أن مالكاً لم يكن مسلماً، فلن يكون هناك في الحقيقة شروخ، أو ثغرات في سلوكه، ومع ذلك تظل الأحداث في أرض بني تميم قبل وصول خالد، غير واضحة المعالم.

أما أن مالكاً لم يكن مسلماً فذلك ما يشكّل الخلفية للرواية التي يتجاوزها معظم المؤرخين، عند التبريزي، في شَرحه على الحماسة لأبي تمام.

والنقطة الجوهرية في هذا النصّ هي أشعار لمالك بن نُوَيْرَة في الحماسة، وينقل المؤلفون الآخرون شذرات منها أيضاً. وهذه هي الأبيات الجوهرية: ‹أبو تمام 1/ 371›.

أراني الله بالنّعَم المُنَدّى
ببُرْقَةِ رَحْرَحانَ، وقد أراني

أأنْ قُرّتْ عيونٌ واستُفيأت
غنائمُ قد تجودُ بها بناني

حَوَيْتُ جميعها بالسيف صَلْتاً
ولم تُرْعَدْ يداي ولا جناني

وجاء في ترجمة نُلدكه:

لقد أراني الله الإبلَ المرويَّة بالماء الكثير، في أرض رَحرَحان ذات الحجر، أجل، لقد أرانيها.

وبذلك قُرَّت عيون (كثيرة) وغُنِمَت غنائم كبيرة جادت بها يداي بسخاء.

ظَفَرْتُ بها بالسيف اللامع، فلم تَرْتَعِد مني يدٌ، ولا ارتجف قلب ‹نُلدكه 1864: 90›.

ويَعلّق على ذلك التبريزي قائلاً:

«روى أبو ريّاش. . . كان مالك بن نُوَيْرَة قد أسلم قبل وفاة النبي محمد وتصدق وكان عربف ثعلبة بن يربوع فقُبض النبي وإبل الصدقة برحرحان وهو ماء دُوَين بطن نخل يكون مُكلئاً فجمع مالك جمعاً نحواً من ثلاثين فأغار عليها فاقتطع منها ثلاثمئة فلما قدِم بلاد بني تميم لأمّه الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن درام وضرار بن القعقاع بن معبد بن زرارة بن عدس بن زيد بن عبد الله بن درام». ‹أبو تمام 1/ 370-1›.

على أن الرّحْرَحان الذي يُذكر هنا لا يمكن أن يكون هو الذي وصفه ياقوت، بالقرب من مكة، ولا بد أن يكون المقصود به مكاناً يصعب تحديده، بالأحرى، إلى الشرق من المدينة.

ومن الصعب أن يتصوّر المرء أن مسلماً، وبالتالي مسلماً سابقاً، يندفع إلى فِعْلَة من هذا النوع، على حين لا يَعْلَق بهذه المسألة شيء غير

محمود السمعة لو أنَّ مالكاً أقدم على مغامرة من مغامرات الفروسية وهو قائد لحفنة من البدو لا يتقيد بأي قيد كان. واعتداده بنفسه، الذي يتغنى به بفعلته، في شعره، يشير إلى المتغيِّر الثاني إشارة قوية.

ولو حدثت مثل هذه الغارة لكان الأمر الصريح من قبل أبي بكر، إلى خالد، أن يقتل مالكاً إذا ظفر به، مفهوماً كلّ الفهم.

وفي كتاب الأغاني يُستشهَد بهذه الأبيات أيضاً، ولكن أبا الفرج يحاول أن يوردها، مقابل نصِّها الحرفي، في سياق آخر أقرب إلى إمكانية التوفيق بينه وبين الصورة الشائعة عن سلوك مالك:

«روى أبو زيد عمر بن شبَّة عن أصحابه وأبو خليفة عن محمد بن سلام قال: قدم مالك ين نُوَيْرَة على النبي محمد فيمن قدم من أمثاله من العرب فولاه صدقات قومه بني يربوع. فلما مات النبى اضطرب فيها فلم يُحمَدُ أمره، وفرق ما في يده من إبل الصدقة، فكلمه الأقرع ابن حابس المجاشعي، والقعقاع بن معبد بن زرارة الدارمي فقالا له: إن لهذا الأمر قائماً وطالباً فلا تعجل بتفرقة ما في يدك فقال: ‹أبو الفرج 15/ 305›.

أراني الله بالنِّعَم المندى
ببُرقة رحرحان وقد أراني
تمشي بابن عوذة في تميم
وصاحبك الأُقَيرعُ تلحياني
حميت جميعها بالسيف صَلْتاً
ولم تُرعش يداي ولا بناني

ومهما يكن من انسجام عرض التبريزي، وإحكامه، فهناك اعتراضات كبيرة تواجهه: أولها أنه لا يُذكر في أي مكان آخر من المراجع، غير هذا، حديث عن حدث عسكري عارض يمس إبل الصدقة في الرَّحْرَحان. وثانيها أنه ما من مستند آخر عند المؤرخين على صحة هذا القول، سوى شهادة التبريزي.

والعرض السائد يربط ردّة مالك بمنعه الزكاة، إذ يشار بأنه المسلم والمكلّف من قبَل النبي، الذي ارتكب بعد وفاته خطيئة هي عدم إرساله الصدقات إلى أبي بكر.

وثمة ملاحظة وجيزة على ذلك، عند البلاذُري:

«فلما قبض (ص) خلى ما كان في يده من الفرائض وقال شأنكم بأموالكم يا بني حنظلة!». (البلاذُري 98).

ولكن العرض الأكثر تفصيلاً على الإطلاق يقدمه القلاعي (القلاعي 94- 5):

«وكان مالك بن نويرة قد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مُصدّقاً إلى قومه بني حنظلة، وكان سيدَهم، فجمع صدقاتهم، فلما بلغته وفاة النبيّ صلى الله عليه وسلم جفَّل إبل الصدقة، أي ردَّها من حيث جاءت، فلذلك سمي الجَفُول، وجمع قومه فقال: «إن هذا الرجل قد هلك، فإن قام قائم من قريش [بعده] نجتمع عليه جميعاً [إن] رَضيَ منكم أن تدخلوا في أمره، ولم يطلب ما مضى من هذه الصدقة أبداً، ولم تكونوا أعطيتم الناس أموالكم، فأنتم أولى بها وأحقّ» فتسارع إليه جمهور من قومه وفرحوا بذلك. فقام ابن قعنب، وكان سيد بني يربوع، فقال: «يا بني تميم، بئس ما ظننتم أن ترجعوا في صدقاتكم ولا يرجع الله في نعمه عليكم! وأن تحردوا للبلاء ويلبسكم الله العافية! وأن تستشعروا خوف الكفر [وأن] تسكنوا في أمن الإسلام! إنكم أعطيتم قليلاً من كثير، والله مُذهب الكثير بالقليل، ومسلّط على أموالكم غداً من لا يأخذها على الرضا ولا يخيركم في الصدقة، وإنّ منعنموها قُتلتم، فأطيعوا الله واعصوا مالكاً.

فقام مالك فقال: «يا معشر بني تميم، إنما رددت عليكم أموالكم إكراماً لكم وبُقيا عليكم! وإنه لا يزال يقوم قائم منكم يخطّئني في ردّها عليكم ويخطئكم في أخذها، فما أغناني عما يضرُّ بي ولا ينفعكم، فواللّه ما انا بأحرصكم على المال، ولا بأجزعكم من الموت، ولا بأخفاكم شخصاً إن [أقمت] ولا بأخَفّكم رحلة إن هربت!». فترضاه عند ذلك بنو حنظلة وأسندوا إليه أمرهم وقالوا: «حَرْبُنا حربك وسلمنا سلمك». فأخذوا أموالهم، وأبى الله إلاّ أن يتم أمره فيهم. فقال في ذلك مالك:

وقال رجال:
سُدِّد اليوم مالك
وقال رجال: مالك لم يُسَدَّدِ
فقلت:

دعـوني لا أبـاً لأبيـكـم!
فلم أُخْطِ رأباً في المعاد ولا البَدِ

وقلت:

خـذوا أمـوالكم غير خائف ... ولا نـاظرٍ فيما يجيء به غـدي

فدو نـكمُوها إنـها صدقاتكـم ... مُصَرَّرَةٌ أخـلافُها لـم تجـرَّد

سأجعل نفسي دون ما يحذرونه ... وأرهنكم يـوماً بما قلته يـدي

فإن قام بالأمر الـمحرِّفِ قائـم ... أطعنا وقلنا: الدينُ دينُ محمدا»

والأبيات الأخيرة (خذوا أموالكم) هي التي تتردد مراراً، وما من شك في أنها ترد عند أبي تمام في إطار الأشعار التي قيلت في الرَّحْرَحان! ولكن أبا الفرج ينقلها، في مقابل ذلك، بالمعنى ذاته الوارد عند القلاعي. ‹أبو الفرج 15/ 305›.

والقصة التي سردها القلاعي تحدث انطباعاً جدياً على وجه الإطلاق، وهي مقنعة في ذاتها، وتتضمن عناصر تجعلها تبدو جديرة بالتصديق، كما يتم إيراد أشعار مالك المعروفة لتكون مستنداً يثبت أصالتها.

ويبقى أمامنا أن نتساءل لماذا لم يذهب مالك تائباً بالصدقة إلى خالد حين تقدم خالد بجيشه، مثلما فعل الزعماء الآخرون من بني تميم. ولماذا آثر الإصرار على (ردّته)؟ أما الاستجواب الذي ينقله بعض الرواة، فما عاد يرد فيه الحديثَ عن الاحتجاج بأنه من أتباع النبي محمد. وأما الحكاية الجميلة عن ردّه أموال الصدقات إلى أصحابها فتفقد شيئاً من قوة إقناعها عندما يضعهاً المرء ضمن سياق الروايات الأخرى.

على أن الأخبار حول الاستجواب الذي أجراه خالد مع مالك الأسير، تتضمن إشارتين إلى إسلامه، وهما القول الذي ينقل مراراً، بأنه على استعداد لإقامة الصلاة، غير أنه يرفض أداء الزكاة، وعبارة: (صاحبكم) (بمعنى: سيدكم، أو رفيقكم).

ففي رواية وَثيْمَة يرد عن الاستجواب ‹هنرباخ 254›:

«ولمّا خرج خالد بن الوليد لفتالهم في خلافة أبي بكر الصديق نزل على

مالك وهو مقدم قومه بني يربوع. وقد أخذ زكاتهم وتصرف فيها فكلّمه خالد في منحها فقال مالك: إني آتي بالصلاة دون الزكاة. فقال له خالد: أما علمتَ أن الصلاة والزكاة معاً؟ لا تُقبل واحدة دون أخرى؟ فقال مالك: قد كان صاحبك يقول ذلك؟ قال خالد: وما تراه لكَ صاحباً؟ والله لقد هممتُ أن أضرب عنقكَ».

وكان هذا هو رأي مالك قد أخذ صدقات بني يربوع إذ كان زعيماً لقومه، وتصرف فيها وفقاً لهواه. فسأله خالد عن هذا فأجاب مالك قائلاً: أنا أقيم الصلاة من دون زكاةٌ فقال خالد: ألست تعلم أن الصلاة والزكاة لا تكونان إلا معاً، وأن إحداهما لا تُقبل من دون الأخرى؟ فقال مالك: أوَكان صاحبك يقول هذا؟ فردّ خالد قائلاً: أوَلا تراه لكَ صاحباً والله لقد صحّ عزمي على الأمر بقطع رأسك.

وهنا يوصف مالك بأنه مرتدّ معاند، وتصريحاته الاستفزازية لم تدع مجالاً لخيار آخر سوى قتله. والقصةَ تفترض، من ناحية أخرى، أن مالكاً كان مسلماً فيما سلف.

وكان خليفة بن خيَّاط أول من يجري الحديث عنده عن أن أبا بكر دفع الدية إلى مُتَمّم عن مالك المقتول. وهذا أمر يمكن تقويمه على أنه دليل على أن القتيل كان مسلماً بالفعل. وفي هذه الحالة لا يروى شيء عن مبلغ الدية، الأمر الذي يجب أن يؤخذ فيه بالحسبان أن الدية كانت تدفع في العصر الأول، أحياناً، عن غير المسلم أيضاً (بمبلغ مخَفَّض بالطبع).

ولم يَغب عن بال المؤرخين أن المرء يواجه هنا موقفاً مشابهاً لما كان يواجهه، في تلك الأيام، في روايات بني جَذيمَة، باستثناء أن النبي كان في تلك الأيام هو الذي عوّض عن إساءة خالدَ. ومن الممكن أن يعترض معترض على استخدام هذا الدليل على إسلام مالك بأن مثل هذا النوع من المعلومات على وجه الخصوص من السهل نثره داخل رواية من الروايات، ولنلاحظ إلى جانب ذلك، أن الرواة ليسوا متفقين على أن متمّماً لقي أبا بكر على وجه الإطلاق.

وثمة دليل أخير من أدِلّة النص ينبغي إدخاله في الاعتبار، وهو متضمن

في حكاية طريفة ما تفتأ تُروى المرة بعد الأخرى: وذلك أن أخا مالك، مُتَمّماً، أتى عمر بعد الأحداث بسنين، ليذكره بمقصده في الاقتصاص من خالد على خطئه. وفي هذه المناسبة قيل الكثير من أشعار الرثاء بمالك، التي تبرز مجده، وأخيراً أعرب عمر عن أسفه لأن أخاه الحبيب زيداً الذي سقط في قتال مُسَيلَمَة، لم يُتَح له مثل هذا الرثاء البليغ. وقد أتاح الجواب المتحفّظ من مُتَمّم، حافزاً للتكهنات حول إسلام مالك. وقد وردت الفقرة الخَاصة بهذا عند القلاعي كما يلي:

«ويروى: أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال لمنمم بن نويرة: «لَوَددتُ أني رثيت أخي زيداً بمثل ما رثيتَ به مالكاً أخاك!» وكان أصيب يوم اليمامة، فقال له منمم: «يا أبا حفص، فوالله لو علمت أن أخي صار حيث صار أخوك ما رثيته!» فقال عمر: «ما عزاني أحد عن أخي بمثل تعزيته!». (القلاعي ⁽⁹⁶⁾).

ويجب أن يُفهم تصريح مُتَمّم، فيما أرى، على أنه كان يعتقد أن زيداً بن الخطاب سقط شهيداً في معركة العقيدة، فظفر بالجنة على وجه اليقين، بينما قتل مالك كافراً، ولذلك فهو محكوم عليه بنار الجحيم.

ولما كان هذا التقدير يلغي الاتهام الموجه إلى خالد، من جذوره، على أنه اتهام غير مشروع، فقد اجتهد بعض المؤلفين في إضفاء معنى آخر على كلمة مُتَمِّم.

فابن أبي الحديد يمثل وجهة النظر القائلة إن جملة مُتَمِّم لا يجوز أن تفهم على أنها دليل على ردّة مالك، وإلا فكيف كان في وسع إنسان ذي عقل وفهم أن يطالب أبا بكر بالدية عن القتيل، وإطلاق سراح الأسرى، والثأر للفعلة؟ وهو يرى أن من المفروض أن تلفت هذه الجملة النظر إلى الفرق التالي: لقد قتل زيد في أثناء القتال في سبيل الله، بينما مات مالك من جراء شبهة.

لقد بسطنا، في الصفحات الأخيرة، الأدلة التي تناولت ثمانيا من سلاسل الأدلة، وتتضمن، كلها، قولاً يفيد إسلام مالك. وينتج عن النظرة الشاملة، الصورة التالية:

* ليس ثمة إلا القليل من مواضع الاستدلال التي تتحدث مباشرة عن

قبول مالك الإسلام، وهي تبدو جميعاً غير قابلة للتصديق على وجه الخصوص.

* كان مالك مسلماً، لأن النبي قد كان عينه عاملاً على الصدقات. وثمة أقوال تتماشى مع هذا وترد بتواتر كبير، ولكن لا يتم في أي موضع من المواضع، حمل القارئ على تصديق ما يتعلق بزمن حدوث هذا التعيين وكيفيته بالفعل. وأنا أرى أن هذا القول ضعيف الإقناع من حيث كونه وسيلة إثبات.

* **كان مالك من أتباع سَجاح:** والأقوال حول ظهور سَجاح ضبابية في مجملها، ولا يكون للربط بين (مُدَّعية النبوة) ومالك، معنى، فيما أرى، إلا حين يكون مالك لم يدخل في الإسلام بعد.

* **حكاية الرَّحْرَحان:** من المؤسف أن هذه الحكاية لا ينقلها سوى التبريزي، على أن إمكانية إثباتها عن طريق أشعار يمكن أن تكون لها درجة معينة من الصحة، تؤيد صحتها. ولكن هذه الحكاية لا تُقنع، بالطبع، إلا حين لا يكون مالك مسلماً.

* **مالك يرفض تسليم الزكاة:** تتعلق المسألة هنا بحكاية واسعة الانتشار متقنة الصياغة، يضمن صحتها الشِّعْر، على النحو ذاته، وهي مبنية بالطبع على القول بأن النبي عَيَّن مَالكاً عاملاً على الصدقات. ومما يشهد ضد صحة هذه الرواية أن العناد الذي أظهره مالك تجاه اقتراب خالد، يظل غير مفهوم البتة. كما أنه لا يمكن التوفيق بينه وبين الحديث الذي يكثر الاستشهاد به، أيضاً. أما أبيات الشعر التي يقال إنها تؤيد الرواية فترد عند أبي تمام في سياق آخر (الرَّحْرَحان).

* **الرواية حول الاستجواب،** ولا بدّ للمرء، في صدد هذه الحكاية التي يتواتر سردُها، أن يتساءل أيضاً، هل يتلاءم سلوك مالك المتسم بقصر النظر والعناد، مع شخصه. والظروف تفترض بصورة أولية أن مالكاً كان مسلماً فيما سلف، غير أنه يدخل الآن في الرِّدَّة.

* **دفع الدِّية:** هذه المسألة يتم إيرادها كثيراً على أنها دليل على إسلام مالك، ولكن يبدو لي أن توازيها مع الروايات الخاصة ببني جَذِيمَة يشهد على نقيض ذلك.

* التلميح إلى موضوع زَيْد: هذه الحكاية المضمونة الصحة لا يكون لها معنى، فيما أقدِّر، إلا إذا لم يكن مالك قد أسلم (بعدُ).
ومن بين الروايات الثماني تشير ثلاثٌ إلى أن مالكاً لم يكن مسلماً، على حين تنطلق خمس منها من أنه اعتنق الإسلام مؤقتاً على الأقل. وينتج عن هذا أنه ليس في وسع المرء أن يستخلص من مضمون النص إفادة قاطعة حول وضع إسلام مالك.

ولكن عندما ينطلق المرء من أطروحة مفادها أن قضية مالك لم ترد فيها الروايات بهذا التفصيل في الحقيقة إلا لأن أناساً أرادوا أن يتهموا خالداً، وبالتالي (أبا بكر) (كما يُعبِّر عن ذلك ابن أبي الحديد بصريح العبارة) فقد يكون من الممكن أن تخفَّ وطأةُ اللَغَط الناجم عن ألوان التناقض. ولم يكن هناك بدّ، في ظل هذا الافتراض الأولي، من أن يتم الاستدلال المتكلّف، أو القسري، على أن مالكاً كان مسلماً! وإذاً فقد كانوا يوردون كل الأدلة والقرائن التي يمكنها أن تدعم هذا القول. ولا عجب بعدئذ، أيضاً، أن يضطر القوم، من أجل الروايات المتناقضة، إلى أن يلجؤوا إلى النصوص التي تعد مهملة بالنسبة إلى المؤرخ (مثل شرح الحماسة).

وفي النهاية يظل هناك انطباع مؤداه أن كتب التاريخ قد أزيلت منها، بعناية، الآثار التي كان يمكنها أن تثبت أن مالكاً لم يكن مسلماً في وقت من الأوقات، إلا أن القوم فاتهم أن يَرَوْا أن ثمة آثاراً ضئيلة من العَرْض المناقض ظلت باقية في موضع مهمَل.

3.5.2.5 الروايات عن اشتباكات

يُجمِع المؤرخون الذين تتوافر أعمالهم بين أيدينا، في صدد مصير مالك بن نُوَيْرَة، إلى حد بعيد، على أنه لم يقض نحبه في القتال، بل قتله خالد خلافاً للأصول الشرعية. ومع ذلك فهناك آثار متفرقة في النصوص ما زالت تتحدث عن اشتباكات، كما ترد الشواهد المناقضة في القصائد الباقية لمُتمِّم.

وقد أشير إلى مدى الغرابة الماثلة في مسألة عدم حدوث اشتباكات أثناء ما يسمى بالردّة، في أرض بني تميم. لقد قاومت القبائل الكبيرة الأخرى في جوارهم، ولا سيما أسد وبني حنيفة، توسُّعَ المدينة مقاومة عنيدة، ثم يقال إن قبيلة تميم ذات الشأن والخطر استسلمت بغير قتال! ويتم خفض (الردّة) بأسرها عند بني تميم، بموجب إجماع المؤرخين، إلى الأحداث المتَعَلِّقة بقتل مالك.

وأودُّ، فيما يلي، أن أتتبَّع الأخبار المتناثرة التي تتحدث عن اشتباكات مع بني تميم.

أطرح في البداية ملاحظة هامشية للمسعودي لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التحقيق العام الذي سبقها:

«وسار إلى البُطاح، وأثخن في أرض تميم. وقتل مالكاً بن نُوَيْرَة اليربوعي، وسار إلى اليمامة». (المسعودي 1894: 285).

وهذا يفضي بادئ ذي بدء إلى مجرد سؤال: هل دوَّن المسعودي هذه الملاحظة هكذا، ببساطة، أم أن المسألة تتعلق بإحدى البقايا القليلة التي أفلتت من عملية إعادة نظر كبرى في التاريخ؟

أما المؤرخون (الاختصاصيون) فتتحدث منهم طائفة بأسرها، في جملة فرعية على الأغلب، عن حروب ما يقال إنها حدثت في الوقت الذي كان خالد مشغولاً فيه في البُطاح مع مالك بن نُوَيْرَة، ولكن هذه الأقوال تظل في العادة غير محددة. وأمثال هذه المواضع ترد عند وَثِيْمَة، وعند خليفة بن خَيَّاط، والبلاذُري، وابن كثير، وابن منظور، والدياربكري. ولنورد مثالاً أنموذجياً، هو فقرة من البلاذُري:

«ثم سار خالد إلى من بالبُطاح والبعوضة من بني نميم فقاتلوه، ففض جمعهم وقتل مالكاً بن نُوَيْرَة أخا مُتَمِّم بن نُوَيْرَه». (البلاذُري 98).

وهذا يبدو كأنه مناوشة أو اشتباك، ولا يبدو أنه يشير إلى (حروب كبيرة).

أما نواة المعلومات حول العمليات القتالية في أرض بني تميم فترد في أشعار مُتَمِّم التي ظلت باقية في مجموعات مختلفة، ولنقدم أولاً

استعراضاً للمادة:

أ) قطعة مجتزأة من ثمانية أبيات، في شرح التبريزي على الحماسة، حول (يوم البعوضة) مستهلُها: ومن أيامنا . . .

ب) قطعة في المسالك للبكري، حول يوم البعوضة (هنا : 'يوم حالية') مستهلُها: نِعْمَ الفوارس . .

ج) قطعة مجتزأة من ستة أبيات، عند ياقوت حول من سقطوا في البعوضة، أولها: لعمري، وما عمري. . .

د) قطعة مجتزأة من ثمانية أبيات، ترد مع متغيرات، عند التبريزي، وعند أبي الفرج، وعند ابن خلّكان، وتتحدث عن خيانة ضِرار مالكاً، مستهلُها: نِعْم القتيل . . .

هـ) قصيدة من خمسين بيتاً، في المفضّليّات، وغيرها، حول دَفْن مالك القتيل من قِبَل المنْهَال، مطلعها: لعمري . . .

أما المواضع ذات الأهمية من الناحية التاريخية، المأخوذة من هذه القصائد (في ترجمة نُلدِكه) فهي التالية:

ومـن أيامـنا يـوم عجيــب
ولا يـوم كـيوم بني بسّهان
بناصفة البعوضة حيث سالت
على بطحائها شعب الرعان
دعاهم مالك حتى استجابـوا
ولـم يـك في إجابتهم تـوان
محافظة عليـه ولـم يريــدوا
صدوداً عن مخالسة الطعان
فــلا يبعــد بنـو عــم وآل
لأعـمٍّ فـقد وأبـيك كــانوا
فـوارس غـارة وحـماة ثغـر
إذا ما شبت الحرب العوانُ

(نُلدِكه 114)

نعض عليهم أســفاً إذا ما
ذكرناهم، بـأطراف البنـان
وتسعدنا الأرامل واليتامى
فمـا للـعيش بعدهم لـيان
‹نُلدكه 117›

لعمري وما دهري بتأبين هالك
ولا جزع ممـا أصاب فأوجعـا
نعم القتيل إذا الرياح تحدبت
فوق القتيل قتيلك بـن الأزور
لقد كفن المنهال تحت ردائـه
فتى غير مبطان العَشيّات أروعا
‹نُلدكه 120-1›

أدعوتـــه باللـه ثم قتلتــه
ولئن دعاك بذمة لم يغدر
‹نُلدكه 116 (ج)›

فإن تكـن الأيام فرقـن بيننا
فقد بان محموداً أخي حين ودّعا
‹نُلدكه 104-110› بقية القصيدة

ويستطيع المرء، بالاستناد إلى هذه الأبيات، والى الحواشي المرافقة لها على وجه الخصوص (ولا سيما عند التبريزي) أن يكشف النقاب عن الحقائق التالية، التي تعطي، إذا ما أخذت معاً، صورة جديدة كل الجدة، عن نزاع المسلمين مع مالك بن نُوَيْرَة:

* كانت هناك معركة واحدة على الأقل، بمعنى الكلمة، في أرض بني تميم.
* حدثت هذه المعركة في وادي البعوضة، أو في ما يجاوره.
* لم يكن قائد المسلمين على الأغلب الراجح، خالداً نفسه، الذي يمكن أن يكون أقام في البُطاح بالفعل، بل كان قائدهم ضِرار بن الأزور.

* كان قائد القوم من بني تميم مالك بن نُوَيْرَة.

* سقط في المعركة رهط غير قليل من القوم من سرية مالك، كان منهم، فيما يقول التبريزي، خمسة وأربعون من بني بُهان وحدهم.

* من الممكن ألاّ يكون مالك سقط في المعركة، بل ذهب ضحية لمؤامرة من قبل ضرار، ويبدو أن هذا أعطاه عهد أمان إذا ما سلّم نفسه، وقتل الرجل الأعزل عقب ذلك بأسلوب غادر.

* كان هناك ضحايا من جانب المسلمين أيضاً، ويذكر ابن الأثير اثنين من أبناء أخوة خالد (الوليد بن عمارة بن الوليد، وأبو عبيدة بن عمارة بن الوليد). (ابن الأثير 2/ 243؛ انظر أيضاً الزبيري 330).

* شاركَت زوجة مالك كذلك (وهي ليلى بنت سنان، كما يقول التبريزي) في القتال، وجيء بها أسيرة إلى خالد.

* يبدو أن مُتَمّماً شارك في المعركة أيضاً.

* تولى واحد من سادة تميم، هو المنهَال بن عصمة الرياحي، الذي مر بجثة مالك بعد المعركة، دفنَ جثته تحت عباءة كان قد جاء بها.

وهذا العرض للأحداث، إذا كان صائباً، وهذا ما تشهد به أبيات مُتَمّم، يدع معظم الأحاديث المنحرفة عند المؤرخين تبدو تلفيقاً. وعندئذ تدخَل حكاياتٌ مثل أسْرِ مالك، وشهادة أبي قَتَادة، والقتل من باب الخطأ، على أساس التباس لغوي، واستجواب مالك عن طريق خالد، والحكم عليه بالإعدام، وحكاية الأثفيّة، وكثير مما عدا ذلك في باب الخيال.

ولكن إذا أتبع المرء ذلك بمؤامرة ضرار فسيكون من الممكن، في بعض الظروف، إنقاذ بعض العناصر من المؤلفات التاريخية السائدة، ولكن ذلك لا يشمل، بالطبع، الميل المبدئي.

وينتج عن القطعة المجتزأة المنقولة آنفاً (ج) حول غدر ضرار بمالك، بوضوح لا لَبْس فيه، أن هذا هو الذي اقترف الغدر. ولكن شرحَ التبريزي، يقول، نقلاً عن أبي ريَّاش:

«(بعد المعركة). ثم إن خالد بن الوليد قال: يا ابن نُوَيْرَة هلم إلى الإسلام، قال مالك: وتعطيني ماذا؟ قال: أعطيك ذمة الله ورسوله وذمة أبي بكر وذمة خالد بن الوليد أن لا أجاوز إليك وأن أقبل منك فأقبل مالك وأعطاه بيده وعلى خالد تلك العربضة من أبي بكر، قال: يا مالك، إني قاتلُك، قال: لا تقتلني، قال: لا أستطيع إلاّ ذاك، قال: فأت ما لا تستطيع إلاّ إياه، فقدمه إلى الناس فتهيبوا قتله وقال المهاجرون: أنَقتل رجلاً مسلماً؟ غير ضِرار بن الأزور الأسدي من بني كوز فإنه قام فقتله». ‹أبو تمام 371›.

وإذا أدخلنا هذا ضمن سياقه فمن الممكن أن يعني أن ضراراً(!) أعطى في المعركة مالكاً عهد الأمان، وساقه إلى خالد أسيراً، ولكن هذا كانت لديه أوامر غير هذه ولم يقدِّر وعد الأمان الذي بذله ضِرار، بل أوعز بقتل مالك.

وقد كان من الممكن في هذه الحالة تصوُّر استجواب لمالك من قبل خالد، وكذلك نقد المسلمين الذي سيكون أقلّ توجّهاً نحو قتل مُسلم منه نحو النكث بعهد أمان مبذول. وسيكون ضرار عندئذ قد أُسْند إليه دور كبش الفداء، بينما يقف خالد هنا بريئاً مَن الذنب. وسيكوَن من الممكن عندئذ أن يعود الأمر الصريح بقتل مالك، من ناحية أولى، إلى دوره القياديّ في ردّة لبني تميم، أو، من ناحية أخرى، إلى جريمة واحدة بعينها، مثل السطو على إبل الصدقة في الرَّحْرَحان.

وتؤيّد هذا المتغيّر رواية ينقلها البلاذُري:

«وقد قيل إن خالداً لم يلق بالبُطاح والبعوضة أحداً ولكنه بعث السرايا في بني تميم وكانت منها سرية عليها ضرار بن الأزور الأسدي فلقي ضرار مالكاً فاقتتلوا وأسره وجماعة معه فأتى بهم خالد فأمر بهم فضربت أعناقهم. وتولى ضرار ضرب عنق مالك». ‹البلاذُري 98›.

ولكن هذا (السيناريو) لا ينسجم كل الانسجام مع عدد من الأبيات الشعرية (من: 'د') إذ يرد فيها قول الشاعر: «فقد بان محموداً أخي حين ودّعا». وهذا القول يجعل المرء يتصوّر موتاً في القتال بدلاً من أن يتصوّر إعداماً. والحال مشابهة لذلك فيما يتعلق بالأبيات المنسوبة إلى المنهال. وفي حواشي التبريزي يوصف كيف يطوف بميدان المعركة باحثاً عن جثة

مالك، ولا يجدها إلاّ في إعادة تركيب الأحداث على نحو مقنع كل الإقناع.

4.5.2.5 مالك وخالد

من المعروف أن أغلبية المؤرخين يقدمون عن الأحداث صورة أخرى. والعناصر الجوهرية فيها هي الرواية عن سوء الفهم اللغوي الذي أدى إلى القتل بطريق الخطأ، والرواية الخاصة باستجواب مالك، الذي انتهى بحكم الإعدام، وشهادة أبي قتادة التي يتم إيرادها رواية مُواكِبَة، بأنّ مالكاً وبني يربوع كانوا مسلمين.

وأود الآن أن أتناول بمزيد من الدقة، شواهد النص حول هذه النقاط الثلاث.

تظهر قصة سوء الفهم أو الالتباس اللغوي أول ما تظهر في رواية سيف، عند الطبري، وقد نقلت آنفاً على وجه التفصيل (رواية معيارية) ولا ينبغي إيرادها هنا مرة أخرى. وينقل كتاب **الأغاني** هذا الحديث عن الطبري من دون تغيير تقريباً، كما ترد، مع تغيير يسير، عند ابن الأثير، وأودّ أن أنقل هنا روايته بإيجاز:

«فاختلفت السرية فيهم، وكان فيهم أبو قتادة فكان فيمن شهد أنهم أذّنوا وأقاموا وصلوا. فلما اختلفوا أمَرَ بهم فحُبسوا في ليلة باردة لا يقوم لها شيء. فأمر خالد منادياً فنادى: أدفئوا أسْرَاكم، وهي في لغة كنانة القتل. فظن القوم أنه أراد القتل ولم يُرِد إلاّ الدفء فقتلوهم. فقتل ضرار بن الأزور مالكاً، وسمع خالد الواعية فخرج وقد فرغوا منهم. فقال: إذا أراد الله أمراً أصابه وقد اختلف القوم فيهم فقال أبو قتادة هذا عملك!». (ابن الأثير 2/ 242).

وهذا هو، على وجه الإجمال، نص الطبري أيضاً. وكل ما في الأمر أن الأمر الغريب بالقتل تغيَّر تغيُّراً طفيفاً، فقد أعطى ابن الأثير هنا، ببساطة، صياغة جديدة لمصدر ثابت متوافر، والحال على هذه الشاكلة أيضاً فيما يتعلق بالمؤلفين الآخرين.

أما ما يتعلق بصياغة المشهد فالقصة تبدو عليها علائم التلفيق وذلك أن المرء لا يستطيع، في مخيّم عسكري، أن يُدبِّر مجزرة لا يلاحظها

القائم بالأمر إلاّ بعد اختتامها. ولكنِ هذا هو، على وجه الدقة، مقصد القصة. ويُشار ضمناً إلى أن خالداً تعمّد إصدار الأمر الذي يُساء فهمه، ثم جعل ينتظر انتظار الشامت إلى أن تحققت النتيجة المرجُوّة.

وفي هذه الحالة كان أبو قَتَادة خليقاً أن يكون على الحق كل الحق في اتهامه: هذا صنيعك! إذ إن هذا هو، على وجه الدقة، ما كان يهدف إليه المختَلِقُون.

وإذاَ تأملنا صيغة الأمر من الوجهة اللغوية كان معناها الأساسيّ، بالطبع (بعث الدفء). أما المعنى الجانبيّ، الذي هو (القتل) فلا تسجّله المعجمات إلاّ على الهامش، ولا يستطيع المرء، بالطبع أن يَخْلُصَ مَن هذا الذكر إلى نتيجة يقينيّة، لأن الانتقال إلى المعنى الخصوصيّ كان يستهديَ بالنصوص التاريخية التي هي موضع النظرِ والتساؤل. وبناء على هذا نجد الصياغة في لسان العرب غامضة: الإدْفاء: القتلُ في لغة بعض العرب: ‹لسان العرب: مادة: (دفء)›.

أما ما يتصل بالاستجواب فقد نقلنا آنفاً رواية وَثِيْمَة التي يجب أن تفهم على أنها أقدم شاهد باق من هذا الخط الكلاميّ. وقد أخذ هذه المادة مؤلفون آخرون بصورة حرّفيّة إلى حد بعيد. وأنقل هنا، على سبيل الذكر أو التذكر، قول أبي الفرج:

> «وكان خالد يعتذر في قتله بأنه قال له وهو يراجعه: ما أخال صاحبكم، يعني النبي (ص) إلاّ وقد كان يقول كذا وكذا، فقال خالد: أو ما تعده صاحباً؟ ثم قدمه فضرب عنقه وأصحابه». ‹أبو الفرج 15/ 304›.

وإني لعلى يقين من أن أصدقاء خالد قد اختلقوا له حديثاً يضع عنه الوزر، على النقيض تماماً. وهذه القصة تبدو لي خيالاً متقن الحبكة كان يهدف إلى تغطية ظلم خالد بطريق غير مباشر. ذلك لأن مالكاً إذا كان مطلعاً على الإسلام هذا الاطلاع الحسن الذي يمكّنه من مجادلة خالد في دقائقه، فمعنى ذلك أنه كان من المُستَيْقَن أنه كاَن مسلماً، وبالتالي، مسلماً من قَبل. وإذا أضيف إلى ذلك شهادة أبي قَتَادة أنه كانت تقام الصلاة عند وصوله مضاربِ القوم، فقد سُوِّدَت صفحة خالد، من جراء فرضه حكم الإعدام، تسويداً متناهي العمق.

وأن يكون أبو قَتَادة، على وجه الخصوص، هو الذي يدلي بالشهادة الجوهرية ضد خالد، أمر يستحق النظر. فقد كان هذا الرجل ذاته هو الذي عارض خالداً في أمر بني جَذِيمَة، واتّهمه بالكفر.

وقد أسفرت الفقرة الأخيرة عن سلسلة من الحقائق التي يمكن إنزالها في مواقعها المحكمة أيّما إحكام، من العملية التاريخية، وإن كان المؤرخون لا يقدرونها، أو يقدّرونها التقديرَ الأدنى. وفي هذه الفقرة يعد الأمر على نقيض ذلك تماماً، إذ تواجه المرءَ روايتان لا تنسجمان مع الصورة العامة لـ(الردّة). فإذا كان خالد قد اقترف ظلماً عندما قَتَلَه، على الرغم من أنه كان مَسلماً، فماذا يبقى إذاً بعدُ من ردّة بني تميم؟؟ أتراهم كانوا بالفعل مسلمين جميعاً؟ وهل كان من الممكن القضاء على التذبذب قصير الأمد لبعض زعماء القبائل، الذين تتحدث عنهم أكثر المراجع (مودّة) بلفتة تهديد بالغة الضآلة من قبل المدينة؟ وهل كان تجلّد أبي بكر وثباته يكفيان لإدماج قبيلة تميم الكبرى من جديد في المجتمع الإسلامي؟ إنها أسئلة لا يمكن الإجابة عنها بسهولة عندما يفكر المرء في حالة المراجع، ذلك لأن مقصد المؤرخين كان يتمثل، على ما يبدو، في خفض حجم ردّة بني تميم إلى مستوى شخص مالك، بل تقديمه في صورة المُسلمَ الذي يُساء تقدير إسلامه.

5.5.2.5 أمُ تميم

وكما قرّرنا آنفاً، فإن الأقوال في العلاقة بين خالد وأرملة مالك: أم تميم، متناقضة إلى أقصى الحدود.

وفي هذه الفقرة أودُّ أن أتناول الروايات التي تتصل بالأحوال التي تعرّض لها ارتباطهما تحسب. وهذا أمر يتعلق بأسئلة من مثل: هل تزوّج خالد أم تميم، أم اتخذها محظية فحسب؟ وهل عاشرها فوراً، أم بعد انقضاء عُدّتها؟ وأخيراً، كيف تابعت العلاقة بينهما تطوُّرها بعد الاتهام بالزنى؟

وليس هناك إلاّ قولان يتحدثان عن إتمام فوريّ للزواج، على أن الصياغة في هذين الموضعين ذاتَيهما ليست صياغة واضحة لا لَبْس فيها. فقد وَرَدَ

عند الدياربكري:

«وقُتِلَ مالك بن نُوَيْرَة، فتزوّج امرأته أم مُتمّم، من ليلته، وكانت جميلة، قيل لعلها كانت مطلقة قد انقضت عدتها، إلاّ أنها كانت محبوسة عنده». ‹الدياربكري 209›.

ولما كان الدياربكري مؤلّفاً متأخراً إلى حد بعيد، فقد كانت المناقشات المختلفة حول الموضوع معروفة لديه بالطبع، وكان يطرح وفق ما يلائم هذا الغموض.

وثمة مؤلفون عديدون يتحدثون حديثاً شديد العموم عن زواج، من دون أن يصفوا الظروف وصفاً أكثر تفصيلاً.

أما الطبري فيرد عنده، في مقابل ذلك:

«وتزوج خالد أم تميم ابنة المنهال، وتركها لينقضي طهرها، وكانت العرب تكره النساء في الحرب وتعايره». ‹الطبري 1926›.

ويسرد وَثيمة الحديث على النحو التالي:

«وقبض خالد امرأته، فقيل إنه اشتراها من الفيء، وتزوّج بها، وقيل إنها اعتدّت بثلاث حَيض، ثم خطبها إلى نفسه، فأجابته، فقال لابن عمر وأبي قتادة (رض) يحضران النكاح فأبيا». وَثيمة في ‹ابن خلّكان 6/ 14›.

وجاء في رواية أوردها التبريزي في شرح الحماسة:

«واخذ خالد بن الوليد ليلى بنت سنان وابنها جراد بن مالك فأقدمهم المدينة ودخلها وقد غرز سهمين في عمامته فكأن عمر غضب حين رأى السّهْمين فقام فأتى علي بن أبي طالب، فقال: إن في حق الله أن يُقاد هذا بمالك، قتل رجلاً مسلماً ثم نزا على امرأته كما ينزو الحمار». ‹أبو تمام 1/ 372›.

ويروي التبريزي في موضع لاحق، أيضاً، أن متمّماً الذي جاء عمر ليشكوَ إليه خالداً من جديد، لم يتراجع عن اتهامه في الحقيقة، ولكنه طلب أن يعطيه أم تميم وابنها. وهذا خليق أن يعني أنه لا يجري الحديث عن زواج، بل عن محض علاقة جنسية، وأن أمّ تميم جيء بها، أسيرةً لخالد، إلى المدينة، وأنها احتفظت بهذا الوضع أيضاً إلى أيام عمر.

وفي مقابل ذلك جاء في الإصابة:

«تقدم على أبي بكر، يفعل أشياء لا يراها أبو بكر، أقدم على قتل مالك بن نُوَيْرَة، ونكح امرأته، فكره ذلك أبو بكر وعرض الديه على مُتَمِّم بن نُوَيْرَة، وأمر خالداً بطلاق امرأة مالك». (ابن حجر. انظر مادة (خالد)).

وبموجب هذه النظرة العامة لا يكون قد حُسِمَ بعدُ موضوع: هل تزوج خالد أم تميم أم عاشرها فحسب؟ ولكن الأغلَبية تحدثت مع ذلك عن زواج.

على أن الوضع الشرعي يوصف، فيما أرى، بمسألة أنه ما كان يجوز له أسر زوجة مسلم. أما الزواج من أرملة فلم يكن يحول دونه شيء بادئ ذي بدء إذا تمّ الالتزام بفترة العدّة الشرعية، إلاّ أن تكون غير مسلمة. أما معاشرة الأسيرة/ الأَمَة فلم يكن يوجد تقييد لها. وكان الاستحواذ على نساء المغلوبين من قبَل المنتصر، ما يزال أمراً مألوفاً، على الأقل في عصر صدر الإسلام. (شَخْتْ 1964: 277- 8).

وعلى هذا فلم يكن يتوافر التصرُّف الجُرْمي إلاّ إذا كان مالك وأم تميم مسلمين. وعند ذلك ما كان انتظار الطهر ليجدي كثيراً، لأن قتل مالك سيشكل عندئذ جريمة عظمى.

وإذا لم يكن مالك وأم تميم مسلمين فستعد أم تميم، قبل كل أمر، غنيمة للمسلمين، ويمكن أن تصل إلى خالد بطريق شرعية، وعندئذ سيكون في وسعه أن يتصرف بها كما يشاء، ولم يكن لديه سبب قاهر للزواج منها، بالطبع.

وهناك سلسلة من الشواهد التي تتحدث عن إطلاق عمر سراح أم تميم من قبل عمر، وهذا خليق بأن يشكِّل المتغيِّر الثاني، لا زواج، معاشرة أَمَة، احتجاج.

وأنا أرى أن من غير المرجَّح أن يكون خالد وضع نفسه (بدافع المتعة العمياء) في موقف دقيق من الوجهة الشرعية. وفي مقابل ذلك أرى أن من الراجح أن تكون الروايات عن زواج، مع الإشارات المؤيدة لها، إلى انتظار لفترة الطهر، إنما تم إيرادها لتدعيم وضع مالك من حيث كونه مسلماً.

ولنوردْ في هذا الموضع، ملاحظتين جانبيّتين لا تعودان إلى هذا الموضوعِ مباشرة.

تفيد شهادة الزبيري ‹الزبيري 327› أن خالداً كان له ثلاث زوجات:

* بنت أنس بن مدرك الخثعمي، أم أولاده: المهاجر، وعبد الرحمن، وعبد الله.

* كبشة بنت هَوذة، بنت أبي عامر، والدة سليمان (الذي كان يكتني به).

* أم تميم الثقفية (كذا) أم ولد آخر له، اسمه عبد الله.

وبهذه الشهادة من طرف غير مُتَّهَم، يمكن أن يكون الادعاء القائل أن خالداً تزوج أرملة مالك، قولاً مبنياً على افتراض نظري. على أن الارتباط الجنسي الصِّرْف لم يكن فيه ما يعيب كثيراً، ولا سيما حين لا يكون من الممكن أن يُستخرَج منه اتِّهام ما.

وعندما يفكر المرء في معالجَة للروايات، يكون من قبيلِ الحنكة والذكاء، أن يسترسل في لعبة خلط بين أم تميم الأصلية (الثقفيّة) وأرملة مالك، التي لا إجماع على اسمها مطلقاً.

أما الملاحظة الهامشية الأخرى فتعود على ميل بعض المراجع إلى وصم خالد بوصمة زير النساء. وقد انتهى الأمر، بعد قضية أم تميم، أو بعد موقعة اليمامة، فيما يقال، إلى حدث يحطّ من مكانة الرجل، على النحو ذاته، جرّ على خالد نقداً مريراً، إذ يقال إن خالداً طلب إلى مُجّاعة بن مرارة، بينما كان قتلى المسلمين راقدين ولمّا يُدْفنوا، يد ابنته، ودفع في هذه مهراً هائلاً.

وثمة شكل مميّز يوجه خاص، من أشكال هذا النقد عند اليعقوبي إذ يلوم أبو بكر خالداً في كتاب له جاء فيه:

«أنت تتهافت على النساء ودماء المسلمين ما زالت عالقة بحبال خيمتك!». ‹اليعقوبي 2/ 131›.

وجاء في صيغة أخرى، لكتاب أبي بكر إلى خالد:

«يا خالد بن أم خالد، إنك لفارغ سكح النساء وتعرّس بهنّ، وببابك دماء ألف

ومائتين من المسلمين لم تجفّ بعد». (الدياربكري 218).

ولكن يبدو أن خالداً لم يكن ممن تحكمهم غرائزهم حيث لا يستطيعون أن يلجموا رغبة الحواس في الوقت المناسب. ففي سيرة خالد التي ترد في مجموعة ابن منظور، القول التالي حول موضوع النساء، على لسان خالد:

«ما ليلة يُهدى إليّ فيها عروس أنا لها محبّ، أو أُبَشَّر بغلام، أحبُّ إليّ من ليلة شديدة الجليد في سرية من المهاجرين أصبِّح بها العدوّ». (ابن منظور 8/ 16).

6.5.2.5 الاتهام

من أجل البحث في النص، سوف أنطلق من أربعة أدلة: من رواية وَثِيْمَة، الذي استوعب، كما يقول ابن خلّكان، مادة الواقدي، ومن الملاحظة الوجيزة للبلاذُري، التي لا إسناد لها، ومَن الرواية التصويرية عند الطبري، الذي يعتمد في هذا الصدد على ابن إسحق، وعلى عرض لابن منظور يجمع في داخله عناصر مختلفة.

وَثِيْمَة:

«ولما بلغ الخبر أبا بكر وعمر (رض) قال عمر لأبي بكر: إن خالداً قد زنى فارجمه، قال: ما كنت لأرجمه، فإنه تأوّل فأخطأ، قال: إنه قتل مسلماً فأقتله به، قال: ما كنت لأقتله، فإنه تأوّل فأخطأ، قال: فاعزله، قال: ما كنت لأشيم سيفاً سلّه الله عليهم [على الكفار] أبداً». (وَثِيْمَة في ابن خلِّكان 6/ 15).

البلاذُري:

«قال عمر بن الخطاب لأبي بكر رضي الله عنهما: بعثتَ رجلا يقتل الناس ويعذب بالنار». (البلاذُري 99).

الطبري:

«فلمّا بلغ قتلُهم عمر بن الخطاب تكلم فيه عند أبي بكر فأكثر وقال: عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله، ثم نزا على امرأته.

وأقبل خالد بن الوليد قافلاً حتى دخل المسجد وعليه قباءٌ له عليه صدأ الحديد معتجراً بعمامة له قد غرز في عمامته أسهماً، فلما أن دخل المسجد قام إليه عمر فانتزع الأسهم من رأسه فحطمها ثم قال: أرئاءً! قتلت امرءاً مسلماً ثم نزوت على امرأته! والله لأرجمنك بأحجارك، ولا يكلمه خالد بن الوليد، ولا

يظن إلاّ أنّ رأي أبي بكر على مثل رأي عمر فيه، حتى دخل على أبي بكر، فلما أن دخل عليه أخبره الخبر واعتذر إليه فعذره أبو بكر وتجاوز عنه ما كان في حربه تلك، قال: فخرج خالد حين رضي عنه أبو بكر وعمر جالس في المسجد، فقال: هلمّ إليّ يا ابن أم شملة، قال: فعرف عمر أن أبا بكر قد رضي عنه، فلم يكلمه ودخل بيته». (الطبري 1928-9).

ابن منظور:

«فقام إليه أبو قتادة [بعد الإعدام] فناشده فيه ومنهم؛ ونهاه عنه وعنهم، فلم يلتفت إليه، وركب أبو قتادة فرسه، فلحق بأبي بكر وحلف: لا يسير في جيش وهو تحت لواء خالد. فأخبره الخبر وقال: ترك قومي وأخذ شهادة الأعراب الذين فتنتهم الغنائم؛ فقال عمر: إن في سيف خالد رهقاً وإن يكن هذا حقاً فعليك أن تقيده. فسكت عنه أبو بكر. قال القاسم بن محمد: وألح عمر على أبي بكر في أمر خالد وكتب إليه بالقدوم للذي ذكر أنه أتى، لينظروا في ذلك، وأمره أن يخلف على الجيش رجلاً، فخلف عليهم خالد بن فلان المخزوم، فقدم ولا يشك الناس في أنه معزول وأنه معاقب وجعل عمر يقول: عدا عدو الله على امرئ مسلم فقتله، ونزا على امرأته». (ابن منظور 8/ 18).

وفي هذه الحالة لا يكون المرء أمام روايات متناقضة في حد ذاتها، بل يجب، هنا، بدلاً من ذلك، أن نتساءل عن مدى ثبوت الاتهام الذي يكاد يكون مشتَركاً بين كل المراجع.

أما الاتهام الأول، والحاسم (وهو قتل مسلم) فينحسم من تلقاء ذاته تقريباً، عندما يفكر المرء في أساليب عرض موضوع (إسلام مالك) آنفة الذكر. وقد كانت نتيجة تحليل النص هي أن مالكاً لم يكن، على الأغلب الراجح، مسلماً، وأنه ما عاد من الممكن أن يُنظر إليه على أنه مسلم وقت موته على الأقل.

ومع ذلك تأخذ كل المراجع تقريباً، على خالد، أنه قتل مسلماً، ويرفض أبو بكر بالطبع، بإصرار، أن يقيم الحدّ القرآني المطلوب، على خالد. أمّا ما كان يعود إليه تسويغ قراره، بأن خالداً (تأوّل فأخطأ) فلا سبيل إلى تقريره على وجه اليقين، والأرجح أن البحث الذي تعلّق به تأويل خالد هو ردّة مالك. والظاهر أن المؤلفين يواجهون صعوبات في رواياتهم. وعلى كل حال فلم يكن معظمهم يريد أن يتهم أبا بكر بصراحة، وكانوا

يأبون أن يغسلوا صفحة خالد من الاتهام الفاحش. وفي تقديري أنّ هذه الطريقة المتمثلة في ترك الحكم معلّقاً، والحفاظ على كرامة أبي بكر، وعدم رفع الوزر بصورة كاملة عن خالد، هي التي أدّت إلى قول من قال: «لقد تأوّل فأخطأ».

ولكن الحال يختلف في صدد الاتهام الثاني، بالزنى.

وأنا أعتقد بادئ ذي بدء، أن المسألة تتعلق في الحقيقة بـ(إجراء احتياطي) من جانب الرواة. ففي مجال صعوبات الاحتجاج الظاهرة بصدد إسلام مالك، كان في وسع المرء أن يُرَكِّب عنصراً داعماً عندما يوجه الاتهام بالزِّنى.

أمّا أن المرء يجد نفسه أمام مفارقة تاريخية فذلك ما يبدو أن الرُّواة لم يكونوا يَعونَه، أو كانوا لا يُلقون بالاً إليه.

وذلك أن الحدَّ القرآني على الزنى في أيام هذا الحدث، كان مقصوراً على الجَلْد، أمّا الرجم، الذي كان عمر وحده، من دون سائر الناس يطالب به، فهو عقوبة لم تظهر إلاّ في المناقشة الفقهية اللاحقة.

وكما هي الحال في قضية بني جَذيمَة يقع خصوم خالد، هذه المرة أيضاً، في الحَرَج من جرّاء أن هذا ما كانَ ليفضي إلى الحكم على المتَّهم إذا لم يشأ المرء أن يلوي المسار المعروف للقصة. على أن أبا بكر لم يعزل خالداً فضلاً عن أن يقيم عليه الحدّ، بل تركه في منصبه، وظل على حسن ظنه فيه، غير عابئ بما حدث بالفعل في البُطاح والبعوضة، ومهما كانت التهمة ضده.

7.5.2.5 محاولة لإعادة تركيب الأحداث

من أجل محاولة إعادة التركيب سوف انطلق من شرطين أوَّليَّيْن لهما مسوّغ وجيه في الحقيقة، ولكن ليس لهما دليل من المراجع صريحٌ لا لَبْس فيه:

* كان هناك، عند وفاة النبي، على كل الأحوال، أقلية مسلمة من بني تميم.

* لم يكن مالك بن نُوَيْرَة مسلماً في أي وقت من الأوقات.

قرر خالد، في أثناء حملته الكبيرة في وسط الجزيرة العربية وشرقيها، عد انتصاره على بني أسد وبني طيء (ظهور 'مُدّعي النبوّة' طُلَيحة) استئناف لزحف على بلاد بني تميم المجاورة وإدخال هذه أيضاً تحت سيادة المدينة.

واصطدم في أثناء هذا (أو غيره؟) بمالك بن نُوَيْرَة، من بني يربوع، الذي ان قد ارتكب بإغارته على إبل الصدقة في الرحرحان، عدواناً شائناً على مة المدينة. وتعدى مالك لإحدى الطلائع التي كان خالد قد نشرها في لأرض الواسعة، للقتال. أمّا أنه قتل في المعركة، أو حُكم عليه بالإعدام عد أخذه أسيراً، فهذه مسألة لا بدّ أن تبقى مفتوحة للمناقشة.

وتمكن خالد من الاستحواذ على عدد من الأسرى، بينهم زوجة مالك، يبدو أنه طالب بها نصيباً له من الغنيمة. أمّا أنه اتخذ المرأة فائقة الحسن، يما يقال، محظية له، فأمر غير مؤكدّ، ويمكن أن يُستَبْعَد زواجه منها، في قابل ذلك.

وليس من الراجح أنه عاد إلى المدينة بعد أحداث البُطاح والبعوضة.

والاتهامات الفاحشة التي تُوَجَّه ضده، فيما يقال، تدخل في مجال الخرافة، سب قناعتي.

ويجب أن نفترض، في مقابل ذلك، أن خالداً أقام فترة بأكملها في أرض ي تميم، ليضمن إدخالهم في مجال سيادة دولة المدينة، ولا نعرف شيئاً ن المعارك التالية التي ربما كانت ضرورية من أجل هذا. كما استغل خالد وقت أيضاً للشروع في عمليات تدعيم لجيشه، لكي يتمكّن من التوجُّه حو هدفه التالي، وهو إخضاع بني حنيفة. وإني لأعلم أن هذه النظرة إلى أشياء تناقض العَرْض الذي يطرحُه التَّأريخ العربي القياسي مناقضةً مطلقة، ير أني أعتقد أنني قدّمت، في الأبحاث التي تقدّمت ما يكفي من الحجج ن أجل التفسير الجديد.

6.2. عرض قضية مالك في المراجع الثانوية

تكشف النظرة العامة التي تُلقى على طريقة عرض قضية مالك في

المراجع الثانوية، أوّل الأمر، عن حدوث تطوُّرات جوهرية تماماً في طريقة النظر إلى الأمور عن كثب.

وتقتصر الأقوال الواردة في المختصرات التاريخية، في القرن الأخير، في الأغلب، على عمليات إعادة سبْك للمادة المتوافرة. وقد كانت الشروط الأولية للمناقشة النقدية خليقة أن تكون مواتية، إذ كانت المراجع غير التاريخية متوافرة في مرحلة جدّ مبكرة.

وكان التطوُّر الذي أحدثه فلهَوزن بنقده سيف وبالاً على عرض قضية مالك على وجه الخصوص. وظل تصوير عصر الردّة أسير هذا المسار عقوداً من الزمان. وكانت السنون الأخيرة فحسب هي التي جاءت ببوادر لتقييم جديد للمراجع، يرجع الفضل فيه، في المقام الأول، إلى دراسة لانداوْ- تاسّيرون.

وأودُّ، فيما يلي، أن أقدم، من خلال أدلة مختارة من النصوص، عرضاً موجزاً لتطوّر كتابة الروايات حول قضية مالك.

يقدم كوسّان دي بَرسفال، في كتابه [مقال في تاريخ العرب] ‹كوسّان دي بَرسفال 1848: 3/ 366› صياغة لاحقة لنصّ الطبري، حيث يخرج، من خلال مستندات لغوية ضئيلة، بعرض جديد يعدُّ أكثر انطباعاً بالطباع السلبيّ بعدُ، من الأصل. وكان شرح التِبريزي على الحماسة معروفاً عنده أثناء ذلك، كما تكشف عن ذلك ملاحظاته.

أمّا رواية الطبري (ص 1924) عن خطبة مالك في بني يربوع قبل وصول خالد، فيتم نقلها على النحو التالي: [ترجمة عن نُلدكه]

«أما بنو يربوع، الذين باتوا بمفردهم، فكانوا ما يزالون متردّدين، واجتمعوا حول مالك بن نُوَيْرة يسألونه المشورة، فقال لهم مالك: (انصرفوا، فالمقاومة مستحيلة، والقضية التي كنا نتولاها باتت خاسرة. عودوا إلى دين الإسلام الذي لم ننأ عنه أبداً، وأذْعنوا للخليفة). فتفرّق بنو يربوع في محيطهم، وأخذت الأسر المختلفة منهم تعلن إسلامها لخالد، على التوالي، وتؤدي إليه زكاتها. أمّا مالك الذي لم يكن في وسعه أن يحمل نفسه على مسيرة مُذلّة لكبريائه، فانسحب إلى ركن منعزل، وكان رهط قليل من الآباء والأصدقاء قد تجمعوا ينتظرون قدوم المسلمين بهدوء». ‹نُلدكه 1864: 93›.

فهنا يجري التأكيد على إسلام مالك ويوصف سلوكه بأنه سلوك فارس نبيل بين البدو، بينما يكون دور خالد دور الإنسان النزاع إلى العنف، الذي يمارس مهنته الدموية من دون تقدير للظروف.

وظل هذا الأسلوب في إعادة السبك يهيمن ردحاً طويلاً من الزمن على كتابة التاريخ عند المستشرقين. وكان القرب من المراجع يتغيَّر من مؤلف إلى آخر. ومن الأمثلة المجيدة من حيث العرض الأمين للمرجع، ما قدمه، مثلاً، السير وِلْيَم مُوِيْر في: **[حوليات الخلافة الراشدة]** (1883 م).

وكان من الممكن أن يكون مقال نُلدكه: (مالك ومتمّم، ابنا نُوَيْرَة) في كتابه: **[إسهامات من أجل معرفة شعر العَرب القدامى** (1864 م)] إسهاماً له أهميته. وقد عمد نُلدكه في ذلك إلى ترتيب مجموعة من مقطوعات القصائد، لمالك ومتّمم، مَن مراجع مختلفة، وترجمها، وعلّق عليها. وقد استوعب بالطبع أيضاً شرح التبريزي. ومن المؤسف أن نُلدكه كان أقل التزاماً بالقصائد والصورة التي تقدمها عن الأحداث، على الرَغم من أنه يقول، هو ذاته، أن المسألة ذات علاقة بـ(وثائق) أو بتوثيق لأقوال محدّدة، فإنه كان يجنح في أجزاء واسعة إلى عرض الطبري. وهو يعلّق على روايته: عن سوء الفهم أو الالتباس اللغوي، مثلاً على النحو التالي:

«إنها ألوان بائسة من التحذلق في اللغة تريد أن تلتمس العذر لخالد، أو أن تصوِّر المجموع على أنه سوء فهم، ولكن مجرد الاستياء الذي يحسّ به المسلمون الحقيقيون، ولا سيما عمر، من ذلك الرجل، يشهد وحده بما يكفي، ضده». (نُلدكه 1864: 93).

بل يكتب، نُلدكه، حول غرض خالد من القتل، قائلاً:

«ومهما يكن من أمر فلابد من الاعتقاد بأن مالكاً لم يكن له بدّ من أن يموت من أجل هذه المرأة». (نُلدكه 1864: 94).

وعلى كل حال فقد كان إسهام نُلدكه خليقاً أن يكون من آثاره أن يغدو المؤرخون بين المستشرقين أشدّ انتبَاهاً إلى المراجع الشعرية في قضية مالك، ولكن الحال لم يكن كذلك، مع الأسف.

أمّا يوليوس فِلهَوزِن فقد انتهى، من جرّاء نقده الصريح سيف بن عمر،

إلى طريق مسدود بفهمه عصر الردّة. وكان من آثار إدانته لكل روايات سيف على أنها من المراجع الثانوية الموالية لتميم، أن حرم نفسه من جزء جوهري من المعلومات المتوافرة بين يديه.

ويتمَحْوَر عرضه الردّة عند بني تميم في ظهور سَجاح، ويُصوِّر مالكاً على أنه شخصية هامشية. ويبيّن الموضع التالي بوضوح، كيف يتشابك (نقد المراجع) وعرض الأحداث، ويتداخلان عند فلهَوْزن:

> «ولم يكن ينتظر إلاّ بنو حنظلة، وتمسّكوا أطول وقت بنبيّتهم، ولكن وكيعاً وصل بمالك إلى الدخول في الإسلام في الوقت المناسب، بينما كان ابن نُوَيْرَة بتلكّأ مع بني يربوع، ولم بكن له بدٌّ أن يدفع ثمن ذلك. وبعد انقضاء الخدعة الكبيرة ما عاد أحد يريد أن يكون حاضراً. وبتأثير هذا المزاج نشأ التقليد التميمي الذي يتبعه سف لأنه هو ذاته تميمي. وما كان في الحقيقة مجرد صَحْو من السّكْر يحوِّله إلى طور البداية، كَأَنْ لم يكن قد حدث سِكْرٌ عام». (فِلهَوْزن 1899: 15).

على أن الطريق الذي كان فلهَوزن قد رسمه مضى فيه كَيتاني، في [حوليات] إلى نهايته. فنشر جَزءاً كَبيراً من المادة (ولاسيما روايتي الطبري- سيف، والصورة المقابلة، للواقدي، ابن حُبَيش) بدقة وعناية، غير أنه التزم بعد ذلك، بسبب ما يقال من التحيُّز ضد سيف، مجموعة من الروايات العربية، وانتهى بذلك إلى صورة للأحداث لا يمكن الدفاع عنها.

أما النقاط الجوهرية في عرضه فهي التالية: كان بنو تميم قد انضمّ الشطر الأكبر منهم إلى سَجاح. ولم يكن لدى خالد أمر بالمسير إليهم، وكل ما في الأمر أنه استغلّ ألوان النزاع بين الفئات التي أحدثها ظهور سَجاح. وعند ظهوره غير المتوقّع خضعت معظم الفئات بينما كان يمكث في البُطاح. وفي مواجهة المتردّدين ضرب خالد مثالاً دموياً في مالك، إظهارا لقوة الإسلام فحسب. ويَظلِ خالد المرة بعد الأخرى يُصوَّر في هذا الصدد مولعاً بالسلطة، متعطشاً للدماء، بربريّاً. (كَيتاني 1902: 11/ 183، 658).

أمّا مدى قوة العهد الذي قطعه كَيتاني على نفسه بالالتزام بفكرة

فلهوزن القائلة بعدم إمكان الوثوق بأقوال سيف عمر فيمكن الاستدلال عليه بنصه الآتي:

«بتوافر لدينا تعاليم كثيرة عن سيف بن عمر. ولكن القسم الأكبر من هذه المواد التاريخية المجمعة غامضة ومشوشة، وكثيرة التضارب فيما بينها، ومعدّلة لتحجب الحقيقة». (كَيتاني 1902: 11/ 162، 628).

وأنا أرى بادرة أولى لتفسير جديد لقضية مالك في بعض الحواشي التي كتبها: ولْيَم مُنتغمري وَط، في سيرته للنبي. فهو يشكّ في أن مالكاً كان مسلماً في أي يوم من الأيام، وفي أن الإسلام كان له طائفة كبيرة من أتباعه لدى بني تميم. وينتهي من هذه الأفكار إلى النتيجة القائلة إن قتل مالك كان عملاً مشروعاً من وجهة نظر خالد. (وَط 138-9).

وفي مقابل ذلك تعد دراسة شوفاني، فيما يتعلق بردّة بني تميم، مخيّبة للآمال. فعلى الرغم من أن المرء كان خليقاً أن يتوقّع منه المزيد، وهو الذي طرح أول المنشورات الجديدة في تاريخ الردّة، يقتصر، إلى حد بعيد على الرجوع إلى أقوال الطبري، والإحالة عليها.

وكذلك يحيل إسهام بترشا كرون في: [دائرة المعارف الإسلامية] عن خالد، إلى إجماع المؤرخين العرب، بدرجة عالية من قلة التفكّر والتّدبُّر:

«وعندما انتشرت الردّة، أو الارتداد، بعد وفاة النبي في عام (11 هـ/ 632 م) أرسله أبو بكر لقتال المرتدين، وهي المناسبة التي ارتكب فيها فعلتين أخريين آثمتَين، أولاهما قتل مسلمين (من جراء سوء فهم) والثانية: الزواج من أرملة أحد الضحايا. وعلى كل حال فقد عفا عنه أبو بكر، وكان قائداً للمسلمين في قتال مُسَيلَمَة». (الموسوعة الإسلامية2، انظر مادة (خالد بن الوليد)).

وفي السنين الأخيرة فقط انفتح الأفق لمنظور جديد. ومن أجل السياق الذي تمّت مناقشته فإن (إعادة الاعتبار) لسيف بن عمر، عن طريق الدراسة التي قامت بها إيللا لانداو- تاسّيرون تعد نقطة تحوّل هامة. (انظر مقالها المشار إليه في ثبت المراجع).

وبالنسبة إلى قضية مالك ذاتها يجب أن نبرز بصورة خاصة ما ورد عنها في [دائرة المعارف الإسلامية]. فهناك لا يشار إلى عناصر بنية قضية مالك فحسب، بل يفصّل القول هناك، قبل كل شيء، في الخلفية العقدية

للروايات:

«استُخدمت هذه القضية في ألوان النزاع السياسي، إذ استخدمها ضدّ خالد أعداؤه، من قريش ومن الأنصار على حد سواء، بينما كانت الشيعة (3) يتّهمون أبا بكر بأنه أمر بإعدام مالك لتأييده المزعوم لعلي (. . .) كما ينعكس في هذه الجدل التشريعي، واللاهوتي الخاص بالشروط التي يقتضيها النظر إلى الرجل على أنه مسلم (. . .)». (الموسوعة الإسلامية2، انظر مادة (مالك بن نُوَيْرَة)).

وفي الاتجاه ذاته تذهب ملاحظتنا فْرِد دونّر في مقدمة ترجمته الطبري (الطبري 1993: 10/ 14).

أما المراجع الثانوية العربية فتقدِّم الصورة ذاتها الواردة في إطار روايات بني جَذِيمَة.

ويُحيل عمر رضا كحالة إحالة مفصَّلة نسبياً على سلسلة من المراجع، بما فيها العرض الوارد في كتاب **الأغاني** (كحالة 63- 70). ولكن لا توجد بادرة لمناقشة نقدية. والحال كذلك في فصل مالك عند الجنرال أكرم (أكرم 195- 200) حيث يعتمد هذا، حتى على سبيل الحصر تقريباً، على العرض الوارد عند الطبري. ويشكل الاستثناء الشهير، مرة أخرى، الفصل الطويل عن مالك بقلم عرجون (154- 173). فهو يناقش كل النصوص المتوافرة بين يديه تقريباً، ويخضعها لنقد معين للنصّ. وتظل النتائج غير مُرْضية بالطبع، لأن المؤلف لا يريد التخلي عن مقدّمات منطقية مستحكمَة، بل ينتهي إلى النتيجة القائلة إن قتل مالك لم يكن جريمة، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يُكوِّن صورة متناسقة للظروف.

7.2.5 النتائج

ولنقدم، بادئ ذي بدء، بعض الأطروحات حول مضمون الروايات.

* إن قضية مالك لا تدخل، إذا ما تناولناها بدقة، في سياق التاريخ الذي وُضعت فيه، إلاّ بصورة هامشية: وهو سياق (ردّة) بني تميم، لأن المرء لا يكاد يطّلع على شيء من هذه الرِدّة من خَلال الروايات المستفيضة.

* يجري تعليق الردّة عند بني تميم، على ظهور (مدّعية النبوة) ومنع الزكاة. وهذا العرَض يتضمن ادّعاءً مفاده أنه لم تكن هناك مطامح سياسية، إلى الاستقلال عن المدَينة من جانب بني تميم.

* يظهر المؤرخون إجماعاً تجاه إسلام بني تميم. ويجب أن نفترض، في مقابل ذلك، أن بطوناً متفرقة قد كانت دخلت في الإسلام على كل حال في أيام النبي. أما تعيين عمال الصدقات، الذي يعدّ في حد ذاته مركباً غير مأمون، من المعلومات، فيجري استغلاله شاهدا على إسلام القبيلة، استغلالاً سيئاً.

* كان من نتائج الحملة على بني تميم، التي لا جدال فيها، أن القبيلة دخلت في الإسلام بأسرها، ولم تتصدّ لسياسة المدينة التوسعية. وإذا صدّقنا المراجع فلن تكون هناك حاجة إلى إجراءات عنف أكبر من أجل إشاعة لأجواء السلام والمصالحة عند بني تميم. أمّا الآثار الهامشية للاشتباكات التي تبقّت، مثلاً، في قصائد مالك وتميم، فقد عفّى عليها المؤرخون إلى حد بعيد.

* إلى جانب الروايات غير الجديرة بالتصديق، عن ظهور سَجاح، يدفع المؤرخون بقضية مالك إلى مقدمة مسرح الأحداث، ويصوّرونها بتفصيل كبير. وتتوارى الأحداث الحقيقية وراء الأقاصيصَ التي تتشابك حول قتل مالك بن نُوَيْرَة. ويبدو الأمر تماماً كأن قضية مالك كانت تُتَّخذ غطاء لروايات مُشينة عن الأحداث التي جرت عند بني تميم.

* الأقوال في وضع مالك بن نُوَيْرَة متناقضة إلى أقصى الحدود. والادعاء الأكثر تواتُراً أنه دخل في الإسلام وعيّنه النبي عاملاً على الصدقات. غير أن هذا الادعاء يبلغ من قلة قابليته للتصديق أن المرء يستطيع أن ينطلق، على النقيض من ذلك، من منطلق أن مالكاً لم يكن مسلماً.

* كان من الأمور الحتمية التي لا تُردّ بالنسبة إلى الاحتجاج عند المؤرخين أنهم أعلنوا إسلام مالك الذي بات متذبذباً بعد وفاة النبي إلاّ أنه لم يتوجه في الوقت المناسب للإسلام مرة أخرى، وبالتالي لم يكن توجُّهه نحوه حاسماً بما يكفي.

* ويمتد سعي الرواة، مثل خيط أحمر، خلال كثير من الروايات، لإنشاء توجيه مركزي للأحداث صادر عن الخليفة، وبالتالي المسؤولين في المدينة.

* تُرسَم لخالد بن الوليد، في الروايات المتعلقة بمالك، صورة سلبية على نحو مطلق، فيبدو بربرياً، متعطشاً إلى الدماء، لا يتمالك نفسه، وتتحكّم فيه الأهواء، كما يبدو ثعلباً مّكاراً مُكابراً، لا أخلاقيّاً. على أنه يبدو، على وجه الخصوص، مسلماً ضعيف الوازع الدينيّ. ويمكن أن نقرأ الروايات عن حملته على بني تميم على أنها اتهام موجَّه إليه على سبيل الحصر تقريباً.

* أمّا نقاط الاتهام بحق خالد فهي التالية:

- التصرُّف الاستبدادي تجاه بني تميم.
- قتل مسلمين (بما يخالف مقتضيات المعرفة الأفضل).
- قتل مالك بدوافع دنيئة.
- السلوك المخالف لقواعد الأخلاق-الزنى، بأرملة مالك المقتول.
- النفاق.

* لا تكاد تجري محاولاتٌ لوضع الوزر عنه، سواء في ذلك قصة الالتباس اللغوي، أم الرواية الخاصة بالاستجواب، اللتين تفضيان إلى 'ألوان من التحذلق في اللغة' (إذا شئنا أن نستعمل تعبير نُلدكه).

* إلى جانب خالد يُتَّهم أبو بكر بأنّه قصّر في إقامة الحدود الشرعية على قادته، ويُنْسَب إليه أنه غطّى خالداً، وأدخله في حمايته في مواجهة متّهميه. غير أن هذا الاتهام لا يُوجَّه إليه إلاّ بطريقة خفيّة، أو ضمنيّة.

* أما عمر فيوصف بأنه مُتهم خالد الذي لا تأخذه لومة لائم، ويصوّرونه حصناً للشريعة الإسلامية يعارض أبا بكر معارضة شديدة. وتحاوِل ألوان الوصف المفصّل على وجه الخصوص إحداث انطباع يوحي بوجود كراهية عميقة، متبادلة، بين عمر وخالد.

* لعب الأنصار أيضاً دوراً هاماً في قضية مالك. ويقال إنهم عارضوا

تصرُّف خالد الاستبدادي، عبثاً في حملته. واتُّخذ صحابي لامع من وسطهم، هو أبو قتَادة، ناطقاً بلسان المعارضةَ ضد خالد بمناسبة قتل مالك، والاقتران بأم تميم.

* يوصف حزب الأنصار، بين السطور، بأنه الحزب الأدنى مكانة في الصراع على السلطة في المدينة.

أما الجانب الشكلّي للروايات فيمكن أن نقرر فيه ما يلي:

* النصوص في قضية مالك تعدُّ، بالنظر إلى ضآلة النواة التاريخية التي تتضمنها، مستفيضة ومتعددة الجوانب إلى حد يبعث على الدهشة. ولا تنتمي إليها روايات المؤرخين المفصّلة فحسب، بل تنتمي إليها أيضاً فقرات طويلة في مؤلفات غير تاريخية. وتشغل القصائد والحواشي العائدة إليها مكاناً له أهميته داخل مجمل المادة، وتذكر في هذا السياق على وجه الخصوص روايات أبي تمّام، وأبى الفرج.

* إذا نظرنا إلى أعمال المؤرخين من وجهة نظر كتابة التاريخ فهناك مادة كثيرة فوق الحدّ المتوسط، تعد (غيرَ ذاتِ طائل) وَجَدَت طريقها إلى أعمال المؤرخين.

* يبدو في بعض الأحيان أن مالك بن نُويْرَة لم يبلغ مثل هذه الدرجة من الشهرة في الحقيقة إلاّ بسبب مراثي أخيه.

* لقد قال نُلدكه، في الحقيقة، إن القصائد تمتاز بمزّية الوثائق الخاصة بالروآيَة التاريخبة، غير أن الشفافية الدقيقة للمراجع تبين أنه حيثما كانت الشواهد الأدبية تتعارض مع (إجماع المؤرخين) فإن السياق ينقلب معناه رأساً على عقب، وبالتالي يعفّي على أثر المعلومات تماماً.

* يستطيع المرء، في المرحلة اللاحقة، مستعيناً بصورة جزئية بالقصائد، أن يحقق فصلاً في المادة فيها علم التاريخ، بين الروايات القابلة للتصديق، والروايات المُخْتَلَقَة.

* ومن الممكن أن يقرر المرء، في حالة روايات مالك أيضاً، وجود قدر عال من الإسهاب والحشو عند المؤلفين الأحدث عهداً في مقابل أعمال أسلافهم.

* أسفر التحليل البنيوي لمركّب الموضوعات عن أن مشاهد متعددة، لا يمكن التوفيق بينها، كانت تُروى. ولا تكون روايات المؤرخين المتفرقين متماسكة في العادة، بل تتضمن مادة عائدة إلى ضروب تسلسل متباينة الإمكانية.

* أهمل عدد من المؤرخين سلاسل كاملة من المعلومات.

* تكوّن في أيام الطبري، على أبعد تقدير (إجماع بين المؤرخين) بصدد طريقة عرض قضية مالك التزم به المؤلفون اللاحقون إلى حد بعيد.

* ولكن في هذا الصدد يكشف مثالٌ للتبريزي عن أن المؤلف الذي يكتب في عهد متأخر نسبياً يمكنه هنا أيضاً أن يجد منفذاً إلى مادة جديدة. غير أن المعلومات التي اكتسبها قلّما تجد طريقاً إلى كتابة التاريخ، على الرغم من أنها لا تبدو مضمونة الصحة بالأدلة الشعرية.

* يبدو أن 'المادة الخام' المستعملة في كتابة التاريخ كانت تتضمن، منذ بدايتها، المعلومات الضرورية من أجل العرض المتحيّز. ومن أجل ذلك لم يتولّ المعالجة مؤلفو النصوص المتوافرة بَل تعود هذه المعالجة إلى مرحلة أسبق، من مراحل التطور في عملية كتابة التاريخ. ولا يُقصد بهذا إلى القول بأن النصوص المنقولة لم تجر عليها صياغة شخصية.

* يجب أن نفترض أن مؤلفين مثل الطبري تدخلوا في مادة النص من باب الصياغة والتشكيل، ولكن الأسباب الدافعة والمقاييس المتبعة في معالجة الروايات لا يمكن تحديدها إلاّ من باب التخمين.

* ليس من الجائز إجراء تمييز شامل بين من يُسَمَّوْن بالمؤلفين الجدّيين (مثل الطبري) والمؤرخين الذين لا يوثق بهم، والذين يقال إنهم جاءوا بالخرافات أو تحدثوا من وجهة نظر رومانسية. وليس هناك ما يسوّغ طريقة تصرُّف فلهوْزن وكَيتاني اللذين أرادا أن يُعَفّيا على آثار مجموعات بأسرها من الأحاديث (سيف).

* تمت المعالجة الظاهرة لمادة الأحاديث نقطة فنقطة، أي أنها نقتصر على تفصيل القول في الفكرة الأساسية الخصوصية، ويظل المسار الشامل للأحداث غير متأثّر بهذا. ومن نتائج هذا نشوء التناقضات التي لا سبيل إلى حلها. ومِنْ ذلك أن سلوك خالد يوصف في بعض الأحيان بأنه سلوك إجرامي، بوضوح لا لَبْس فيه، حيث لا يبقى طريق آخر يمكن تصوره في الحقيقة سوى عزله ومعاقبته، ولكن لأنه لم يكن في وسع المرء أن يعدّل المسار الإجمالي للتاريخ، فقد اضطر القوم إلى اللجوء إلى التركيبات المساعدة، مثل التسويغ غير المفهوم (للجريمة) من قبل الخليفة.

* أعتقد أن في وسعي أن أميِّز، في صياغة الراويات عن قضية مالك، أربعة اتجاهات أساسية:

- الطعن في خالد.

- الاتهام المبطّن بحق أبي بكر.

- تمويه الظروف الفعلية التي أحاطت بالرِدّة عند بني تميم

- محاولة استعمال مادة الحديث مستنداً في مسائل الخلاف الفقهية.

أما الاتجاهات الثلاثة المذكورة أولاً فكانت تحدث أثرها منذ نشوء 'المادة الخام' ولا يمكن، من جراء ذلك، أن تُلقى عبئاً على عاتق الجمّاعين. وأما الاتجاه الرابع فلا يعود، في مقابل ذلك إلاّ إلى عصر منشئ الصياغة القائمة، للنص.

* يشير تحليل الأسانيد إلى التكتُّلات السياسية لفئة (المسلمين الأوائل) والأنصار من حيث كونها الأصلَ في التحريف المتحيّز للروايات، إذ كان كلٌّ من هذين النكتُّلين معنياً بتوجيه اتهام إلى خالد. غير أن النقد الموجه إلى أبي بكر يمكن إلحاقه، في مقابل ذلك، بحزب الأنصار، ولا سيما الأوساط الشيعيّة.[1] وإلى جانب ذلك توجد خطوط من الروايات تشير إلى محاولة اتباع بني تميم غسل صفحة هذه القبيلة من تهمة الارتداد عن الإسلام.

* أمّا ما يتعلق بمسائل الخلاف الفقهي التي كان الناس يعتقدون

أنهم يجدون فيها مادة للاستدلال عليها في الروايات الواردة عن مالك، فإن المسألة تتعلق بالموضوعات التالية: كيف يكون التصرُّف مع قاتل مسلم؟ وما هو الحدُّ المرسوم للزنى وبالتالي: هل كانت عقوبة الرَّجْم في أيام أبي بكر؟ وما التدابير الموجودة لمعالجة مسألة الأسيرات؟ ومتى تتحقق حالة الارتداد عن الدين؟ ومتى يمكن قبول اعتناق الإسلام؟ وما العلاقة القائمة بين الالتزام بالصلاة وأداء الزكاة؟

وفي الختام هذه كلمة في المراجع الثانوية:

* كل المؤلفين الأقدم عهداً لا يقومون إلا بمجرد إعادة سبك للمادة المعروفة لديهم.

* ظل تحيُّز فلهَوْزن وكِيتاني ضد سيف بن عمر زمناً طويلاً يقف حاجزاً يحولُ دونَ المناقشة الشاملة لنصوص المراجع، ويدع المناقشة التاريخية، جزئياً في اتجاه خاطئ.

* لم تقدّم كتابة التاريخ العربية الحديثة، حتى الآن، إسهاماً جوهرياً من أجلِ فهم أفضل للعلائق المتبادلة.

* في السنوات الأخيرة فحسب وجدت بوادر لتفسير جديد للفكرة الأساسية في موضوع الرِدَّة بوجه عام، وفي قضية مالك بوجه خاص.

3.5 استدعاء خالد من العراق

يُعدّ استدعاء خالد من العراق، وانتدابه لسورية حكاية تُتَبادَل فيها الأدوار، على ما يبدو، بين كلا المتنافسَيْن، خالد وعمر. ويتحدث معظم المؤلفين عن أن عمر حوّل خالداً لمصلحة انتصار المسلمين في سورية، وذلك في الحقيقة، وقبل كل شيء، بسبب خصاله العسكرية، وأن خالداً اتهم عمر، من جانبه، بأنه لم يُدْلِ بمثل هذه النصيحة إلى أبي بكر إلاّ لكي يلحق به الضرر، وبالتالي لكَي يوقف مسيرته المظفَّرة في العراق.

1.3.5 الخلفيّة التاريخية

وفي الوقت ذاته تقريباً، بعد توطيد السلام في وسط الجزيرة العربية

وجنوبها (حروب الردّة) أمر أبو بكر خالد بن الوليد، وخالد بن سعيد باستئناف التوسع في العراق، وبالتالي في الشام. ولم تكن المسألة تتعلق في هذا الصدد، إذا ما أحَسَنّا الملاحظة، بعدوان على دول مجاورة، بل لهدف إدخال سكان المناطق التي تحفُّ بشبه الجزيرة العربية وبالناطقين بالعربية في مجال سلطان الإسلام.

وكان التوسع في الشام يتقدّم ببطء فحسب، على ما يبدو، وأضيف إلى ذلك أن خالد بن سعيد سرعان ما استبدل به قائد عام آخر. وكان (دونّر) أشار إلى الأخبار عن هزيمة كبرى لخالد بن سعيد عند مرج الصُّفر، كانت مبنية على أشكال من سوء الفهم، وأن المسألة لم تنته في المرحلة الأولى من الحملة على الشام (أي حتى وصول خالد بن الوليد) إلى اشتباكات كبرى بين المسلمين والروم، على الأرجح (وأنا استعمل مصطلح الروم هذا بدلاً من مصطلح البيزنطيين الدالّ على تردّي أحوالهم). (دونر 1981: 111- 3).

ولم تحظ حركة الفتح بدافع جديد إلاّ حين أرسل أبو بكر ثلاثة من الجيوش، وبالتالي، أربعة بقيادة شخصيات لامعة من أصحاب النبي (ص) إلى الشام: (عمرو بن العاص، ويزيد بن أبي سفيان، وشُرَحْبيل بن حَسْنة وأبو عبيدة بن الجراح). ويقال إن الخليفة بَيّن لكل واحد من القادة منطقة مستهدفة لأعماله. وتركت الجيوش في الإقليم الحدودي بين الصحراء والأرض المستوطنة، ولم تشتبك، على الأرجح إلاّ في مناوشات عسكرية ضئيلة غالباً، مع قطاعات عسكرية محلية كانت تتألف في معظمها من الحلفاء العرب للروم.

ويبدو أن الإمبراطور هرقل قد جنّد حوالي نهاية عام (12 هـ/ شتاء عام 634 م) جيشاً أكبر للزحف على المسلمين. وكان هذا هو السبب، كما تفيد المراجع العربية، في أن أبا بكر الذي طُلبت منه تعزيزات، استدعى خالداً من العراق، وأمره بالتوجه إلى الشام.

وبوصول خالد يبدأ، تبعاً لتقسيم (دونّر) الطور الثاني، الحاسم من أطوار فتح الشام. الاشتباك مع جيوش الروم الكبرى، والهجمات الأولى

على المدن في فلسطين والشام، وفي هذا الطور تحدث الهزيمة الحاسمة للروم في اليرموك.

وفي الطور الثالث أصبحت منطقة الشام وفلسطين بأسرها، بما في ذلك المدن الهامة، تحت سيطرة المدينة يديرها حكام مسلمون يعملون محلياً.

ولكن وضع الأشياء كان مختلفاً في العراق. وكان خالد بن الوليد قد قاد، بعد انتصاره في اليمامة (ربيع عام 633 م) فصيلة استطلاع في الأرض الحدودية على الفرات، وانضم إلى قوات المُثنّى بن حارثة الشيباني، من بكر بن وائل.

وكان من الواضح أنهما كانا يقودان حملة موسَّعة، باقيَيْن في الأغلب على الضفة الغربية للفرات، حيث اصطدما مراراً بقوات فارسية أكبر. وأتيح لهما أن يستوليا على سلسلة بأكملها من المدن، منها، قبل كل شيء، الحيرة التي أصبحت، بصورة عابرة، قاعدة انطلاق لعمليات أخرى. وبعد الاستيلاء على الحيرة تابع المسلمون توسُّعهم باتجاه أعالي الفرات وبلغوا، فيما يقال، مدينة الفراض (مدينة دورا إويروبوس القديمة) وهي الثغر المقابل للمنطقة الرومية.

وبموجب ذلك كان المسلمون، بقيادة خالد، خليقين، في الطور الأول من فتح العراق، أن يبسطوا سيادتهم على كل ضفة الفرات الغربية، وأن يلحقوا بالفرس في أثناء ذلك، عدداً من الهزائم الفادحة.

وبعد استدعاء خالد طرأت، في الطور الثاني، حالة من الجمود، وكان المسلمون يقومون في الحقيقة بمحاولات للتوسع في العراق الأوسط، غير أنهم عانوا هزيمة فادحة فيما يسمى بـ(معركة الجسر).

ولم يتهيّأ إحراز النصر الحاسم على الفرس إلاّ في الطور الثالث، بقيادة سعد بن أبي وقاص، في القادسية.

ويمثل التاريخ الحوليّ للأحداث التي تحدثنا عنها إحدى المشكلات التي لم يجر التوصل إلى حل لها في تاريخ صدر الإسلام. والبيانات الواردة عند المؤرخين المسلمين متناقضة فيما بينها إلى أقصى الحدود. وسوف أنطلق، من أجل بحثي، من الترتيب الحوليّ التالي:

* إرسال خالد إلى العراق من اليمامة، (ربيع الأول، 12 للهجرة/ أيار/ حزيران 633 م).

* إرسال القادة إلى الشام منذ خريف عام (633 م) (في مقابل الإرسال الذي يتواتر الحديث عنه بعد حج عام (12 شباط/ آذار، 634 م) ‹دونر 1981: 126›.

* الاشتباكات الأولى عند غزة بين الحامية الرومية وجيش عمر بن العاص في شباط عام (634 م).

* الاشتباكات عند الفراض في منتصف ذي القعدة (12 للهجرة/ بداية كانون الثاني 634 م).

* توجيه الأمر إلى خالد بالمسير إلى الشام في بداية المحرم (13 للهجرة/ آذار 634 م).

* وصول خالد إلى منطقة دمشق حوالي نهاية نيسان عام (634 م/ في يوم فصحهم 24/ 4/ 634 م). القتال ضد الغساسنة في مرج راهط.

* الاستيلاء على بُصرى في (نهاية ربيع الأول عام 13 للهجرة/ نهاية أيار 634 م).

* موقعة أجنادين في (28 جمادى الأولى 13 للهجرة/ تموز 634 م).

* وفاة أبي بكر بعد أن تلقى رسالة النصر في أجنادين، في (22 جمادى الثانية، 13 للهجرة/ 22 آب 634 م).

ويتعارض هذا الترتيب الحولي مع بيانات وردت عند بعض المؤرخين:

* لم ترسل جيوش المسلمين إلى الشام إلاّ في مستهل عام (13 هـ).

* لم ينطلق خالد من الحيرة إلاّ في ربيع الثاني، (13) هـ/ حزيران تموز 634 م).

* التقى خالد مباشرة المسلمين الذين كانوا يمارسون عملياتهم في اليرموك.

2.3.5 رواية أنموذجيّة

وأنقل هنا، في صورة الرواية النموذجية، موضعين من ابن الأثير إذا ما

تناولناهما معاً فهما يشكّلان تسعين بالمائة من أحاديثه المتعلّقة بهذا الموضوع. ويعود كلاهما إلى أنموذج الطبري. وترجع القطعةَ الأولى، الأقصر إلى رواية عن رحلة خالد للحج، والقطعة الثانية من رواية (مسيرة خالد في الصحراء). وزاد ابن الأثير على هاتين القطعتين ملاحظة عن مرج راهط، وبياناً في إطار رواية اليرموك يفيد أن خالداً أقبل من العراق ومعه تسعة آلاف رجل.

«فما توافي جنوده بالخبر حتى وافاهم مع صاحب الساقة، فقدما معاً، ولم يعلم بحجه إلاّ من أعلمه به، ولم يعلم أبو بكر بذلك إلاّ بعد رجوعه فعتب عليه، وكانت عقوبته أن صرفه إلى الشام من العراق». (ابن الأثير 2/ 274).

«لما رأى المسلمون مطاولة الروم استمدوا أبا بكر فكتب إلى خالد بن الوليد يأمره بالمسير إليهم والحث وأن يأخذ نصف الناس ويستخلف على النصف الآخر المُثنّى بن حارثة الشيباني ولا يأخذ من فيه نجدة إلاّ ويترك عند المُثنّى مثله، وإذا فتح الله عليهم رجع خالد وأصحابه إلى العراق فاستأثر خالد بأصحاب النبي (ص) على المثنى، وترك للمثنى من عداهم من أهل القناعة ممن ليس له صحبه، ثم قسم الجند نصفين، فقال المُثنّى والله لا أقيم إلاّ على إنفاذ أمر أبي بكر [كله في استصحاب نصف الصحابة أو بعض النصف] وبالله ما أرجو النصر إلاّ بأصحاب رسول الله (ص) (فإنك تعريني عنهم) فلما رأى خالد ذلك أرضاه [ومضى لوجهه وشيعه المُثنّى إلى قُراقِر، ثم رجع إلى الحيرة في المحرم].

وقيل سار من العراق في ثمانمئة، وقيل في ستمئة وقيل في خمسمئة وقيل في تسعة الاف، وقيل في ستة الاف». (ابن الأثير 2/ 279-80).

أما القطعة الأولى فتستند استناداً كبيراً جداً إلى الطبري (ص 2075). إذ ينقل من هناك داخل الرواية المفصّلة عن رحلة الحج، من دون إسناد، ومما يستحق الاهتمام على وجه الخصوص بيانُ أن التحويل إلى سورية يجب أن يُفْهَم على أنه عقوبة لخالد.

وأما الرواية الثانية فتنسجم مع الطبري، (ص 2115) وما يليها، ولها إسناد يشير إلى سيف بن عمر مرجعاً. وحيثما يفضي الطبري برسالة بمعنى الكلمة يقتصر ابن الأثير، بالطبع، على إيراد النقاط ذات الأهمية وفي مقابل ذلك ينقل ابن الأثير النص الحرفي للمجادلة بين خالد والمُثَنّى حول الصحابة.

أمّا ما يُفتَقد كل الفقدان عند ابن الأثير فهو رواية عن ردّ فعل خالد، ولا سيما تصريحه المُستنكر بحق عمر. وأمّا الاضطراب الكبير فيما يتعلق بعدد القوات التي رافقت خالداً فهو أمر له دلالاته وهو يتطلب تحقيقاً خاصاً.

وبالنسبة إلى بقية المجريات يلتزم ابن الأثير بحديث سيف القائل إن خالداً انضم في الشام إلى القوات التي كانت ترابط في اليرموك.

3.3.5 التحليل الشكلي

1.3.3.5 نظرة عامة إلى مضمون النص

لا توجد روايات حول استدعاء خالد من العراق إلاّ عند المؤرخين. وما من شك في أن العرض مقطّع تقطيعاً بالغاً إلى أجزاء، وهو يقع في أكثر السياقات تبايناً: في الروايات عن حملة خالد في العراق، وفي إطار رحلة حجه، في بلاده، أو بين الروايات عن الأحداث في الشام، حيث ترد عند مؤلفي الحوليات العاملين حسب الترتيب السنوي أجزاء فرعية أيضاً، حيثما يقتضي الحدث من الأحداث إرسال خالد.

ويتميز نص ابن حُبَيش بأهمية خاصة، لأنه يحافظ على حديث الواقدي الذي يُفتقد في الأحوال الأخرى.

أما الأخبار عند ابن سعد فترجع إلى مادة خالد في المجلد السابع، والجزء الأكبر من المعلومات عند ابن منظور في المجلد الأول (فضائل الشام) ويطابق مطابقةً تامةً الأدلة المأخوذة عن ابن عساكر.

ولنُقَدّم ما يلي من أجل فهم عناصر المعلومات المذكورة في الجدول:

الأحداث التمهيدية: تُلخَّص تحت هذه المادة كل النقاط التي أدّت إلى استدعاء خالد من العراق، أي الصعوبات التي كان يواجهها القادة العسكريون المسلمون في الشام، ولا يوجد إجماع حول الأمير الذي طلب التعزيزات من الخليفة.

ويلي ذلك كلمتان مأثورتان لأبي بكر ردّ بهما على الخبر الذي يفيد

أن الروم قد تجمّعوا للتصدّي للمسلمين هما قوله: «والله لأُنْسِيَنَّ الروم وساوس الشيطان بخالد بن الوليد» وقوله: «خالد لهم».

وفي بعض الأحيان يُروى أن عمر أوصى أبا بكر الذي كان في حيرة، باستدعاء خالد من العراق وإرساله إلى الشام.

الحج: يتحدث بعض المؤرخين عن رحلة حج سرّيّة قام بها خالد مع عدد قليل من أصحابه المخلصين منطلقاً، من الفراضَ بينما كان الجيش الرئيس يعود أدراجه إلى الحيرة. ويسجّل كتابُ الحوليات هذا الحدث بدقة من حيث توقيته وبذلك يعطي هذا الحدث نقطة استناد لتحديد مسير خالد من العراق، إذ يفترض أنه تلقى أمر المسير لدى عودته من الحج، كما أن الأحداث التي يفترض بموجبها أن أبا بكر استاء من حج خالد، (ووقَّع عليه عقوبة) من أجل ذلك، تعتمد على هذا الحدث.

الأمر: تتعلق المسألة هنا بالنقطة الجوهرية للمسألة. فهناك صياغات عديدة لـ(للكتاب) يفترض أن أبا بكر وجهها إلى خالد، وهي تتطابق من حيث مضمونها في كثير من النقاط، وتعود، بوجه خاص، على سبب الاستدعاء، والتوجيهات الخاصة بتوزيع القوات، والتدابير الخاصة بمن يخلفه في العراق، والتعليمات الخاصة بالتصرفات التالية في سورية (القيادة العامة). كما يوجد إلى جانب ذلك لوم، وتحذير وتشجيع لخالد.

الرسول: يذكر، على سبيل التطابق، عبد الرحمن بن حنبل الجُمَحي، رسولاً للخليفة. وقبل أن يقرأ خالد الكتاب سأل الرجل عن المستجدّات، وفي هذا السياق يرد الحديث عن بعض التصريحات النقدية فيما يتعلق بالتعليمات.

ردُّ فعل خالد: تتطابق الروايات إلى حد بعيد في أن خالداً كان مستاء من الاستدعاء، وفي أنه كان نتيجة لخطط مدبَّرة من قبل عمر، وهو يعيّره في أثناء ذلك بأنه (الأُعَيْسر) كما يظهر التلقيب بلقب (ابن أم شملة) مَجدّداً. وإلى جانب ذلك تُنْقَل مجادلة طويلة مع واحد من أصحاب المُثَنَّى، هو النصر بن دَيْسَم العِجْلي، ولكن يبدو أنها حُشِرت، على ما يبدو، لمجرد الثناء على العراق مَقارَنة بالشام.

ويقال إن خالداً بعث بكتابين على الأقل إلى الشام قبل أن يمضي في طريقه إليها، أحدهما إلى قوات المسلمين يشجعها، والثاني إلى أبي عبيدة يعبّر فيه عن استعداده للتعاون الطيّب.

الانطلاق: يقول بعض المؤلفين إن توزع القوات كان سبباً في حدوث أشكال من التوتر بين خالد وخليفته المُثَنَّى بن حارثة الشيباني. ومع ذلك، فالأقوال تتعارض إلى حد بعيد، وحتى في صدد توجيهات الخليفة: هل ينبغي أن يُشْطِر الجيش العراقيّ نصفين، ببساطة، أم هل كان ينبغي توزيع الرجال (توزيعاً عادلاً) ولا سيما فيما يتعلق بحصة كل جانب من أصحاب النبي.

وفي بعض الأحيان يذكر عُمَيْر بن سعد مكلفاً من خالد، بإعادة (الضعفاء) من النساء والأطفال، الذين كانوا في جيش خالد، إلى المدينة، بينما كان خالد ينسحب إلى الشام. ولا يثور الخلاف حول خط المسير الذي سلكه خالد إلى سورية، إلى أقصى الحدود فحسب، بل يثور الخلاف أيضاً حول نقطة الانطلاق (الحيرة) أم (عين التمر) التي تجري الإشارة إليها على نحو متباين.

التأريخ: تم إدراج نقاط الاستناد في التأريخ في الجدول. وإلى جانب التفاصيل التي تعود على حجّ العام (12 للهجرة) يرد القول بأن خالداً غادر العراق في ربيع الثاني من العام الثالث عشر للهجرة. وثمة تفصيل آخر يمكن استقاؤه من الرواية التي تفيد أن خالداً اشتبك مع بني غسان في مرج راهط، قبيل وصوله الشام، حين كان هؤلاء يحتفلون بعيد فَصْحِهم، على وجه الخصوص.

والروايات التي تجعل خالداً يأتي إلى الشام تعزيزاً للمسلمين المتربصين عند اليرموك، تُغيّر تاريخ الموقعة ذات العلاقة في مقابلة روايات أخرى، إلى جمادى الثانية من العام الثالث عشر للهجرة.

الوصول إلى الشام: هناك صيغتان تختلفان من الأساس عن سير الأحداث في الشام بعد وصول خالد: (1) سلسلة بُصرى، أجنادين و(2) اليرموك الواقوصة. وفي بعض الأحيان يروى أن خالداً لقي أبا عبيدة عند الجابية.

الرغبات الثلاث: هذا الموضع يعود على رواية عن أبي بكر عندما احتُضر، إذ يأسف لأنه ترك أموراً، وبالتالي يودّ لو كان في وسعه أن يحول دون حدوث أمور تركها تحدث.

وتبيّن الحقول (1-4) و(12-13) و(29-30) و(35-36) و(40-41) في العامود الثاني معلومات تفصيلية تستبعدُ كل منها الأخرى بصورة متبادلة:

نظرة عامة: الاستدعاء

		ز	س	فس	ذ	زر	ي	ط	ك	ع	أ	حب	م	ك	د
الأحداث التمهيدية	عمر يكتب إلى أبي بكر.				x					x			x		
	أبو عبيدة يكتب إلى أبي بكر.	x					x		x			x			x
	يزيد يكتب إلى أبي بكر.					x									
	أبي عبيدة يكتب إلى عمر.									x					
	وساوس الشيطان.							x		x		x	x	x	x
	خالد لما.							x		x					
	فكرة عمر.									x					
رحلة خالد للحج	حج.							x			x	x		x	x
	عقوبة.							x			x			x	
الأمر	النص.	x	x			x		x	x	x		x	x	x	x
	لوم على الرحلة للحج.										x	x		x	x

	تنصيف القوة العسكرية.									x	x	x	x		x
	القسمة العادلة.										x	x			
	ينبغي لخالد أن يأخذ الأقوياء.	x					x	x	x	x			x		x
	ينبغي أن يكون المُثنّى وكيلاً.		x		x		x	x	x	x		x	x	x	
	السرعة	x	x	x	x	x		x	x	x	x	x	x		
	ينبغي لخالد أن يتولى القيادة العامة.	x			x			x		x		x	x	x	x
	ينبغي لخالد أن يعود إلى العراق.							x		x	x		x	x	x
	أمر من عمر.			x						x			x		
الرسول	عبد الرحمن بن حنبل	x							x			x			x
	حوار مع الرسول	x							x			x			x
رد فعل خالد	هذا عمل عمر.	x	x						x	x		x	x		x
	أعيسر، ابن أم شملة.							x		x					

	حسد عمر.	x	x						x	x	x			x	x
	سورية ليست بتعويض عن العراق.									x			x		x
	مصالحته بالقيادة العامة.	x								x			x		x
	كتاب إلى المسلمين بالشام.	x								x			x		x
	كتاب إلى أبي عبيدة.	x								x			x		x
الانطلاق	من الحيرة.	x			x		x	x			x		x	x	x
	من (عين التمر).	x			x	x					x		x	x	x
	النزاع على الصحابة								x			x			x
	عُمَير بن سعد.								x					x	
	المُثنّى يصطحب خالداً.				x				x			x	x		X
التاريخ	رسالة بعد العودة من الحج.								x			x	x		x
	المُثنّى في محرم، في الحيرة.								x			x			

	ربيع الثاني (13 هـ).				x			x			x	x			
	مرج راهط: يومَ فِصْحِهِم.				x			x			x	x			x
	اليرموك: جمادى الثانية (13 هـ).							x							
الوصول إلى الشام	قتال بني غَسَّان.	x			x			x		x	x	x	x		x
	قناة بُصرى.				x		x	x	x	x	x	x	x	x	x
	اليرموك/ الواقوصة.							x		x		x		x	x
	الجابية.			x	x	x				x			x		
الرغبات الثلاث					x		x	x							

2.3.3.5 ملاحظات شكلية على المراجع

لا أنفّذ في هذه الفقرة تحليلاً مجهرياً مفصّلاً، بل أكتفي بالإشارة إلى بعض النَقاط التي يسفر عنها مثل هذا النوع من التحقيق.

وتتعلق المسألة بثلاثٍ وأربعين من شَذَرات المعلومات التي أخذ بها مختلف المؤلفين، كلٌ على حدة، وأَوْردوها بأحجام شديدة التباين:

قدر كبير من النصّ	قدر ضئيل من النص
ابن حُبَيش (63٪)	الفَستوي (9٪)
الدياربكري (60٪)	ابن سعد/ أبو زُرْعة (12٪)
الطبري (58٪)	اليعقوبي (14٪)
ابن عساكر (51٪)	

وهناك خمسة أزواج من المعلومات (المشار إليها أعلاه) يَستبعد مضمون

كل منها الأخرى.

ويتجلى هذا بأوضح مظاهره في التفاصيل المتعلقة بالانطلاق (من الحيرة أو من عين التمر).

وبالطبع فإن سلسلة بأسرها من المؤلفين يتحدث، مراراً، عن كلا الخيارين، مما يؤدي إلى عرض إجمالي غير متماسك.

وفي بعض الأقوال المتفرقة يعدّ التطابق بين المؤرخين عالياً جداً:

* السرعة: (79٪).

* خالد يصل، في سورية، أول ما يصل، إلى قناة بُصرى: (71٪).

* يفترض أن يقوم المُثَنّى مقام خالد في العراق: (64٪).

* وُعِد خالد بالقيادة العامة عند إرساله: (64٪).

وعلى نحو معكوس، ثمة سلسلة من الأقوال التي لا تُنقَل إلاّ منفردة الذكر مرة واحدة فحسب:

* يزيد يكتب، من أجل التعزيزات إلى أبي بكر.

* أبو عبيدة يكتب، من أجل التعزيزات، إلى عمر.

* حدث القتال عند اليرموك منذ جُمادى الثانية، عام (13 هـ).

ذكر كل حالة على حدة مرتين:

* كلمة أبي بكر المأثورة: (خالد لها).

* التوجيه القاضي بتقسيم عادل للقوات.

* تعيير عمر بأنه: (أُعَيْسِر) (ابن أم شملة).

* التوجيه القاضي بأن يصحب عُمَير بن سعد النساء والأطفال.

* تأريخ وجود المُثَنّى في المحرم، في الحيرة من جديد.

وتصل درجة الامتلاء في الجدول الوارد آنفاً إلى ما هو أدنى بمقدار (35٪) تحت درجة الجدول الأساسي في فصل بني جَذيمَة (50٪) وهذا يعني أن الروايات أكثر تناقضاً فيما بينها، وأشدّ تجزُّؤاً.

أما من حيث الأصل والمنشأ فيمكن أن تُرَدَّ أجزاء كبيرة من المعلومات المتفرِّقة إلى ثلاثة من المؤلفين: الواقدي، الممثّل في الجدول بابن

سعد وابن حُبَيش (نسبة 63٪) الأزْدي (35٪) (الطبري) ترد على كل حال، بعد ذلك نسبة (16٪) ويتوزع الَباقي على الفَسَوي والبلاذُري (5٪ لكل منهما) وكذلك لأبي زُرْعَة، وابن الأعثم (2٪) لَكل منهما.

وثمة، بين المعلومات التي تظهر أول ما تظهر عند الطبري، أي متأخرة نسبياً، معلومات ذات أهمية خصوصية، لأنها تكشف عن فهم متحيِّز:

* الإشارة إلى أن التحويل إلى الشام كان عقوبة (أبو جعفر).
* تعيير خالد (ابن إسحق)
* الجدَل حول الصحابة (سيف)
* قول أبي بكر: (خالدٌ لها) (سيف)

على أن نصيب عمر في تطوُّر الأحداث يرتفع إلى حد يبعث على الدهشة: وذلك أن ستة من عناصر المعلومات البالغ عددها ثلاثة وأربعين يعود عليه مباشرة، ويشار إليه على أنه المُحَرِّك الفكري للاستدعاء. أما ردُّ فعل خالد فيدور، فيما يقال، قبل كل شيء، حَول الاشتباه في أن عمر أراد بذلك التحويل أن يسيء إليه.

على أن الميول التي يمكن استقراؤها من خلال النصوص، لا تعدُّ هذه المرة واضحة كذلك الوضوح الذي كان في الحالتين اللتين تمّ البحث فيهما حتى الآن.

وأعتقد أن من الممكن أن نستخلص، بالقراءة، في إطار ست من المعلومات، ميلاً موالياً لخالد:

* (وساوس الشيطان).
* (خالدٌ لها).
* (فكرة عمر).
* القيادة العامة في الشام.
* العودة إلى العراق.
* رغبات أبي بكر الثلاث.

وفي سبعٍ من هذه المعلومات أرى ميلاً سلبياً:

* (العقوبة).
* اللوم بسبب الحج.
* عمل عمر.
* الأُعَيْسِر.
* حَسَدُ عمر.
* الشام ليست عوضاً عن العراق.
* مُصَالَحَة خالد بأن يفسح له في الأمل بتولي القيادة العامة.

ولكن في كل النقاط المذكورة تمسّ الحاجة إلى نظرة أكثر تمييزاً وتدقيقاً مما كانت عليه الحال في حالة القضايا المتقدمة لأن المسألة هنا ما عادت تتناول اتهامات بسيطة لخالد، بل تتناول تلوينات محدَّدة للصورة التي يرسمها شخصُها.

وعندما يتم تسويغ القرار القائل إن خالداً استُدعي من العراق لأن موهبته الفائقة في القيادة هي وحدها التي تستطيع أن تحسم الحملة في الشام لصالح المسلمين، يمكن أن نتبيّن في ذلك طريقة إيجابية في النظر. وعندما يُقال، على النقيض من ذلك، إن خالداً كان مزهُوّاً إلى حد فائق بانتصاراته في العراق، وما كان يمكن حمله على الانسحاب إلاّ بأن يوعد بالقيادة العليا فوق كل القادة البارزين في الشام، فإن هذا يدع شخصيته تظهر في ضوء سيء.

ولكن من المبدئيّ أن نضع نصب أعيننا أن الروايات عن استدعاء خالد من العراق تعطي انطباعاً إجمالياً يُعدّ في صالح شخصه.

على أن تقييم الميول يزيد من صعوبته بعد ذلك، أنه في حالة الروايات عن الاستدعاء يمكن إثبات وجود سلسلة من التيارات الأخرى في كتابة التاريخ. فهناك، على سبيل المثال، الجدل المذهبي الواضح الدلالة، الذي يثيره راوٍ عراقيّ ضد الشام (الشام ليست بالعوَض عن العراق) وعلى النقيض من ذلك ملاحظة مناوئة للعراق، عندما يصرح أبو بكر قائلاً: «لقرية بالشام أهمُّ عندي من إقليم بأسره في العراق». وفي حالة الجدل

حول الصحابة، الذي يعدّ الطبري أول من يتحدث عنه، تدور المسألة على الأرجح حول عرض مطروح من قبل هذا المحيط من الشخصيات كانت يقصد به توكيد أهمية وضعها الخصوصيّ ضمن إطار المجتمع الإسلامي.

ويمكن أن نقرر، مرة أخرى، مثلما سبق أن قررنا في حالة الروايات عن الردّة، وجود الميل إلى ترك توجيه مركزي يطل بضوئه من وراء كل الأحداث.

ولنُشِر أخيراً إلى سَعي بعض المؤرخين إلى إبراز إسهام عمر في التطوراتَ على حساب أبي بكر.

4.3.5 تحليل مضمون النقاط الجوهرية

1.4.3.5 حَجّة خالد

ترتبط حَجّة خالد برباط وثيق بالروايات حول موقعة الفِراض واستدعائه من العراق.

وقد اتخذ «نوتْ» من القتال في الفراض منطلقاً لواحد من أبحاثه حول روايات الفتوح ‹نوت 1973: خاصةً الصفحات 182-4›. وهو يسرد هذه الحكاية في إطار مجموعة من الروايات (التي لا أهمية لها) مما يعني أن ثمة نواة من الحقيقة ضئيلة بُولِغ فيها وضُخِّمت من جراء تراكم كمية بأسرها من عناصر السرد الروائي حتى وصلَت إلى درجة حدث تاريخيّ كبير. ومع ذلك فلا يحسُن بالمرء أن يستنتج النتيجة المبنية على التسرُّع، وهي أن التاريخ بأكمله يدخل في باب الخرافة. لقد أوضح مُوزل ‹موزل 1927: 314› في بحثه حول عمليات خالد عند الفرات الأوسط، أنه كان هناك ثمة ضرورة استراتيجية بالنسبة إلى خالد وهي تأمين ضفة الفرات حتى حدود بلاد الروم. ولا أهمية في هذا الصدد لأن يكون خالد وصل بالفعل إلى الفراض التي يتبيَّن فيها مُوزل مدينة الصالحية الحديثة ‹موزل 1927: 313›. وتورَّط خالد هناك في اشتباكات مع الروم.

وعلى كل حال يُفترض أن يكون خالد قام برحلة حَجّه السرية منطلقاً من الفِراض بينما كان الجيش الرئيس يعود أدراجه إلى الحيرة في عمليات زحف بطيئة.

وتعود الرواية عن حجّة، التي يرويها الطبري (من دون إسناد) إلى سيف في معظمها، كما يستطيع المرء أن يتبيَّن ذلك عن طريق ابن حُبَيش. (ابن حُبَيش، العمود 43 يمين (184))

«قال أبو جعفر: وخرج خالد حاجاً من الفراض لخمس بقين من ذي القعدة، مكتتماً بحجة، ومعه عدة من أصحابه، يعسف البلاد حتى أتى قلة باسمت فتأتى له من ذلك ما لم يتأت لدليل ولا رئبال. فسار طريقا من طرق اهل الجزيرة، لم يُر طريق أعجب منه ولا أشد على صعوبته منه، فكانت عينيهية على الجند يسيرة، فما توافي إلى الحيرة آخرهم حتى وافاهم مع صاحب الساقة التي وضعنه. فقدما معاً، وخالد وأصحابه محلّقون، لم يعلم بحجه إلا من أفضى إليه بذلك من الساقة، ولم يعمل أبو بكر رحمه الله بذلك إلا بعد. فعتب عليه وكانت عقوبته إياه أن صرفه إلى الشام، وكان مسير خان من الفراض أن استعرض البلاد متعسفاً متسمناً، فقطع طريق الفراض ماء العنبري، ثم مثقبا، ثم انتهى إلى ذات عق. فشرّق منها، فأسلمه إلى عرفات من الفراض، وسمّي ذلك طريق الصدّ، ووافاه كتاب من أبي بكر متصرفه من حجة بالحيرة بأمرة بالشام، يقاربه ويباعده». (الطبري 2074– 2076).

وهذه الرواية تطرح سلسلة كاملة من الأسئلة: لماذا قام خالد برحلة حَجّه سراً؟ وهل كان يمكن إتمام حَجٍ في الوقت المبيَّن؟ ولماذا يلوم أبو بكر قائده، وبالتالي يعاقبه؟ وهل يمكن تصديق أن تتمكن شخصية لامعة، مثل خالد، من المشاركة في الحج من دون أن تُعرَف؟ وهل كان من الممكن بالفعل أن يصل أمر الاستدعاء إلى الحيرة مع خالد في الوقت ذاته؟ وهل كان المقصود بالتحويل أن يكون عقوبة لخالد أم معونة للمسلمين الذين كانوا يعانون الحَرَج؟

ما من شك في أن السؤال التقنيّ يمكن الإجابة عنه بأبسط الطرق، إذ يبيّن مُوزل أن المسافة الدنيا بين الفراض ومكة تبلغ (800 كم) ومسافة طريق العَودة إلى الحيرة (700 كم) ويقدّر أن هذه المسافة لا يمكن التمكّن منها حتى مع توافر الشروط الأوليّة الملائمة، وفي كل الأحوال

إلاّ في خمسة وعشرين يوماً. ‹موزل 1927: 314›.

وفي حالة انطلاقه من الفراض في الخامس من ذي القعدة، ومرور وقت للسفر قدره اثنا عشر يوماً فقط، سيكون هذا خليقاً أن يوصل خالداً، على وجه الدقة، في السابع من ذي الحُجّة، أي أنه سيكون الآن، بالضبط، في بداية شعائر الحج، في مكة. وسيكون من الممكن الآن، في حالة انطلاقه في الثالث عشر من ذي الحجة، وانقضاء مدة سفر ينتهي به إلى الحيرة، بعد أسبوعين، أن يكون قد عاد بالفعل إلى العراق وهو بعد في ذي الحَجَّة. وهذا التوقيت عند الطبري مضبوط بالطبع بدقة بالغة، على أساس إمكانية التنفيذ التقنيّة، حتى لقد كنت لا أكاد أغالب انطباعاً مؤداه أن واضع هذه الحكاية حسب حساباً مماثلاً لهذا، ثم أدخل، بعد ذلك، التواريخ الملائمة في إطار الأحداث العائدة إليها، إدخالاً محكماً.

وكان يقود رحلة الحج في العام (12 هـ) أبو بكر أو عمر، أو عبد الرحمن بن عوف، كما تفيد ذلك، بعناية مثيرة للدهشة، بيانات الطبري ‹الطبري 2077- 8›. وكان كلٌّ من هؤلاء يعرف خالداً معرفة يبلغ منها أنه لا يُرَجَّح أن يكون من الممكن معها أن يظل وجوده خافياً عليه. والشيء ذاته ينطبق على الشطر الأكبر من سائر الحجاج. ولذلك فأنا أرى أن من المستبعد أن يتمكن امرؤ مثل خالد من المشارَكة في شعائر الحج من دون أن يُعْرَف.

أما الدوافع التي كانت تكمن وراء الحج السري من الفراض إلى مكة فلا يملك المرء حيالها، بالطبع، سوى التخمين. ويجبَ النظر في كلا الجانبين (الحج، والسرِّية) على أنهما أمران منفصلان.

والحق أن في المراجع روايات لا حصر لها عن صدق إسلام خالد، ولكن لا يجري حديث عن مشاركة له في شعائر الحج إلاّ في حالتين (في العمرة عند فتح مكة، وبمناسبة حجة الوداع التي قام بها النبي). وبوجه خاص في سنِيِّ حياة خالد الأخيرة، حين ساد الهدوء من حوله، لا يجري الحديث عن رحلات حج أخرى له. فلماذا كان ينبغي له، إذاً، أن يقوم برحلة حج في مثل هذه الظروف الصعبة جداً على وجه الخصوص، في العام الثاني عشر للهجرة؟

ثم إنه لا بدّ من التساؤل، بعد ذلك: لماذا أراد الحفاظ على سرّية حجه؟ فبعد توطيد دعائم السلام في الفرات الأوسط حتى حدود الروم ما عاد يُحسَب حساب لهجوم فارسي مباشر وشيك. وما كان غيابه القصير الأمد ليغيّر من ذلك شيئاً. وكان الجيش يتميّز، بعد سلسلة من الانتصارات التي أحرزها في العام المنصرم، بروح معنوية عالية، ولم يكن غياب القائد الأعلى شهراً من الزمان يمثل مشكلة بالنسبة إلى القوات. والمشاركة في الحج من أسمى الواجبات الدينية، فلماذا ينبغي لأحد أن ينتهي إلى فكرة إخفاء حرارة إيمانه عن أخوته في العقيدة؟ هل كان من الممكن أن يمنعه الخليفة في المدينة من المشاركة في الحج إذا ما طَلَب إليه الموافقة على ذلك، لأسباب عسكرية أو سياسية؟ هذا غير ممكن، بلا ريب.

ثُمَّ: لماذا يلوم أبو بكر خالداً، وبالتالي، يعاقبه بسبب حجّه؟ هنا أيضاً لا يمكن ذكر سبب معقول!

وأخيراً لماذا زعموا أن تحويل خالد إلى الشام كان عقوبة له على عناده العسكري؟ على أن المراجع ذاتها، التي تفعل ذلك قد تحدثت قبل هذا ببضع صفحات، عن مقدار حَرَج وضع المسلمين في الشام. وقد كان إرسال خالد من العراق مع عدد كبير من الجند قدر الإمكان، خليقاً أن يمثّل ردّ فعل ملائماً من القيادة السياسية. فمن أين إذاً جاء الادعاء بأن المَسألة كانت في المقام الأول مسألة إجراء تأديبي؟ ولنلاحظ إلى جانب ذلك أن المقارنة بين رواية ابن حُبَيش والطبري ينجم عنها أن المعلومات الأساسية هي رحلة حجّ تنطلق من الفراض وردت من قبل في الحقيقة في المراجع التي كان يستعملها ابن حُبَيش (وهو ذاته يَعدُّ سيفاً من أهل الثقة). ولكن المعلومة الإضافية إنما تظهر أول ما تظهر عند الطبري، وهي قوله إن الاستدعاء إجراء عقابي بسبب رحلة حج سرية، والطبري يلتزم، في الجزء الأول من روايته بأنموذج سيف كما يعرفه الناس عن ابن حُبَيش. ولكن بينما يدور الحديث عند ابن حُبَيش عن لوم فحسب، يكون الطبري أول من يستعمل الصياغة التي تفيد أنه عوقب. وفيما يلي ذلك فإن رواية الطبري تصاغ منحرفة حيث تغدو متلائمة مع ادعاء العقوبة.

ومن أجل ذلك كان من المنطقي ألاّ يقدم الطبري، أيضاً إسناداً لصيغته بل يقدِّم لها بقوله: قال أبو جعفر.

وكل هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بالاستناد إلى روايات المراجع، ومع بذل كل الجهود لا يسعني أن أتصوَّر حلاًّ مقنعاً لهذه الترتيبات العبثية. ولذلك أنتهي إلى نتيجة مؤداها أن المسألة تتعلق برواية مختلقة، وأن خالداً لم يقم بناء على ذلك برحلة حج في هذا الوقت، وفي هذه الظروف. وعندئذ يبقى السؤال الآخر بالطبع، وهو: من ذا الذي كانت له مصلحة في نشر مثل هذه الرواية؟

2.4.3.5 أوامر أبي بكر إلى خالد

تظهر لدى المؤرخين العرب، مع بداية روايات الفتوح رسائل بأعداد كبيرة تعد بمثابة أدلّة على مادة الرواية. وفي بعض المجالات يستطيع المرء أن يتحدث عن هوسٍ حقيقي عند الرواة يحملهم على إيراد مراسلات لكل شيء، جملة، وتفصيلاً، مما يكون في العادة بين الخليفة وجهة القيادة المختصة، والقائمين بالأمر.

وقد خصص نوتْ (نوت 1973: 71-80) لهذه الظاهرة في بحثه الخاص بكتابة التاريخ عند العرب فصلاً خاصاً. وهو ينتهي من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن المرء لا يستطيع في الحقيقة أن ينظر إلى هذه المراسلات على أنها مختلقة، من حيث المبدأ، ولكن المسألة تتعلق من حيث الجوهر بعناصر قصصية نثرها الرواة في رواياتهم. ولا تكتسب الرسائل في العادة صفة الوثائق، غير أن المضامين التي يتم الإفضاء بها يمكن أن تلائم مع السياق التاريخيّ على وجه الإطلاق.

ومن بين الوظائف الأربعة التي يراها، لإدخال الرسالة، في الروايات، ثلاثٌ يتعلّقن بالسياق الذي نزمع البحث فيه هنا:

* الرسائل تدخل على الرواية شيئاً من التلطيف والتنويع.
* الرسائل توحي بوجود توجيه مركزيّ للتطور السياسي العسكري.
* الرسائل تظهر الخليفة في صورة المستشار الخلقي-الديني (نوت 1973: 78-88).

ومن أجل محيط الموضوعات الصغير، الخاص باستدعاء خالد من العراق، تُذكر عشر رسائل، بل يوجد جزء منها مرويّ بصورة كاملة. وهذا التعداد يرتد مع ذلك إلى مجرد الباعث على المراسلة في كل حالة على حدة. وإذا أدخل المرء في حسبانه الصياغات المختلفة للرسالة خرج بعدد منها أعلى إلى حد بعيد. وبالنسبة إلى أمر المسير الموجه إلى خالد، ثمة، على سبيل المثال، ثماني رسائل مختلفة، وبالتالي شذرات من الرسائل.

وفي حالة المؤلفين الذين يجري البحث فيهم يذكر من بواعث كتابة الرسائل ما يلي:

* عمْرو إلى أبي بكر: طلب تعزيزات.
* يزيد إلى أبي بكر: طلب تعزيزات.
* أبو عبيدة إلى أبي بكر: طلب تعزيزات.
* أبو عبيدة إلى عمر: طلب تعزيزات.
* أبو بكر إلى خالد: الأمر بالمسير إلى الشام.
* أبو بكر إلى عمرو: إبلاغ بإرسال خالد.
* أبو بكر إلى أبي عبيدة: إبلاغ بإرسال خالد.
* خالد إلى أبي عبيدة: مطالبة بالتعاون.
* خالد إلى المسلمين في الشام: التشجيع.
* عمر إلى خالد: أمر بالمسير.

ومما لا جدال فيه أن نصوص هذه المراسلة مختلقة بصورة كاملة أو في شطرها الأكبر على الأقل. ولكن هناك، لكل كتاب، باعثاً يمكن تصديقه على الأقل، داخل إطار الأحداث، وكل كتاب كان خليقاً أن يُكتب بالفعل. ويمكن تفسير كثرتها، جزئياً، بالرجوع إلى الأحوال السائدة في الشام التي سنبحث فيها فيما بعد. ويسود نوع من عدم اليقين عند المؤرخين فيما يتعلق بالقيادة في الشام، وبوجه خاص حول دور أبي عبيدة بن الجراح. فإذا كان القوم يريدون أن يُقرّوا له بدور قياديّ قبل وصول خالد، فقد كان لا بد أن يصدر طلب التعزيزِ عنه.

وكان لا بُدّ أن يُجْعَل مُرْسَلاً إليه يحمل إليه جواب أبي بكر. وانتهت المسألة في النهاية إلى مضاعفة الرسائل المزعومة، على نحو ما تكشف عنه اللائحة الواردة آنفاً.

وسوف أقتصر على مناقشة الرسائل التي تحتل الموقع المركزي في الخبر، أي رسالة أبي بكر إلى خالد، حول انتدابه إلى الشام.

وهناك ثلاثة من المؤلفين الذين تجري دراستهم لا يقدمون نصاً للرسالة، بل يكتفون بالحديث عن مضمونها، وهم: البلاذُري، واليعقوبي، وابن الأثير.

أما الآخرون فينقلون رسالة على الأقل، ومنهم من يقتصر، بالطبع، على نقل قطعة مجتزأة.

ومما يبعث على الدهشة أن ثلاثة من النصوص ترجع إلى الراوي سيف:

سيف (1): لوم لخالد + الانتداب (ابن حُبَيش، والطبري، وابن كثير، والدياربكري).

سيف (2): لا لُوْم + الانتداب (ابن حُبَيش، ابن منظور، الدياربكري).

سيف (3): (القسمة العادلة الطبري).

وقد يكون آخر الصياغات المذكورة قطعة مجتزأة من النص الأول.

أما روايات سيف الثلاثة فهي التالية:

(سيف 1)

«قال: فوافى خالداً كتاب أبي بكر بالحيرة، منصرفه من حجه: أن سر حتى تأتي جموع المسلمين بالبرموك، فإنهم قد شجوا وأشجوا وإياك أن تعود لمثل ما فعلت، فإنه لم يُشج الجموع من الناس بعون الله شجاك، ولم ينزع الشجي من الناس نزعك. فليهنك أبا سليمان النية والحظوة، فأتمم يتمم الله لك، ولا يخذلنك عجب فتخسر وتخذل، وإياك أن تُدل بعمل، فإن الله عز وجل له المن، وهو ولي الجزاء». (ابن حُبَيش 43 الصَفحة الداخلية؛ الطبري 2076 و2110؛ ابن كثير 352؛ والدياربكري 229).

(سيف 2)

«وكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد: أما بعد. فدع العراق وخلف أهله فيه

الذي قدمت عليهم وهم فيه. ثم امض مخففاً في أهل القوة من أصحابنا الذين قدموا معك العراق من اليمامة وصحبوك من الطريق وقدموا عليك من الحجاز حتى تأتي الشام فتلقى أبو عبيدة بن الجراح، ومن معه من المسلمين، فإذا التقيتم فأنت أمير الجماعة». (ابن حُبَيش 43 واجهة الصفحة الداخلية؛ ابن منظور 1/ 194؛ الديار بكري 229).

(سيف 3)

« . . . وفاه كتاب أبي بكر بالخروج في شطر الناس، وأن يخلف على الشطر الباقي المثنى بن حارثة، وقال: لا تأخذن نجداً إلا خلفت له نجداً». (ابن حُبَيش 43 ي؛ الطبري 2115).

وينقل الأزْدي رسالة كاملة قائمة بذاتها، ولكنّ فيها ضروباً من التشابه مع نص (سيفَ 2) وتتم معالجة موضوع (السرعة) بصياغة لا تعود إلى الظهور فيما بعد (أمْضِ مُتَخَفِّفاً).

«. . . أما بعد فإذا جاءك كتابي هذا فدع العراق، وخلف فيهه أهله الذين قدمت عليهم وهم فيه، وامض متخففاً في أهل القوه من أصحابك الذين قدموا العراق معك من اليمامة، وصحبوك من الطريق، وقدموا عليك من الحجاز، حتى تأتي الشام، فتلقى أبو عبيدة بن الجراح ومن معه من المسلمين، فإذا التقيتم فأنت أمير الجماعة، والسلام عليك». (الأزدي 68).

وتظهر أول ما تظهر، عند الفَسَوي قطعة مجتزأة من رسالة التقطها فيما بعد ابن عساكر وابن منظور، وهي تلفت النظر بلهجتها الأساسية المناوئة لأهل العراق، والتي كتبها ابن منظور متناقضاً مع أنموذجه (ابن عساكر). أما الصياغة التي يطلب فيها الاستعجال، فهي معروفة من القطعة المجتزأة عند ابن سعد.

«. . . انصرف بثلاثة آلاف فارس، فأمد أخوانك باشأم، والعجل العجل إلى أخوانكم بالشام، فوالله لقرية من قرى الشام يفتحها الله على المسلمبن احب إلي من رستاق عظيم من رساتيق العراق». (أبو زُرعة 172- 3).

وينقل ابن الأعثم (من دون إسناد) رسالة كاملة، تُقْرأ كأنها تركيب من حديثين آخرين:

«ذكر كتاب أبي بكر الصديق إلى خالد بن الوليد:

بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله بن عثمان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خالد بن الوليد. أما بعد: فقد ورد عليَّ من خبر الشام ما قد أقلقني وأرقني وذقت به ضرعان فإذا ورد عليك كتابي هذا وأنت قائم فلا تقعد وإنت كنت راكباً فلا تنـزل وذر العراق وخلف عليها من تثق به من أهلها الذين قدمت عليهم وأمض مخففاً في أهل القوة من أصحابك الذين قدموا معك من اليمامة والحجاز حتى تأتي الشام فتلقى أبا عبيدة بن الجراح ومن معه من المسلمين فإن العدو قد جمع لهم جمعاً عازماً وقد احتاجوا إلى مؤونتك فإذا أنت أتيت على المسلمين بالشام فأنت أمير الجماعة والسلام». ‹ابن الأعثم 132 - 133›.

وإلى جانب النصوص المنقولة توجد أيضاً قطعة مجتزأة عند ابن سعد:

«إني قد استعملتك على جندك وعهدت إليك عهداً تقرأه وتعمل بما فيه، فسر إلى الشام حتى يوافيك كتابي». ‹ابن سعد 7: 2/ 121›.

ولو كان الأمر في يتطلب برهاناً على الأطروحة القائلة إن (الرسائل) عند كتّاب الحوليات لا تحمل بصورة آلية سمة الوثائق لكان وارداً هنا، وذلك أن النصوص لا تتطابق، لا من حيث المضمون، ولا من حيث اللغة، حتى وإن كان هناك تغيير في الموضوعات، وبالتالي، في الصياغات.

وحتى النصوص الثلاثة التي تستند إلى سيف تتناقض فيما بينها تناقضاً كاملاً. أما رواية (سيف 1) فخليط ملوّن من الذمّ لخالد والثناء عليه، ولكن من دون أن يكون لها قيمة حقيقية فيما يتصل بالمعلومات.

على أن التفصيل الوحيد الملموس، وهو الأمر بالمسير إلى اليرموك، يستند إلى فهم سيف، المتسم بالعناد، للتسلسل الزمني للأحداث في بلاد الشام. والمسألة تتعلق، من الناحية الشكلية، بقطعة مجتزأة من رسالة، ومن الممكن أن نتصوّر، على وجه الإطلاق، أن رواية سيف الثالثة (سيف 3) تمثل قطعة مجتزأة أخرى من الكتاب (الأصلي) وستكون خليقة عندئذ أن تتضمن التوجيهات الملموسة التي أعقبت التمهيد.

وتعد رواية سيف الثانية (سيف 2) مناقضة روايته الثالثة (سيف 3)

إلى حد حاسم: فحيثما تتحدث (سيف 2) عن اختيار أفضل الناس، يجري الحديث في (سيف 3) عن تقسيم عادل للناس الأفاضل، وفي الوقت الذي تعد فيه رواية سيف الثانية (سيف 2) خالداً بالقيادة العليا في الشام، لا يجري عن ذلك حديث في روايته الثالثة (سيف 3) وإنما ينبغي لخالد، في مقابل ذلك أن يعود أدراجه إلى العراق بعد درء التهديد بالخطر.

ولا يجري الحديث عن القيادة العليا إلاّ في روايته الثانية (سيف 2) عند الأزْدي، وعند ابن الأعثم. وفي مقابل ذلك يتحدث ابن سعد عن مجرد قيادة خالد العامة لرهطه فحسب.

وليس ثمة، في أي نصّ من نصوص سيف، تذكيرٌ بوجوب الاستعجال، وفي مقابل ذلك، يتحدث عن ذلك الأزْدي، وابن سعد، والفَسَوِي، وابن الأعثم، وابن عساكر وابن منظور والأقوال حول تقسيم الجيش بروايات متناقضة بغير انقطاع:

وذلك أن رواية سيف الثانية (سيف 2) تتحدث عن انتقاء للأقوياء، وكذلك يتحدث الأزْدي وابن الأعثم.

وتؤكد روايته الثالثة (سيف 3) القسمة العادلة، على حين لا يلاحظ ابن سعد شيئاً تجاه هذا، والقطعة المجتزأة عند الفَسَوِي (ابن عساكر/ ابن منظور) تتحدث إجمالاً عن (3000 راكب).

على أن المطالبات المتكررة بالاستعجال في مسيره تستحق ملاحظة أخرى. لقد كانت هذه المطالبة ذاتها أمراً له ما يسوغه بلا ريب، ولكن كثيراً مما يدخله الرواة في الرواية عن المسير من العراق إلى الشام، لا يتلاءم إلاّ تلاؤما سيئاً للغاية مع الاستعجال الذي يُطالب به. وقد يكون حلّ التناقض بأنه كان يجري ربط عدد كبير من العمليات العسكرية بـ(مسيرة الصحراء) وهي عمليات حدثت مستقلة عن تلك المسيرة، وكانت تحدث في العادة قبلها. وإنه لما يناقض العقل تماماً أن نفترض أن خالداً نفَّذ، مثلاً، في سيره المستعجل، حصار (عين التمر)! وإذا أراد المرء أن يصل إلى تسلسل مقنع للأحداث فلن يكون أمامه بدٌّ من أن

ينطلق من أن خالداً كان يريد المسير إلى الشام منطلقاً من الحيرة، ولم يكن ذلك في الحقيقة من أقرب الطرق، بل على خط عمليّ ملائم (عن طريق دُومة الجندل وقُراقِر، مثلاً) ولم تكن به حاجة إلى الاشتغال بمناوشات في طريقه.

ولابدّ للمرء أن يقرر، مُلخّصاً، أن الدقة الظاهرية التي تتجلى من خلال سرد الرسائل، تتكشّف، في تفاصيلها عن تضليل للقارئ.

3.4.3.5 جيش خالد العراقي

تعد التفاصيل عن القوات التي قادها خالد إلى الشام باعثة على الحيرة والبلبلة على نحو صريح. والنظرة العامة التالية تكشف عن التفاصيل العددية عند كلٍّ من الرواة على حدة:

عدد القوات

عدد القوات	أ	س	ف	ب	ا	ي	ط	ك	ا	أ	ا	م	ك	د
500				x			x			x	x			
600				x						x	x			
800	x			x			x			x	x			
850														x
3000			x		x				x			x		
5000							x							
6000										x				
7000								x						
8000										x				
9000										x	x	x		
9500													x	
10000							x							

وإزاء هذا الاختلاط في المعلومات كان من الممكن أن يتعرّض المرء لإغراء ترك الأرقام، بِعُجَرِها وبُجَرِها. فعندما ينطلق المرء من أنّ خالداً

انتُدب لتعزيز قوات المسلمين في الشام، لا يكون هناك معنى لكل تفاصيل الأعَداد التي هي دون (3000). وفي مقابل هذا يجري الحديث في الروايات التصويرية حول (مسيرة الصحراء) عن اجتياز مسافة قُراقر سُوى، الخالية من الماء، في خمس مسيرات بالنهار، من دون موقع لماء، عن طريق استعادة الماء من بطون عشرين جملاً من جمال الذبح.

وقد أفرد مُوزل لهذا الموضوع مناقشة مستفيضة استطاع فيها اللجوء إلى تجاربه الخاصّة في الصحارى ‹موزل 1927: 553- 573›. وهو يحسُب حسابه على أساس أن في وسع المرء أن يستعيد، عن طريق إجراءات خصوصية، ما يصل إلى ستين لتراً من الماء من جمل من جمال الذبح. وعلى هذا فستكون الجمال العشرون التي يجري الحديث عنها في المراجع بمثابة خزانات للماء ذات طاقة استيعاب قدرها ألف ومائتا لتر.

ولا بدّ للخيل في مسيرة الصحراء، إذا ما وَجَدَت شيئاً من العلف الطازج، أن تُسْقى مرة في كل يومين. ويشير تقدير مُوزل أن كمية من السوائل قدرها ستمئة لتر خليقة أن تكفي لسقاية ما بين ثمانين إلى مائة من الخيل (السقاية في اليوم الثاني، وفي اليوم الرابع من أيام المسيرة) إلى أنه كان من المألوف عند البدو أثناء حملة عسكرية في الصحراء، ركوب الجمال، وترك الخيل المتوافرة تعدو منخفضة بعضها إلى جانب بعض، وأنه كان ينظر في هذا الصدد إلى نسبة عشرة من الخيل لكل مئة نفر على أنها ملائمة.

وينتج عن هذه الأفكار أن خالداً كان معه في مسيرته في الصحراء، على كل حال، أقل من ألف رجل.

أما النتيجة التي انتهى إليها ‹موزل 1927: 554-5› وهي أن خالداً تحوّل إلى الشام من دون جيش على الأرجح، بل كان معه على أبعد تقدير نوع من قوة حرس، لأن مهمته كانت تتمثل في رفع الروح المعنوية لجيوش الشام فحسب، لا في إرسال تعزيزات إليهم من العراق، فلا أودّ أن أتابعها معه، وذلك لمجرد أنه لم يكن قد تمّ بعد، في أيام انتدابه إلى الشام، خوض معركة من المعارك الكبرى، ولم يكن المسلمون، بناءً على ذلك، في حاجة إلى (دَعْمٍ معنوي) في مواجهة عدوٍّ متفوّق.

وأنا أعتقد، على أساس هذه الأفكار، أن كلاًّ من ترتيبَيْ حجم القوة على صواب في تفاصيله الخاصة بعدد القوات. لقد غادر خالد الحيرة بقوة يبلغ عددها بضعة آلاف رجل، لتعزيز الجيوش في الشام. وسار على خط رحلة من خطوط الصحراء، يمكن اجتيازه ببساطة نسبية، من الحيرة، مروراً بدَومَة الجندل، باتجاه بُصرى. وحين بات على مسافة مسيرة ثلاثة أيام من هذا الحصن الحدودي (عند موضع ماء يقال له قُراقر) تبيّن له أن هذا المدخل إلى الشام ممتنع بحامية قوية، ولذلك خلّفَ وراءه معظم جيشه، وقام مع رهط قليل بمسيرة في الصحراء، إلى سُوى، حيث استطاع من هناك أن يجتاز المدخل الثاني إلى الشام (عبر مرج راهط) غيرَ مُعرّض نفسه للخطر. وكان التواء الطريق غير المتوقَّع هو السبَب أيضاً في أنّ خالداً لم يكن قد استعد، من أجل إعداد ما يكفي من قِرَب المياه، لعبور الصحراء بكل جيشه. وحين وصل إلى الشام اتّحد مع قوات المسلمين التي كانت متربِّصة في شرقيّ الشام، وهاجم، بالاشتراك معهم، حامية الروم في بُصرى. وبعد فتح (البوابّة الجنوبية) بات في وسعه أن يستدعي جيشه من قُراقر.

وهذا السيناريو افتراضيّ، وهو لا يتماشي عدداً من المعلومات المستقاة من المراجع المتناقضة في ذاتها حول مسيرة الصحراء، غير أنه يراعي أكبر قدر ممكن من المعلومات الجغرافية والاستراتيجيّة. على أنه يستطيع، على وجه الخصوص أن يرّتب بعض الترتيب كثرة الأرقام في صدد التفاصيل الواردة حول (الجيش العراقي) إذ ستكون التفاصيل الذي تتخذ ثلاثة مواقف، بموجب ذلك، صحيحة في الحقيقة غير أنها غير ذات معنى في الحقيقة، لأنها لا تتناول سوى النفر المرافقين في مسيرة الصحراء. أما في حالة التفاصيل ذات المواقف الأربعة فسوف يضطر المرء إلى أن يلتزم قيمة وسطى، تبيَّن لي عندها أن مقدار القوة البالغ (6000 رجل) مقدار واقعي، وهو منسجم أيضاً مع ما يستطيع المرء أن يقرأه عند الطبري حول العودة اللاحقة لـ(العراقيين) في سياق الحديث عن معركة القادسية. ‹انظر مثلاً الطبري 2305›.

وتظل هناك بعدُ مناقشة نقطة أخرى مثيرة للجدل بصدد (الجيش العراقي) وهي تركيبة القوة من حيث أفرادها.

أما بيانات المراجع فتراوح بين التصنيف البسيط للقوات العاملة في العراق، و(القسمة العادلة) وهو ما يتصل بنصيب كل جانب من عدد الصحابة.

ففي رواية سيف الواردة عند الطبري يروي المشهد عند التقسيم على النحو التالي:

«وأحضر خالد أصحاب رسول الله (ص) واستأثر بهم على المثنى، ونرك للمثنى أعدادهم من أهل القاعة ممن لم يكن له صحبة، ثم نظر فيمن بقي، فاختلج من كان قدم على النبي (ص) وافداً أو غير وافد، وترك للمثنى أعدادهم من أهل القناعة، ثم قسم الجند نصفين. فقال المثنى: والله لا أقيم إلاّ على إنفاذ أمر أبي بكر كله في استصحاب نصف الصحابة أو بعض النصف، وبالله ما أرجو النصر إلاّ بهم فأنَّى تُعرّيني منهم! فلما رأى ذلك خالد بعدما تلكأ عليه أعاضه منهم حتى رضي». (الطبري 2115).

لقد استكمل (دونّر) دراسته عن حروب الفتوح بسلسلة من لوائح الشخصيات التي يُدْرِج فيها أسماء المشاركين في أحداث معينة، مأخوذة من أكبر عدد ممكن من المراجع (دونر 1981: 357-437). ويشمل إحصاؤه لأولئك الذين كانوا مع خالد في العراق، والذين يُذكرون في المراجع بأسمائهم، خمسة وخمسين اسماً. وقد يبدو هذا قليلاً للوهلة الأولى، ولكن (دونّر) يقول بحق إن البيانات تمثل على أية حال قطاعاً تمثيلياً أو نموذجياً.

ومن المثير للاهتمام فيما يتصل بمسألة (القسمة العادلة) أنه لم يكن بين المشاركين المعروفين بأسمائهم سوى ستة من قريش، بل لم يكن فيهم من الأنصار سوى ثلاثة! وهذا يعني أن الشطر الأكبر كان يتألف من القبائل، إذ يُذكَر من بني تميم تسعةٌ من المشاركين البارزين. ولكن إذا كان تمثيل الصحابة من حيث العدد يصل إلىَ هذا القدر من الضآلة، فسوف تفرض نفسها النتيجة التي تفيد أن الجدل الطريف بين خالد والمُثَنَّى إنما جرى دسُّه في الرواية من قبل طرف له اهتمام بالموضوع.

على أن لوائح الشخصيات الأخرى تؤكد هذه الملاحظة بعدُ، وذلك أن الصحابيين اللامعين، على وجه الخصوص، وعلى قدر ما كانوا يشاركون في الأعمال القتالية على وجه الإطلاق، كان معظمهم في الشام قبل وصول خالد. وينتج عن ذلك أن الصياغة الأخرى للتقسيم (تنصيف الجيش) هي الأرجح. وسوف يكون في وسع المرء بالطبع أن ينطلق من أن كلاً من القائدين، خالد والمُثَنَّى، كان يجمع حوله من كان قريباً منه، في المقام الأول، أي أن أهل قبائل شرقي الجزيرة العربية (ولا سيما بني بكر بن وائل) ظلّوا مع المُثَنَّى في العراق، بينما ذهبت القوات التي قادها خالد إلى البلاد، معه إلى الشام.

4.4.3.5 أبو بكر وعمر وخالد في الروايات حول الاستدعاء

هناك من يسرُّهم أن يصوروا أبا بكر بأنه ذلك الذي كان يشجع خالداً ويحميه. على أن الأقوال الواردة في سياق استدعائه من العراق تكشف عن علاقة بينهما ملتبسة إلى حد بعيد. فهناك، من ناحية أولى، التصريحات التي تكاد تصل إلى حد الإفراط، عن الخصال العسكرية لخالد: «خالد لها!» و«والله لأُنْسِيَنَّ الروم وساوس الشيطان بخالد بن الوليد!» وهناك من ناحية أخرى، اللوم (بل العقوبة عند بعض المؤلفين) بسبب عناد خالد، بمناسبة رحلة حَجّه. وثمة دليل آخر على نزعة الحماية تجاه خالد، قد يتمثل في أنَّ أبا بكرَ قلّده بالفعل هذه القيادة العليا في الشام.

هل توجد نقاط استناد تشير إلى أن أبا بكر استدعى خالداً من العراق ليؤنّبه؟ لا أعتقد ذلك، لأن ذلك كان يفترض بصورة أوَّلية أن القوم في المدينة كانوا يرغبون في توسُّع في منطقة الساسانيين. ويبدو لي أن الحال كانت نقيض ذلك: إذ كان أبو بكر، مثلما كان النبي قبله، يهتم على سبيل الحصر بتوسُّع في المناطق المأهولة بالسكان الناطقين بالعربية، وكان يهتم، في هذا الصدد، مرة أخرى، اهتماماً أشد إلى حد بعيد، للعمليات في المجال الشامي-الفلسطيني.

أمّا أن خالداً زحف، بعد انتصاره في اليمامة، على العراق، فمردُّ ذلك على الأرجح إلى أن بني بكر بن وائل كانوا يقدِّمون، في ظل قائدهم

الطامح، المُثَنّى بن حارثة الشيباني، عرضاً مغرياً للمسلمين، بالتعاون. وكان اهتمامهم يتوجه نحو إقليم الحيرة، وإزاحة نفوذ القبائل المسيحية على الفرات الأوسط. ولم يكن لخالد، ولا لأولي الأمر في المدينة، اهتمام بنزاع شامل مع الفرس. ومن أجل ذلك كان من الممكن أن يكون القوم راضين على نحو مطلق، حوالي نهاية العام الثاني عشر للهجرة، بما وصلوا إليه، وهو الاستيلاء على ضفة الفرات الغربية، بين المستنقعات، وحدود الروم. وكان التسويغ الوحيد لسحب القوات لا يتهيّأ إلاّ عندما يدخل القوم في حُسبانهم استعادة الأقاليم المفقودة بهجوم فارسي مضاد. غير أن الاضطرابات المتواصلة الناجمة عن الصراع على العرش كانت تجعل عملاً عسكرياً من هذا النوع يبدو بعيد الاحتمال.

أمّا في الشام وفلسطين فكانت أعمال المسلمين في هذا الوقت لمّا تُحْرِزْ بعدُ تقدماً يُذكر، وكانت الجيوش ترابط في مراكز انطلاقها عند حافة الصحراء. ويبدو لي أن التهديد الخطير الذي يمكن أن تمثله جيوش قوية للروم لم يكن يتسم بالرجحان الشديد بالطبع.

وكان في وسع المسلمين أن يواصلوا فَنّهم الحربي الذي ثبتت كفاءته، والمبنيّ على الهجمات الخاطفة والانسحاب من حين إلى آخر إلى أمان المناطق الصحراوية، بنجاح، ما داموا لم يتورّطوا في معركة ميدانية مفتوحة. ولم يكن من الممكن بالطبع، أن يفكر القوم، في مثل هذه الأحوال، في إخضاع الأرض التي يستوطنونها. وإذا أراد القوم أن يدفعوا بالتوسع في مناطق المدن قُدُماً، احتاجوا إلى قوات إضافية. وأنا أعتقد أن أمثال هذه الأفكار كانت تمثل الخلفية لتحويل قوات خالد الأساسية، من العراق إلى الشام، ولم يكن في وسع القوم أن يتوقّعوا من جند المثنى، بالطبع، أن ينضموا إلى عملية الشام (ومن هنا نشأت الروايات حول 'اقتسام الجيش').

أما دور عمر الفاعل في هذه المسألة فيتميّز بالتواضع حقاً، وعلى كل حال يروى أنه نصح أبي بكر، في مواجهة (التهديد) الذي يواجه المسلمين في الشام، باستدعاء خالد من العراق.

ويقال إن هذا كان أدعى إلى زيادة عنفوان رد الفعل من جانب خالد، إذ يقال على لسانه من مثل نصف مجموع الرواة (هذا عمل عمر!) وكان يفترض بذلك إحداث انطباع مؤداه أن انتداب خالد إلى الشام كان بالقياس إليه ضربة فادحة لشخصه. ولا يكون من الأمور التي لها معنى أن يتساءل خالد عن الفاعل إلاّ عندما يكون قد عانى من أذى، ومن عساه يكون المسؤول عن ذلك سوى عدوه (اللدود) عمر؟

وفي حديث وارد عند الطبري يصدر رد فعل خالد حادّاً بصورة استثنائية، خاصة: أن خالداً ينفعل، ويعيِّر عمر بأنه (أُعَيْسِر ابنُ أمّ شَمْلة) (الطبري 2121).

وما يلفت النظر في كل هذه الصياغات أنها تَظهَر، على الصورة ذاتها، في سياق آخر، وبذلك تفقد جزءاً من موثوقيتها بصورة مسبقة.

وعندما أزيح خالد بن سعيد، بسَعْي من عمر، من منصبه الجديد، قائداً للجيش في الشام (بسبب نقص ولائه، كما تفيد المراجع) واستبدل به غيره، كان رد فعله بالملاحظة الغاضبة: «هذا عمل عمر!» (ابن منظور 27/ 363).

وقد ظهر التعبير باسم (ابن أم شملة) من قبلُ في سياق قضية مالك.

وفي مناسبة موقف صراع آخر، بين خالد وأبي بكر وعمر، تُروى صياغة: (هذا عمل الأُعَيْسَر) (الطبري 1956). وكان الباعث الملموس هو أن أبا بكر عاب على خالد، في رسالة غاضبة إليه، أنه أعْرَس بابنة مُجّاعة بن مُرارة بعد موقعة اليمامة مباشرة.

وتتضمن صيغة التصغير (أُعَيْسر) في ذاتها شيئاً من التناقُض، لارتباطها باستعمال اليد اليسرى الذي يعد نَقيصة، مما يعد في حكم الإهانة الجليّة.

ولكن الناس جميعاً كانوا يعرفون على وجه الدقة أن عمر لم يكن بالأعسر، ولا بالضئيل، وإنما يتحدث الناس على كل الأحوال باستعماله كلتا يديه، وبذلك يذهب التعبير في فراغ.

ويبدو الأمر تماماً كأن القوم أرادوا أن يُضْفوا على استدعاء خالد من العراق مسحة من السلبية، وكان السبيل الأقرب إلى بلوغ هذا أن يُنطقوا

خالداً بسلسلة من المطاعن ضد عمر. وإلى جانب الروايات التي تتحدث عن ضروب الطعن في عمر من قبل خالد، ثمة تصريحات تتحدث عن حَسَد عمر خالداً، لما حقّق من نجاح.

وأكثر ما يكون الحديث في ذلك تفصيلاً عند ابن عساكر وابن منظور ‹ابن منظور 1/ 185› إذ يفيد هذان أن خالداً أعرب عن اشتباهه في أن عمر لم يحسده لفتوحاته في العراق فحسب، بل سعى إلى تدبير يحرمه من مكانته الآخذة في التصاعد ويضعه على صعيد واحد مع سلسلة من قادة المسلمين الآخرين.

ولم يَرِد الحديث قطُّ، من بين كل الخصال السلبية عند عمر، التي يتحدثون عنها بين الفينة والأخرى، عن حَسَد أو غيرة. وما كان في وسع ما نُسِب إلى استدعاء خالد من العراق من أنه صادر عن الحسد من جانب عمَر لما حقق خالد من نجاح عسكريّ، وبالتالي ماديّ، أن يقنع المعاصرين.

وثمة دليل آخر، من سلسلة الشواهد على الضغينة بين خالد وعمر، يتصل بتفويض أبي بكر عمر، المرشّح لخلافته، وقد جاء الحديث الخاص بهذا عن الطبري كما يلي:

[سيف على لسان أبي بكر]

«وإن فَتَحَ الله على أمراء الشام فأردُدْ أصحاب خالد إلى العراق، فإنهم أهله وولاة أمره وحده وأهل الضراوة منهم والجراءة عليهم.
ومات أبو بكر، رحمه الله مع الليل، فدفنه عمر ليلاً، وصلى عليه في المسجد، وندب الناس مع المُثَنَّى بعدما سُوّيَ على أبي بكر، وقال عمر: كان أبو بكر قد علم أنه يسوؤني أن أؤمر خالداً على حرب العراق حين أمرني بصرف أصحابي، وترك ذكره». ‹الطبري 2121›.

ومثل هذا الموقف يبدو لي غير لائق البتة بشخصية عمر، وبمقتضيات تلك الساعة، بل أعتقد أنني أتبيّن هنا محاولة لإنشاء دليل آخر في الروايات، على دور عمر السلبيّ.

وكان المفروض أن تُحدث كل هذه الروايات، إذا أُخذَت معاً، انطباعاً مؤدّاه أن خالداً كان يشعر أنه أُوذِيَ، وأنه كان ينظر إلى عمر على أنه هو أصل التنحية.

وثمة نظرة مختلفة كل الاختلاف تتمثل في الحكاية التي تنمّ الورع، متضمنة في كلمات أبي بكر الأخيرة التي ينقلها العديد من المؤلفين.

سوف يؤتى بعبد الرحمن بن عوف شاهداً على أن أبا بكر قام، وهو على سرير الموت، بتقويم لحياته. ويروى، في المتغيّر الوجيز للرواية، أن أبا بكر ندم على تركه أشياء ثلاثة (أما الاثنان الأولان فتقصيره في قتل الأشعث، وأنه لم يتول قيادة القتال بنفسه في بداية الردّة). وأما (تقصيره) الثالث فيتعلق بخالد وعمر:

> «وودت أني كنت إذ وجهت خالد بن الوليد إلى الشام كنت وجهت عمر بن الخطاب إلى العراق، فكنت قد بسطت يديّ كلتيهما في سبيل الله». (الطبري 2140 -41).

ولنلاحظ إلى جانب ذلك، أن لهذه الحكاية التَّقَوِيَّة متغيّر آخر طويل، فيه رغبات ثلاث تتكرّر ثلاث مرات، ولكن نلاحظ أيضاً أن الرّغبات تختلف جزئياً، اختلافاً شديداً باختلاف المؤلفين. ومن ذلك، على سبيل المثال القول بأن الفقرة الآنفة الذكر ترد عند اليعقوبي، بصيغة: «. . . وأني أرسلت أبا عبيدة إلى الغرب وعمر إلى الشرق. . .». (اليعقوبي 2/ 137).

ومتغيّر الطبري يضع خالداً مع عمر على صعيد واحد، الأمر الذي يعد وحده لافتاً للنظر في حد ذاته، غير أنه ينطلق من نظرة لأبى بكر تتسم بسمة مجانبة للواقع كل المجانبة، ويحمل بذلك طابع التلفيق والإسقاط المرتدّ للاحقين. وحتى وإن كان هذا القول لا يمكنه أن يحظى بالموثوقية، فهو يظهرَ بوضوح أنه كان من الممكن، ضمن إطار كتابة تاريخ صدر الإسلام، تمثيل العلاقة بين خالد وأبى بكر وعمر تمثيلاً مبنيّاً على التعارض. فهناك، من ناحية أولى، روايات عن استفزاز دائم لأبى بكر ضد خالد من جانب عمر، كما تتوافر، من ناحية أخرى، أحاديث تجعل دور خالد يظهر في أحسن ضوء، وتكشف عن موافقة أبي بكر الكاملة له.

5.3.5 محاولة لإعادة تركيب الأحداث

ولا يثبت في الحقيقة سوى تاريخين أساسيين بصدد استدعاء خالد من العراق: فقد ظل خالد حتى ربيع عام (634 م) يقاتل في العراق ضد الحاميات

المحلية، الفارسية-العربية. وكان يسهم، منذ ربيع (634 م) بقدر كبير في الاشتباكات في الشام. ولا يمكن إضافة التفاصيل حول الأحداث التي جرت فيما بين ذلك إلاّ على سبيل التخمين، بالاستناد إلى المراجع. ولكي نصل إلى تمثيل مُقْنع لا بدّ لنا أن ننبذ جانباً قدراً كبيراً من المعلومات في المراجع، على أنه مختلق.

سوف أنطلق من أنّ خالداً قد كان أنشأ لنفسه موقعاً ثابتاً موطّد الأركان نسبياً في غربي العراق، في مستهل العام (634 م). وبالنظر إلى الصعوبات الداخلية، لم يكن في وسع الحكام في قطيسفون أن يحفلوا بغارات العرب في غربي العراق، وما كان لخالد أن يتابع حملته، بالطبع، كثيراً، لولا التعزيزات الكبيرة من قبَل المدينة. ومن أجل ذلك ربما كان ممّا سبب له خيبة أمل معينة في الحَقيقة، أن يطلب إليه أبو بكر مغادرة العراق، وأن يسير بمن معه إلى الشام. ولكن خالداً لم يكن ينطوي، منذ البداية، بلا ريب، على الرغبة في فتح إقليم لنفسه والاستقرار فيه، ولم يكن بدٌّ للعمليات القتالية الواجب توقُّعها في الشام، أن تكون موضع ترحيب منه على وجه الإطلاق من حيث كونها تحدياً لكفاءته العسكرية.

وأنا أعدُّ الروايات عن رحلة حجّه السرية عقب موقعة الفراض من صنع الخيال، وربما تم اختلاقها لإضَفاء مسحة سلبية على انتدابه إلى الشام.

ثم إنه يبدو لي أن من غير الراجح أن يكون خالد نظر إلى الانتداب على أنه إساءة وأنه عيرٌ عمر على أنه خصمه السريّ، بالطريقة المرويَّة. وأنا أعدُّ من قبيل الاختلاق المبني على التحيُّز أن يقال إن أبا بكر قلّد خالداً قيادة عامة على كل جيوش الشام.

وكان يفترض أن يتمّ الهجوم على الشام وفلسطين من قبل فيالق عديدة يعمل كل منها بصورة مستقلة، وكان كل آمر، بموجب ذلك، مختصاً بقطاعه من الجبهة، وكان لابد أن تكون هناك قيادة تنسيقية عليا، على كل حال، في المدينة. أما أنه كان من الممكن أن يتمّ توريط المسلمين، من قبل الروم، في النهاية، في سلسلة من المعارك الكبرى، فذلك أمر لم يكن في وسع أحد أن يتنبأ به. وعلى هذا فقد تلقى خالد، على الأرجح، مجرد الأمر بالانضمام

مع رهطه إلى الأمراء في الشام. ولم تكن العجلة الخصوصية في هذه الظروف مستحسنة. ومع ذلك فالروايات المتعددة بوفرة التي يوردونها في المراجع مقترنة بـ(مسيرة خالد في الصحراء) إنما أُلحقت بهذه المسيرة إلحاقاً زائفاً على الأرجح، وهي ترجع، في الشطر الأكبر منها، إلى أيام عملياته العسكرية في العراق.

أما القصة التصويرية عن المخاطر المرتبطة بعبور الصحراء، من قُراقِر إلى سُوى، فأنا أعدُّها، في مقابل ذلك، مطابقة للواقع إلى حد بعيد، وأما أن المسألة انتهت إلى مسير قسريّ عبر منطقة لا ماء فيها، فقد كان ذلك أمراً لا سبيل إلى التنبُّؤ به. وحين كان خالد قد مَرَّ بقوته البالغة بضعة آلاف نفر، بواحة دَومَة الجندل، هنالك فحسب، اتَّضح له أنه ليس بمستطيع أن يتابع الطريق المألوف إلى بُصرى، مع جيشه من دون أن يقع في أيدي حامية الروم القوية عند حدود الشام. ولذلك قرر أن يتحاشى حصن الحدود الجنوبي ويفرض الوصول إلى بُصرى بمعونة قوات المسلمين الموجودة في الشام.

ويقال عن بُصرى، بالإجماع، إنها كانت أولى المدن السورية التي أمكن الاستيلاء عليها من قبل المسلمين. أمّا أن خالداً كان يتولى القيادة العليا على جيش الحصار في هذه العملية فذلك من غير الراجح، غير أن ذلك لا يلعب دوراً في الحقيقة.

وانضم الجيش الذي كان قد استولى على بُصرى، بمن في ذلك أولئك الذين كان خالد قد جاء بهم من العراق، إلى عمرو بن العاص العامل في جنوبي فلسطين. وانتزع المسلمون، بالاشتراك مع هذا، النصر الهام في أجنادين (تموز 634 م). وتلقى أبو بكر وهو يُحْتَضر، على أية حال، كتاب النصر. ومما يمكن تصديقه على وجه الإطلاق، أن عَمْرو بن العاص كان يتولى القيادة العليا، إذا كان أمراء الجيش قد اتفقوا عموماً على تدبير من هذا النوع.

أما في العراق فقد تطوَّرت الأشياء على نحو يختلف عما كان منتظراً، إذ كان الفرس، بعد انسحاب خالد، يزيدون من ضغطهم على المسلمين شيئاً فشيئاً. وأخيراً اضطر المُثَنَّى إلى الذهاب بنفسه إلى المدينة طلباً

للتعزيزات هناك. غير أن القوات التي استطاع عمر، الخليفة الجديد، وضعها تحت تصرفه لم تسمح بهجوم جديد، حتى لقد اضطر المسلمون، في عملية مطوّلة، إلى التخليّ من جديد عن سلسلة كاملة من المواقع التي كانوا قد افتتحوها. ولم تنته المسألة إلى الحسم في العراق أيضاً إلاّ بعد اختتام الأعمال القتالية الكبرى في الشام.

6.3.5 تحليل الأسانيد

لا يشير إلى تفاصيل المراجع على وجه الإطلاق إلاّ قسم ضئيل من الأحاديث التي يجري البحث فيها هنا، وليس ثمة إلاّ روايات قليلة للغاية تتمتع بإسناد بمعنى الكلمة. وعلى هذا يتبيّن أن الإسناد في المؤلفات التاريخيّة أقل وزناً إلى حد بعيد منه في مراجع الحديث.

ولكن حتى في الحالات القليلة التي يُذكر فيها إسناد يُعَدُّ الحذر واجباً، وينبغي إيضاح هذا من خلال أمثلة مختارة.

المثال (1): حكاية الرغبات الثلاث التي يقال إن أبا بكر أعرب عنها على سرير موته «الطبري 2139- 2141».

والطبري واحد من عدد من المؤلفين الذين ينقلون هذه الحكاية (ولها متغيرات عديدة ينحرف بعضها عن بعض انحرافاً شديداً، ومثال ذلك ما لدى البلاذُري واليعقوبي). وإسنادها كما يلي:

> «حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، قال حدثنا الليث بن سعد، قال حدثنا عَلْوان عن صالح بن كَيْسَان عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه».

وتُفْضي السلسلة إلى عدد من الرواة المعروفين والذين يتمتع بعضهم بالتقدير البالغ، لتصل إلى واحد من أشهر أصحاب النبي، يُوَسّطونه شاهدَ عَيان. وبذلك تكتسب الرواية، للوهلة الأولى، مظهر الموثوقية التي لا يتطرّق إليها الشك. ومن الغريب أن الطبري يدوّن فقرة بعدها يبين فيها أنه تحقق من صحة الرواية لدى راوٍ آخر، وأن هذا أكدّها كل التوكيد، غير أن هذه العملية غير مألوفة، وذلكً أن البحث في المضمون الخاص بالخبر، وإن كان مجرد بحث سطحي، يردُّ النص إلى مجال الحكايات

التَّقْويّة. وهذا يعني: أن لدينا إسناداً من الدرجة الأولى ومتناً مثيراً للشكوك إلى أبعد الحدود، أو بعبارة أخرى: الإسناد السليم أيضاً لا يقدم ضماناً لصحة الرواية.

المثال (2): رواية عن إرسال خالد، مع تصريح أبي بكر الذي يقول: «خالدٌ لها» (الطبري 2089). والخبر يرجع إلى سيف. أما بيان المراجع عند الطبري فهو كما يلي:

«كتب إليّ السّاري عن الشعبي عن سيف، عن محمد وطلحة وعمر والمهلّب، قالوا: . . .».

وتتناول المسألة تفصيلا من التفاصيل النموذجية لروايات سيف. فالجزء الأول يبيّن أن الطبري استعمل مرجعاً خطيّاً (هو سيف أيضاً) وأن هذا كان يضمن صحة قوله بإسناد جمعيّ. والرواة الأربعة المذكورين (وهناك، أيضاً، سلسلة كاملة من رواة آخرين يذكرهم سيف من حين إلى آخر) محمد بن عبد الله بن سواد بن نُوَيْرَة، (الفَسَوي 3/ 29- 30) طلحة بن الأَعْلم الحنفي، عمر بن محمد، والمهلّب بن عُقْبَة الأسدي، ينتمون إلى المجموعة الكبيرة، من (المجهولين) و(غير المعروفين) وهذا يعني أنهم يظهرون في الحقيقة كثيراً في الأسانيد عند سيف. ولكن لمّا كانوا لا يظهرون إلاّ في رواياته التاريخية، فإنهم لم يجدوا قبولاً في قواميس التراجم. وبصرف النظر عن أنَّ الإسناد الجمعي، في حد ذاته، لا يمكنه أن يعطي ضماناً للمصداقية، فإن أمثال هذه التفاصيل المرجعية لا يمكن الخروج منها بنتائج، ولا نحتاج بالطبع إلى أن نمضي إلى مدى وَصم حديث مكفول الصحة كهذا بأنه خيال، وليس من الحق أيضاً أن نوحي بأن سيفاً قد اخترع أسماء الرواة، ببساطة.

المثال (3): الأمر الموجّه إلى خالد بالمسير مع طلب استعجال خصوصي، عند الفَسَوي، تفصيل المراجع في طبعة الفَسَوِي:

«أبو القاسم بن السمرقندى عن أبي بكر اللاّلكائي عن أبي الحسين بن الفضل القطان عن عبد الله بن جعفر عن يعقوب بن سفيان [الفَسَوِي] عن أبي اليمان الحكم بن نافع عن صفوان بن عمر عن عبد الرحمن بن جُبَيْر».

وما يلفت النظر، أولاً، أن المؤلف يُذْكَر في وسط الإسناد. وإذا دقّق المرء في امتداد سلسلة الرواة، فإنه لا يجد بينه وبين الشاهد الأخير، عبد الرحمن بن جُبَيْر، سوى حلقتين، ولكن كان يفترض اجتيازه فترة زمنية هائلة: فقد مات الفَسَوي في عام (277/ 890 م) أما عبد الرحمن فيُشار إلى أن عام وفاته هو العام (98 للهجرة) على الرغم من أنه يعد من أوائل فاتحي مصر. وإذاً فسلسلة الرواة متقطعة بأرجحيّة عالية، ولذلك فهي غير ملائمة لإضفاء الحُجيّة على الحديث.

المثال (4): كتاب من خالد إلى أبي عبيدة، حول القيادة العليا.

الوضع: والنص، بصورة جزئية أيضاً، يرويه ابن حُبَيش، والأزْدي، وابن الأعثم والدياربكري ‹ابن حُبَيش 44أ؛ الأزدي 71-2؛ ابن الأعثم 138-9؛ والدياربكري 231›.

أما ابن الأعثم فلم يضع لنصّه إسناداً، على حين أنه لا يوجد عند ابن حُبَيش (ويليه الدياربكري) سوى التفصيل المقتضب: ((عن عبد الله بن قُرْط الثماليّ)).

وأما الأزْدي فيقدم الضامن ذاته: أخبرنا الحسين بن زياد عن أبي إسماعيل محمد بن عَبد الله، قال، وحدثني يزيد بن يزيد بن جابر، عن عَمْر بن مُحصّن عن عبد الله بن قُرْط الثمالي، قال: . . . وليس بين المؤلف وشاهد عيانه/ أو ضامنه، سوى راويَيْن مشهورَين.

وإذا فنحن لسنا أمام إسناد، إذا أخذنا هذا على وجه الدقة، بل هو بيانٌ لاسم ضامن يمكن أن يفترض فيه أنه كان يتمتع بمعرفة بالحقائق.

كان عبد الله بن قرط بالفعل من أصحاب النبي، وقد شارك في فتح الشام ‹انظر التهذيب 5/ 325-326›.

ولا يمكن، بالطبع، أن يُنْظَر إلى التصرُّف المتمثل في نسبة رواية إلى شخصية من وسط مشاهير الصحابة، وإكسابها بذلك حُجِّية غير محدودة، إلاّ بأقصى الحذر.

وأنا استنتج من البحث في هذه الأمثلة أنه لا يجوز استنتاج حُجّية الروايات في مجال كتابة التاريخ، من الأسانيد، إلاّ في أقلّ الحالات.

7.3.5 استدعاء خالد في المراجع الثانوية

تتباين أشكال العرض باختلاف المؤلفين، تبايناً شديداً، كما هو متوقّع. والقاسم المشترك عند الكثيرين هو الشكوى من التصريحات المتناقضة في المراجع.

وعلى وجه الإجمال، يَزعمون أن قادة الجيوش في الشام كانوا يلحّون على أبي بكر في إرسال التعزيزات، وأنه كان يفكر، في هذا الصدد، ضمن أمور أخرى، في خالد وفي جيشه العراقيّ. ومنذ صدور المجلد الثاني من مذكرات دي غويه يوجد إلى جانب ذلك المرة بعد الأخرى، الادعاء القائل إن أوساط أولى الأمر في المدينة لم يكن لديهم اهتمامٌ بتوسُّع في العراق، وإن التزام خالد هناك تعَّرض للانقطاع حين بات المشروع الشامي في خطر. وقد كان يجري الحديث، حتى في كتاب مْويْر (1883 م) أيضاً، عن أن الخليفة لم يحوّل خالداً إلى الشام من أجل قوّاته، بل بالأحرى، من أجل موهبته الاستراتيجيّة. وبهذا المعنى يعبر عن رأيه فلهَوزن أيضاً، (فلهَوزن 1899: 65). وأوضح ما يكون التعبير عن هذا في فكَرة غَبرييلي الذيّ يقوَل إن حملة الشام لم تتحوّل إلى تهديد عسكري للروم يترَتب حمله على محمل الجدّ إلاّ بعد أن تولىّ خالد القيادة العامة (غبرييلي 146- 8).

ولا يتم في العادة إقامة ارتباط بين الاستدعاء ورحلة الحج السرية، في مقابل أقوال المراجع. ويذهب كَيتاني إلى حد قوله إنه يُدخل كل الراوية عن الحج، وكذلك الرواية المتعلقة بمسيرة الصحراء الأسطَورية، في باب الخرافة. كما يُنظَر إلى نفوذ عمر على قرار الحسم، على قدر ما يكون الحديث عن هذا، نظرة مختلفة، بل لقد كان دي غويه يمثل الرأي القائل إنه ربما كان عمر هو أول من أرسل خالداً إلى الشام، وذلك، في الحقيقة، لا ليضيره أو يلحق به الإساءة، بل من أجل النجاح المرغوب.

وتتباين أقوال المستشرقين تبايناً شديداً في صدد التفاصيل الباعثة للبلبلة والحيرة، حول موعد انطلاق خالد من العراق.

فكَيتاني، وغلوب يَدّعان خالداً ينسحب من العراق في وقت جد مبكّر (مطلع عام 634 م). أمّا عند كَيتاني فيصدر هذا عن ميله إلى تضييق إطار

الحملة العراقية، وتوسيع مدة الأعمال التي يقال إن خالداً نفذها في طريقه إلى الشام مقابل ذلك.

أما التاريخ الذي يذكره فلهوزن، للانطلاق، فهو (آذار عام 934 م) ويحوّل دونَّر تاريخ الانطلاق إلى (نيسان عام 634 م) حيث تغدو المدة من أجل اجتياز الصحراء ضئيلة جداً. وكل هذه البيانات يمكن التوفيق بينها وبين الوصول إلى منطقة دمشق في عيد الفصح. وفي مقابل ذلك، يحدد موير، وبصورة خاصة مُلر، تاريخ الانطلاق بأنه تم في أواخر الربيع، سما حمل مُلر على تفسير: (يوم فصحهم) بأنه عيد العَنْصرة.

على أن البلبلة تزداد بصدد خط رحلة خالد. فهناك نحو نصف اثنَيْ عشرية من (الخرائط) المختلفة التي تشير إلى خط الرحلة. ويبلغ من انعدام اليقين بصدد وضع المراجع أن (دونَّر) يذكر ثلاثة من المتغيّرات (جبل بشري > تدمر > الحيرة> تدمر/ الحيرة> دَومَة الجندل> سُوى) من دونَ أن يرغب في تقرير واحد منها ‹دونر 1981: 120-2›. ومع هذا تتوافر، منذ بعض الوقت، الأبحاثُ المستفيضة من قبل أناس أولي معرفة بالأرض، ولاسيما ألواز مُوزل. وكان مْويْر قد أشار إلى أن خالداً لم يكن في وسعه، على الأرجح، أنَ يسلك، فيِ مسيره عبر دَومَة الجندل، التتمّة المنطقية، من قُراقر إلى بُصرى، لأن هذا الثغر الحدودي كانت تدافع عنه قوات شديدة البأسَ. وهو يتحدث أيضاً عن إمكانية أن يكون خالد قسَّم جيشه، وتمكّن من قطع الجزء الخطر من (مسيرة الصحراء) بعدد ضئيل فحسب من جماعته. وقد ناقش مُوزل، في عرضه، المناقشة المستفيضة للمراجع، عند كَيتاني، ودحضها إلى حَد بعيد. ونحن ندين بمعرفته الفائقة للأماكن لإيضاح الضرورات الجغرافية ('بابان' إلى الشام). وأفكار مُوزل تلقى التأييد أيضاً من جانب غلوب الذي كان حسن الاطّلاع، أيضاً، علَى المنطقة. وما من شك في أن غلوب يأتي بأفكار، مستقاة من تجربته العسكرية، لا تُنصف أقوال المراجع كل الإنصاف، فيما أرى (انظر عرضه للتخطيط الاستراتيجي لهجمة على دمشق تهدف إلى تخفيف الضغط، والإخفاق المحتمل لخالد في مرج راهط) ‹غلوب 136›. وبموجب مناقشة المراجع عند مُوزِل وغلوب، يمكن أن يُعدّ (الخط الجنوبي) (الحيرة >

دَومَة الجندل> قُراقِر> سُوى> مرج راهط) آمناً.

كما يجري بيان مدى قوة جيش خالد، أيضاً، بأرقام شديدة التباين. فالمؤلفون الأقدم عهداً يقدّمون أكبر الأعداد المذكورة في المراجع (9000 رجل) من دون أن يشرحوا كيف يمكن لجيش كبير إلى هذا الحد أن يتمكن من إنجاز (مسيرة الصحراء) (كما يقول فايل، وكوسّان دي برسفال) بينما تتحدث الدراسات الأحدث عهداً (باستثناء غلوب) عن قوة صَغيرة (500- 800 رجل). وبذلك تضطر إلى إبراز أهمية خالد من حيث كونه الرأس العسكري في حملة الشام، ما دامت القوة الصغيرة لا يمكن أن يقال عنها إنها (تعزيز). أما إمكانية تقسيم الجيش العراقي فلا يتحدث عنها سوى مْويْر.

وكذلك تفترق الآراء وتتباعد كثيراً في صدد سَيْر الحملة الشامية بعد وصول خالد. أمّا فايل فيدع خالداً يذهب أولاً للتدخل في أجنادين، في الشام. وأمّا مْويْر فيتحدث، بالنسبة إلى العام (13 هـ) عن اليرموك فحسب، ويضع أجنادينَ في زمن لاحق. ويزعم دي غويه ومُلر أن المسألة انتهت إلى خلط بين أجنادين (=يَرْموث واليرموك= هيروماكس).

وفي مقابل ذلك يكتب غلوب قائلاً إن خالداً لقي المسلمين عند اليرموك، وأن القوم ساروا، بالنظر إلى الخطر الذي كان يتهدد عَمْرَو بن العاص من قبل جيش قوي من الروم، في قوس واسع، نحو الجنوب، وخاضوا، بالاشتراك مع عَمْرو، معركة أجنادين. ويقول (دونّر) آخر الأمر، إن سيفاً قدّم تاريخ روايات اليرموك، مخطئاً، فجعله في العام (13 للهجرة) وأزال البلبلة بذلك.

ولنُشر في الختام، إلى عرض باعث للاستياء البالغ تقدّمه بترشا كرون في مقالتها عن خالد، لـ [دائرة المعارف الإسلامية] (ج 2) إذ تشوّه الحقائق وتقلبها رأساً على عقب، بالاستناد إلى مراجع (غير عربية) حينَ تكتب:

«والأمر الثاني أن الرواية الإسلامية تروي أن خالداً استهلّ الفتوح في العراق، وهي نقطة تتعارض مع المصادر غير الإسلامية. إذ يروي سيبوس (حوالي 661 م) أن العرب قسّموا جيوشهم بعد خطواتهم الناجحة الأولى في الشام،

وأرسلوا فرقة عسكرية إلى العراق (الجيوش العائدة في الرواية الإسلامية).
والحوليات الخوزستانية (حوالي 680 م) لا تعرف خالداً إلا فاتحاً للشام . .
. وكانت تَبُوك هي التي أرسل منها النبي خالداً إلى دَومَة الجندل: المدينة التي يقال إنه فتحها مرة أخرى، في حركته الالتفافية اللاحقة من الحيرة.

ولذلك فلا بدّ أن يكون النبي قد أرسل خالداً، في مستهل فتح الشام، إلى دَومَة الجندل، التي كانت ذات أهمية حيوية من أجل السيطرة على الشام. ومن هنا عبر خالد، للالتحاق بالجيوش في الشام، عبوراً أكثر قابلية للتصديق، وإن كان أقلّ رومانسية، من ذلك العبور للصحراء المحفوظ في الرواية الإسلامية». (كرون في: الموسوعة الإسلامية2، انظر مادة (خالد)).

أمّا ما يتصل بالمراجع الثانوية العربية فإن الصورة ذاتها هي التي تتجلىّ، كما هي الحال في الموضوعات الأخرى التي جرى البحث فيها. فالمؤلفون يقدّمون من مادة المراجع تركيباً موافقاً لذوقهم الخاص من دون أن يحفلوا بنقد متعمّق للمراجع.

وقد تميّز الجنرال أكرم ، في العَرض المتوافر للفكرة الأساسية، من بين المؤلفين الثلاثة لدراسات عن خالد بن الوليد، على وجه الخصوص، وينوجّه اهتمامه، قبل كل شيء، نحو الأحداث العسكرية، فيرسم المعارك التي خاضها خالد في العراق، كلاًّ على حدة، رسماً دقيقاً. على أن مما يزيد في إثارة الدهشة أن الجنرال يصر على موقفه بصدد (مسيرة الصحراء) متشبّثاً بخط الشمال (الحيرة> سُوَى، المُصَيّخ> وادي حوران> تدمر) حيثَ يضطر إلى وضع كلتا نقطتي النهاية في (مسيرة الصحراء) قُراقر، وسُوى، في موضع غير الموضع الذي أَلفَ الناس أن يضعوهما فيه، إذ يضع قُراقِر في وادي حوران، وسُوى على بعد مرحلنين إلى الشرق من تدمر.

وإلى جانب الدراسات الثلاث تتوافر، عن هذه الأحداث التي هي موضع البحث هنا، ثلاثة مقالات بالغة التعمُّق أيضاً، لطه الهاشمي: في حملة خالد في العراق، وفي (مسيرة الصحراء) وفي أجنادين. وهي تتميّز من المراجع الثانوية العربية الأخرى، بأن المؤلف يستوعب، إلى جانب

معرفته الشاملة بالمراجع، المراجع الثانوية الاستشراقية الحديثة أيضاً، ولا سيما دي غويه، ومدنيكوف، وكِيتاني، ومُوزل وغلوب. ويضع طه الهاشمي كل الأعمال الّتي ترتبط من حين إلى آخَر بـ(مسيرة الصحراء) (ولا سيما عين التمر ودَومَة الجندل) في فترة الحملة العراقية، ويدع خالداً ينطلق في مطلع صَفَر، عام (13 هـ) بقوة قوامها (700- 900) رجل، من الحيرة. ولأن الخليفة قَد كان استحثّه على العجلة يجتاز طريقه على الخط الجنوبي في توافق مع مُوزل، في نحو خمسة وثلاثين يوماً، ويلتقي في منطقة اليرموك قوات يزيد بن أَبي سفيان وشرحبيل بن حسنة. ويشترك هؤلاء في فتح بُصرى، ثم ينضمون إلى عمرو بن العاص ليضربوا الروم عند أجنادين. ويمر طه الهاشمي بالروايات عن الأسباب الكامنة وراء استدعاء خالد مروراً عابراً، عن قصد، كما أنه لا يتحدث عن تأثير لعمر. ولا يرد عنده أيضاً أن خالداً تلقى مع بلاغ الاستدعاء تقليده القيادةَ العليا الشاملة.

8.3.5 النتائج

وقد خرجنا، من حيث المضمون، بالنقاط التالية:

* إن كتابة التاريخ الكلاسيكية تضع حملة خالد العراقية في غير إطارها الصحيح، ويجري تصويرها، على نحو مطرد، وعام، على أنها بداية المناوشات مع الساسانيين، على حين لا تُعدّ أكثر من المتابعة المنطقية للتطور الذي تمّ شقّ الطريق إليه فيما يسمى بحروب الردّة: ألا وهو إدخال المزيد من أجزاء السكان الناطقين بالعربية ضِمن مجال سيادة المدينة. وقد استفاد خالد أثناء ذلك من المصالح الخصوصية لبني بكر بن وائل.

* في شتاء عام (634 م) كان الهدف الاستراتيجي لخالد قد تحقق من حيث الجوهر، إذا كان قد تم فتح كل ضفة الفرات الغربية، على قدر ما كانت تحت السيطرة الفارسية، وكانت المواجهة، بمعنى الكلمة، مع الساسانيين تتخطى أفق توقُّعات خالد، وإمكاناته العسكرية، أيضاً.

* كان الاستدعاء من العراق ووضع خالد عند الحدود الشامية-

الفلسطينية يساير مع المنطق الداخلي للأحداث، ويعد تحريفه، حيث يغدو إجراءاً تأديبيّاً من قِبل الخليفة لقائد عام يَتصرُّف تَصرُّف المعاند تأويلاً تعسفياً لاحقاً، للأحداث.

* كان الهجوم المضاد من قبل الفرس، بعد انسحاب خالد، وتحرُّر الطاقات في الشام وفلسطين هو الذي أدىّ إلى الاشتباك الحقيقي، الأول، مع الساسانيين، وأفضى إلى النصر في القادسية.

* الروايات عن رحلة خالد للحج، سراً، هي على الأرجح، خيال تمّ دسُّه في سياق الحديث بعناية، وكان الهدف منه إيجاد تفسير ممكن التصديق للادعاء القائل إن استدعاء خالد تمَّ على سبيل المعاقبة.

* كان استدعاء خالد وقواته خطوة ضرورية تخدم مصلحة مطامح التوسع لدى المدينة في الإقليم الشامي-الفلسطيني. وكان القائد الكفي ورهطه المحنَّك، على حد سواء، تعزيزاً بلقى الترحيب، للجيوش التي كانت قد أُرسلت مباشرة إلى الشام.

* لقد أتاح تدخل خالد في الشام بالعمليات العسكرية هناك، العنفوان الحاسم للمسيرة المظفَّرة التي أدت إلى الانتصار على الروم، ومهّد للاستيلاء على بُصرى، أولى المدن الكبرى في الشام وفلسطين، التي تم الاستيلاء عليها من قبل المسلمين. وهذا النجاح الأول يعزى إلى تدخل خالد.

* يبدو أن (مسيرة الصحراء) الأسطورية التي أنجزها خالد مع قوته العراقية تستند إلى حقائق، على الرغم من كل ضروب التزويق الروائية، وقد كان خالد قرّر أن يسلك (الطريق الجنوبي) لضرورات استراتيجيّة، ولم يكن له بدٌّ بعدئذ أن يسلك طريقاً ملتوياً غير متوقَّع، عبر الصحراء، ليشق لنفسه، مدخلا إلى شرقيّ الشام.

* يمكن حلّ التناقضات فيما يتعلّق بعدد القوات عندما ينطلق المرء من أن خالداً قاد، من حيث الجوهر، القوات التي تبعته من اليمامة إلى العراق، إلى الشام، ولكنه اضطر، بسبب إغلاق (البوّابة الجنوبية) (بُصرى) من قبل الروم، إلى أن يخلّف وراءه معظم جيشه في قُراقر، ليدعه يلحق به بعد الاستيلاء علىَ بُصرى فحسب.

* أمّا دور عمر فلا يتميّز بالشفافية الكاملة، إذ تظهره بعض الأحاديث

في صورة ذلك الذي دفع أبا بكر إلى إرسال خالد إلى الشام. وما من أدلّة على أنه هو الذي نفّذ الاستدعاء ليلحق الأذى بخالد. وفي مقابل ذلك يجتهد كثير من الرواة في نسبة التذمُّر والشعور بالمرارة من الاستدعاء إلى خالد، ليطلقوا على لسانه ألفاظاً من السباب المتهوّر بحق عمر، على أنه الرجل الكامن وراء ذلك. وإذاً فهنا يتمّ الخلط بين دورَيْ المتَّهِم والمتَّهَم في هذا السياق. ومن المألوف أن يُتَّهَم خالد من قبل عمر بالسلوك الإجرامي. أمّا الآن فخالد هو الذي ينسب إلى عمر أنه يريد أن يلحق به الأذى بتأثير دوافع دنيئة. ولكن الحسد والضغينة والغيرة ليست من سمات الشخصية التي يربط المرء في العادة بينها وبين عمر.

* وكذلك لا يتم تعديل الكتابة عن دور أبي بكر حيث يغدو واضحاً لا لَبْسَ فيه. فهو يبدو، وهو الذي يُصَوَّر، في العادة، مشجّعاً لخالد وحامياً له على الدوام، لَوّاماً له في الروايات حول استدعائه. وتُنقَل عن هذا القائد، من ناحية أخرى، تصريحات تنم الشعور بالارتياح على وجه الخصوص.

* وتُرسَم صورة خالد ذاته، من جراء الأحاديث المتناقضة، بطريق متباينة كل التباين. إذ تلوح ذات مرة صورة القائد العسكري العبقري، شديد البأس، الذي يسرع من نصر إلى نصر، والذي يقتضي من رهطه الحد الأقصى من الاستعداد للتضحية والبذل، ويخالط ذلك الميلُ إلى تمييزه بأنه الإنسان الورع الذي يخاف الله، ولا يحفل بشيء سوى قضية الإسلام. وفي مقابل ذلك يعرضه خصومه في صورة الإنسان المولع بالشهرة، والجشع، والمهووس بحب السلطة، الذي لا يرجو لشيء وقاراً، والذي لا يرعوي، حتى عن الطعن في أصحاب رسول الله ذوي القدر العظيم (عمر، في هذه الحالة) بطريقة نكراء.

وبالنسبة إلى البحث في كتابة التاريخ نخرج بالنقاط التالية:

* الانطباع الإجمالي الذي تحدثه الروايات عن استدعاء خالد من العراق أقرب إلى أن يكون إيجابياً، ولذلك فهو يتعارض مع الأقوال الواردة في الموضوعات الأخرى التي يجري البحث فيها.

* العرض مشتت تشتيتاً شديداً، أي أنه متناثر في فقرات عديدة منفصلة.

* الأقوال في النقاط الفرعية المتفرّقة شديدة التناقض أيضاً في هذا العرض للفكرة الأساسية. فهناك سلسلة كاملة من المعلومات، حتى عند المؤلف الواحد ذاته، تستبعد كلٌ منها الأخرى على نحو متبادل (ومثال ذلك ما يتعلق بأمر المسير، وعدد القوات، وخط المسير).

* وكذلك تتناقض التواريخ الحَوْلية، ويبدو الأمر كما لو أن بعض المؤلفين كانوا يعالجون التواريخ ضمن إطار توفيقهم بين أقوالهم (ومثال ذلك تاريخ الانطلاق من العراق).

* لا يتّسم العرض، من قبل المؤلفين المتفرقين، بالتماسك بحال من الأحوال، وهذا يعني أن المؤلفين لا يجتهدون في التخلّص من البلبلة التي تسببها المعلومات المتفرقة المتناقضة. ومن الأمثلة على ذلك أن عدداً كبيراً من العمليات العسكرية يوضع في طور (مسيرة الصحراء) على الرغم من أن المؤلفين بورّطون أنفسهم من جرّاء ذلك في أشكال من اللامعقولية الجغرافية واللامعقولية المتصلة بالترتيب الزمني.

* ويبدو الأمر كما لو أنّ قدراً غير قليل من البلبلة يمكن تفسيره بنقص المعرفة بالأماكن عند المؤلفين.

* كانت 'المادة الخام' المستخدمة في العروض متوافرة في صورتها المتشكلة منذ مرحلة جد مبكرة. فقد استعمل ابن حُبَيش، الذي استوعب أحاديث الوّاقدي وكان خليقاً أن تضيع لولا ذلك، نسبة (60٪) من إجماليّ المعلومات في رواياته. وليس هنا سوى معلومتين جزئيتين تَظهران أوّل ما تَظهران، بعد الطبري. ومن الجليّ أن نثر المادة الملوّنة بلون غرض معيّن حدث قبل مرحلة الجمع والتأليف الأول.

* يُعَد الأخذ بـ'المادة الخام' التي عولجت في سياق استدعاء خالد من العراق أوسع نطاقاً من الروايات الخاصة بمالك مثلاً.

* وكما يحدث في سياق آخر، تمَّ أيضاً في الروايات المتعلّقة

بالاستدعاء، نثر معلومات كان يفترض أن تُمكّن من تفسير خصوصي للأحداث اللاحقة. على أن إيلاء القيادة العامّة في الشام يتميّز داخل الروايات حول الاستدعاء بكونه مثيراً للدهشة والاستغراب إلى حد ما، ولا سيما عندما يدور الحديث، في الوقت ذاته، عن لوم موجّه إلى خالد، أو حتى معاقبة.

* لا سبيل إلى الحديث عن (إجماع المؤرخين) في سياق الاستدعاء. وحتى في المراجع الثانوية الحديثة ما زالوا يقررون أن الأقوال المتفرّقة يبلغ من تناقضها أن المرء لا يستطيع أن يقدّم عرضاً إجمالياً وهو مطمئن.

* يبدو أن نصّ الطبري كان يتمتّع، مع ذلك، بقوّة إقناع كبيرة. ويتبيّن من متابعة عناصر النصّ المميّزة أن عرضه كثيراً ما كان يُنقل بنصه الحرفيّ.

* الطبري أول مؤلف يتحدث عن إجراء عقابي (عقوبة) بحق خالد، وهو يعترف، بصراحة، بهذا التقويم المستحدث، إذ يشير إلى الموضع ذي العلاقة على أنه إضافة من المحرر. على أن المقارنة بين الصياغتين عند ابن حُبَيش والطبري تظهر أن الأخير تدخل في 'المادة الخام' المتوافرة تدخلاً كبيراً.

* لقد ضاعت تفاصيل الإسناد، فيما ضاع، حتى عند المؤلفين، مثل الطبري، التي يعنى بها بعض العناية عادة (انظر الصياغات الأقدم للنص عند ابن حُبَيش، التي ما زالت تقدم المرجع جزئياً).

* وحتى الأسانيد السليمة لا تعد ضماناً للاحتجاج التاريخي، كما تبيّن ذلك (حكاية الرغبات الثلاث).

* إن تحليل الميول الذي ترسّب في الروايات يزيد من صعوبته في النصوص التي يجري البحث فيها، غياب البيانات الخاصة بالضامنين (انظر، في بيانات سيف، ما يكثر الاستشهاد به من 'المجهولين'). كما يتعقد البحث من جراء تكتُّلات أصحاب المصالح المتداخلة بعضها في بعض (أصحاب العصبية العراقية، حزب نبلاء قريش، الصحابة . . إلخ)

* يُعدّ سيف بن عمر، بالنسبة إلى دائرة الموضوعات التي يجري البحث فيها، أهم الضامنين، غير أن التحليل يبيّن أيضاً أنه لم يكن

يعمل إلاّ بصفته جامع أخبار. (انظر مثلاً، "الرسائل" المتناقضة التي يقال إنه رواها). ومن المؤسف أنه لا يمكن متابعة كثير من الأقوال بالرجوع إلى من رواها قبله مما يكاد يجعل من المستحيل نسبة المعلومات إلى تكتُّل معين من تكتلات أصحاب المصالح.

* وفي هذا السياق أيضاً يستطيع المرء أن يقرر أن إخراج ابن الأعثم من دائرة أهل الكفاءة المؤهلين، على أنه مُلَفّق لا يعتمد عليه، عمل مضلِّل، وذلك أن مادته تماثل في صفاتها مادةَ الرواة الجديين.

* ويتبيَّن في كل الروايات، مرة أخرى، الميل إلى إظهار التوجيه المركزي للأحداث، إذ يقال إن الذين يحددون مسار الأحداث لم يكونوا حكام المناطق، بل كانوا، بالأحرى، هيئات القيادة والتوجيه، وعلى وجه الخصوص أبو بكر وعمر.

* يجري إدخال أعداد كبيرة من الرسائل، والفقرات المجتزأة من الرسائل، في العرض، ولا تدور المسألة في هذه النصوص، بوجه عام، حول مادة وثائقية، بل كانت الرسائل تستخدم من قبل الرواة وسيلة أسلوبية فحسب. أي أن المعلومات الكامنة في أساسها يمكن أن تكون صائبة على وجه الإطلاق، إلاّ أن الصياغة اللغوية تعد إضافة من باب التحرير.

* والنقد الملازم للنص لا يمكن في هذه الحالة أيضاً أن يؤدي إلى عرض مناسب للأحداث. كما أن البحث في الشروط الخاصة بالإطار يثبت أنه وسيلة مساعدة لا بدّ منها. وفي هذا الصدد تعد الإسهامات من طرف ثالث، مثل [مذكرات الأسفار] لألواز مُوزل حول الخلفيات الجغرافية والتقنية، أو أقوال غلوب التي استوعبتَ تجاربه العسكرية في الإقليم، ذات قيمة لا تقدّر.

4.5 عزل خالد من قِبَلِ عمر

ما نتناوله بالحديث هنا، عندما نتحدث عن (العزل) مسألة متعددة الوجوه على نحو واضح جليّ. وعلى الرغم من كثرة المادة المتوافرة، لا يتضح، بداية، هل انتهت المسألة إلى عزل على وجه الإطلاق؟ وإذا وجد شيء من هذا القبيل، فهل كانت المسألة تتعلق بفعل سياسي حدث مرة

واحدة أو مرتين، من قبل الخليفة؟ أم (عُزِل) خالد؟

على أن الترتيب الزمني للأحداث أقرب إلى أن يمثل حقلاً حافلاً بالأشواك: هل تمّ (العزل) عند تسلم عمر منصبه؟ أم بعد ذلك بقليل؟ أي أثناء حصار دمشق، مثلاً، وفي أي زمن يمكننا أن نسلك (العزل الثاني)؟

ومن كان يتولى قيادة الجيوش في المعارك الكبرى في الشام وفلسطين؟ هل كان هناك قائد عام شامل؟ أم كانت هناك جيوش عدة، مستقلة، يعمل كل منها تحت قيادة أميره؟

وأي دافع حمل الخليفة على أن يعزل من منصبه قائداً ثبتت كفاءته، مثل خالد، في غمرة حملة ناجحة؟ ومن حل محلّ القائد المعزول؟ وهل تمّ خفض مرتبته فحسب؟ أم أزيح جانباً إزاحة كاملة؟

وكيف يمكن ترتيب الأقوال المتناقضة حول الظروف الأكثر تفصيلاً؟ وكيف كان رد فعل خالد، وكيف كان رد فعل المعاصرين، ولا سيما رفاق السلاح، على هذا الحدث المدوّي؟

وأخيراً: من ذا الذي كانت له مصلحة في تشويه صورة القائد المظفّر؟ وإذا شئنا أن نعبر عن ذلك بصورة معكوسة: من تُرى كانت له مصلحة في إخراج صورة لخالد تجلوه في هيئة العسكري الذي يُعَدُّ أمهر الماهرين؟

وإذا قارنّا بين (القضايا) الأربعة، التي هي موضع البحث، بدت قضية (العزل) بلا ريب، هي نقطة الذروة المسرحية في كتابة التاريخ (الكلاسيكية) التي وصل إليها تطور العلاقة بين خالد وعمر منذ دخول خالد في الإسلام. أما عمر فقد عاد عليه العقد الذي حدثت فيه الأحداث بارتقاء متواصل، إلى أن بات آخر الأمر صاحب السلطان غير المحدود تقريباً، في الدولة الإسلامية الناشئة، وأما خالد فقد انتهت الحقبة الزمنية بالنسبة إليه، على ما يبدو، بسقوط مفاجئ، من قمة المجد العسكري إلى الإذلال وظلمة النسيان.

1.4.5 الإطار التاريخي

يرتبط عزل خالد من قبل عمر، بالطبع، برباط وثيق لا ينفصم، بالأحداث التي كانت تجري في الشام وفلسطين. ولكن لمّا كانت هذه الفقرة الهامة،

على وجه الخصوص، من تاريخ صدر الإسلام، تصوَّر من قبل المؤرخين المتفرّقين في صورة بالغة التناقض فيما بينها، فلا عجب أن يصطدم المرء بصعوبات، يكاد يستحيل التغلب عليها، إذا ما أراد المرء إلقاء الضوء على قضية العزل.

ويوجز(دونَّر)هذه الواقعة في استسلام اليائس، قائلاً:

«ومن سوء الحظ أن مجرى الحوادث خلال هذا الطور الثاني من الفتوح لا يمكن إعادة إنشائه بأي قدر من الثقة. وعلى وجه العموم، فالروايات الكثيرة عن الفتوح تشير إلى الأحداث ذاتها، وكثيراً ما تقدم قدراً كبيراً من التفاصيل في وصف هذه الأحداث، ولكن أوائل المصنّفين المنهجيين المختلفين، للأحاديث التاريخية، كانوا يحشدون روايات مجتزأة بطرق مختلفة، كانت تسفر عن أنماط متوالية متناقضة عديدة. ومن المستحيل بالفعل أن يقبل المرء نتيجة واحدة أو ترتيباً زمنياً معيناً للمادة، ويرفض ترتيباً آخر إلاّ على أسس تعد تعسفية في جوهرها». (دونر 1981: 128).

على أن الاستيعاب التقليدي لـ(للأخبار) ضمن لوحة تضم شبكة بسيطة للحوليات، يجعل من الصعب، حتى في حالة العلاقات القائمة على النظرة العمومية الشاملة، تعرّف خطوط البنى. ومع ذلك فإنه يضاف إلى ذلك، في الحالة التي بين أيدينا، أن الجمّاعين كانوا يعطّلون مبادئ الترتيب الخاصة بهم جزئياً، وينشرون فوقها مقاييس جديدة-إقليمية في هذه الحالة. وهذا يعني، بالقياس إلى مجموعة الطبري ذات الأهمية، أنه يكاد يتحدث، ضمن إطار مفهومه الحولي، تحت بند بعض السنوات، عن إقليم واحد على سبيل الحصر، مما يؤدي بالمرء إلى أن يخرج بانطباع مؤداه أنه لم يكن أحد يفعل شيئاً له أهميته في مراكز التطور الأخرى. ولكن التوسع في العراق وفي الشام كان يجري على خط متوازٍ في كليهما في الحقيقة.

أما ما يتصل بشمالي الجزيرة العربية والشام وفلسطين فقد كان يَعمَل، منذ أيام الردّة، قادة من المدينة (عمرو بن العاص والوليد بن عُقْبَة) لإخضاع القبائل لسيطرة المدينة. وحين سار خالد بن الوليد، بعد انتصاره في اليمامة، باتجاه العراق، أرسل أبو بكر إلى فلسطين خالد بن سعيد، ويقال إن قاعدة عملياته كانت تيماء. ويقال إن خالد بن سعيد لقي في هذه الأرض الحدودية هزيمة فادحة، واضطر إلى التراجع إلى ذي المروة.

ويقال إن هذا الإخفاق كان السبب في استبدال الرجل ذي السمعة المرموقة الذي ما عاد يشارك في الأحداث في الشام إلاّ محارباً عادياً.

وفي خريف عام (633 م) أرسل أبو بكر ثلاثة، وبالتالي أربعة، من الجيوش إلى الشمال، كانت مهمتها الأولى تخليص القبائل العربية التي كانت تستوطن الإقليم الحدودي من تحالفاتها التقليدية مع الروم. ويمكن الاطمئنان، نسبيا، إلى تأريخ اللقاء الأول بين الجيش العامل في أقصى الغرب، بقيادة عمرو بن العاص، والمجموعات العسكرية المحلية، بالقرب من غزة، بالعاشر من شباط عام (634. هـ). ‹حوليات سورية مجهولة 148 (219)›.

ولم تنته المسألة، حتى مع وصول خالد بن الوليد إلى أبواب دمشق (24/ 4/ 634 م) إلى أعمال كبيرة في الشام وفلسطين. على أن مما يمكن تصديقه على وجه الإطلاق أن الاستيلاء على مدينة بُصرى كان النجاح الأول الملموس في هذا الإقليم.

وفي صيف عام (634 م) تمّ خوض أول معركة نظامية بين قوات المسلمين المتحدة وجيش من الروم عند أجنادين. وكانت هذه الموقعة هي اللقاء الكبير الوحيد الذي يتمّ في أيام ولاية الخليفة أبي بكر. ومن وجهة النظر هذه يجب قراءة الروايات ذات العدد الجَمّ، التي تفيد أن أول تصرُّف رسمي قام به عمر بعد توليّه الخلافة أن عزل خالداً من القيادة العامة في الشام، بأقصى قَدْر من الحذر.

ويتم اللقاء التالي في شتاء (634/ 635 م) في فحْل، التي ينم عندها دَحْر جيش للروم من جديد. وبذلك يُشَقُّ الطريق لسيطرة المسلمين على الأردن.

وكان الأهم من ذلك، الحصار الطويل لدمشق الذي أدى إلى الاستسلام الأول للمدينة. أمّا من قاد الحصار؟ ومَنْ استولى على المدينة؟ وفي أية ظروف؟ ومَنْ عقد المعاهدة مع سكانها؟ فكل هذه امور يثور الجدل حولها، على أن خالداً يُسْنَد إليه دور له شأنه في العادة. ولكن ثمة روايات تُروى بصورة مطّردة، على النحو ذاته، تفيد أن خالداً عُزِل قبيل اختتام

الحصار، وأن خلبفته، أبي عبيدة بن الجراح ترك المسألة إليه، إلى نهايتها فحسب، لكيلا ينبط همّة القوات.

أما المعركة الحاسمة عند اليرموك (20/ 8/ 636 م) فثمة في الحقيقة، روايات مفصّلة عنها، ولكن التفاصيل تتناقض في مسألة من كان يدير الأعمال القتالية. أكان بالفعل أبا عبيدة، الذي كان في ذلك الوقت، كما تفيد الآراء المتطابقة، مفوّض عمر في الشام؟ على أن الثابت فحسب هو أن اسم خالد يزداد ذكره ندرة على نحو مطرد، ولا سيما الحديث عن تقلّده وظيفة قيادية.

وفي الوقت الذي كان أبو عبيدة فيه، بعد الاستيلاء الثاني على دمشق، يتخذ من حمص مقراً رئيساً لعملياته في شمالي الشام، لبث خالد وقتاً طويلاً يقيم في قِنسرين التي شارك فيها في بعض عمليات أبي عبيدة.

وكان لخالد نصيب ملائم في اثنتين من الحوادث البارزة في عامي (16/ 17 هـ) (الاستيلاء على القدس، ويوم الجابية) بل يدعه بعض الرواة يلعب دوراً قيادياً في فتح الجزيرة. ويقال إن العزل الثاني يعود إلى هذه الفترة التي عادت عليه باقتطاع فادح ذَهَبَ بنصف ثروته. وإذا كان خالد قد أقام، في السنوات الأخيرةَ من حياته، بالفعل، مرة أخرى، في المدينة، فلن يكون من الممكن أن يكون ذلك العزل إلاّ خلال أحداث هذه القضية، حين كان عليه أن يسوّغ تصرفاته أمام الخليفة.

ثم توارى ذكر القائد الكبير حتى سنة وفاته (21 هـ). ولكن لا بدّ أن يدخل في الحسبان في هذا الصدد، أن التوسع في شمالي الشام توقّف بعد تحقيق الاستقرار في السيادة العليا العربية، على حين تواصلت سلسلة الانتصارات في مسارح الحرب الأخرى (إيران، وشمالي إفريقية).

وعلى ذكر الانعدام الكبير لليقين في ترتيب الأحداث، سوف أنطلق، في الأبحاث التالية، من سلسلة افتراضية للأحداث تستهدي في المقام الأول بالتصنيف المنهجي لابن إسحق والواقدي.‹دونر 128- 134 (220)› وقد تمّ تحديد التواريخ تحديداً غير دقيق، عن قصد، إذ أن ما يهمنا هو مجرد الوصول إلى تسلسل زمني بسيط.

ترتيب زمني افتراضي

العام الهجري	العام الميلادي	الحدث
شعبان (12)	خريف (633)	إرسال الجيوش إلى الشام.
ذو الحجة (12)	شباط (634)	عمرو عند غزّة.
صفر (13)	نيسان (634)	خالد يصل إلى الشام.
ربيع الأول (13)	أيّار (634)	الاستيلاء على بُصرى.
جُمادى الأول (13)	تمّوز (634)	أجنادين.
جُمادى الثانيه (13)	آب (634)	وفاة أبي بكر.
ذو القعدة (13)	شتاء (634/ 635)	الفِحْل.
المحرّم (14)	آذار (635)	مرج الصُّفّر.
رجب (14)	آب/ أيلول (635)	الاستيلاء على دمشق بعد حصار دام سته شهور (دمشق 1).
رجب (15)	آب (636)	موقعة اليرموك.
شعبان (15)	خريف (636)	دمشق (دمشق 2).
خريف (15)	خريف (636)	حمص (حمص 2).
(16) ؟	(637)	قِنسرين.
(16) ؟	(637)	القدس.
(16) ؟	(637)	الجابية.
(18) ؟	(639)	طاعون عمواس.

2.4.5 رواية أنموذجية حول قضية العزل

ليس من الممكن أن نورد، في حيّز محدود، عرضاً متكاملاً للأحداث مأخوذاً عن أحد كبار المؤلفين، لأن مادّتهم شديدة التشظّي والتفاوت في العادة. ثمة عرض يتميز بمزية النظرة العامة إلى حد ما عند ابن الطقْطَقى (المتوفى في عام 680 هـ/ 1281 م) اخترته من أجل ذلك لهذا الغرَض:

«لما كانت سنة (13) للهجرة، وهي السنة التي توفي فيها أبو بكر، ورجع أبو بكر رضي الله عنه من الحج شرع في تجهيز الجيوش إلى الشام فبعث عسكراً كثيفاً جعل على كل قطعة منه أميراً وسمى لكل أمير بلداً، إن فتحه كان له، ثم أمدهم بخالد بن الوليد (رض) في عشرة آلاف، فتكمَّل بالشام (46) ألف مقاتل وجرت بينهم وقائع وحروب امتدت إلى أن مات أبو بكر،

وبويع عمر بن الخطاب فعزل عمر خالد بن الوليد عن إمارة الجيش وكان قد أُمّر، ثم أمَّر على الناس أبا عبيدة بن الجراح (رض) فورد رسول عمر إلى الجيش بالشام بكتاب عمر إلى أبي عبيدة بتوليته وعزل خالد واتفق وصول الرسول وهم مشغولون بالحرب فجعل الناس يسألون الرسول عن سبب قدومه فأخبرهم بالسلامة ووعدهم أن وراءه ورداً لهم وكتم عنهم موت أبي بكر، وناوله كتاب عمر بتوليته وعزل خالد فاستحيا أبو عبيدة من خالد وكره أن يعلمه بالعزل، وهو قد بذل جهده في القتال فكتم أبو عبيدة الخبر عن خالد وصبر حتى تم الفتح وكتب الكتاب باسم خالد ثم أعلمه بموت أبي بكر وبعزله فسلم إليه الجيش، وكان فتح دمشق في سنة أربع عشرة من الهجرة في خلافة عمر بن الخطاب (رض)». ‹ابن الطِقْطَقى 1910: 75-6›.

ولم يكرّس المؤلف، بالطبع، في قصته الوجيزة، للخليفتين، إلاّ القليل من الاهتمام. على أنَّ ما يلفت النظر أكثر من هذا إنما هو عدم الاتزان في القطعة المجتزأة المنقولة. فالسَّرْد كله حول الأحداث، حتى فتح دمشق، سطحيّ إلى أقصى الحدود، ومع ذلك فالمؤلف يخرج فجأة عن إطار عرضه، ويتحدث حديثاً مفصّلاً عن وصول الرسول الذي يسلّم كتاب العزل إلى أبي عبيدة. ثم يعود الطقْطَقى إلى أسلوبه الأصلي. وذلك أن (رواية الرسول) ليست آخر الأمر سوى إعادة سبك قصة ترجع إلى ابن إسحق، وتوجد، فيما توجد، عند الطبري ‹انظر: ص 2146›.

وإذا نظرنا إلى المسألة من وجهة النظر التاريخية، فالقطعة المجتزأة المنقولة تكاد تكون عديمة القديمة، والتفاصيل الخاصة بالترتيب الزمني للأحداث ضئيلة إلى أقصى الحدود، ولا يتم إيضاح العلاقات، كما يفتقد الكثير من التفاصيل افتقاداً كاملاً.

3.4.5 نظرة عامة إلى مضمون النص

لقد اخترتُ، في مواجهة المادة المستفيضة والمتناقضة إلى أقصى الحدود، في هذا الفصل، طريقاً يتمثل، أولاً: في إيضاح العلاقات الخاصة بالمضمون، ثم القيام، بعد ذلك فحسب، بتحليل شكلي للنصوص الهامة.

1.3.4.5 مسألة القيادة العامة

تُعَدُّ القيادة العامة والعزل ظاهرتين متكاملتين إلى حد بعيد، بصرف

النظر عمّا إذا كان الحديث عن قيادة عامة شاملة، لكل القوات العاملة في الشام وفلسطين، أم عن قيادة عامة جزئية لأحد الجيوش.

والملاحظة التالية تعود على ثلاثة أطوار للحوادث في الشام وفلسطين، حيث لا يمكن، بالطبع، تثبيت الخطوط الفاصلة الخاصة بالترتيب الزمني بدقة:

- الفترة السابقة على تدخل خالد في الشام.
- الفترة الممتدة إلى عزله (الأول؟).
- الفترة التالية، بعد العزل.

أما الطور الأول: طور زحف الجيوش إلى الشام، وحتى الاستيلاء على بُصرى، فترد بالنسبة إليه أقوال متناقضة بصدد عدد الجيوش التي أُرسِلَت، وبصدد توجيهات أبي بكر إلى القادة.

ويرجع جزء من البلبلة إلى أن إرسال الجيوش إلى الشام كان يُصَوَّر على أنه حدث فَرْدٌ مبني علي تخطيط مركزي، في كثير جداً من الحالات، وكان يصوَّر في القليل جداً من الحالات على أنه عملية مستديمة. وقد سبق أن ذكرنا أن القوات الأولى بقيادة خالد بن سعيد كانت تعمل في شمالي الحجاز، وأنها ربما اضطرت إلى التقهقر بعد هزيمة لحقت بها، وتكوَّنت منها، ومن فرق جديدة، ثلاثة جيوش، وبالتالي، أربعة، كان كلٌّ منها يتبع قائداً معيناً، وربما كانت لها مهمّات تتعلق بمناطق مستهدفة مختلفة. وفي وسعنا أن نفترض أن انطلاقها لم يحدث في وقت واحد. ولن يكون للقيادة العليا لهذه الجيوش معنى إلاّ إذا كان القوم يقدّرون أنهم سيعملون بصورة مشتركة، على الرغم من اختلاف خطوط سيرِهم، ومناطقهم المستهدفة. غير أن الحال لم تكن كذلك، أوّلَ الأمر، إلاّ في أجنادين، أي بعد وصول خالد.

على أن طُول الطور الثاني غير مُسْتَيقَن، على نحو جليّ صريح. وهناك أقوال متباينة في مسألة أي القواد كان يتولى القيادة العليا في كل معركة كبرى على حدة، وكذلك يذهب كُتّاب الحوليات مذاهب شتى في مسألة: في أثناء أيِّ الأحداث تمَّ العزل؟ (أتراه كان أثناء تولّي عمر للخلافة، أم

أثناء حصار دمشق، أم أثناء معركة اليرموك؟) كما ينبغي جلاء مسألة هل كان خالد في هذا الطور يتولى قيادة عامة شاملة، لكل الأمراء الآخرين؟ ثم: هل أُسنِد إليه هذه القيادة العامة الخليفة أم الأمراء المشاركون؟

ولا بد للمرء أن يحدد بداية الطور الثالث تحديداً يختلف باختلاف توقيت الحدث الذي أفضى إلى عزل خالد عن قيادته. ثم ينبغي، بعد ذلك، أن نَجْلُوَ مسألة ماهية التوجيه الذي أعطاه عمر بصدد موقع خالد في الجيش؟ وفي هذا الطور الثالث يحدث أيضاً العزل الثاني وانتزاع ملكية خالد، بما يشبه الحكايات الطريفة.

ووراء هذا السؤال عن القيادة العامة الذي يبدو بسيطاً، تكمن إشكالية متعددة الطبقات، لا يجوز للمرء أن يدعها خارج مجال انتباهه عند البحث في الروايات.

ولا بدّ للمرء أن يكون واعياً وعياً مُلحّاً، أنه سيكون عليه ألاّ يتعامل مع ظاهرة سكونيّة، بل مع عملية من العَمليات. وقد كان لكل حَدَث من الأحداث التي يُفترض البحث فيها، ديناميّته الخاصة به. وعلى هذا فإذا كان من المجدي والمعقول بالنسبة إلىَ أجنادين أن يقاتل المسلمون تحت قيادة عليا واحدة، فقد كان وضع الأشياء مختلفاً كل الاختلاف في فحل، وهي موقعة أقل أهمية، ربما لم يشارك فيها سوى بضع فصائل. وَكانت الظروف التي كان المسلمون في عام (13 للهجرة) يقاتلون فبها قد تغيّرت تغيراً له شأنه. وعلى هذا فعندما يُسْقط المرء من تقديره البعد الزماني، يستطيع بسهولة أن يصل إلى صورة مَبسّطة للعلاقات القائمة.

والى جانب جريان الزمن تحتاج أحوال (القيادة العامة) إلى مراجعة دقيقة. هل كانت المسألة تتعلق بوظيفة عسكرية بحتة، أي قوة الأمر الخالصة في معركة؟ أم بالتكليف الشامل بإدارة كل شؤون المسلمين في المناطق التي يراد فتحها؟، أم حتى بالمسؤولية عن الشؤون العسكرية والمدنية، وهل يفهم من إضفاء لقب (الوالي) على أبي عبيدة، والي الشام؟ وفي هذا السياق تدخل أيضاً مناقشة المدلول الجغرافي: ما الذي كان يعنيه الرواة، عندما كانوا يتحدثون عن (الشام) كل مرة؟ أتراهم كانوا يعنون كل الأقاليم المنتزعة من الروم؟ أم تراهم كانوا يقصدون

(سورية)؟ أم كانوا يقصدون منطقة دمشق؟

1.1.3.4.5 الطور الأول الممتد حتى وصول خالد إلى الشام

يُقصد بالنظرات العامة التالية أن توضح بإيجاز مضمون المراجع من الطور الأول. وفي تمييز من النظرات العامة الأسبق، لا تُعْرَض إلاّ مجموعة مختارة محدودة من المؤرّخين، وهم أولئك الذين تميَّزوا بسنّهم، وبالتالي، بأصالة مادتهم، من جمهور الشهود الكبير. ولتسهيل الاستيعاب نقدِّم إشارة إلى مرجع هؤلاء الجُمّاع.

قادة الجيوش في الشام وفلسطين

عمرو بن العاص قائداً لجيش

أبو يوسف، ص (39) من دون إسناد.
الأزْدِي، ص (48) من دون إسناد.
ابن سعد، (4/ 73) الواقدي.
خليفة بن خَيّاط، ص (68- 69) ابن إسحق.
الفَسَوي، (3/ 291) ابن مجدة السَّهْمي.
البلاذُري، ص (11 6) أبو حفص.
أبو زُرْعَة، ص (172- 173) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
اليعقوبي، (2/ 133) من دون إسناد.
الطبري، ص (2078- 2079) ابن اسحق؛ ص (2082- 2083) ص (2090) سيف؛ ص (2107- 2108) المدائني.
ابن عساكر، ص (1/ 446- 447) ابن حزم؛ ص (447) موسى بن محمد؛ ص (848) موسى بن عُقْبَة؛ ص (449) ابن ماجد؛ ص (449) ابن إسحق؛ ص (453، 460، و497- 498) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (453) الزُّهْري؛ ص (455- 456) سعيد بن المُسَيِّب؛ ص (456- 457) يحيى بن سعيد؛ ص (457) صالح بن كَيْسَان؛ ص (460- 461) البيهقي؛ ص (461) عبد الحميد بن جعفر؛ ص (462- 463) أبو عثمان؛ ص (498، و545) سيف؛ ابن منظور (1/ 148) ابن حزم، (1/ 185) موسى بن عُقْبَة؛ ص (188) سعيد بن المُسَيِّب؛ ص (189) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ (8/ 19- 20) عُرْوَة.

شُرَحْبِيل بن حَسْنة قائداً لجيش

أبو يوسف، ص (39) من دون إسناد.
الأزْدي، ص (7) عبد الله بن أبي أوفى الخزاعي؛ ص (15) أنس بن مالك.
ابن مسعد (4/ 70) الواقدي.
خليفة بن خَيَّاط، ص (87) ابن إسحق.
الفَسَوي (3/ 291) ابن مَجْدة السَّهْمي.
البلاذُري، ص (108) الواقدي؛ ص (116) أبو حفص.
أبو زُرْعة، ص (172- 173) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
اليعقوبي (2/ 133) من دون إسناد.
الطبري، ص (2078- 2079) ابن اسحق؛ ص (2084- 2085) ص (2090) سيف؛ ص (2107- 2108) المدائني.
ابن عساكر (1/ 447) مُعَاذ بن عبد الله؛ ص(؟) موسى بن عُقْبَة؛ ص (449) ابن ماجد؛ ص (449- 450) ابن إسحق؛ ص (453، 460، 497- 498) عبد الرحمن بن جُبَير؛ ص (453) الزُّهْري؛ ص (455- 456) سعيد بن المُسَيَّب؛ ص (456- 457) يحيى بن سَعيد؛ ص (457) صالح بن كَيْسَان؛ ص (460- 461) البهيقي؛ ص (461- 462) عبد الحميد بن جعفر؛ ص (462- 463) أبو عثمان؛ ص (470) من دون إسناد؛ ص (545) سيف.
ابن منظور (1/ 181) ابن إسحق، وسعبد بن المُسَيَّب، وموسى بن عُقْبَة؛ (1/ 189) عبد الرحمن بن جُبَيْر.

يزيد بن أبي سفيان، قائداً لجيش

أبو يوسف، ص (39) من دون إسناد.
الأزْدي، ص (7) عبد الله بن أبي أوفى الخُزاعي؛ ص (11) من دون إسناد؛ ص (43) حبيب بن مَسْلَمَة.
ابن سعد (4/ 1/ 70) الواقدي.
خليفة بن خَيَّاط، ص (86- 87) ابن إسحق.
الفَسَوي (3/ 291) ابن مَجْدَة السَّهْمي.
البلاذُري، ص (108) الواقدي؛ ص (116) أبو حفص.
أبو زُرْعة: ص (172- 173) عبد الرحمن بن جُبَيْر.

اليعقوبي (2/ 133) من دون إسناد.
الطبري، ص (2078- 2079) ابن إسحق؛ ص (2079) المدائني؛ ص (2084- 2086، 2090) سيف؛ ص (2107) المدائني.
ابن عساكر (1/ 447) مُعَاذ بن عبد الله؛ ص (448) موسى بن عُقْبَة؛ ص (449) ابن ماجد؛ ص (449- 450) ابن إسحق؛ ص (453، 460، 497- 498) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (453) الزُّهْري؛ ص (455- 456) سعيد بن المُسَيَّب؛ ص (456- 457) يحيى بن سَعيد؛ ص (457) صالح بن كَبْسان؛ ص (460- 461) البيهقي؛ ص (461- 462) عبد الحميد بن جعفر؛ ص (462- 463) أبو عثمان؛ ص (470) من دون إسناد؛ ص (545- 546) سيف.
ابن منظور (1/ 185- 186) أبو موسى؛ ص (188) سعيد بن المُسَيَّب؛ ص (189) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ (8/ 19- 20) عُرْوَة.

أبو عبيدة بن الجراح، قائداً لجيش

أبو يوسف، ص (39) من دون إسناد.
الأزْدي، ص (7) عبد الله بن أبي أوفى الخزاعي؛ ص (16) حبيب بن مَسْلَمَة؛ ص (18) سهل بن سعد؛ ص (29) من دون إسناد؛ ص (33- 34) أبو حفص؛ ص (40- 41) حمزة بن مالك.
خليفة بن خَيَّاط، ص (86- 87) وما يليها (ابن إسحق).
الفَسَوي (3/ 291) ابن مَجْدة السَّهْمي.
اليعقوبي (2/ 133) من دون إسناد.
الطبري، ص (2078- 2079) ابن إسحق؛ ص (2084، و2090) سيف؛ ص (2091) المدائني؛ ص (2107- 2108) المدائني.
ابن عساكر (1/ 448) موسى بن عُقْبَة؛ ص (449) ابن ماجد؛ ص (449- 450، و458) ابن اسحق؛ ص (453) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (456- 457) يحيى بن سعيد؛ ص (461- 462) عبد الحميد بن جعفر؛ ص (462- 463) أبو عثمان؛ ص (463) ابن عساكر؛ ص (47) من دون إسناد؛ ص (474، و 545- 546) سيف؛ ص (475) عُرْوَة بن الزبير.
ابن منظور (1/ 185) موسى بن عُقْبَة؛ ص (189) ابن إسحق؛ ص (190) عبد الحميد؛ (8/ 19- 20) عُرْوَة.

وينتج عن هذا الطرح أن ثلاثة من أمراء الجيوش يُذكَرون على رؤوس

جيوش متفرقة، بالإجماع تقريباً، وهم: عمرو بن العاص، ويزيد بن أبي سفيان، وشرَحْبيل بن حسنة. على أن اسم الأخير يذكر في ترتيب عُرْوَة فحسب، وهو الترتيب الذي يُعَد الأقدم في الحقيقة، كما يعدّ بالطبع، ترتيباً متقطعاً. ويتميّز الضامنون المتفرّقون، كلٌ على حدة حيال القادة الثلاثة المذكورين في التسلسل الزمني لتعيينهم فحسب. ولكن الحال يختلف كل الاختلاف فيما يتعلق بالأقوال التي قيلت في قيادة لأبي عبيدة بن الجراح، وذلك أن عُرْوَة، والمدائني، وابن إسحق، وأبو يوسف، وسيف، يتحدثون عن أنه كان يقود قوة خاصة به. ولكن في مقابل هذا يرد قول صريح للبلاذري:

«وكان أبو بكر أراد أبا عبيدة أن يعقد له فاستعفاه من ذلك. وقد روى القوم، أنه عقد له وليس ذلك بثابت، ولكن عمر ولاه الشام كله حين استخلف». ‹البلاذري 107- 8›.

وهناك حديثان عند الفَسَوي أيضاً يستبعدان قيادة خاصة لأبي عبيدة في مستهل الحملة على الشام ‹الفسوي 3/ 291- 2، و3/ 296›.

ويعد عدم اليقين في المراجع فيما يتعلق بدور أبي عبيدة في الطور الأول من القتال في الشام وفلسطين هو السبب في البيانات المتناقضة حول عدد الجيوش. وعندما ينطلق المرء من أنَّ خالد بن سعيد استُبدل من قيادته قبل الغزو الحقيقي، وأن يزيد بن سفيان حلّ محله، وتلقى الأمر بالعمل في شرقي الشام، ثم ينطلق بعد ذلك من أن عمرو بن العاص تلقى، فيما يتعلق بقواته، الأمر بالتقدم في جنوبي غرب فلسطين، فلن يتبقّى لكلا القائدين الآخرين، في ظل الظروف المشار إليها، مهمة قتالية منفصلة. وما دام جنوب فلسطين لم يكن في أيدي المسلمين، فلم يكن هناك معنى لإرسال جيش باتجاه دمشق، أو حتى باتجاه حمص (إذ كان يفترض أن تكون هذه هي المنطقة المستهدفة بالنسبة إلى أبي عبيدة) وكان من المهم أن تكون مهمته على كل حال أن يسوق التعزيزات إلى الشمال.

على أن الميل غير الموفَّق إلى إظهار تخطيط مركزي لجريان الحوادث، يقوم به الخليفة، وهو ميل يوجد عند كثير من أوائل المؤرخين، يظل

يسهم من بَعْدُ في إحداث بلبلة في الوضع. وهكذا يلخص الطبري، في تعليق له على الأحاديث المروية، نظرته إلى الأشياء على النحو التالي:

ويقول أبو جعفر: كان أبو بكر سمىّ لكل قائد من قواده منطقة في الشام، فعهد بحمص إلى أبي عبيدة بن الجراح وبدمشق إلى يزيد بن أبي سفيان وبالأردن إلى شرَحْبيل بن حسنة وبفلسطين إلى عمرو بن العاص وعلقمة بن مجزز. ‹الطبري 2090›.

ولكن تصور النظام الجغرافي المتضمَّن في هذا، وهو تخصيص كل منطقة من مناطق الأجناد بقائد مُعَيَّن يفضي إلى استنتاج أن الأحوال تردّت، بعد اختتام الفتوح، إلى عصر ما قبل بدايتها: ألا وهو المفارقة التاريخية الفاحشة. وبالتمييز بين ثلاثة جيوش، وبالتالي أربعة، لكلٍّ منها مهمتها القتالية الخاصة بها، انتهى الرواة إلى التساؤل عن القيادة العامة في حالة العمليات المشتركة.

فما الذي كان يُفترض أن يحدث، مثلاً، إذا ما شارك الجيش المخصَّص لحمص، على ما يقال، بقيادة أبي عبيدة، في الأعمال القتالية في جنوبي فلسطين؟ والترتيب التالي يلخص أقوال المراجع في هذا الصدد:

القيادة العامة قبل وصول خالد

القائد العام: عمرو بن العاص

خليفة بن خَيَّاط، ص (87) من دون إسناد.
البلاذُري، ص (116) أبو حفص.
الطبري، ص (2087) سيف.
أويتيخيوس (276- 277).
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم؛ (27/ 262) ابن عمر.

القائد العام: يزيد بن أبي سفيان

ابن سعد (7/ 127) من دون إسناد.
البلاذُري، ص (108) أبو مِخْنَف؛ ص (112) من دون إسناد.

القائد العام: أبو عبيدة بن الجراح

الأزْدِي، ص (48) من دون إسناد؛ ص (52) أبو أمامة الباهلي؛ ص (85)

ثابت بن سهل بن سعد؛ البلاذُري، ص (108) أبو مِخْنَف.
اليعقوبي (2/ 122) من دون إسناد.
ابن الأعثم، ص (122) من دون إسناد.
الدياربكري، ص (227) سعيد بن زيد بن عمرو؛ ص (221) عبد الله بن قرط.

لا توجد قيادة عامة قبل وصول خالد

خليفة بن خَيَّاط ص (87) ابن إسحق.
البلاذُري، ص (116) أبو حفص.
أبو زُرْعة، ص (182- 182) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
الطبري، ص (2091- 2092) سيف.
ابن عساكر (1/ 448) المُطَّلِب بن سائب؛ ص (460) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم؛ (1/ 189) عبد الرحمن بن جُبَيْر.

القيادة على فرقة من الجيش فحسب

أبو يوسف، ص (29) من دون إسناد.
الأزْدِي، ص (48) من دون إسناد؛ ص (52) ثابت بن سهل بن سعد.
ابن سعد (4/ 1: 70) الواقدي.
الطبري، ص (2087) سيف؛ ص (2088- 2089) سيف؛ ص (2090) أبو جعفر؛ ص (2107- 2108) المدائني؛ ص (2125) ابن إسحق؛ وص (2126) المدائني.
ابن عساكر (1/ 448) موسى ابن عُقْبَة؛ ص (457) ابن إسحق؛ ص (482) الواقدي؛ ص (548- 549) سيف.
ابن منظور (1/ 185- 186) موسى بن عُقْبَة؛ (1/ 189) ابن إسحق؛ (1/ 201) الواقدي.

كل أمير يقود في منطقته

البلاذُري، ث (108) الواقدي؛ ص (112) من دون إسناد؛ ص (116) أبو حفص.

القيادة العامة في حالة العمليات المشتركة

الأزْدِي، ص (48) من دون إسناد.

ابن سعد (7/ 2: 127) من دون إسناد.
البلاذُري، ص (116) أبو حفص.
ابن الأعثم، ص (122) من دون إسناد.
الدياربكري، ص (227) (سعيد بن زيد بن عمرو).

وقد تبدو الأقوال في المراجع، لدى الوهلة الأولى، أكثر فوضوية وتناقضاً من أن يستخلص المرء منها جواباً حاسماً، ومع ذلك فمن الممكن أن نقرر خطوطاً للتطوير غنية بالمعلومات، عندما نضع الضامنين المذكورين ضمن مجال الرؤية.

أما أقدم الرواة (المدائني، وموسى بن عُقْبَة، واسحق، وأبو يوسف وسيف) فيتحدثون بالإجماع تقريباً عن وجود جيوش منفصلة يقودها قُوّاد مستقلون فحسب، ولا يذكرون قيادة عامة شاملة. ويخرج عن هذه السلسلة ثلاثة من الشواهد: ملاحظة عند ابن منظور تستند إلى شهادة ابن عمر، ولكنها لا تورد إسناداً آخر، أي أنها عديمة القيمة في الحقيقة؛ ثم قول أبي مِخْنَف الذي ينقله البلاذُري والذي يرد في النص كما يلي:

«وذكر أبو مِخْنَف أن أبا بكر قال للأمراء: إن اجتمعتم على قتال فأميركم أبو عبيدة عامر بن عبدَ اَلله الجراح الفِهْري، وإلاّ فيزيد بن أبي سفيان». (البلاذري 108).

وإذا فهذا القول يبلغ من تناقضه في ذاته أنه يمكن إهماله. وهناك أخيراً أحاديث الأزْدِي، التي يجب أن يُدخل المرء في حسبانه حيالها أن هذا المؤلف كان يعمل، عن وعي وتصميم، على صياغة معينة لدور أبي عبيدة.

وعلى هذا يظل في هذا الصدد أن أقدم الرواة كانوا يتحدثون عن قيادات منفصلة فحسب، مع التوافق في الرأي. وهذا القول يظهر له توسيع عند الواقدي أول ما يظهر:

«وروى عن الواقدي أن أبا بكر ولى عمرو فلسطين وشُرَحْبيل الأردن، ويزيد دمشق، وقال إذا كان بكم قتال فأميركم الذي تكونون في عملَه وروي أيضاً أنه أمر عَمْراً مشافهة أن يصلي بالناس إذا اجتمعوا، وإذا تفرقوا صلى كل أمير بأصحابه». (البلاذري 108- 9).

وهنا أيضاً لا يدور الحديث عن قيادة عامة شاملة، بل عن أعمال مشتركة، وعن وظيفة إمام للجيش بأسره. ومن الجائز أن يكون جَذْرُ الكثير من أشكال سوء الفهم عند الرواة اللاحقين كامناً في هذا على وجه الدقة. ففي طور الأعمال القتالية الذي يجري الحديث عنه لم يكن ثمة عمل مشترك لكل الجيوش: إذ كان عمرو يعمل في منطقة غزة، على حين كان الأمراء الآخرون يعملون في جنوب شرقي الشام (بُصرى أو اليرموك). على أن الواقدي يفيد أيضاً أن هناك أصواتاً كانت تعارض وجود توكيل لقيادة عامة شاملة (ومنها، مثلاً، خليفة بن خَيّاط، والطبري في حاشية له) ولكن هناك ملاحظات تظهر بتواتر أكبر إلى حد بعيد، عن قيادة عليا لهذا الأمير أو ذاك. وهناك رواة يتابعون النَّسْج، ببساطة، على منوال قول الواقدي، كالبلاذُري، مثلاً، عندما يروي (من دون إسناد) أن الجيوش أمام بُصرى كان يقودها يزيد بن سفيان، لأن هذه المدينة كانت ضمن نطاق وظيفته. «البلاذري 113». وعندما كان أحد المؤلفين يحذف هذا التقييد (أي عبارة: ضمن نطاق وظيفته فحسب) كان من الممكن أن ينشأ انطباع خاطئ مؤداه أنه كان هناك قيادة عامة شاملة.

على أن التفاصيل المجموعة في الترتيب الوارد في الحقول الواردة آنفاً، حول قيادة عامة منفردة ترجع في معظمها إلى أقوال في المراجع ذات موثوقية محدودة. ويمكن أن يكفي من الأمثلة على ذلك موضع عند خليفة بن خَيّاط:

> «فال ابن اسحق: ثم ساروا جميعاً فبل فلسطبن، فالتفوا بأجنادين، ببن الرملة وببن جبرين، والأمراء كلٌ على جنده (كذا).
>
> بزعم (كذا) بعض الناس أن عمرو بن العاص كان علبهم جمبعاً». «خليفة بن خياط 87».

وهذه الأدلة المحفوفة بالشك تؤدي، بحكم تواترها، إلى نشوء انطباع يوحي بموثوقية نسبية.

وفي وسع المرء أن يقول، مُلَخّصاً، إنه لم يكن ثمة، على الأرجح، وإلى أقصى حدود الرجحان، قيادة عَامة شاملة، بل كان الأمراء المختلفون يعملون في أقاليم متباينة. ولم ينته الأمر إلى تصرُّف مشترك لكل قوات

المسلمين أول مرة، إلاّ في موقعة أجنادين، ولكن هذه الموقعة باتت تدخل في الطور الثاني.

2.1.3.4.5 الطور الثاني، حتى العزل

تَثْبُت بداية هذا الطور بالتاريخ المؤكّد نسبياً، لوصول خالد إلى منطقة دمشق، في عيد الفصح من عام (634 م) وفي مقابل ذلك يثور الجدل حول نهايته. وفي الحالة القصوى، عندما يقبل المرء قول القائلين: إن أول تصرُّف لعمر في ولايته كان عزل خالد، يكون هذا الطور قد دام أربعة أشهر فحسب.

وأود بادئ ذي بدء أن أتناول مسألة: هل أعطى أبو بكر خالداً، في إطار انتدابه إلى الشام، وعداً له بقيادة عامة شاملة.

أمر المسير إلى خالد

الوعد بالقيادة العامة عند الانتداب

الأزْدي، ص (68) من دون إسناد.
البلاَذُري، ص (109) من دون إسناد.
الطبري، ص (2108- 2109) أبو جعفر.
ابن الأعثم، ص (133) من دون إسناد.
ابن حُبَيش، الورقة (43 ب) سيف.
ابن عساكر (1/ 470) ابن إسحق.
ابن منظور (1/ 194) ابن إسحق.
الديار بكري (2/ 229) سيف؛ (2/ 231) عبد الله بن قُرْط.

لا يذكر الوعد بالقيادة العامة عند الانتداب

ابن سعد (2:7: 121) الواقدي.
الفَسَوي (3/ 291- 292) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
أبو زُرْعة، ص (172- 173) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
البلاذُري، ص (109) الواقدي.
اليعقوبي (2/ 133) من دون إسناد.
الطبري، ص (2076/ 2110، 2115) سيف؛ ص (2121) ابن إسحق.

ابن حُبَيش، الورقة (45 أ) سيف.
ابن عساكر (1/ 447) موسى بن محمد التميمي؛ ص (460) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم؛ ص (189) عبد الرحمن بن جُبَيْر.

خالد يقود في الشام جيشه (العراقي) فحسب

ابن سعد (7/ 2: 121) الواقدي.
البلاذُري، ص (109) من دون إسناد.
الطبري، ص (2089) سيف؛ ص (2120- 2121) سيف.
ابن عساكر (1/ 447) موسى بن محمد التميمي؛ ص (460) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم؛ ص (189- 190) عبد الرحمن بن جُبَيْر.

وهذه النظرة العامة توضح تناقض الأجوبة عن سؤال: هل وُعد خالد بالقيادة العامة في الشام؟ أمّا عن الجمّاعين الأوائل البارزين، فيَتحدث سيف، مثلما يتحدث ابن إسحق، عن كلا المتغيّرين. وأمّا الأدلة التي تشهد ضد إيلاء القيادة العامة فليست أكثر عدداً فحسب، بل هي ذات تناثر أوسع نطاقاً أيضاً. ومما يلفت النظر أن عبد الرحمن بن جُبَيْر ما يفتأ يذكر المرة بعد الأخرى، ضامناً.

وتنقسم الأدلة المدرجة في اللوائح إلى مجموعة صغيرة يُصَرَّح فيها بهذه الصياغة أو تلك، ومجموعة أكبر لا تشير إلى القيادة العامة، إلاّ على سبيل التلميح. أمّا أنّ عدم اليقين عند الجماعين كان كبيراً جداً فذلك ما يوضحه النص التالي من البلاذُري (من دون إسناد):

> «فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي وهو بالعراق يأمره بالمسير إلى الشام فيقال إنه جعله أميراً على الأمراء في الحرب وقال قوم كان خالد أميراً على أصحابه الذين شخصوا معه وكان المسلمون إذا اجتمعوا لحرب أمَّره الأمراء فيها . . .». (البلاذري 109).

وقد أخذ الطبري أيضاً بمختارات من الشواهد المتناقضة في روايته، ومع ذلك فهو يقف بكل طاقته وراء القول بأن خالداً حصل على وعد بتوليته القيادة العامة.

«فوجه أبو بكر خالد بن الوليد أميراً على الأمراء الذين في الشام، ضممهم إليه». (الطبري 2108-9).

وعلى الرغم من هذا الدليل الذي له وزنه (على ما يبدو) يبدو مرجحاً لي أنه لم يكن هناك وعد لخالد بقيادة عامة شاملة في الشام، وسوف يضطر المرء إلى أن ينطلق من أن قادة الشام ظلوا بعد وصول خالد، أيضاً، يقودون جيوشاً منفصلة، كلٌّ على حدة.

وأودُّ فيما يلي أن أجمع الأقوال حول أصحاب القرار في كل حادث على حدة، وبالتالي أصحاب القرار أنفسهم، وأُقوّمها.

وإذا ضربنا صفحاً عن اللقاء الأول لخالد بغسان، بالقرب من دمشق، إذ لا يمكن أن تكون المسألة تتعلق في هذا الصدد بأكثر من مناوشة، فقد كانت العملية العسكرية الأولى ذات الأهمية التي شارك فيها هي حصار بُصرى والاستيلاء عليها. ومما يلفت النظر قلة الأهمية التي يعلّقها مؤرخو الحوليات العرب على هذا الحدث، لأن المسألة كانت تتعلّق على أية حال، في صدد هذه المدينة، بحاضرة الإقليم العربي، ومَقَرّ ولاية بيزنطية (دُكس).

الاستيلاء على بُصرى

في بُصرى يقاتل جيش خالد فحسب

الأزْدي، ص (81) قيس بن أبي حازم.
الطبَري، ص (2103) سيف؛ ص (2114- 2115) عمرو بن محمد/ سيف.
ابن عساكر (1/ 474- 475) سيف.
ابن منظور (1/ 197- 198) سيف؛ (21/ 88) عمرو بن محمد/ سيف.

خالد قائداً عاماً لبضعة جيوش

البلاذُري، ص (112- 113) من دون إسناد.
ابن عساكر (1/ 458) ابن إسحق.

يزيد، قائداً عاماً

البلاذُري، ص (112- 113) من دون إسناد.

خالد يعقد المعاهدة مع بُصرى

الأزْدِي، ص (81) قيس بن أبي حازم.

الطبري، ص (2127) المدائني.
ابن عساكر (1/ 458) ابن إسحق.

بضعة جيوش/ ولا ذكر لقيادة عامة

خليفة بن خيّاط، ص (87) ابن إسحق.
الفَسَوي، ص (292– 293) ابن إسحق.
البلاذُري، ص (112) من دون إسناد؛ ص (126) أبو جعفر.
الطبري، ص (2124– 2125) ابن إسحق.
ابن عساكر (1/ 458، 460، 470) ابن إسحق؛ ص (1/ 484) الواقدي.
ابن منظور (1/ 189، 194) ابن إسحق؛ (1/ 201) الوافدي.

ففي الحقل الأعلى تجتمع شواهد تنطلق مِنْ أنَّ خالداً كان يرابط وحده أمام بُصرى، غير أن هذا يبدو لي أنه لا ينَسجم مع النظرات التي تفيد أنه تحمّل في مسيرته عبر الصحراء استدارة كبيراً في الطريق ليتحاشى هذه الحامية الحدودية على وجه الخصوص. ولم يكن تحت تصرُّفه، عند زحفه على الشام، سوى بضع مئات من الرجال ما كان ليستطيع أن يجازف بشن هجوم بهم.

ولذلك يبدو أن الأرجح أن يكون شنُّ الهجوم على بُصرى بالاشتراك مع القوات الأخرى، سواء أتمّ ذلك بأَنْ كانت المدينة محاصرة من قبل، والتقى خالد بهذه القوات فحسب، كَما يقول بعض الرواة، أم كان زحفاً على وجه الخصوص بقوات هناك. على أن الاعتبارات الخاصة بمسيرة الصحراء تؤيد المتغيّر الثاني.

ولا يتحدث عن قيادة عامة لخالد عند هذا الحصار، سوى البلاذُري، من دون أن يذكر ضامناً بالطبع. وابن عساكر في حديث يرجع إلى ابن إسحق، مع وجود تناقض بينهما وبين روايته.

وثمة دليل على دور قيادي لخالد عند الاستيلاء على بُصرى يمثله قولهم إن خالداً عقد معاهدة مع سكانها. وكذلك يَردُ الحديثُ مراراً في المراجع الأخرى، عن هذه المعاهدة التي اكتسبتَ أهمية كبيرة، لأنها كانت المعاهدة الأولى التي عقدها المسلمون في الشام. على أن معظم

المؤلفين لا يذكرون، بالطبع، واحداً من القادة على أنه الطرف الذي تولىّ عقد المعاهدة.

وفي مقابل الشاهدين عند البلاذُري، والطبري، تتحدث المواضع ذوات العدد الجَمّ التي أدرجت في الحقل الأدنى، والتي لم يَجْرِ فيها الحديث المستفيض عن مسألة القيادة العامة. وأنا أعطي لهذه الصياَغة المصداقية الأكبر لأنها توافق مع النتائج التي تمّ التوصل إليها حتى الآن. وما من شك في أن مما يمكن تصوره جيداً أن خالداً كان يلعب دوراً قيادياً في محيط أمراء الجيش. وهذا الاستنتاج يرتكز قبل كل شيء على موضعين من مواضع الأدلة:

«ثم سار [خالد] فنزل على قناة بُصرى، وقدم عليه يزيد بن أبي سفيان، وأبو عبيدة بن الجراح، وشرَحْبيل بن حسنة، فَصَالَحَت بُصرى، فكانت أول مدائن الشام فتحت. قال ابن اسحَق: ثم ساروا جميعاً قِبَل فلسطين، فالتقوا بأجنادين، بين الرملة وبيت جبرين، والأمراء كل على جندَه». (خليفة بن خياط 87).

«ومضى خالد بن الوليد إلى أصحابه، حتى نـزل على قناة بُصرى، فيجد الأمراء مقيمين لم يفتحوا شيئاً. قال: ما مقامكم بهذا الموضع؟ انهضوا فنهضوا بأهل بُصرى، فما أمسَوْا ذلك اليوم حتى دعَوْا إلى الصلح». (ابن منظور 1/ 201).

وكانت موقعة أجنادين أول مواجهة لها أهميتها بين المسلمين والروم، وكان جيش من الروم كبير قد اتخذ موقعه بالقرب من بيت جبرين لحماية القدس من المسلمين. وكان عمرو بن العاص قد انسحب، بعد انتصاره اليسير بالقرب من غزة، أمام الروم الزاحفين، إلى وادي عربة، ولبث هناك ينتظر التعزيزات التي كان يبعث بها إليه أمراء الجيوش الآخرون من شرقي الشام.

وبعد التئام شملهم فحسب ساروا معاً إلى الروم في وادي السامط، وانتهى الأمر هناك إلى موقعة أجنادين. (طه الهاشمي 1951).

معركة أجنادين

عمرو يتولى القيادة العامة

ابن سعد (4/ 1: 73) الواقدي؛ (4/ 1: 143) الواقدي.
خليفة بن خيّاط، ص (87) من دون إسناد.

الفَسَوي (3/ 296) من دون إسناد.
ابن عَساكر (1/ 481) عبد الله بن جعفر؛ ص (482- 483) عبد الله بن عمرو بن العاص.
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم؛ (1/ 201) عبد الله بن عمرو بن العاص.

خالد يتولى القيادة العامة

الأزْدي، ص (84- 85) ثابت بن سهل بن سعد؛ ص (87) من دون إسناد؛ ص (93) معاذ بن جبل.
ابن الأعثم، ص (145- 146) من دون إسناد.
الديار بكري، ص (233- 234) سعد بن الفضل/ أبو إسماعيل.

لا قيادة عامة لخالد

البلاذُري، ص (113)	من دون إسناد.
الطبري، ص (2145)	ابن إسحق.

ومما يلفت النظر، بادئ ذي بدء، أن سيفاً، الذي هو أكثر الرواة تحدُّثاً بأنَّ خالداً أُسندت إليه قيادة عامة شاملة، لا يقدم تفاصيل ذات علاقة بأجنادين، لكنَ وهذا أمر يمكن تفسيره بأنه لا يتحدث، في العام (13 هـ) عن موقعة في أجنادين. وبالنسبة إليه يُعَدُّ الحدث الكبير الأول هو القتال عند اليرموك. وإذا ضربنا صفحاً عن خلط بسيط يمكن أن يكون له وجود بالطبع أيضاً، تبقى لدينا إمكانية أن تكون روايات سيف عن اليرموك تعود، في جزء منها على الأقل، على أجنادين. ويذكّر طه الهاشمي في هذا المضمار ببينةً تسوّغ فرضية من هذا النوع، وذلك أن مكان موقعة أجنادين، الذي كشف عنه بتحقيقه، يتطابق مع مكان يُدعى (خرْبة يرموك). وقد سبق أن تحدث من قبْلِ عدد من الباحثين أيضاً عن خَلط في الروايات عن الموقعة على أساس وجود خطأ في العلاقات المكانية. ‹دي غويه 1864: 60- 61›.

كانت أجنادين الموقعة الميدانية الأولى بين جيش من الروم كبير، وقوات المسلمين المتحدة. ويبدو أن من المعقول، بالنظر إلى التعاون بين مختلف الجيوش المنفردة، وبالنظر إلى الحاجة إلى تنسيق الجهد العسكري أن يتّم في هذه المناسبة تعيين قيادة عامة، سواء أكان المرء

يفكّر في هذا الصدد في أمر متعلّق بذلك، من الخليفة، أم كان أمراء الجيوش المشاركون إتفقوا على واحد من وسطهم. وبموجب الترتيب الوارد آنفاً نجد كثيراً من الأمور يؤيّد أن يكون عمرو بن العاص، لا خالد، هو الذي كان يتولى هذه القيادة العامة. أما الأصوات الثلاثة المقابلة (الأزْدي، وابن الأعثم، والدياربكري) فلا يكاد يُحسَب لها وزن، فضلاً عن أنها تبدو كما لو أن البلاذري يرجع في ذلك على الأزْدي.

ولكن إذا لم يكن خالد قائداً عاماً في أجنادين فهذا يعني أنه لم تقع طوال عمر أبي بكر معركة في الشام تولى فيها خالد القيادة العامة، الأمر الذي يمكن تقييمه بأنه دليل آخر على أن المسألة لم تَنْتَهِ إلى تقليده قيادة عامة شاملة عند استدعائه من العراق.

أمّا مسألة كون موقعةُ فحْل أعقبت موقعةَ أجنادين مباشرة، أو كانت بعد الاستيلاء على دمشق، فذلك أمر يثور الجدل حوله في المراجع إلى أقصى الحدود. فابن إسحق يروي أن المسلمين كانوا يطاردون قوات الروم الهاربة من أجنادين باتجاه الشمال، وأن هذا أَفْضى إلى موقعة فحْل. على أن الأزْدي يفصّل القول في هذه المعركة على وجه الخصوص (انظر الصفحات ١١١-١٤٥). وهو يدع القتال يحدث بعد الاستيلاء على دمشق، وبعد عزل خالد، غير أنه يصور خالداً مع ذلك في صورة القائد الفعليّ في القتال.

غير أن ما يثور الجدل حوله ليس تاريخ الموقعة فحسب، بل أيضاً مسألة إن كان جيش المسلمين بأسره يشارك في القتال، ومن كان يتولى القيادة؟

معركة فِحل

الجيش لا يقاتل كله في فِحْل

الطبري، ص (2150-2151، 2156) سيف.

ابن عساكر (1/ 458-459) أبو عثمان يزيد بن أسيد الغساني، وأبو حارثة العتبي.

ابن منظور (1/ 201-202) من دون إسناد.

الطبري، ص (2145-2146) ابن إسحق.

لا وجود لقيادة عامة

الطبري، ص (2145- 2146) ابن إسحق.

خالد يتولى القيادة العامة

الفَسَوي (3/ 295) ابن إسحق، وأبو معشر.

خالد يقود الطليعة فحسب

الطبري، ص (2145- 2146) ابن اسحق؛ ص (2156) سيف.
ابن عساكر (1/ 485- 486) أبو عثمان يزيد بن أسيد الغساني وأبو حارثة العتبي.
ابن منظور (1/ 201- 202) من دون إسناد.

أبو عبيدة، قائداً عاماً

الأزْدي، ص (122) من دون إسناد.
خليفَة بن خَيَّاط، ص (95) ابن الكلبي.
البلاذُري، ص (115) من دون إسناد.
الطبري، ص (2150) سيف؛ ص (2389- 2390) من دون إسناد.
ابن الأعثم، ص (189- 190) من دون إسناد.

عمرو قائداً عاماً

ابن عساكر (1/ 447) معاذ بن عبد الله بن جُبَيْر.
ابن منظور (1/ 185) ابن حزم.

شرَحْبيل قائداً عامّاً

الطبري، ص (2156- 2157) سَيف.
ابن عساكر (1/ 485- 486) أبو عثمان يزيد بن أسيد الغساني، وأبو حارثة العتبي.
ابن منظور (1/ 201- 202) من دون إسناد.

والحق أن القول بأن خالداً كان يتولى القيادة في فحْل (وهو ما يشهد به ابن إسحق وأبو معشر) يبدو قابلاً للتصديق، ولكَن ابن إسحق نفسه يقيّد ذلك، في موضع آخر، بقوله إنه كان يقود الطليعة فحسب. وما من شك في أن كَيتاني قد أشار بحق إلى أن هذا المتغيّر، الذي يظهر كثيراً، لم ينشأ إلاّ من جراء الرغبة في إيلاء أبي عبيدة مكاناً في الروايات. لقد

كان يتولى القيادة من الوجهة الرسمية، ولكن العمليات العسكرية كانت تنطلق من قبل خالد. (كيتاني فقرة 13/ 208، هامش 1).

ولا بد للمرء، في صدد الصياغة التي كان شُرَحْبيل بموجبها يتولى القيادة العامة (عن سيف فحسب، عند الطبري) أن يخرج باستنتاج الادعاء القائل إن كل قائد كان يتولى القيادة في منطقته، لأن فحْل تعود إلى الأردن، وكان من المفروض أن يكون هذا تابعاً لشُرَحْبيل بن حسنة.

وعندما يتابع المرء قول من قال إن فحْل كانت بعد أجنادين مباشرة، فسوف يُفْهَم أن القائد في أجنادبن (وهو عمرو بن العاص على الأرجح) كان ما زال يتولى القيادة في الموقعة التالية أيضاً. وما من شك في أنه كان بين كلتا الموقعتين، كما تفيد التواريخ الحولية المتداولة، نحو ستة أشهر. وعلى هذا لا يمكن أن تُفهم فحْل إلاّ على أنها امتداد لمطاردة الروم المدحورين. وهذه الاعتبارات لا تؤيّد وجود قيادة عامة لعمرو.

أمّا القيادة العامة لأبي عبيدة فيصرّح بها رهط من المؤرخين اللاحقين، من دون أن يذكروا مراجعهم، بالطبع. وهذا القول لا ينسجم مع الصورة العامة إلاّ عندما يفترض المرء أن المسلمين أرسلوا، أثناء حصار دمشق، جزءاً من قواتهم الموجودة هناك، إلى وادي الأردن. ويُفترض بعد ذلك، أن معركة فحْل حدثت بعد وقت طويل من تولي عمر للخلافة، وأن ذلك ارتبط به تنظيم جديد لبُنْيَة القيادة في الشام وفلسطين. غير أن إغفال الإشارات إلى ذلك في المراجع عند كثير من أوائل المؤرخين يفسح في المجال للتفكير في وجود ميول إلى التصنيف المنهجي تكوّن بموجبها، في أيام الطبري، إجماع على أن أبا عبيدة بن الجراح في أيام معركة فِحْل كان في الشام، وكان يتولى القيادة العامة.

وفي هذا السياق تعد من الإشارات ذات الأهمية تلك التي سجلها نُلدكه على أساس (القطَع الشامية المجتزأة) والتي يفترض بموجبها أن الاستيلاء الأول على حمص تمّ مع فِحْل في وقت واحد، مثلاً.

وفي وسع المرء، بموجب الاعتبارات آنفة الذكر، أن ينطلق من أنّ الجيوش الإسلامية لم تسهم جميعاً في فِحْل، وأنه إذا كان هناك قائد عام فإن خالداً لم يكن يتولى هذه المهمة.

وفي المحرّم من عام (14 هـ) على الأغلب الراجح، حدث لقاء مرج الصُّفّر الذي يدور حوله عدد كبير من الروايات التي لا رابط بينها. وربما كان أحد أسباب البلبلة الترتيب الخاطئ للأخبار حول لقاءات أخرى عند مرج الصُّفّر.

ومن الممكن أن يكون السهل الواقع إلى الجنوب الشرقي من دمشق، وهو مرج الصُّفّر، مسرحاً لمناوشات عسكرية متكررة، ولا عجب أن يكون أحد الجمّاعين من غير ذوي اليقظة، قد خلط الروايات بعضها في بعض. ومن الممكن أن يكون قد حدث لقاء أول في مرج الصُّفّر قبل وصول خالد إلى الشام بزمن طويل، عندما كان خالد بن سعيد ما زال يعمل، مع جيشه، في المنطقة الحدودية من الشام وفلسطين. ولكن الروايات التي تتحدث عن هزيمة فادحة للمسلمين في هذا السياق، ملفقة مخترعة برمّتها، على الأرجح، أو أنها منسوبة إلى مكان مغلوط على الأقل، لأن عمليات جيش خالد بن سعيد كانت مقصورة على شماليّ الحجاز. وقد كان من الممكن أن تكون المناوشة التي حدثت بين خالد بن الوليد وبني غسان في مرج الصُّفّر مأمونة من الوجهة التاريخية بعد أن بلغ خالد الشام قادماً من سُوى. وقد انتهى الأمر إلى معركة مرج الصُّفّر في الحقبة الواقعة بين أجنادين وفحْل، أو في أيام الاستيلاء على دمشق، وذلك تبعاً للموضع الذي يضعَ المرء فيه موقعة فحْل من حيث الترتيب الزمني، بعد أجنادين مباشرة، أو بعد الاستيلاء علىّ دمشق، وكان الروم الذين على المسلمين أن يتعاملوا معهم، أقرب إلى أن يكونوا بقايا قوات كانت في طريق انسحابها إلى الشمال بعد هزائمها في الجنوب.

ومن المؤسف أن الرواة الذين يتحدثون عن مرج الصُّفّر يتحدثون عن ظروف وفاة خالد بن سعيد وحزن أرملته، أكثر مما يتحدثون عن الظروف والملابسات العسكرية. وعلى كل حال فهناك أصوات لها وزنها تتحدث عن قيادة لخالد في هذه الموقعة: خليفة بن خيّاط، ص (88) اليعقوبي، (2/ 139) ابن عساكر (10/ 481) (ابن منظور 1/ 200) (وكلٌّ من هؤلاء عن ابن إسحق). وهذا القول يمكن التوفيق على نحو حسن بينه وبين دور خالد القياديّ في حصار دمشق الذي أعقبه. ولا يناقض هذا

سوى أقوال سيف (عند الطبري: ص (2147- 2148) الذي يتحدث بوجه خاص عن أبي عبيدة بن الجراح. ولا يصعب استيعاب روايات سيف إلاّ لأنه يقلب تسلسل الأحداث رأساً على عقب (مرج الصُّفَّر بعد اليرموك، وقبل دمشق وفِحْل).

ويُعدُّ حصار دمشق العملِ الكبير الأخير في الشام وفلسطين، الذي يتحدث فيه كل الرواة تقريباً عن قيادة عامة لخالد. وأقوال المراجع في هذا المجال من مجالات الموضوعات متناقصة ومختلطة إلى أقصى الحدود. وهناك ما يقارب اثني عشرية من (السيناريوهات) المختلفة للاستيلاء على المدينة يبدو أن لها جميعاً وَقعاً في الأذن مماثلاً في موثوقيته. ومع ذلك، فلا يمكن، في كل الأحوال، إلاّ أن يكون هناك واحد منها فحسب يصف سير الأحداث الفعلي ‹انظر تفصيلات نوت 1989›. وأنا أَقْصرُ البحث في المراجع، عن قصد، على كلتا النقطتين الجوهريّتين، وهما:(القيادة العامة) و(معاهدة دمشق).

فتح دمشق

لا قيادة عامة

الطبري، ص (2141- 2142، 2153) سيف.
ابن عساكر (1/ 489) الأُموي؛ ص (501) أبو عثمان؛ ص (501- 502) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (503) من دون إسناد.
ابن منظور (1/ 204) أبو عثمان؛ (1/ 204، و8/ 5) من دون إسناد.

خالد، قائداً عاماً

الأزْدي، ص (94) من دون إسناد.
خليفَة بن خَيَّاط، ص (94) الوليد بن هشام.*
الفَسَوي (3/ 296- 297) من دون إسناد*؛ ص (123) الواقدي؛ ص (126) أبو حفص.*
أبو زرعة، ص (174) شُرَحْبيل بن مَرْثَد.
الطبري، ص (2146) ابن إسحق.*
ابن عساكر (1/ 495) ابن اسحق؛* ص (499) الوليد بن هشام؛* ص (499، و503) شُرَحْبِيل بن مَرْثَد؛ ص (509- 510) أبو حُذَيفَة؛* ص (511)

من دون إسناد؛* ص (521) مكحول.*
ابن منظور (1/ 203) ابن إسحق؛* (1/ 207) من دون إسناد؛ (8/ 20) جُوَيْرِيَّة؛* (8/ 23) صالح بن كَيْسَان.

أبو عبيدة قائداً عاماً

الأزْدي، ص (104) من دون إسناد.
خليفة بن خَيَّاط، ص (94) الوليد بن هشام، وعبد الله بن المغيرة، وابن الكلبي، وابن إسحق.
الفَسَوي (3/ 298) أبو عثمان الصنعاني.
البلاذُري، ص (115، و120- 121) من دون إسناد؛* ص (122) من دون إسناد؛ ص (126) أبو حفص.*
اليعقوبي (2/ 140) من دون إسناد.
الطبري، ص (2146 ابن إسحق)*، ص (2148 سيف) ص (2151 سيف) ص (2154 سيف).
أوتيخيوس، ص (280).
ابن عساكر (1/ 496) خليفة بن خَيَّاط؛ ص (499) الوليد بن هشام؛* ص (503- 504) العباس بن سهل؛ ص (511) من دون إسناد،* ص (512) أبو حُذَيفَة، ص (521) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (521) مكحول.
ابن منظور (1/ 203) ابن إسحق،* (1/ 204) العباس بن سهل؛ (1/ 206) من دون إسناد؛ (1/ 208) أبو حُذَيفَة؛ (1/ 211) مكحول؛ (1/ 212) ابن إسحق؛ (8/ 20) جُوَيْرِيَّة.*

العزل يتمُّ أثناء الحصار

الأزْدي، ص (98- 99) من دون إسناد.
خليفَة بن خَيَّاط، ص (94) الوليد بن هشام.*
الفَسَوي (3/ 296- 297) ابن إسحق.*
البلاذُري، ص (115) من دون إسناد،* ص (126) أبو حفص.*
اليعقوبي (2/ 139) من دون إسناد.
الطبري، ص (2146) ابن إسحق.*
أوتيخيوس، ص (280).
ابن عساكر (1/ 489) الوليد بن هشام،* ص (495) ابن إسحق،* ص

(511) من دون إسناد،* ص (521) مكحول.*
ابن منظور (1/ 203) ابن إسحق،* (1/ 207- 208) من دون إسناد؛ (1/ 211) مكحول؛ (8/ 20) جُوَيْرِيَّة بنت أسماء؛* (8/ 23) صالح بن كَيْسَان.

خالد يعقد المعاهدة

ابن سعد (7/ 2: 121) الواقدي.
خليفة بن خَيَّاط، ص (94) الوليد بن هشام.*
الفَسَوي (3/ 296- 297) ابن إسحق.*
البلاذُرِي، ص (121- 122) من دون إسناد؛* ص (123) الواقدي؛ ص (123- 124) أبو عبيد؛ ص (124) من دون إسناد؛ ص (126) أبو حفص.*
اليعقوبي (2/ 140) الواقدي.
الطبري، ص (2146) ابن إسحق.*
أويتيخيوس، ص (280).
ابن عساكر (1/ 499) الوليد بن هشام؛* ص (501) أبو عثمان؛ ص (501) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (502) الأوزاعي؛ ص (506) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (506) أبو عبيد؛ (507) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (508) أبو عثمان؛ ص (509- 510) أبو حُذَيفة؛ ص (510- 511) من دون إسناد).
ابن منظور (1/ 204) أبو عثمان؛ (1/ 204) الأوزاعي؛ (1/ 206) من دون إسناد؛ (1/ 207) من دون إسناد؛ (1/ 210) أبو عُبيد.

أبو عبيدة يتبنّى معاهدة خالد

خليفة بن خَيَّاط، ص (94) الوليد بن هشام.*
الفَسَوي (3/ 296- 297) ابن إسحق.*
البلاذُري، ص (122) من دون إسناد؛* ص (126) أبو حفص.*
اليعقوبي (2/ 140) الواقدي.
ابن عساكر (1/ 499) الوليد بن هشام؛* ص (508) أبو عثمان.
ابن منظور (1/ 206) من دون إسناد.

أبو عبيدة يعقد المعاهدة

الأزْدِي، ص (104) من دون إسناد.

خليفة بن خَيَّاط، ص (94) من دون إسناد، عبد الله بن المغيرة، ابن

الكلبي، ابن إسحق.

اليعقوبي (2/ 140) من دون إسناد.

ابن عساكر (1/ 496) خليفة بن خيّاط؛* ص (496) ابن الكلبي؛ ص (496) ابن إسحق؛* ص (503-504) العباس بن سهل؛ ص (512) أبو حُذَيفة.

ابن منظور (1/ 203) ابن الكلبي؛ (1/ 205) العباس بن سهل.

وكل الرواة الذين يتمّ تمييزهم، في الجدول، بنجمة صغيرة [*] يمثلون العرض التالي لمسار الأحداث، وإن كان ذلك بصورة متبدِّلة.

* كان خالد يتولى القيادة العامة في مستهل حصار دمشق.

* قبل اقتحام المدينة يصل كتاب من الخليفة يأمر باستبدال خالد بأبي عبيدة.

* أبو عبيدة يحتفظ لنفسه، مع ذلك بهذا الكتاب لكيلا يثير البلبلة في صفوف القوات.

* يتم الاستيلاء على جزء من المدينة عنوة، وعلى جزء آخر باستسلامها.

* خالد يحرِّر المعاهدة، إذ كان لا يعرف شيئاً بعدُ عن عزله.

* أبو عبيدة يعلن استبدال خالد، غير أنه يؤيد المعاهدة.(أشار نوت إلى أن المسألة يمكن أن تتعلق في هذا الصدد بمعالجة متعمّدة للروايات) ‹انظر نوت 1989›.

ومع هذا العرض للأحداث يظل من الأمور المفتوحة للمناقشة مسألة هل كان خالد يتولى قيادة عامة شاملة في أثناء الحصار، أم كان يمارس محض قيادة عامة محدودة؟

ولا يشار إلاّ في مراجع قليلة، إلى أنه لم تكن قيادة عامة على جيوش الحصار. وأمثال هذه الروايات يرويها سيف على وجه الخصوص. ويفيد هذا العرض أن الجيوش المنفردة كانت تنسّق حصارها في الحقيقة، غير أنها تتصرّف في الأمور الفردية تبعاً لقيادة قائدها الخاص بها. ومع ذلك فهذه الصياغة تنسجم مع الروايات التي تفيد أن خالداً كان هو الذي عقد المعاهدة مع السكان.

وإذا قَصَرَ المرء النظر على مواضع الاستدلال التي لم تتميَّز بنجمة صغيرة، أي تلك المواضع التي لا تنطلق من حدوث عزل في أثناء الحصار، وخَفَّض عدد الروايات حيث تقتصر على الأقوال الأساسية في القيادة العامة وعقد المعاهدة، أسفر ذلك عن فرق مثير للدهشة بين النموذجين الأساسيَّيْن.

المعاهدة: أبوعبيدة	القيادة العامة: أبو عبيدة	المعاهدة: خالد	القيادة العامة خالد
14 دليلاً	21 دليلاً	17 دليلاً	6 دليلاً

وهذا الاختلاف صارخ، ولا يمكن تفسيره بإشارة إلى تقطُّع الروايات. وإن معاهدة استسلام مدينة مثل دمشق لها وزن تاريخيّ يبلغ منه أنه يظل في مأمن من التلاعب المرتبط بالميول والتحيُّز، ولا يمكن أن يقال شيء مماثل لذلك حول مسألة القيادة العامة. وعندما يبني المرء حساباته على أساس القول بأن من حرَّرَ معاهدة الاستسلام، كان هو، على الأغلب الراجح، ذلك الذي أدار العمليات العسكرية، يستطيع أن يستنتج، وهو على جانب من الحق، أن خالداً كان يلعب دوراً قيادياً على الأقل عند حصار دمشق، إذا لم يكن هو القائد العام بحكم تسميته.

وتكتسب الإشكالية على الفور وجهاً مختلفاً، عندما ينطلق المرء، كما هو العرف السائد في المراجع الثانوية، من استيلائين على دمشق، ومن معاهدتين مع المدينة أيضاً. ويستفاد من ذلك أن المسلمين بقيادة خالد، أخضعوا المدينة لحصار دام حوالي ستة أشهر، واستولوا عليها بعد ذلك عنوة (في رجب من عام 14 للهجرة). ولكن حين اقترب جيش الروم الكبير الذي كان قد اشترك في موقعة اليرموك، تمّ التخلّي عن كل المناطق شمالي اليرموك، ومنها أيضاً مدينة دمشق. وبعد الانتصار على الروم أمكن الاستيلاء على المدينة مرة ثانية من دون جهود كبيرة، وأعقب ذلك معاهدة جديدة حررها أبو عبيدة هذه المرة. وبهذا تكون المدينة قد أُخذَت عَنْوَةً في عام (14) للهجرة، بقيادة خالد، ثم أُخِذَت بعد ذلك بنحو عام، صُلْحاً، بقيادة أبي عبيدة.

ولم يستطع المؤرخون (الكلاسيكيون) أن يحلّو المعضلة التي تورّطوا فيها من جراء محاولة إعادة تفسير فتوحات الشام من وجهة نظر عزل خالد وتعيين أبي عبيدة محله، عندما أَبَوْا أن يكتبوا المقالة (التي تمتنع على التزوير) وهي أن خالداً كان هو الذي حرّر المعاهدة (الأولى) مع دمشق.

3.1.3.4.5 الطور الثالث: بَعْدَ عزلِ خالد

وما من حدث كبير يقع في الطور الثالث، سوى موقعة اليرموك، عام (15) للهجرة. وفي هذه المناسبة كانت كل قوات المسلمين قد اتحدت من جديد، مرة أخرى، لتتصدى للروم في المعركة. وبالنصر في اليرموك تمّ حسم الفتوح في الشام وفلسطين، وما عادت كل العمليات العسكرية الأخرى أكثر من عمليات استكمال لاستقامة حدود نطاق السيادة الإسلامية في هذا الإقليم.

لقد سبق أن قررنا أنه كان يسود بين الرواة بالإجماع تقريباً، رأي يقول إن أبا عبيدة الجراح ظل يتولى القيادة العامة إلى ما بعد الاستيلاء على دمشق، على أبعد تقدير. ومع ذلك فأنا أوّد البحث بالتفصيل في الأقوال المختلفة في أحوال القيادة في اليرموك. وسأعمد في أثناء ذلك، عن قصد، إلى حجب أدلة سيف، لأن رواياته عن اليرموك تصاغ تبعاً لترتيبه الزمني النوعي الذي يناقض مناقضة صارخة تسلسل الأحداث الكامن في الأساس هنا. ولكيلا أقارنها بأقوال المؤلفين الآخرين.

فعلى الرغم من أن المسألة لا بدّ أنها كانت تتعلّق بالنصر الحاسم للمسلمين، تقلّ الروايات عنه عند كثير من الرواة قلّةً تبعث على الدهشة. وثمة استثناء يشكله ابن الأعثم الذي يفرد لهذا اليوم فيضاً كبيراً من الروايات ليست في العادة مدعومة بالأدلة، كما أنها لا تطابق أيضاً الروايات المفصّلة لسيف عن العام (13) للهجرة.

وثمة شيء آخر يلفت النظر، وهو مقدار ضآلة روايات عن اليرموك التي يكفل صحتها رواةٌ مشهورون.

موقعة اليرموك : انظر التفاصيل فى الصفحة الآتية

أبو عبيدة يتولى القيادة العامة

الأزْدي، ص (188–189) الحارث بن عبد الله الأزْدِي.
خليفَة بن خَيَّاط، ص (100) ابن الكلبي.
الفَسَوي (3/ 300) ابن إسحق.
البلاذُري، ص (136) من دون إسناد.
اليعقوبي (2/ 141) من دون إسناد.
الطبري، ص (2347) ابن إسحق.
ابن الأعثم، ص (223، 229، 236–237) من دون إسناد؛ ص (250) جَعَال بن أُسَيد السَّكاسكي؛ ص (252–253) سعيد بن رفاعة الحميري؛ ص (254، 267) من دَون إسناد.
ابن عساكر (1/ 494، 529) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (530) ابن إسحق؛ ص (535) سعيد بن عبد العزيز؛ (1/ 212) ابن إسحق؛ (1/ 213، 216، 217، 220) من دون إسناد؛ (28/ 254) أبو حُذَيفَة.

خالد قائداً عاماً

لا يجري الحديث عن ذلك إلاّ في روايات سيف، عن العام (13) للهجرة.

خالد يلعب دوراً هاماً

الأزْدي، ص (189) الحارث بن عبد الله الأزْدِي؛ ص (217) راشد بن عبد الرحمن الأزْدي.
اليعقوبي (2/ 141) من دون إسناد.
ابن الأعثم، ص (236–237، 252، 255، 257، 262–263، 265، 269، 270) من دون إسناد.
ابن عساكر (1/ 532) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (535) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (537–538، 540، 541) من دون إسناد؛ (546) سيف.
ابن منظور (1/ 213– 214) عبد الرحمن بن جُبَيْر، ومن دون إسناد؛ (1/ 216–217، 218) من دون إسناد.

لا قيادة عامة لخالد

ابن منظور (1/ 223) من دون إسناد.

لا ذكر لخالد

عند خليفة بن خَيَّاط، والفَسَوِي، والبلاذُري، والطبري (ابن إسحق).

تعد كثرة الشواهد التي تتحدث عن أبي عبيدة بن الجراح، قائداً عاماً، كثرة ساحقة، وهي تعكس إجماع المؤرخين على أن المسألة انتهت على أبعد تقدير إلى إنزال مرتبة خالد عند فتح دمشق. ومع ذلك فهناك سلسلة كاملة من الأسئلة تطرح نفسها.

لماذا تقلّ الروايات عن موقعة اليرموك إلى هذه الدرجة؟ في حين أن الموقعة الحاسمة المتزامنة معها، في العراق تتحدث عنها الروايات بتفصيل كبير، وحصار دمشق يوصف بكل تفاصيله، حتى الروايات عن فحْل أكثر تفصيلاً! وترد رواية سيف عن موقعة اليرموك عام (13) للهجرة في (17) صفحة من طبعة كتاب الطبري. وكثير منها ينسجم مع موقعة اليرموك، أي أنه موضوع في غير ترتيبه الزمني الصحيح فحسب. فلماذا ظلت روايات المؤرخين عن موقعة اليرموك هزيلة إلى هذا الحد؟

وإذا كان أبو عبيدة بن الجراح يتولى القيادة العامة في المعركة، فلماذا لا نسمع عنه إلاّ أقلّ القليل؟ وإذا كان من الصحيح أن الروم عند اليرموك قد كانوا حشدوا، مرة أخرى، جيشاً كبيراً، بغية الحسم، فقد كان من قبيل الإنجاز العسكريّ المتألّق للمسلمين، وبوجه خاص، لقائدهم، أنهم استطاعوا إحراز النصر الكاسح. أوَكان هذا إنجاز أبي عبيدة؟ فلماذا لا يُشادُ بذكره من جرّاء ذلك؟

وحتى في مادة الترجمة له في الإصابة ‹الإصابة 4403› لا تذكر موقعة اليرموك بكلمة واحدة. ومن الأمور ذات الدلالة التي أجدها أيضاً في هذا السياق أن أبا عبيدة يُذكر في رواية سيف عن موقعة اليرموك مجرد ذكر عابر (في موضعين).

وفي رواية سيف لا يتولى خالد القيادة العامة في اليرموك فحسب، بل يسهم إسهاماً حاسماً في مخرج المعركة. أمّا أن خالداً شارك في المعركة على الأقل، حتى وإن كان يقال إنه قد سبق عزلُه، فتلك مسألة لا جدال فيها، بلا ريب. فلماذا غاب اسمه على الإطلاق عند طائفة بأسرها من الرواة ذوي الأهمية؟

وليس ثمة، في الوقت الحاضر، أجوبة حاسمة عن هذه الأسئلة، غير

أني أودّ، في هذا الموضع بالذات، أن أصوغ فرضية مؤدّاها أن أبا عبيدة لم يكن يتولى القيادة في اليرموك، بالنظر إلى مضمون المراجع، وأنّ خالداً هو الذي كان يتخذ القرارات الاستراتيجية الجوهرية.

أمّا ما يتصل بالفترة التي أعقبت معركة اليرموك فلا بدّ أن تكفي الإشارات هنا، لأن المادة اللازمة لذلك متعددة الجوانب، كبيرة الحجم. وتنطلق أغلبية المؤلفين من أنّ أبا عبيدة كان يمارس على الأغلب قيادة عليا، غير متخصصة تخصُّصاً أكثر دقة. وهذا يتجلى بأكثر أشكاله تطرُّفاً عند البلاذُري، الذي ينسب إلى أبي عبيدة، بعد فتح الشام (أي منذ موقعة اليرموك أيضاً) سلطة الأمر الوحيدة، في كل الشؤون، في الشام وفلسطين، ويذهب في ذلك إلى درجة أنه ما عاد يذكر خالداً من الوجهة العملية، بعد ما قيل عن عزله، عند حصار دمشق. وحتى عندما يتورّط البلاذُري في بعض الأحيان في تناقضات، أو حتى في أشكال من العبث أو اللامعقول، لا يتهيّب من أن يصوّر أبا عبيدة في صورة القائد العسكريّ المحنّك والناجح إلى الحد الأقصى، الذي كان يخوض الحرب حتى وفاته على كل الجبهات، في الشام وفلسطين، من القدس إلى طوروس والجزيرة.

وسأقدم فيما يلي لمحة عامة عن أقوال البلاذُري، لتحديد الأفق الذي تعكسه أوجه نشاط أبي عبيدة بن الجراح بعد فتح دمشق ومعركة اليرموك: المعاهدة مع بعلبك (130) ‹الأعداد بين الهلالين: بيان لأرقام الصفحات في طبعة البلاذري (239)› المعاهدة مع حمص (130) تعيين وال على دمشق (131) الاستيلاء على قنسرين (132) الاستيلاء على اللاذقية (133) فتح كل المنطقة الممتدة من قنسرين إلى إنطاكية (137) القدس (138-139) حمص وقنسرين (144) حلب (146) إنطاكية (147) منبج (150) من الفرات إلى فلسطين (150) المعاهدة مع السامريين (158) المعاهدة مع جاراجيما (159) في طوروس (164) منبج (188).

وثمة مثال من الأمثلة المؤثرة على الكيفية التي كان يُطْمس بها اسم خالد من الروايات ينبغي أن يكون كافياً هنا، إذ يروي خليفة بن خيّاط، واليعقوبي، وابن منظور أيضاً، في تطابق وتوافق بينهم، أن خالداً كان هو

الذي استولى على البلقاء، وحرر المعاهدة لأهل بعلبك. وقد جاءت هذه الفقرة الخاصة بذلك عند خليفة بن خَيَّاط، كما يلي:

«حدثني عبد الله بن المغيره عن أبيه: قال: افتتح شُرَحْبيل بن حسنة الأردن كلها عنوة، ما خلا طبريا، فإن أهلها صالحوه، وذلك بأمر أبي عبيدة. وقال ابن الكلبي نحوه، قالا: وبعث أبو عبيدة خالد بن الوليد فغلب على أرض البقاع، وصالحه أهل بعلبك، وكتب لهم كتاباً». (خليفة بن خيّاط 99؛ قارن أيضاً ابن منظور 1/ 211 واليعقوبي 2/ 141).

ولا أستطيع أن أغالب انطباعاً مؤداه أن دور أبي عبيدة إنما تمّ إدماجه في النص في مرحلة لاحقة، لتدبير نصيب له في الأحداث.

أما البلاذُري فيصوِّر الحدث كما لو أن أبا عبيدة كان ينفذ العملية ذاتها. ويؤثر عنه نصَّ المعاهدة مع سكان بعلبك، مع العبارة التمهيدية التالية غير المألوفة:

«وكتب لهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب أمان لفلان بن فلان من أهل بعلبك..(ولم يرد ذكر لصاحب الرواية وتفصيل الشهود)». (البلاذري 130).

ويمكن للمرء أن يقرر وجود ميل مماثل لهذا، في قالب ملطّف أيضاً، عند مؤلفين آخرين، إلاّ أنه لا يتم طمس كل آثار النشاط العسكري لخالد، وبالتالي لا يمكن طمسها. وقد تبقّت بعض الآثار، ولا سيما في أُطر تمتنع على المعالجة أو التلفيق (المعاهدات، الشعر، التصريحات المميّزة، الأحداث المركزية، إلخ . . .). ومن الأمثلة الحسنة على ذلك تسمية خالد شاهداً أول في المعاهدة مع سكان القدس (مثلاً الطبري/ سيف 2406) وذكر خالد في سياق لقاء الجابية (مثلاً الطبري/ سيف 2523) ودور خالد، بحكم كونه قائداً مستقلاً في قنسرين، في مناسبة تهديد حمص في العام (17 هـ) (مثلاً الطبري/ سيف 2499) والقولة المشهورة لخالد: «إن عمر ولاّني الشام حتى إذا صارت بَثَنيّة وعسلاً عزلني». (مثلاً الطبري 2394).

وإذا فمن الممكن أن يقرر المرء، بصدد الطور الثالث، أن المراجع تحاول، في تطابق بينها، أن تحدث انطباعاً مؤداه أن أبا عبيدة بن الجراح ظل يمارس سلطة الحكم العسكري والمدني في الشام وفلسطين حتى وفاته. ويبدو الأمر كما لو أن جهوداً كبيرة بُذِلَت للحطّ من شأن الدور

الذي أتيح لخالد بعد معركة اليرموك أيضاً، وبالتالي، استئصال شأفته من الروايات تماماً. على أن تعمُّد المغالاة في تقدير مآثر أبي عبيدة بن الجراح لم يكن يتمّ، بالطبع، على حساب خالد فحسب، إذ كان يُدْفَع بالقادة الآخرين أيضاً إلى خلفية المسرح بدرجة تقل أو تكثر.

4.1.3.4.5 أحوال القيادة العامة

ولنُقَدّم، بين يدي موضوع القيادة العامة، بعض وجهات النظر. فحين أرسل أبو بكر الجيوش إلى المجال الشامي-الفلسطيني لم يكن في وسع أحد أن يتكهّن بماهية ضروب النجاح الهائلة التي كانت تنتظر الناس. ففي هذا الوقت كانت إدارة الروم ودفاعهم في ذلك الإقليم ما زالا سليمَيْن إلى حد بعيد. وإذاً فلم تكن المسألة تتعلّق، في حالة الخصم، كما كانت في حروب الردّة، بمجتمعات قبلية، عربية، منعزلة، بل بجهاز عسكري حسن التنظيم، لدولة عظمى. أمّا أن يحدّد أبو بكر للقادة الثلاثة، أو الأربعة، سلفاً، مناطق مستهدفة ثابتة، باستثناء منطقة الأجناد اللاحقة، ويعيّنهم (حكاماً) لهذه الأقاليم، في استباق للنصر المستقبليّ، فتلك مفارقة تاريخية فظّة.

ولو أنّ أهل الحلّ والعقد في المدينة كانوا يرغبون في القيام بالمحاولة المقصودة لفتح أقاليم الروم في فلسطين والشام لكان إرسال جيش كبير واحد تحت قيادة قائد عام كفء هو طريقة التصرف المنطقية، غير أن الحال كانت نقيض ذلك بلا ريب: فقد تمّ التوسع بصورة عفوية، وكانت المقتضيات العسكرية تؤدي إلى الإرسال المتواصل لفرق جديدة كانت تتبع قادة مستقلين. وكانت الضربة المضادة من قبل الروم الذين ردّوا على التهديد بتعبئة جيوش تزداد حجماً في نموّ مطرد، هي وحدها التي فرضت التنسيق على قوات المسلمين، وطرحتْ مسألة القيادة العامة في حالة العمليات المشتركة.

وكانت القيادة العامة، في البداية، مسألة عسكرية خالصة. وذلك أن المسلمين لم يكونوا قد أتوا ليبقوا، غير أن أوجه نجاح الفتوحات كانت تجعل مسألة إنشاء إدارة مدنية ضرورية على نحو مطرد الزيادة. وكانت

كل معاهدة مع مدينة، أو مع إقليم تنطوي على مضامين عسكرية وبيروقراطية، على حد سواء: إذ لم يكن هناك بدٌّ من إحلال قوات من حاميات ترابط عند الثغور لضمان النجاح، وكان لا بدّ من السهر على تحصيل مبالغ الجزية المرتبطة بالاستسلام، إذا صرفنا النظر تماماً عن الإجراءات الأخرى المتصلة بالإدارة المدنية. وكان المشاركون في الأعمال القتالية يتمتعون بالحق في اقتسام العائدات الناجمة عن الغزوات فيما بينهم. وما من شك في أن المسألة كانت تتعلق بادئ ذي بدء بفترة قصيرة من الزمن، ثم توالت الانتصارات، ضربةً وراء ضربة، وكانت فرق الجيش تعمل في مناطق شديدة التباعد فيما بينها. ولكن هل كان يفترض في المقاتل المرابط عند اليرموك، والذي ربما كان من قبلُ عند بُصرى وأجنادين ألاّ يُعنى بعدُ بجني ثمار الانتصارات الأولى؟ ومن أجل ذلك كانت تنجم للقادة، على نحو مطّرد الزيادة، واجبات بيروقراطية، وأيّ أمر كان أقرب متناولاً من استخدام مؤسسات الإدارة القديمة عند الروم؟ ولماذا لا يوضع، إلى جانب القائد العسكري، (حاكم مدنيّ)؟ إن استئناف البنى الإقليمية التي كانت للروم حياتها في الأقاليم العسكرية المسلمة (الأجناد) يعد دليلاً واضحاً على أن القوم تركوا، منذ وقت مبكّر، معطيات إدارية تواصل وجودها: فتحول (إقليم فلسطين الأولى) إلى (جند فلسطين) و(فلسطين الثانية) إلى (جند الأردن). أما إقليم (فينيقيا اللبنانية) السابق (الذي كان له عند الروم مركز مدني في حمص ومركز ثقافي في دمشق) فتطوّر إلى (جند دمشق) و(جند حمص). أما إقليم قنسرين العسكري الذي لم ينفصل عن حمص إلاّ فيما بعد، فكان يقابل، على وجه التقريب، سورية الثانية عند الروم، وحاضرته أفاميا (قلعة المضيق).

أما الجانب الثاني - وهو نشوء وظيفة الحاكم المدنيّ، إلى جانب اتحادها مع شخص القائد العسكري، من خلال اتحادها به - فينبغي البحث فيه فيما يلي من خلال النصوص. وسوف اقتصر في هذا الصدد، إلى حد بعيد، على أقوال عن خالد وأبي عبيدة، ثم العصر الذي يبدأ بحصار دمشق.

ويُقصَد بالترتيب التالي أن يقدم نظرة عامة إلى مضمون النص لم يُلْتَفتْ فيها إلاّ إلى المؤلفينِ الأوائل. وقد تمّ تصنيف المجموعات تبعاً للرواة إلى حد بعيد، لا تبعاً للجَمّاعين.

القيادة العامة: أحوالها

المقياس	الراوي	السياق
علاقة عسكرية	أبو حفص أبو حذيفة	‹البلاذري 116›: في كل حرب ‹ابن منظور 1/ 208›: وولى أبا عبيدة حصار دمشق، وولي خالد القتال على باب الشرقي، وولاه الخيل.
	المدائني	‹الطبري 2145› ولايةِ حربِ الشام.
	ابن اسحق	‹الطبري 2146› على جميع الناس.
	الأزدي	‹الأزدي (103)›: قد استعملتُكَ على جند خالد.
	الفَسَوي	‹الفَسَوي 3/ 296›: وأمَّر أبا عبيدة على الأجناد.
	البلاذُري	‹البلاذُري 109›: جعله أميراً على الأمراء في الحرب.
علاقة شخصية	صالح بن كَيْسَان	‹الطبري 2144–2145› وما يليها: على جند خالد
	ابن حزم	‹ابن منظور 1/ 185›: كان أمر الناس إلى عمرو يوم أجنادين ويوم فِحْل، وفي حصار دمشق حتى فُتِحَت.
	عبد الله بن عمرو بن العاص	‹ابن منظور 11/ 271›: فعزل خالداً عن الشام، وولى أبا عبيدة.
	أبو يوسف	ص (148): عزل خالداً عن الشام، واستعمل عليه أبا عبيدة.
	سيف	‹الطبري 2148›: ضَمّ خالداً إلى أبي عبيدة. ‹الطبري 2526›: وعلى حمص أبا عبيدة، وخالد تحت يديه.
	الواقدي	‹ابن سعد 7/ 2: 121›: عزل خالداً عما كان عليه، وولىّ أبا عبيدة.
	اليعقوبي	‹اليعقوبي 2/ 139›: ولايةُ الشام مكان خالد.
علاقة محليّة	أبو حفص	‹البلاذُري 116› عمرو الشام.
	عبد الله بن عمرو بن العاص	‹ابن منظور 11/ 271›: فعزل خالداً عن الشام، وولىّ أبا عبيدة.

	أبو عثمان	«الطبري 2394»: إن عمر ولاّني الشام حتى إذا صارت بَثْنيّة وعسلاً عزلني.
	أبو حُذَيفَة	«ابن منظور 1/ 208»: وولىّ أبا عبيدة حصار دمشق، وَوَلّيّ خالداً القتال على باب الشرقيّ، وولاّه الخيل.
	المدائني	«الطبري 2145»: ولايةُ حرب الشام.
	ابن اسحق	«ابن منظور 1/ 200»: كان الناس بالشام إلى خالد.
	أبو يوسف	39: فلمّا فتح الله عليهم أقام أبو عبيدة بأطراف الشام، ومضى شُرَحْبيل إلى الأردن، ويزيد إلى دمشق، وخالد إلى حمص.
		ص (148): عَزَل خالداً عن الشام، واستعمل عليه أبا عبيدة.
		ص (148): إن أمير المؤمنين استعملني على الشام، حتى إذا كانت بَثْنيَّة وعسلاً. .
	سيف	«الطبري 2398»: استخلف على عمل الأردن أبا الأعور. «الطبري 2526»: وعلى حمص أبا عبيدة، وخالد تحت يديه، وعلى دمشق يزيد وعلى الأردن معاوية، وعلى فلسطين علقمة.
	خليفة	ص (90): عزل خالداً عن الشام.
	البلاذُري	108: ولاّه الشام كله. 115: ولاية الشام. 136: ولاية الشام.
	الطبري	ص (2090): وكان قد سمىّ أبو بكر لكل أمير من الأمراء، الشام كورةً؛ ص (2388): على الشام أبو عبيدة؛ ص (2425-2426): على كُوَر الشام أبو عبيدة؛ ص (2481): على الشام كلها أبو عبيدة.
	اليعقوبي	(2/ 139): ولاية الشام.
على	زيد بن ثابت	«الدياربكري 243»: وعليهم سيف الله خالد، وعمرو، وأبو عبيدة، وغيرهم من الأمراء.
	سعيد بن عبد العزيز	«ابن منظور 1/ 212»: عليهم أبو عبيدة.
	أبو حُذَيفَة.	«ابن منظور 28/ 254»: عليهم أبو عبيدة.
	عُرْوَة	«خليفة 94»: كان خالدٌ على الناس.

	ابن اسحق	«الطبري 2347»: عليهم أبو عبيدة. «ابن منظور 1/ 203»: على الناس خالد. «ابن منظور 1/ 213»: عليهم أبو عبيدة.
	سيف	«الطبري 2165»: إنك على الناس.
	الطبري	ص (2388-9): على الشام أبو عبيدة. ص (2425-6): على كُوَر الشام أبو عبيدة. ص (2481): على الشام كلها أبو عبيدة. ص (2526): وعلى حمص أبو عبيدة.
<عمل>	صالح ابن كَيْسَان	«الطبري 2144-5»: استعملتك على جند خالد.
	عُرْوَة	«خليفة 90»: كتب إلى أبي عبيدة إني قد استعملتك وعزلت خالداً.
	ابن اسحق	«الطبري 2146»: استعمل أبا عبيدة على جميع الناس.
	أبو يوسف	ص (148): أن أمير المؤمنين استعملني على الشام حتى إذا كانت بَثنِيَّةً وعسلاً. . .
	سيف	«الطبري 2398»: استخلف على عمل الأردن أبا الأعور. «الطبري 2523»: استعمل معاوية.
	الواقدي	«البلاذُري 108»: أميركم الذي تكونون في عمله. . .
	الطبري	ص(2402): أن يستخلفوا على أعمالهم.
<أمر>	زيد بن ثابت	«الدياربكري 243»: وعليهم سيف الله خالدٌ وعمرٌ وأبو عبيدة وغيرهم من الأمراء.
	عُرْوَة	«الفَسَوي 3/ 296»: أمر الناس بالشام. المصدر السابق: وأمَّر أبا عبيدة على الأجناد.
	أبو حفص	«البلاذُري 116»: كان كل أمير منهم. المصدر السابق: وكان أميرهم عند الاجتماع. المصدر السابق: أمير المسلمين فى كل حرب. المصدر السابق: وأمَّرهُ الأمارة في الحرب والسلم. «البلاذُري 126»: أمير الناس.
	أبو عثمان	«الطبري 2393»: أمَّر خالدٌ نفسه.
	ابن حزم	«ابن منظور 1/ 185»: كان أمر الناس إلى عمرو يوم أجنادين ويوم فِحْل، وفي حصار دمشق حتى فُتحت.
	المُغيرة	«ابن منظور 1/ 211»: وذلك بامر أبي عبيدة.
	ثابت بن سهل بن سعد	«الأزدي 52»:يبعث بالأُمراء إلى الشام أميراً أميراً.

المدائني	«الطبري 2145»: ضم إليه الامارة. -	
ابن اسحق	«الطبري 2146»: إمارة. «الطبري 2512»: أمراء الأجناد أبو عبيدة ويزيدُ.. وشُرَحْبيل.. «الطبري 2516»: توفي أبو عبيدة وهو أمير الناس. «ابن منظور 1/ 200»: الأمراء على منازلهم. «ابن منظور 1/ 200»: والأمير خالد. «ابن منظور 1/ 203»: وأمَّر أبا عبيدة. المصدر السابق: فأظهر أبو عبيدة أمارته.	
أبو مِخْنَف	«البلاذُري 108»: قال للأمراء، المصدر السابق: فأميركم.	
الواقدي	«ابن سعد 7/ 2: 121»: فكان خالد أحد الأمراء في خلافة أبي بكر. «البلاذُري 108»: أميركم الذي تكونون في عمله. المصدر السابق: أنه أمَّر عمراً مشافهةً. ص (109): صلى كل أمير بأصحابه. المصدر السابق: وأمرَّ الأمراء.	
سيف	«الطبري 2092»: فلا نتعور الإمارة؛ فأمَّروه. «الطبري 2104»: لما صار إلى أبي عبيدة الأمر. «الطبري 2150»: وأمير كل بلدٍ وجندٍ على الناس حتى يخرجوا من إمارته. «الطبري 2523»: استعمل معاوية وأمَّر أبا عبيدة وخالداً تحته.	
الأزْدي	(ص 68): أنت أمير الجماعة.	
البلاذُري	ص (108): أميراً على من ضُمَّ إليه. المصدر السابق: وأمر أبو بكر؛ المصدر السابق: وكان العقد لكل أمير في بداء الأمر؛ المصدر السابق: مع كل أمير، (ص 109): يأمره بالمسير إلى الشام. المصدر السابق: جعله أميراً على الأمراء في الحرب، المصدر السابق: كان خالدٌ أميراً على أصحابه، المصدر السابق أمَّره الأمراء فيها. ص (113): وأمَّرو خالداً في حربها، المصدر السابق: من أصحاب الأمراء، المصدر السابق: وهو أميرٌ على جميع	

		الشام، ص (115): وأمير الناس، المصدر السابق: أمَّرَهُ الأمراءَ، المصدر السابق: كان أمير الناس في الحرب؛ ص(121): كان أميراً؛ ص (122): والله ما خالدٌ بأمير.
	الطبري	«الطبري 2090»: أمراء الشام. «الطبري 2401»: وما يليها: كتب إلى أمراء الأجناد.
	اليعقوبي	«اليعقوبي 2/ 133»: أميرُ الناس.
<وَلِيَ>	صالح بن كَيْسَان	«الطبري 2144-5»: يُوَلِّيه على جند خالد.
	أبو حفص	«البلاذري 116»: وَلِيَ أبو عبيدة على جند خالد. المصدر ذاته: ثم وَلِيَ أبو عبيدة بن الجراح أمر الشام. المصدر ذاته: وولىّ أبا عبيدة. ص (126): وَوَلِيَ أبو عبيدة.
	عباس بن سهل	«ابن منظور 1/ 204»: تولىّ أبو عبيدة حصار دمشق، وَوَلِيَ خالد القتال على باب الشرقي.
	أبو حُذَيفَة	«ابن منظور 1/ 208»: وولىّ أبا عبيدة حصار دمشق وولي خالد القتال على باب الشرقي، وولاّه الخيل.
	عبد الله بن عمرو بن العاص	«ابن منظور 1/ 204»: فعزل خالداً عن الشام، وولّى أبا عبيدة.
	أبو عثمان	«الطبري 2394»: إن عمر ولاّني الشام حتى إذا صارت بَثَنِيَّةً وعسلاً عزلني.
	مكحول	«ابن منظور 1/ 211»: إنّما ولاّه.
	المدائني	«الطبري 2127»: ولاية أبي عبيدة؛ ص (2145): ولاية حرب الشام.
	الواقدي	«ابن سعد 7/ 2: 21»: عَزَلَ خالداً عما كان عليه، وولى أبا عبيدة.
	الأزْدِي	ص (103): أنتَ الوالي وصاحب الأمر.
	البلاذري	ص (108): ولاّه الشام كله / أنَّ أبا بكر وَلّى عَمْراً؛ ص (113): لأن ولايتها وأمّارتها؛ ص (115): بولايته الشام/ أن ولاية أبي عبيدة/ وتولّى عقد ذلك/ تولاّه شُرَحْبِيل.
	اليعقوبي	(2/ 139): ولاية الشام.
	ابن منظور	«ابن منظور 1/ 207»: وقد وليّتُك جِمَاع الناس.
مفردات أخرى	المدائني	«الطبري 2145»: ضمُّ إليه الإمارة.
	ابن اسحق	«ابن منظور 1/ 200»: كان الناس بالشام إلى خالد.

	ابن الكلبي	خليفة بن خيّاط، ص (100): ضمّ أبا عبيدة إليه أطرافه وأمراء الأجناد.
	اليعقوبي	(2/ 141): جمع أبو عبيدة إليه المسلمين.

أما التفاصيل المتعلقة بالرواة فتعود على ثلاث مجموعات من الضامنين: الناقلين الأوائل، والمؤلفين الذين لم تحافظ أعمالهم على وجودها إلاّ في صورة شواهد، والجمّاعين. وكانت الأقوال تُنْسَبُ إلى جمّاع حين لا يتوافر الإسناد.

أما التوصيات الوظيفية التي تتم باستعمال مواد مثل أمر وعلى، فتبدو لي محايدة نسبياً. وهي لا تتضمن بصورة مطلقة قيادة عامة شاملة، ولا يمكن تفسيرها بالنظر إلى وظائف مدنية إلاّ ضمن إطار محدود للغاية. وعلى هذا ففي وسع المرء أن يقرر، في مجال مادة الكلام، وجود انتقال تدريجيّ، من وصف وظيفة عسكرية (وإن كانت هذه تتضمن أيضاً دور القاضي، والإمام في الصلاة) إلى وظيفة أكثر شمولاً، عسكرية وإدارية على حد سواء. ومما يشير إلى هذا الاتجاه على وجه الخصوص، الظهور المطّرد الزيادة لصيغ مثل: <وَليَ> و<عَمِل>، وهما الصيغتان اللتان كانتا تستعملان لوظيفة حكام الأقاليم.

ويُظْهر دليلا <وَليَ> و<عَمل> لدى النظرة المتأنّية، أن المؤلفين المتأخرين كانوا يؤثرون استعمال مصطلح (الولاية) الذي استقرّ، شيئاً فشيئاً، على الدلالة على منصب الحاكم، بينما كانت هذه الكلمة ما زالت لا تظهر في المستندات الأقدم. وفي الموضع الأقدم من النصوص تظهر، على النقيض من ذلك، اشتقاقات مختلفة للفعل تتضمن انتقالاً وظيفياً. وعلى هذا يمكننا أن نقرر، حتى في اختيار الكلمة، وجود الميل إلى أن ينسب مركز بارز لأبي عبيدة، مماثل لدور حاكم من حكام الأقاليم.

أمّا ما يلفت النظر في الأدلة الموجودة تحت مادة <أمر> فهي المواضع

التي يجري الحديث فيها عن (أمراء) الأمر الذي لا بُدَّ من تقييمه على أنه إشارة لا لَبْس فيها، إلى أنه كان، في فترة البداية على الأقل، قادة (مستقلون؟) بعضهم إلى جانب بعض، ربما كان يتميَّز بينهم واحد يعد بمثابة الأول بين متساوين، إذا ما انتهى الأمر بهم إلى أعمال مشتركة.

ولكن ما ينطوي على المعلومات ليس تلك التوصيات الوظيفية فحسب، بل الإطار المحلي الذي تعود عليه أيضاً.

ففي أغلبية الأدلة يشار إلى (الشام) حيث يكون ما يُقْصَد بذلك واضحاً جلياً بادئ ذي بدء، لأن من الواضح للعيان أن الكلمة تصف أقاليم متباينة في اتساعها. فالشام تستعمل، في أوسع معانيها، لكل ما كان يقع شماليَّ الحجاز. وربما كان هذا هو الاستعمال الشعبي للكلمة في عصر صدر الإسلام.

وتدلّ هذه الكلمة، في معنى مقيَّد إلى حد ما، مقترنة بفلسطين، على منطقة سورية ولبنان الحديثة. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تكون هذه الكلمة أيضاً كناية عن مدينة دمشق وما جاورها من الأرض فحسب. ومن المتغيّرات الأخرى للمعنى الإشارة إلى شماليّ سورية الحديثة (إقليم حمص-حلَب) بكلمة الشام. ويبدو لي أن هذا هو الاستعمال الموجود في عدد من مواضع النص المذكورة آنفاً.

وهناك سلسلة من مواضع الاستدلال التي تشير إلى تعلُّق بناحية جغرافية، غير أنها تظل مع ذلك غير نوعية: مثل: أمْر الشام، حَرْب الشام، الناس بالشام، فهي تَرِدُ، جميعاً في سياق واحد مع الأحداث الحربية التي يمكن إلحاقها، من جانبها بموضع محدَّد.

ومما يبعث على الاهتمام موضعان من روايات سيف:

«وعين عمرو في إقليم الأردن أبا الأعور». ‹الطبري 2398›.

«وكان في حمص أبو عبيدة، ويليه خالد، وكان في دمشق يزيد، وفي الأردن معاوية، وفي فلسطين علقمة (17 للهجرة)». ‹الطبري 2526›.

وهذه الأقوال تحدث انطباعاً مؤداه أنه كانت منذ مرحلة مبكِّرة مجالات

معينة لوظائف كلِّ قائد من القادة على حدة، وكانت هذه تتماشى، مثلاً، مع مصطلح (الأجناد) اللاحق. ويبدو أيضاً أن أبا عبيدة ربما كان يمارس، حتى في العام (17 هـ) سلطة قيادة محدودة، أي أنه كان يتحكّم في شمالي سورية بينما كان الجنوب مع دمشق تابعاً ليزيد بن أبي سفيان. على أن القول الذي يفيد أن عمرو بن العاص كان في وسعه أن يعيّن ممثلاً له، في الأردن ينوب عنه، من دون أن يسأل عن ذلك الخليفة، أو أبا عبيدة الذي يقال إنه القائد العام، يعدُّ دليلاً على الدرجة العالية من الاستقلال الذي كان يتمتع به كل قائد من القادة على حدة، وبالتالي كل إقليم.

وفي مقابل هذا التقييد لوضع أبي عبيدة، الأقوال الصريحة للطبري، التي يصرِّح بها في نهاية الروايات الحولية عن كل واحد ممن كانوا يتقلدون المناصب. وهو يذكر، بالنسبة إلى الأعوام (14، 15، و16 هـ) باقتضاب، أبا عبيدة، كان متقلّداً منصباً في الشام. على أن أقوال الطبري تفقد قابليتها للتصديق بالطبع عندما ينظر المرء في التطوُّر اللاحق في الإقليم، ففي يوم الجابية أقبل عدد من (الأمراء) على عمر، فوقفوا إلى جانب أبي عبيدة متساوين معه في المنزلة. وحين توفي يزيد بن أبي سفيان بالطاعون خلفه أخوه الأصغر، معاوية. غير أن السيرة المهنية لمعاوية، على وجه الخصوص، تكشف عن أهمية دمشق المتصاعدة على نحو مطرد الزيادة. وحين توفي، في مقابل ذلك، حين توفي أبو عبيدة بالطاعون أيضاً، حزن عمر في الحقيقة على أخي ثقته، غير أنه لم يتخذ إجراءاً لتسوية أمر خلافته، بل اضمحلت وظيفة أبي عبيدة شيئاً فشيئاً، لتندمج في وظيفة والي دمشق (معاوية).

ويبدو لي أن من الراجح أنه كان يُعَيّن لكل منطقة من المناطق المفتوحة على حدة، حكام كانوا مسؤولين حقاً أمام الخليفة. لا أمام حاكم أعلى، مفترض بالخيال، وأنَّ أبا عبيدة، بعد ذلك، كان واحداً من هؤلاء الأمراء يعود اختصاصه على إقليم حمص، بينما كان يعود إلى يزيد بن أبي سفيان دمشق التي تتاخمه من الجنوب. وما من شك في أن مجال مهمات أبي

عبيدة كان المجال الوحيد الذي كان يتم التوسُّع اللاحق بالانطلاق منه، أي أنه لم يكن هناك بعدُ حدود مرسومة على نحو ثابت. وكان يتوافر داخل هذه المنطقة الكبيرة نسبياً إمكانات للتفتُّح والانطلاق من الوجهة العسكرية، لا يستهان بها، سواء أكان ذلك بحكم كونه قائداً للطليعة، أم كان ذلك بحكم كونه حاكماً في قِنسرين، مستقلاً بدرجة تقل أو تكثر.

على أن مواضع الاستدلال التي تم حشدُها تحت عنوان (التعلُّق الشخصي) تُحدِث، مع وجود استثناء يعود على عمرو بن العاص، انطباعاً مؤداه أنه حدثَ، في أي وقت من الأوقات، تبادل في الأدوار بين خالد وأبي عبيدة. غير أن الصياغات تكشف جزئياً حتى عن انعدام اليقين الكبير عند الرواة بصدد الوظائف التي كان كلا الحاكمين يتقلدها أثناء ذلك، كلٌّ بدوره. فأبو حفص لا يتحدث إلاّ عن أنَّ أبا عبيدة أخذ عن خالد جيشه. وهذا يعني أنه ينطلق من أن خالداً كان له جيشه الخاص به، شأن الأمراء الآخرين (أي أولئك الذين كانوا قد جاؤوا معه من العراق) ولكنه لم يكن يتولى قيادة عامة شاملة. ولكن ما يلفت النظر أن أبا عبيدة تلقى بعيد ذلك الأمر بإعادة هذا (الجيش العراقي) بالذات، إلى موطنه، ووصل (العائدون إلى موطنهم) كما تقول بعض الروايات، في الوقت المناسب تماماً، إلى العراق، للمشاركة في موقعة القادسية. وينجم عن هذا العرض عدد من الأسئلة المثيرة للجدل: لماذا كان ينظر إلى رهط خالد على أنهم عراقيون، والناس يعلمون بلا ريب، أنه كان يأخذ معه على وجه الخصوص رهطه القادمين من (حروب الردّة؟) وما هي القوات التي كانت تحت أمر أبي عبيدة قبل تبديل القيادة؟ وماذا تبقىّ له من قوة عسكرية بعد انسحاب (العراقيين).

على أن الانعدام الواضح لليقين تنضح به أيضاً صياغة الواقدي إذ يقول: «عُزِلَ خالد عما كان موضوعاً تحت إمْرته». (ابن سعد 7: 2/ 121).

وأخيراً فالرواة ليسوا متفقين بحال من الأحوال على ماهية الدور الذي بات على خالد أن يلعبه بعد إعفائه من منصبه، إذ يقال حيناً إن أبا عبيدة ضمّه إليه، ولكن يقال أيضاً إنه أُلْحِق به (كان تحت تصرفه).

وأودّ، في الختام، أن أشير على وجه الخصوص إلى أقوال ثلاثة:

الأول: شهادة أبي حفص التي يرويها البلاذُري، بأنه (أي عمر) كلّف أبا عبيدة كل شؤون الشام، وجعله حاكماً على الأمراء في الحرب والسلم. ‹البلاذري 116›.

وأما الثاني: فهو قول خالد الذي يروى مراراً، مع متغيّرات يسيرة: «لقد عهد إلي عمر بالشام، حتى إذا صارت لبناً وعسلاً: (وَبالنص الحرفي بَثَنِيّة*) عزلني». ‹الطبري 2394؛ والأمر ذاته عند أبي يوسف 147-8›.

وأما الثالث: فهو القول الذي ينقله الدياربكري بإسناد منقطع، غير أنه يوضع على لسان زيد بن ثابت: «أما القوات الأخرى التي أغارت على الشام فكان يقودها خالد بن الوليد، سيف الله» وعمرو بن العاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وأمراء آخرون «وقد فتحوا كل مدن الشام بعد أن خاضوا أربع معارك كبرى كان أهمها معركة اليرموك في العام 15. هـ». ‹الدياربكري 243›.

أما الدليل الأول فتتعلق المسألة فيه بالوصف الأكثر صراحة وبُعداً عن الالتباس لوظيفة أبي عبيدة، فهو يتضمن بالنص الواضح أن عمر جعل أبا عبيدة منذ تولى الخلافة مفوضاً عاماً عنه في الشام (وفي فلسطين؟) وأن كل المعارك الهامة، بعد أجنادين إنما تمّ خوضها تحت قيادته. وأخيراً، أنّ كل الإجراءات الإدارية الأساسية التي اتُّخذَت حتى العام (17 هـ) إنما اتُّخذَت من قبل أبي عبيدة، وبالتالي، بتكَليف منه. وعلى هذا فلن يبقى لخالد، مع هذا الافتراض الأولي، سوى دور المقاتل (الشجاع).

على أن الفول المأثور عن خالد يقدم لنا رؤية للأمور مناقضة لهذه الرؤية على وجه الدقة. إذ يفيد هذا القول أنه حقق ألوان النجاح العسكري الجوهرية، ولم يجر استبداله بأبي عبيدة إلاّ بعد توطيد دعائم السلام في أقاليم الروم.

على أن ضمان الصحة، المتعدد الجوانب، للمقولة الثانية، من طريق مؤلفين لا يرقى الشك إليهم، واختيار الكلمات المميزة، والخلفية

التاريخية، كل هذا يبدو لي أنه يشهد بصحة المقولة الثانية، الأمر الذي يجرّد العرض المعاكس، عند البلاذُري، من مصداقيته، في الوقت ذاته.

وإلى الاتجاه ذاته يشير أيضاً الدليل الثالث، الذي لا يقدم في الحقيقة سوى عرض للأحداث بالغ الإيجاز، ولكن هذا الإيجاز بالذات يضفي عليه قابلية معينة للتصديق. وتظل هناك بالطبع مسألة: لماذا يتربص مؤرخ بالغ الحداثة على وجه الخصوص، مثل الدياربكري، بمقولة تُناقض إجماع المؤلفين الكلاسيكيين تناقضاً صارخاً إلى هذا المدى؟ على أن ما يبعث على الأسى أنه لا يقدم نقطة ارتكاز تتبيّن منها ماهية المرجع الذي أخذ عنه مقولة زيد بن ثابت.

2.3.4.5 العَزل

1.2.3.4.5 الروايات التي تتحدث عن ظروف العزل بمزيد من التفصيل

وعلى النقيض من التساؤل عن القيادة العامة، كان ينبغي لموضوع العزل، على قدر ما يتعلق الأمر بالظروف، ألاّ يكون مثيراً للجدل في الحقيقة: إذ تتعلق المسألة بحدث منفرد لا يمس على نحو مباشر سوى ثلاث من الشخصيات (عمر وخالد وأبي عبيدة بن الجراح). كما يفترض أنه مثبَّت تثبيتاً دقيقاً من حيث الزمن. ولكن الحال على نقيض ذلك، فالروايات عن الظروف الأكثر تفصيلاً، وعن التحديد الزمني، هي أكثر وضوحاً في تناقضها.

ويبدو أن السبب في ذلك يكمن في أن المؤرخين ما عاد في وسعهم أن يوفّقوا بين الأقوال المتباينة التي اصطنعوها هم أنفسهم خلال سردهم للأحداث.

ولا بد أن تُذْكَر أولاً، الروايات المختلفة، التي تدع عمر يتحدث، حتى في أيام حياة أبي بكر، عن أنه سيعزل خالداً إذا ما قُدّر له أن يغدو خليفة ‹انظر ابن سعد 3: 1/ 204 (الواقدي/ ابن سيرين) ابن منظور 8/ 20 (ابن عبّاس) ابن حجر، رقم 2203 (مالك بن أنس)›. وينجم عن هذا أن نتوقّع انه لا بد أن يكون إقصاء خالد عن قيادته واحداً من أوائل

التصرُّفات الرسمية لعمر. ومما يترتَّب على التيقُّن النسبي من موعد انتقال الخلافة، أن يتم العزل في أيلول من عام (634 م) (توفي أبو بكر في 634/8/23 م) أي بعد أجنادين، ولكن قبل الاستيلاء على دمشق بزمن طويل. وهناك في الحقيقة سلسلة من الروايات التي تقول إن عزل خالد كان أول تصرُّف رسمي لعمر.

وهذه الصياغة تدعمها سلسلة من الضامنين تقيم ارتباطاً مباشراً بين خبر وفاة أبي بكر وخبر عزل خالد. وإذا كان الرسول الواحد ذاته هو الذي جاء بخبر الوفاة ومرسوم العزل، فلا بد أن يكون وصل إلى القوة العسكرية في أواخر أيلول من عام (634 م).

وكان من الأقوال الأخرى أن دمشق أُخذَ جزءٌ منها صلحاً، والآخر عنوة، وأن المعاهدة تم عقدها في رجب من عامَ (14) للهجرة (أي 635/9/8 م). وإذا كان خالد قد حرّرها لأن أبا عبيدة لم يكن قد أفضى إليه بنبأ عزله، فهذا يعني أن عمر لبث ينتظر عاماً على وجه التقريب إلى أن أقدم على العزل.

وثمة عنصر ثالث يصعب التوفيق بينه وبين الأقوال الأخرى، وهو ادعاء بعض المؤلفين أنَّ خالداً كان يتقلد القيادة العامة الشاملة على كل القوات في الشام، ولم يكن بدٌّ لعزله عن القيادة العامة أن يكون له آثار حاسمة في مجريات الأحداث العسكرية. وما عاد في وسع خالد، بعد عزله، أن يلعب دوراً حاسماً في الحملة الشامية. غير أن الحال يبدو على نقيض ذلك.

ومن المصادر الأخرى للبلبلة، التي أود أن أوردها أوّلاً، ذلك الترتيب الزمني المنحرف - المختلف عند سيف. فإلى جانب الأقوال المذكورة، تحرص الروايات التي تتحدث عن عزل ثان في إطار فتح الجزيرة، على إحداث البلبلة والاختلاط. وذلك أن بعض المؤلفين يُلحقون جزءاً من الأقوال المتسمة بسمة الحكايات الطريفة عن العزل الأول، من باب التزوير، بالعزل الثاني، والعكس بالعكس. وأود أن استشهد بمثال باعث للبلبلة بوجه خاص، على هذا الأسلوب من سرد الروايات المنطوي على

المفارقات التاريخية، من الطبري بالذات، لا من غيره، بالاستناد إلى ابن إسحق:

«وأما ابن إسحق فإنه قال في أمر خالد وعزل عمر إياه ما حدثنا محمد بن حميد:

قال: حدثنا سلمة عنه، قال: إنما نزع عمر خالداً في كلام كان خالد تكلّم به، فيما يزعمون، ولم يزل عمر عليه ساخطاً، ولأمره كارهاً في زمان أبي بكر كله لوقعته بابن نُوَيْرَة وما كان يعمل به في حربه، فلما استخلف عمر كان أول ما تكلم به عزله، فقال: لا يلي لي عملاً أبداً، فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إن خالدٌ أكذَبَ نفسه فهو أمير على ما هو عليه، وإن هو لم يُكذّب نفسه فأنت الأمير على ما هو عليه، ثم انزعْ عمامته عن رأسه وقاسمْه مالهَ نصفين، فلما ذكر أبو عبيدة ذلك لخالد، قال أنظرني استشر أختي في أمري، ففعل أبو عبيدة، فدخل خالد على أخته فاطمة بنت الوليد، وكانت عند الحارث بن هشام، فذكر لها ذلك، فقالت: والله لا يحبُّك عمر أبداً، وما يريد إلاّ أن تكذّب نفسك ثم ينزعك، فقبّل رأسها وقال: صدقت والله! فتمَّ على أمره، وأبى أن يكذّب نفسه، فقام بلال مولى أبي بكر، إلى أبي عبيدة، فقال: ما أُمِرْتَ به في خالد؟ قال: أُمرْت أن أنزع عمامته، وأقاسِمَه ماله، فقاسمه ماله أمير المؤمنين، فاصنع ما بداَ لك فأخذ نعلاً، ثم قدم خالد على عمر المدينة حين عزله». (الطبري 2149-50).

ولنبدأ بالخاتمة: فإقامة خالد بالمدينة يمكن أن تكون حدثت على أية حال في سنوات حياته الأخيرة. وأخذُ شَطْرِ ماله لا يذكر من قبلِ المؤلفين الآخرين، دوماً، إلاّ في سياق العزل الثاني. وهذا يعني أن ثُلُثَيْ النص المستشهد به، والذي ينقل على أنه جملة نص واحد، يعودان على أحداث يمكن أن تكون حدثت في العام السابع عشر للهجرة على أبعد تقدير، أي أنها لا تَمُتُّ بأدنى سبب إلى عَزْلٍ في العام (13) للهجرة (عام تولّي عمر الخلافة). أما الثلث الأول فيعودُ، في مقابل ذلك، بصراحة لا لَبْس فيها، على ذلك (العزل الأول) الذي يوضع هنا في إطار العلاقة بقضية مالك من أيام الردة، وفي مقابل كلمة غريبة مريبة لخالد. وقد أُلحقت الحكاية كلها من قبل الطبري بالروايات العائدة إلى العام (13 هـ). ولو كان هذا فقرة من ابن الأعثم لأُلغِيَ النص ببساطة، على أنه إحدى شطحات

خياله، ولكن المسألة تتعلق بما يسمى بمادة (رصينة) من الطبري!

وسوف أشتغل، فيما يلي، بأقوال الرواة في جوانب (الحكاية الإطاريّة) و(أحاديث الرسول) و(التأريخ).

فهناك ثلاثة من المتغيرات لـ(الحكاية الإطاريّة) يستبعد كلٌّ منها الآخر بصورة متبادلة. ويفيد هذا أن العزل إمّا أن يكون حدث بعد توليّ عمر الخلافة مباشرة، وإمّا أن يكون حدث أثناء معركة اليرموك (ويمكن وضع هذا على صعيد واحد مع الروايات عن الواقوصة أو الياقوصة عند المدائنيّ) أو أثناء حصار دمشق فحسب. وهنا لا بد أن يؤخذ في الحُسبان أنه مثلما يؤرخ سيف روايات (اليرموك) يؤرخ المدائني روايات الواقوصة/ أو الياقوصة أيضاً بأيام توليّ عمر للخلافة، مما يفضي بكلتا المجموعتين الآنفتي الذكر في النتيجة النهائية إلى واحد فحسب. ويحاول بعض المؤلفين تقصير الفترة الزمنية الواقعة بين توليّ عمر الخلافة واستسلام دمشق، بأن يزعموا أن الحصار بدأ منذ أن كان أبو بكر حياً.

العزل: الحكاية الإطارية

التصرّف الرسمي الأول

الأزْدي، ص (98) من دون إسناد.

ابن سعد (7/ 2: 121) الواقدي.

الزبيري، ص (320) من دون إسناد.

خليفة بن خيّاط، ص (90) من دون إسناد، عُرْوَة؛ ص (94) عُرْوَة.

الفسوي (3/ 296- 297) موسى بن عُقْبَة/ الزُّهْري/ عُرْوَة.

البلاذُري، ص (108) من دون إسناد؛ ص (116) أبو حفص.

اليعقوبي (2/ 139) من دون إسناد.

الطبري، ص (2144) صالح بن كَيْسان؛ ص (2148) ابن إسحق؛ ص (2165) سيف؛ ص (2393) أبو عثمان وجارية.

ابن عساكر (1/ 480) الزُّهْري/ عُرْوَة.

ابن منظور (8/- 21) أنس بن مالك؛ (11/ 271) عبد الله بن عمرو.

اليرموك - الواقوصة - الياقوصة

الطبري، ص (2104، 2147، و2164) سيف؛ ص (2127، و2145) المدائني.

الطبري، ص (2104، 2147، و2164) سيف؛ ص (2127، و 2145) المدائني.
ابن عساكر (1/ 550) سيف.
ابن منظور (1/ 223) سيف.

حصار دمشق

الأزْدي، ص (101) من دون إسناد.
خليفَة بن خَيَّاط، ص (94) عُرْوَة.
البلاذُري، ص (115، 120، و122) من دون إسناد؛ ص (126) أبو حفص.
اليعقوبي (11/ 139) من دون إسناد.
الطبري، ص (2145-2146) ابن إسحق.
ابن الأعثم، ص (157) من دون إسناد.
ابن عساكر (1/ 495) ابن إسحق؛ ص (511-512) من دون إسناد؛ ص (521) عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ص (521) مكحول.
ابن منظور (1/ 203) ابن إسحق؛ (1/ 207) من دون إسناد؛ (1/ 211) مكحول؛ (8/ 20) جُوَيْرِيَة؛ (8/ 23) صالح بن كَيْسَان.

وإذا ضربنا صفحاً عن الأدلة التي لا تقترن بإسناد فإن متغيِّر (العزل في بداية خلافة عمر) يمثله أحد عشر من الرواة، على حين يعبِّر سبعة من المؤلفين فحسب عن تأييدهم لمتغيِّر (العزل) أثناء حصار دمشق. وما يلفت النظر في هذا الصدد أن خمسَة من الرواة الذين يُستشهَد بهم (عُرْوَة، وأبو حفص، وصالح بن كَيْسَان، وجُوَيْرِيَّة، وابن إسحق) يوردون كلتا الصياغتين، مما لا يزيد أقوال كلٍّ منهم إلاّ محدودية في قابلية التصديق. وفي مقابل ذلك لا يروي عشرة منَ الرواة سوى واحد من المتغيِّرات: فأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو عثمان، وسيف، والواقدي، والزُّهْري وجارية يتحدثون عن العزل في سياق تولّي عمر الخلافة، وهناك ثلاثة من الرواة يعبّرون عن تأييدهم لنصّ دمشق (وهم عبد الرحمن بن جُبَيْر وجُوَيْرِيَّة ومكَحول).

وينجم عن النظر الأكثر دقة في أدلة المتغيِّر الثاني أن أغلبية الأقوال سبق أن ارتاب فيها الجمّاعون أنفسهم.

على أن شهادة عُرْوَة عند خليفة بن خَيَّاط يجرِّدها هذا نفسه من قوتها،

إذ يشير إليها صراحة بأنها زائفة. وهناك موضعان عند البلاذُري يتضمنان ملاحظة مؤداها أن المسألة تتعلق بصياغات محرَّفة. أما مقالة ابن إسحق عند الطبري فتنطلق من عزلٍ بعد موقعة فِحْل لم ينفذ مفعوله إلاّ بعد الاستيلاء على دمشق.

وهناك روايتان لابن عساكر وابن منظور ‹I/ 511- 512، وبالتالي I/ 207، و8/ 20› تربطان بين وفاة أبي بكر، والعزل، والاستيلاء على دمشق، أي أنهما تقعان في ترتيب زمنيّ خاطئ. ويمكن أن نقرر وجود الربط المغلوط ذاته أيضاً عند اليعقوبي. وفي النص الذي ينقل عن ابن إسحق ‹ابن عساكر I/ 495، وبالتالي ابن منظور I/ 203› يُحدّد لحصار دمشق فترة بالغة القصر، ذلك لأنه على الرغم من أن خالداً كان قد عُزِل قبل وصول المحاصرين إلى المدينة، استطاع أبو عبيدة أن يدع خبرَ العزل طيّ الكتمان إلى أن تمّ الاستيلاء على دمشق، ممّا ترتّبَ عليه أن يظل خالداً قائماً بأمر القيادة العامة من الوجهة الفعلية. وبناءً على ذلك لا يتبقىّ سوى مقالة مكحول (التي تُفْهَم على أنها نقد للمراجع) وهي أن تعيين أبي عبيدة إنما تمّ أثناء حصار دمشق، غير أن الحديث في هذه الفقرة من النص لا يدور عن عزلٍ لخالد.

وينتج عن ذلك أن أغلبية الرواةً، عند النظرة الأدقّ، ينطلقون من عَزْلٍ في أيام انتقال الخلافة إلى عمر.

وفي المراجع سلسلة كاملة من الرسائل التي يُروى فيها لأبي عبيدة تعيينه ومن الأمثلة على ذلك: ‹الأزْدي، ص 98، 101، و102، والطبري، ص 2144- 2145، 2148- 2149، و2165، ابن الأعثم، ص 158، ابن منظور I/ 207›. وتختلف النصوص اختلافاً شديداً، بعضها عن بعض، من حيث المضمون واللغة. ولكن الحديث يجري في العديد منها ‹الطبري، ص 2164- 2165، وابن الأعثم وابن منظور› عن أن أبا عبيدة أعاد (القوات العراقية) إلى حيث كانت، وجاءت صياغة روايه سيف (عند الطبري) كما يلي:

«وكتب إليه: إنك على الناس، فإن أظفرك الله فاصرِفْ أهل العراق إلى العراق،

ومن أحبَّ من أمدادكم إذا هم قَدِموا عليكم». «الطبري 2165».

ومثل هذه المقالة لا تنسجم إلاّ أسوأ الانسجام مع ما تمّ قبْيل ذلك فحسب، من استدعاء خالد من العراق، كما أنها لا تنسجم أيضاً مع الوضع العسكري في مستهل خلافة عمر، ولا توافق مع المقالة الأخرى، وهي أن (القوات العراقية) حين عادت إلى العراق بالفعل إنما وصلت حين كان الوقت مازال ملائماً كل الملاءمة للدخول في معركة القادسية.

كما أن مما يبعث على البلبلة أيضاً أقوال الرسل الذين حملوا مرسوم التعيين إلى الشام. وثمة أربعة أسماء تظهر في المراجع في سياق نقل الخبر: شدّاد بن أَوْس، ومَحْمِيّة بن جَزْء، ويَرْفَأ وعامر بن أبي وقّاص.

وهذا الأخير يُذكر مرتين عند البلاذُري. أما الأسماء الأخرى فيقدمها الطبري في رواية تنسب إلى المدائني. كما يظهر شدّاد ويرفأ، أيضاً عند اليعقوبي، رسولَيْن. ولكن بينما يرحل الرجال الثلاثة، عند المدائني، معاً على ما يبدو، يحملون الأخبار إلى القوات في الياقوصة، يميِّز اليعقوبي تمييزاً غنياً بالمعلومات:

«وكتب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح يخبره بوفاة أبي بكر مع يرفأ مولاه وقد كتب بعقده وولايته على الشام مكان خالد بن الوليد مع شداد بن أوس». «اليعقوبي 2/ 139».

وهذا التقسيم للأخبار بين رسولين على الأقل ربما كان من الممكن أن يفسّر ذكر عدد من الناقلين. وكان من الممكن أيضاً، حتى عندما لا يستطيعَ المرء أن يستقي هذا التفسير من اليعقوبي إلاّ على نحو غير مباشر، تقويمُ هذا بأنه إشارة إلى مسافة زمنية فاصلة معينة بين كلتا الرسالتين.

أما ما يتصل بالترتيب الزمنيّ فمن الممكن أن نقرّر في البداية أن الأغلبية الساحقة من الرواة تتحدث عن عزل (مبكر) أيّ عن إقصاء خالد عن القيادة العامة فور بداية خلافة عمر. وفي مقابل ذلك كان من الممكن تجريد كل أدلة دمشق تقريباً من قوتها، سواء بأنّ المؤرخين قد كانوا أشاروا من قبل إلى أنها قليلة القابلية للتصديق، أم بأنها تنطوي على

مفارقة تاريخية.

ويبقى أن نشير إلى عدد ضئيل من مواضع في النصوص تؤيد عزلاً (متأخراً)

أمّا ابن إسحق فتُروى عنه، إلى جانب أقواله الأخرى، شهادة تستبعد، بصريح العبارة، عزلاً من قبل عمر عند تولّيه الخلافة (انظر ابن عساكر، ص 479- 480، وبالتالي ابن منظور 1/ 200). ثم إنه يُروى عنه النص العائد إلى رسالة من الخليفة إلى الثغور، يسوّغ فيها عمر سلوكه بصدد العزل (انظر ابن منظور 8/ 23). وجاء هناك قوله إن العزل لا يتمّ في سَوْرَة غضب، ولا بسبب إثم، بل لحماية المسلمين من تبجيل مفرط لخالد بسبب إنجازاته. غير أن مقالة الخليفة هذه لا يكون لها معنى إلاّ إذا كان لدى خالد ما يمكن تسجيله من أوجه النجاح التي تستحق الذكر، في الشام، ولم يكن ذلك قد أصبح بعدُ واقع الحال في أيام تبديل الوظيفة.

وأخيراً يجب التذكير أيضاً بقول خالد الذي سبق الاستشهاد به، بعدُ، عن (اللبن والعسل) الذي يشير إلى عزل بعد اختتام الأعمال القتالية الجوهرية.

وفي وسعنا أن نستنتج مما قيل، بادئ ذي بدء، إنه لا يخلو تأْريخٌ عزل خالد من التناقض.

2.2.3.4.5 " العزل الثاني "

إذا كانت الروايات حول العزل الأول سيئة الحال، فالشواهد على عزلٍ ثان أقل جلاءً ووضوحاً.

وفي البداية يطرح نفسه بالطبع سؤال: لماذا أمكن أن يقع عزل ثان إذا كان خالد، كما يقولون، قد عُزل في بداية خلافة عمر. إمّا أن يكون ذلك العزل قد مَسَّ جزءاً من وظائفه فحسب، مثل القيادة العامة على كل الجيوش في الشام وفلسطين، وإمّا أن يكون خالد قد وصل، مع الزمن، من جديد إلى مرتبة عسكرية معينة خسرها بعد ذلك لدى العزل الثاني.

وبصرف النظر عن ذلك فإن الروايات حول ظروف العزل الثاني تتسم

بالتناقض والاختلاط. هل عُزِلَ خالد بسبب إثمٍ ما، كالاستحمام في خلاصة كحولية، أم بسبب تصرُّفه في المال؟ وهل نالَ الإجراء العقابي من مرتبته العسكرية، أم كانت المسألة تتعلق بمحض مصادرة أملاكه؟ وهل كان هناك نوع من المحاكمة برئاسة أبي عبيدة بن الجراح، أم نقل خبر عن خالد إلى المدينة؟ وما الذي حمل الخليفة على هذا الإذلال الجديد لخالد؟ وأخيراً: متى يُفترَض أن يكون حدث العزل الثاني، وماذا كان يفعل خالد في السنوات الأخيرة من حياته؟

إن جملة الروايات التي يُعَوَّل عليها ترجع إلى سيف ‹الطبري 2525–2528›. وإذا رتَّب المرء العناصر المتفرقة لحكايته في تسلسل منطقي، خرج بالسيناريو التالي: بعد يوم الجابية عاد عمر أدراجه إلى المدينة، وكان أبو عبيدة يتولى القيادة في (إقليم حمص) وكان خالد تابعاً لقيادته، بصفة (حاكم تابع) في قِنسرين. وفي عام (17) للهجرة قام، بالانطلاق من قنسرين، بحملة في الجزيرة، ربما كان يتعاون فيها مع جيش عراقي بقيادة عَيَّاض. وكانت هذه الحملة ناجحة إلى حد فائق، وعادت على المشاركين فيها بغنيمة كبيرة. وانتهى الأمر، أثناء الحملة، إلى حادث في حمام ادَّهَن فيه خالد، إلى جانب آخرين من روّاد الحَمَّام، بخلاصة كحولية، ونجم عن ذلك تبادل رسائلٍ بين عمر وخالد لام فيه الخليفة خالداً لوماً عنيفاً (ولكن لم يكتب شيئاً عن عملية عَزْل). ويقال إن خالداً عمد بعد ذلك، حين بات من جديد في مركزه في قِنسرين، إلى توزيع جزء من عائداته الضخمة من الحملة، على المتزلِّفِين والطالبين، ومنه أيضاً عشرة آلاف درهم على الأشعث بن قيس. ويقالُ إن الحدث الأخير أفضى إلى استجواب خالد بين يَدَيْ أبي عبيدة بن الجراح، أدّى إلى عزل خالد ودعوته للمثول أمام الخليفة، وعلى أثر استجواب ثانٍ من قِبَلِ عمر يُصادرَ جزء من ثروته.

أما الرواة الآخرون فإمّا ألاّ يتخذوا موقفاً من هذا على الإطلاق، وإمّا أن يتخذوا موقفاً من أجزاء متفرقة منه فحسب. فأما خليفة بن خَيَّاط فيشير إلى القضية في الحَمّام، غير أنه لا يتحدث بشيء عن الإشكالات الأخرى.

«خليفة بن خيّاط 110». وأما البلاذُري فلا يشير إلاّ إشارة إلى حكاية الحمّام، ويصفها بأنها رواية زائفة «البلاذري 177- 8». ويتحدث اليعقوبي بالتفصيل عن الاستجواب أمام أبي عبيدة.

وما من شك في أن ذلك يتمّ في إطار زمني مغلوط (العام 13 للهجرة). ثم إنه يلاحظ أن خالداً كان في سنوات حياته الأخيرة حاكماً لعدد من المدن في الجزيرة (منها امد) غير أنه لا يتحدث في هذا السياق عن عزل أو مصادرة «اليعقوبي 2/ 140 و157». ولا يتحدث عن عطاء لأشعث بن قيس سوى سيف. وفي مقابل ذلك توجد روايات محرّفة عن الاستجواب أمام أبي عبيدة بن الجراح والأحداث في المدينة، تستند إلى صالح بن كيْسان، وبالتالي إلى ابن إسحق «الطبري 2148؛ ابن منظور 8/ 21- 23».

ويشتمل نص ابن إسحق، الذي استُشهِدَ به أنفاً، روايةً غير متحيِّزة- على العناصر التالية:

* توجيه إلى أبي عبيدة: المصادرة.
* خالد يشاور مع أخته فاطمة.
* دور بلال في الاستجواب.
* شطر الثروة (حكاية الخُفّ).
* دعوة خالد للاستجواب في المدينة.
* المصادرة الثانية.

وتُظهر المقارنة المفصّلة أنه ليس بين الروايتين سوى القليل من الأمور المشتركة. وكلتا الروايتين يجري تلطيفهما بمادة الحكاية الطريفة. أمّا عناصر السّرْد الهامشية الخالصة، مثل انتزاع العمامة أثناء الاستجواب، وتصرُّف بلال، فتبدو حلقة ربط بين كلا النصّيْن، على أنهما يتمايُزان، في مقابل ذلك، في النقاط المحورية، تمايزاً مطلقاً: فابن إسحق يتحدث حديثاً مشروطاً فحسب، عن العزل، وسيف يربط بين العزل والمصادرة برباط وثيق. وابن إسحق يتحدث عن شطْر لأملاك خالد يحدث مرتين، ولكن رواية سيف تفيد أن عمر لا يطلب منّ خالد سوى جزء من ثروته. والدافع إلى تدخل عمر عند ابن إسحق شبهة شخصية لا يجري شرحها

بمزيد من التفصيل، أما عند سيف فهو المأخذ المتمثل في اختلاس الأموال. وعند ابن إسحق يدور الحديث عن كراهية عند عمر تجاه خالد لا سبيل إلى إخماد أوارها بمصالحة، على حين يتحدث سيف عن مَيْل من الخليفة إلى خالد واحترامٍ له. ورواية خالد لا يمكن تأريخها، أمّا أقوال سيف فترجع إلى أيام الجّابية.

أما القيمة التاريخية للحكايات التي يجري إدخالها في تضاعيف الرواية فضئيلة إلى أقصى الحدود، وهي لا تشير في الأغلب إلاّ إلى ارتباط واهٍ بالموضوع الحقيقي. وسوف اقتصر، في صدد نقد النص، على إشاراتٍ مقتضبة.

إن بَذْل المال للأشعث بن قيس (عند سيف فحسب) يبدو لي أقرب إلى أن يكون ورد في هذا السياق بطريق المصادفة. وقد يكون من الممكن أن يُحْسَب على أنه أقرب إلى أن يكون ازدراء (للمال المُهْدى) منه إلى أن يكون تجلّياً لاستعداد خالد للتأثر بالتملّق، أو التصرف في الأموال من دون حساب أو رادع.

أما التماس خالد المشورة لدى أخته (وهو ما لا بذكره سوى ابن اسحق) فيبدو لي غير قابل للتصديق البتّة، إذ لا ينسجم مع شخصيته القوية، وحكمه الواضح على ملابسات العصر. ولا يكاد الحوار بين الأخ وأخته يَعْدو أن يكون مناسبة مدسوسة للتعبير عن العداوة المزعومة بين خالد وعمر.

أما (حكاية الخُفّ) (التي لا ترد إلاّ عند ابن إسحق) فهي غير قابلة للتصديق من حيث مضمونها، على الإطلاق وذلك أن كل الروايات الأخرى تتناول مسألة استرداد أملاك حيزَتْ بغير وجه شرعي، ولكن لا يدور الحديث أبداً عن اقتسام المُلْك الشَخصي، وقد بلغ المبلغ المصادر عند سيف (20.000 درهم). بينما يجري الحديث في صياغة ابن إسحق عن ضعف هذا المبلغ.

ولمّا كانت كمية النصوص في موضوع (الاستجواب) ضئيلة نسبياً، فسوف أقدّم فيما يلي مقارنة إجمالية:

الاستجواب الأول: ابن إسحق «الطبري، ص 2148-9»	الاستجواب الأول: سيف «الطبري، ص 2527-8».
فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إنْ خالدٌ أكذبَ نفسه فهو أمير على ما هو عليه، وإنْ هو لم يُكْذِب نفسه فأنت الأمر على ما هو عليه ثم انزع عمامه عن رأسه، وقاسمه ماله نصفين!.	فدعا البريد وكتب معه إلى أبي عبيدة أن يقيم خالداً ويعقله بعمامته، وينزع عنه قلنسوته حتى يعلمهم من أين إجازة الأشعث أمن ماله أم من إصابة أصابها؟ فإن زعم أنها من إصابةٍ أصابها فقد أقر بخيانة، وإن زعم أنها من ماله فقد أسرف، واعزله على كل حال، واضمم إليك عمله. فكتب أبو عبيدة إلى خالد، فقدم عليه، ثم جمع الناس وجلس لهم على المنبر، فقام البريد فقال: يا خالد، أمن مالك أجزت بعشرة الاف أم من إصابة؟ فلم يجبه حتى أكثر عليه، وأبو عبيدة ساكت لا يقول شيئاً..
فما ذكر أبو عبيدة ذلك لخالد، قال: أنظرني استشر اختي في أمري، ففعل أبو عبيدة، فدخل خالد على أخته فاطمة بنت الوليد - وكانت عند الحارث بن هشام - فذكر لها ذلك فقالت: والله لا يحبك عمر أبداً، وما يريد إلاّ أن تكذب نفسك ثم ينزعك، فقبل رأسها وقال: صدقت والله.	
فقام بلال مولى أبي بكر إلى أبي عبيده، فقال ما أُمِرتَ به في خالد؟ قال أُمِرتُ أن أنزع عمامته وأقاسمه ماله.	فقام بلال إليه، فقال: إن أمير المؤمنين أمر فيك بكذا وكذا، ثم تناول قلنسوته فعقله بعمامته وقال: ما تقول! أمن مالك أم من إصابة؟ قال: لا بل من مالي، فأطلقه وأعاد قلنسوته ثم عممه بيده، ثم قال: نسمع ونطيع لولاتنا، ونفخّم ونخدم موالينا.
فقاسمه ماله حتى بقي نعلاه، فقال أبو عبيدة: إن هذا لا يصلح إلاّ لهذا، فقال خالد: أجل، ما أنا بالذي أعصى أمير المؤمنين، فاصنع ما بدا لك! فأخذ نعلاً وأعطاه نعلاً.	

	قالوا: وأقام خالد متحيراً لا يدري أمعزول أم غير معزول، وجعل أبو عبيدة لا يخبره حتى إذا طال على عمر أن يقدم ظن الذي قد كان، فكتب إليه بالإقبال، فأتى خالد أبا عبيدة، فقال رحمك الله، ما أردت إلى ما صنعت! كتمتني أمراً كنت أحب أن أعلمه قبل اليوم! فقال أبو عبيدة: إني والله ما كنت لأروعك ما وجدت لذلك بداً، وقد علمت أن ذلك يروعك.
الاستجواب الثاني: ابن إسحق	**لاستجواب الثاني: سيف**
كان عمر كلما مر بخالد قال: يا خالد، أخرج مال الله من تحت إستك، فيقول والله ما عندي من مال، فلما أكثر عليه عمر قال له خالد: يا أمير المؤمنين، ما قيمة ما أصبت في سلطانكم! أربعين ألف درهم! فقال عمر قد أخذت ذلك منك بأربعين ألف درهم، قال، هو لك قال: قد أخذته، ولم يكن لخالدٍ إلاّ عدة ورقيق، فحُسب ذلك فبلغت قيمته ثمانين ألف درهم، فناصفه عمر ذلك، فأعطاه أربعين ألف درهم وأخذ المال. فقيل له يا أمير المؤمنين لو رددت على خالدٍ ماله! فقال إنما أنا تاجر للمسلمين، والله لا أرده عليه أبداً فكان عمر يرى أنه قد اشتفى من خالدٍ حين صنع به ذلك.	ثم خرج نحو المدينة، حتى قدم على عمر، فشكاه وقال لقد شكوتك إلى المسلمين، وبالله إنك في أمري غير مُجمِلٍ يا عمر، فقال عمر: من أين هذا الثراء؟ قال: من الأنفال والسُّهمان، ما زاد على الستين ألفاً فلك، فقوّم عمر عروضه فخرجت إليه عشرون ألفاً، فأدخلها بيت المال. ثم قال يا خالد، والله إنك عليّ لكريم، وإنك إليّ لحبيب، ولن تعاتبني بعد اليوم على شيء.

أما أنْ تكون المسألة قد انتهت إلى العزل الثاني الموهوم، على وجه الإطلاق، فذلك ما يبدو لي، بعد الذي قيل، مشكوكاً فيه إلى أقصى الحدود. وذلك أن قنسرين، حيث كان خالد يمارس وظيفته، لم تكن تتمتع في الوقت المَعنيّ، بعدُ، بوضع المنطقة العسكرية، أو منطقة الجُنْد. وإذا قبلنا الحديث المتداول عن مكان وفاة خالد وزمانه فسينجم عن ذلك أنه

لا بد أن يكون خالد غادر قنسرين واستقرّ في حمص. وإذا كان قد رحل بالفعل إلى المدينة، ليسوّغ سلوكه أمام عمر، فلا يمكن عندئذ أن تكون إقامته قد استغرقت سوى وقت قصير. وأمّا أن يكون خالد تقلّد منصباً إدارياً، بالفعل، في الجزيرة، فأمر غير راجح، على النحو ذاته، إذ تُذكَر في هذا السياق، بصورة مُطّردة، شخصيات أخرى تتقلد المناصب. ولكن إذا كان خالد قد قاد إحدى الصوائف، التي ربما كان يتمّ تنظيمها إلى الجابّية فإن مثل هذه القيادة لم تكن دائمة، وعلى هذا فلم يكن من الممكن أن يُعْزَل عنها. ثم إن المراجع ملتبسة أيضاً إلى حد يبعث على الدهشة عندما تتعلق المسألة بالعزل، بل تُعَلّق أهمية أكبر على مصادرة أجزاء من ثروة خالد. وقد مارس عمر هذا الاقتطاع من الثروة الشخصية مع أناس آخرين من أصحاب الوظائف من دون أن يُنْظَر إلى ذلك على أنه فعل من أفعال القسوة. ويبدو أن ما يهّم الرواة بدرجة أكبر من اهتمامهم بالعزل هو نقل الروايات المطبوعة بطابع الحكايات الطريفة، حول الحَمّام، وبذل المال للأشعث بن قيس، أو اقتسام الثروة. وكان المؤلفون اللاحقون، مثل ابن الأثير، هم أوّل من ألّف بين الأجزاء المختلفة للصورة بحيث تشكل صورة منهجية منتظمة. ‹ابن الأثير 2/ 374- 5›.

ولا ريب أنه ليس من قبيل المبالغة أن يقول المرء إن القيمة التاريخية للروايات الخاصة بالعزل الثاني أقرب إلى أن تكون ضئيلة. على أن من الممكن أن تكون، بالطبع، أيضاً، صدى بعيداً للأقوال التي كانت تقال حول عزل خالد، المتأخر نسبياً في الأصل، عن القيادة في الشام. (بعد موقعة اليرموك، مثلاً).

3.2.3.4.5 الدوافع المؤدية إلى العزل

تتعدّد طبقات دوافع عمر إلى العزل المذكورة في المراجع، كما أن قابليّتها للتصديق تزداد أو تنقص، كما يتعذّر في كثير من الأحيان ترتيبها زمنياً. على أن مجرد كثرة الأقوال الموجودة حول أسباب العزل يفترض أن يشكل باعثاً للنظر في تاريخية واقعة (العزل).

وألخّص، لاحقاً لذلك، التفصيلات المختلفة (من دون إفاضة في الحديث بصراحة عن الترتيب الزمني) في نظرة عامة.

العزل: الدوافع

ضغينة قديمة من جانب عمر تجاه خالد

الواقدي، ص (237) أبو بكر بن عبد الله بن أبي جهم.
ابن سعد (3/ I: 204) محمد بن سيرين.
الزبيري، ص (321) من دون إسناد.
خليفة بن خَيّاط، ص (90) ابن عون.
اليعقوبي (2/ 139) من دون إسناد.
الطبري، ص (2148-2149) ابن إسحق.
المسعودي، (2/ 321) من دون إسناد.
ابن منظور (8/ 13) عبد الملك بن أبي بكر؛ (8/ 20-21) أنس بن مالك؛ (8/ 22) الشعبي؛ (8/ 23) صالح بن كَيْستان؛ (8/ 25) محمد بن عبد الله.
ابن حجر (2/ 255) من دون إسناد.

قلق عمر على إيمان المجتمع

أبو يوسف، ص (148) من دون إسناد.
ابن سعد (3/ I: 204) محمد بن سبرين.
الزبيري، ص (321) من دون إسناد.
خليفة بن خَيّاط، ص (90) ابن عون.
الطبري، ص (2528) سيف.
ابن منظور (8/ 20) ابن عباس؛ (2/ 8: 23) صالح بن كَيْسان.
ابن الأثير (2/ 344) من دون إسناد.

النقد الموجه لأسلوب خالد العنيد في التصرف بالمال وغنائم الحرب

الزبيري، ص (321) من دون إسناد.
الفَسَوي (1/ 464) (ناشرة)؛ (2/ 36) الحسن البصري.
الطبري، ص (2527-2528) سيف.
أبو الفرج (16/ 196-197).

ابن منظور (8/ 20- 21) أنس بن مالك؛ (8/ 21) (ناشرة)؛ (8/ 25) محمد بن عبد الله؛ (8/ 26) ثعلبة بن أبي مالك؛ (17/ 165- 166) الحسن؛ (26/ 99- 100) ناشرة.

ابن حجر (2/ 255) مالك بن أنس، والزبير بن بكار.

أحداث العام (17) للهجرة

البلاذري، ص (177) من دون إسناد.

الطبري، ص (2526- 2527) سيف.

ابن الأثير (2/ 374- 375) من دون إسناد.

أما ما يتعلق بمركّب الأقوال حول ضغينة قديمة، فإن كثيراً من المؤلفين يقتصرون على إيماءات ملتبسة كثيراً ما تبلغ ذروتها في قول عمر إنه لو صارت الخلافة إليه لعزل خالداً لا محالة. ومن الأسباب الملموسة لتحيز عمر ضد خالد، التي يتم تقديمها إلى جانب ذلك: قضية مالك بن نُوَيْرة (عند ابن إسحق والمسعودي) أو حتى مجمل (سجل خطايا) خالد في أيام خلافة أبي بكر (الزبيري) ثم حكاية جاء فيها أن خالداً ألحق أذى جسدياً بعمر أيام صباه (الشعبي) وأخيرا الشائعة التي تقول إن خالدا روى في الشام أنه أبقى على عمر عن إرادة وقصد في موقعة أُحد (الواقدي). ولو كان في هذه الصياغة الأخيرة شيءٌ يمتّ بسبب إلى ذلك لكان من الممكن أن يمثل هذا نقطة الاستناد بالنسبة إلى الروايات المتعلقة بكلمات غريبة مريبة يقال إنها صدرت عن خالد، وربما كان هذا أيضاً يمثل الخلفية المتعلقة بمطلب عمر الذي يقتضي أن يشهد خالدٌ على نفسه بالكذب (انظر اليعقوبي).

أما دافع قلق عمر على إيمان المجتمع فيظهر على الأغلب في روايات كثيرة العدد وذلك في الحقيقة، في سياق رسالة الخليفة إلى الثغور، يسوّغ فيها عزل خالد، وثمة صياغة مهذبة على وجه الخصوص يقدمها ابن منظور بالاسناد إلى صالح بن كيْسان:

«وكتب عمر إلى الأمصار: إني لم أعزل خالداً عن سخطة ولا جناية، ولكن

الناس فُتنوا به فخشيت أن يوكلوا إليه ويُبتلوا، فأحببتُ أن يعلموا أن الله هو الصانع! وألاّ يكونوا بعرض فتنة». ‹ابن منظور 8/ 23›.

وهذه الصياغة، التي تروى في بعض الأحيان مع تغيير يتضمن أن العزل ينبغي أن يعود على خالد والمُثنّى، تنقل من قبل أغلبيّة المؤلفين الذين أوردناهم. وإلى جانب ذلك يستشهد الطبري وابن منظور ببيت يقال إن عمر أنشده أمام خالد عند استجوابه في المدينة: ‹الطبري 2528 (سيف) ابن منظور 8/ 23 (صالح بن كيسان)(264)›.

صنعت فلم يصنع كصنعك صانع

وما يصنع الأقوام فالله يصنع

أما المآخذ الذي أُخذت على خالد فيما يتعلق بتوزيع الغنيمة، فلا تتصل بإثراء غير مشروع (كما يمكن أن يقال ذلك من جراء مصادرة المال) بل هي أقرب إلى أن تمت بسبب إلى قراراته المتسمة بالعناد، سواء أكان ذلك عائداً إلى عدم تصرفه في الاقتسام تبعاً لمبدأ المساواة، أم كان لأن القوم كانوا يأخذون عليه أنه دبّر للشخصيات المرموقة أو المقاتلين ذوي الشجاعة غير العادية، أنصبةً أعلى. ومن الأمثلة الحسنة على هذه المآخذ ما أنقله فيما يلي:

«وعن ناشرة بن سُمَيّ اليزني، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول يوم الجابية، فذكر الحديث، وقال: إني أعتذر إليكم من خالد بن الوليد، إني أمرته أن يحبس هذا المال على ضعَفَة المهاجرين، فأعطاه ذا البأس والشرف وذا اللسان، فنزعته، وأمّرت أبا عبيدة بن الجراح». ‹ابن منظور 8/ 21›.

وثمة حكاية طريفة يرويها ابن منظور وابن حجر ترجع، بنقد عمر عناد خالد، إلى أيام أبي بكر. ومع ذلك فبينما تسامح هذا في أمر سلوك خالد ما عاد عمر يتقبل ذلك. وقد جاء في صياغة ابن منظور (بالاستناد إلى أنس بن مالك، عقب الرواية التالية:

«وكان [عمر] يدعوه إلى أن يستعمله فيأبى، إلاّ أن يخلّيه يعمل ما يشاء، فيأبى عمر». ‹ابن منظور 8/ 26›.

وفي بعض الأحيان يُشار في الروايات إلى العناد بدرجة أقل، ويشار

في مقابل ذلك بدرجة أكبر إلى التبذير (في المال الخاص والعام). ومن أجل هذا الفهم ينقلُ ابن منظور حواراً بين علي وعمر ينتقد فيه عليٌّ الخليفة بسبب عزل خالد، فيدافع عمر عن نفسه قائلاً إن خالداً أبى أن يَعدهُ بالكف عن صنوف عناده. (انظر ابن منظور 8/ 26).

ولم تجر إقامة علاقة صريحة واضحة بين أحداث العام (17 هـ) والعزل إلاّ من قبل ابن الأثير أول مرة. والحق أن مؤلفين أقدم عهداً يتحدثون أيضاً، في سياق روايتهم عن الحدث العارض في الحَمّام، وفي آمد، وبالتالي عن بذل الأموال للأشعث بن قيس على سبيل التلميح إلى العزل، غير أن الصياغة المكتملة الناجزة لهذه العلاقة لا تظهر، أول ما تظهر، إلاّ عند ابن الأثير:

«في هذه السنة، وهي سنة سبع عشرة عُزل خالد بن الوليد عما كان عليه من التقدم على الجيوش والسرايا، وسبب ذلك أنه كان أدرب هو وعياض بن غنم فأصاب أموالاً عظيمة، وكانا توجها من الجابية مرجع عمر إلى المدينة، وعلى حمص أبو عبيدة، وخالد تحت يده على قنسرين (لائحة المفوّضين الآخرين). فبلغ الناس ما أصاب خالد فانتجعه رجالٌ من أهل الآفاق، وكان منهم الأشعث بن قيس فأجازه بعشرة آلاف، ودخل خالد الحَمّام فتدلك بغسلٍ فيه خمر (ويلي ذلك رواية عن الاستجواب والمصادرة)». (ابن الأثير 2/ 375-6).

وفي صدد ترتيب الأدلة يلفت النظر بادئ ذي بدء الرجحان العددي للأقوال حول ضغينة قديمة لعمر على خالد، بحكم كون ذلك علةً للعزل. غير أن الأسباب المبينة للعداوة تبدو واهية في معظمها منذ الوهلة الأولى، وحتى الأقوال ذات الهامة (مثل المأخذ القديم، وهو أن خالداً قد اقترف آثاماً عظيمة) لا تصلح كثيراً، عندما يدقق المرء النظر فيها، وفي إطار نشوئها. ومن الممكن في هذا الصدد أن ينظر المرء نظرة متعمقة في وظيفة هذه الإشارات في الروايات بسهولة: وذلك أن العزل في مستهل خلافة عمر كان يمكن أن يستند إلى أحداث ترجع إلى الماضي بدرجة تقل أو تكثر، غير أن المسألة تصل إلى درجة مضحكة حين يفترض أن الخليفة المعين حديثاً جرّد واحداً من أهم قادته العسكريين من منصبه لأن هذا قد كان كسر ساقه في أيام الطفولة!

وفي مقابل ذلك فإن الروايات التي تذكر قلق عمر على إيمان المسلمين على أنه سبب للعزل تتسم بالرصانة والأهمية، على أن هذا لا يُلقي، بالطبع، ضوءاً حسناً على غيرة المسلمين على عقيدتهم وثباتهم عليها، عندما تغدو أجزاءٌ من عقائدهم موضع الشك والتساؤل بعد سنوات قلائل من وفاة النبي، من جرّاء أنّ رجلاً فذّاً من وسطهم حقق سلسلة من أوجه النجاح العسكري. والحق أن المرء لا يسمع، في موضع آخر بشيء من أمثال هذه الشكوك في العقيدة، بل يكون الأمر على النقيض من ذلك تماماً. ولكن يبدو أن الرواة المعنيّين يعتقدون أن في وسعهم أن يسوغوا العزل عن طريق هذا التجنيّ، ولو كان ثمة شيء في هذه الروايات على وجه الإطلاق، لكانت خليقة أن تثبت صحتها على كل حال عندما كان على خالد أن يسجل بالفعل سلسلة كاملة من الانتصارات غير المتوقعة، وعندما كان كل المشاركين يدركون دوره البارز في تحقُّقها. وعلى هذا فقد كان في وسع ذلك التسويغ المذكور أن يسوّغ عزلاً لخالد بعد الانتصار في اليرموك على أقصى تقدير، ولكن أقلّ المؤلفين عدداً يدّعون خالداً في منصبه كل هذا الوقت!

أما نقد الخليفة عناد خالد فمن المفروض أن توحي الروايات المعنيّة بذلك، بأن الخليفة كان هو الذي يدير الأحداث في أقصى الشام، من المدينة. على أن هذه الإدارة المركزية، على وجه الدقة، تبدو لي موضع التساؤل والشكّ البالغَيْن. أوَليس مما يجانب النظرة الواقعية كلّ المجانبة، أن نعتقد أن القادة في الشام كانوا يُضطَرّون، قبل اتخاذ كل قرار تقريباً، إلى الحصول على موافقة الخليفة؟

وما من شك في أن التراسل الذي لا نهاية له، بصدد طريقة التصرُّف الصحيحة، وهو التراسل الذي يتناقله بعض الرواة، بنصه الحرفي في كثير من الأحيان، قلّما يكون له وزن في المفهوم التاريخي! وليس هناك أدنى شك في أن الجزء الأكبر من القرارات الضرورية، في النقطة الأخيرة من المسافة الفاصلة كان يجري اتخاذه من قبل القادة المشاركين، لا في المدينة. ولكن إذا كان الحال كذلك فلماذا يُقدَّم هذا ليُتَّخذَ سبباً لعزل

خالد؟ لا ينبغي للمرء، عند قراءة المراجع، أن ينسى أنه في العقد الثاني بعد الهجرة. وكان كثير من المبادئ التي بات القوم، فيما بعد، يطبّقونها في الحرب، لم تكتمل صياغته بعد، أو كان في طوره البدائي علَى كل حال. وكانت الممارسات في فتح البلدان، أول الأمر، حقلاً للتجارب قبل كل شيء، وقلّما تكون المعايير التنظيمية الموضوعة من قبل المؤرخين أكثر من إسقاطات ترتد للوراء إلى المبادئ التي تمت صياغتها في صدر الإسلام.

ويجد المرء نفسه، بالنظر إلى قلة الشواهد الخاصة بأسباب العزل ضمن إطار العام السابع عشر للهجرة، مرة أخرى، مثلما حدث في صدد الأقوال عن الضغائن، في مجال الدوافع الزائفة المبنيّة على أسس واهية.

وبناءً على ذلك لن يكون من الممكن أن نستخلص دافعاً واحداً من الدوافع الكثيرة المذكورة، يمكن أن يصمد للتمحيص النقدي، وذلك يقرّبنا من الاستنتاج القائل إنّ ما يسمى بالعزل لا بد أن تكون له قصته الخاصة (سواء أكانت المسألة تتعلق بعزلٍ واحد أو عَزْلَيْن).

4.2.3.4.5 ردود الفعل على العزل

أما الجانب الأخير، المستقل، من المُرَكّب الإجمالي المتصل بالقيادة العامة والعزل فيتمثّل في ردود أفعال المعنيين، والتجمُّعات المختلفة، على قدر ما بات منها معروفاً. وهنا أيضاً أغضُّ النظر، عن قصد، عن التمييز الزمني لكيلا أُشتّت النظر. والنظرة العامة التالية تؤلّف بين النواتج المتفرّقة للنصوص.

العزل: ردود الأفعال

رد فعل خالد	الشكوى من عمر	‹الطبري 2527› (سيف)؛ ‹ابن منظور 8/ 21-2› (سيف)؛ ‹ابن الأثير 11/ 376› (من دون إسناد).
	تفهُّم عمر	‹الطبري 2120› (سيف)؛ ‹ابن منظور 8/ 25› (محمد بن عبد الله بن عمرو).
	اللبن والعسل	أبو يوسف، ص (148) (من دون إسناد)؛ ‹الفَسَوي 3/ 116› (عُرْوَة بن قيس)؛ ‹الطبري 2394› (أبو عثمان، جارية).

	(لو كان أبو بكر حياً لما عزلني أبداً!)	‹اليعقوبي 11/ 140› (من دون إسناد)؛ ‹ابن الأعثم 158›.
رد فعل أبي عبيدة	الكتمان	‹الفَسَوي 3/ 296-7› (ابن إسحق)؛ ‹البلاذري 115› (من دون إسناد) ‹اليعقوبي 140› (من دون إسناد)؛ ‹الطبري 2145-6› (ابن إسحق)؛ ص (2526-7) (سيف)؛ ‹ابن الأعثم 158› (من دون إسناد)؛ ‹ابن منظور 1/ 203› (ابن إسحق)؛ (1/ 207) (من دون إسناد)؛ ص (1/ 211) (مكحول)؛ (8/ 20) (جُوَيْرِيَّة)؛ (8/ 23) (صالح بن كَيْسَان).
	يأسف على خالد	‹الطبري 2527› (سيف)؛ ‹ابن الأثير 2/ 375› (من دون إسناد).
	الثناء المتبادل	‹ابن الأعثم 158› (من دون إسناد)؛ ‹ابن حجر 2/ 253› (عبد الله بن عمر).
ردود فعل أطراف أخرى.	أبو عمرو.	‹الفَسَوي 1/ 464› (ناشيرة)؛ ‹ابن منظور 8/ 21› (ناشيرة)؛ (2/ 100) (ناشرة)؛ ‹ابن حجر 2/ 252-3› (ناشرة).
	علي	‹ابن منظور 8/ 26› (ثعلبة بن أبي مالك).
	شيخ غفار	‹ابن منظور 8/ 26› (من دون إسناد).
	أبيات: (بعد موت ..)	‹ابن منظور 8/ 25-3› (موسى بن طلحة).
	الخلط	‹أبو الفرج 16/ 196-7› (الضّحاك)؛ ‹ابن منظور 17/ 165› (الحسن).
	ردُّ ثروته إليه	‹الطبري 1249› (ابن اسحق).
تبرير عمر	كتاب إلى الثغور	‹الطبري 2528› (سيف)؛ ‹ابن منظور 8/ 23› (صالح بن كَيْسَان).
	القلق على الإيمان	‹الطبري 2528› (سيف)؛ ‹ابن منظور 8/ 23› (صالح بن كَيْسَان).
	أبيات (على الرغم من أنك أتيت..	‹الطبري 2528› (سيف)؛ ‹ابن منظور 8/ 23› (صالح بن كَيْسَان).
	في الجابية	‹الفَسَوي 1/ 464› (ناشرة)؛ ‹ابن منظور 8/ 21› (ناشرة)؛ ص (26/ 99-100) (ناشرة).
	وليُّ أمر المسلمين	‹الطبري 2149› (ابن إسحق).
	(لكي يعلم فحسب..)	‹أبو يوسف 148› (من دون إسناد)؛ ‹ابن منظور 8/ 20› (ابن عباس).

ندم عمر	إعادة الاعتبار	‹ابن منظور 8/ 23› (صالح بن كَيْسَان).
	(رجل شريف)	‹الطبري 2527› (سيف)؛ ‹ابن الأثير 2/ 376› (من دون إسناد).
	صوره زائفه	‹ابن سعد 7/ 121› (نافع)؛ المصدر السابق (اسماعيل بن أبي خالد)؛ ‹ابن منظور 8/ 27› (نافع)؛ المصدر السابق (من دون إسناد).
	أبو بكر كان أكثر معرفة به.	‹الطبري 2393› (أبو عثمان/ جارية)؛ ‹ابن الأثير 2› (من دون إسناد).
	الندم.	‹الواقدي 237› (عبد الملك بن أبو بكر)؛ ‹ابن منظور 8/ 13› (عبد الملك بن أبي بكر)؛ (8/ 26) (شيخ غفار).
	عمر لا يظهر ندمه.	‹الطبري 2149› (ابن إسحق).
	العويل والنواح عند وفاة خالد.	‹ابن منظور 8/ 25 - 6› (موسى بن طلحة)؛ (8/ 26) (ثعلبة بن أبي مالك).

ونقدم في البداية بعض الشروح للمواد الواردة في الجدول ما دامت هذه لا تفسر نفسها بنفسها.

أما ردود أفعال خالد تجاه العزل فيتمّ تصويرها بأشكال شديدة التباين، وهي تراوح بين الشكوى الحافلة بالمرارة «كنتَ غير منصف لي!» — «لقد عاملتني كما يُعامل القَذَر!» و الإقرار والموافقة المبنيّة على التفهُّم، مثلما يحدث في الموضع التالي عند سيف (في رواية اليرموك):

> «قال خالد يومئذ: الحمد لله الذي قضى على أبي بكر بالموت وكان أحب إليّ من عمر، والحمدُ لله الذي ولىّ عمر، وكان أبغض إليَّ من أبي بكر ثم ألزمني حبه». ‹الطبري 2102›.

وهذا الموقف يوجد بدرجة مصعّدة في الروايات عن حوار حدث بين خالد وهو يُحْتَضَر وأبي عبيدة وأبي الدرداء. انظر ‹ابن منظور 8/ 25›.

على أن العلاقة بين خالد وأبي عبيدة، بعد العزل قلما توصف بدقة

أكثر، ومع ذلك يظل المضمون الأساسي هو أن خالداً قَبِلَ قرار عمر، وكان يتصرّف على الدوام تصرُّف الموالي حيال أبي عبيدة. ومما يلفت النظر شدّة تواتُر إفاضة الرواة في الحديث عن (الكتمان) العابر للعزل من قبل أبي عبيدة، وذلك في الحقيقة في روايات متباينة كل التباين. وكثيراً ما يسوّغ تأجيل الإبلاغ بأحداث الحرب الجارية، ولم يشأ أبو عبيدة أن يُفْضيَ بنبأ السوء إلاّ بعد النصر. وفي بعض الأحيان يجري الحديث أيضاً (في سياق المصادرة) عن أنَّ أبا عبيدة تهيّب من إبلاغ خالد بهذا الأمر.

وثمة جانب آخر تحمله روايات سيف، حول الاستجواب في حمص (انظر: العزل الثاني). وهنا يتحدث أبو عبيدة عن (الفزع) الذي لم يكن هناك بدٌّ أن تُحْدثه توجيهات عمر. وذلك أن حدثاً بسيطاً، مثل الإقصاء عن قيادة عسكرية، يتمّ في هذا الصدد، الربطُ بينه وبين توقعات تنطوي على تهديد للوجود.

على أن ما هو أكثر إثارة للاهتمام من ردود فعل المشاركين مشاركة مباشرة، إنما هو ردود فعل الواقفين خارج إطار الأحداث. وكان أكثرها تميُّزاً بالعنف النقد الذي أعرب عنه أبو عمرو بن حفص بن المغيرة، ردُّ ابن عم خالد، الذي أعلن في يوم الجابية:

> «لا عذر لك يا عمر بن الخطاب! لقد عزلت قائداً عينه رسول الله! لقد أغمدت سيفاً سله رسول الله! ونكّسْتَ راية رفعها رسول الله! وقطعت اصرة الرحم وعاقبت ابن عمك! فقال عمر بن الخطاب: إنك قريب القرابة، حديث السن، مُغضَب لابن عمك!». ‹انظر الإشارة في الجدول›.

وثمة نقد آخر، قاس متضمن في الرواية التي تفيد أن رفاق عمر في السفر أنشدوا، حين تلَّقوا نبأ وفاة خالد وحزنوا عليه، أبياتاً لعبيد بن الأبرص. ‹ابن منظور 8/ 25›:

لا أعرفَنَّك بعد الموت تندبني

وفي حياتي ما زوّدتني زادي

وثمة حكاية جميلة، وإن كان من الجائز أن تكون قيمتها التاريخية ضئيلة، وهي حكاية عن علقمة بن علاثة تتعلق بالخلط بين خالد وعمر

اللذين يقال إنهما كان كلٌّ منهما يشبه الأخر إلى حد بعيد. وذلك أن الشيخ الذي قد كان أقبل من الشام إلى المدينة يلتمس من عمر بعض الامتيازات، خلط، في الظلمة، عمر بخالد. وانتهى الحديث بينهما إلى المعاملة السيئة التي تعرّض لها خالد من قبل الخليفة.

أما المطلب المطروح من قبل أناس غير مذكوري الاسم، بإلغاء مصادرة الثروة، فسوف أعود إليه فيما بعد في سياق ارتياح عمر ورضاه عن معاملة خالد.

أما المواضع المذكورة في الفقرة التي تحمل عنوان (تبرير عمر) فقد تمّ التطرّق إليها لدى معالجة دوافع العزل.

وهناك أدلة كثيرة إلى درجة مدهشة على أن عمر أسفَ على تصرفه تجاه خالد فيما بعد.

ومن المفروض أن يكفي ههنا مثال واحد:

«قال شيخ من بني محارب: سمعت عمر بن الخطاب، بعد أن مات خالد بن الوليد يقول: قد ثلم في الإسلام ثلمة لا تُرتق، وقلت يا أمير المؤمنين: لم تكن رأيك فيه في حياته على هذا! قال: ندمت على ما كان مني إليه». (ابن منظور 8/ 26).

ولكن هناك، على وجه الإطلاق، شواهد أيضاً على أن عمر أعرب عن أسفه على تصرفه تجاه خالد حتى في أيام حياته. وكثيرا ما ترد هذه الشواهد في سياق الإشارات إلى المعرفة الأفضل بالبشر عند أبي بكر الذي كان دوماً يدع خالداً في منصبه على الرغم من كل ما كان يوجه إليه من النقد.

وهناك شاهد له أهميته عند ابن إسحق يتحدث بالطبع عن أنّ عمر لم يأسف لفعلته، بل كان يَقرُّ عيناً بإذلال خالد:

«فقيل له يا أمير المؤمنين، لو رددت على خالد ماله! فقال: إنما أنا تاجر للمسلمين، والله لا أردّه عليه أبداً. فكان عمر يُرى أنه قد اشتفى من خالد حين صنع به ذلك». (الطبري 2149).

ونكشف النظرة العامة عن أنّ ردود الفعل المرْويّة لا تختلف في تعدُّد جوانبها ولا نوعّيتها، عن الروايات الخاصة بالعزل والمصادرة، ذاتها. ولكن يمكننا أن نتبيّن مراكز ثِقل. فما من موضع من مواضع التدليل

التي تمّ إيرادها يشير إلى عزل مبكّر، فور بداية خلافة عمر. وفي مقابل ذلك ينجم عدد كبير من مواضع التدليل، من روايات عن العزل في سياق حصار دمشق (على وجه الخصوص، الكتمان من قبل أبي عبيدة). أمّا ما يتصل بعزل متأخر، بعد موقعة اليرموك مثلاً، فحوله بعض الإشارات، على النحو ذاته (ولا سيما أقوال عمر حول قلقه على إيمان الأمة، وقلقه إزاء الإفراط في تقدير خالد). على أن ما يقارب نصف الأدلة كلها لا يشير في هذا الصدد إلى العزل بمقدار ما يشير، بالأحرى، إلى مصادرة جزء من ثروة خالد الشخصية، ولا بد من وضع هذه الحكاية الطريفة ضمن إطار السنوات الأخيرة من حياة خالد.

وحتى حين لا يستطيع المرء أن يستخلص نتيجة حاسمة من الروايات المتعددة الجوانب حول ردود الأفعال، يستطيع بلا ريب أن ينظر إليها على أنها أدلة على صراع متأخر نسبياً بين خالد وعمر، ربما كانت المسألة تدور في صدده حول إجراء ماليّ قبل كل شيء.

3.3.4.5 التحليل الشكلي

1.3.3.4.5 نظرة عامة إلى أقوال الرواة، كلٌ على حدة

لقد تمّ، في صدد الأدلة اللازمة للتحليل الخاص بالمضمون، استيعاب نحو (400) موضع من المواضع الموجودة في النصوص. وكان العدد الراجح يشير إلى إسناد مفصّل بدرجة تقلّ أو تكثر. وكلّ ما في الأمر أن نسبة المعلومات ذات الإسناد حول موقعة اليرموك إلى المعلومات غير ذات الإسناد طرأ عليها تغيُّر كبير: في الروايات! ولكن كان يفترض، في هذه الموقعة الحاسمة على وجه الخصوص توافر أخبار مقنعة.

وثمة عقبة أخرى تبرز من مجرد سلسلة الروايات، في صورة عدديّة، تتمثل في طريقة عرض فتح دمشق.

ويميل عدد الرواة في الأسانيد، بحكم الطبيعة، إلى ما لا نهاية له. ولا يمكن كشف النقاب عن كل المعلومات، تبعاً للضامنين لها، في هذا

الموضع. على أن فَهْرَسَة الأسماء ذات العلاقة تُسْفِر عن الصورة التالية:

* هناك (39) اسماً من الرواة، والضامنين الذين لا يضمنون سوى عدد ضئيل من الأخبار.

* هناك ثمانية مؤلفين تمّ الحفاظ على أجزاء من أعمالهم، غير أنهم لا يقدمون سوى قدر ضئيل من المعلومات (ابن الكلبي، ابن حزم، عُرْوَة، موسى بن عُقْبَة، المدائني، أبو مِخْنَف، الزبيري، أبو الفرج).

* هناك ثمانية[4] من المؤلفين الذين أنجزوا عملاً تجميعيّاً، وكثيراً ما يذكرون أسماء الضامنين، غير أن أقوالهم لا تعطي صورة متماسكة (ابن سعد، خليفة بن خَيَّاط، الفَسَوي، البلاذُري، الطبري، ابن الأثير، ابن منظور، ابن حجر، الدياربكريّ).

* هناك خمسة من الرواة الذين ينقلون كميات كبيرة من النصوص (صالح بن كَيْسَان، أبو عثمان، الوليد بن هشام، أبو حفص، عبد الرحمن بن جُبَيْر).

* هناك ثلاثة من المؤلفين الذين تتسم أعمالهم بسمة أقرب إلى سمة الدراسات، غير أنهم لا يقدمون في كثير من الأحيان إشارة إلى ضامنيهم (أبو يوسف، اليعقوبي، ابن الأعثم).

* هناك ثلاثة من المؤلفين يقدمون كثيراً من المعلومات، غير أن أعمالهم الخاصة لم تُحْفَظ (ابن إسحق، سيف، الواقدي). ولن أتناول، فيما يلي، بتفصيل أكبر إلى حد ما، سوى رواة المجموعات الثلاث الأخيرة. وما أهدف إليه من وراء ذلك هو الوصول إلى قدر من الوضوح فيما يتعلق بمسألة: إلى أي مدى تقدم مجموعة أقوال كل واحد من المؤلفين على حدة، صورة متماسكة عن الأحداث.

وأبدأ بمجموعة الرواة الذين يُذْكَرون كثيراً، ولكنهم لم يخلِّفوا أعمالاً خاصة بهم.

أ): **صالح بن كَيْسَان:** راوٍ معروف من المدينة، توفي في عام (141 هـ/ 758 م) وكثيراً ما يستشهد به الطبري، غير أنه يُذْكَر هنا، قبل كل شيء، ضامناً للفَسَوي وابن منظور، وإليه ترجع المعلومات المتفرِّقة التالية:

* كان خالد يتولى القيادة العامة عند حصار دمشق.

* ومع ذلك تمّ عزله أثناء الحصار.

* كان عزله أول تصرُّف رسمي لعمر.

* يذكُر، من دوافع العزل ضغينة قديمة تجاه خالد، وقلق عمر على إيمان أمة المسلمين.

* ظل أبو عبيدة يكتم العزل إلى اختتام الحصار.

* يجري ربط استجواب خالد من قبل أبي عبيدة بأحداث دمشق.

* حكاية فاطمة.

*حكاية العمامة.

*حكاية الخف.

* ارتحل خالد إلى المدينة، لتسويغ سلوكه.

*عمر يشطُر ثروة خالد، مجدّداً.

*عمر يسوّغ تصرُّفه في رسالة إلى الثغور، وكان مقصده إعادة الاعتبار إلى خالد، وبناءً على ذلك يمثل صالح بن كَيْسَان صورة نزاع قديم بين خال د وعمر بلغ ذروته فور بداية خلافته، في عزل خالد عن القيادة العامة التي أسندها أبو بكر إليه، وفي هذا العرض سلسلة كاملة من المفارقات التاريخية.

ب): الوليد بن هشام بن القَحْذَم: كان راوياً بَصْرِيّاً، توفي في عام (222 هـ/ 837 م) ويعد في العادة ضامناً له أهميته عند الطبري. ولكن في الحالة التي بين أيدينا يجري استيعاب رواياته من قبل خليفة بن خَيَّاط (كلها، ص 94).

وبروي الوليد بن هشام ما يلي:

* كان خالد يتولى القيادة العامة أيضاً عند حصار دمشق.

* كان هو الذي عقد المعاهدة مع أهل دمشق.

* قبل أن يمكن تنفيذ المعاهدة تمّ العزل.

* أخذ أبو عبيدة بمعاهدة خالد.

وبطريقة مثيرة للاهتمام يُلْحق خليفة بن خَيَّاط بهذا القول ملاحظة المحقّق، وهي أن الرواية خاطئة، لأن العزل قد كان تم فور بداية خلافة عمر.

ج): أبو عثمان شُرَحْبيل بن مرثد الصنعاني: معاصر لخالد، قاتل في اليمامة إلى جانبه، ثم شارك في حملة الشام، وهو ضامن له أهميته بالنسبة إلى الفسَوي (2/ 316، 3/ 292، و297- 298) الذي أخذ عنه ابن منظور الكثير (1/ 191 و204). غير أن اسمه يظهر أيضاً مراراً عند الطبري (ص 2393- 2394) حيث لا يتضح كل الوضوح هل تدور المسألة حول الشخصية الواحدة ذاتها؟ لأن الطبري يعرف راويَيْن آخرين ينقل عنهما باسم أبو عثمان (أبو عثمان النهدي، وأبو عثمان يزيد بن أسيد الغساني).

وتبدأ روايات أبي عثمان المتعلّقة بالموضوع بتقرير لمسألتين، بنطوي على الكثير من المعلومات: إذ يقول إن عمر كان هو الذي أمر أبا عبيدة بالتوجه إلى سورية، وهو الذي أرسل خالداً أيضاً، من العراق، إلى الشام تعزيزاً لأبي عبيدة. وهو يروي عن حصار دمشق صياغة أسطورية أيضاً، فيقول إنه تمّ بعد وصول خالد إلى الشام مباشرة، غير أنه يدع القيادة العليا في يد خالد الذي عقد أيضاً المعاهدة التي يصدق عليها بعد ذلك أبو عبيدة. وكل هذه المواضع نوجد عند الفَسَوِي، وبالتالي عند ابن منظور.

أما أبو عثمان، ضامن الطبري، فيُسْهم في ذلك بملاحظات تفيد أن عزل خالد كان التصرُّفَ الرسمي الأول لعمر. ثم إنه يروي بعض الأقوال حول خلفيات العزل: قلق عمر على إيمان جماعة المسلمين من حيث كونه دافعاً، وكلمة خالد المأثورة، عن اللبن والعسل، وإقرار عمر بأن أبا بكر ربما كان أعْلم بالناس منه، حيث يرتبط بذلك قَدْرٌ معين من الندم على تصرُّفه تجاه خالد.

وإذا قارن المرء بين السلْسلتَيْن ازدادت شدة الانطباع الذي يوحي بأن المسألة لا يمكن أن تتعلق بالرواية ذاتها. والروايات غير التاريخية لشُرَحْبِيل بن مَرْثَد لا تنسجم مع الأقوال التي يُستشهَد بها مراراً في

موضع آخر، لأبي عثمان الذي يورده الطبري.

د): عبد الرحمن بن جُبَيْر كان معاصراً لخالد، ومشارِكاً في حملة الشام.

وهذا الرواية تظهر عند أبي زُرْعة (1/ 172- 173) وعند الفَسَوي (3/ 291- 292) وعند ابن منظور (1/ 189- 190، 211، و213- 214). وهو يتحدث بالتفصيل عن الوضع قبل وصول خالد: فيذكر عَمْراً، وشُرَحْبِيل بن حَسنة، ويزيد بن أبي سفيان، قادة، غير أنه لا يتحدث عن أبي عبيدة بن الجراح. ويفيد عرضه أنه لم يكن هناك وعد لخالد بأنه سيمارس القيادة العامة في الشام، بل يتحدث عن مجرد أن هذا كان يتبعه جيشه العراقي. وهو يدع دمشق تُفْتَتَح حتى في أيام أبي بكر، ومع ذلك فحين يبلغ أبو عبيدة المدينة، رسولاً يحمل نبأ النصر، يكون الخليفة قد قضى نحبه. وعلى أثر ذلك يعّينه عمر قائداً عاماً في الشام. ومن الأمور ذات الدلالة أنه يُولي خالداً في اليرموك دوراً هاماً، في ملاحظاته على الموقعة، بينما يذكر أبا عبيدة بصفة القائد العام.

وفي هذه توجد بضعة مشكلات تتصل بالترتيب الزمني. على أن التعيين المتأخر لأبي عبيدة يناقض مع معظم المراجع الأخرى. وتعد رواية اليرموك رواية تخضع لقانونها الخاص إلى حد بعيد، وتتميّز من كثير من الروايات الأخرى بأنها لا تطمس دور خالد.

هـ): أبو حفص الدمشقي ولا يعرف شيء عن هويته (انظر ابن كثير، وابن منظور 28/ 240) واحد من أهمّ الضامنين للبلاذري فيما يرويه عن الشام (انظر ص 116، و126). أما المؤلفون الآخرون فلا ينقلون عنه. وهو يصف الموقف قبل تدخل خالد في الشام على النحو التالي: كان هناك ثلاثة من الأمراء لكل منهم مهمة خاصة به، حيث كان يفترض ألاّ يكون هناك قيادة عامة إلاّ في حالة العمليات المشتركة. ومن الأمور ذات الدلالة أن أبا حفص لا يتحدث عن قيادة لأبي عبيدة. ولا يظهر أبو عبيدة، أول ما يظهر، إلاّ عند سرد الروايات عن حصار دمشق الذي كان خالد فيه بتولى القيادة في الأصل. ثم يقال إن المعاهدة مع دمشق حررها خالد،

ويكون أبو عبيدة صادق عليها. أمّا الأقوال الأخرى حول العزل، وقصة خالد بعد ذلك، فلا يقدمها أبو حفص.

وبذلك يدخل أبو حفص في مجموعة الرواة الذين يذهبون إلي العزل المبكّر، ويتحمّلون في هذا أيضاً تناقضاً في الترتيب الزمني (تولّي عمر للخلافة - المعاهدة في دمشق).

والآن اتجهُ نحو المؤلفين الذين أفاضوا في الحديث، عن الأحداث في الشام في أعمالهم الباقية، بتفصيل يقل أو يكثر، غير أنهم لا يحفلون على الدوام بالإشارة إلى مصدر معلوماتهم.

أ) ففي كتاب الخراج لا يتحدث أبو يوسف، بالطبع، عن الملابسات التاريخية إلاّ حديثاً هامشياً، وعلى هذا فالكتاب لا يمكن تقويمه فيما يتعلق بإلقاء الضوء على الأحداث إلاّ بصورة مشروطة. وبالنسبة إلى عرض الفكرة الأساسية في موضوع العزل ليس إلاّ فقرتان لهما صلة بالموضوع (ص 39، وص 148).

وفيما يتعلق بالطور التمهيدي لحملة الشام يتحدث أبو يوسف عن إرسال أربع فرق من الجيش يقرّ لأبي عبيدة بن الجراح برجحان معين في إحداها. ومن الملاحظات المجانبة للتاريخ تماماً ملاحظته أن أبا بكر أرسل خالداً من اليمامة تعزيزاً لأبي عبيدة. أما مقدار قلة إمكان الاعتماد على هذا القسم من روايته فيتبيَّن من المقالة التي تُعْقبُه، وهي أن أبا عبيدة بقي في (الشام) بعد انتهاء الفتح، على حين ذهبَ شرَحْبيل إلى الأردن، ويزيد إلى دمشق، وخالد إلى حمص. (أما عمرو، وهو الرَابع بين القادة الأصليين، فيفترض فيه مبدئياً، أنه كان مشغولاً بفلسطين). وفي هذه الفقرة لا يدور الحديث عن عزل لخالد.

وفي موضع آخر يفيض أبو يوسف في الحديث عن العزل (ص147-148) غير أن العزل لا يتم تحديده بدقة من حيث الزمن، بل يدور النص بالأحرى حول كلمة خالد عن اللبن والعسل التي هي أحرى أن يستنتج المرء منها عزلاً متأخراً. ويقال إن خالداً أدلى بهذا التصريح في كلمة له (بقِنْسرين؟) شكا فيها إلى المسلمين من تصرّف عمر. ويذكر أبو يوسف

من مسوغات العزل عند عمر قلقه على الإيمان، وتقدير خالد نفسه فوق قدرها.

وفي هذا الموضع فحسب وجدت تصريحاً لعمر حمد الله فيه، بعد أن وصل الرسول بنبأ النصر (في موقعة اليرموك؟) على الانتصار الذي أحرزه أبو عبيدة، لأن الناس كانوا خليقين أن يتذبذبوا لولا ذلك، ويودّوا لو عاد خالد إلى القيادة.

وإذاً فلا يقدم أبو يوسف لموضوع العزل سوى معلومات هامشية، وعلى كل حال يعد تأكيده (العزل المتأخر) ذا أهمية.

ب) لم يكن اليعقوبي يتصوّر، في صدد كتابه في التاريخ، أنه يقدم تسلسلاً منهجيّاً للأحداث لا ثغرة فيه، ومن أجل ذلك كانت أقواله في كثير من الأحيان متحيّزة، تتسم بسمة الحكايات الطريفة، ويظل الترتيب الزمني مشوّشاً. كما يكشف عرض الأحداث عن ثغرات كبيرة، ولا يقدم تفاصيل عن المراجع في أي موضع تقريباً.

وتتمثل السمة البارزة لروايته عن الشام في الدور الفائق الذي يُعترَف به لأبي عبيدة بن الجراح: ففي عهد أبي بكر أُرسلت أربعة جيوش إلى الشام وفلسطين يفترض أن قائدها العام كان أبا عبيدة. وحين استدعى خالد من العراق أيضاً لم يتلقّ وعداً بقيادة عامة. وبناءً على ذلك يدع اليعقوبي أبا عبيدة يتولى القيادة في كل المعارك الأساسية. ومما يناقض هذا استبدال أبي عبيدة بخالد في القيادة العامة، ذلك الاستبدال الذي كان من أوائل التصرفات الرسمية لعمر. ولكن لدى عند اليعقوبي ملاحظة تفيد أن أبا عبيدة تم استبداله في الحقيقة، بحكم كونه قائداً عاماً بخالد، وأنه كان يفترض في مقابل ذلك أن يتولى (قيادته).

ولا يذكر اليعقوبي من دوافع العزل سوى ضغينة قديمة لعمر تجاه خالد، أما معاهدة دمشق فيقال إنها عقدت من قِبَل خالد على حين قام أبو عبيدة، القائد العام، بمجرد التصديق عليها، وبناءً على أطروحة مجرد تخفيض مرتبة خالد، يدعه اليعقوبي يلعب دوراً هاماً في موقعة اليرموك، مع ملاحظةٍ جليةٍ تفيد أنه كان تحت القيادة العامة لأبي عبيدة. وينقل

اليعقوبي كلمة خالد: «لو كان أبو بكر حياً لما عزلني أبداً».

ومما يستحق الملاحظة ذلك الانقطاع في سرد الروايات عند اليعقوبي: فهو يمثل، في أقواله عن أيام خلافة أبي بكر نظرة إلى أحوال القيادة في الشام تختلف عنها في رواياته عن فترة خلافة عمر. أما ما يتصل بالعزل فاليعقوبي يُعد من أولئك المؤلفين الذين يحددون تاريخه منذ بداية خلافة عمر ويجعلون الدافع إليه ضغينة قديمة عند عمر على خالد.

ج) أدرجت رواية الشام التي يقدمها ابن الأعثم، في هذه المجموعة لأنها تنطوي على صياغة روائية لهيكل من المعلومات أكثر مما تنطوي على عملية جمع. ويضاف إلى ذلك أنَّ ابن الأعثم قلما يجتهد في ذكر ضامنيه بأسمائهم. وبصرف النظر عن الإضافات الضئيلة إلى موضوعات أخرى، يشمل السرد المتعلّق بالموضوع (من إرسال الجيوش إلى الشام، إلى طاعون عمواس) الصفحات (100-309) من المجلد الأول من كتاب الفتوح لابن الأعثم.

والأقوال الجوهرية هي: كان أبو عبيدة القائد العام في الشام وفلسطين قبل وصول خالد. وحين تم تحويل خالد إلى الشام أسند إليه أبو بكر القيادة العامة وكانت العمليات القتالية الأولى التي تم خوضها تحت قيادته في الشام هي موقعة أجنادين. وانتهى الأمر في أثناء حصار دمشق الذي أعقب أجنادين، إلى موقعة مرج الصُّفَّر، ويقال إن الحصار دام عاماً وشهراً. وكان الحصار ما زال في بدايته حين وصل نبأ وفاة أبي بكر وتعيين أبي عبيدة من قبَل عمر على القوات المرابطة أمام دمشق. ويقال إن أبا عبيدة كتم الأخبار المتعلقة بذلك بعض الوقت إلى أن أحاط خالد آخر الأمر بالوضع الجديد من جراء سهو صدر عن أحد المسلمين. وبحكم النتيجة المنطقية يعزو ابن الأعثم الاستسلام إلى جهود أبي عبيدة، ولا ينكر إلا في متغير واحد أن خالداً اقتحم المدينة عُنوةً، غير أن ابن الأعثم يجتهد في الحفاظ على الانطباع الذي يوحي بأنه كان هناك فيما بعد تفاهم جيد بين خالد والقائد العام الجديد. ويظل خالد يلعب بعد ذلك أيضاً دوراً بارزاً بحكم كونه خبيراً استراتيجياً وقائداً لفريق من المسلمين.

أما موقعة فحْل فيضعها ابن الأعثم في الفترة التي أعقبت سقوط دمشق. وقبل أن يقدم روايته المطولة عن موقعة اليرموك، يصور بالتفصيل المفاوضات التي دخل فيها خالد مع ماهان، القائد العام للروم. وتستغرق رواية المعركة وحدها عند ابن الأعثم نحو عشرين صفحة، حيث يدور قسمٌ أكبر من الرواية حول أعمال خالد في المعركة.

ويستطيع المرء أن يقول على سبيل التلخيص إن ابن الأعثم ينضم إلى المؤلفين الذين يتحدثون عن عزل في بداية خلافة عمر، ولكنه يصور الأحداث العسكرية التالية على أنها أحداثٌ يتحكم فيها خالد. وتشتمل روايته المطولة عن موقعة اليرموك بوجه خاص على تفاصيل لا تُعرف من جانب آخر. وفي صدد المؤلفين الثلاثة من المجموعة الأخيرة، ابن إسحق، وسيف، والواقدي، يجد المرء نفسه أمام كميات من النصوص كبيرة نسبياً، ومعالجات للمادة عديدة ومستقلة يصعُب معها إلقاء النظرة العامة.

أ) توجد أقوال ابن إسحق عند خليفة ابن خيّاط (متناثرةً على مدى سرده الحولي للروايات عن الشام، الصفحات 68- 100) وعند الفسَوي (3/ 9293، و295- 296) وعند الطبري (في أربع كتل من النص: ص 2078- 2079 (إرسال الجيوش) الصفحات 2121- 2125 (المسيرة في الصحراء إلى أجنادين) الصفحات 2145 - 2149 (من بداية خلافة عمر إلى الاستيلاء على دمشق) والصفحة 2347 (اليرموك) وأخيراً عند ابن منظور، في الروايات حول فتح سورية، في مجلد تمهيدي، الصفحات (181- 212) على حين لا يُستشهَد بابن إسحق في سيرة خالد، المجلد (8). ويُقصَد بالجدول التالي أن يكشف عن الاستيعاب التحريري لروايات ابن إسحق عند المؤلفين الأربعة.

روايات ابن إسحق

الواقعة	خليفة بن خيّاط	الفسَوي	الطبري	ابن منظور
إرسال الجيوش.	عمرو، وشُرَحْبيل، ويزيد وأبو عبيدة،	-	مثله: ص (2078-	شُرَحْبيل، عمرو، لكل

	لكل منهم جيش، ص (86).		(2079).	منهما جيش، ص (181 و189).
القيادة العامة قَبْلَ خالد.	لا قيادة عامة، ص (87).	-	مثله: ص (2125).	مثله: ص (189).
وعد لخالد بالقيادة العامة.	-	-	لم يُعطَ الوعد، ص (2121).	الوعد بالقيادة العامة ص (194).
بُصرى: لا وعد بالقيادة العامة.	ص (87)	(3/ 292)	ص (2124-5)	ص (189 و194).
أجنادين: خالد ليس قائداً عاماً.	ص (87).	-	ص (2145).	-
موقعة فِحْل.	-	-	خالد يقود الطليعة فحسب، ص (2145-2146).	خالد يتولى القيادة العامة، ص (200).
مرج الصُّفَّر.	خالد يتولى القيادة، ص (88).	-	-	مثله: ص (200).
حصار دمشق.	-	كان خالد يتولى القيادة أولاً، ثم عبيدة (3/ 295-296).	مثله: ص (2145-2146).	مثله: ص (203، 212)
المعاهدة.	أبو عبيدة ص (94).	-	خالد، ص (2146).	-
اليرموك.	لا ذكر لخالد، ص (100).	القيادة العامة: أبو عبيدة (3/ 300).	مثله: ص (2347).	مثله: ص (212).
العزل أول تصرف رسمي	-	كان خالد قائداً عاماً في	ص (2148).	-

لعمر.		بداية الخلافة (3/ 295).		
العزل في أثناء حصار دمشق.	-	(3/ 297).	ص (2146).	ص (203).
الكتمان.	-	(3/ 297).	ص (2146).	ص (203).
الدافع: ضغينة قديمة.	-	-	ص (2148).	-
الدافع: كلمات خالد.	-	-	ص (2148).	-
نقد لعمر.	-	-	ص (2149).	-
عمر لا يخالجه الندم.	-	-	ص (2149).	-
الاستجواب أمام أبي عبيدة.	-	-	ص (2148).	-
المصادرة.	-	-	ص (2149-2150).	-

وهذا الترتيب يبيّن أن ابن إسحق، كان يتم استيعابه من قبل الطبري على وجه الخصوص، على حين كان الجمّاعان الآخران لا يعربان عما في نفسيهما حيال موضوعات مختلفة، وأولاً يذكران ضامنين آخرين. وهذا أمر يلفت النظر بوجه خاص في التقرير حول الاستجواب أمام أبي عبيدة: فالطبري وابن منظور يرويان الحكاية ذاتها، أما أولهما فيستند في ذلك إلى ابن إسحق، وأمّا الآخر فيستند إلى صالح بن كَيْسَان.

والحقول الثلاثة [4، و7، و9] تستحق الانتباه على قدر ما تتسم أقوال ابن إسحق عند الجمّاعين بالتناقض الصارخ. وبالنسبة إلى إشكالية العزل يعد مما يثير الاهتمام على وجه الخصوص أن الطبري هو الوحيد الذي ينسب إلى ابن إسحق الادعاء المبني على مفارقة تاريخية، وهو أن العزل كان التصرف الرسمي الأول لعمر، وأنه، من ناحية أخرى، تَمَّ أثناء حصار دمشق. أمّا مجانبة المنطق في سرد الروايات بصدد ربط العزل الأول بقصة المصادرة فلا يضطر المرء بالضرورة إلى أن يحمل ابن إسحق

وزْرَها، إذ يمكن أن تتعلق المسألة بخطأ في التحرير من قبل الطبري. ولكن لم يتبّق من ابن إسحق روايات عن الأحداث الموازية لذلك، في العام (17) للهجرة (الحمّام/ الأشعث بن قيس).

ولا يعرف ابن إسحق سوى العزل الأول الذي يحدد موقعه في مستهل خلافة عمر، غير أنه يتحدث عن أحداث لا يكون لها معنى إلاّ في سياق العزل الثاني.

ب): تشكل روايات سيف بن عمر من الروايات المتعلقة بالشام وفلسطين الركن الأساسي في العرض الذي يقدمه الطبري. ويمكن العثور على فقرات من نصوص سيف عند جمّاعين آخرين في الحقيقة، ولكن لا يكاد يمكن أن يُعْرَف إن كان استعير عندئذ من الطبري، غير أن المهم هو الأقوال الواردة في الوعد بالقيادة العامة.

وقد طوّر سيف، من أجل الأحداث في الشام نمطاً للترتيب الزمني خاصاً به. وهو يورد الأحداث الجوهرية حسب تَسَلْسُل: اليرموك (13 للهجرة) ٠ دمشق٠ فحْل٠ أجنادين. وهذه الخصوصية تجعل أقواله صعبة المقارنة.

روايات سيف

قبل وصول خالد.	اربعة امراء: عمرو، شُرَحْبيل ويزيد وابو عبيده.	ص (2084-2085، 2019، و2111).
	لا قيادة عامة.	ص (2087-2088، و2091-2092).
	الوعد بالقيادة العامة.	ابن منظور (1/ 894).
	لا وعد بالقياده العامه لخالد.	ص (2110، و2115).
المعارك الهامة	بُصرى. خالد مع الجيش العراقي، فحسب.	ص (2103، و2115).
	اجنادين: (15 للهجرة) عمرو يتولى القيادة العامة، لا ذكر لخالد.	ص (2398-2399).
	فحْل (بعد دمشق): القيادة العامة لأبي عبيدة. قائداً امام المدينة: شُرَحْبيل، من دون مشاركة من جانب خالد.	ص (2141، و2156، و2158).

	دمشق: القيادة العامة: أبو عبيدة،	ص (2151، و2154).
	خالد يقود الطليعة.	ص (2151).
	خالد يستولي على المدينة بالاقتحام،	ص (2152-2153).
	المعاهدة	ص (2153).
	أبو عبيدة	
	اليرموك (13 للهجرة): لا قيادة عامة قبل وصول خالد	ص (2087-9).
	اليرموك: قادة الجند يختارون خالداً قائداً عاماً.	ص (2091).
	اليرموك: خالد يتولى القيادة في المرحلة الحاسمة.	ص (2091-3، و2104).
	مرسوم العزل يأتي قبل النصر.	ص (2104، و2147-8، و2164).
العزل	التصرُّف الرسمي الأول لعمر.	ص (2156).
	نبأ الوفاة والعزل.	ص (2147).
	في أثناء موقعة اليرموك.	ص (2104، و2147-8، و2164).
	العزل الثاني (17) للهجرة.	الصفحات (2525-2528).
	الاستجواب عن طريق أبي عبيدة.	ص (2526).
	الكتمان.	ص (2526-7).
	الاستجواب من قِبَل عمر.	ص (2527-8).
	المُصَادَرَة.	ص (2525-6).
الدوافع وردود الأفعال.	الدافع: القلق.	ص (2528).
	الدافع: حوادث عام (17) للهجرة.	ص (2525-6).
	خالد يشكو من عمر.	ص (2527).
	خالد يتفهُّم عمر.	ص (2102).
	أبو عبيدة بأسف على خالد.	ص (2527).
	كتاب عمر إلى الثغور.	ص (2528).
	عمر: »رجل كريم«.	ص (2527).

ففي بداية روايات سيف حول مُرَكّب الموضوعات التي يجري البحث فيها توجد بياناته المتناقضة حول الوعد بالقيادة العامة، حيث يجب أن

ندخل في الحسبان أن هذا الخط الواحد ذاته من الحديث (الوعد بالقيادة العامة) يوجد في الحقيقة عند الطبري، ولكن هذا لا ينسبه إلى سيف، على الرغم من أنه قدّم أقوالاً بالموضوع عن رواة آخرين بلا ريب. ولكن سيفاً ينطلق بثقة، بالنسبة إلى سير الأحداث في الشام، من منطلق أنه لم تكن هناك قيادة عامة شاملة قبل خالد، وأن الأمراء المتفرّقين اختاروا خالداً أول مرة عند اليرموك، ليكون قائداً عاماً.

وهناك، في خلفية رواية سيف، شكلان آخران من أشكال التناقض: إذا كان الأمراء المقاتلون عند اليرموك قد عهدوا إلى خالد بقيادة عامة مؤقتة فلماذا يتزامن مع تبدُّل الخليفة في المدينة مرسوم عزل؟ وذلك أن العزل من قبل عمر عند توليه الخلافة لا يكون له معنى إلاّ عندما يكون أبو بكر قد عهد إلى خالد بالقيادة العامة من قبل.

وفي صدد أحداث العام (17) للهجرة يطرح نفسه سؤال: ما الوظيفة التي كان يتولاها خالد، والتي عُزل عنها كما تفيد قضاياه؟ أما المصادرة فقد كان يمكن أن تتم بلا ريب، من دون أن يكون في مركز قيادي، وذلك مثلاً، على أساس الاتهام بمخالفة سنن الدين، ولم تكن ثمة ضرورة لأن يُعيّن خالد من جديد حاكماً على إقليم أولا. وتتناقض أقوال سيف تناقضاً صارخاً: فهو يقول، في الصفحة (2526) إن أبا عبيدة كان الحاكم في حمص وهو الذي كان خالد حاكماً تابعاً له في قنْسرين، ولكن يَردُ بعد ذلك بنصف صفحة فحسب، بالنص الحرفي [لتَوجيه عمر لأبي عبيدة]: «أعزله عن منصبه على كل حال وألحق منطقته بمنطقتك» وما من شك في أن المسألة تتعلق بحديثين منفصلين يربط الطبري بينهما هنا في أثناء التحرير.

ويبقى أن لا ننسى أن سيفاً يُعَدُّ من الرواة الذين يتحدثون عن العزل المبكر، وأنه كان، بعد ذلك، أحد الضامنين الذين يتحدثون عن عزلٍ ثانٍ في العام (17) للهجرة.

ج) من الطبيعي أن تتسم أحاديث الواقدي في كتاب ابن سعد بأقصى قدر من الأهمية، غير أنه يُعَدُّ أيضاً من الثقاة الأكثر أهمية عند البلاذُري.

ويظل هناك أيضاً، في السياق الذي بين أيدينا، أمورٌ متفرقة يجب أن تذكر عند اليعقوبي وعند ابن منظور.

روايات الواقدي

	ابن سعد	البلاذري	اليعقوبي	ابن منظور
ثلاثة أمراء فحسب.	(4/ 1: 70-1)	ص (108).	-	-
كل أمير في منطقته.	(4/ 1: 70)	ص (108).	-	(1/ 201).
لا وعد لخالد.	(7/ 2: 121)	ص (109).	-	-
كان مع خالد جيشه العراقي. فحسب	(7/ 2: 121)	-	-	-
بُصرى: لم يكن خالد يتولى القيادة العامة ولكنه يعقد المعاهدة.	-	-	-	(1/ 201).
اجنادين: عمر يتولى القيادة	(4/ 1: 73، و143).	-	-	-
دمشق: خالد يتولى القيادة	-	ص (123).	-	-
خالد يعقد المعاهدة	(7/ 2: 121).	ص (123-4).	(2/ 140).	-
العزل: التصرف الرسمي الأول	(7/ 2: 121).	-	-	-
فتوحات كثيرة العدد لخالد في الشام	(7/ 2: 120).	-	-	-

وتُعدُ رواية الواقدي مقنعة في حد ذاتها، حتى في القول المنقول عند ابن سعد، وهو أن التصرف الرسمي الأول لعمر كان عزل خالد. وخلافاً لما هي الحال عند المؤلفين الآخرين يتحدث عن ثلاثة جيوش إلى الشام وفلسطين، حيث لا يذكر مع ذلك قيادة لأبي عبيدة. وبموجب ذلك سيكون خالد أيضاً قد ظهر في الشام أميراً مساوياً للآخرين في التفويض. والنتيجة المنطقية أن تتبدل القيادة العامة عند كل عملية على حدة وكان

الواقدي قد روى أيضاً توجيه أبي بكر بأن يتولى كل قائد القيادة في منطقة مخصصة له إذا ما انتهت المسألة هناك إلى عمليات مشتركة. وقد حدث خرقٌ لهذه القاعدة، تبعاً لوصف الواقدي، أول مرة عند حصار دمشق، حيث يتحدث عن قيادة عامة لخالد، ويدع هذا، بالتالي، يعقد المعاهدة بل يجتهد في استبعاد أشكال التناقض حيال تأريخ هذه المعاهدة وتحريرها.

ولكن عندما تتعلق المسألة بالعزل يورّط الواقدي نفسه في تناقضات، فهو يقول، من ناحية، إن التصرُّف الرسميَ الأول لعمر كان عزل خالد. غير أنه كان يمثل، من ناحية أخرى، وجهة النظر القائلة إن خالداً حقق في الشام فتوحات هامة. ولكنً ما الذي يفترض أن تكونه هذه الفتوحات، إذا كان عمرو بن العاص ما زال يتولى القيادة العامة في أجنادين، على حين كان خالد قد عُزِلَ منذ بداية خلافة عمر؟

وينجم عن هذا الترتيب، حتىٍ منذ النظرة السطحية أنه ما من واحد من الرواة الأحد عشر لديه عرضٍ متماسك يقدمه. ففي كل صياغة ثمةً عناصر تفسّر التسلسل المنطقي. ويفترض في الطرح التالي أن يزيد في وضوح (النَقاط الباعثة للتشويش).

التماسك المنطقي لدى كل طائفة مختارة من المؤلفين

الرواة	ثلاثة جيوش	أربعة جيوش	بداية الخلافة	الحصار	المعاهدة	الثروة
صالح	−	−	+	+	−	+
أبو عثمان	−	+	+	−	+	−
الوليد	−	−	−	ا	+	−
أبو حمص	+	−	+	+	−	−
عبد الرحمن	+	−	+	+	−	−
أبو يوسف	−	+	−	−	−	−
اليعقوبي	−	+	+	−	+	−
ابن الأعثم	−	+	+	−	−	−
ابن إسحق	−	+	−/+	+	−	+

سيف	−	+	+	−	−	+
الواقدي	+	−	+	−	+	−

ويعطينا العمودان الأولان معلومات عن انعدام اليقين بصدد دور أبي عبيدة قبل تعيينه المفترض حاكماً على الشام كلها. ولا يروي من المؤلفين الأقدم عهداً إلا أبو عثمان، أن أبا عبيدة كان يقود جيشاً خاصاً به قبل وصول خالد. وما من شك في أن هناك قولين يتحدثان صراحةً عن أنه لم يكن يتولى قيادةً خاصة به (أبو حفص والواقدي) أما عند الرواة المتأخرين فيبدو أنه كان قد تكوّن إجماع على الإقرار لأبي عبيدة بقيادة منذ البداية الأولى لحملة الشام. غير أن هذه القيادة الخاصة به كانت هي الشرط الأولي المنطقي للروايات التي تفيد أن المسألة انتهت إلى استبدالٍ في القيادة في وقت مبكر نسبياً.

وتتناول الأعمدة الأربعة الأخرى، موعد عزل خالد. وقد أشير من قبل مراراً إلى أن القولين (العزل من حيث كونه التصرف الرسمي الأول لعُمر) و(العزل في حوالي نهاية حصار دمشق) يستبعد كل منهما الآخر، ومع ذلك فهذه الصياغة يمثلها أربعة من الرواة: صالح بن كَيْسَان، وأبو حفص، وعبد الرحمن بن جُبَيْر وابن إسحق. والحال مماثلة لهذا فيما يتعلّق بعدم إمكان التوفيق بين أقوال (العزل من حيث كونه التصرف الرسمي الأول لعمر) و(عقد المعاهدة مع دمشق من قِبَل خالد). وهذا التوليف يوجد عند أبي عثمان، واليعقوبي، والواقدي. وثمة روايات عن مصادرة جزء من مال خالد تشهد ضد عزله المبكر أيضاً، وسيكون معنى ذلك عندئذٍ أن الراوي كان يتحدث عن عزلين، ومع ذلك فهذه الحالة ليست إلا عند سيف. وعلى هذا فأقوال صالح بن كَيْسَان وابن إسحق غير متماسكة من هذه الوجهة أيضاً.

ومن المؤسف أن المرء لا يستطيع أن يقول إن الرواة الذين لم تذكر أسماؤهم، من لائحة الأحد عشر: (الوليد بن هشام وأبو يوسف وابن

الأعثم، وسيف) إنما رووا روايات (متماسكة) لهذا السبب. وذلك إما لأنّ أقوالهم تبدو مقنعة لأنها مجرد أحاديث قليلة يضمنونها، وإما أن الراوية الذي له علاقة بالموضوع يقدم الكثير من المادة التي يجب وضعها موضع الشك بصورة شاملة (سيف وأعْثَم).

ونتيجةً لذلك لا يبقى لدينا سوى أن نسجل أنه بالنظر إلى كل هذا الفيض من المادة المتوافرة، وكل إمكانات الموازنة والنظر، يوجد بين أيدينا ركامٌ كثيف من الأقوال المتنافضة التي لا سبيل إلى حل ألغازها.

2.3.3.4.5 البحث في الميول الممكنة في أقوال المراجع

من المحتم أن يخرج المرء مما تم بحثه حتى الآن في صدد الروايات المتعلقة بالعزل، بانطباع يفضي إلى عرض للأحداث بتسم بالاختلاط الفائق ويثير الجدل في كثير من الأحيان. وعلى هذا فأي شيء أقرب إلينا من أن نتساءل ألا يمكن الكشف، في هذا الخليط، عن معيار للتفسير؟ وبعبارة أدق: عن ميول من جانب رواة مختلفين، تفضي إلى اتّجاه معين؟

أما أن هناك تياراً رئيساً موجهاً ضد خالد في كل الروايات تقريباً فذلك أمرٌ لا يحتاج إلى مناقشة، بلا ريب.

ومع ذلك يمكن أن نسجل أيضاً وجود جهود معاكسة وإن كان عددها أقل بدرجة واضحة. ولكن يمكن أيضاً الكشف عن اتجاهات للتدليس باعثة للصدّمة. أما ما يتصل بالشخصيات الأخرى التي تتصرف ففي وسع المرء أن يتحدث عن نزوع ثابت عند كثير من المؤلفين إلى تقدير دور أبي عبيدة فوق قدره، لأن مآثره ومأثر خالد تتّكامل تكاملاً مباشراً. أما آثار أساليب العرض المتباينة على صورة الخليفة عمر فتُعَد ملتبسة وتستلزم بحثاً خاصاً معمقاً.

والى جانب هذه المطامح الهادفة إلى رسم صورة خصوصية لشخصية من الشخصيات ثمة مصالح خفية ليس لها في الحقيقة علاقةٌ على الإطلاق بالأحداث. فكثير من الأقوال السلبية في خالد لم تلفق على الأرجح للحط من شأنه في نظر العالم الذي سيأتي بعده، بل بالأحرى، لأن الراوي

الذي يتحدث في هذا الموضوع كان يتابع هدفاً مستكنّا بعيداً، مثل ترسيخ تصوُّرٍ في وعي القارئ مؤداه أن الخلبفة كان هو الذي يتحكّم في الأحداث ويؤثرٌ فيها، من المدينة، ولم يكن خالد أو أبو عبيدة، في هذا الصدد يزيدان إلا قليلاً عن كونهما أحجار لعب يفترض إيضاح شيء عن طريقهما. ولمّا كنت لا أستطيع أن اقتفي أثر تلك المطامح على وجه التفصيل في هذا الموضع فأنا أود أن أبْضعها بَضْعاً يسيراً. أمّا أن بعض القرارات المتعلّقة بالإدارة اللاحقة للبلاد كان يُعاد بتأريخها في بعض الظروف إلى أيَام الفتح فقد تمت مناقشة ذلك. والأرجح أن حكاية الحَمّام في (آمد) لم تُسْرد إلا على سبيل الإسهام في المناقشة (الحقوقية) في عصر الإسلام الأول بصدد حظر المشروبات الروحية وترويجها. وربما تمّ إخراج كثير من الروايات المُحَيّرة حول الاستيلاء على دمشق للرد على الشعور بالاستياء الذي لا يمكن تصوُّره من وجهة نظر لاحقة، منْ أنَّ مدينة اقتُحمَت اقتحاماً وحَظيت مع ذلك بمعاهدة (معقولة). وربما اختَرعت قضية مصَادرة ثروة خالد، بَأسرها لتقديم إسهام في المناقضة المستمرة حول التعامل الصحيح مع غنائم الحرب. أما الحكاية التي يرجى ربطها بذلك، وهي أن خالداً بذل مبلغاً فمن الجائز أن يكون ضحية عملية الوشاية هو المُهدى إليه، أي الأشعث الذي لم يكن مجهولاً في الحياة السياسية.

وعلى هذا فمن الواجب التمييز بين الأقوال السلبية في خالد، وهي التي حيكت بالفعل بقصد الوشاية عليه، وتلك الروايات التي هي أقرب إلى أن تكون نُسبت إلى خالد بطريق المصادفة، غير أنها تخدم غرضاً آخر. وسوف أقتصر في البحث التالي على أقوال جوهرية يفترض أن تُهَوّن من شأن مآثر خالد في صدد فتح الشام، بطريقة خصوصية، وبالتالي تلك الأقوال التي تشوِه صورة شخصية بتحويلها إلى وجه سلبي.

وقد اخترت، من أجل هذا الغرض سلسلة من الفقرات المميزة لأربعة من مجالات الموضوعات أود أن ألقي الضوء على مصدرها قدر الإمكان:

* أقوال من الطراز العمومي، حول القيادة العامة.

* أقوال حول ظروف العزل تمسّ الشرف بوجه خاص.

* أقوال حول دوافع العزل.

* الكلمات التي صدرت عن الشخصيات المعنية.

أما ما يتصل بالقيادة العامة فأنا أرى ميلاً سلبياً على وجه الخصوص في تلك الأقوال التي تعلّق أهمية خاصة على إعلان نقل القيادة العامة إلى خالد، وكذلك على العزل المبكّر، ولم يكن من الممكن أن يدلّ العزل عند تولي عمر للخلافة على إهانة بالغة إلاّ إذا افترضنا بصورة أوّليّة أن أبا بكر أنشأ قيادة عامة، ووعد خالداً بوعد له صلة بها. وعلى وجه الإجمال فأنا أقوّم كلّ ما يفترض أن يشير إلى عزل (مبكّر) على أنه موجه بحق خالد من جهة متحيّزة. ومما يدخل في إطار الدوافع التي تذكر بصدد العزل، تعلّقه بـ(قضايا) قديمة (ولا سيما قضية مالك بن نُوَيْرَة).

لقد أفضت فرضية العزل المبّكر إلى الاضطرار إلى طمس نصيب خالد في الأحداث التي حدثت في الشام قدر الإمكان. وأنا أرى أوضح الأمثلة على ذلك في قول مَنْ قال إن أبا عبيدة كان هو الذي عقد المعاهدة مع دمشق، إذ كان يقال إنه هو الذي كان يتولى القيادة العامة، وإلى الميل إلى الاستهانة بنصيب خالد من الأعمال القتالية اللاحقة، ولا سيما موقعة اليرموك، وبالتالي إلغاء نصيبه تماماً.

على أن أشكال القذف بحق خالد (العزل الثاني، ظروف استجوابه على يد أبي عبيدة، استدعاؤه إلى المدينة، ثم كلمة عمر في عشرة خالد) تتحدث من تلقاء ذاتها.

الأقوال ذات الطابع السلبي

كان خالد موعوداً بالقيادة العامة في الشام.	«البلاذُري 109» من دون إسناد؛ «الطبري 2108-9» أبو جعفر؛ «ابن الأعثم 132-3» من دون إسناد؛ «ابن منظور 10/ 194» سيف؛ «الدياربكري 231» عبد الله بن قرط.
أبو عبيدة يعقد المعاهدة مع دمشق.	«خليفة بن خيّاط 94» من دون إسناد، عبد الله بن المغيرة، ابن الكلبي، ابن اسحق؛ «اليعقوبي 11/ 140» من دون إسناد؛ «ابن منظور 1/ 203» ابن الكلبي؛ (1/ 205) العباس بن سهل.

الطمس على نصيبه من رواية اليرموك.	خليفة بن خيّاط، الفَسَوي، البلاذُري، الطبري (ابن اسحق).
العزل الثاني (17 للهجرة).	‹البلاذُري 177-8› الواقدي؛ ‹الطبري 2148-9› ابن اسحق؛ ‹الطبري 2525-6› سيف؛ ‹ابن الأثير 374-5› من دون إسناد؛ ‹ابن منظور 8/ 21› ناشرة بن سمية اليزني.
تمّ العزل بعد تولي عمر الخلافة مباشرة.	‹ابن سعد (سعيد بن المُسَيَّب) (7/ 2: 121)؛ ‹الزب()يري 320› من دون إسناد؛ ‹خليفة بن خيّاط (ابن عون > محمد) (عُرْوَة) 90›، ص (94) من دون إسناد؛ ‹البلاذُري 108› من دون إسناد؛ ص (116) أبو حفص؛ ‹اليعقوبي 139› من دون إسناد؛‹الطبري 2144› صالح بن كَيْسَان؛ ص (2148) ابن اسحق؛ ص (2164-5) سيف؛ ص (2393) أبو عثمان وجارية؛ ‹ابن الأعثم 158› من دون إسناد؛ ‹ابن منظور 8/ 20› أنس بن مالك؛ (11/ 271) عبد الله بن عمرو بن العاص.
الإذلال عند الاستجواب.	‹اليعقوبي 140› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2148-9› ابن اسحق؛ ص (2526) سيف؛ ‹ابن الأثير 376› من دون إسناد؛ ‹ابن منظور 8/ 21-2› سيف؛ ص (8/ 23) نافع؛ ص (8/ 23) صالح بن كَيْسَان.
الدافع مشاحنات قديمة (مالك).	‹الزبيري 321› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2148-9› ابن اسحق؛ ‹ابن منظور 8/ 20-1› أنس بن مالك؛ ص (8/ 25) محمد بن عبد الله.
الدافع: مآخذ غامضة لعمر على خالد.	‹اليعقوبي 140› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2148-9› ابن اسحق؛ ‹ابن منظور 8/ 23› صالح بن كَيْسَان.
عمر: «سوف أعزل خالداً لا محالة».	‹ابن سعد 3/ 1/ 204› محمد بن سيرين؛ ‹خليفة بن خيّاط 90› ابن عون عن محمد؛ ‹ابن منظور 8/ 20› ابن عباس.
عمر: «لا ينبغي له أن يلي لي ولاية أبداً».	‹الطبري 2148› ابن إسحق.
عمر: «يبدو لي أن آل المُغيرة قد نبنوا أخلاقاً منكرة!».	‹الطبري 2525-6› سيف؛ ‹ابن الأثير 375› من دون إسناد؛ ‹ابن منظور: 8/ 21› سيف.

خالد: «لو كان أبو بكر حياً لما عزلني أبداً!»	«اليعقوبي 1402» من دون إسناد؛ «ابن الأعثم 158» من دون إسناد.

وإذا تناولنا الأمر من الناحية العددية الصرف فسنجد أن الأرجحية ستكون لمواضع النصوص التي هي أقرب إلى الموقف الأساسي الإيجابي تجاه خالد.

ومثل هذا الميل يبدو لي أنه يتوافر عندما لا يجري حديثٌ عن عزل، وبالتالي لا يجري حديث عن عزل متأخر، على الإطلاق. وهذا الأمر يقع توثيقه مثلاً في البينات التي تفيد أنّه كان يُتْرك له حتى أيام موقعة اليرموك دور لم يكن في الحقيقة هو دور القائد العام على الجيوش كلها ولكنه كان مع ذلك دورا ًقيادياً في العمليات العسكرية.

ويبدو لي أن كلا مُرَكّبَي الدوافع، وهما (العناد) و(القلق على الإيمان) يمثلاّن موقفاً ودياً تجاهه لأنهما يفسحان في المجال لاستنتاج تحقيق أوجه نجاحٍ كبير من دون تقويض أسس السلامة المعنوية.

أما الروايات التي يرويها سيف عن (مُصادرة معتدلة) لثروته (20 ألف درهم) فتحدث أثراً يدل على موقف إيجابي باًلقياس إلى تلك الصياغة التي تمس الشرق والتي يرويها ابن إسحق. ويمكن العثور على التعارض المماثل في الأقوال حول مسألة: هل شَعَرَ عمر بالندم لدى إبلاغه بوفاة خالد (سيف) أم لا (ابن إسحق).

ولم يكن المقصود عند البحث في الميول، إذا أحسنا الملاحظة، استخراج المواضع التي تؤيد خالداً على وجه الخصوص، لأن هذه المواضع نادرةٌ نسبياً، بل كان المقصود محاولة التوقف عند المسار (الأرجح) للتاريخ وهو الذي أقوّمه على أنه موقف أساسي إيجابي تجاه خالد.

أقوال ذات طابع إيجابي

لا وعد بالقيادة العامة.	‹ابن سعد 7/ 2: 121› سعد ابن المُسَيَّب؛ ‹الفَسَوي 3/ 291-2› عبد الرحمن بن جُبَيْر؛ ‹البلاذُري 109› الواقدي؛ ‹اليعقوبي 2/ 133› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2115› سيف؛ ص (2121) ابن اسحق؛ ‹ابن منظور 1/ 185› ابن حزم؛ (1/ 189) عبد الرحمن بن جُبَيْر.
اختيار خالد قائداً عاماً.	‹البلاذُري 109-110، و112-113› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2019-2020› سيف.
لم يكن خالد يقود سوى الجيش (العراقي).	‹ابن سعد 7/ 2: 121› سعيد بن المُسَيَّب؛ ‹البلاذُري 109› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2089، 2103، 2114-5، و2120-1› سيف؛ ‹ابن منظور 1/ 185› ابن حزم؛ (1/ 90) عبد الرحمن بن جُبَيْر، (21/ 88) عمرو بن محمد.
اقتحم خالد دمشق اقتحاماً.	‹خليفه بن خيّاط 94› من دون إسناد؛ ‹البلاذُري 121-2› من دون إسناد؛ ‹اليعقوبي: 2/ 140› من دون إسناد؛ ‹الطبري 2152-3› سيف؛ ‹ابن منظور 1/ 204› من دون إسناد.
خالد يعقد المعاهدة مع دمشق.	‹ابن سعد 7/ 2: 121› الواقدي؛ ‹خليفة بن خيّاط 94› الوليد بن هشام؛ ‹الفَسَوي 3/ 298› أبو عثمان؛ ‹البلاذُري 121› من دون إسناد؛ ص (123) الواقدي؛ ص (123-4) سعيد بن عبد العزيز؛ ص (124) من دون إسناد؛ ص (126) أبو حفص؛‹اليعقوبي 2/ 140› الواقدي؛ ‹الطبري 2146› ابن اسحق؛ ‹ابن منظور 1/ 204› أبو عثمان؛ (1/ 204) الأوزاعي؛ (1/ 206) من دون إسناد؛ (1/ 207)؛ (1/ 210) أبو عُبَيْد.
لعب خالد دوراً هاماً في اليرموك.	‹اليعقوبي 2/ 141› من دون إسناد [الطبري (سيف)]؛ ‹ابن الأعثم 236-7 و252 و255-6 و257 و262، 265 و269-70› من دون إسناد؛ ‹ابن منظور 1/ 216-9› من دون إسناد.
قام خالد بغزوات كثيرة العدد في الشام.	‹ابن سعد 7/ 2: 120› سعيد بن المُسَيَّب.
مقولته (اللبن والعسل).	‹أبو يوسف 148› من دون إسناد؛ ‹الفَسَوي 3/ 116› عُرْوَة بن قيس؛ ‹الطبري: 2394› أبو عثمان (جارية).
العزل المتأخر.	‹ابن منظور 8/ 21› ناشرة.
المصادرة المعتدلة.	‹الطبري 2527› سيف؛ ‹ابن منظور 8/ 22› سيف.

الدافع: السلوك المفعم بالعناد.	‹الزبيري 321› من دون إسناد؛ ‹الفَسَوي 1/ 464› ناشرة؛ ‹ابن منظور 8/ 20-1› أنس بن مالك؛ ‹8/ 21› ناشرة؛ ‹8/ 25›
	محمد عبد الله؛ ‹8/ 26› ثعلبة بن أبي مالك؛ ‹ابن حجر 2/ 255› مالك بن أنس؛ ‹2/ 255› الزبير بن بكار؛ ‹26/ 99-100› ناشرة.
الدافع: القلق على الإيمان.	‹أبو يوسف 148› من دون إسناد؛ ‹ابن سعد 3/ 1: 204› محمد بن سيرين؛ ‹خليفة بن خَيَّاط 90› ابن عون عن محمد؛ ‹الطبري 2393› أبو عثمان/ جارية؛ ص ‹2528› سيف؛ ‹ابن منظور 8/ 20› ابن عباس؛ ‹صالح بن كَيْسَان 8/ 23› ابن عباس.
أبو عبيدة: (سيف الله).	‹ابن منظور 8/ 21 و26 و26/ 100› ناشرة؛ ‹ابن حجر 2/ 253› عبد الملك بن عمير.
عمر: كتاب إلى الثغور.	‹الطبري 2528› سيف.
عمر: أبيات من الشعر.	‹الطبري 2528› سيف؛ ‹ابن منظور 8/ 23› صالح بن كَيْسَان.
عمر يشيد بخالد.	‹الفَسَوي 2/ 437-8› أبو العجفاء؛ ‹الطبري 2527› سيف.
ندم عمر.	‹الواقدي 883-4› عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث؛ ‹ابن منظور 8/ 13› عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن الحارث، ‹8/ 26› شيخ بني جعفر.

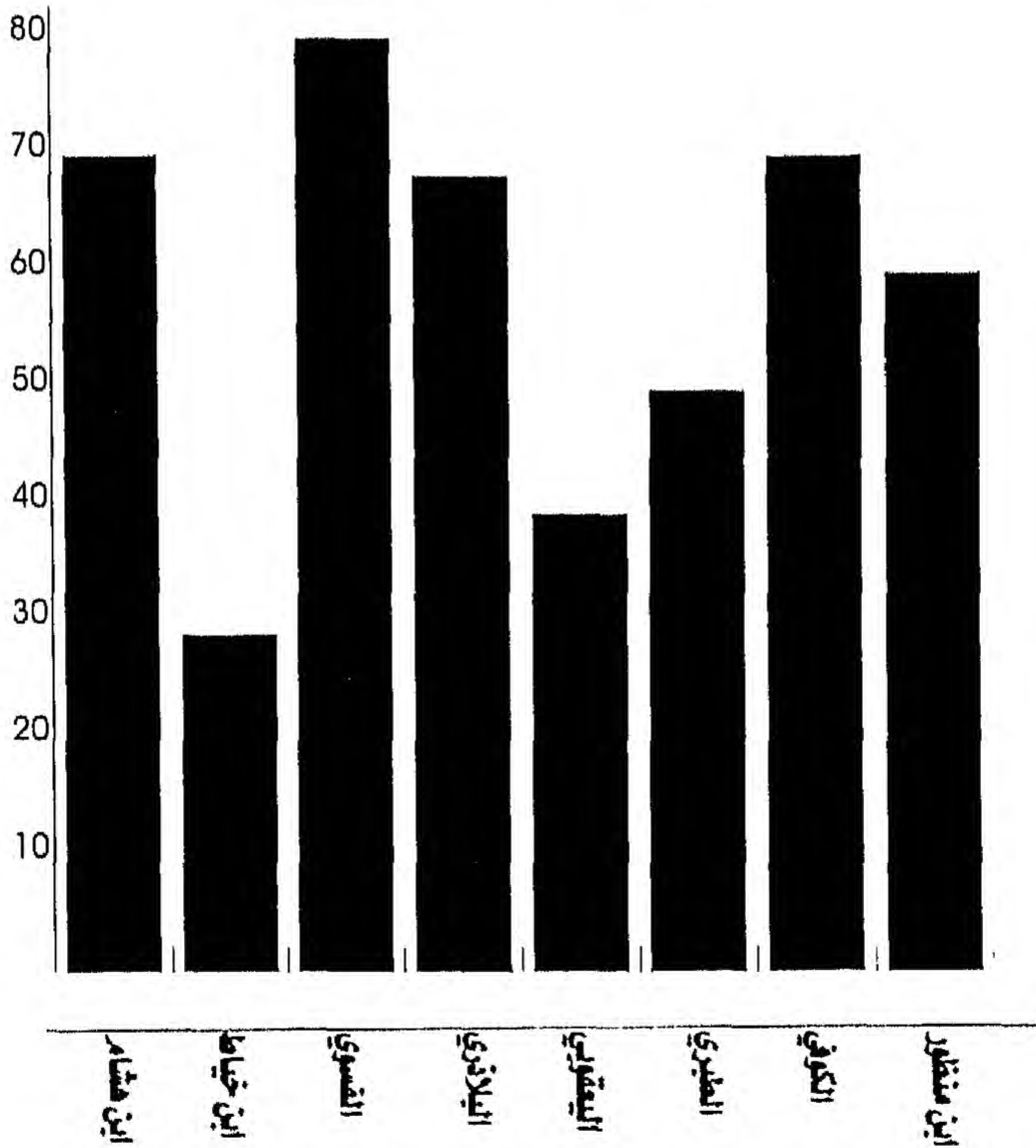
لقد وُضِع، في كلا الجدولين واحد وثمانون قولاً إيجابي النزعة مقابل سبعة وستين قولاً سلبيّ النزعة. وفي كلتا الحالتين لا يتم إثبات صحة نحو ثلث الأخبار بالإسناد، والنظرة العامة التالية توضح نصيب السرد الإيجابي، وتم ترتيب المؤلفين تبعاً لعمر الرواية.

ويبيّن الرسم البياني التالي أن هذا لم يكن هو العصر الذي جرّ معه تشويهاً لمجرى الحوادث التاريخية في هذا الاتجاه أو ذاك. ويبدو أن الاختيار المتحيّز للمادة التي تُروى إنما كان بقرار فردي من المؤلف. غير أن ما يلفتَ النظر أن المؤلفين الثلاثة الذين أُدرجوا في اللائحة، والذين تعد مؤلفاتهم مجموعات تراجم في جوهرها، يقدّمون من الروايات ذات الميل الأساسي الإيجابي أكثر مما يقدم المؤلفون الذين كان مقصدهم أن يقدموا خلاصة تاريخية متصلة الحلقات.

وأكثر ما يلفت النظر في هذا الصدد الموقف السلبي الذي لا تخطئه

الملاحظة لخليفة بن خَيَّاط فيما يتعلق بشخص خالد ومآثره. وخليفة بن خَيَّاط هو أيضاً ذلك الذي يقف بنفسه وعلى نحو مكشوف، وراء القول بأن عمر عزل خالداً بمجرد تولّيه الخلافة (خليفة 94). أما أن الطبري يتخذ الموقف المحايد بدقة تبعاً للإحصاء فمردُّ ذلك إلى رواياته عن الشام التي يمكن أن تُقرأ على وجهين، والتي كان يستند فيها في الحقيقة إلى سيف على وجه الخصوص، كان يضفي عليها الصفة النسبية بفقرات طويلة مأخوذة عن ابن إسحق.

ميول كل مؤلف على حدة



أما ما يتصل بالأسانيد والرواة المختلفين، الذين أُدرجوا، كل على

حدة، وهم خمسة وثلاثون، فقد تمَّ تمثيل معظمهم بقول وحيد، مما لا يفسح في المجال، على وجه العموم لإفادة ذات دلالة فيما يتعلق بتحيُّزهم. ولكن من هذا التكتُّل تبرز بعض الأسمَّاء وهي تظهر مراراً وتكراراً، وهي تستحق تحليلاً أدق. ويفترض أن يقدم الجدول التالي إيضاحاً للتفاصيل.

ميول الرواة، كلٍ على حدة

الرواية	عدد الأقوال ذات الميل الإيجابي	عدد الأقوال ذات الميل السلبي
سيف	16	10
ابن اسحق	1	10
ناشرة بن سمية	7	1
صالح بن كيسان	3	4
الواقدي	4	1
سعيد بن المسيب	3	1
عبد الرحمن بن جبير	3	0

ومن الممكن أن نتبيَّن، عند كل الرواة الثلاثة المعروفين على وجه العموم، وهم سيف وابن إسحق، والواقدي، نزعات واضحة لا لَبْس فيها. فبينما يقف سيف والواقدي من خالد موقفاً أقرب إلى الإيجابية، يوجد عند ابن إسحق تحيُّز واضح. وسوف يضطر المرء بوجه خاص إلى أن يظل يضع هذا نصب عينيه عندما يتعلق الأمر بالحكم على تاريخيَّة قولين متناقضين.

أما الرواة الأربعة الآخرون فيستحقون اهتماماً خاصاً، مستقلاً، وإن كانت مادتهم ضئيلة نسبياً.

كان ناشرة بن سمية اليَزَني، المصري شاهد عيان على الأحداث، وهو نفسه يقول إنه كان حاضراً حين خطب عمر خطبته في الجابية. ويستفاد من قول ابن منظور أنه راو يوثق به ‹ابن منظور 26/ 99- 100)›. ويقتصر إسهامه في سرد الرواياتً على فقرة طويلة حول العام (17) للهجرة والأحداث في الجابية، ويمكن تأويلها على أنها إشارة إلى عزلٍ متأخر.

أما صالح بن كَيْسَان المدني، ‹انظر ابن منظور 11/ 36- 7؛ ابن حجر 1325: 5/ 399- 101؛ المزّي 13/ 2834› الذي توفي، على الأرجح، في عام (141 هـ/ 758 م) فكَانَ مولىً لبني عامر، ويعد من رواة الحديث ذوي الأهمية، حيث كان يروي عن ابن عمر بوجه خاص، ويعد في الحقيقة جديراً كل الجدارة بالثقة في الرواية، ولكن يمكن تقرير وجود تحيُّز سلبي معين في رواياته عن خالد، يمكن أن يكون ناجماً عن قربه من منزل الخليفة. ويُسْهِم صالح، في صدد العزل، برواية تطابق، مثلاً، الأقوال المتأخرة عن ابن إسحق. وهو يتحدث، مبدئياً، عن عزل مبّكر لخالد.

وأما سعيد بن المُسَيَّب، ‹ابن سعد 2/ 379- 384؛ الزبيري 345- 6؛ ابن حجر 1325: 5/ 84- 91› صهر أبي هريرة، فقد عاش حتى عام (94 هـ/ 713 م) وكان هو ذاته مخزومياً، مما يفسّر موقفه الأساسي الإيجابي، وهو يعدُّ موثوقاً به إلى حد فائق، وينظر إليه على أنه ركن من أركان علم الحديث بأسره. ويُذْكر من أقواله على وجه الخصوص، نَفْيُ الوعد بالقيادة العامة، والملاحظة الهامشية ابن سعد 7: 2/ 120 التي تفيد أن خالداً أنجز فتوحات هامة في الشام.

وكان عبد الرحمن بن جُبَيْر العامري، ‹ابن حجر 1325: 6/ 154- 5› أيضاً من شهود العيان، وقد شارك على أية حال في فتح مصر وتوفي في عام (92 هـ/ 710- 711 م) ويعد من الرواة أهل الثقة، حيث كان يروي بوجه خاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص. ويعد صاحب بعض الروايات عند الفَسَوِي حيث وجدت طريقها من هناك إلى ابن منظور.

4.4.5 إعادة تركيب الأحداث في الشام

سوف ألتزم، في المحاولة التالية لترتيب الأحداث في الشام، من حيث الجوهر، بعمليتي إعادة التركيب اللتين قام بهما دي غويه وكَيتاني، وأكتفي بوضع نبرات توكيد جديدة حيثما تجعل أبحاثي هذا يبدو ضرورياً.

أمّا ما يعبر عنه بإرسال الجيوش إلى الشام وفلسطين، من قبل أبي بكر، فلا يجوز للمرء على الأرجح، أن يتصوره بالطريقة التي يتم ترتيبها

في المراجع. وإذا صحّت الفرضية القائلة إنه كان انتقال غير ملحوظ، من العمليات العسكرية الخاصة بـ(حروب الردّة) إلى عمليات (عصر الفتوحات) فستكون الروايات التي تفيد أن الخليفة سيَّر أربعة جيوش يتبع كل منها أميراً، إلى الشام وفلسطين وأنه عندها لكل قائد من القادة إقليمه في المستقبل، أسطورة ذات سمة دينية. وقد أصاب دي غويه إذ شبّه هذا القول بعمل من يقسِّم فرو الدب قبل صيده.

لم يكن هدف العمليات فتح الشام وفلسطين، بل كان أكثر تواضعاً إلى حد بعيد، وهو محاولة إدخال السكان العرب من هذا الإقليم في المجال الإسلامي. ومن أجل هذا الهدف أرسلت فرق منفصلة: اثنتان، إذا ميزنا تبعاً لإقليميّ نشاطهما (جنوب غربي فلسطين، والأرض الواقعة في شرقي الأردن) وثلاث، إذا ميزنا بينها تبعاً لأمرائها (عمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان، وشُرَحْبيل بن حسنة). أما أن يكون أبو عبيدة بن الجراح قد ذهب في هذا الطور من الأحداث إلى الشام، فيبدو ذلك، تبعاً لتحليل كَيتاني المفصل، مستبعداً.

وسيكون من العبث المطلق، والحال هذه، أن يتحدث المرء عن أن الخليفة أدلى بأقوال حول القيادة العامة، إذ كانت هذه الفرق تعمل مستقلة بعضها عن بعض، وكانت المسافة الفاصلة بين مناطق عملياتها لا تدع مجالاً للتفكير في أعمال مشتركة. ولم يكن في وسع المرء أن يتنبأ بالضرورة بأن المسألة ستنتهي إلى مصادمات كبرى مع جيوش الروم النظامية، ولم تكن هذه الفرق ثابتة فيما يتصل بحجمها وتركيبها، بل كانت تتلقى تعزيزات على نحو متواصل.

وحين تبيَّن للقوم في المدينة أن المشروع حقق بعض النجاح، حتى وإن لم تكن المسألة في الحقيقة قد انتهت إلى معارك ميدانية، استُدعي خالد من العراق. ولكن ذلك لم يكن في الحقيقة لمعاقبته، أو للتحيز ضده، بل كان ذلك انطلاقاً من النظرة الصحيحة، وهي أن المرء لا يستطيع أن يحتمل القتال على جبهتين، حيث كانت الشام وفلسطين تقع على مسافة أقرب إلى الأوساط ذات النفوذ، وكانت تبدو أجدر بأن يطمح المرء

إليها من المنطقة الحدودية عند الفرات الأوسط. وفي إطار وجهة النظر هذه سيكون من الممكن على وجه الإطلاق أن نتصوَّر أن عمر رفع صوته من أجل استدعاء خالد من العراق، ولم يكن ذلك، بالطبع، من مُنطلق التحيُّز المزعوم ضده. وكان يؤيد استدعاء خالد أيضاً، السياسةُ المعلنة لأبي بكر، وهي تجنب من سُمّوا بأهل الردّة في العمليات العسكرية للمسلمين مما نجم عنه غلبة النقص الحادّ في العمليات القتالية.

وبعد أن تبيَّن أنْ لم تكن هناك، قبل وصول خالد، قيادة عامة للفرق المنفصلة، لن يكون من الممكن أن يتبيَّن المرء لماذا نفترض أن الخليفة وَعَدَ خالداً بالقيادة العامة الشاملة. ولكن إذا لم يكن هناك تعيين لخالد، للقيادة العامة، مهما يكن مَنْ عيَّنَه، ومهما يكن زمن تعيينه، فلن يكون هناك معنى للروايات التي لا حصر لها عن عزله وعن ظروف العزل ودوافعه.

لقد جاء خالد بقوات (خاصة) به، معه من العراق، وظل هو أيضاً قائداً لها في الشام. ولكن مما يمكن تصوُّره على نحو مستحسن للغاية، على أساس سمعته، وأوجه نجاحه، وعبقريته العسكرية التي لا ريب فيها، أن يكون لعب دوراً توجيهياً في مجلس أمراء الحرب، مهما كانت كيفية انعقاد هذا المجلس، وأياً كان زمانه، عندما كانت المسألة تتعلق بالإعداد للأعمال القتالية الكبرى وخوضها والتمكُّن منها، بعد وصوله.

أما أقوال بعض الرواة التي تفيد أن المسلمين في اليرموك، وبالتالي في الجابية، قد كانوا اجتمعوا، وأنه ربما كانت المناوشات الأولى في معركة اليرموك قد بدأت حين وصل خالد إلى أبواب دمشق، فتبدو لي مغلوطة. كما أرى على النحو ذاته أن ليس من الصحيح أن يقال إن ثلاثة أمراء (هم يزيد، وشرحبيل وأبو عبيدة) قد كانوا شرعوا في حصار بُصرى حين لقيهم خالد لأنه كان خليقاً به، في مثل هذه الظروف أن يوفّر على نفسه مسيرة الصحراء المضنية عبر سُوَى. غير أن تحليل أقوال المراجع في مسيرة الصحراء أسفر عن أن خالداً لم يكن له بدٌّ، في قُراقر، أن يقرر أن الطريق البسيط إلى الشام (دومة الجندل- قُراقر- بُصرى) كان مغلقاً

في وجهه بفعل أمن الحدود، العامل التابع للروم. ولم يكن هناك، من ناحية أخرى، شك في أن هدفه الأول كان اختراق هذا المعقل الحدودي، إذا أراد أن يَلحق، كما أظن، بالقوات التي خلفها في قُراقِر. ولكي يبلغ هذا الهدف كان يحتاج إلى مساندة القوات الموجودة في شرقي الأردن. ويجب أن يستنتج من ذلك صحة المقالة التي تفيد أن بُصرى هي أول مدينة تم الاستيلاء عليها في سورية وحصلت على معاهدة. ولا بد أن يكون هذا حدث في أوائل صيف عام (634 م).

والشيء الذي لا ريب فيه أن عمرو بن العاص توقف في جنوبي فلسطين بعد أن اجتاز اللقاء الأول بحامية غزة بنجاح، ويبدو أن الهزيمة الأولى لجيش (صغير) من الروم لفتت انتباه الإمبراطور هرقل، فسيَّر على أثر ذلك جيشاً أكبر إلى الجنوب. وفي هذه اللحظة فحسب انتهى الأمر إلى اتحاد لكل قوى المسلمين. ونشبت معركة أجنادين.

لقد أسفر تحليل المراجع عن أن عمرو بن العاص كان على الأرجح هو الذي حرص على التنسيق بين قوات المسلمين في هذه المعركة التي تَجَنَّبْتُ فيها استعمال كلمة القيادة العامة، عن قصد. أما مأثرة خالد فمن الجائز أن تكون تمثلت في أن القوات الأخرى وصلت في الوقت المناسب منضماً بعضها إلى بعض، إلى عمرو. ويمكن الوصول إلى شيء من اليقين فيما يتعلق بتاريخ موقعة أجنادين، عن طريق ربطها بوفاة أبي بكر، ليكون تاريخها: جمادى الأولى (13/ 7/ 634 م).

ولم يكد الخطر المحيق ينجلي حتى التفت كل أمير من الأمراء نحو اهتماماته الخاصة به من جديد. وعندما يتابع المرء قراءةً نُلدكه للمقاطع السريانية المجتزأة، فسيرى أن إحدى الدوريات الجوالة قَدْ كانت قد توغلت حتى بلغت حمص التي كانت قد عقدت منذ كانون الثاني عام (635 م) معاهدة استسلام مع المسلمين.

وإذا أخذنا مأخذ الجّد قول من قال إن التصرف الرسمي الأول لعمر كان عزل خالد من القيادة العامة وتعيين أبي عبيدة بن الجراح محله، فلا بد أن يكون ذلك قد حدث في هذا الوقت، وستكون كل العمليات الأخرى

قد حدثت بقيادة أبي عبيدة. غير أن كثيراً من الروايات حول العزل لا تنسجم مع هذا أولاً، كما لا تنسجم معه، ثانياً، الأقوال كثيرة العدد حول القيادة في العمليات القتالية التالية.

ولا ينبغي أيضاً أن نلقي بالاً إلى قول من قال إن أبا عبيدة لم يأت إلى الشام إلا في هذا الوقت، وبعبارة أصح، كان موجوداً في الشام في هذا الوقت. وأنا أعتقد أن أطروحة كيتاني القائلة إن أبا عبيدة لم يأت إلى الشام إلا في عام (15 للهجرة). وكان ذلك أثناء معركة اليرموك، مبنيةً على أساسٍ سليم.

وفي نهاية كانون الثاني عام (635 م/ 28 ذي القعدة هـ) أي في تزامن مع استسلام حمص، انتهى الأمر إلى المعركة الكبرى الثانية، أي اللقاءً عند فحْل. ولا يمكن أن تكون المسألة بحال من الأحوال متعلقة بمجرد فُلول الجيش المنكسر في أجنادين. ويبدو، من ناحية أخرى أن قوات المسلمين لم تشارك كلها في هذا القتال، وعلى الأقل لم يكن في وسع الجيش الذي قد كان استولى على حمص، أن يكون في هذا الموقع. وهنا أيضاً لا يمكن الإجابة عن التساؤل عن قيادة عامة فعلية.

وبينما كان المسلمون المتحدون يتأهبون، بعد انتصارهم الجديد، لفتح دمشق فوجئت فرقة منفصلة، كان يقودها خالد بن سعيد، على الأرجح، بتكتُل من الروم واشتبكت في مناوشة. وقضى خالد بن سعيد نحبه في هذا اللقاء عند مرج الصُفّر ولكن المسلمين استطاعوا في النهاية أن يحملوا الخصم على الهرب.

لقد قيل الكثير من الأمور المتناقضة عن حصار دمشق والاستيلاء عليها، وأنا اعتقد أن دي غويه قد قدم الإشارة الجوهرية هنا بأطروحته القائلة إنه كان هناك استسلامان للمدينة. وهو يرى أن المدينة تم الاستيلاء عليها أول مرة، بعد حصار دام ستة أشهر، في رجب من العام (14 هـ/ 8-9 - 635 م) وفي هذه المناسبة كان خالد يتولى توجيه العمليات القتالية، مما أفضى إلى الحقيقة التي لا سبيل إلى الشك فيها، وهي أنه كان هو الذي حرر المعاهدة للمدينة. وهناك دليل جوهري يفضي إلى حل التناقضات

في المراجع، وهو تكهن كَيتاني بأن أبا عبيدة لم يكن في الشام في موعد الاستيلاء الأول على دمشق، على الإطلاق.

ومع ذلك فلم يكن الانتصار إلا انتصاراً قصير الأمد، وذلك أنه حين زحف جيش الروم الكبير التالي في السنة التالية، تخلى المسلمون من دون قتال عن كل مواقع شمالي اليرموك. كما أُخليت دمشق أيضاً، ولم يكن هناك بدّ من أجل ذلك، من الاستيلاء عليها مجدداً، حيث تم تجديد المعاهدة، وربما كان ذلك بشروط متشددة. وفي هذا الوقت كان أبو عبيدة بن الجراح قد تولى بصورة رسمية إدارة العمليات، ومن أجل ذلك كان هو الذي عقد المعاهدة (الثانية) مع دمشق.

ولم يكن تعيين أبي عبيدة إساءةً إلى خالد بمقدار ما كان محاولة من الخليفة للتأثير بنفسه على مجريات الأمور. ومما لا شك فيه أن المسألة لم تكن تتعلق بأن يستبدل بالقائد حاكم مدني بعد اختتام العمليات القتالية، لأن هذه العمليات لم تكن قد اختتمت على الإطلاق، كما يعبر عن ذلك دي غويه، بل كانت تتعلق قبل كل شيء بأن يعهد الخليفة إلى رجل من أهل ثقته بتوطيد دعائم الاستقرار للفتوحات غير المتوقعة وصياغة هذه الفتوحات تبعا لما يراه عمر. وحتى عندما أصبح أبو عبيدة القائد العام من الناحية الاسمية، كان أمراء الجيوش هم الذين يرسمون سبر العمليات العسكرية. وما من شك في أن الجانب العسكري كان يلعب دوراً يزداد تضاؤلاً على نحو مطّرد في الأحداث التالية.

أما ما يتصل بخالد فلا ينبغي للمرء أن يتحدث عن عزل، وذلك أنه لم يكن قد تقلد وظيفة تم تجريده منها في هذا الوقت. وكل ما في الأمر أنه وُجد لأول مرة في الحملة الشامية قائد عام وحاكم، وانسجم خالد، شأن الأمراء الآخرين، الذين لم يُعزلوا أيضاً بالطبع، مع هذا الترتيب الجديد للأشياء. أما أنه كان يشعر، بعد أوجه نجاحه، وقد كان فَتْح الشام من صنع يده إلى حد بعيد، وإن كان ينقصه لقب القائد العام، أن الخليفة غبنه (في كلمته عن اللبن والعسل) فذلك أمر مفهوم كل الفهم. لقد كان في وسع المرء أن يثق على وجه الإطلاق بكفاءات خالد الإدارية، غير أنه لم يكن

ينسجم مع المخططات الشاملة لعمر، ولذلك تم تَخَطّيه. ومع ذلك فلم يكن في موضع النقْمة، ولم يدخل عالم النسيان، بل على نقيض ذلك. فقد كان أبو عبيدة يَتعاون معه تعاوناً وثيقاً عندما كان الأمر يتصل بالفتح في شمالي الشام. على أن عثور المرء على اسم خالد في معاهدة بيت المقدس بصفته الشاهد الأول، وظهوره عند توقف عمر في الجابية على أنه أحد أمراء الشام، وتقلده موقعاً هاماً في قِنّسرين، كل هذا يشهد على أنه لم تُخفَضْ مرتبته.

ويبقى بعدُ أن نجلوَ مسألتين وهما إعادة ما يسمى الجيش العراقي، والعزل الثاني الذي لا يخلو من غرابة.

لم يكن أولئك الذين جاؤوا مع خالد من الحيرة (عراقيين) بل كان في جيشه على الفرات قدر من المهاجرين والأنصار بلغ من كثرته أن المسألة أمكن أن تنتهي إلى نزاع مع المُثَنَّى عند اقتسام الجيش، وكان من هؤلاء أيضاً بقايا جيش اليمامة، وهم أعداد كثيرة ممن ينتمون إلى قبائل الحجاز، الذين لم يشاركوا في الردّة، وكان هناك بلا ريب بعض رجال من بني بكر بن وائل آثروا أن يذهبوا مع خالد إلى الشام. وكانت لهم جميعاً في العراق مطالب رصينة تتعلق بالمُلكية من أيام الفتح هناك، ومن المفهوم جداً انهم أرادوا أن يحققوا هذه المطالب. وكان من الأسباب الأخرى الباعثة على سحب الناس من الشام وإرسالهم إلى العراق، حاجة سعد بن أبي وقاص الماسة إلى مقاتلين متمرسين. وعلى هذا فليس المرء بمضطر إلى التفكير في أن ذلك يجرد خالداً من سلطته، عندما كان (العراقيون) يعادون إلى العراق. ثم إنه كان ما يزال يقود قوات كانت تحت إمرته، إلا أن المسألة كانت تتعلق (جزئياً) بأناس آخرين.

وعلى قدر ما لم يكن هناك عزلٌ أول، لم يكن هناك عزل ثان! لقد أظهر تحليل المراجع أن المسألة انتهت بعد الجابية إلى نـزاعٍ بين خالد وعمر فيما يتعلق بالثروة التي اكتسبها، ولكن هنا أيضاً لم يكن الشخص في حد ذاته هو الذي توجه بحقه إجراء الخليفة، إذ تعرض الآخرون من أصحاب المناصب البارزين لمصير مماثل، وليفكر المرء في قصة أبي هريرة فحسب.

لقد كان عمر يستعمل حق عرض أموال (أصحاب المناصب) عنده على الفحص والتدقيق وردّ جزء من ثروتهم إلى الخزينة. وهذا بالضبط ما حدث لخالد الذي لم يقَاوم ذَلك. أما الظروف المهينة للعملية التي يزوقها بعض المؤلفين مع شيء من التهويل فلا ريب أنها تنتمي إلى عالم الأسطورة. وأما أن خالداً وُشي به إلى المدينة من أجل هذا الغرض خاصة فأنا أعد ذلك أمراً مشكوكاً فيه للغاية. ومن الجائز أن يكون الربط بين المصادرة، والتخفيض (الجديد) للمرتبة، الذي تم دسه الجمّاعون المتأخرون، مختلقًا بأسْره.

وأمّا أن المرء لا يعود من الناحية العملية يسمع شيئاً عن خالد في سنوات حياته الأخيرة (بين عامي 18 و21 للهجرة) فذلك أمر له عدد من الأسباب: على أن السبب الرئيسي هو التباعد الشخصي الكبير بين الشام وفلسطين الذي سببه طاعون عمواس (إذ مات به ثلاثة من الشخصيات القيادية: أبو عبيدة بن الجراح، ويزيد بن أبي سفيان، وعياض بن غَنْم) غير أن الهدوء النسبي الذي قد كان خيم على الجبهة في شمالي سورية (بينما كان التوسع في الشرق يتقدم بخُطاً حثيثة وبينما كانت ترتسم في الغرب ملامح الاستيلاء على مصر، لم يكن على الأرجح ما يكفي من القدرات العسكرية للعمل النشيط في شمالي سورية). وحتى عندما يشكو خالد، كما يقال، من أنه قدر له أن لا يموت في ميدان المعركة، بل في سريره، لا ينبغي للمرء أن يغيب عن باله أنه كان في ذلك الوقت قد ظل يخوض القتال على مدى عشرين عاما على وجه التقريب.

5.4.5 أقوال المراجع الثانوية في القيادة العامة والعزل

لقد تبيّن أن من الأمور التي تنطوي على الضرر، بالنسبة إلى الاستشراق، أنه تم في وقت مبكّر نسبياً تحقيق نَصَّين يظهر لدى الوهلة الأولى أن موضوعهما فتح الشامَ: وقد تمَّ تحرير كليهما من قبل إف. ناسّاوْ ليْسْ، عام (1854 م) في كالكوتا، وهما: فتوح الشام وهو وصف لغزوات المسلمين في الشام، من قبل أبي إسماعيل محمد بن عبد الله الأزْدِي البصري (الذي

كثيراً ما يختصر إلى: فتوح الشام لأبي إسماعيل الأزْدي) و: فتح الشام، المنسوب إلى أبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي (الذي يُختصر في أغلب الأحيان إلى: الواقدي المزيّف. والحق أن أولهما يقدم عرضاً متماسكاً للأحداث، غير أنه يتضمن، إلى جانب المادة التي يمكن الاستفادة منها، ركاماً من الأمور المختلقة، مما يفترض أن يضفي على العرض مسحة تهذيبيّة. وقد تم بفعل النقد الكاسح للنص من قبل دي غويه، إخراج أقوال الأزْدي التي يمكن الاستفادة منها من مجال النظر عند المؤرخين. والمسألة تتعلق على أية حال بواحدة من أقدم الروايات الباقية. أما الواقدي المزيّف فيعد كتابه عملاً ملفقا متأخراً لا يمكنه أن يسهم بشيء من أجل إلقاء الضوء على الأحداث.

ويجد المرء وسيلة التصحيح الوحيدة تقريباً لأقوال هذين الكتابين في الفتوح، في أقوال الطبعة القديمة للطبري. وقد كان فايْل يمْتح من المرجع الأخير عندما قام بمراجعة الأحداث في الشام في كتابه: تاريخ الخلفاء (5 مجلدات، مانهايم/ شتوتغارت، 1846- 1862). غير أن هذا لم يُؤدّ إلاّ إلى تعريف أوساط أخرى بالارتباط الزائف بين العزل عند تولي عمر للخلافة وموقعة اليرموك. ويقدم فايْل من دوافع العزل المبكر، الضغائن القديمة على خالد، حيث تتميز إعادة السبك في المراجع بسلبية أكثر من هذه:

> «لقد أظهر عمر منذ توليه الحكم، أنه كان ينوي أن يحكم، بالمعنى الحقيقي للكلمة. . . وما كان ليصبر على بقاء رجل مثل خالد الذي لَطّخ مجده الحربي بالقتل والجموح مطلق العنان الذي كان بغيضاً إليه آخر الأمر حتى من الوجهة الشخصية، وأبى أن يدعه مِنْ بعدُ على رأس جيش الشام». (فايل 1/ 54- 55).

وبمعنى مماثل، وموقف أكثر إيجابية تجاه خالد، لخّص كوسان دي برسفال، الذي يكتب في وقت مماثل لهذا، الأحداث في الشام.

أما مدى ضخامة البلبلة التي أحدثها ‹الواقدي المزيف› فذلك ما تكشف عنه دراسة د. ب هانبرغ المنسيّة حقا: [مناقشات حول كتاب الواقدي المزيف: تاريخ فتوح الشام]. (ميونيخ 1860)!

وعندما يجلو المرء لنفسه وضع الأشياء هذا، عند ذلك فحسب يستطيع

أن يقدِّر مأثرة دي غويه: [مذكرات حول فتوح الشام] (لَيْدن، 1864) وذلك أنه حين انطلق من نقد نص فتوح الشام للأزدي الذي ظَهر تحت عنوان: [مذكرة حول كتاب فتوح الشام المنسوب لأبي إسماعيل البصري] في عام (1964 م) أيضاً في ليدن، واستعمل معه قبل كل شيء كتاب البلاذُري الذي لم يكن قد تم تحقيقه بعد، انتهى إلى سلسلة من القرارات الجوهرية تماماً، التي أحدثت ثورة في النظرة إلى الأحداث في الشام. وكانت أهم أطروحاته ما يلي:

* لم يكن أبو عبيدة من أمراء الجيوش الذين أرسلوا في الأصل.
* كان عمرو بن العاص يتولى قيادة عامة محدودة إلى أن تولى عمر الخلافة.
* يعد عزل (خالد) المبكر عند تولي عمر للخلافة حكماً مسبقاً متحيزاً.
* يرجع أحد أسباب البلبلة في عرض مجريات الأحداث إلى خلط سيف بين أجنادين واليرموك (يرموك/ يرموث- يرموك/ هيرومكس).
* تم الاستيلاء على دمشق من قبل المسلمين مرتين، أولاهما في العام (14 هـ) بقيادة خالد، والثانية بعد اليرموك، في العام (15 هـ) بقيادة أبي عبيدة.
* تم عزل خالد بعد موقعة اليرموك، ولكن قبل بداية عام (16) للهجرة.
* كان الدافع إلى العزل ضرورة أن يستبدل بالقائد حاكم مدني يقود الجيوش.

وإلى جانب هذه البوادر الهامة لترتيب الحوليات تكمن الأهمية المطلقة في السياق الذي بين أيدينا، فيما كتبه دي غويه منذ عام (1864 م) حول الدوافع إلى العزل:

«ليس من السهل أن نقول ما الذي حمل عمر على عزل خالد. أما أن ذلك العزل لم يكن إلا بسبب اتهامات شخصية يتهم بها خالد، فما كنت لأعتقد ذلك، إذ كان عمر أعظم من هذا ولو كان ينطوي على شيء من ذلك، لكان حليقاً أن يلجمه كل الإلجام، ولو أن مصالح الإسلام اقتضت ذلك لما تردد أبدا

في إيلاء خالد القيادة واستخدام (سيف الله) في نشر دين النبي وتوسيع نطاق سيادة شعبه. ولكن نظاماً جديداً للأشياء قد كان بدأ يسود بالنسبة إلى الشام. كانت الحرب قد انتهت، وتم إخضاع البلاد، وكان العمل الحربي قد تم إنجازه، وكانت الأرض المقتطعة تنتظر فلاحاً متمرساً، وكانت المسألة تتعلق بالتنظيم والتصديق على المعاهدات، وضبط العلاقات بين الغالبين والمغلوبين والشروع في مشاغل السلام، وكانت إمبراطورية سيف الله قد فرغت من أداء دورها، وكان من الواجب، أن تحل محلها إمبراطورية الراعي الأمين للشعب، وكان على خالد أن يخلي مكانه لأبي عبيدة، وهذه هي الدوافع الجديرة بالاعتبار فيما أرى». (دي غويه/1864: 104).

وبلغ من أهمية هذه البوادر أن دي غويه لم يراجعها مراجعة مبدئية، بل دعمها بمادة جديدة فحسب، حين حرر طبعة جديدة موسعة لمذكراته. غير أن هذا لا يعني أن دراسته الرائدة لقيت صدى عاما، إذا ارتد موير، في كتابه: [حوليات الخلافة الأولى] الذي نشره في عام (1883 م) عائداً من جديد إلى الوضع الذي كان قبل دي غويه (ولنلاحظ هنا بصورة عابرة أنه كان على الأرجح مصدر المقولة الخاطئة بصدد تركيبة الجيش (العراقي) التي ظلت تحدث آثارها بعد ذلك حتى في مقالة خليل أثامينا التي ظهرت منذ حين).

وفي مقابل ذلك التزم أوغست مُلر: [الإسلام في الشرق والغرب] برلين (1885 م) وفلهَوزن: [في المقدمة النقدية لأقدم تاريخ للإسلام] برلين (1899 م) التزاماً دقيقاً بدراسة دي غويه التمهيدية، فيما يتصل بالأحداث في الشام.

ولم تحظ هذه المناقشة بدفعة جديدة إلا عن طريق كَيتاني [حوليات الإسلام] (ميلانو، 1902- 1926 م). فكَيتاني هو الذي ناقش حتى الآن غزو الشام بأكبر قدر من التفصيل، ومن كل جوانبه، وتعرض لمسألة القيادة العامة وعزل خالد.

وكان كَيتاني يؤيد أقوال دي غويه في كثير من النقاط غير أنه أدخل سلسلة من الأطروحات الجديدة كانت النقطة المركزية فيها هي الافتراض القائل إنه لم يكن حتى ظهور أبي عبيدة أيام موقعة اليرموك، قيادة عامة

في الشام. وكانت أهم النقاط في تفسيره الجديد هي التالية:

* لم تكن قيادة عامة قبل عام (15) للهجرة.

* ومن أجل ذلك لم يكن أيضاً عزل لخالد.

* كان خالد يمثل روح الحملة الشاملة ولكنه لم يكن القائد العام.

* إن إرسال أبي عبيدة أيام موقعة اليرموك يمثل رد فعل الخليفة على تغير أساسي في الأحوال.

* إن سبب كثير من أشكال عدم التوافق في تاريخ فتح الشام كان تعيين أبي عبيدة قائداً عاماً في الشام عند تولي عمر الخلافة.

وأريد الآن أن أورد من بين الأعداد الجمة من تفاصيل كَيتاني قولين فحسب حول وضع خالد وحول نقد المراجع:

«اعتقدنا، وبدلائل كثيرة، أن هذه القيادة العامة... غير موجودة، وأن العمليات العسكرية كافة قد نُفّذت بشكل عشوائي، ومع اختلاف كبير بآراء القياديين، وفقط في اليوم السابق لأجنادين، وبالحملة السياسية التي بدأت بها معركة فحْل وانتهت باحتلال دمشق، اتفق الزعماء مجمعين ونحت ضغط ضرورة الواقع، على توحيد قواهم والعمل تحت قيادة متحدة مؤقتة برئاسة خالد بن الوليد، الأكثر حنكة وخبرة عسكرية من زملائه كافة، والمُسَلَّم بزعامته ضمنياً، إن لم يكن ذلك رسمياً، لجميع العمليات». (كَيتاني 15/ 31).

«التقليد الإسلامي، من حيث أن القسم الاكبر منه هو حصيلة ذاكرة تاريخية معدّة وفق الخيال الشعبي العام، يقدم لنا في الواقع، تأويل لما حدث وبشكل أسطوري يقارب أساطير الأطفال، وهو بذلك يضعف الحقيقة التاريخية المعقدة للحدث، ليضعه في إطار حادث صغير وشخصي. الخليفة عمر يكن كراهية شخصية لخالد بن الوليد، ولذلك يطعنه بإهانة علنية: ينحيه عن قيادة الجيش ليمنحه لشخص كان تحت إمرة خالد بن الوليد نفسه. هذا التأويل هو نسيج من الأغلاط تارة، وتم تعديلها في الخيال الشعبي وبغير قصد تارة أخرى، أغلاط زمنية تاريخية، وأغلاط تقدير وإعجاب». (كَيتاني 15/ 32).

ومن المؤسف أن كثيراً من الأفكار الجديرة بالنظر عند كَيتاني لم يأخذ بها كل الباحثين اللاحقين. وثمة استثناء يشكله هنري لامنس الذي

أضفى لوناً خاصاً على تفسير كَيتاني، إذ أعاد صياغته ضد عمر وأبي عبيدة ‹كَيتاني 1910›. كما التزم س هـ. بكَر التزاماً دقيقاً بحق بأفكار كَيتاني أيضاً. وقد طبعت مقالته: [انتشار العرب في حوض البحر المتوسط] منذ عام (1924 م). بعد ذلك في مجموعة: [تاريخ العصر الوسيط] الصادرة عن كمبردج. وثمة مثال معاكس يبعث على الاستياء يمثله كتاب برُكلمَن: [تاريخ الشعوب والدول الإسلامية] (ميونيخ/ برلين 1939 م). أما فَيليب حتي فقد عاد في كتابه: [تاريخ سورية] إلى موقف دي غويه، ونسب عزل خالد إلى ضغينة قديمة لدى عمر على خالد، ولكنه عزاه أيضاً إلى نهاية الاشتباكات العسكرية. ‹حتي 1957: 417- 18›.

وعلى قدر ما تتسم تفصيلاته في مسيرة خالد في الصحراء بأنها قَيّمَة يتسم بالتضليل عرض ج. ب. غلوب، في كتابه: [الفتوحات العربية الكبرى] (1963 م) إذ لديه، مرة أخرى، قيادة عامة شاملة لخالد، وهو يُعزل عند تولي عمر للخلافة، ولم يكن ذلك في الحقيقة من جراء ضغائن قديمة للخليفة عليه، بل من جراء الغيرة، وهذا خليق أن يكون جانباً جديداً. وبدافع حبه للجانب التصويري، يتحدث غلوب بعد ذلك، بكل ما هو فائض من الحديث، بالتفصيل عن ظروف (العزل الثاني).

وتعد أقوال كلود كاهن، في موجزه التاريخي الذي كان يفترض في العادة أن يكون بالغ الفائدة، وهو: [الإسلام] (فرانكفورت 1968 م) بعيدة كل البعد عن أن تبلغ مبلغ الرضى. على أن الفقرة ذات العلاقة بالموضوع يبلغ من قصرها أننا نستطيع نقلها:

«كانت الاشتباكات الرئيسية قد نشبت من أجل الظفر بدمشق[!] وكانت المدينة قد استسلمت في مرة أولى من دون قتال حقيقي[!] وتم الاستيلاء عليها نهائياً بعد انتصار العرب على الجيش البيزنطي الكبير الذي كان الإمبراطور هرقل قد أرسله في خريف عام (636 م) إلى ضفة اليرموك، وهو رافد شرقي للأردن، بالقرب من بحيرة طبريا، وأكمل عمرو بن العاص في الشهور التالية فتح فلسطين واستطاع الخليفة عمر أن يتوجه للصلاة في المدينة المقدسة (القدس). وفي هذه الأثناء كان أبو عبيدة يصل بفتح قلب البلاد الشامية إلى نهايته[!] وكان خالد بن الوليد قد شرع في الأعمال القتالية على هذه الجبهة

إلى جانبه[!] بعد أن جاء معه بالقوات من حدود العراق[!]». ‹كلود كاهن 23›.

ويبدو هذا تماماً كما لو أن خالداً وصل بعد موقعة اليرموك. أما العزل، أو القيادة العامة، فلا يجري الحديث عنهما على الإطلاق في المقام الأول.

أمّا فرانشسكو غابرييلي فقد التزم، في كتابه: [سلطان النبي] (ميونيخ 1968 م) (الأصل الإيطالي: 1967 م) في مقابل ذلك، إلى حد بعيد، بنتائج دي غويه. والشيء ذاته ينطبق على إسهام لورا فكيا فالييري، في كتاب: [تاريخ الإسلام] الصادر عن (كمبردج 1970 م) أمّا شعبان، الذي يعلن أن كتابه: [تاريخ الإسلام] (كمبردج 1971 م) في عنوانه الفرعي: [تفسير جديد] ولا يستطيع، بالنظر إلى محدودية المجال، أن يفسح في كثير منه للأحداث في سورية، فقد أسهم بالفعل، لأول مرة بفكرة جديدة إذ أشار إلى الفروق السياسية بين أبي بكر وعمر بصدد معاملة أهل الردّة. على أن هذا لم تكن له أهمية بالقياس إلى موضوع العزل إلا بمقدار ما كان من الممكن أن يعد خالد ذا صفحة سوداء كالحة إزاء هؤلاء البشر. وكان الخليفة إذا أراد أن يضعهم في خدمته بأعداد كبيرة لم يكن من الممكن أن يحدث ذلك تحت القيادة العامة لخالد. ومهما تكن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام فإن الصورة الشاملة التي يتم إدخالها فيها، صورة خالد قائداً عاماً في الشام، والعزل بُعَيد تولي عمر للخلافة، تُجرّد هذا الإسهام من قيمته.

وأول مؤلف عاد من جديد، بعد توقُّف طويل إلى الاشتغال بالفتوحات الأولى، كان (فْرد دونر) في: [الفتوحات الإسلامية المبكرة] (برنستون 1981 م). غير أن نتائجه، على قدر ما تمس الترتيب الزمني والعلائق الداخلية الكامنة وراء الأحداث في الشام، تبدو لي بالغة الهزال. والحق أن الكاتب احتمل كثيراً من العمل الدؤوب، وأسهم أيضاً بشيء له أهميته في التفسير الشامل للفتوحات، غير أنه كان يتهيب، بالنظر إلى المادة الهائلة التي باتت في هذه الأثناء قريبة المتناول، من الإقدام على تقييم، أو وضع سيناريو للأحداث، مثلما كانت الحال مع كَيتاني أو دي غويه.

ويُعد الاستسلام في مواجهة فيض المراجع السمة البارزة في تحليله.

وكذلك يرتد تيلمان ناغل الذي يتناول موضوع القيادة العامة والعزل في مقالته: [بعض الاعتبارات المتعلقة بالأسس الجاهلية والإسلامية لسلطة الخلافة] في ‹جوينبل 1982: 49› إلى موقف سبق أن بدا كَيتاني قد تخلى عنه: كان عمر يريد أن ينفذ سياسة تهدف إلى استعادة التحكم الكامل في الأحداث التي تحدث داخل الأراضي المفتوحة، ولذلك كان أحد قراراته الأولى إزاحة خالد بن الوليد من منصبه وتعيين أبي عبيدة بدلاً منه.

وفي الأونة الأخيرة ازداد الاهتمام بالأحداث في الشام أيام الفتوحات من جديد وعاد بسلسلة كاملة من الحوافز للمناقشة.

فقد عاد أ. نوت مجدداً في مقالته الموجزة التي ظهرت في عام (1989 م) بعنوان: [تاريخ الفتوح وكتابة تاريخها] ‹القنطرة 10/ 1989: 453- 462› إلى التذكير بأطروحة كَيتاني، التي تقول إن أبا عبيدة لم يكن حاضراً عند الحصار الأول لدمشق. ومن الأمور القيّمة الإشارة الإضافية إلى أن سرد الروايات عن دور أبي عبيدة في الاستيلاء على دمشق ربما كانت له وظيفة تتمثل في الإسهام في المناقشة اللاحقة لمسألة الاستيلاء صلحاً أو عنوةً.

على أن الملاحظات التي قدمها ك. ي. بْلانكنْشب في ترجمته حوليات الطبري عن العامين (12/ 13) للهجرة تشيرَ إلى اتجاه مختلف كل الاختلاف ‹الطبري 1993›. ومما يؤسف له أن بْلانكنْشب يتخذ من أطروحة عزل خالد في مستهل خلافة عمر منطلقاً لأفكاره، ويَتجه نظره في هذه الأثناء إلى نقد المراجع. فهو يزعم أن سيفاً ضحّى، على أساس تحيزه للعراقيين، بدور خالد من أجل أبي عبيدة.

ولا بد أن ينظر إلى مادة السيرة الخاصة بخالد، المكتوبة بقلم بَترشا كرون، للطبعة الجديدة من [دائرة المعارف الاسلامية] على أنها محل جدال على الأقل. والحق أنها تذكّر، فيما يتعلق بالميل الذي لا جدال فيه

عند كثير من المراجع، إلى تشويه صفحة خالد، بموقف دي غويه الذي يقول إن عمر كان هو الذي أرسل خالداً إلى الشام بلا ريب، ولكنه يمثل الأطروحة المبنية على العناد البالغ والتي تقول إن كل أوجه نشاط خالد في العراق تدخل في باب الأسطورة.

وفي مقابل ذلك تتوافق إسهامات إليسييف في [دائرة المعارف الإسلامية] بالطبعة الثانية إلى حد بعيد مع أطروحات دي غويه وكَيتاني ‹انظر الإسهامات (دمشق، مرج الصُّفر، واليرموك)›.

وقد تم في الآونة الأخيرة تخصيص مقالة بقلم خليل أثامينا، لموضوع العزل مباشرة (تعيين خالد بن الوليد للقيادة العليا وإخراجه منها) ‹خليل أثامينا 41/ 1994: 251-272›. ويلتزم الكاتب إلى حد بعيد بنتائج دي غويه، غير أنه يُدخل دافعاً جديداً للعزل في دائرة المناقشة. ويفيد هذا أن العزل لم يتم بسبب نقد لخالد نفسه، بل لأن خالداً، بصفته قائداً للجيش (العراقي) كان يقف في وجه اهتمام عمر بترتيب معين مع بني كلب في الشام. ويتحدث أثامينا عن توجه (كلبي) لسياسة عمر:

> «كان التوجه الكلبي لسياسة المدينه، فيما أرى، هو المسؤول عن إزاحة خالد من مسرح الأحداث في الشام، لا لأن خالداً لم يكن موالياً لهذه السياسة، بل لأن الظروف الموضوعية التي كان خالد يجد نفسه فيها لم تكن توافق مع تنفيذ هذه السياسة. ولم تكن المشكلة تتمثل في خالد نفسه، بل كانت تتمثل في العناصر القبلية التي تشكل الجيش الذي وصل معه من العراق. وقد جاءت العناصر الغالبة في هذا الجيش من قبائل الشمال الذبن كان مقامهم في أرض بني كلب لا يرضي بالضرورة الكلبيين وحلفاءهم في الجزء الجنوبي من سورية». ‹خليل أثامينا41/ 1994: 265›.

وهذه الحجة مبنية على افتراض مغلوط بصدد تركيبة جيش خالد (العراقي). وقد أدخل موير مثل هذا القول في المناقشة من دون أن يقيم ارتباطاً له بعزل خالد.

ويبدو لي، فوق هذا أنه يوجد ارتداد إلى الوراء بجذور ما يسمى بالنـزاع بين الشمال والجنوب في الشام، من أيام خلفاء بني أمية إلى عصر الفتوحات.

ويمكن أن نقول على سبيل التلخيص، إنه تم في مستهل القرن العشرين بلوغ مستوى للمناقشة مكّن من الوصول إلى صورة واضحة إلى حد ما للأحداث في الشام. ومن المؤسف أن فكرة كَيتاني التي تفيد أنه لم يحدث عزل على الإطلاق، لأن خالداً لم يكن في أي وقت من الأوقات، قائداً عاماً في الشام، قد اضمحلت. وفي مقابل ذلك، تعكس الإسهامات الأحدث في هذا الموضوع قبل كل شيء الحيرة، والاستسلام بصورة جزئية، تجاه وضع المراجع الباعث للتشويش والبلبلة.

أما ما يتصل بالمراجع الثانوية، باللغة العربية، فيتبين، مرة أخرى، أن حالة المناقشة ما زالت تَطْلَع على مسافة بعيدة، وراء نتائج حركة الاستشراق.

وأبدأ بتفصيلات عمر فرّوخ في تاريخه لصدر الإسلام (عمر فروخ 1972). وهو يلتزم مع الأسف، بالترتيب الزمني المغلوط عن سيف (أي أن موقعة اليرموك كانت في بداية مُقام خالد بالشام، عام (13) للهجرة). ويضاف إلى ذلك أنه ينطلق من إرسال أربعة جيوش، وعزل في مستهل تولي عمر للخلافة. وبموجب ذلك لا يمكن لكل الأقوال الأخرى، في الحقيقة إلا أن تكون مغلوطة. وعلى كل حال فهو يكشف عن المشكلة في الروايات المتعلقة بدمشق، إذ يتعرض لإمكانية أن تكون المدينة فتحت مرتين حيث يستطيع بذلك أن يدخل الروايات المختلفة عن كيفيات الاستيلاء على المدينة (صلحاً أو عنوةً) في سياق منطقي. أما العزل ذاته فقد خصص له فصلاً فرعياً مما يضفي على عرض القضية الأساسية أهمية كبيرة. ويتحدث عمر فرّوخ عن ثلاثة أسباب للعزل. ففي المقام الأول يذكر الضغينة القديمة لعمر على أساس قضية مالك، ويذكر إلى جانب ذلك قرب عمر الخصوصي من أبي عبيدة بن الجراح. أما الدافع الثالث فجديد كل الجدة، إذ يقال إن خالداً كان مفرطاً في القسوة في تعامله مع الجيش (كان شديداً على الجُند في الحرب) (عمر فروخ 1972: 97) بينما كان خلفه أبو عبيدة يعامل القوات معاملة قائمة على التفهم.

وفي أقدم الدراسات الثلاث عن خالد، وهي دراسة عمر رضا كحالة، فصل بالغ التفصيل عن الأحداث في الشام (الصفحات 126-192). ولكن المؤلف يقتصر إلى حد بعيد، إلى الإحالة على أعداد كبيرة من روايات المراجع، ومن النادر أن ينتهي الأمر إلى نقد للمراجع، ولا يقوم بمحاولة لإعادة تركيب الأحداث. على أن البلبلة التي تقع عند القارئ ليست أقل مما لو كان قرأ المراجع بنفسه. وأهم الاختلافات عن إعادة البناء التي تمت محاولتها آنفاً هي التالية:

* وُعد خالد عند إرساله بالقيادة العامة.
* كان المفروض، قبل وصول خالد، أن يتولى عمرو بن العاص القيادة العامة في العمليات المشتركة.
* الأخذ برواية سيف حول اليرموك (13) للهجرة.
* أوجه عدم التوافق في الترتيب الزمني.
* العزل في مستهل خلافة عمر.

أما العزل ذاته فيفيض كحالة كثيراً في الحديث عنه (ص 184- 192) حيث يحيل، من دون تقويم، على كثير من المادة المتسمة بسمة الحكايات الطريفة، ومن ذلك، مثلاً، رسالتا عزل مختلفتان، وروايتان مختلفتان لرسولين، وحديثان مختلفان بين خالد وأبي عبيدة حول الكتمان، وروايتان حول الاستجواب أمام أبي عبيدة. وهو يميّز بين العزلين (تولي الخلافة، والعام 17 للهجرة) ويذكر الأسباب المختلفة التي يمكن أن تكون دفعت الخليفة إلى هذين العزلين. وهو يرى أهمها في نقد عمر خالداً بسبب قضية مالك بن نُوَيْرَة. ولكن عناد خالد، ولا سيما في مسألة التصرف في المال، يُصَوَّر على أنه دافع فهم أيضاً. وإلى جانب ذلك يُشار إلى إمكانية أن يكون قول غريب لخالد قد لعب دوراً بالإضافة إلى ميل عمر الخصوصي إلى أبي عبيدة الجراح.

وعلى وجه الإجمال يستطيع المرء أن يقول إن المؤلف لا يتجاوز كثيراً محض الإحالة على المراجع، وإنه قلما يبذل جهدا في التقييم النقدي للأحداث المتعارضة.

أما الصادق إبراهيم عرجون فقد كان أكثر تعمقاً فيما يتصل بجوهر المسألة، في كتابه في سيرة خالد، وفي تناوله مسألة العزل، وإن كان لم يستوعب إلا أقل القليل من المراجع الثانوية العلمية. وثمة نقيصة ثانية لهذه الدراسة تتمثل في أن المؤلف ينظر إلى العزل من زاوية النظر المتعلقة (بمصلحة الدولة القائمة في المدينة) ويكاد لا يلقي بالاً إلى الظروف التي كانت سائدة في الشام.

ويتحدث عرجون، بصراحة لا لبس فيها عن عزلَيْن، عزل أول عند توليّ عمر للخلافة، ولم يتناول سوى إعفاء خالد من القيادة العامة في الشام، وعزل ثان (في العام 17 للهجرة) استبعد خالداً من كل ألوان النشاط العسكريّ.

ولعل ما يستحق الاهتمام قبل كل شيء تلك الأقوال الخاصة بأسباب العزل، وذلك أن المؤلف يصف الإشارات المختلفة إلى الروايات المشهّرة، حتى تلك المتعلقة بقتل مالك، بأنها أفكار لا معقولة، إذ تتجاهل عظمة عمر من حيث كونه رجل دولة، ويقول إن الدافع الحقيقي الذي حمل الخليفة على إعفاء خالد هو محاولته أن يضع في يده هو مقاليد السيطرة على التطور السياسي العسكري في الشام، وإن تولي عمر الخلافة أسفر عن انقلاب سياسي في المدينة وقع خالد ضحية له. وذلك أن خالداً قد كان ترك لمكلفيه حرية في التصرف واسعة النطاق، بينما كان عمر يمارس سيطرة صارمة وقد أدخل في ذلك التراتب الهرمي الواضح، ولم يشارك خالد في تنفيذ هذا الانقلاب، بل عارضه، ولذلك لم يكن لعمر بد أن يعزله.

وأنا أرى أنه لا بد أن يوضع في مقابل هذا أن المرء ينطلق في أثناء ذلك من إضفاء المثالية على هياكل السيادة في المدينة، حيث يفترض بصورة أولية وجود فكرة كاملة التطور عن الدولة في السنوات الأولى بعد وفاة النبي.

وثمة مثال يبعث على الاستياء بوجه خاص، على التعامل غير العلمي مع القصة ومراجعها يقدمه الجنرال أكرم في كتابه في سيرة خالد. وهو

يبدأ بذمّ المؤرخين (الرصينين) لصالح الواقدي المزيف، لأنه يقدم الوصف الوحيد الدقيق للحملة ‹الجنرال أكرم 19886: 351›. وعلى هذا الأساس ما كان من الممكن أن ينشب نزاع يستفاد منه بصدد عرض الفكرة الأساسية. على أن مما يزيد الأمر إثارة للاستياء أن الكتاب لقي، على ما يبدو استحساناً كبيراً لدى القراء. ولكي أوضح (مَزِيّة) العرض أنقل هنا رواية الجنرال عن وصول نبأ العزل.

«وعلى الفور أرسل خالد كتاباً إلى المدينة أبلغ فيه أبا بكر فتح مدينة دمشق وكذلك حقيقة أن أبا عبيدة توصل إلى اتفاق مع الروم، وعن ملاحقته الروم العائدين وقتل توما وهربيس وعن الغنائم والأسرى وعن ابنة هرقل وإطلاق سراحها.

وكتبت هذه الرسالة في آب عام (634 م/ 2 شعبان عام 13 هـ) وبعد ذهاب المراسل الذي يحمل هذه الرسالة بعدة ساعات انتحى أبو عبيدة بخالد جانبا واخبره أن أبا بكر قد مات وأن عمر اصبح خليفة الآن وأخرج رسالة أرسلها إليه الخليفة الجديد فأخذ خالد الرسالة وبدأ يقرؤتها، وعندما وصل إلى السطر الذي يقول إنني أعينك قائدا لجيش خالد بن الوليد رفع خالد رأسه عن الرسالة». [نهاية الفصل] ‹الجنرال أكرم 19886: 417›.

وجملة القول أن المرء يستطيع أن يقول إن المراجع الثانوية باللغة العربية مفرطة في تصديق المراجع الأساسية إلى درجة يتعذر معها أن تتمكن من حل عقد الأقوال واستفكاكها، وأنه لم يجر، إلا فيما ندر، اتخاذ أكثر التناقضات مجافاة للمنطق، ذاتها، حافزاً للتشكك في قابلية بعض الأحاديث للتصديق. وكل المؤلفين يتقبلون بالتسليم أن خالداً عزل (مرة، أو حتى مرتين) ولكن كل المؤلفين يرسمون صورته على أنه هو الفاتح الحقيقي للشام.

6.4.5 نتائج التحقيق في المراجع

1.6.4.5 حول وقائع فتح الشام وفلسطين

* عندما يقبل المرء الأطروحة التي تفيد أنه ما من فصل صارم بين

(الردّة) و(الفتح) يتبين له عندئذ أن فتح الشام وفلسطين بأسرهما تجاوَز إلى حد بعيد أفق التوقعات عند صانعي القرار في المدينة. وكان الانتصار عند اليرموك، الذي لم يكن من الممكن تفسيره على أنه الموقعة الحاسمة إلا في نظرة إلى الوراء، هو وحده الذي جعل الاحتلال الدائم للشام وفلسطين يبدو ممكناً.

* يظهر الجدل حول عدد الجيوش التي أرسلت في صورة مشكلة مفتعلة لم تنشأ إلا من جراء رغبة القوم في تصوير ذلك من خلال النظرة اللاحقة، فيما بعد، إلى فتح الشام، على أنه عمل مخطط له وذو توجيه مركزي، ثم من جراء أن القوم أرادوا، فيما بعد أيضاً، أن ينشئوا لأبي عبيدة بن الجراح، منذ بداية الأحداث دورا ًقيادياً.

* قام بالعمليات العسكرية الأولى في الإقليم فرقتان تعملان كل منهما مستقل عن الأخرى تقريباً (فلسطين، جنوب شرق الشام).

* التساؤل عن القيادة العامة لا يكون إلا عندما يفصِّل المرء القول في التشكيل اللاحق للعمليات بما يلائم توسعاً مبنَياً على تخطيط مركزي. ثم إن مما يناقض المعطيات العسكرية والشخصية في بداية فتوحات الشام وفلسطين، أن يتحدث المرء عن قيادة عامة.

* لا بد أن يُنظَر إلى كل الروايات التي تفترض مبدئياً وجود قيادة خاصة بأبي عبيدة بن الجراح منذ بداية الحملة، على أنها تلفيق لاحق. وفي مقابل ذلك لا بد أن تكون نقطة الانطلاق هي أن أبا عبيدة لم يرسل أول ما أرسل إلا من قبل عمر، وأن ذلك حدث على الأغلب الراجح، أول ما حدث، أيام موقعة اليرموك (15 للهجرة).

* إن التساؤل عن القيادة العامة في كل معركة من المعارك على حدة لا يمكن دوماً الإجابة عنه على وجه اليقين، غير أنه لا يتسم بأهمية حاسمة حين لا يفكر المرء على الدوام بتبدل القيادة وانتقالها من خالد إلى أبي عبيدة. ولم تشارك بالفعل كل قوات المسلمين إلا في جزء من اللقاءات على حين تم خوض بعض المعارك، على وجه اليقين، من قبل جيش واحد منفرد فحسب:

داثينا، مرج راهط، مرج الصُّفَر، العمليات في شمالي الشام.

* وحتى عندما ينطلق المرء من وجود قدر كبير من الاستفادة عند كل قائد من القواد على حدة، يبدو أن خالد بن الوليد لعب دوراً حاسماً في عدد من اللقاءات سواء أكان ذلك بأنه فرض قرارات استراتيجية هامة في مجلس أمراء الحرب المشاركين أم كان ذلك بأنه حسم سير المعركة وهو على رأس القوات الخاصة به. وهذا ينطبق تحديداً على بُصرى وأجنادين ودمشق وشمالي الشام.

* كان هناك دور له شأنه لعمرو بن العاص، ويزيد بن أبي سفيان أيضاً ضمن إطار العمليات العسكرية.

* لم يلعب أبو عبيدة بن الجراح دوراً في طور الفتوح الحقيقي. وإذا صحّ أنه لم يُرسل إلى الشام إلا أيام معركة اليرموك، فإنه لم يشارك إلا في الأعمال التكميلية بعد الحسم، وحتى في هذا المضمار كانت مشاركته في مجال شمالي الشام فحسب. وفي مقابل ذلك يستطيع المرء أن يفترض أنه كان له نصيب حاسم في إنشاء إدارة أولية في الأراضي المفتوحة. وكانت أهم مهامه تتمثل بلا ريب العمل في هذا الإقليم بصفته رجلا من أهل الثقة عند عمر.

* إن نصيب الخلفاء في الأحداث في أثناء مرحلة الفتح يقدر فوق قدره بوجه عام. أما التوجيهات الكثيرة من قبل الخلفاء إلى أمراء الجيوش، التي بجري دسها داخل الروايات، وتكون على الأغلب في صورة رسائل، فهي من صنع الخيال. كانت المدينة تُفَوّض بالفتوحات غير أنها لم تكن تديرها. وما من شك في أن ثمة قرارات شخصية هامة ترجع إلى مبادرات من الخلفاء.

* توفي أبو بكر منذ المرحلة الاستهلالية لفتح الشام وفلسطين. والى جانب القرار المبدئي باتخاذ الموقف الهجومي تجاه القبائل في مجال سيادة الروم، لا يعود يرجع إلى مبادرته بعد سوى إرسال خالد من العراق.

* يكاد يقع الفتح بأسره في النصف الأول من خلافة عمر. ويبدو لي أن عمر لم يكن يمارس تأثيراً تشكيلياً على مجرى الأحداث.

ولم يقرر الخليفة أن يهيئ لنفسه سيطرة شاملة على مجرى الأحداث اللاحق إلا بعد أن أخذت تتبين معالم أوجه النجاح الكبرى، أي بعد الاستيلاء الأول على دمشق، إذْ أرسل واحداً من أهل ثقته، وهو أبو عبيدة بن الجراح، قائداً إلى الشام وربما زوده بصلاحيات واسعة النطاق (قيادة عامة). ومما يلفت النظر أن عمر لم يذهب إلى الشام شخصياً إلا بعد اختتام الفتح (يوم الجابية).

*يبدو أن بني أمية بذلوا الكثير، منذ بداية الأحداث من أجل الفتح في الشام. وقد توفي أبرز ممثليهم، يزيد بن أبي سفيان، بالطاعون الكبير، عام (18) للهجرة ولكن أخاه الأصغر، معاوية، تولى دوره. ويبدو أن المؤرخين يهضمونهم حقهم من الأحداث.

* كثيراً ما تُحْدث المراجع انطباعاً مؤداه أن الهياكل التنظيمية اللاحقة في الشأم، ولا سيما تقسيمها إلى أجناد (أي مناطق عسكرية) سبق تصميمها في عصر سابق، ولكن المسألة تتعلق في هذا الصدد، على وجه اليقين، بعمليات إسقاط مرتدٍّ إلى الوراء.

2.6.4.5 حول الترتيب الزمني

هناك سلسلة من التواريخ الرئيسة التي يمكن إثباتها ضمن أمور أخرى، عن طريق شواهد من مراجع غير عربية، وعن طريق إحالات، أو تعلقات بأحداث ثابتة، واتخاذ هذه منطلقاً للترتيب الزمني.

وصل خالد بن الوليد إلى أبواب دمشق بعد مسيرته في الصحراء في نهاية نيسان عام (634 م) 'في يوم فصْحِهم'.

أما موقعة أجنادين فلا بد أن تكون حدثت، بسبب تعلقها بوفاة أبي بكر المحددة بدقة من حيث الزمن (22 جمادى الآخرة 13 هـ/ 22. 8. 634 م) في (جمادى الأولى 13 هـ)/ (28 جمادى الأولى- 30. 7. 634 م). ويمكن استخلاص تأكيد مستقل لتاريخ موقعة أجنادين من موعظة عيد الميلاد للبطريرك سوفرونيوس.

وينتج عن تثبيت تاريخ أجنادين أن الاستيلاء على بُصرى لا بد أن يكون تم في الفترة بين نهاية نيسان ونهاية تموز عام (634 م) - على

الأرجح في أيار عام (634 م).

وأما الاستيلاء الأول على حمص في كانون الثاني من عام (634 م)/ ذي القعدة من عام (13) للهجرة فيؤيده شاهد القطع السورية [السريانية] المجتزأة التي بحث فيها نُلدكه.

وأما تأريخ موقعة مرج الصَّفَّر، في محرم، (14) للهجرة، فيتم، على الأرجح، عن طريق قصة زواج خالد بن سعيد من أم حكيم، الذي تم عشية تلك الموقعة.

وهنا توافق كبير بين المراجع على تأريخ المعاهدة الأولى للمسلمين مع دمشق في (14 رجب/ .8 .9 هـ/ 635 م). أمّا ما يتصل بموقعة اليرموك فسوف تكون بيانات كثير من الرواة التي تفيد أنها حدثت في الثاني عشر من رجب، (15. هـ/ .20 .8 636 م) محسومة، يؤيدها ما في القطع السورية المجتزأة.

ويزودنا عام الطاعون، وهو الثامن عشر للهجرة، بنقطة أخيرة للتثبيت لأن سلسلة كاملة من الشخصيات اللامعة سقطت ضحية هذا الطاعون.

أما سائر التواريخ (إرسال القوات، واللقاء الأول في جنوبي فلسطين، وموقعة فحْل، وبداية حصار دمشق، وإخلاء المدينة، وتعيين أبي عبيدة بن الجراح والاستيلاء الثاني على دمشق، والاستيلاء على حمص والاستيلاء على القدس، والاستيلاء على قِنْسرين، ويوم الجابية) فلا يمكن أن يقدم لها سوى ترتيب زمني نسبي.

ويستطيع المرء أن يركّب من التواريخ المذكورة التسلسل التالي للأحداث في الشام وفلسطين:

داثينا> مرج راهط> بُصرى> أجنادين> حمص> فحل> حصار دمشق> مرج الصُّفَّر> المعاهدة مع دمشق> وصول أبي عبيدة بن الجراح> اليرموك> دمشق 2> حمص 2> شمالي الشام> القدس> يوم الجابية> طاعون عمواس.

على أن البيانات المتعلقة بالترتيب الزمني في المراجع تبلغ ما تبلغه

من إثارتها للبلبلة والحيرة لأنها لا تقدم فتحاً متقدماً متواصلاً، إذ تفيد أن أقاليم متفرقة (حمص، دمشق) كانت تؤخذ مراراً، ولذلك كان من الممكن أن ترد الروايات في سياق غير سياقها الصحيح. غير أن البلبلة ترجع أيضاً إلى أغلاط فجة لبعض الرواة في الترتيب المنهجي (ومثال ذلك خلط سيف بين اليرموك وأجنادين).

3.6.4.5 حول سيرة خالد

* لم يعد أبو بكر خالداً بقيادة عامة شاملة في الشام.

* لم يمارس خالد في أي وقت، في حملة الشام قيادة عامة شاملة لكل قوات المسلمين، غير أن أمراء الحرب المشاركين كانوا يعترفون به رجلا قيادياً، في مناسبات عديدة.

* كان خالد يتولى دور القيادة على وجه الخصوص في العمليات القتالية في أجنادين، وأثناء الحصار الأول لدمشق، وفي اليرموك، وأسهم إسهاماً جوهرياً في الوصول إلى مخرج ملائم.

* وفي مقابل ذلك تعد مشاركته في لقاءات فحل، ومرج الصُّفّر غير مؤكدة. أما فحْل ففي وسع المرء أن يقرر أنه شارك في القتال، إن لم يكن قائدَ فرقة الاستطلاع التي توصلت في الوقت ذاته إلى الاستسلام الأول لحمص.

* من الممكن أن يقال على وجه اليقين إن خالداً عقد المعاهدة الأولى مع سكان دمشق، وقد عُدِّلَت هذه المعاهدة بعد الاستيلاء الثاني على المدينة.

* وبالنسبة إلى الزمن الذي تلا موقعة اليرموك يجري الحديث بعدُ عن أنشطة عسكرية لخالد، غير أن زمن العمليات القتالية الرائعة كان قد ولى. ويبدو أن قنْسرين لبثت وقتاً طويلاً قاعدة لعملياته. وفي هذه الحقبة كان موَضوعاً تحت رقابة معينة من قبل أبي عبيدة.

* يبدو أن خالداً كان له نصيب لا يمكن تحديده بمزيد من التفصيل، في فتح القدس، ما دام قد ذُكِر في المعاهدة مع المدينة شاهداً أول.

* وحتى في لقاء أمراء الحرب مع عمر في الجابية كان خالدا ما زال يتمتع بمركز هام.

* لا يمكن تحديد المضمون الفعلي لأحداث عام (17) للهجرة (الحملة في الجزيرة). والقضايا التي يجري الحديث عنها في هذا السياق (الحمَّام، ومنح ابن الأشعث) تُعدُّ ملوَّنة بألوان من التحيز على الأقل، هذا إذا كان لها على وجه الإطلاق نواة تاريخية.

* يمكن أن تكون مصادرة عمر جزءاً من ثروة خالد، مستندة إلى حقائق، ولكن ليس من الضروري أن تنطوي على صبغة سلبية، ويبدو أنها رُبطت بتخفيض المرتبة العسكرية بغير وجه حق.

* أما أن خالداً استُدعي إلى المدينة في إطار المصادرة فذلك مما لا يمكن إثباته، أيضاً.

* قضى خالد سنواته الأخيرة (18- 21 للهجرة) في حمص من دون أن يسمع الناس بعمليات عسكرية شارك فيها، ومما لا ريب فيه أنه لم تحدث في الوقت المعني اشتباكات تستحق الذكر مع الروم.

* أما عزل عمر له فأنا أود أن أحيله، بعد تحقيقاتي، على عالم الأسطورة جملة وتفصيلاً.

* وبعد أن تبين أن خالداً لم يكن يتولى قيادة عامة رسمية، ما كان من الممكن أن يعزل عنها، ولم تكن ثمة حاجة إلى عزله.

* إن الارتباط القسري الموهوم بين عزل خالد وتعيين أبي عبيدة لا يصمد أمام التمحيص النقدي. وذلك أن أبا عبيدة عندما أُرسل إلى الشام لم يتول وظيفة خالد، بل بات يعمل بصفته من أهل ثَقة عمر، ويتميز بهذا الاعتبار، بمركز رفيع بين أمراء الحرب. واحتفظ خالد بالقيادة على القوة الموضوعة تحت قيادته على الأقل إلى أيام الحوادث في عام (17) للهجرة.

* وحتى الملاحظات التي لا حصر لها حول عداوة عميقة الجذور بين خالد وعمر، لم يجر إدخالها في نسيج الروايات، على الأرجح إلا لتفسير العزل المزعوم.

4.6.4.5 عرض الأحداث في المراجع

* تُعَدُّ مادة المراجع المتوافرة متعددة الجوانب إلى حد فائق، ومتناقضة في ذاتها.

* إن مفهوم الأخبار عند المؤرخين العرب يشكل عائقاً إلى حد بعيد عندما تتعلق المسألة بعرض عمليات تاريخية كبرى في إطار من التماسك. فهو يسمح بتلوين الرواية بما يلائم وجهة النظر المتحيزة، ويحدث، من جراء سرد الرواية، الذي يبدو أميناً على التفاصيل، انطباعاً زائفاً يوحي بالحُجّيّة الكبيرة.

* كان عدم اليقين فيما يتعلّق بتاريخيّة بعض الروايات كبيراً إلى حد يبعث على الدهشة، حتى عند الجمّاعين. ولكن قلّما كانت تجري محاولات جدية لحل التناقضات بين الأقوال المختلفة كل على حدة. ولكن حتى هذه الأغلاط القليلة في التحرير تدع القارئ في كثير من الأحيان يقع على أثر زائف (انظر الطبري، في موضوع القيادة العامة، أو خليفة بن خيّاط في أقوال الوليد بن هشام).

* لقد حدث إدخال المادة الملفّقة في كل مراحل النقل، أي أنه يرجع إلى أقدم العصور. لذلك لا يأتي التنقيب عن أقدم الأقوال في المراجع بيقين فيما يتعلق بتاريخية وقائع محدّدة.

* من المستحيل على القارئ كل الاستحالة أن يميّز المعلومات الموثوقة التي ما زالت متوافرة على وجه الإطلاق، من المادة الملفقة وذلك أن الكم الهائل من مادة الرواية التي لا طائل تحتها، أو المادة الملفقة طمس المعلومات القليلة التي ثبتت للنقد طمساً كاملاً في الحقيقة. ولكن ما زال في وسع المرء حتى اليوم أن يعثر على الإبرة في كومة القش عندما يعمل وسط ركام المعلومات مستعيناً بجملة من الوسائل الخاصة بنقد النص.

* إن استعمال الرواة والجمّاعين للغة استعمالاً فيه مجازفة يجعل استيعاب المراجع وهضمها أمراً بالغ الصعوبة (انظر، مثلاً، مضمون دلالة كلمة «الشام»).

* ربما أمكن أثناء استيعاب المحرر للمادة الغنية، المطبوعة بطابع

الحكايات، أن ينتهي الأمر بسهولة إلى تحريفات تعوق فيما بعد فهم السياق التاريخي. فهناك سلسلة كاملة من (الموضوعات الجوّالة) التي يجري تفكيكها وإخراجها من سياقها الاصلي، وتجميعها مع أحداث أخرى.

* يجري، في عدد من المجالات الجزئية، سرد أقوال متناقضة كل التناقض وكلٌ منها لذاته له مظهر الحجية، وهذا يمس أيضاً الأقوال الأساسية، كالعزل، أو القيادة العامة، أو الترتيب الزمني.

* وهناك بصدد العزل تناقضات لا سبيل إلى تجاوزها فيما يتعلّق بتاريخه، وظروفه ودوافعه وردود الأفعال المتصلة به. فكيف يمكن لخالد، مثلاً، أن يُعزل عند تولّي عمر الخلافة، ويكون مع ذلك قد عقد المعاهدة مع دمشق. وقد تبيّن، فيما يتعلق بالدوافع المتباينة للعزل، أنه لم يصمد للتمحيص أيّ منها. وحتى عندما ينطلق المرء من أن أبا عبيدة أُرسل إلى الشام في عام (15 هـ) ليقوم هناك بعمل والي عمر، لا يستطيع المرء أن يُدخل الأقوال المختلفة حول وظائف أمراء الحرب الآخرين ضمن سياق مقنع إلا بصعوبة بالغة. ويظل مضطراً مرة بعد أخرى إلى نبذ مجموعات كاملة من الأخبار أو الروايات لأنها تتعارض مع المادة الأخرى كل التعارض.

* أما ما يتعلق باختيار الأحاديث المروية وصياغتها فيمكن إثبات وجود عدد كبير من الميول التي تؤثر بدرجة تقل أو تكثر على التراث المروي. وكانت بعض القوى الدافعة ذات العلاقة تحدث تأثيراً شاملاً، أي تأثيراً لا يقتصر على جملة الموضوعات التي هي موضع البحث والتساؤل، على حين كانت الأخرى نوعية في روايات العزل.

* ومن المطامح التي يمكن أن نقرر أنها شاملة، على سبيل المثال، الطموح إلى إبراز توجيه مركزي من قبل الخليفة يَطْلعُ بنوره من وراء كل الأحداث. وهذا الميل يمثل جزءاً من جهود الرواة والجمّاعين بعيدة المدى، الرامية إلى إضفاء طابع المثالية على عصر الخلفاء الأوائل، وإسقاط أكبر قدر ممكن من المفاهيم التي

نشأت فيما بعد على العصر الأول إسقاطاً مرتداً إلى الوراء.

* وعندما كان المؤرخ يحاول إنشاء تركيب من الأخبار المتفرّقة، عند ذلك على وجه الخصوص كان يمكن للمزايا المذكورة أن يظهر تأثيرها، ومثال ذلك محاولة ابن الأثير عمل تصنيف منهجي للروايات التي تُروى عن العزل الثاني المزعوم.

* والى جانب ذلك تسمح لنفسها سلسلة بأسرها من القوى الدافعة الخفية أن تقرر أن تصوغ المادة التاريخية صياغة متحيزة كانت تحدث أثرها على النطاق الشامل أيضاً في الحقيقة، ولكن لم يكن يظهر تأثيرها إلا على صعيد النقطة الواحدة: المشاعر المناوئة لأهل الشام، أو المناوئة لأهل العراق والموقف الأساسي المعادي للأمويين عند الجمّاعين في العصر العباسي، والرغبة في إبراز دور نبلاء الإسلام على وجه الخصوص.

* يمكن أن نقرر بالنسبة إلى كل الميول التي تحدث مفعولاً شاملاً، أن كل شخصية لعبت دوراً تاريخياً كان يمكن أن تكون الضحية البريئة لتكديس الحكايات: كان القوم يضربون الكيس ويقصدون الحمار (ومثال ذلك: خالد، ابن الأشعث).

* ومن الممكن، في سياق ما يجري البحث فيه على وجه الخصوص أن نثبت، إلى جانب الميول الشاملة، وجود نزوع إلى إيلاء أبي عبيدة بن الجراح أهم الأدوار الممكنة في حوادث الشام. وقد أدى هذا إلى إعادة تفصيل فقرات جوهرية من التطور على أساس وجهة النظر هذه (إرسال أربعة جيوش مع أوامر نوعية فيما يتعلق بمسيرها، وعزل خالد المبكر، وقيادة أبي عبيدة في المواقع الحربية الهامة).

* وبالنظر إلى الأقوال المتناقضة عند الرواة الأوائل، عن نصيب أبي عبيدة بن الجراح، يبدو أن إجماعاً تكوّن خلال أجل جد قريب، عند الجمّاعين على أنه لعب الدور القيادي في فتح الشام. وهذا الغلو في تقدير مساهمة أبي عبيدة لم يجرِ على حساب خالد فحسب، ذلك أن أمراء الجيش الآخرين أيضاً دُفع بهم إلى خلفية المسرح.

* إن التركيز على الارتباط الذي يوهمون بأنه لا مندوحة عنه، بين عزل خالد وتعيين أبي عبيدة، كان الوسيلة التي استُعين بها على الترويج لدور أبي عبيدة المُغالى فيه. ولكي يجعل الرواة من الإجراء غير المألوف شيئاً قابلاً للتصديق لم يتورعوا عن اختلاق متغيرات جديدة على الدوام لـ(كراهية عمر القديمة لخالد).

* لم يقتصر الرواة، في سعيهم إلى تصوير العداوة بين كلتا الشخصيتين العظيمتين، على سياق فتح الشام الذي هو موضوع الحديث، بل رجعوا إلى مدى بعيد في التاريخ مثل قضية مالك، ليَدّعوا احتجاجهم يظهر في صورة مُقْنِعَة.

* لقد تعرَّضت صورة خالد لتشويه بالغ الفداحة من جراء إعادة تشكيل الروايات عن الشام بالأسلوب المتحيّز. والحق أنه قد ثبت على المدى الطويل الانطباع الذي يوحي بأنَّ الانتصار على الروم كان مأثرته في المقام الأول، ولكن شواهد المراجع وحدها لا تسوِّغ هذا الحكم الإجمالي الإيجابي، بل هي على النقيض من ذلك تماماً.

* على أن القائد الكبير لم يُحرم إكليل غار النصر عن طريق الخداع والمغالطة فحسب، بل تم تشويه صفحته الشخصية وتلويثها أيضاً، إذ لم يتورع القوم عن اختلاق كل الآثام الممكنة بحقه.

* يستطيع المرء أن يستدل، من خلال العملية بعيدة المدى، المتمثلة في التفسير المقلوب للأحداث في الشام، وهو ذلك التفسير الذي أحدث آثاره في كتابة التاريخ العربي بأسره، على أن مسألة الحط من مكانة خالد لا تتعلق بنتيجة جاءت بطريق المصادفة. ولا بدّ أن تكون وجدت لدى أوائل الرواة أوساط لها دور توجيهي كان لها مصلحة في تسويد صفحة خالد، ومن أجل ذلك كانت تتعمَّد نشر الروايات التي لم يكن لها بدّ أن تلحق الضرر بسمعته.

* لم تكن صورة خالد تتعرض للتشويه في المجال السلبي على مرّ الزمن، وعلى نحو مُطّرد أبداً، إذ لا يمكن تسجيل تطور متواصل في هذا الاتجاه عند الجمّاعين. ومن ذلك أن كلا النصين اللذين نشآ في وقت واحد تقريباً، وهما نصّ خليفة بن خَيَّاط، ونص الفَسَوي، يعرضان صورة متباينة على نحو واضح: أما خليفة بن خَيَّاط فلَديه

أعلى نسبة مئوية من الروايات ذات اللون السلبي، على حين يبلغ نصيب أمثال تلك الأقوال عند الفَسَوِي أدنى نسبة مئوية له بين المؤرخين الذين تمّ البحث فيهم.

* حوالي ثلث الأقوال التي تمّ البحث فيها لم تتضمن أي بيانات عن الضامنين، وفي الثلث الآخر منها تعد البيانات أولية، أو بدائية ولا يمكن تحديد المضامين إلى حد ما إلا فيما تبقى. وفي كثير من الأحيان يتمثل بيان المرجع في مجرد الإشارة الإجمالية إلى جمّاع سابق.

* يبرز بين أوائل الجمّاعين المذكورين في الأسانيد على وجه الخصوص ابن إسحق، الذي يروي، في المجال الحرج، أقوالاً عن خالد، سلبية على سبيل الحصر تقريباً. وحتى عندما لا يُفترض أنه يتلاعب بالمعلومات بنفسه يعدُّ في الجمع على الأقل مطبوعاً بطابع الضغينة تجاه خالد.

6) مرة أخرى: خالد وعمر

وبعد أن تم الفراغ من التحقيقات المفصّلة في ضروب النزاع الأربعة المختارة يمكن أن يطرح، من جديد، السؤال عن العلاقة بين خالد وعمر، ولكن هذه المرة، مع إدخال النتائج المستخلصة من التحقيقات في المراجع، في الحسبان.

ومن المفروض أن النقطة الجوهرية في ضروب النزاع هذه بين الرجلين، كانت تكمن في كراهية مستكنّة في الأعماق، ومتبادلة، أدّت إلى أن يظل عمر طوال حياته يستغل كل فرصة لاتهام خالد.

فماذا يتبقى من هذه الاتهامات، بعد تحليل المراجع؟

النقطة الأولى: الانتهازية

هي أن خالداً دخل في الإسلام، ولكنه ظل في قرارة نفسه كافراً، وإسلامه مشكوك فيه من وجوه عدة.

لقد انتهت المسألة، منذ عام دخوله في الإسلام (الثامن للهجرة) إلى سلسلة كاملة من الأحداث التي وضعت مصداقية إسلام خالد على المحك. ففي الحملة غير الموفّقة التي انتهت إلى مؤتة، استطاع على الأقل أن ينقذ بقايا الجيش المهيض الجناح. وعند فتح مكة قدّم، في قتاله أقرب شركائه من أيام الجاهلية، البرهان على أن دخوله في الإسلام لم يكن إلاّ بكل قلبه. وإن تحطيم صنم العزى يمكن تقويمه على وجه الخصوص بأنه اختبار لتخلّيه عن الوثنيّة. وقد أوردوا على وجه الخصوص القضية

الخاصة ببني جَذيمة برهاناً على مشاعر وثنية دفينة عند خالد، غير أن إعادة تركيب الأحَداث التي حاولتُها تفضي إلى أن خالداً إنما تصرف وفقا للتوجيهات. أما التلميحات إلى (تاريخ سابق) فقد وضعتها في كفة الميزان جهة ذات مصلحة، وكذلك الاتهامات المختلفة. على أن الموقف الملتبس الذي يضعون فيه النبي يشير إلى أن المسألة لم تكن تتعلق، في هذه المناسبة بنزوة من نزوات العنف ذات سمة وثنية، بل بإجراء يهدف إلى توسيع نطاق نفوذ الأمة. وثمة جانب منفصل فيما يتعلق بمصداقية إسلامه يكمن في الاتهام الذي يتم إيراده مرتبطاً بعمر، بأن خالداً (منافق) وأن إسلامه ليس إلا تمثيلاً. وتتمثل نقطة الانطلاق في روايات متكررة تفيد أن خالداً استُدعي إلى المدينة ليسوّغ سلوكه، فلبس شارات الحرب عن قصد، ليضع بلاءه في الإسلام على المحك. على أن مما يجرّد القصة من قيمتها بعض الشيء أنهم يذكرون قصة السّهام في العمامة وآثار صدأ الدروع على ثوبه، مراراً، وفي سياق مختلف. وإذا قرأ المرء المراجع من وجهة نظر تقييم إخلاص خالد في إيمانه الجديد فسيكون من الممكن اكتشاف سلسلة كاملة من الأدلة التي تشير إلى توجهه الداخلي نحو الإسلام: الروايات المتواترة عن إقامته للصلاة، وكلماته في القوات المطبوعة بطابع الدين، والحكاية المؤثرة عن خصلة شعر النبي، التي كان خالد بعد حجة الوداع يحملها أبداً تحت فلنسوته، وأخبار (كراماته) والظروف التي أحاطت بموته، وليست المسألة هي أن هذه المؤشرات (الإيجابية) يمكن أن تكون لها مصداقية أعلى من الروايات المضادة. ومع ذلك فالروايات كلها تتقارب في تقريرها أن خالداً عندما أصبح مسلماً بات راسخ القدم في العقيدة الجديدة. أمّا ما يؤخذ عليه من أنه كان مسلماً سيء السلوك، فليس سوى وسيلة هجوم في يد خصومه. وكثيراً ما يتخذون من عمر بوقاً للنقد، إذ يحسبون أنهم يضفون بذلك أهمية خصوصية على المسألة.

النقطة الثانية: نزعة العنف عند خالد

أما ما وصل في أجزاء من المراجع الثانوية على أنه (تعطُّش خالد

الذي لا يكبَح جماحه إلى الدماء) فيضرب بجذوره في سلسلة من الاتهامات التي نعود على عمليات خالد العسكرية، ولكن قلما يذكر في المراجع عدد الضحايا أو أسلوب قتلهم، بل تتعلق المسألة في معظم الأحبان بأن خالداً أوعز بقتل مسلمين وجعل نفسه بذلك مُداناً بإحدى أكبر الجرائم النبي يمكن تصورها. على أن قتل أناس مس بني جَذيمَة لا يمكن إيراده ضد خالد إلاّ إذا كان هؤلاء مسلمبن، ولا بكون قَتل مالك بن نُوَيْرَة جريمة إلا إذا ثبت إسلام مالك. غير أن التحفيق في المراجع أسفر في كلتا الحالتين، عن أن وضع الضحايا كان مشكوكاً فيه على الأقل، وهناك أدلة قوية على أن القتلى فارقوا الحياة في قتالهم المسلمين. ولم يكن من الممكن، في حالة مالك على وجه الخصوص، جلاء مسألة ماهية الظروف التي قُتل فيها: أتراه قُتلَ من جراء أمر لخالد قابل لإساءة الفهم، أم بحكم بالإعدام بعد استجواب سبقه. وحتى أكثر ضروب الوصف سحراً ما كانت لتجعل نصاً من النصوص أكثر قابلية للتصديق من النصوص الأخرى، وليتذكر المرء قصة رأس مالك بن نُوَيْرَة الذي نُصب أُثْفيَّةَ للقدْر. وقد كنت أميل، وأنا أعيد تركيب الأحداث، إلى أن أعد مقتَله في أثناء القتال هو الأكثر رجحاناً، وبذلك تغدو كل نقاط التقدير الخاصة بالقسوة المفرطة واهيه في هذه الحالة. وثمة اتهام آخر بقتل مسلمين، بمناسبة القتال في المُصَيَّخ، أولاه أصحاب الحوليات قدراً من الاهتمام أقلّ إلى حد بعيد. وفي هذه الحالة أيضاً بزعمون أن عمر طالب بمعاقبة خالد، غير أن أبا بكر ردّ عليه بأن كلا المسلمَيْن يتحمّلان المسؤولية عن مصيريهما بنفسبهما، إذ لزما جانب ذوي قرابتهما النصارى في وقت الاشتباك، وبذلك ما كان من الممكن أن يُعرَف أنهما مسلمان عند رهط خالد، وبذلك يغدو الاتهام واهياً. على أن الصورة تختلف فيما ينعلق بالروايات عن حرق المرتدين، وعن (نهر الدم). فالموت بالنار الذي أُسلمَ إليه المُرتَدُّون يُذكر مراراً في المراجع، ولكنه لا يُذكر دوماً في سياقَ عمليات خالد. ويبدو هنا أن المسألة كانت تتعلق بإجراءات فردية، أنموذجيه، لا بعمليات إعدام جماعي. على أن فرض الإعدام حرقاً لم يكن على أية حال فكرة خالد. ففي عدد من توجيهات أبي بكر نجري

المطالبة بذلك، وعلى الأقل في حالة الفجاءة فرض الخليفة نفسه العقوبة وأوعز بتنفيذها. ولا يمكن أن يكون اتهام خالد بحرق بشر ممكن التصديق. أما ما يتصل بـ(نهر الدم) فلم تكن المقطوعة رؤوسهم في هذه المناسبة (أُلّيْس) مسلمين بل أسرى معتقلين لدى المسلمين يزعمون إن خالداً أوعز بالتخلص منهم بالقتل، صادراً في ذلك عن مزاج معيَّن. ولا بد للمرء أن يقول في ذلك إن الرواية تفقد قيمتها بأنَّ دفع عجلة الطواحين بدم القتلى من العبارات المكرورة الخاصة بتدوين التاريخ العربي، الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه أن هذا القول لا يحظى بالواقعية. وليس بين الروايات عن الشام اتهامات لخالد بسبب قسوة مبالغ فيها، غير أن هذا سيكون له سببه في محض أن الأوساط التي روّجت لأمثال هذه الروايات خفّضت دور خالد في الشام إلى حد أدنى بانطلاقها من عزله المبكّر عن القيادة. والاتهام بألوان القسوة المبالغ فيها خليق أن يكون من وِجهة النظر هذه اتهاماً يفضي إلى نقيض ما يراد منه. ومن الأمور التي لا يتقبلها العقل مسألة لماذا يظل هؤلاء يضعون على لسان عمر، المرة بعد الأخرى، الاتهام الواهي بقتل مسلمين وارتكاب الفظائع.

النقطة الثالثة: الزّنى

وفي حالتين تجري محاولة تحويل خالد إلى زير نساء، وترتبط المحاولة الأولى باتهامه بممارسة الزنى. وقد تم التحقيق في (القضية) المتصلة بأرملة مالك على وجه التفصيل على حين لم يجر التعرُّض لقصة خطبة ابنة مُجّاعة بن مرارة في نهاية معركة اليمامة إلا من باب المرور العابر. على أن الاتهام بالزنى الذي أعرب عنه عمر بلهجة حادة، وطالب من أجل ذلك برجم خالد لم يكن من الممكن طرحه إلا إذا تزوّج خالد أرملة المقتول مالك بن نُوَيْرَة من دون أن ينتظر وقت طُهرها. وعَقْد الزواج بعد انتظار انقضاء الأجل الشرعي لن يكون مستحقاً لِلّوم إلا بصورة غير مباشرة، أي بأن يُلحق المرء بذلك أن قتل مالك لم يَجر إلا مقترناً بالنظر إلى الظفر بزوجته. ولم تكن المعاشرة الجنسية مع أَمَة أو محظيّة جريمة. وقد أسفر التحقيق عن أن المسألة لا يمكن أن تكون

انتهت إلى عقد زواج لخالد من أم تميم، ليلى بنت المنهال. ومن الممكن أن نفترض أن القضية اختُلقَت لتدعيم الادعاء القائل إن خالداً قتل مالكاً بغير وجه شرعي. أما أم تميم التي تذكر في سياق معركة اليمامة، فيبدوا أنها كانت شخصية أخرى، هي أم تميم الثقفيّة، وهي إحدى زوجات خالد الثلاث المؤكّدات. أما خطبة ابنة مُجّاعة بن مرارة فلم تكن تنطوي على شيء يسيء إلى السمعة إلا من حيث كونها تمّت في وقت غير ملائم، إذ يُقال إن خالداً فكّر بعد المعركة الفادحة مباشرة في عقد زواجه من هذه المرأة التي كان أبوها قد خدعه بها بكل قواعد الفن على وجه الخصوص. ثم أنه يجري الحديث في بعض الروايات عن مهر عروس يبعث على الفزع كان خليقاً أن يثير حنق المسلمين فوق ذلك أيضاً. ولا يكمن في القصة بأسرها، على الأرجح، مثقال ذرة من الحقيقة. وعلى كل حال فليس بين نساء خالد واحدة من قبيلة حنيفة، ويجب أن نقرر على وجه الإجمال أن الصورة التي تفيد أن خالداً كان زير نساء لا يفكر إلا في متعته، حتى في أكثر اللحظات قلة ملاءمة لذلك، تنحرف كل الانحراف عمّا يستطيع المرء أن ينظر إليه على أنه مضمون إلى حدٍ ما.

النقطة الرابعة: التمتع بالخمر

لا تتمتع الحكاية التي تفيد أن عمر لام خالداً لوماً عنيفاً وشنمه حين علم أنه استعمل في الحَمّام، في آمد، خلاصة تحتوي على الخمر إلاّ بأدلة واهية. فمكان الحادث وزمانه مَشكوك فيهما، كما أن مشاركة خالد فيه مشكوك فيها أيضاً. والمسألة برمّتها تحمل فوق ذلك بعدُ طابع المفارقة التاريخية. والمناقشة حول تفاصيل تحريم الخمر لم تنته في أوساط الفقهاء إلى نهاية حتى اليوم. وقد كان الناس في أيام هذا الحادث على كل حال مجمعين على التحريم الشامل، وحتى القصَاص في حالة المخالفة المتعلقة بذلك التحريم لم يكن قد وضعت له لوائح أو قواعد بصورة نهائية. ولذلك تبدو الحالة الخاصة المتمثلة في استعمال الخلاصة الحاوية خمراً، من أجل إزالة الشعر، أقرب إلى أن تكون إسهاماً في المبالغة في التدقيق منها إلى أن تكون رواية تاريخية. وبالنظر إلى سجل

المعاصي الطويل الذي اختُلقَ بحق خالد كان في وسع القوم أيضاً أن يُلحقوا به هذه الفعلة أيضاً بَلا ريب. وأيُّ ضَيْرٍ في أن يوصف خالد، دون غيره، في موضع آخر، بأنه ذلك الذي كان يحرص على مجاوزة الحد في التمتع بالخمر، مما حمل عمر على زيادة حدّ القَصَاص المتعلق بذلك عليه.

النقطة الخامسة: الوَلَع بالأُبّهة

يتحدث بعض المؤرخين أيضاً، في سياق زيارة عمر الشام (يوم الجابية) بأن عدداً من أمراء الجيوش خرجوا راكبين للقائه، وانهم كانوا يلبسون في أثناء ذلك ملابس من النسيج المطرز بالقصب، ومن الحرير، مما حمل عمر على تقريعهم. وإذاً ففي هذه الحالة لم يكن خالد وحده هو الذي تناوله غضب الخليفة، إذ يذكر عند الطبري ‹الطبري 2402› معه في نَفَس واحد، أبا عبيدة بن الجراح ويزيد بن أبي سفيان. وقد كان النبي أعرب عن رأيه مع ذلك بصراحة لا لَبْس فيها، في مسألة ارتداء الثياب الباهظة، وكان من الواجب أن يَشعر بالاستنكار المدانون الثلاثة. على أن الرواية التي تُنقل من دون إسناد تبدو لي تماماً في صورة الدليل الملفّق ضمن مناقشة فقهية. وعلى كل حال فلا ينبغي للمرء أن يستخلص على هذا الأساس استنتاجاً يَمسُّ العلاقة بين خالد وعمر.

النقطة السادسة: التبذير

وأنا أعرف من ضروب الإنفاق المفرط لديه التي يمكن أن يُستنتَج منها دليل على الولع بالتبذير، دليلين: المهر المقدّم إلى ابنة مُجّاعة بن مرارة، والهبَة إلى ابن الأشعث. ومما لا شك فيه أنه لا بد أن خالداً أحرز، على مدى غزواته، مبالغ طائلة من الغنائم، ومع ذلك فالمناسبتان اللتان استعمل فيهما، من ثروته، مبالغ كبيرة من أجل أغراض لا تقرّها الأوساط المتسمة بالتزمُّت، تتسمان بضعف الدليل، ولا بد من الارتياب في صحتهما ومطابقتهما الواقع. لقد سبق أن ذكرنا أنه لم يكن ثمة ارتباط بابنة مُجّاعة على الأغلب الراجح. أمّا أن يكون رجل ممن يلتمسون

المال، مثل ابن الأشعث أتى خالداً فذلك ما لا يمكن تصوُّره بالنظر إلى السياق. على أن الأقرب إلى المعقول أن نتصوَّر ذلك إهانة وازدراء لزعيم بن كندة. ففي الحالة الثانية فحسب يجري الحديث عن نقد كبير لخالد من جانب عمر، ويجري إيراد الإنفاق على ابن الأشعث مرتبطاً بمصادرة نصف ثروة خالد.

النقطة السابعة: العناد

لقد أُخذَ على خالد، المرة بعد الأخرى، أنه كان يتصرف بعناد، بل كان منْ ذلك أنه كان يتصرف خلافاً للإرادة الصريحة الصادرة عن الخليفة. وَثمة مثال حَسَنُ التوثيق في الروايات حول ثورة الأنصار أيام الحملة على بني تميم. فالكلمة التي تقال على لسان خالد، بهذا الدافع، تظهر بوضوح أنه لم يكن ينوي أن يُخضِع حكمه على الوقائع لتوجيه شامل من قبل الخليفة ببساطة. ومما لا جدال فيه أن بعضاً من عملياته العسكرية كان يقوم بها من تلقاء نفسه، وربما لم تكن تساير مع تصورات أصحاب السلطة في المدينة. ومن الأمثلة الجليّة على ذلك معاهدته مع بني حنيفة التي أقر فيها للمهزومين بشروط صلح مواتية لهم نسبياً وكانت تقصّر كثيراً عما كان يتصور أولو الأمر في المدينة. ومع ذلك يبدو لي أن مَن الخطأ أن يحمل المرء على محمل الجد ما يجري تقريره في المراجع من تأثير المدينة الذي يصل إلى حد التوجيه المركزي الشامل. وذلك أن أمراء الجيوش الذين نهضوا بعبء الفتوحات الكبرى لم يكن في وسعهم أن يتصرّفوا تبعاً لتوجيهات مفصّلة، إذ إن أحوال التواصل وحدها كان خليقة ألاّ تسمح بذلك. وعلى هذا سيكون مأخذ العناد مسوّغاً على نحو تدريجي إلى أقصى الحدود، بأن يقال، مثلاً، إن خالداً، كان يَتصرّف تبعاً لما يبدو له مناسباً، أكثر مما كان الآخرون يفعلون ذلك.

النقطة الثامنة: الإخلال بالأمانة

وفي إطار من العلاقة الوثيقة مأخذ العناد يُذكر اتهامه بالخروج على القواعد المطّردة في تقسيم الغنائم، مما حمل عمر، فيما يزعمون، على

مصادرة جزء من أموال خالد لمصلحة بيت المال. على أن تحديد وجوب تسليم خمس الغنيمة إلى النبي يبدو ثابتاً وموثوقاً إلى حد بعيد. أما ما كان أقل وضوحاً فهو تحديد أوجه التصرف في هذا السهم من الغنائم، وكان ما هو أقل من ذلك وضوحاً بعد، اللوائح الخاصة بتقسيم البقية الباقية. وهنا كان ثمة حقوق مبنية على العادة والعرف، وما من شك في أن القائد كان لديه مجال معين من حرية التصرف إذا ما أراد أن يخصص نصيباً أعلى للشجعان من رجاله بوجه خاص. ويذكر في حالات جمة أن خالداً كان يوعز بتوزيع مكافآت خصوصية، الأمر الذي كان يفسح في المجال لاستنتاج وجود طريقة في التصرُّف تعسفية نسبياً. غير أن هذه لم تكن حرية شخصية كان يسمح بها لنفسه، بل ممارسة شائعة، ولذلك لم يكن من الممكن أن يُوَجّه إليه أحد لوماً له ما يسوّغه. وإقدام عمر على إجراء مقاصّة من الثروة لعدد من كبار عماله يشير إلى أنه كان يُفتَرَض أن تُفرَضْ لوائح ملزِمة شيئاً فشيئاً.

النقطة التاسعة: تقديرُه نفسه فوقَ قدرها

لا تجزم المراجع بصدد مسألة: هل بعثت في نفس خالد ألوان نجاحه الوافرة الزُّهُوَّ والخيلاء حتى بات يرى نفسه الضامنَ لانتصارات المسلمين؟ أمّا أنه لقي قدراً كبيراً من التقدير والإعجاب فذلك أمر لا ينبغي أن يبعث على العجب بالنظر إلى سيرته، وأمّا أنَّ يقيناً معيَّناً بالنصر كان ينبعث منه فذلك أمر جدير بأن يُصَدَّق أيضاً. غير أن المرء لا يسمع في الروايات شيئاً عن الثناء على النفس والكبرياء والزهو بالنفس والتعاظم. ويتميز سلوك خالد بالتواضع والتحفظ على وجه الخصوص إذا ما قيس إلى مظهر سائر القادة الناجحين في التاريخ. وعلى هذا يمكن أن يقرر المرء في كل الأحوال التقدير الكبير من جانب المشاركين له. على أن مما له دلالته أن المراجع لا تحفل بقصائد الثناء على انتصاراته المدهشة، بل الأمر أحرى أن يكون على النقيض من ذلك. ولا يفي مضمون المراجع حق الوفاء بالتيقن من النصر الذي كان ينتشر أحياناً: فكانت بعض الانتصارات يدفع ثمنها باهظاً للغاية، وكان المخرج الملائم من

المعركة تحفُّ به الشكوك في كثير من الأحيان. وكان ثمة نكسات تتكرر المرة بعد الأخرى، ويكفي أن يفكر المرء في الانسحاب التكتيكي الاضطراري من حمص ومن دمشق قبل موقعة اليرموك. فإذا كان عمر تحدث عن أنَّ خالداً تحول إلى فتنة للمسلمين فإن هذا القول لا يكاد يمس النواة الحقيقية للأحداث العسكرية.

وثمة مُركّب خاص من الروايات يعود على عزل عمر المريب لخالد. وذلك أن الرواة ما يفتأون يعودون إلى هذا الموضوع، منذ الرِّدّة إلى العام السابع عشر للهجرة: ففي البداية يُلحُّ عمر على أبي بكر عند كل فرصة سانحة، في عزل خالد، ثم يقال إن عزله كان التصرف الرسمي الأول له حين بات خليفة. بل يقال أخيراً إنه كان أو تمّ عزل ثان. وقد أسفرت تحقيقاتي في المراجع مع ذلك عن أنه لم يكن، على الأرجح، عزل على الإطلاق، بالمعنى الحقيقي للكلمة. وهذا خليق أن يعني ظهور أخبار بأعداد كبيرة في كل النصوص المتوافرة تفتقر إلى أي أساس موضوعي.

وجملة القول إن في وسع المرء أن يقول إن كل الاتهامات تنهار في ذاتها عند النظر الأكثر دقة، وذلك أن الآثام المنسوبة إليه منها ما لم يحدث، ومنها ما كان الحدث المعني فيها ليس بالسلوك الذي يستوجب اللوم. وينجم عن ذلك على نحو لا مفرّ منه، مسألة لماذا كان عمر يسترسل، على وجه الإطلاق، في كيل أمثال هذه الاتهامات المشكوك فيها، ما دام من يوجه الاتهامات الزائفة تهدده في الإسلام عقوبات فادحة؟ هناك، على ما يبدو، جوابان: إما أنه كان يفعل ذلك بدافع كراهية لخالد لا يكبح جماحها، وإمّا أنه كان يفعل ذلك عن غيرة على العقيدة مبالغ فيها. وكلا هذين يبدو لي غير ملائم بالنظر إلى شخصية الخليفة. فمثلما كان خالد أعظم من أن يسوّغ سلوكه بالتحذلق اللفظي، كان عمر أعظم من أن يوجه أمثال هذه الاتهامات المهلهلة بدافعٍ محض الكراهية والغرور. ولذلك فأنا أجنح إلى التفسير القائل إن كلاً من الإثم والاتهام مختلق، وذلك من خلال مثال: لم يقتل خالد مالكاً ليظفر بزوجه الجميلة، وإنما

قتل مالكاً في المعركة من أجل استقلال قبيلته. ولم يوجه عمر اتهاماً بسبب قتل مالك ولم يكن هناك زواج من أم تميم، ولم يكن هناك أيضاً اتهام بالزنى، وهذا القول يتضمن لدى الوهلة الأولى، ادعاءً مفاده أنه لم تحدث عملية تزوير ذات حجم هائل في كتابة التاريخ العربي، غير أني أعتقد أن في وسع المرء أن يقول إن الإثم، والاتهام به مختلقان، من دون أن أعُدَّ المؤرخين العرب في الوقت نفسه كذّابين على اختلاف مشاربهم.

لقد وجد في كل العصور، في النظم العمومية ألوان من الصراع على المصالح كثيراً ما تتبلور في معارك بين الأحزاب. وفي هذا الصدد لا يُعدّ مما يمس الشرف أن يجعل المرء ما يأتيه خصمه وما يدعه يظهر في ضوء يسيء إليه، وأن ينسب إليه أشياء لم تحدث على نحو ما زعم. وهذا هو على وجه الدقة، ما يستطيع المرء أن يفترضه أيضاً فيما يتعلق بعصر صدر الإسلام. لقد كان ثمة أوساط كانت سيرة خالد شوكة في عيونها، وكانت لها مصلحة في الطعن فيه. وكان هناك، على نحو مناقض، أوساط تحاول مقابلة ذلك بمثله عن طريق حكايات معاكسة، وكان يجري الرد على كل هجوم بهجوم مضاد، وكان كلا الجانبين لا يحرص على الدقة البالغة في التعامل مع الوقائع. وكان الكاتب الأفضل للكتابات التشنيعيّة، أي ذلك الذي كان يستطيع أن يجعل ادعاءه الكاذب يبدو أكثر قابلية للتصديق، هو الذي يخرج من ذلك منتصراً. وحين أقبل الناس على جمع الروايات عن الماضي، ربّما كان الجمّاع قد فقد الحسّ حيال ما كان أصيلاً أو جديراً بالتصديق وما كان مختلقاً، أو كان يجمع، ببساطة، كل ما كان ينقل إليه، ويدع أمر قابلية التصديق للقارئ. ولذلك فليس مما يمسّ جوهر الموضوع أن نتحدث عن التزوير في صدد روايات كتّاب الحوليات الكثيرة المحرّفة، أو حتى المخترعة. كان الجمّاعون أناساً لا يقلون شرفاً عن المؤلفين أو الجمّاعين المتأخرين، وكانوا جميعاً يجتهدون في الحفاظ على 'المادة الخام'. وكان النظر في هذه المادة، أو حتى الفصل بين ما هو صادق وما هو كاذب، غير وارد في نيتهم على الأغلب. ولا بدّ أن تكون المهمة هي القيام بهذا النقد المتأنّي للمراجع، ثم هذا الفصل، على

قدر ما هو ممكن بعد ذلك. وما عاد في وسع المرء في هذا الصدد، بالطبع، أن يصل إلى نتائج يقينية في كثير من الأمور المتنازع فيها، وسيكون عليه أن يعيش حياته يخالجه قدر غير قليل من عدم اليقين حيال العمليات التاريخية.

وماذا عندما يضطر المرء إلى إعادة النظر في الصورة الشائعة عن العلاقة بين خالد وعمر، وماهية العلاقة التي كانت عندئذ تربط كلا منهما بالآخر؟ يستطيع المرء، بداية، أن يقول إن (سيرتهما) كانتا تدور كل منهما في الاتجاه المناقض للأخرى. لقد كان خالد، خلال الفترة الممتدة حتى وفاة أبي بكر، أكثر وجوداً تحت أضواء المسرح من عمر، الذي لم يكن ينظر إليه إلا على أنه مستنسار للنبي والخليفة الأول، بينما كان خالد ينطلق من نصر إلى آخر. ومع بداية خلافته تَغَيَّر كثير من الأمور: فقد خرج عمر من وراء ظل سلفه، وأخذ يعمل تحت الأضواء. والحق أنه لم يحرز ألواناً من النجاح رائعة، غير أن الأمة كانت تحسّ بيده الصلبة في صورة سلسلة من التنظيمات التوجيهية. وكان ما يزال يترتب على خالد، في مقابل ذلك، أن يشهد فرحة النصر، خاصة في الشام، الانتصار الحاسم للمسلمين، ولكنه يتوارى من ثَمَّ كل التَّواري، من ساحة الأحداث العامة.

كما يمكن إثبات التعارض أيضاً في طبيعة أداء كلا الرجلين. أمّا خالد فلم يكن سوى قائد الجيش المكلّل بالنجاح، ولم يدّعِ في أي وقت من الأوقات حقاً زعامة سياسية أو دينية. وأما عمر فلم يكن ينطوي، في مقابل ذلك، على مزايا عسكرية يظهرها، غير أنه قد كان ظل، بصفته مستشاراً، في نقطة المركز من الأمة الإسلامية الناشئة. وكان له، بعد وفاة النبي، على نحو مطرد الزيادة، أثر بنّاء في تطور الأمة. وفلا سبيل إذن إلى الحديث عن منافسة أو حسد، فالعوالم التي كان كلا الرجلين يتحرك فيها كانت شديدة التباين، ولم يكن الخليفة مضطراً في أي وقت من الأوقات إلى أن يخشى تطاولاً من جانب القائد. وكان خالد، على كل ما فيه من العناد في القرارات المتصلة بالحياة اليومية، يأتلف مع النظام الإسلامي دونما نقد. أما عمر فلا ريب في أنه كان يعرف من جانبه كيف

يقدر المأثرة الهائلة التي أنجزتها عبقرية خالد العسكرية للأمة. لقد كان القائد الناجح بالقياس إليه رجلاً لا يستغنى عنه، مثلما كان بالقياس إلى سلفه. فلماذا يُفترض أنه يسيء معاملته؟

لقد بقيتْ عند ‹ابن منظور 8/ 25› رواية رواها أبو الدرداء بعد أن قام بزيارة أخيرة لخالد. أمّا أن هذه الرواية موثوقة فذلك أمر يلعب دوراً ثانويا في هذا السياق، وهي تتضمن إفادة مطولة لخالد المحتضر حول علاقته بعمر. وهو يتحدث فيها عن أنه كان يحس في بعض الأحيان بالحنق على الخليفة، ولا سيما حين صادر هذا جزءاً من ثروته، غير أنه تغلب على هذا الحنق إذ تبيّن له أن هذا الإجراء لم يكن موجّهاً ضده، ثم يتحدث عن أن المنغّصات بينه وبين الخليفة لم تنشأ إلا عن وضعهما المشترك. وعلى وجه الإجمال فإن مقالة خالد تنضح بالتفهُّم والتقدير العميق للخليفة. ويبدو أن الحال كانت على نحو مماثل بالنسبة إلى عمر. فعلى الرغم من أنه كان يعارض في الحزن الذي يجاوز الحد، فإنه حزن لموت خالد حزناً عميقاً.

ويبدو الأمر تماماً كما لو أن المؤرخين ظلموا كلا الرجلين بطريقة فظة، إذ لم يتحدثوا إلا عن كراهية متبادلة بينهما، تقريباً. لقد اتخذوا منهما، معاً، وسيلة في الجدل الحزبي وبذلك شوّهوا صورتيهما في التاريخ.

7) من أجل فهم كتابة التاريخ في عصر صدر الإسلام

1.7 تقرير عن حالة الأبحاث

ما زال الاستشراق بوجه عام، والبحث في تاريخ الشرق بوجه خاص، في طور الطفولة، إلى حد بعيد، وأيّ عجب في ذلك ما دام التحقيق في كتابة التاريخ لمّا يكد يتجاوز بداياته. ويمكن تقدير الحجم المتواضع لمعرفتنا على أوضح الوجوه من خلال الكتب الثلاثة الضاربة في الغور، في تاريخ الأدب العربي.

فالكتابان الأقدم عهداً وهما: [تاريخ الأدب العربي] لبرُكلْمَن في طبعته الثانية، ‹لَيْدن: 1937- 48› و: [تاريخ التراث العربي] لسزغين ‹المجلد الأول، لَيْدن 1967› لا يزيدان إلا قليلاً عن كونهما فهرسين للمادة المكتوبة المعروفة. وكان العمل الثالث وحده، وهو: [تاريخ كمبردج في الأدب العربي] ‹المجلد الأول، كمبردج 1983› هو الذي يتناول الموضوع بالتحليل. على أن كل هذه الأعمال الثلاثة تتضمّن معلومات أساسية لا تقدر بثمن بالنسبة إلى البحث في كتابة التاريخ العربي.

والحال ذاتها فيما يتعلق بمحاولات النظر في كتابة التاريخ العربي معزولة عما عداها. ومرة أخرى لا يكاد أقدم الأعمال وهو: [مؤرخو العرب وأعمالهم] ‹غتنغن، 1882› لا يَعدو أن يكون جرداً وترتيباً لأسماء المؤلفين والعناوين. ومن الكتب التي تمثل خطوة هامة: [تاريخ كتابة التاريخ عند المسلمين] لفرانتس رُزنتال (1952- 1968 م) وإن كان

الكاتب يهتم بفهم خصوصيات كتابة التاريخ العربي أكثر مما يهتم بالعرض المفصل. وفي مقابل ذلك يفتقر المجلد التجميعي: [مؤرخو الشرق الأوسط] (تحرير: برنارد لويس وب. م. هولت) إلى فكرة عامة جامعة تسلكه في سلك واحد، فهو ليس إلا مجموعة من المقالات في موضوعات تُعدُّ في شطر منها من الموضوعات ذات الاختصاص الضيق للغاية. وثمة إسهام يستحق التقدير قدّمه عبد العزيز الدوري في كتابه: [نشأة الكتابة التاريخية عند العرب] (بْرِنْسْتن، 1983)، غير أن من المؤسف أنه لم ينجز سوى ترجمة النص العربي العائد إلى عام (1960 م) حيث يلفت النظر في أثناء ذلك على نحو سلبي ذلك التشبث بمواقف فِلهَوزِن وكَيتاني.

على أن الدراسة البحثية الحقيقية في كتابة التاريخ العربي استقرت على وجه الخصوص في طائفة من المقالات والدراسات المفصّلة التي لم تجد نتائجها طريقاً إلى الأعمال المنهجيّة إلا في إطار محدود. وأودّ، في الفقرات التالية، أن أوجز المناقشة في وجهات نظر متفرّقة، كل على حدة.

1.1.7 تقويم المراجع في كتابة التاريخ العربي

من الأمور الغريبة الفريدة أن هناك طائفة من العلماء تنكر على عرب الجاهلية وجود وعي التاريخ كل الإنكار، ويقتصر آخرون على تقرير أن الإسلام يمثل الباعث الجوهري لِتَكَوُّن اهتمام بالتاريخ. وهنا يقف جُوْيْنْبل ليشكل الاستثناء من هذا تقريباً، حيث يشهد للعرب بوجود وعي التاريخ عندهم من دون تقييد (جُوْيْنْبل: 1969: 165) وثمة تقدير رزين تقدمه نبيّا أبُتْ:

> «مهما يكن من مسألة وجود الإحساس العربي بالتاريخ وإدراكه، أو عدم وجودهما، وهو موضوع مثير للجدل إلى حد بعيد، فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن محمداً نفسه كشف عن غريزة تاريخية ممتازة، وكان ينطوي على وعي الواثق بالدور التاريخي الذي كان هو ومجتمعه الجديد يلعبانه في تاريخ العالم، ونجح، عن طريق التعليم الأخلاقي والمثل، في إثارة اهتمام فعال، في نفوس أتباعه، لمسيرة التاريخ البشري، منذ خلق الإنسان، إلى نهايته

الأخيرة في هذا العالم والعالم الآخر. لقد قدَّم القران لأتباعه، بقصصه عن الخلق، والأنبياء، والبعث، والجنة، والنار، حافزاً كافياً لمواصلة الاهتمام بالتاريخ وتوسيعه. وما أكثر الإحالات القرانية على عبَر التاريخ. وأعمال كل من الرب والإنسان تقدم التحذير والتوجيه اللذين يُفضيَان إلى إدراك طبيعة التاريخ ذاته، وإدراك مسيرته. وتُعد سيَر الأنبياء ذات دلالة بوجه خاص من حيث كونها أمثلة من التاريخ». (أبُت 1957: I/ 6).

وبذلك يبدو كأن الافتقار إلى الشواهد الأدبية من العصر الجاهلي هو الذي نجمت عنه النتيجة الخادعة التي تفيد أن القوم لم يكونوا يحفلون بالتاريخ في تلك الأيام. وربما صح هذا بالنسبة إلى مكة، ولكن ليس هناك شك في أنه كان في جنوب الجزيرة العربية، وفي إمارة بني لخم، أشكال أولية من كتابة التاريخ. أما مسألة هل يستطيع المرء أن ينظر إلى روايات أيام العرب، مهما كان الشكل الذي حُفظَت فيه، على أنه نوع من الرواية التاريخية، فأمر لا بُدَّ من تمحيصه بمزيد من الدقة.

وبالانطلاق من الفرضية القائلة إن العرب لم يكن لديهم وعي للتاريخ لم يكن للمرء بدٌّ، على وجه التقريب، أن ينتهي إلى النتيجة التي تفيد أن الإسلام كان سبباً في تطوُّر فكرة نوعية عن التاريخ، وفهم التاريخ على أنه تاريخ الخلاص [قدسي] في الحقيقة. وبذلك نقل القوم هذا المصطلح المُثقَل، من التراث اليهودي المسيحي، من دون تفكّر ولا نظر إلى عالم المسلمين.

وقد أعرب غبْ عن حسمه المسألة حسماً كاملاً، لصالح الفرضية القائلة إن التاريخَ لدى المسلمين كان يعني (تاريخ خلاص) على سبيل الحصر تقريباً.

«عندما يلخص المرء هذه التطورات [أي نشوء كتابة التاريخ العربية في عصر صدر الإسلام] تلوح لناظريه حقيقة مفادها أنه على الرغم من عداوة رهط من أوائل الفقهاء للدراسات التاريخية، أصبح المجتمع الإسلامي يتميز بوعي تاريخي [كذا!]. وما من شك في أن المواد التاريخية في القرآن، والاعتداد الطبيعي بالنفس حيال الفتوحات الواسعة، والتنافس بين القبائل العربية أسهمت في ذلك. غير أن السمة الأكثر جدارة بأن تلاحظ، هي أنه، بصرف النظر عن علماء اللغة، كان جمّاعو الروايات التاريخية من المتكلمين

والمحدّثين على سبيل الحصر تقريباً، تحمل على الظن بوجود سبب أعمق، لأن نظرةَ أهل الكلام تفيد أن التاريخ يمثل تجلي الخطة الإلهية لقادة البشرية». ‹غِب: [الموسوعة الإسلامية]، الملحق: مادة تاريخ›.

وقد أقر روزنتال وعبد العزيز الدوري، صراحة، بصحة هذه النظرة، بل أفرد ج. وُنزبَرَ لهذا الموضوع كتاباً خاصاً، هو: [الوسط المذهبي: مضمون تاريخ الخلاص الإسلامي، وتركيبه].

وثمة، بصورة منفردة كل الانفراد، إشارات في المراجع إلى أنه وُجدَت، فضلاً عن البادرة المتصلة بتاريخ الخلاص، أدلة على اهتمام علماني بالتاريخ، وتدوين لمعلومات تاريخية، موثقة، مثلاً في اللوائح الأولية لمشارِكين في أحداث معينة.

وهناك ملاحظتان تقفان في وجه تفسير التاريخ الإسلامي بأنه (تاريخ خلاص) وهما الامتهان النسبي للدراسات التاريخية عند علماء المسلمين، والحطّ من شأن كتابة التاريخ إلى حد يجعله مادة مساعدة في خدمة علوم العقيدة.

وبالنظر إلى إنتاج المؤرخين الهائل للكتب لم تكن كتابة التاريخ تتمتع أبداً بسمعة خصوصية، وكانت على الأقل، لا تعد من العلوم "الأكاديمية". ويشير روزنتال في هذا السياق إلى ما فعله إخوان الصفا من إدراج التاريخ ضمن تسلسل العلوم مما يعد أمراً له دلالة كبيرة. وبموجب ذلك يعد التاريخ من العلوم العملية، ويتبوأ مكانة في النقطة السفلية الأخيرة من فصل (الرياضيات) أي بعد التجارة والزراعة وتربية الماشية ‹روزنتال 1968: 34›. وكان التاريخ حتى أحدث العصور، لا يدخل إلاّ في التعليم الابتدائي، ولم يكن يوصى باشتغال أكثر استفاضة بتفصيل الفكرة الأساسية فيه سوى أبناء الأمراء وموظفي الدولة (أنظر أقوال روزنتال في ‹المرجع السابق 42- 52›.

وكانت النقيصة المتمثلة في كون التاريخ (خادماً للعقيدة) تَعْلّق بكتابة التاريخ العربي منذ بداياته، ولا عجب في هذا، لأن الخطوات الأولى في هذا المضمار إنما قام بها أهل العقيدة الذين كانوا يحصلون المعرفة

التاريخية عن قصد من أجل استعمالها لأغراضهم، ولا سيما في جمع سُنَّة النبي. وكانت المسألة تتعلق أثناء ذلك، إلى جانب سيرة النبي بأوسع معانيها، قبل كل شيء بمادة خاصة بسير الرواة. وكان السخاوي (المتوفى عام 902 هـ/ 1497 م) ما زال يعرِّف كتابة التاريخ بهذه الطريقة:

«تعريف التاريخ اصطلاحاً: وفي الاصطلاح: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، من مولد الرواة، والأئمة ومن وفاة وصحة وعقل، وبدن، ورحلة وحج، وحفظ، وضبط وتوثيق، وتجريح، وما أشبه هذا، مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، ويلحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة، من ظهور ملمة، وتجديد فرض، وخليفة ووزير، وغزوة وملحمة، وغير ذلك». [من كتاب: الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى في عام 902 م] في (روزنتال 1968: 204-5).

على أن مضمون النص لا يعطي الحق في هذا الوصف إلا بصورة جزئية. وبذلك يبدو وكأن كتابة التاريخ سرعان ما تحررت، جزئياً على الأقل، من علوم العقائد، وبات من البدهي أنها مادة علمية قائمة بذاتها.

2.1.7 المشافهة والتدوين: الجدل حول مناهج النقل

كانت أولى المناقشات حول كتابة التاريخ العربي تدور حول مسألة متى غلب النقل عن طريق التدوين على الرواية بالمشافهة، وأزاحها جانباً. ومنذ ذلك الوقت ما عاد هذا الموضوع يدع عالم المثقفين يخلد إلى الراحة، ولا يكاد ينقضي عام من دون أن يتم إيراد حجج جديدة لصالح واحدة من كلتا النظرتين المتناقضتين أو ضدها.

لقد ظل غولدتسيِّر زمناً طويلاً يُعدُّ، بأقواله في تاريخ علم الحديث، بمثابة الركن الأساسي للنظرة القائلة إن في وسع المرء أن ينطلق من انتقال متأخر نسبياً إلى الأعمال المثبتة بالتدوين. وفي هذه الأثناء تم نقل احتجاج كان يعود في الأصل إلى علوم العقائد، إلى كتابة التاريخ من دون تبصُّر على الإطلاق. ثم تراكمت بعد الحرب العالمية الثانية، بوجه خاص، الأصوات التي ردّت التدوين إلى أيام النبي.

وأودُّ فيما يلي أن أتحدث بإيجاز عن الأطروحات العائدة إلى ممثلي

ثلاثة من المواقف الأساسية، مع إعطاء الأولوية للرواية الشفهية، ثم التدوين المبكرّ، ثم الطبيعة المزدوجة للنقول.

وثمة رهط غير قليل من المؤلفين يمثلون النظرة القائلة إن مادة الحديث كانت تراثاً مشتركاً، وكانت أيضاً مُلكاً يتمتع بالحماية المشتركة من قبل الرأي العام العربي. ويمكن تقييم هذا، كما يصوره عبد العزيز الدوري، مثلاً، على أنه كان من الخصائص الإيجابية التي تنفرد بها الحضارة العربية:

«كانت الحضارة العربية شفهية في أساسها تعتمد في وثائقها على الشعر وتجد فيه خير وسيلة لحفظ التراث. أما الإشارات إلى سجلات ووثائق لدى ملوك الحيرة والحميريين في اليمن، والى سجلات وأنساب مدونة لدى بعض العوائل اليمنية والتي أفاد منها بعض المؤرخين، فيما بعد فهي حالات استثنائية.

وكانت الأخبار تُروى في المجالس القبلية وتعدّ عادة ملكاً مشتركاً للعائلة أو القبيلة، وكان بعض الأفراد مثل رواة الشعر أو مشايخ القبائل، الرواة الأساسيين لها، ولم يكن لهذه الأخبار أو الروايات في البدء أسانيد بل استمرت جزءاً من الثقافة العامة وتهم الجميع». (الدوري المدرسة العراقية: 47).

غير أنه يمكن أن ينظر إليها أيضاً، كما في حالة سوفاجيه، على أنها شاهد على ضآلة التطور الثقافي:

«تعد كتابة التاريخ عند العرب، في المقام الأول تطوراً عن الحديث الشفهي، لا من حيث كون ذلك نتيجة طبيعية للأمية، بل قبل كل شيء لأسباب لها صلة مباشرة بإطار من العلاقة الاجتماعية الخصوصية ووجهة النظر العقلية. فقبل الإسلام كانت إحدى القوى الدافعة الرئيسة عند العربي حرصه على سمعته، وعلى شرفه (العِرْض) إذ كان ذلك يستند إلى نُبْل المَحْتِد والى النُبْل المكتسب عن طريق صقلِ الفضائل التقليدية. ولم يكن كل فردٍ يحفظ في ذهنه شجرة نسب عائلته فحسب بل كان يحفظ مآثر أجداده، ولاسيما الأعمال البطولية التي أنجزت أثناء الاشتباكات القبلية. وتتوافر كل الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن أقدم الأشكال التي عرفها العرب عن (التاريخ) نشأت في هذا النوع الأدبي: فهو تاريخ لا واعٍ هدفه الوحيد أن يسلّي ويهذّب، وأن يقدم الأقاصيص أكثر مما يقدم التاريخ». (سوفاجيه 1965: 22- 23).

ويتعرض سوفاجيه، بصورة عابرة، لحجة ثانية ضد الرواية المدوّنة

المبكّرة للأحاديث، وهي الانتشار المحدد الكتابة، وحاول روزنتال أن يصور، بطلاقة كبيرة، الحواجز التقنية التي كانت تعوق تطور الأدب المكتوب:

«ومثلما كانت الحال في العصر القديم التقليدي، كان نشر الكتاب في الإسلام يقتضي أن يعطى عمل المؤلّف حين يفرغ منه، إلى أصدقائه أو تلاميذه بغرض عمل نسخ منه، أو كان يُحالَ إلى نسّاخين محترفين، وإلى تجار كتب يعملون عدداً من النسخ من الكتاب الخصوصي، للبيع. ولم يكن مثل هذا النوع من التنظيم ممكناً في العقود الأولى من الإسلام. وكان عدد أولئك الذين يعرفون الكتابة بالعربية ضئيلاً بالضرورة، ولم يجر إدخال العربية في الإدارة الحكومية على نطاق عام إلا في أيام حكم عبد الملك. أما الأفراد العاديون، كباعة الكتب، فربما كانوا أسرع في إنشاء تجارة للكتب العربة، من الحكومة في تغييرها للروتين الإداري. وليس ثمة دليل لمثل هذا الافتراض ولا هو بالمحتمل أو الراجح. وما من شك في أن الطبقة الحاكمة التي كانت تتكلم العربية، في سنوات الإسلام الأولى كانت أقل اهتماماً بالأدب العربي منها بتعريب إدارتها.وهكذا انقضى أكثر من نصف قرن بعد وفاة محمد قبل أن يتحقق تقدم في نشر الكتب العادية التي لم تكن ترعاها الحكومة مثل عمليات تحرير القرآن. وحتى في ذلك الوقت كان الرجال الذين يسلكون المعلومات التي كانت تهمّ علماء الإسلام الأوائل، أميين على الأغلب، أو نصف أميين. وكانوا قلّما يحفلون بالمهن الأدبية». (روزنتال 1968: 68).

وهذا الإصرار على التخلُّف الحضاري في كتاب ظهر بعد حوالي عشر سنين من دراسة أبُت الأولى من أوراق البردى الأدبية يحدث انطباعاً يبعث على الاستغراب حقاً. وهنا لا يكون من المجدي على وجه الخصوص أن يتبين المرء أن روزنتال ينطلق من أعمال ذات صياغة أدبية. ففي موضع آخر أضفى الصفة النسبية حتى على قوله المتعلق بذلك، بأن نقل تدوين الأعمال التاريخية إلى النصف الثاني من القرن السابع الميلادي (روزنتال 1986: 131-2).

وثمة خط ثالث للاحتجاج. لصالح غلبة الرواية الشفهية يعود على حالات (حظر الكتابة) التي يقال إن النبي أعرب عنها، وبالتالي الخليفة عمر.

وفي الحديث تصريحات عديدة متعارضة للنبي يمكن إيرادها بالتالي ضد التدوين (انظر مناقشة جُوْيْنْبل) (جُوْيْنْبل 1969: 48-49). ويتمثّل مضمون التصريحات المناهضة للتدوين بأنه لا ينبغي أن يدوّن سوى القرآن، وأن السنة تختص بها الرواية الشفهية. وإلى الاتجاه ذاته تشير تصريحات الحظر، وبالتالي ضروب التقييد التي يقال إن الخليفة عمر أصدرها لمناهضة تدوين أقوال مأثورة للنبي. وكان يكمن وراء موقفه الخوف من أن يوضع إلى جانب الوحي مجموعة أخرى من غير الوحي، وذلك خليق أن يقلّل من أهمية القرآن. ويقدّم جُوْيْنْبل العرض التالي لتطور تدوين مادة الحديث:

«كانت الأحاديث في البداية تروى بطريق المشافهة. وبينما كان بعض الصحافة قد ألفوا تدوين قليل منها ليحفظوها في صحائفهم، كانت الأغلبية منهم تحفظ عن ظَهر قلب. والمؤرخون المسلمون يتفقون على أن الصحائف القليلة لا بدّ أن تُعَد استثناءات. ويقال إن أصحابها جمعوها ليسعفوا بها ذاكرتهم بإذن خاص من النبي. وكان الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز أول من أمر، في نهاية القرن الأول الهجري، بتدوين الأحاديث رسمياً، واكتسب بعمله هذا مزيّة دائمة في أعين المسلمين». (جُوْيْنْبل 1969: 7-8).

على أن الاعتراض بأن الشواهد المذكورة لا تعود إلاّ على مادة الحديث ليس بالاعتراض الوجيه، إذ ليس ثمة، بالنسبة إلى العصر الأول، فصل واضح بين التراث الخاص بالعقيدة والتراث التاريخي.

وثمة حجة رابعة تناهض التدوين المبكرّ نراها في أقوال كتب التراجم التي تقول عن كثير من أوائل الرواة بصريح العبارة، إن أحداً لم ير عندهم كتباً. ويعدّ شولر قولهم: «ما رأيت في يده كتاباً قط» من العبارات المكرورة في المراجع الخاصة بالسير، التي كان يَسُرّ القوم، منذ أيام غولدتسيهر أن يوردوها في مناهضة التدوين المبكر. غير أنه يضيف قائلاً: «إنه لا يجوزَ للمرء أن ينتزع التصريح المذكور من سياقه، إذ قد يفيد مجرّد أن المحدّث كان يتلو من الذاكرة في حلقته» (شولر 62/ 1985: 206).

أما أن الذين يمثّلون أطروحة النقل الذي نشأ مباشرة من طريق

المشافهة لا يسمحون لأنفسهم أن تتأثر بحجج مضادة فذلك ما يبيّنه التقرير التالي بقلم بَترِشا كرون:

> «ظلت معرفة المسلمين بالماضي الإسلامي تنتقل بالمشافهة حوالي قرن ونصف القرن. ومهما يكن الموقف من إباحة تدوين التاريخ، فإنه لم يكتب من التراث، بالفعل، إلاّ القليل، إلى أواخر الحقبة الأموية، ولم يجر تألف المؤلفات في التاريخ، بالمعنى الحقيقي إلاّ في أوائل العصر العباسي، في العراق». ‹كرون 1980: 3›.

ما هي الحجج التي تؤيد التدوين المبكّر؟ لقد جعل «نابيا أبُّت»، (وفؤاد سيزكين) على وجه الخصوص، من نفسيهما مؤيدين لبداية جد مبكرة لتدوين مادة مختلفة. وتتواتر الإشارة إلى أن ألويس شبرنغر قد كان عارض تصوُّر النقل بطريق المشافهة على سبيل الحصر ‹شبرنغر 25/ 1865›. وكان من الأتباع الآخرين للنقل المدوّن يوزف هوروفيتس ‹هوروفيتس 1927 – 1928: ولا سيما 536›. ومع ذلك فقد تَلاشت أصوات هؤلاء وتبدّدت في مواجهة نظرية الرواية بطريق المشافهة حصراً، وهي التي كانت تُعرَض بالإجماع تقريباً.

وقدّمت تحقيقات نابيا أبُّت في أوراق البردي القديمة أدلة لا تُدحَض على وجود تدوينات مبكرة وهي تلخص ملاحظاتها على الشكل التالي:

> «إن مخطوطات البردي التي تعود إلى القرنين الثاني والثالث تشهد على انتقال مُبكّر، مُطّرد، من الرواية الشفهية إلى الرواية المدوّنة، وهي تتجلى في تفسير القرآن، والفقه، والسِّير، والتاريخ العسكري والسياسي، وتقدم البيِّنة على وجود مخطوطات في الحديث في متناول اليد، وتداولها، في النصف الثاني من القرن الأول». ‹أبُّت 1983: 298›.
>
> «وعلى هذا فبينما كان العلماء الورعون يجتهدون في التّمسُّك بفكرة الأولوية المطلقة للرواية الشفهية، كانت الكّراريس والكتب تنمو وتتضاعف منذ النصف الثاني للقرن الأول فصاعداً، في كل الميادين الثقافية». ‹أبُّت 1957: 1/ 24›.

وهنا بات الحديث يَرد، منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين، عن كتب تتميز بالاستقامة، ويُفْتَرَض بصورة أولية مع هذا أنها تستند إلى تدوينات خاصة، ذات قالب محدَّد بدرجة تقل أو تكثر، وتعود إلى تاريخ أقدم بكثير.

وتتوجه أبُت نحو الروايات التي تتحدث عن تحريم مطلق للتدوين صرّح به النبي وبالتالي الخليفة عمر. وإذا كان شيءٌ من هذا القبيل فإنه ينحصر بـ(أحاديث) النبي محمد التي يضفي عليها الناس قيمة تضاهي الوحي، ولم يكن يتعلق بالروايات المختلفة عن أحداث من حياته، أو عن تطور الأمة.

وثمة حجة يطيب لأناس أن يسوقوها تأييداً للتثبيت الخطي للأحاديث والروايات، وهي قولهم إن التدوين يحول دون التكاثر الفوضوي، والتلفيق، كما يحول أيضاً، بلا ريب، دون النسيان. وتكتب نابيا أبُت في ذلك قائلة:

«وحين مالت الدروب بالمؤرخين والمحدّثين إلى نهاية القرن الأول كان المؤرخون الأكثر جدّية، وهم الذين كانوا من قبل يلتزمون بتدوين معظم مواده، يتبنّون الإسناد.وكان المحدّث، من ناحية أخرى، قد أصبح مقتنعاً على نحو مطرد الزيادة، بالحاجة إلى تقييد الكلمات، والوقائع والتواريخ. ولذلك كان مستعداً لإعطاء أهمية أكبر مما كان يعطى من قبل، للرواية المكتوبة، لا في صورة معين للذاكرة، بل في صورة إجراء ضد الخداع الشفهي. وهكذا كان من المفروض أن نستمر الرواية بالمشافهة، ولكن كان من المفروض أن يكون ذلك جنباً إلى جنب مع الرواية المدّونة». (سزغين 1967: 1/ 24).

وبالانطلاق من تحليله المستفيض للإسناد، وكذلك لفهرسة الإنتاج المدّون عند العرب، انتهى فؤاد سزغين إلى وجهة نظره الحاسمة، وهي أن المعرفة المرّوية كانت تصاغ بالكتابة، وتنقل، منذ وقت مبكرّ للغاية- بل يقول سزغين في بعض الأحيان، (منذ البداية) (سزغين 1967: 1/ 238- 240). ولتدعيم فرضيته حَشَدَ مجموعة كبيرة من مواضع النصوص يفترض أن تشكل دليلاً على القيام بالتدوين حتى منذ أيام حياة النبي (سزغين 1967: 61- 69). ويجب أن نعلّق على ذلّك، بالطبع، بأن من الممكن، بشيء من النشاط، إيراد لائحة في مثل طول لائحة سزغين على الأقل، للأقوال ذات الضمان الحسن، التي تفيد نقيض هذا بالضبط.

وبالنظر إلى الجدل العقيم حول مسألة متى بدأ التدوين الكتابي للمعرفة المرّويّة، كنّا نظل نسمع، المرة بعد الأخرى، عن مؤلفين يبحثون عن حل وسط، إذا كانوا يتحدثون عن الطبيعة المزدوجة للثقافة المرّوية

عند العرب: ويفيد ذلك أن الرواية كانت مشافهة في شطر منها وكتابة في شطر آخر، مع وجود ميل إلى الازدياد المطّرد للكتّابة. وقدّ مثل ج. شولر، في مقاله: [مسألة الرواية خطية أم شفهيّة للعلوم في عصر صدر الإسلام] (1985).

«إن التساؤل عما إذا كان تناقل العلوم العربية الإسلامية يجري في عصر صدر الإسلام بالتدوين أم بالمشافهة، يمكنه، كما يبدو لي، أن يتحول بسهولة إلى جدال حول الكلمات. وما من شك في أن المشافهة لا تعني بشكل مماثل ما كان يقوم به رواة القصائد الملحمية حين يتناقلون أغانيهم أو ملاحمهم (مادة: الشعر الشفهي) وبمثل هذا اليقين على وجه الدقة لا تتعلق المسألة على الأرجح أيضاً برواية مدّونة، بمعنى النسخ الحرفي، وإعادة نقل كتب محررة بأكملها. وربما كان أفضل ما يصنعه المرء وأكثر ما يستطيعه، أن يتخلى عن مفهومي (التدوين) و(المشافهة) وأن يتحدث، بالأحرى، عن الممارسة في الحلقة أو المحاضرة في عصر صدر الإسلام».

ولا يبقى إلاّ أن يضاف إلى ذلك أن في وسع المرء بالطبع أن يعثر، في المخطوطات الباقية، من المراحل المختلفة لعملية التناقل التي طالت قروناً، على تبلوُرات لكل حالة على حدة، من مادة الحديث، في المخطوطات الباقية. وهذه النصوص المثبتة بدرجة تقل أو تكثر كشفت، فيما كشفت، عن حياة خاصة بها، يمكن إخضاعها لبحث يقوم على نقد النص.

3.1.7 عُمْر الإسناد وقوة إفادته

ومثلما كان الحال في مسألة الرواية اصطدمت المناقشة العلمية أيضاً، بصدد الإسناد، بشكلية ظاهرية وتعثرت عندها. ومنذ عشرات السنين يجري خوض أعنف المناقشات حول مسألة هل يرجع استعمال الأسانيد إلى أقدم العصور، أم أنه لم يفرض نفسه إلاّ في مرحلة متأخرة نسبياً، ثم تداخل في الأحاديث في مرحلة لاحقة، ثم إن القوم لم يتفقوا أيضاً على الإطلاق على مسألة هل يمكن نقل المعارف التي تم تحصيلها حول الأسانيد، والتي خرج بها، على سبيل المثال (شاخت) فيما يتعلق بالنصوص الفقهية، إلى مجال كتابة التاريخ.

أمّا مسألة العمر فقد وصف غولدتسيهر من ناحية «النشوء في نهاية القرن الثاني، وبداية القرن الثالث للهجرة» وهوروفيتس من ناحية أخرى «الاستعمال منذ بداية الثلث الأخير من القرن الأول للهجرة» المواقف القُصوى.

ولقيت أطروحة النشوء المتأخر للإسناد دعماً له وزنه من جراء أبحاث يوزيف شَخْتالتي انتهت به إلى أن يقرر:

> «وعلى أية حال فليس هناك سبب لافتراض أن الممارسة النظامية لاعتماد الإسناد هي أقدم من بداية القرن الثاني الهجري». ‹شَخْتْ 1964: 37›.

ومرة أخرى كان أبُت، وفؤاد سزغين هما اللذان أصرّا، في دراساتهما لميدان كتابة التاريخ، على اعتماد أسبق، للإسناد. وأخيراً شهد الجدل من جراء ذلك انعطافاً حيث بات يشار، على نحو مطرد الزيادة والتواتر، إلى الأحوال المتباينة في كتابة التاريخ وفي علم الحديث. وبهذا المعنى عبّرت عن وجهة نظرها (و. سزغين) مثلاً، في دراستها عن أبي مخْنَف:

> «وأثناء النقل غير النقدي، فيما أرى، لأطروحة شاخت، إلى مجال كتابة التاريخ، لا يُتبيَّن بالمناسبة، بالدرجة الكافية، الفرقُ في المضمون بين النصوص التاريخية والنصوص المأخوذة من كتب الحديث والفقه». ‹سزغين 1971: 78-79›.

وهي تتحدث، فيما يتعلق بمراجع التأريخ، عن تكوُّن بطيء لبيانات الرواة، من التسمية البسيطة لواحد من الضامنين، إلى الإسناد، في أقدم العصور، وتبني حسابها، فيما يتعلق بكتابات أبي مخْنَف (حوالي 70 هـ/ 689 م- 157 هـ/ 775 م) على أساس إسناد مكتمل التطور ‹سزغبن 1971: 78- 79›.

ولم تكن مناقشة إمكانية التعويل على الأسانيد التي يستكن وراءها السؤال عن حجيّة الرواية تسير على هذا النحو المثير للجدل، تماماً، وكان الناقدون الجذريون للإسناد يضعون مجمل نظم التوثيق، أو إضفاء الحجية، موضع الشك والتساؤل، أمّا شَخْت فقد رفض الشواهد التي تدعي أنها تبلغُ إلى ما هو أسبق من القرن الثاني الهجري، وكان هذا يعود هذه المرة على كتابة التاريخ، بصراحة.

> «والشيء ذاته يصح في مضمار التاريخ فهنا أيضاً لم تتعرض الذاكرة الجماعية للمجتمع لإضفاء الصفة الرسمية والمنهجية عليها، وملئها بالتفاصيل، وقولبتها في أحاديث رسمية ذات إسناد سليم إلاّ في القرن الثاني الهجري». ‹شَخْتُ 1949: 154›.

وهذا النص يرجع إلى عام (1949 م) ومع ذلك يكتب همفريز أيضاً، في دراسة ظهرت له منذ عهد قريب فحسب، حول نقد النص في كتابة التاريخ مايلي:

> «إن المسألة هي: هل تمثل الأسانيد (وعلى الأقل تلك التي أخرجها علماء أولو سمعة مرموقة) أصول الرواية الأصلية، أم أنها، بدلاً من ذلك، أشكال من التزييف يقصد بها إضفاء الشرعية على أقوال لم يجر تداولها إلا في مرحلة متأخرة. والمشكلة فائقة التعقيد، ولا يمكن إعطاء قواعد لنقد الإسناد. ويكفي أن يقال إنه ما من إسناد ينبغي قبوله على أساس قيمته الظاهرة». ‹همفريز 1991: 81›.

وهذا يعني أن الجدل حول عمر الأسانيد وقوة إفادتها لم يحسم حتى اليوم.

4.1.7 حول مسألة الحُجيّة

من المعارف القديمة أن المرء يستطيع أن يقول غير الحقيقة مدوّنة مثلما يستطيع أن يقولها مشافهة. كما نعد قديمة أيضاً تلك النظرة القائلة إن (أسْلَمَ) الأسانيد لا يعد ضماناً لصحة الحديث. وإذا صمم امرؤ على أن يطلق خبراً ملفقاً كان من السهل عليه أن يرفقه بإسناد من الدرجة الأولى.

لقد تقدمت بهذه الملاحظات لأن من الواجب على المرء أن يفرق تفريقاً دقيقاً بين (حُجية) الرواية ومضمونها الحقيقي. وقد أشار عدد من المؤلفين إلى هذه العلاقة، وبذلك ذكّروا بوجوب الحذر، على سبيل المثال ‹أبُت 1957: 26› أو ‹سزغين 1971: 95›. وقد خرجتُ أثناء تصفحي للمراجع، بانطباع مؤداه أن كثيراً من الباحثين يُشغَلون بحجية الرواية على وجه الخصوص ويكون اشتغالهم بالمضمون الذي يُروى

أقل من ذلك. ومن الأمثلة الحاسمة على ذلك بوجه خاص أقوال فؤاد سزغين حول ما يسمى بمنهج الحديث الذي يفترض أنه يسمح بتحري أقدم الصياغات لحديث من الأحاديث: فالإسناد يبدو أنه كل شيء، والمتن لا شيء!

وقد تمّ تطوير علم خاص من أجل نقد الإسناد، ومع ذلك يكتب رجل مثل جُوِيْنْبل الذي يدور كتابه حول الحجية، وإضفاء صفة الحجية، عن نقد المضمون، بأسلوب مقتضب، ما يلي:

«إن معظم هذه الأحاديث مركبةٌ بعناية، ومن العسير جداً أن نتأكد من حجيتها. وعلى وجه الإجمال تعد حاستنا السادسة هي التي ينبغي لها أن تصدر الحكم النهائي. ولا يمكن تطوير هذه الحاسة إلا بالقراءة المستفيضة والمكررة». (جُوِيْنْبل 1969: 174-5).

لقد وُجّه المأخذ المتعلق بالتزييف البعيد المدى، إلى مجالين واسعين من الروايةِ المتضمنة في الأعمال الكلاسيكية المرة بعد الأخرى، على نحو متواصل.

وثمة خاصةٌ من خصائص المراجع العربية، سواءً في كتابة التاريخ، أم في الحديث، وهي خاصة (التوازي) تسبَّبت في هذا الصدد، في كثير من الأحيان، في مأخذ التزييف، وبالتالي مأخذ الافتقار إلى الحجية. ويقصد بـ(التوازي) أن يرد المضمون الواحد ذاته عند عدد من المؤلفين في صيغة متبدلة، مع ميل إلى التزويق بالتفاصيل على نحو يزداد اتساعاً على الدوام. وعندما يفهم المرء الحجية على أنها ضمانٌ للنقل الأمين على حرفية الكلام فهذه غير موجودة بالطبع في أخذ المعلومات من أعمال سابقة على نحو ما هو مألوف في المراجع التاريخية العربية. ولكن روتّر أشار بحق إلى أن (طريقة النقل الصحيحة) لم تكن تمثل أمراً إلزامياً للناقل في كل العصور، وإنما استقرت في المراجع العربية أشكال من الأمانة المحدودة في النقل:

«ويضاف إلى ذلك أنه لا يطالب بطريقة الرواية الحرفية الدقيقة، حتى بموجب نظرية النقل المتأخرة، إلا في حالة أقوال النبي، وفيما عدا ذلك لا يُطالب إلا

بنفل يساير مع المعنى، وبجري على وجه الخصوص إقرار أشكال النفصان والزيّادة». (رونر 23- 24/ 1974: 108).

وقد بحث ستيفان ليدر، في مقالة عنوانها: [التأليف والرواية في المراجع غير المؤلّفة] تكشف بدقة أكبر عن الكثير في عملية الرواية من وجهة نظر الحُجيّة. وهو بنظر إلى كل وحدة من وحدات المعلومات (الخبر) على أنها أنموذج يمكن إدخاله في صيغة متباينة، ضمن نصوص لمؤلفين مختلفين، ويمكن أن يمر أثناء ذلك بتطور خاص به، وأن قلب صياغة النموذج وملاءمته على نحو متكرر يمثل عملية أدبية من نوع خاص به، ولا يجوز إساءة فهمه على أنه تزييف.

«وبالطبع لا يجوز أن يساء فهم هذه العملية بأن يقال إنها تزييف، فكل ذمّ لها من هذا النوع سيكون في غير محله. فبنوجيه مثل هذه التهمة لن نـزيد على أن نضفي المصداقية على التأكيد الذي يتضمن أن نسخ النصوص مطابق للأصل على العموم. على أن حقيقة الاقتباس تتجلىّ في صورة رواية لا يمكن إدراكها إلاّ على أنها لوم من قبل أولئك الذين يدعّون أن النسخ الأمين هو المعيار». (لدر 31/ 1988: 71).

ويقول لدَر في النهاية: إن من الممكن، حتى في الحالات التي ما عاد فيها وجودٌ لـ(الطراز البدئي) أن يتمّ الخروج بفكرة عن مضمون المعلومات الأصلية وشكلها عن طريق تقارب الدراسات المعروفة والتقائها على نواة ثابتة.

وبهذا التقويم الحذر لمضمون النص خلّفت كتابة التاريخ الحديثة طريقة البحث عند المؤلفين الأقدم عهداً (مثل: فلهوزن، وكَيتاني) وراءها بمراحل. وما فعله فلهَوزن بنقده لسيف، وهو نبذ سلسلة بأسرها من الروايات على أنها تَلفيق، يسميه أبُت (التماس المخرج السهل) (أبُت 1957: 26). غير أن الانتباه إلى كل نصّ باديء ذي بدء، ذات مرة، وإيلاءه حقه، لا يعني بالطبع أن ينزل المرء على رأي يوهانّس فوك الذي شكا مرة من (الولع اللامحدود بالشك) الذي يتناول به العَلمُ المراجعَ (فُك 93/ 1939: 19). فهذا لا يمكن أن يعني إلا أن يفكرّ المرء، بالنظر إلى الشروط التي نشأت بها، في النصوص المرويّة، بطريقة إيجابية. ومن الجائز ألاّ

يصل المرء إلى نتائج يقينّية بصدد الموضوعات التي تتم معالجتها فيها، ولكنه سوف يستطيع على الأقل، أن يخرج بنظرات رزينة حول آليات الرواية أو حول الحقبة التي كان يكتب فيها المؤلف المعنيّ. وقد وجّه نوت في مقاله: [تاريخ الفتوح، وكتابة تاريخ الفتوح] طعنة إلى المادة المزيّفة غير المجدية على نحو ظاهر في كتب التاريخ:

«. . . ليس هناك مادة عديمة الجدوى، أو عديمة القيمة في أحاديث الفتوح. وتنحصر المسألة في مجرد هل يمكن استعمال هذه المادة مصدراً لتاريخ الفتوح الحقيقي، أم مصدراً لأحداث تاريخية وتطورات تاريخية مختلفة (متأخرة عنها في كثير من الأحيان)». (نوت 10/ 1989: 456).

وحتى حين يفترض المرء أن كل مادة في الحديث تتمتع بـ(الحجّية) بمعنى أنه كان يتم تناقُلها بأمانة حرفية من راو إلى راو، والحال ليس كذلك بالطبع، فسيكون من الواجب عندئذ إخضاع الدور الذي كان يلعبه الجمّاع، مع ذلك، لاختبار أدقّ لأن الجمع كان يتمّ على أساس توفيقيّ.

وكان الجمّاع يتمتع بحرّية نسبية في تصرفه، فكان في وسعه أن يحذف، ويضيف، ويكثّف، ويحرّر، ويؤلف، ويعلّق، وكان من الممكن تنفيذ أي عمل من هذه الأعمال على حدة بأسلوبٍ هادف، أو دون رَوِيّة، وكان يغيّر النص في كل حالة. وكانت الإشكالية تُرى في هذه الأثناء على وجه العموم، ولكن التفكير، ولا سيما البحث، ما زالا في البدايات (روزنتال 1989: 54).

5.1.7 أشكال عرض كتابة التاريخ

لقد توصل الاستشراق إلى حالة ختامية في المجال الهام الخاص بالتصنيف الشكلي، منذ زمن قريب. ولا ينبغي العجب من هذا بالنظر إلى الخطى الوئيدة في المجالات الأخرى، لأن المراجع التاريخية الغنية بمضمونها إلى حد بالغ، في العام الإسلامي،كانت في حاجة إلى تنظيم لكيلا تدع القارىء يغرق في طوفان المعلومات، وهو طوفان من المعلومات التي لا تتضارب على سبيل الخداع، على الإطلاق، مثلما يمكن أن توحي بذلك النظرة السطحية إزاء الإسهاب البالغ، والتي يجب أن تفهم، بالأحرى

على أنها نتيجة نشاط في الجمع والتحرير يبعث على الدهشة، حيث لا تلغي النصوص الأحدث عهداً النماذج الأقدم ببساطة.

وقُسّمت كتابة التاريخ في عصر صدر الإسلام تبعاً لوجهات نظر مختلفة، تقسيماً موضوعياً، وزمنياً، وتقسيماً يتوقف على تاريخ التطور، وتقسيماً شكلياً، ولم يكن يتم رسم الحدود بين المصطلحات، مع الأسف، رسماً دقيقاً.

أمّا أشكال التحديد الموضوعي-الزمني، فهي، ببساطة:

* كتب الأيام، التي تناولت (مفاخر العرب) في عصر الجاهلية، واتُّخذت، كما يرى بعض المؤلفين، أنموذجاً لكتب المغازي، وبالتّالي الفتوح، اللاحقة (ومنها، مثلاً، أخبار بكر وتغلب).

* كتب السيرة، التي يتمثل موضوعها في سيرة النبي، مع تضمين مادة المغازي في بعض الأحيان (ومثالها سيرة النبي لابن إسحق/وابن هشام) في السيرة النبوية.

* كتب المغازي التي أفردت للغزوات وضروب النشاط السياسي للنبي (ومثالها كتاب المغازي للواقدي).

* الكتابات في الردّة، التي تتناول ما يسمى بحركة الرِدّة بعد وفاة النبي (مثل: حروبَ الرِدّة للقلاعي).

* كتب الفتوح التي كان مضمونها تاريخ الفتوحات، حيث كان يمكن أن يكون الإطار الزمني أو الجغرافي الذي كان الكاتب قد اتخذه لنفسه، مختلفاً كل الاختلاف (ومثال ذلك: كتاب فتوح البلدان للبلاذري).

* كتب الفتنة التي تناولت الحروب بين الأحزاب ضمن إطار الأمة، فيما يسمى بالحرب الأهلية الأولى (ومثالها: وقعة صفين، لنصر بن مزاحم).

* تواريخ العالم التي تقول في العادة إنها تعرض تاريخ البشرية منذ بدء الخليقة إلى أيام المؤلف، حيث يتناول إدخال الشعوب والحضارات الأخرى (ومثالها: كتاب سني الرسل والملوك للطبري).

وإلى جانب ذلك توجد ضروب من التجميع من وجهات نظر جغرافية، مثل حوليات المدن، وتواريخ الأقاليم، والعروض التي تتخطى حدود الأقاليم.

على أن ما أصعب التقسيم تبعاً لتقسيم المادة. ففي بداية التطور كانت كتابات وخبرة (أبحاث، أو نُبذات) في موضوعات خصوصية، تتخذ مع الزمن صفة الدراسات (مثل: وقعة صفين، المذكورة). وتحولت هذه النصوص الباكرة فيما بعد إلى تآليف أو مختصرات. والمختصرات، مثل: كتاب المعارف لابن قتيبة، التي تتمثل مهمتها في تقديم نظرة عامة لا تقتضي اهتماماً خاصاً.

على أن الحال تختلف فيما يتعلق بالتآليف التي تستغرق جزءاً كبيراً من إنتاج النصوص العربية. وكان في وسع الجمّاع، أو المؤلف أن يعمل في إطار أشد وجهات النظر تبايناً. وكان نطاق كتابة التاريخ الحقيقية يمتد من سيرة النبي الواسعة النطاق إلى المؤلفات في تاريخ العالم. وإلى جانب ذلك كانت أعمال في الأنساب مثل: نسب قريش، للزبيري ومعجمات في التراجم مثل: كتاب **الطبقات الكبير**، وهو معجم عن الصحابة، أو: **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر، وليس فيه، بالنظر إلى العنوان، سوى تراجم المشاهير الدمشقيين ومجموعات في موضوعات فقهية محددة مثل: كتاب **الخراج** لأبي يوسف ومعها أيضاً تركيبات غريبة، مثل: مجموعات الأوائل. وكانت عملية الجمع أو التأليف تتكرر مراراً، إذ كان المؤلفون اللاحقون يعودون إلى معالجة أعمال أسلافهم، وكان يضاف في العادة ملحق مستقل (ذيل). وكان من الأشكال الأخرى لمتابعة الأعمال الأقدم، ذلك الإنشاء المحبوب للتلخيص (المختصر) حيث لا يجوز للمرء أن يفهم (الاختصار) فهماً حرفياً.

ويجد المرء في تآليف التاريخ الكبرى مبادىء مختلفة للترتيب تطبق فيها: فهناك النظام الحولي، ونظام العقود من الزمان، والترتيب تبعاً لفترات الخلفاء.

وكان مما يُفهم، بحكم البدهية في الحقيقة، أن ثمة تدخلات كانت

تطرأ على المادة الأصلية أثناء التأليف البسيط، ولا سيما في حالة المتكرر منه. ولم تكن هذه التدخلات تمس الشكل فحسب بل المضمون أيضاً في كثير من الأحيان، وأن تلفيقاً كبيراً في مادة الرواية كان يتجلى على هذا الطريق.

وهذا الترتيب يبين أن التراث العربي قد تم النظر فيه وتصنيفه إلى حد بعيد من وجهة النظر الخاصة بتاريخ المراجع، ولم يستعمل إلا قدر أقل بكثير من التفكير، حتى الآن في التحليل الدقيق الشكلي للنصوص. ويكمن السبب في هذا، على الأرجح، في أن كثيراً من مستشرقي أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، كانوا يخرجون من محيط علماء اللاهوت المسيحي وكانوا يحملون معهم من جراء ذلك وسائل جوهرية لنقد النص. ويبدو أن الأمر كان في كثير من الأحيان، مع الأسف، كما لو أن هذه الوسائل تم نقلها بدون حساب إلى أشكال طرح المشكلات في فقه اللغة العربية.

وكان أدعى إلى السرور البادرة الجيدة لتطوير نقد شكلي، والتي قام بها ‹أ. نوت› بكتابه: **[دراسات في نقد المراجع، حول الموضوعات والأشكال، والنزعات، في الرواية التاريخية في عصر صدر الإسلام]**.

وقد تناول أهم اقتراحاته مبادئ التعامل مع مراجع كتابة التاريخ. ومن باب إيجاد بديل آخر لنقد المراجع (القديم) الذي كان تعلقه دوماً بنص من النصوص فحسب، يفترض أن يتم تقييم المادة بأسرها على أساس مراعاة المقاييس الشكلية.

> «وكان من المساوئ الأخرى، الجوهرية [في المنهج القديم] أن القوم كانوا يقْصُرون النقد على تلك الأخبار التي يحتاجون إليها، في كل حالة على حدة، لعرض التاريخ، ولا يوسّعونه مبدئياً حيث يشمل مادة الرواية بأسرها، ثم كانوا في العادة لا يسخّرون، من أجل عرض حدث، أو سلسلة من الأحداث، إلا تلك الروايات التي رويت في المراجع من أجل ذلك على وجه الخصوص، مما لا يعد كافياً بالنظر إلى طبيعة الرواية في عصر صدر الإسلام». ‹نوت 197: 23›.

ويتناول الجزء الرئيس من الدراسة، أولاً، إبراز الأشكال النموذجية المثالية من المراجع، كالوثائق، والرسائل، والخطب، واللوائح، التي

كانت تستعمل في كثير من الأحيان هيكلاً كالقالب الثابت. ثم، ثانياً العثور على العبارات الأدبية المكررة، مثل (جنون الأسماء) (مثلما يحدث عند تشكيل صفوف الجيش، وفي ترتيبات الخلافة، وإيصال الرسائل . . إلخ) والبنى المستعملة في حالات وصف انقضاء الغزوات العسكرية (مثل: 'العبور' والإلحاق، وفتح المدن، والمبارزات . . . إلخ) وعلى الشخصيات الأدبية من أجل تمجيد العصر الأول (مثل: تشاوُر الخليفة مع الصحابة، والتماس الشهادة في القتال، والدعوة إلى الإسلام قبل القتال. . . إلخ). وثمة فقرة خاصة تتناول الأنماط (العبارات التي تقال في النص عند الانتقال إلى فكرة جديدة، والمقدمات التي تكتب لشرح الحجج الرئيسية، في الدفاع، وعلم الأسباب، وعمليات التنهيج) التي كانت تراعى في صياغة النص، والتي كان من الممكن، في ظروف معينة، أن تؤدي إلى تركيب روايات غير مسؤولة.

على أنَّ ‹نوت› يفهم دراسته ذاتها على أنها بداية، ومن المؤسف أن معارفنا لم تتجاوز هذا المستوى حتى الآن.

6.1.7 مناهج نقد النصوص

يُعد نقد المراجع ربيب كتابة التاريخ الاستشراقية. والحق أن كثيراً من المنشورات يحمل بياناً يشير إلى أنه (دراسة في نقد المراجع) ولكن باستثناء الدراسة الكبيرة بقلم نوت لم أجد إلاّ القليل من البوادر المنهجية من أجل علم المنهج. وفي كثير من الأحيان لا يستكنّ وراء نقد المراجع سوى الممارسة التي تفيد أن المؤلف يريد أن يقدم لنفسه حساباً حول نوعية المراجع المستعملة من قبله. أمّا ما يؤول إليه إعلان النيّة المبنيّة على الورع فمسألة تتعلق عندئذ، في أغلب الأحيان، بـ(حاسته السادسة) كما يرد ذلك عند جُوْيْنْبل بهذه العبارة الجميلة. وهذا الوضع غير المُرضي يترسَّب فوق التناقضات التي لا سبيل إلى حلها. وقد نقلنا قول ‹دونّر› آنفاً بهذا المعنى. قارن، على سبيل المثال: ‹دونر 1981: 128 والاقتباس مسجل في القسم 1.4.5› ولذلك أُقدِّم هنا تصريحاً آخر أحَدُّ صياغةً بعدُ، صدر عن ‹بَتريشا كرون›:

«ولكن الرواية تتميز، قبل كل شيء، بدرجة عالية من (الأنتروبيا).[5] ولا يدهشنا أنها حافلة بأشكال التعارض، والاختلاط، والتناقض مع نفسها، وألوان الشذوذ، وإذ أمكن لهذه أن تُنظَّم فمن الممكن أن يخرج المرء بمعنى معين لها. غير أن الكتلة من الرُّكام تقاوم النقد الداخلي مقاومة توهن العزيمة، ولأنها تستعصي على التنظيم، فلن يكون هناك شيء كثير يمكن إثباته أو دحضه». (كرون 1980: 12).

ولا ينبغي إنكار أن (الحاسة السادسة) يمكنها أن تفضي إلى نتائج مدهشة. وأفضل الأمثلة على ذلك، فيما يبدو لي، هو فِلهَوزن الذي رسم صورة للأحداث منسجمة ومتماسكة إلى حد يبعث على الدهشة على أساس قليل من المراجع. ولكن بعد مئة عام من نشر نصوصه يتضح الإشكال في بعض تفسيراته اتضاحاً مطّرد الزيادة. وقد كان لأطروحته عن (مدارس) المؤرخين المختلفة (أي مدرسة المدينة التي 'يمكن الاستفادة منها' والمدرسة العراقية التي يجب نبذها) آثار مُدمّرة على وجه الخصوص في الأبحاث الخاصة بكتابة التاريخ العربي. وظل يُعدُّ من قبيل الوصفات المعتمدة، عهداً طويلاً، أن يعتمد المرء على أخبار مدرسة واحدة، هي مدرسة المدينة، وأن يرفض الباقي بدرجة تقل أو تكثر. وهكذا يكتب (س. هـ بِكَر) قائلاً:

«لقد تعلّم القوم كيف يميزون بين مدارس الرؤية المختلفة التي كوّنت من بينها المدرسة العراقية على وجه الخصوص، ممثلة في سيف بن عمر، رواية لا يكاد من الممكن أن يشار إليها بأنها حكاية، على أن ما هو أدعى إلى الثقة هو تلك الأخبار العائدة إلى مدرسة المدينة ومدرسة الشام، حتى المدرسة المصرية يعتمد عليها إلى حد ما». (بِكَر 1924: 77).

ويظل يطيف روح هذا المفهوم حتى في دراسات عبد العزيز الدوري. وقد ظل هذا المفهوم، على مدى عقود من الزمان يحول دون أن يتمّ البحث في أجزاء كبيرة من مادة الرواية، بصورة جدية. وثمة فكرة أخرى لتنظيم العماء السائد في المراجع العربية، تطوّرت من المعرفة المتزايدة بآداب الشرق غير العربية. وذلك أن المعرفة الصحيحة في حد ذاتها، وهي أنه لا بدّ للمرء أن يتحقق من صحة أقوال كُتّاب التاريخ العرب بوضعها على محك شواهد

الخصم، أدّت في بعض الأوساط إلى شعورٍ بالنشاط والخفة بكل معنى الكلمة. ولننقل مرة أخرى عن ‹س. هـ. بِكَر›:

«إن المراجع العربية حول هذه الأحداث لم تتعرّض للتشويه المتحيّز فحسب؛ بل دخلها الاختلاط والتشويش أيضاً، ولا سيما من وجهة الترتيب الزمني، إلى حد لا يرجى له شفاء. ولعل من بواعث السعادة أن نستهدي على نحو أفضل ببعض المراجع البيزنطية، ولا سيما ثيوفانس». ‹بِكَر 1924: 79-80›.

كما أن بَترشا كرون جعلت من نفسها مدافعة عن إدخال المراجع غير العربية انظر مَثلاً ‹كرون 1980: 15-16›. ولم يفض ذلك بالطبع إلاّ إلى نتيجة مؤداها أن كل تصريح صادر عن هذا المجال تقريباً تُنسب إليه حُجية أعلى من النصوص العربية. ولكن سرعان ما لوحظ لدى النظرة الأدق أن المراجع غير العربية تكشف عن أوجه نقص أو قصور مماثلة لما في المراجع العربية، كما لوحظ بعدُ أن المرء لم يكن يتحرك في مجاله إلاّ عندما كان يعتقد أن الكاتب الذي يكتب بالسريانية ويستمد معرفته من المراجع العربية، يمكن أن يحل تناقضات هذه المراجع.

وثمة بادرة منهجية أخرى تمّت متابعتها بتواتر أكبر، وهي محاولة الإيغال في (المراجع الأولى) أي إعادة تركيب أقدم النماذج، وتوقُّع التخلُّص، بهذه الطريقة، من التناقضات في الكتب المتأخرة عنها. وقد أتاحت هذه الأفكار قوة دفع كبيرة لنقد الإسناد (كما صاغه، مثلاً، نهج الحديث عند ‹سزغين›). وبات القوم يعتقدون في النهاية أن في وسع المرء، عن طريق نقد الإسناد، أن يعيد تركيب المؤلفات الأصلية (المفقودة) من القطع المتجزأة الموجودة عند الكتاب المتأخرين. وحتى هذا السرَيَان للهمة والنشاط سرعان ما تعرَّض للتثبيط، إذ لم يكن للمرء بدٌ أن يدرك أن طريقة النقل عند الجمّاعين تجعل من إعادة التركيب لنصوص المراجع أمراً مستحيلاً، وأن من الممكن، على كل الأحوال، أن يستدلّ المرء على نواة المعلومات عن طريق حالات التقارب في المعالجات اللاحقة.

غير أن أكثر المناهج انتشاراً في التعامل (النقدي) مع المراجع يبدو لي أنه يتمثل في مذهب التوفيق، إذ يستخرج المرء لنفسه من المادة

الخصبة، على وجه الخصوص، حجارة البناء التي تلائم نظرته الخاصة (المفترضة، أو الظاهرية) إلى الأحداث، ويتجاوز الأجزاء الباقية بالصمت. وبهذه الطريقة يستطيع المرء أن يثبت كل شيء، جملة وتفصيلاً، وإذا لم يكن المرء ممن أوتوا النعمة الإلهية، أي (الحاسة السادسة) فسوف يضل ضلالاً لا يرجى له منه شفاء.

ولنذكر، في الختام، بعض المؤلفين الذين مارسوا التجربة بتقنيات جديدة شتى، في نقد المراجع، من دون أن يجد عملهم حتى الآن محاكاةً له على نطاق أوسع. على أن هذا الترتيب لا يدّعي الكمال، بالنظر إلى ما تتسم به المراجع من تعددٍ في جوانبها، كما أنه لا يتضمن تقييماً لكل بادرة منهجيّة على حدة:

* اختصار المراجع: بأن توضع سلسلتان أو أكثر من الأحاديث، عند مؤلفين مختلفين، إحداهما مقابل الأخرى. ومن الأمثلة: ‹ج. م. ب. جونز› في مقالاته: [ابن إسحق والواقدي-حلم عاتكة والغارة على نخلة] فيما يتعلق بتهمة الانتحال؛ و: [الترتيب الزمني في المغازي-مسح النص] وكذلك أيضاً: ‹س. م. السَّمُك› في أطروحته: [الروايات التاريخية عند ابن اسحق] أو :‹س. لدَر› في مقالته: [ملامح الرواية في الكتابات التاريخية الأولى - سقوط خالد القسري المفاجئ] أو ‹ج. روتَّر› في: [حول نقل بعض الأعمال التاريخية للمدائني في حوليات الطبري].

* التحليل الأفقي للمراجع ودراسات الحالة: حيث يجري تقييم مراجع كثيرة العدد، وبالتالي كل المراجع التي في متناول اليد، من أجل عرض للفكرة الأساسية مع وصف دقيق يحيط بها من قريب، بدرجة تقل أو تكثر. ومن الأمثلة: ‹ج. ر. بوين›: [ديوان عمر بن الخطاب: إسهام في تاريخ الإدارة في عصر صدر الإسلام] أو: ‹ج. لاسنر›: [الثورة الإسلامية والذاكرة التاريخية: بحث في أسلوب الدفاع عن العقيدة في العهد العباسي] أو مقال ‹ر. م. سبايت›: [وصية سعد بن أبي وقاص: نموّ تقليد].

* جرد الأشخاص: حيث يذكر كل الأشخاص الذين ذُكروا في سياقٍ

ما، وينتظمون معاً، ومن الأمثلة على ذلك: بترشا كرون: [أرقاء على ظهور الخيل] ‹فْرد دونر›: [القبائل العربيةَ في الفتح الإسلامي للعراق] و‹فؤّاد سزغين›: [أبو مِخْنِف: إسهام حول كتابة التاريخ في العصر الأموي].

* الأبحاث بأسلوب اللمحات العامة: وهي أشكال من الترتيب والعرض بالرسوم البيانية لحالات ارتباط الرواة بعضهم ببعض، ومثال ذلك: ‹هـ. هورست›: [حول الرواية في تفسير الطبري للقرآن] وكذلك في تحقيقات نقدية كثيرة العدد لنصوص المؤلفين الأوائل.

* المحادثة بين المؤلف والقارئ: وهي دراسة للنص من وجهة النظر الخاصة بهذه العلاقة المتبدّلة: في أيام نشوء النص، وفي أيام التّلقّي الحديث، ومن الأمثلة عليها: ‹ج. لاسنر›: [الثورة الإسلامية والذاكرة التاريخية].

* التحليل الكمّي: وهو الإحصاء من وجهة النظر الخاصة بنقد النص، ومن أمثلته: ‹هـ. هورست›: [حول الرواية في تفسير الطبري للقرآن] و: ‹ج. أ. نواس›: [نحو اتجاهات جديدة في البحث التاريخي: تجربة في علم المنهج، باستخدام نظام هرون الرشيد في الحكم المطلق، المفترض، على أنه حالة يراد اختبارها].

* إعداد إطار تحليلي: ‹س. همفريز›: [التاريخ الإسلامي- إطار للبحث].

وقد توضح هذه اللمحة العامة أن ثمة تجاريب يتم إجراؤها من جوانب عديدة، ولكن هذا كله لمجرد عدم توافر منهج للبحث مقنع أو صارم، من أجل التعامل مع مادة المراجع العربية. أما الاعتراض بأن في وسع المرء أن يستخدم المعارف المستمدة من مواد اختصاصية أخرى فلا يأتي في محله تماماً، لأن كثيراً من النتائج التي تمّ تحصيلها من أجل التقييم المبني على نقد المراجع في مضمار كتابة التاريخ بوجه عام، لا يمكن نقلها وتطبيقها على الشروط الخاصة السائدة في النصوص العربية. (انظر على سبيل المثال عمل قياسي مثل ‹برنهايم› (1903)).

2.7 'المادة الخام' في كتابة التاريخ

يقصد بـ'المادة الخام' تلك المعلومات عن حدث تاريخي، التي استطاع جَمّاع مفترض أن يطّلع عليها من روايات عمّا مضى عندما حاول أن يسأل شهود عيان، وبالتالي حفدة شهود العيان عن الحدث المعنيّ. وتبدأ عملية الإعداد للمعلومات التي تم تجميعها بهذه الطريقة مع حفظ المادة المجموعة وتصنيفها. وهذه المرحلة من التطوُّر في كتابة التاريخ تقع بوجه عام، قبل أقدم النصوص التي ما زالت باقية. غير أن من الممكن إعادة تركيبها في حالة توافر الشروط الأولية الملائمة. أمّا أن يكون الجمع والحفظ عن طريق أوراق ومستندات خطية فذلك أمر ثانوي في الحقيقة. وكان في وسع الجَمّاع أن يستذكر معرفته التاريخية أو يثبتها في الصورة التي تروقه. ثم حدث، في وقت ما، أثناء عملية النقل، التدوينُ أول مرة. ومع ذلك فلم تكن عملية تَبدُّل 'المادة الخام' قد اختُتمَت بالتثبيت الخطيّ الأول الباقي، بل بدأت، بالأحرى، سلسلةً طويلةً من النقل ومتابعة المعالجة والاستيعاب تتسم بقدر من الحجّية يقل أو يكثر.

ويمكن تصوُّر العملية، في الحالة النموذجية المثالية، على النحو التالي:

شاهد العيان> الجمّاع> (الراوي)> المؤلف الأول> الجمّاع> الجمّاع.

وكان من الممكن، عند كل مرحلة من مراحل التطوُّر المذكورة، أن تطرأ تغيُّرات نوعية على المعلومات الأصلية وتقلب، بذلك، صورة 'المادة الخام' بالنسبة إلى المراحل التالية قلباً يتعذر معه الرجوع إلى ما كانت عليه الحال من قبل. ويتم توارث الأغلاط في مرحلة من مراحل التطور على مدى كل المراحل التالية للرواية.

وكان من الممكن أن يعطي شاهد العيان، الذي يمكن أن يكون هو ذاته عنصراً فاعلاً، أو محض متفرّج، رواية لا يوثق بها (غير كاملة، أو متحيزة) من دون أن يكون الجمّاع واعياً لهذا بالضرورة ما دام السياق

المعروف للأحداث محفوظاً على حاله. وفي الحالات القصوى كان من الممكن أن تكون الرواية بأسرها مختلفة، وذلك عندما كان شاهد العيان يدعي أن لديه معرفة مباشرة بالحدث. ولكن يبدو أن ما كان أكثر تواتراً ألاّ يكون الجمّاع قادراً بعدُ على العثور على شاهد عيان، وأن يضطر إلى الاعتماد على أقوال طرف ثالث. وفي حالة افتراض حجيّة الرواية، بصورة أولية، يمكن التمييز بين روايات شهود العيان وأقوال الطرف الثالث من طريق استعمال الضمائر، بوضوح.

ومع نشاط التجميع تبدأ الأخطاء الفنية: فالوقائع يتم إغفالها، أو إهمالها، أو نسيانها، أو استذكارها بطريقة خاطئة، وبصرف النظر عن ذلك، كان في وسع الجمّاع بالطبع أيضاً أن ينقل بعدُ وجهات نظره الشخصية إلى مجمل المادة المجموعة، بأن يُلحق بهذه المادة تفسيراً محدّداً. ولكن في الحالة العادية سوف يكون الجمّاع قد تعامل مع المعلومات المجموعة على الوجه الصحيح إلى حد بعيد، وعلى كل حال فقد كان موضوع اهتمامه الأصلي تجميع المعارف عمّا مضى، والحفاظ عليها.

على أن الألوان المماثلة من الإضرار التقنّي بالمادة الخام تَردُ في الاعتبار في مرحلة الرواة. ولكن لمّا كان يُنتظر من الراوية روايات (أمينة) على وجه الخصوص، فسيكون ما يدخل في الحسبان أنه ينطوي على تلفيق مقصود في المادة أقلّ مما يكون في حالة من عداه. وفي مقابل ذلك يدخل في الحسبان بدرجة أكبر، النسيانُ، أو التحريف، أو الخلط، أو قَلْبُ الصياغات، أو الجهل بالظروف والملابسات.

والصياغة الأولى المدونة والمنشورة لـ'المادة الخام' تمثل قفزة نوعية في التطوير. فلكَي ينشئ المؤلف نصاً لم يكن له بدٌّ أن يُعنى بأكبر قدر ممكن من الروايات المأخوذة عن شهود عيان، ويُطوّر منها صورة متماسكة للأحداث. وقد كان في وسعه أن يَقصُر عمله علَى تلخيص الروايات المتفرقة التي يطلع عليها، ويدع الحكم عليها للقارئ. وهذه التقنية هي التي كان يفضّلها، فيما يقال، الجمّاعون في العصر التالي (انظر، مثلاً،

تصريحات الطبري عن تعامله مع الروايات في مقدمة حولياته) ‹الطبري 6-7›. غير أن المؤلف الأول استطاع أن يعمل بأسلوب تركيبيٍّ أيضاً، وأن يرسم من الروايات التي وصلت إليه، صورة للأحداث تبعاً لفهمه الخاص، وأن يضفي بذلك على 'المادة الخام' تلويناً ذاتياً. ومن المهم، فيما عدا ذلك، أن القالب المدّون للكتاب المنشور غيَّر عملية نقل الرواية. وإذا المادةُ التي كانت (حيّة) حتى ذلك الوقت، تتجمَّد، وذلك، في الحقيقة، في القالب الذي أعطاها المؤلف إياه. ثم إن التدوين مَكّن من إضفاء التعدد في الجوانب على عملية الرواية، إذ بات من الممكن أن ينشر العمل في كل المجال اللغوي العائد إليه، وعلى فترات زمنية أطول.

وكان عمل الجمّاعين يتمثل في تطوير عرض إجمالي مستمد من الكتب الأقدم المعروفة لديهم. وفي الحالة المثالية كان الجمّاع، بناء على ذلك، خليقاً أن يتمكّن من إنشاء مجموعة وتوحيد أمينَين قدر الإمكان، مأخوذين من سلسلة محدودة من النصوص المتوافرةَ لديه. ولكن كان يرتبط بعملية الجمع، في مجال الممارسة، في كثير من الأحيان، صياغة جديدة كاملة تقريباً، كانت تضفي على 'المادة الخام' مزيداً من المسحة الذاتية.

وفي وسع المرء أن يقول، مُلَخّصاً، إن 'المادة الخام' كان يطرأ عليها تغير مستمر بين نشوئها عند سرد الروايات الأصلي والقالب النهائي المتوافر، شمل، إلى جانب كل إمكانات إلحاق الضرر من الوجهة التقنية، قلباً للصياغة مطبوعاً بالطابع الذاتي في كل مرحلة من مراحل عملية النقل.

وكان كل ما قيل حتى الآن يعود على أنموذج التطوّر المثالي. ولكن يوجد في الممارسة، لكل حدث، سلسلة كاملة من شهود العيان المتباينين كانت لديهم، ضمن أمور أخرى، إحساسات مختلفة بالحدث يفترض أن يُفضوا بها. ولم يكونوا يُسألون من قبل جمّاع واحد، بل كانوا يسألون من قبل عدد من الجماعين. بل ربما، في بعض الظروف، في أوقات

مختلفة، أي مع وجود مسافة تفصل عن الحدث نفسه، بدرجة تقل أو تكثر. وكان الجمّاعون بدورهم يسمعون روايات من كثير من شهود العصر الذين كان في وسعهم أن يهبوا لهم المصداقية كما يحلو لهم. ولم يكن الرواة، في كثير من الأحيان، يبلّغون روايات جّماعين فحسب، كما أنهم لم يكونوا، على الأغلب أيضاً، ناقلين عادة غريبة في ممارسة منهم لمهنة رئيسية، بل كانوا هم أنفسهم جمّاعين. والشيء ذاته ينطبق على المؤلفين وعلى الجمّاعين المتأخرين. ولم يكن المؤرخون، مثل الطبري، جمّاعين أو مؤلفين فحسب، فقد كان الطبري، في (مهنته الرئيسية) من علماء الكلام والفقه، وقد ألّف سلسلة كاملة من الكتب، منها أيضاً، ولكن ليس أهمّها، حولياته. وبالنسبة إلى هذا العمل كان جمّاعاً فيما يتعلق بالفقرات الأقدم عهداً، ولكنه كان جامعاً ومؤلفاً فيما يتعلق بالفترة اللاحقة. وكان هذا العمل بأسره، من حيث طبيعته (مذكرة) من أجل (محاضراته) ولم يكن من هذه الناحية، مقصوداً أن يُنشّر بالضرورة.

وهذا كله يمثل عناصر أخرى لـ(نقد للرواية). ومع ذلك فأنا لا أودّ أن أختتم هذا (الكشف أو الدليل) قبل أن أكون ذكّرت بأنه لا بدّ للمرء أن يعترف لكلٍ من المشاركبن بأنه كان (ابن عصره).

وفيما يلي سوف أحاول أن أتتبّع مسار التطور لقطعة لا على التعيين من (مادة خام) لأرسم هذا المسار بحيث يكون أنموذجاً، على قدر ما تسمح بذلك النصوص المتوافرة. وسأستخدم لذلك مركّباً من المعلومات من روايات عن النزاع بين خالد وبني جَذيمَة، وهو، في الحقيقة، الخبر الذي يفيد أن خالداً طالب المجتمعين عند وصوله بإلقاء سلاحهم. لقد كان من الممكن، من وجهة نظر ‹المادة الخام› المحتملة، أن يتوقع المرء أن تكون هناك روايات شاهد عيان من جانب المشاركين في عملية خالد، ومن جانب المعنيّين. وإلى جانب ذلك، لا بد أن يدخَل في الحساب شهودٌ من العصر، من مجموعة المسلمين (غير المشاركين). على أن النظرة العامة إلى رواية: «ألقوا أسلحتكم» تكشف عن أنه كانت هناك، فيما قيل، روايات من محيط المعنيّين، والمعاصرين غير المشارِكين،

ولكن لم يرو أحد من المشارِكين إلى جانب خالد شيئاً من ذلك.

لقد تمّ البحث في الفقرة (3.7.5) في أحد عشر مؤلّفاً تضمّنت روايات أطول في هذا العرض للفكرة الأساسية.

وقد أخَذ عشرة من المؤلفين بعبارة: «ألقوا أسلحتكم» وورووها مع الظروف الملائمة لها، ولكن ليس مع الظروف المطابقة لها في الواقع! والاستثناء الوحيد يمثله ابن منظور.

وفيما يلي أقدم مواضع الاستدلال في تسلسل زمنيّ، مع إدخال الاسانيد، لما يتم تقديم بيانات عن المراجع في حالته. وقد صيغت الترجمة بحيث تظل في نصّها الألماني في صياغاتٍ مماثلة لما هو في الأصل. وتوجد أقدم الأشكالَ في سيرة ابن إسحق/ أو ابن هشام، حيث تتعلق المسألة بأقوال لابن إسحق (المتوفى في عام 150 هـ/ 767 م).

المستند الأول:

«ابن إسحق عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حُنيف عن أبو جعفر محمد بن علي:

فلما رآه القوم أخذوا السلاح. فقال خالد: ضعوا السلاح. فإن الناس قد أسلموا.

قال ابن اسحق: فحدثني بعض من أصحابنا من أهل العلم من بني جَذيمَة، قال: لما أمرنا خالد أن نضع السلاح قال رجل منا يقال له جَحْدَم: ويلكم يا بني جَذيمَة إنه خالد والله! ما بعد وضع السلاح إلا الإسار، وما بعد الإسار إلا ضرب الأعناق والله لا أضع سلاحي أبداً». (ابن هشام 19552: 429).

وإذاً فهنا أقدم تثبيت للمادة الخام، وهو بلا شك بقلم جمّاع. وإذاً فما عاد أمام المرء إلا أن يستنتج المرحلة السابقة على ذلك (مرحلة الجمّاع/ الراوية). ويفصل مؤلف النص المنقول عن الحدث مسافة من الزمن تربو كثيراً على مئة عام (العام الثامن للهجرة).

وإذا تناولنا المسألة بدقة فهناك روايتان مستقلتان يَرُدّهما ابن اسحق، رداً منطقياً، إلى أصلين مختلفين. وإنما يجري تلخيصهما هنا لأن هذا هو ما حدث في المراجع الأخرى، ولأن المضامين تعود على حدثٍ واحد.

أما الخبر الوارد أعلاه فيرده ابن إسحق إلى أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، وهو رجل من أهل المدينة، من جيل التابعين. وإذاً فليس ضامنه شاهد عيان، بل هو جمّاع كان يعيش بعد الأحداث ببضع سنين.

أما الخبر الثاني فليس له إلا (إسناد زائف) وهو ضامنٌ لا يذكر اسمه من بني جَذيمَة يفترض أنه مصدر هذهً الرواية الأول. أما لماذا لا يذكر ابن إسحقَ الرجل باسمه، وقد كان يعرفه كما يبدو، إذ جاء في إسناده قوله: «حدثني بعض أصحابنا من أهل العلم من بني جَذيمَة» فذلك ما لا يعلمه إلا الله. غير أن هذا هو ما يحدث على نحو أكثَر تواتراً في هذه الصيغة. وبعد أن يبدو أن المسألة تتعلق بمعاصر للمؤلف لا يعود ثمة معنى للإيهام بأنه كان شاهد عيان بالطبع: ومع ذلك يستخدم الضامن غير المذكور بالاسم صيغة المتكلم ويتحدث بالنص الحرفي للكلمة الموجزة التي ألقاها جَحْدَم في أصحابه من قبيلته.

والمستند التالي يرجع إلى كتاب المغازي للواقدي (المتوفى في عام 207 م/ 82 هـ):

المستند الثاني:

«عبد الرحمن بن عبد العزيز عن حكيم بن عباد بن حنبف، قال: قيل لبني جَذيمَة: هذا خالد بن الوليد معه المسلمون، قالوا ونحن قوم مسلمون، قد صلّينا وصدقنا بمحمد، وبنينا المساجد وأذَّنَّا فيها فانتهى إليهم خالد فقال: الإسلام: قالوا: نحن مسلمون: قال: فما بال السلاح عليكم؟ قالوا إن بيننا وبين قوم من العرب عداوة فخفنا أن تكونوا هم. قال: فضعوا السلاح! . . . فقال له واحد من رجالهم يقال له جَحْدَم: يا بني جَذيمَة إنه والله خالد، وما يطلب محمد من أحد أكثر من أن يقر بالإسلام، ونحنِ مقرون بالإسلام وخالد لا يريد بنا ما يراد بالمسلمين، وإنه ما يَقدِر مع السلاح إلا الإسار، ثم بعد الإسار السيف». (الواقدي 875).

والمسألة تتعلق هنا بالتدوين الرئيسي للواقدي في فصل بني جَذيمَة وبناءً على ذلك يبدو أنه استوعب فيه الكثير من المعلومات التي جمَعها من مصادر مختلفة. وهو يفضي بهذا كله على أساس إسناد واحد يجد استحساناً كبيراً للسلسلة الأولى من الرواة عند ابن اسحق. وكل ما في

الأمر أن هناك ناقلاً يتم إدخاله قبل هذه السلسلة (هو عبد الرحمن بن عبد العزيز). ثم يحيد الواقدي نحو سلسلة ابن اسحق، ويذكر بالطبع اسم الأب، حيث اعتمد ابن إسحق على الولد، ولكن عند الواقدي، بالإضافة إلى ذلك، أجزاء يريدها ابن إسحق لرفع إسناد خاص بها، ثم تتداخل في نسيج الروايات التي تستند إلى رجلٍ من أهل المدينة هو أبو جعفر. أما المخالفة المنطقية المتمثلة في أنه خلّط بين شاهدين عائدين إلى كلا الطرفين المعنيَّين (المسلمون - بنو جَذيمَة) فقد طمسها الواقدي إذ مهّد لكلمة جَحْدَم بقوله: «هنالك قال واحد منَ رجالهم يقال له جَحْدَم».

وبصرف النظر عن المعلومات الجديدة ذات العدد الجم، التي يفضي بها الواقدي هنا، حيث تكتسب القصة منحىً خاصاً كل الخصوصية، فقد ضرب عرض الحائط بقواعد التوثيق، أو إضفاء الحُجية، بطريقة فظة. وإذا كان المرء لا يريد أن يفترض أنه استعمل قولاً ثانياً للراوية ذاته، وهو الأمر الذي لا يُعد راجحاً، فلن يستطيع إلا أن يستنتج أن الواقدي أدخل في اللعبة سلسلة من الروايات الغريبة، غير أنه لم يثبت صحتها. وبعبارة أبسط: فقد تم هنا استخراج 'المادة الخام' التي يعرفها المرء عند ابن اسحق، وتلميعها، وتقييمها تقييماً مختلفاً في أجزاءٍ منها.

ويرجع الإسهام الثالث إلى ابن سعد، (كاتب) الواقدي (المتوفى في عام 230 هـ/ 845 م) الذي يُفترض على وجه الإجمال أنه يستمد مادته من معلمه قبل كل شيء.

المستند الثالث:

«فانتهى إليهم خالد فقال: ما أنتم؟ قالوا: مسلمون قد صلينا وصدقنا بمحمد وبنينا المساجد في ساحاتنا وأذّنّا فيها! قال: فما بال السلاح عليكم؟ فقالوا: إن بيننا وبين قوم من العرب عداوة فخفنا أن تكونوا هم فأخذنا السلاح: قال: فضعوا السلاح! قال: فوضعوه. [ليس ثمة من إشارة إلى جَحْدَم]». (ابن سعد 2/ 1: 106).

أما غياب الإسناد في هذا الموضع فلا يعني الكثير، ما دام المرء يعرف ارتباطه بالواقدي على العموم. ويُعد النص اختصاراً شديداً للصيغة

الموجودة عند الواقدي. فالعناصر الجوهرية متضمنة فيه، ولكن حتى الصياغات تنحرف في أجزاء منها انحرافاً شديداً. وسوف يعثر المرء عليها من جديد عند الجماعيِّن اللاحقين مرة أخرى، ويبدو أن ابن سعد لقي تجاوباً عند المؤلفين اللاحقين أكثر مما لقيه معلمه الواقدي.

وعلى النحو ذاته يقدم اليعقوبي (المتوفى عام 284 هـ/ 897 م) صياغة، من دون إسناد.

المستند الرابع:

«وبلغ جَذيمَة أن خالداً قد جاء معه بنو سُلَيْم فقال لهم خالد ضعوا السلاح فقالوا إناً نخاف أن تأخذنا بإحنة الجاهلية فانصرف عنهم». (اليعقوبي 2/ 61).

وهنا لم يَبْقَ من 'المادة الخام' كما يعرفها المرء عند ابن اسحق، سوى هذه البقية الضئيلة «ألقوا أسلحتكم!». ولكن المرء يستطيع أن يرى، من خلال أقوال بني جَذيمَة، كيف كان المؤلف يتعامل مع الرواية باستخفاف ولا مبالاة. وذلك أنّ المفارقة التاريخية الحاسمة، وهي أن بني جَذيمَة يعرفون ما هو الأمر الذي أصدره النبي إلى خالد، تكشف عن مجمَل هذا على أنه تلفيق ليس له من الحجية إلا المظهر، إذ يأخذ بعنصر مميّز من المادة الخام.

ومع صيغة الطبري (المتوفى عام 310 هـ/ 923 م) يعود الواقدي أدراجه إلى نقطة الانطلاق فهو يقدم مرجعه بأمانة، وهو كتاب ابن إسحق الذي أخذ عنه مباشرة.

المستند الخامس

«ابن حميد عن سلمة عن محمد ابن إسحق عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن أبو جعفر محمد بن علي بن حسين . . . فلما رآه القوم أخذوا السلاح، ففال لهم خالد. ضعوا السلاح فإن الناس قد أسلموا.

ابن حميد عن سلمة عن ابن اسحق، قال حدثني بعض أهل العلم عن رجل من بني جَذيمَة، لما أمرنا خالد بوضع السلاح، قال رجل منا يقال له جَحْدَم: ويلكم يا بني جَذيمَة، إنه خالد، والله ما بعد وضع السلاح إلاّ الإسار، ثم ما بعد الإسار إلاّ ضربَ الأعناق، والله لا أضع سلاحي أبداً!». (الطبري 1649-50).

فباستثناء تحريفات في النص ضئيلة للغاية «لمّا أمرنا خالدٌ بوضع السلاح» بدلاً من: «لمّا أمرنا خالد أن نضع السلاح . . .» تتطابق الصيغتان. ولذلك التزم الطبري، من حيث كونه جماعاً، بالمرجع الذي كان يعدُّه المرجع المتسم بالحُجيّة.

على أن المسألة تختلف كل الاختلاف، في مقابل ذلك، فيما يتعلق بالروايات التي يقدمها أبو الفرج (المتوفى في عام 356 هـ/ 967 م) إذ يورد مادة جديدة كل الجدّة ينسبها إلى شاهد عيان من جانب بني جَذيمَة. ومما يبعث على الدهشة في هذا الصدد، قبل كل شيء، أنه استطاعَ أن يستخرج بعدُ مصدراً جديداً للمعلومات، متجاوزاً ثلاثة قرون بعد الحدث، وهو يشير، بالطبع إلى مجرد مادة النص التي كانت متوافر لديه على الأرجح.

المستند السادس:

«روى الحسن بن علي عن محمد بن زكريا الغلابي عن العباس بن بكار عن ابن دأب عن عبد الله بن علقمة: فلما صبّحهم خالد في ذلك اليوم ورأوا معه بني سُلَيْم زادهم ذلك نفوراً، فقال لهم خالد: أسلمو تسلموا، قالوا: نحن قوم مسلمون. قال فألقوا سلاحكم وانزلوا . قالوا: لا والله، فقال جَذيمَة بن الحارث أحد بني أقرم: يا قوم تضعوا سلاحكم، والله ما بعد وضع السّلاح إلا القتل». ‹أبو الفرج 7/ 282›.

وهذه الصيغة تنطوي على شيئين يذكّران بالعرض المعروف عند ابن إسحق وهما: المطالبة بإلقاء الأسلحة (ولكن: ألقوا! بدلاً من: ضعوا!) وذكر اسم رجل يحذرهم، وهو هنا يحمل اسماً آخر.

وبذلك يترتّب طرح التساؤل عن الحُجيّة في شكل جديد. فبينما يستطيع المرء عند المطالبة بإلقاء السلاح أن يفكر بعدُ بشاهدين مختلفين احتفظا بالصياغة التي استعملها خالد، في ذاكرتيهما على نحو مختلف، لا تتوافر هذه الإمكانية بصدد اسم المُحَذِّر: وهو إمّا جَحْدَم وإماَ جَذيمَة بن الحارث.

ولا تأتي رواية ابن الأثير إلاّ بالغة الإيجاز (توفي في عام 630 هـ/

1233 م). وملاحظته تمثل صياغة تتميز بالأمانة الحرفية إلى حد بعيد لكلتا الروايتين الأوليّيْن عند ابن إسحق.

المستند السابع:

«فلما نزل خالد ذلك المساء أخذ بنو جَذيمَة السلاح فقال لهم خالد: ضعوا السلاح فإن الناس قد أسلموا فوضعوا السِلاح (لا يذكر جَحْدَم)». (ابن الأثير 2/ 173).

والاقتضاب في هذا الموضع يتناقض تناقضاً صارخاً مع مجمل الفصل الذي يسترسل فيه ابن الأثير في الحديث عن هذه القضية إلى مدى بعيد.

ويتحدث النويري المتوفى في عام (733 هـ/ 1333 م) بتفصيل بالغ عن الأقوال المختلفة لأسلافه، ولا سيما ابن سعد، وأبو الفرج:

المستند الثامن:

«فانتهى إليهم خالد فقال: ما أنتم؟ قالوا: مسلمون، قد صلينا وصدقنا بمحمد وبنينا المساجد في ساحاتنا وأذنّا فيها، فال فما بال السلاح عليكم؟ ففالوا: إن بيننا وبين بعض العرب عداوة فخفنا أن تكونوهم، فأخذنا السلاح. ففال: فضعوا السلاح، فوضعوه». (النويري 17/ 316).

«فلما صبّحهم خالد ورأوا معه بنو سُلَيْم زادهم ذلك نفوراً. فقال لهم خالد: أسلموا فقالوا: نحن مسلمون، فقال: فألقوا سلاحكم وانـزلوا، قالوا: لا والله، فقال لهم جذيم بن الحارث أحد بني أقرم: يا قوم، لا تلقوا سلاحكم فوالله ما بعد وضع السلاح إلا القتل». (النوبري 17/ 319).

ولا يحجب النويري هنا حقيقة أنه ورود 'مادة خام' مختلفة كل الاختلاف، ويتحدث عن اثنين من أسلافه: ابن سعد، وأبي الفرج، مع متغيرات في النص ضئيلة للغاية. غير أنه يقدم في القسم الثاني اسماً ثالثاً للمُحذّر، وهو فوق ذلك اسم أكثر احتمالاً أن يكون شاذاً مما هو في نموذجه، حيث يترتب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ثمة خطأ تسلّل إلى طبعة كتاب الأغاني في هذا الموضع. ويتّضح من مقابلة الكتابين أن كلتا الصيغتين ليستا مجرد متغيّرين لحكاية، بل هما على طرفي نقيض من

حيث المضمون: أمّا صيغة ابن سعد فلا مقاومة فيها، وأمّا صيغة أبي الفرج ففيها مقاومة.

ويقدم ابن كثير (المتوفى في عام 774 هـ/ 1373 م) شاهداً حرفياً لصيغة ابن إسحق (مع ذكر مرجعه). ولا حاجة هنا لإيراد مستند النص (انظر ابن كثير 3/ 312- 3).

ويرجع المثال الأخير إلى الدياربكري (متغيّران) (المتوفى في عام 960 هـ/ 1550 م). ويتألف نصه من مادة استعارها من ابن سعد ومن رواية لابن اسحق. وهو لا يقدم مرجعاً إلاّ في الحالة الأخيرة، وهو كتاب الاكتفاء للقلاعي، الذي لم يبق محفوظاً منه القسم الخاص بهذا المثال.

«فلما انتهى خالد إليهم قال لهم: ما أنتم، قالوا: مسلمون، صلينا وصدقنا بمحمد، وبنينا المساجد في ساحاتنا . . . قال فما بالكم مسلحين، قالوا : كان بيننا وبين حيّ من العرب عداوة حسبناكم إياهم، فلبسنا السلاح، فلم يقبل خالد منهم عذرهم.

فلما رآه القوم أخذو السلاح، فقال خالد : ضعوا السلاح، فإن الناس قد أسلموا فقال رجل منهم يقال له جَحْدَم: ويلكم يا بني جَذيمَة، إنه خالد، والله ما بعد وضع السلاح إلا الأسر، وما بعد الأسر إلاّ ضرب الأعناق، والله لا أضع سلاحي أبداً». (الدياربكري 97- 8).

ويكاد نص ابن إسحق يروى هنا كلمةً فكلمة، على حين يبدو أنموذج ابن سعد مشوّهاً إلى حد ما. وينتج عن اللمحة العامة أن 'المادة الخام' التاريخية تتألف من نقطتين جوهريتين:

ا) تصريح خالد: ألقوا أسلحتكم! فقد دخل الناس جميعاً في الإسلام!

ب) كلمة جَحْدَم/ جُذَيم «بعد إلقاء السلاح . . . إلخ».

على أن النقطة الثانية أقل إثارة للاهتمام، وأقل إثارة للجدل. وترد الصياغة النموذجية منذ كتاب ابن اسحق، وتتكرر عند الطبري، وابن كثير، والدياربكري، حرفياً، بينما تتكرر، مع بعض التغيرات، عند الواقدي وأبي الفرج والنويري، غير أنها لم تتعرض للقلب رأساً على عقب.

ويزداد الأمر صعوبة في صدد المعلومات الرئيسية، إذ ترسّبت عند

النواة عناصر مختلفة من المضمون كانت تفسح في المجال بعض الأحيان لتأويل آخر للمضمون.

الصياغة الأساس: «ألقوا أسلحتكم! قد دخل الناس جميعاً في الإسلام!» ترد أول ما ترد عند ابن اسحق، ويكررها الطبري، وابن الأثير، وابن كثير، والدياربكري، حرفياً. أمّا عند الواقدي، وابن سعد، واليعقوبي، وأبي الفرج والنويري، فترد في صورة متبدّلة، وعلى الأغلب من دون الجملة الثانية. وتتطلب ألوان التراكم إلى نَظرة خاصة، إذ فيها نقاط الاستعداد لنيات التحيُّز المختلفة.

ويمكننا أن نميز ضروب التراكم التالية:

* بنو جَذيمَة يزعمون أنهم مسلمون ويشيرون إلى أدائهم الواجبات الدينية - الصدقة والصلاة): الواقدي، وابن سعد، والنويري، والدياربكري:

* خالد يدعو بني جَذيمَة بالذات إلى الدخول في الإسلام: الواقدي، أبو الفرج.

* خالد يسأل عن عقيدة بني جَذيمَة: ابن سعد، النويري، الدياربكري.

* بنو جَذيمَة يذكرون، من أسباب حملهم السلاح، خوفهم من البدو الذين يناصبونهم العداء: الواقدي، ابن سعد،النويري، الديار البكري

* بنو جَذيمَة يفكرون في الهرب حين يرون خالداً ورهطه: أبو الفرج، النويري.

* بنو جَذيمَة يذكّرون خالداً بهمته: اليعقوبي.

فلما ذا ظلّت إحدى النواتين ثابتة، بينما تعرّضت الأخرى للتشويه البالغ؟

أما حكاية جحدم فكانت قصة متكاملة بذاتها، وكان في وسع المرء أن يحذفها من دون أن يحدث انقطاع في مسار التاريخ، وهو ما حدث بالفعل أكثر من مرة. وكانت قصة عديمة الجدوى نسبياً، وكانت تعدّ من روايات القبيلة التي كانت تروى في المدينة من دون أن يكون لها ارتباط بالدافع الهائج إلى سرد الروايات.

على أن الأمر يختلف في حالة كلمة خالد، إذ كانت تمس الاهتمام المركزي للرواة، وهي سؤال هل انتهت المسألة في قضية بني جَذيمَة إلى جريمة بحق الإسلام؟ إن في وسع المرء أن ينظر إلى التراكُمات المختلفة على أنها إضافات وزيادات. ووسائل مساعدة في الاحتجاج لأحد المؤلفين الأوائل، لم تكد تخرج إلى الدنيا حتى كتبت لها حياتها الخاصة. وكان الجمّاع إذا قرر اختار نموذج نصّ يتضّمن تراكماً محدداً حول نواة المعلومات أخذ بكليهما معاً، وفي الأغلب من دون أن يدع في المسألة ما يؤدي إلى إدراك حدوث حدّ من المصداقية. غير أن مثال اليعقوبي يظهر أن ليس كلّ تراكم يتوقّعً له أن يتم الأخذ به من قبل المؤلفين اللاحقين، وهذا يعني أن هناك محاولات لتوسيع النواة، منها الناجح ومنها العبثيّ.

وإذا ألقى المرء نظرة عامة على مسار تطّور 'المادة الخام' فإنه لا يمكن تقرير تطوّر على خط مستقيم، بمعنى تحسين النواة على نحو مطرد الزيادة، أو على النقيض، أي تقرير اختفاء المعلومات. لقد كان الجمّاعون المختلفون يتصرفون بالمادة المعروفة لديهم كما يحلو لهم، بطريقة مختلفة تماماً، فكانوا يختصرون أو يوسّعون أو ينوّعون، أو يروون رواية حرفية، غير عابئين بقرب الزمن أو الابتعاد عن المرجع.

ويمكننا أن نصوغ استنتاجاً ختامياً في منهج نقد النصّ مؤدّاه أنه يمكن أن تُستخلَص من النظر الإجماليّ في مركّب الرواية خطوط تقارب تتلاقى في نواة 'المادة الخام' التاريخية. ولكن حتى عندما يكون المتابع قد وصل إلى نواة المعلومات لا يستطيع أن يستدل على الحقيقة استدلالاً يقينياً. وما من شك في أن التحليل الإجمالي يمكّن من القضاء على التراكمات على نواة من نوى المعلومات بطريقة الطرح أو الإسقاط.

3.7 عملية التجميع

للتجميع في الألمانية مذاق جانبي سلبي، سواء أكان ذلك بأن يتذكّر المرء الدلالة الأساسية للكلمة (السّلب، أو الابتزاز) أم بأن ينظر المرء

إلى هذا الحدث على أنه تجميع قائم على الشعور المتبلّد، لما يُعثَر عليه، ينقصه الاجتهاد التنظيمي في التنقيح. وقد أشاع فِلهوزن المعرفة بهذا المصطلح من أجل نقد كتابة التاريخ العرَبية، وهو يميّز بين عمليات التجميع الأقدم والأحدث عهداً، ويجد لعمليات التجميع الأقدم عهداً كلمات بالغة الخشونة:

«هذه [التجميعات القديمة] ترصف المتغيرات، من دون استيعاب، بعضها إلى جانب بعض، وتبيّن مصدرها مع ذلك. وفي هذا يكمن، مثلاً، فضل الطبري على ابن الأثير على الرغم من أن هذا أكثر فهماً وكمالاً من ذاك. وإلى جانب الطبري يرد في الاعتبار عندنا البلاذُرى على وجه الخصوص، فهو أقدم عهداً من ذاك، ولديه مع ذلك فهو لا يميز بين أهل ثقته بوضوح شديد، ويقطّع أوصالهم تقطيعاً أشدّ عن طريق مبدأ الترتيب الجغرافي البحت». (فِلهوزن 1899: 3).

وإذاً فما هو التجميع، وكيف كان الجمّاع يفهم نفسه؟ لكي نجيب عن هذا لا نستطيع إلا أن نستخدم الانطباعات المستمدة من المطالعات في تجميعات مختلفة. أما أن الجمّاع نفسه يعطي المعلومات عن عمله، فذلك هو الاستثناء (انظر الطبري، التمهيد للحوليات). والترتيب التالي للّوائح محاولة لوصف موجز لظاهرة التجميع:

* الجمّاع يفهم نفسه على أنه جامع ومحافظ، لا على أنه مؤلف.
* وهو يغرف مادته من الكتب التي كانت تتوافر بين يديه، ومن نصوص المحاضرات، ومن الاستطلاعات الخاصة.
* لا يجتهد من أجل الكمال، ولا من أجل أعلى درجة ممكنة من الحجّية.
* لا تضايقه ضروب التكرار والصياغات المختلّة، والتناقضات.
* يسمح لنفسه بأشكال من الاختصار، والصياغات المقلوبة، والتلخيصات.
* يقدّر المُعَوَّليّة المعترف بها لناقل، غير أنه لا يسمح لنفسه أن يردعها انعدام المُعَوَّليّة المعروف لراوٍ آخر.
* يرتّب المادة تبعاً لهوى نفسه.

* يستخدم معايير في الاختيار لا يفي بها مع ذلك في العادة.

* يحجم عن إبداء الملاحظات التقييمية إلى حد بعيد.

وهذا الترتيب يحدث انطباعاً كما لو أن المرء يجد نفسه أمام عمل من أعمال الاجتهاد بعيد عن المنفعة الخاصة. غير أن الحال تبدو على النقيض من ذلك إذ كانت تستكنُّ وراء ما يسمى بنشاط التجميع الصرف تدخلات المحرّر في المادة (الاختيار، الاختصار، التكملة، الدمج والتوليف، والترتيب، والكتمان) التي ما كانت لتكون أكثر عنفاً لو أن المؤلف أثبت مقدرته على عرض مستقل، بالاعتماد على نفسه. وعلى هذا فقد كانت تتوافر للجمّاع، بلا ريب، إمكانية التزييف والتلفيق ‹انظر نوت 1973: 12-13›.

وسوف أحاول، فيما يلي، مرة أخرى، أن أبيّن، من خلال مثال لا على التعيين، من حوليات الطبري، كيف كانت تجري عملية التجميع. وقد اخترت لذلك المادة التي يمكن الإحاطة بها نسبياً بنظرة عامة، حول قضية مالك. ولدى الطبري حول ذلك رواية مركزية تمّ تطويعها لتكون ملائمة لعرض ردّة بني تميم، وإلى جانب ذلك عدد ضئيل من الإحالات الإضافية في موضع آخر أُدرِج في خاتمة اللمحة العامة.

التجميع عند الطبري

الرقم	الصفحات	الطول	الإسناد	بيانات المحتوى
1	1908-1917	125 سطراً	فيما ذكر السّريّ عن شعيب عن سيف عن الصعب بن عطية بن بلال عن أبيه	الرواية الرئيسية حول ظهور سَجاح - سَجاح تكتب إلى مالك، ضمن أمور أخرى. - مالك يجيب ويسدي النصح - الحرب الأهلية عند بني تميم - مالك في تحالف مع سَجاح - المشاركة في القتال ضد رباب

2	2-1921	17 سطراً	كتب إليّ السريّ بن يحيى عن شعيب عن سيف عن الصعب بن عطيه بن بلال	- انصراف سَجاح - مالك يمثل البقية الباقية من المقاومة
3	3-1922	18	كتب إليّ السّريّ عن شعيب عن يوسف عن سهل عن القاسم وعمرو بن شعيب قال	- خالد يخرج إلى البُطاح - عصيان الأنصار - كلمة خالد - دعوة الأنصار إلى خالد - لا يُعثر على أحد في البُطاح
4	1923 1926	39 سطراً	قال أبو جعفر، فيما كتب به إليّ السريّ بن يحيى يذكر عن شعيب بن عمر عن خزيمة بن شجرة العُقفاني عن عثمان بن سويد عن سويد بن المثعبّة الرياحي قال...	الرواية الرئيس حول مالك - خالد لا يجد أحداً في البُطاح - قد كان مالك أرسل رهطه إلى دبارهم - كلمة مالك في قومه - خالد يبعث قوة للاستطلاع - أوامر أبي بكر إلى الجيش - مالك يؤتى به أسيراً إلى خالد - اختلافات الرأي في يربوع. - الخلط اللغوي.
				- ضرار بن الأزور يقتل مالكاً. - أبو قَتَادة يتهم خالداً - أبو قَتَادة يشتكي لدى أبي بكر - خالد يتزوج أم تميم. - انتظار فترة الطهر. - عمر: إن في سيف خالد لرهقاً. - عمر يطالب بمعاقبة خالد. - أبو بكر يعذر خالداً.

				- أبو بكر يدفع الدية. - خالد يَمثل بين يدي أبي بكر. - أبو بكر يصفح عن خالد. - اللوم بسبب الزواج.
5	1926	7 أسطر	كتب إليّ السريّ عن شعيب عن سيف عن هشام بن عُرْوَة عن أبيه قال..	- اختلاف الرأي في مالك - متمّم عند أبي بكر - أبو بكر يكتب إلى متمم - عمر: إن في سيف خالد لرهقاً - أبو بكر: لا أغمد سيفاً . . .
6	7-1926	8 أسطر	كتب إليّ السريّ عن شعيب عن سيف عن خزيمة عن عثمان عن سويد قال...	- بهاء شَعر مالك - رأسه أثفيّة - أشعار لمتمم في مالك - عمر يستفسر من متمم
7	1929 1927	29 سطراً	حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة قال حدثنا محمد بن	- توجيهات من أبي بكر بصدد الردّة - أبو قَتَادة يشهد على إسلام
			إسحق عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أنّ	مالك. - أبو قَتَادة يقسم على ألاّ يقاتل بعدُ أبداً تحت قيادة خالد. - أبو قَتَادة، حول مهمة قوة استطلاع - خالد يستجوب مالكاً. - عمر يتهم خالداً (بقتل مسلم وبالزنى) - خالد في المدينة لتقديم الحساب.

				- مشهده مع عمر أمام المسجد. - قلق خالد حيال موقف أبي بكر - أبو بكر يصفح عن خالد. - خالد وعمر (ابن أم شملة). - خيبة أمل عمر تجاه رد فعل أبي بكر - عبد الأزور الأسدي قتل مالكاً
8	1929	سطران	قال ابن الكلبي	ضرار الأزور قتل مالكاً.

وإلى جانب المواضع المذكورة التي تشكلّ مركّباً خاصاً من النصوص هناك أيضاً عدد من المواضع الأخرى التي يذكر فيها مالك، وبالتالي زوجته:

* صفحة (1750) ‹ابن إسحق›: كان مالك واحداً من عمال الصدقة أيام النبي.
* صفحة (1880) ‹سيف›: إرسال أمراء الجيوش الأحد عشر ضد المرتدين.
* صفحة (1963) ‹سيف›: في رواية عن الرِدّة في البحرين: تذكر ردة مالك.
* الصفحات (1938-1945 م) ‹سيف أو ابن إسحق›: تذكر أم تميم مراراً في الروايات عن المعارك في اليمامة.
* الصفحة (2070) وما يليها ‹سيف›: يجري التذكير بقتل مالك في الرواية عن المُصَيّخ.
* الصفحة (2148) ‹ابن اسحق›: كان أحد الدوافع إلى عزل خالد قتل مالك.

وتبين النظرة العامة أن الطبري (على كثرة ما يتردد في روايته عن الرِدّة

والفتوحات) يتخذ من سيف مرجعاً رئيسياً، ويضيف إليه، قبل كل شيء، رواية ابن اسحق، من باب التكملة. أما العنصر الثالث، وهو الخبر الوجيز لابن الكلبي، فلم يؤخذ به، على الأرجح، إلا تصحيحاً لذكر الإسم المنطوي على التعارض ‹سيف: ضرار بن الأزور- ابن إسحق: عبد الأزور الأسدي- ابن الكلبي: ضرار بن الأزور›.

ومن الواضح أن كل المراجع الثلاثة كلها كانت متوافرة بصورة خطية بين يدي الطبري. غير أن حُجيّة تجميعه لا يمكن تحصيلها في الذهن بصورة مباشرة إذ لم يبق كتابَ الرِدّة والدار لسيف محفوظاً ولا كتاب الخلفاء لابن إسحق.

ولا يعود من قطَع سيف الخمس على قضية مالك بصورة مباشرة سوى الأرقام (4، 5، 6) على حين تعود الأرقام (1، 2) على قصة سَجاح التي لعب فيها مالك دوراً ثانوياً. أما الرقم (3) فيعود على جيش خالد وعلى نزاع حول سلطة الخليفة. وينسب القسم الرئيسي من قضية مالك إلى سويد ابن المثعبة الرياحي (ويكتب ‹دونر›: سويد بن المثعبة) ‹دونر 1993› الذي كان هو نفسه من بني تميم ولكنه لم يكن شاهداً معاصراً إذ يفصله جيلان فحسب عن سيف. أما ما يتعلق بالأخبار الواردة من المدينة فيعتمد فيها سيف على هشام بن عُرْوَة من دون أن يبين الواسطة في الإسناد. وفي مقابل ذلك يعتمد ابن اسحق، الذي يروي القصة من وجهة نظر الأنصار بدرجة أكبر، فيعتمد على ابن أبي بكر، عبد الرحمن، الذي كان في ذلك شاهد عيان.

وبالنسبة إلى عملية التجميع يعني هذا أن ابن إسحق وسيفاً هما اللذان قاما بتجميع الأخبار التي يعتمدان عليها، سواءً أكان ذلك بأنهما حصلاها بنفسيهما عن طريق السؤال، أم أخذاها من الكتب. ويبدو أنهما قد كانا جمعا مركبات من النصوص أكبر حجماً من أخبار متفرقة. وقد قام الطبري بموجب ذلك بعملية تجميع ثانية، وأعطاها وجهاً جديداً.

ويمكننا أن نقرر، من وجهة نظر تماسك الروايات أن تجميع ابن إسحق لا يطابق تجميع سيف إلا بصورة جزئية، وعدد الأخبار المتوازية

أقل من عدد الروايات المختلفة. ومع ذلك لا ينتج عن ترتيب الطبري صورة خالية من التناقض، لأن قسماً لا يستهان به من أخبار كلا ضامنيه لا يعد متكاملاً، بل الأحرى أن بعضه يستبعد بعضاً بصورة متبادلة (ولا سيما النقطة الجوهرية المتعلقة بظروف قتل مالك: إذ يتم القتل عند ابن إسحق بأمر من خالد بعد استجوابه الذي يتضح فيه ارتداد مالك، أما عند سيف فيتم القتل على أساس "اللبس اللغوي"). وباستثناء ما يرد في حالة اختلاف الاسم، لا يفعل الطبري شيئاً للتخلص من أشكال التناقض.

فأي شيء كان الإنجاز الخاص للطبري عندئذ؟ لكي نصل إلى أساس هذه المسألة سيكون من الضروري أن ننظر نظرة إلى الوراء في الفقرة (2.5) والجداول الخاصة بوضع المعلومات في المراجع الأخرى. وتسفر المقارنة عن أن الطبري كتم نقاطاً جوهرية كان من الممكن أن تكون معروفة لديه على وجه الإطلاق، وبالتالي أهملها:

* رَفْض مالك أداء الزكاة، وتوزيعه إياها (عند وَثيمة والبلاذُري).
* قول مالك إنه مستعد لإقامة الصلاة من دون زكاة (عند وَثيمة).
* كل الروايات عن المعارك في بعوضة (عند أبي تمام، وخليفة بن خَيَّاط، والبلاذُري).
* كل الروايات تقريباً عن شقيق مالك، متمم، وقصائده.

وهذه الروايات، كلها تقريباً، تقدم، قبل كل شيء، مادة كان في وسعها أن تضع الوزر عن خالد، لأنها كانت تكشف عن الموقف المنطوي على التمرد والنزوع إلى القتال عند مالك تجاه المدينة.

وعلى ذلك فقد تدخَّل الجَمّاع في 'المادة الخام' تدخلاً كبيراً، وقام باختيار يتسم بالنزعة الذاتية إلى حد بالغ. ولكي يلفق المرء لم يكن مضطراً بالضرورة إلى تزوير الأحاديث، بل كان محض الاختيار المغرض من الروايات المتوافرة يتيح له أن يحول صورة الأحداث في هذا الاتجاه أو ذاك.

أما القارىء الذي لم يكن يعرف سوى نصّ الطبري فقد ظل هذا التَّدخل خافياً عليه، وزاد في ذلك أن الجَمّاع كان يقدم، عن طريق المقابلة

بين المراجع المختلفة انطباعاً يوحي بالرزانة والبعد عن التحيّز.

4.7 الأسانيد في نصوص عصر صدر الإسلام

ويعد الطبري بين أوائل الجماعيين، مَنْ كان أكثرهم ذكراً لأسماء ضامنيه. وقد استخدم في ذلك التقنيات التي كانت مألوفة لديه من حيث كونه من علماء الحديث. ولكي أصل إلى تقييم لهذه الأقوال بحثت في عينة عشوائية أوسع نطاقاً من كتابه: فهو يقدم من أجل حملة خالد في العراق رواية متواصلة (الصفحات 2016-2077) وهي تمثل القسم الختامي من أخباره عن عام (12 هـ). وتبدأ الفقرة بإرسال خالد من اليمامة إلى العراق، وتنتهي بالأقوال عن رحلة حجه. وحول هذه الكتلة من النص عدد ضئيل من الأقوال التي تعود على نشاط خالد في العراق، غير أنها متناثرة بين روايات أخرى. وأعتقد أنني اخترت فقرة تمثلها حقاً، يمكن أن تُستنتَج منها استنتاجات معينة فيما يتعلق بتعامل الطبري مع الأسانيد.

ونورد في البداية بعض البيانات الإحصائية:

* تنقسم كتلة النص إلى ثلاث وسبعين من الشذرات ذوات الأصول المتباينة (من بضعة سطور إلى بضع صفحات).

* هناك إحدى عشرة فقرة من دون إسناد، ويتم إيرادها في العادة من دون تمهيد في ثلاث حالات، بعبارة: قال أبو جعفر [الطبري] وتتعلق المسألة في الأغلب بعناوين فرعية، وبيانات خاصة بالترتيب الزمني، ولكن تجري ذات مرة رواية فقرة بأسرها بهذه الطريقة (حول حَجّة خالد).

* ومن أجل بيان المراجع يستخدم الطبري، على الإجمال (51) إسناداً مختلفاً. وينجم الاختلاف أو التناقض عن إيراد ما يصل إلى ثلاث سلاسل من الرواة في بعض الأحيان من أجل خبر واحد في بعض الأحيان. وأن هناك سلسلة من الأسانيد التي تظهر مراراً وتكراراً.

* ثمة إسناد يستعمل تسع مرات (فيما حدثنا عبيد الله بن سعيد

الزُّهْرِي، قال حدثني عمي [أي أبو يوسف يعقوب] قال حدثنا سيف بن عمرو بن محمد، عن الشعبي) وإسناد آخر يستعمل خمس مرات، وثلاثة أسانيد يأتي كل منها ثلاث مرات، وستة يردن في موضعين مختلفين.

* يبلغ أطول الأسانيد التي يعددها الطبري إحدى عشرة حلقة، على حين يوجد، على نحو معكوس، سلسلة كاملة من التفاصيل التي لا تتضمن سوى عنصر واحد.

* يظهر سيف بن عمر في أربعة وأربعين من الأسانيد، مما يؤكد أهمية رواياته.

* تمتد السلسلة حتى تصل إلى سيف في ست وعشرين حالة عبر كلا المحدّثين، السّريّ وشعيب، في ست عشرة حالة عبر عبيد الله بن سعيد الزُّهْري، وعمه أبي يوسف يعقوب، وفي موضعين يبدأ الإسناد بسيف مباشرة.

* في كل الأسانيد، البالغ عددها واحداً وخمسين، لا يرد سوى تسعة وخمسين اسماً، وهذا يعني أن المسألة تتعلق بحلقة ضئيلة من الشخصيات تضمن الرواية عند الطبري.

* يعد وجود الرواة البارزين أقرب إلى الندرة في هذا الصدد.

الرواة	عدد مرات ذكر اسمهم
الشعبي	14
هشام بن الكلبي	3
عمر بن شبة	2
أبو مِخْنَف	2
الواقدي	1
ابن اسحق	1
المدائني	1
الزُّهْري	1

فما الذي يمكن استقراؤه من هذه التفاصيل الإحصائية؟

أما النصّ، على إجماله فليس بالمجزّأ تجزيئاً مفرطاً. على أن وحدته يتمّ توكيدها بعد ذلك بما له من نصيب كبير من معلومات سيف.

وأما أن هناك فقرات كثيرة نسبياً ليس فيها بيان صريح للمراجع، فذلك أمر يمتّ بصلة إلى العمل في التجميع الذي قام به الطبري: فقد تدخّل في المادة في أثناء تحريرها، ومنح نفسه في بعض المواضع الإسناد المفصّل إذ أشار إلى ما سبقها.

على أن شكل الإسناد شديد التباين، إذ يراوح بين البيانات المحرّفة (مثل: قال المُجالد) وعمليات الربط واسعة النطاق بين عدد من سلاسل الرواة كما في المثال التالي:

«حدثنا عبيد الله قال حدثني عمي عن سيف عن زياد والمهلّب عن عبد الرحمن بن سياه الأحمري. وأمّا فيما كتب به إليّ السريّ عن شعبب عن سيف فإنه عن سيف عن المهلّب بن عُقْبَة وزياد بن سرجيس الأحمري وعبد الرحمن بن سياه الأحمري وسفيان الأحمري قالوا. . .». (الطبري 2026-7).

فهنا ينحرف الطبري، في متابعة لأنموذج سيف على الأرجح، انحرافاً بعيداً جداً عن النموذج المثالي للإسناد، لأن المرء لا يكاد يستطيع أن يقول في النهاية من يستطيع أن يضمن المعلومات، وما المعلومات التي يتمّ ضمانها، حتى وإن كانت السلسلَتان تستقيمان مراراً في عناصرهما.

على أن الانطباع المختلط المُشَوَّش الذي يحدثه المجموع يزيد من شدته أيضاً أن المسألة في صدد الرجال الثلاثة من بني أحمر تتعلق بمن يسمُّون بالمجاهيل، أي أولئك الذين يبحث المرء عنهم عبثاً في معجمات التراجم.

وحتى الإسناد الذي يستعمل تسع مرات، والذي يساير في الحقيقة المعايير، تبعاً لشكله الخارجي، لا يعد مقبولاً على وجه الخصوص، مع الأسف: فهو ينتهي بالشعبي الذي كان في الحقيقة راوية مهماً ومحترماً، غير أن فترة حياته (19- 103 هـ/ 640- 721 م) تفصله عن الأحداث مدة لا تقل عن جيل. ولا يمكن للمرء أن يستنتج من ذلك، سوى أن سيفاً أخذ مجموعة الشعبيّ من دون أن يعرف ضامنيه أو يذكرهم. وثمة نقطة ضعف

أخرى في هذا الإسناد الخصوصي تكمن في أن نقل روايات الشعبي إلى أن تبلغ سيفاً (الذي توفي في عام 180 هـ/ 796 م) لا يذكر من أجله سوى ضامن واحد (هو في العادة رجل يدعى عمرو بن محمد، ولا يُعرَف فيما عدا هذا الموضع).

وعلى وجه الإجمال، يلعب (المجهولون) دوراً بارزاً في الروايات التي هي موضع البحث عن الأحداث في العراق. وقد عُزِيَ هذا من وجوه عديدة إلى ولع سيف الجنوني بالأسماء التي يبدو أنه كان يختلق من أجلها أسماء حين لا يعرف منها أسماء لها حجيتها. وفي الواقع ثمة أمثلة في الأسانيد التي يجري البحث فيها حيث لا يستطيع المرء أن يتكهّن إلا بوجود لعبة مشاكسة أو معابثة مع القارىء، ومن ذلك أن سيفاً يَدّع رجلاً يدعى (بحر بن الفرات) يظهر في إسناد له ‹الطبري 2037›. ولكن لا ينبغي للمرء في حالة اختلاق للأسماء ظاهر للعيان كهذه، أن يتحدث عن أحوال مَرَضيَّة، مثلما فعل بعض الناقدين، بل ربما كان عليه أن يقرّ بأن الراوية كان يسجل عدم معرفته، في تفوُّق، وهو يبتسم ابتسامة الرضى.

ومع ذلك فلم تكن الأسانيد أبداً مسألة تقبل الهزل والمُزاح، إذ كان يفترض فيها أن تدعم حجّية الأقوال التي تم الأعراب عنها. ويتبيّن بالطبع أن (الهراء يكون بالغ الضآلة) على وجه الخصوص في أقدم مراحل الأسانيد المحقّقة. وفي الجدول التالي تمّ إدراج الحلقات الختامية معاً وشرحها بإيجاز. أماّ البيانات التي لا تحتاج إلى شرح، كالشخصيات المغفلة الاسم، والرواة المعروفين، والتسميات غير اللائقة، وشهود العيان الظاهرون، فقد حُذفَت من أجل البساطة. والرقم المدوّن وراء الاسم يبيِّن تواتر حالات الذِكر في صورة حلقة ختامية.

الجمع عند الطبري

عبد خبر بن يزيد	1	راو كوفي، قاتل مع علي في صفّين
عبد الرحمن بن سياه	3	عند سيف فحسب
أبو سفيان طلحة	1	عند سيف فحسب

أبو عثمان النهدي	2	عند سيف فحسب
عطية بن الحارث	2	محدّث كوفي
ذو الجَوشَن	1	صحابي
جميل الطائي	1	محَدِّث
حبيب بن أبي ثابت	1	محَدِّث معروف، توفى فى عام (119 هـ/ 737 م)
الهيثم البكائي	1	عند سيف فحسب
حنظلة بن زياد	2	عند سيف فحسب
ابن أبي مُكنِف	1	عند سيف فحسب
ابن هذيل الكاهلي	1	عند سيف فحسب
ماهان	3	أعدمه الحجاج فى عام (83 هـ/ 702 م)
المغيرة بن عتيبة	6	كان فى عام (100) للهجرة قاضياً فى الكوفة
المهلب بن عُقْبَة	5	عند سيف فحسب
محمد بن عبد الله	4	عند سيف فحسب
المُقَطِّع بن الهيثم	1	عند سيف فحسب
قيس بن أبي حازم	1	توفى بين عامي (84-98 هـ/ 703-717 م)
سياه الأحمري	1	عند سيف فحسب
سفيان الأحمري	2	عند سيف فحسب
طلحة بن الأعلم	4	عند سيف فحسب، إلا الطبرى، ص 3139،
يونس بن أبي اسحق	2	محدّث كوفي توفي حوالي (152-159 هـ/ 769-776 م)

ويضم الجدول أربعة وعشرين اسماً لرواة لا بدّ أن يعدّ خمسة عشرة منهم من المجهولين، لأن أسماءهم لا يُعثَر عليها إلا في أسانيد سيف، ولكن لم تبق لدينا معلومات عنهم فيما عدا ذلك. وهذا النقص الفادح لا يعني بالضرورة أن المسألة تتعلّق بأسماء مختلقة، وذلك أن معجمات التراجم المتوافرة تعود في العادة على أوساط شخصيات نوعية: من أصحاب النبيّ إلى رواة الحديث، ومن المتكلمين إلى الفقهاء . . . إلخ. ولكن لا تكاد توجد معلومات عن أناس خارج هذه الأوساط. وكما تكشف الأسماء، فإن سيفاً يسرُّه أن ينسب رواياته إلى أناس يمتون بصلة إلى القبائل المستوطنة في العراق. وإذا لم يكن واحد من هؤلاء الضامنين، من الصحابة، ولا من ا لعلماء، لم يكنّ له بُدّ أن يسقط من خلال غربال تلك المعجمات ويُعَدّ من المجهولين.

على أن هذا النقص يزداد فداحة من جرّاء أن هذه الحلقة من الأفراد كانت على الأغلب تروي كميات أكبر من الأخبار. وسواء أكانت المسألة تتعلّق بشخصيات تاريخية أم بأفراد من صنع خيال سيف فإن هذه الشخصيات تظل غير ذات فائدة بالنسبة إلى مسألة إضفاء الحُجيّة إذ لا يمكن ترتيبها ترتيباً زمنياً.

وما هي الحال بالنسبة إلى سائر الضامنين؟ إن المطلب الأساسي للضمان الجدير بالتصديق هو أن يكون الشاهد معاصراً للأحداث، أو على الأقل، أن يكون ظل على قيد الحياة زمناً طويلاً حيث يستطيع أن يسأل معاصرين له بعدُ، وفي غير هذه الحالة تفتقر سلسلة الرواة إلى الحلقة الأخيرة، مما يجرّدها من القيمة إلى حد بعيد.

ولا يبدو هذا الشرط متحقّقاً إلاّ بالقياس إلى عبد خير، وذي الجَوْشَن، وماهان، وقيس بن أبي حازم. وهذا يعني إن ستةً كاملة من قطع النصوص البالغ عددها ثلاثةً وسبعين يمكن ضمانها إلى حد يمكن التدقيق فيه وتمحيصه إلى حد ما. أما في حالة الضامنين الخمسة الآخرين، الذين يتمّ إيرادهم حلقة أخيرة في الأسانيد فإن شرط قرب المدى الزمني تحوم حوله شكوك معينة. ويتضح هذا على وجه الخصوص في حالة يونس بنِ أبي إسحق الذي مات في مِنتصف القرن الثاني الهجري، وهو يذكر شاهداً أخيراً لروايتين.

ويعدُّ ذكر مجموعات بأسرها من الناس، على أنها حلقة في سلسلة، خصِوصية أخرى في أسانيد سيف. وقد حدد ‹دونر› بحق، في بيانات أسانيده المصممة على شكل الاستمارات، مجموعات حروف لهذه المجموعات من الرواة (ومثال ذلك: "مطزمعس"، محمد بن عبد الله وطلحة بن الأعلم الحنفي وزياد بن سرجيس الأحمري، والملهب بن عُقْبَة الأسدي وعمر بن محمد وسعيد بن مرزبان) ‹دونر 1981: 18›. وعندما يشكل عدد من الناس معاً حلقة في السلسلة لا يعود من الواجب استعمال البيان لإضفاء الحُجِّية، لأن نصيب الفرد لا يعود يُرى.

وإن خصوصيات الأسانيد في مجال الأخبار عن أعمال خالد في العراق

تُجعل وسيلة هامة من وسائل نقد المراجع، وسيلة لا ترجى منها فائدة: إذا لا يكاد المرء يستطيع أن يستنتج وضع المصالح بالنسبة إلى كل واحد من المضامين، وأن يتبيّن بذلك الميول المحتملة في الرواية. وما دامت الروايات التاريخية يشهد عليها رواة كانوا معروفين من المراجع، ويمكن تحديد وضعهم المصلحيّ إلى حد ما، فسيكون من الممكن عندها التجاسر على تحليل للميول. وفي حالة الروايات المتعلقة بالسير والمغازي، ولكن ما إن تفقد الأسانيد قوة إفادتها حتى تغدو هذه غير ذات جدوى.

وبعد تحليل أسانيد العراق يمكن أن يقرر المرء أن الآمال الكبار التي كانت معلّقة على المادة المتضمنة فيها ليس لها ما يسوّغها. ولا تبدو لي الشذرات الضئيلة من المعلومات المفيدة التي يمكن العثور عليها تحت الركام الهائل من الأسماء جديرة بما يُبذَل من أجلها. على أن ممثلي الفكرة القائلة إنه ينبغي للمرء أن يعمل في المراجع العربية، في المقام الأول، بأسلوب لوائح فهارس الأسماء، يواجهون عملاً دؤوباً لا معنى له فيما يتعلق بلوائح الأسماء عند سيف بما فيها من المجهولين الذين لا يُحْصَون عدداً.

5.7 الحُجيّة ومطابقة الواقع

الحُجيّة ومطابقة الواقع وجهان لشيء واحد، غير أنهما لا يتكاملان ببساطة. فالرواية يمكن أن تتمتع بالحُجيّة، أي أنها تروى على وجه صحيح من قبل ضامن واحد أو بضعة ضامنين، وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون متلاعباً فيها، بل مختلقة. وفي الحالة المركبة المصطنعة لا بد أن يقدم شاهد عيان معروف قدر الإمكان عرضاً زائفاً للأحداث يجري نقله عندئذ بطريقة صحيحة كل الصحة: فكل شيء يتمتع بالحُجيّة الكاملة ولكنه ذاتيّ الصبغة بصورة كاملة.

وفي الحالة المعكوسة، يستطيع المرء أن يتصوّر طريقة في الرواية قابلة للطعن فيها إلى حد مخيف، ومع ذلك فما كانت لتلوي الحقائق. ولذلك لا بدّ من البحث في كل من الجانبين على نحو منفصل، حتى

وإن انهارا في الحالة المثالية، حين يُنقَل العرض الموضوعي على الوجه الصحيح.

على أن تصرُّف نقد المراجع متباين في صدد كلا الجانبين. فإذا قامت الشبهة المسوّغة في أن رواية من الروايات لا تقوم على الحقائق، على نحو ظاهر للعيان، فإن من الممكن رفضها ببساطة في النطاق الضيق العائد إلى كتابة التاريخ، وسيكون لها على كل الأحوال أهمية فيما يتعلق بالبحث في اللحظات الثانوية. وفي مقابل ذلك لا ينبغي أن تُرفَض الرواية التي تحمل مظهر التعبير الصحيح عن الأحداث، لمجرد أنها لم تُنقَل بطريقة تضفي عليها الحُجّية. وعلى هذا فالحكم السلبّي على مطابقة الواقع تترتب عليه نتائج مختلفة كل الاختلاف عمّا يترتب على الحكم على الحُجّية.

أما نقاط الاستناد من أجل توكيد المطابقة للوقائع فسوف يتلمسها المرء بادىء ذي بدء في التراث المنقول ذاته، بمناهج نقد النصوص، ثمّ بالتدعيم عن طريق الروايات الأخرى، ولا سيما في سياق الأحداث.

وقد تمّ تطوير نقد الإسناد من أجل تمحيص حُجّية طريقة النقل. وثمة طريق آخر للتدليل على صحة النقل يتمثل، مثلاً، في التماس الأقوال الموازية على لسان ضامنين آخرين، أي في المقارنة بين النصوص. وعلى هذا فسيكون على المرء، في صدد عملية نقل واحد، أن يبحث في الحُجّية مثلما يكون عليه أن يبحث في مطابقتها للوقائع. غير أني أعدُّ التحقق من الوقائع أمراً يحظى بالأولوية، وإثبات الحُجّية ثانوياً.

ولن يتحقق النجاح في تقديم البراهين الخالية من اللّبس بصدد كلا الجانبين في دليل النص، إلا في الحالة الاستثنائية، وسوف يضطر المرء في العادة إلى الرضى بقدر معيّن من اللايقين.

ويفترض أن تجسّد بعض الأمثلة المأخوذة من مكّونات روايات العراق، هذه الأفكار:

الحالة الأولى: النقل المتمتع بالحُجّية لرواية غير جديرة بالتصديق:

«كتب إليّ السري عن شعيب عن محمد. [روابة عن الحوار بين خالد وعمر

س عبد المسيح بعد أخذ الحبرة] . . . ويوافق محمد نسمه هذه الرواية على أساس قول أبي السفر الذي أخذه عن دي الجوشن الصبابي. وأما الزُّهْري [والمقصود هنا أبو يوسف يعقوب الزُّهْري] فإنه حدثنا به فقال: شاركهم في هذا الحديث رجل من الضّباب.

قالوا: وكان مع ابن بقيلة مَنْصَف له، فعلّق كيساً في حقْوه، فتناول خالد الكيس، ونثر ما فيه في راحته، فقال: ما هذا يا عمرو، قال هذا، وأمانة الله سُمّ ساعة. قال: لمَ تحتقب السم، قال: خشيت أن تكونوا على عبر ما رأيت، وقد أتيتُ على أجلي والموت أحبّ إليّ من مكروه أدخله على قومي وأهل قريتي-فقال خالد: إنها لن تموت نفس حتى تأتي على أجلها، وقال باسم الله خير الأسماء، الذي ليس يضر مع اسمه داء، الرحمن الرحيم، فأهووا إليه ليمنعوه منه، وبادرهم فابتلعه، فقال عمرو: والله يا معشر العرب لتملكُنّ ما أردتم ما دام منكم أحد أيها القرن». ‹الطبري 2043-4›.

ولا تعد حكاية معجزة السم في مضمونها شيئاً آخر سوى حكاية من حكايات القديسين، تروى تمجيداً لجيل أصحاب النبي، وربما على وجه الخصوص لإثبات قوة الإيمان عند خالد، وهي تنشأ عن بذل طاقة تصديق هائلة، ومع ذلك فلا بدّ من رفضها حين يريد المرء أن يرسم صورة الأحداث في صدد فتح الحيرة، غير أن لها مكانها في سياق آخر، وهو الميل إلى تمجيد العصر القديم.

الحالة الثانية: النقل شبه المتمتع بالحُجيّة لرواية مختلقة.

«قال أبو جعفر: وخرج خالد حاجّاً من الفراض لخمس بقين من ذي الحجة مكتتماً بحجه، ومعه عدّة من أصحابه، يعتسف البلاد، حتى أتى مكه بالسمت، فتأتى له من ذلك ما لم يأتّ لدليل ولا رئبال، فسار طريقاً من طرق أهل الجزيرة لم ير طريق أعجب منه، ولا أشدّ على صعوبته منه. فكانت غيبته عن الجند يسيرة، فما توافي إلى الحيرة آخرهم حتى وافاهم مع صاحب الساقه الذي وضعه، فقدما معاً وخالد وأصحابه محلّقون، لم يعلم بحجه إلاّ من أفضى إليه بذلك من الساقة، ولم يعلم أبو بكر رحمه الله بذلك، إلاّ بعد، فعتب عليه، وكانت عقوبته إياه أن صرفه إلى الشام». ‹الطبري 2075›.

والحق أن الرواية ليس لها إسناد، ولكن الطبري يقف بكل موثوقيته وراءها، ولذلك أُصنِّفُها على أنها رواية تتمتع بشبه حُجيّة. أما من حيث

المضمون فيبدو الخبر جدسيراً بالتصديق ما دام ينسجم داخل الترتيب الزمني من دون أن تكون هناك ثغرات. ومع ذلك يُظهر بحث في السياق، ولا سيما في الظروف التي تحيط برحلات الحج السنوية، أن المرء يواجه هنا، على الأغلب الراجح قصة مختلقة. وقد أبرزتُ، من أجل الإحاطة بالرواية، في موضع آخر إيراد تفسير (ممكن التصديق) لاستدعاء خالد من العراق، على أنه هو الدافع لهذا. ويترتب رفض هذه الواقعة بموجب ذلك، غير أن تدخل الطبري أثناء التحرير يستحق اهتماماً خاصاً.

الحالة الثالثة: إسنادٌ لا قيمة له، معلومات قابلة للتصديق

«كتبَ إليّ السري، عن شعيب عن بحر بن الفرات العجلي عن أبيه، قال: لم يُصب المسلمون فيما بين ذات السلاسل وأمغيشيا مثل شيء أصابوه في أمغيشيا، بلغَ سهم الفارس ألفاً وخمسمئة، سوى النفل الذي نُفِله أهل البلاء» (الطبري 2037).

والإسناد مبني هنا على بحر بن الفرات المذكور آنفاً ويعد إلى هذا المدى خالياً من أية طاقة إثبات. وفي هذه القضية لا يكاد يوجد في الرواية ما ينتقد، في مقابل ذلك.

الحالة الرابعة: نقلٌ يتمتع بالحُجيّة، ومضمون قابل للتصديق

«كتب إليّ السريّ، عن شعيب عن سيف، عن عمرو، عن الشعبي، قال: لمّا فتح خالد الحيرة صلّى صلاة الفتح ثماني ركعات لا يسلّم فيهن. ثم انصرف وقال: لقد قاتلتُ يوم مؤتة، فانقطع في يدي تسعة أسياف، وما لقيت يوماً كقوم لقيتهم من أهل فارس، وما لقيت من أهل فارس قوماً كأهل أُلَيْس».

«حدثنا عبيد الله قال: حدثني عمّي عن سيف، والسّريّ، عن شعيب، عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، وكان قدمَ مع جرير على خالد- قال: أتينا خالداً بالحيرة وهو متوشح قد شدّ ثوبه في عنقه يصلّي فيه وحده، ثم انصرف، فقال: اندقّ في يدي تسعة أسياف في يوم مؤتة، ثم صَبَرت في يدي صفيحة يمانية، فما زالت معي». (الطبري 2049).

أما التصريح الخاص بالسيوف التسعة الذي ليس له في هذا الموضع إلا القليل من المعنى في الحقيقة، فيمكن أن يُعَد مضموناً ضمانة حسنة، من جراء التوكيد المتعدد الجوانب. أما الملحقات الفرعية، وهي الثناء

على الفرس، والممارسة الخاصة بـ(صلاة النصر)، فلا تُعَد مضمونة بالقدر ذاته، ولكن يمكن على أية حال أن يكون لها الحق المسوّغ في الجدارة بالتصديق.

وبهذه الأمثلة الأربعة نكون قد ذكرنا أهم النماذج التي تمثل تداخل عوامل الحُجيّة ومطابقة الواقع. ولن تكون العلاقات بهذا القدر من الوضوح دوماً، ومع ذلك فقد ينبغي للمرء قبل كل إعادة تركيب لعملية تاريخية، أن يُخضع كل الروايات الواجب استخدامها، لتمحيص مصداقيتها.

8) مقترحات للتعامل مع نصوص المراجع

لا يوجد حتى هذا التاريخ كتاب تعليمي للحركة الاستشراقية في نقد المراجع، ولذلك، فأنا أرى أن مما يعين على ذلك أن أسجل في الختام بعض الأفكار المنهجية التي أسفرت عنها دراستي على شكل موضوعات. وسأبدأ ببعض الملاحظات العامة، ثم أنتقل بعدها إلى مقترحات محددة.

* عدم الانحياز تجاه كل المؤلفين/ أو الرواة

لقد تبيّن أن مما يمكن أن تترتب عليه نتائج لا تحمد عقباها أن يهمل مُرَكّب من مُرَكّبات الروايات، وبالتالي يتم وَسْمُه بأنه غير جدير بالتصديق، ويُصْرَف النظر عنه. على أن مثال التمييز المستمر الذي يستهدف روايات سيف بن عمر أو ابن الأعثم، هذا المثال على وجه الخصوص يوضح أن من السهل أن ينزلق المرء إلى مسار خاطئ، وكذلك يمكن أن يثبت الحكم المسبق الإيجابي تجاه ناقلٍ (يعتمد عليه بوجه خاص) مثلاً، على أنه مصدر للأخطاء.

* لا أولوية للروايات (الأقدم)

يمكن أن نقرر في بعض الأحيان وجود تفصيل للروايات القديمة بوجه خاص في المراجع الثانوية. وهذا أمر لا بدّ من التصدي له، وذلك أن عمليات التجميع الحديثة نسبياً تظل تتضمن، هي أيضاً، مادة لا تظهر عند المؤلفين الأقدم. ولسبب يتمثل على وجه الخصوص في أن المؤلفات الأقدم مفقودة، وبالتالي غير باقية إلا على ثغرات فيها، يضطر المرء إلى إدخال أشكال العرض الأحدث عهداً».

* التماس المادة القَصيّة

العمى المهني يكَلف كثيراً في كل مكان، حتى في تقييم المراجع التاريخية. وينبغي للمرء عند رصف المادة التي يجري البحث فيها أن يتتبع كل الآثار. وسوف يقع المرء في نصوص كل فروع المراجع، في كثير من الأحيان على بقايا من الروايات. ويمكن أن تمثل الشواهد ذاتٌ العلاقة مادة تصحيحية قيمة بالنسبة إلى المعرفة التي تروى في المؤلفات التاريخية الكاملة وإن الأقوال الهامة للتبريزي في موضوع مالك وعرض الفكرة الأساسية فيه مثال حسن على ذلك، إذا سلمنا بأن المصادفة والظروف المواتية يساعدن في هذا الصدد، لأن من يريد أن يمارس البحث بصورة منهجّية فسوف يكون من السهل أن يضيع نفسه في بحر زرقة السماء.

* الانتباه إلى المراجع الأخرى

لا بد من استخدام المادة المأخوذة من الثقافات المجاورة قدر الإمكان. وليست المسألة هي أن هذه الثقافات أفضل من المراجع العربية، ولكن بعض الغموض، وبعض التحريف في كتابة التاريخ العربية، يمكن تجنبهما عندما يضم المرء إلى ذلك مادةً بدبلة. ولا ريب في أن من الواجب التذكير بوجوب الحذر، فعلي قدر ما يُعدُ وجود حوافز من الخارج تؤثر في الثقافة العربية أمراً مؤكداً كان تأثيرها المعاكس أمراً مؤكداً أيضاً. وكان من الممكن أن يكون الشامي الذي يكتب باللغة اليونانية في القرن العاشر مطّلعاً بصورة مطلقة على أجزاء من الأدب العربي، وفي مقابل ذلك تُعد الشواهد المعاصرة من اللغات الأخرى متناهية في علو قيمتها. ومع ذلك فهذه نادرة.

* استقصاء كل مواضع الاستدلال قدر الإمكان

لا يعد أكبر قدر ممكن من اكتمال المادة، في صدد نقد المراجع، غرضاً في حد ذاته، بل يعد آلية دفاع هامة ضد التفسير المغلوط. والمراجع الثانوية حافلة بالأحكام التي تحف بها الشكوك والتي بنيت على قاعدة مرجعية ضيقة».

* العمل في المستوى الأفقي

إن مقترح (ألبربشت نوت) المتعلق بذلك يستحق اهتماماً أكبر. وثمة إغراء كبير بالتحرك ضمن مجال التاريخ (بصورة عمودية). وإن مجرد نظرة في سلاسل عناوين المراجع الثانوية لتكشف عن مقدار ولع المؤلفين بالتوجه إلى تاريخ أسرة حاكمة، أو إقليم، أو تجمع، إلخ... وفي مقابل ذلك، ما أقل ما يوجد من الدراسات التي تخلت عن قسر الترتيب الزمني.

* العمل نقطة فنقطة

أود أن أضع إلى جانب حافز (نوت) إلى طريقة التأمل الأفقية، اقتراح البحث (ضمن الحيِّز الأضيق) كما يحدث في الغالب. فما دامت معرفتنا بتاريخ الإسلام، وتدوين هذا التاريخ، ما تزال ضئيلة، تعد الأبحاث المتعمقة في الوحدات الصغيرة ضرورية. وقد يُوَفَّق المرء إلى رمية بعيدة المدى في تفسير حقبٍ بأكملها، غير أن هذا يتوقف على حظ الكاتب وحدسه.

* قراءة النصوص على خلاف هوى كاتبها

وأقصد بذلك أن لا يتابع المرء على الدوام مقصد المؤلف. فقد يكون مما يلقي الضوء أن يقرأ المرء نصوص المراجع من زاوية نظر كانت غريبة عن ذهن المؤلِّف. فكل المؤرخين العرب يتحدثون، مثلاً، عن (الردّة) بعد وفاة النبي. ومع ذلك فليس ثمة ما يرغمنا على مجاراتهم في هذه القفزة بالضرورة. بل ينبغي للمرء على وجه الخصوص أن يدرس روايات الردّة من وجهة النظر التي تفيد أن المسألة لم تكن تتعلق (بالارتداد عن الإسلام) بل بـ(توسيع نفوذ الأمة وتأمينه). وحتى إذا كان هناك وجود لإجماع بين المؤرخين فيما يتعلق بـ(عزل خالد) فإن المرء لبس بمضطرٍ إلى افتراض مطابقة العزل للواقع بصورة آلية.

* لا خوف من (الرموز المقدسة)

وحتى (المواقع الآمنة) لا بد من النظر فيها على الدوام، مجدداً، ولا ينبغي لهذا أن يتحول إلى داء، كما يبدو أن تلك هي الحال

عند كُتاب معينين. وينبغي أن يتم هذا مصحوباً بكل الاحترام تجاه القضية وتجاه إنجازات الماضي. لقد كانت الرواية الشفهية في البداية، والتدوين المتأخر، ردحاً طويلاً من الزمن (رمزاً مقدساً) على أن التساؤل عن طبيعة الرواية ما زال بعيداً عن أن تُختتم الإجابة عنه، غير أنه يُطرح من جديد في هذه الأثناء على الأقل».

* إدخال العلوم الأخرى

لقد أثبتت الدراسة القائمة على اختصاصات متعددة أنها بادرة أكثر سلامة. ولكن الحوافز التي يمكن أن تُستمد من الاختصاصات الأخرى لا تعود على أدلة أخرى من النصوص فحسب. ولا بد لبوادر التفسير والمعرفة التكميلية أن يتم نقلهما من العلوم الأخرى إلى البحث في التاريخ، فما كان لكثير من المراجع أن يتم تقييمها من دون الوسيلة الجغرافية المساعدة، والشيء ذاته يصح بالنسبة إلى نتائج كتابة المعجمات العربية، والأدب والفقه، وباختصار، كل الاختصاصات ذات العلاقة لا بد لها أن تدلي بدلوها.

ومن الأمثلة الحسنة في المجال الذي يجري البحث فيه، تلك الروايات عن مسيرة خالد في الصحراء. فلولا تفصيلات (مُوزل) التي اكتسبها من خلال رحلاته، ولولا أفكار (غلوب) الذي عرف كيف يلقي الضوء على بعض الأمور، بحكم كونه ضابط الفيلق العربي، لما كان من الممكن تفسير الروايات التي يسردها المؤرخون القدماء، والمنطوية على المغامرات، تفسيراً ملائماً.

* تطبيق أسلوب النقد التقليدي للنص

يجري تطبيق نقد النص منذ عهد بعيد، وقد استعاروا منهجه الملائم من اختصاصات أخرى نقلوهًا إلى كتابة التاريخ العربية. ومن الصحيح أن في وسع المرء أن يبحث في قصة ألمانية تبعاً لوجهات النظر المماثلة لتلك التي تطبق في حالة رواية للطبري. وسوف ينتهي المرء بهذه الطريقة إلى نتائج مفيدة، ولكن لن يكون المرء قد وفّى الطبيعة النوعية للنص الذي يستوعبنها، حقها

من الحساب. على أن حركة الاستشراق لم تشهد، فيما أعتقد، طوال أجيال من الزمن، عن طريق الأخذ بمناهج نقد الكتاب المقدس، حوافز إيجابية فحسب. وينبغي للمناهج أن تُنْقَل، وأن يكون من الممكن نقلها، غير أنها تحتاج إلى تكييف مبني على التأني. ويبدو لي أن أكبر النقائص في النقد التقليدي للنص إنما يكمن في أن المرء كثيراً ما كان يقتصر على البحث فيما هو (ملازم للنص) فحسب، ومجموعات الأخبار تقتضي، في مقابل ذلك، نقداً للنص يتجاوز ما هو ملازم له.

* تَتَبُّع أثر المفارقات التاريخية

من التقنيات الهامة في (النقد التقليدي) للنص، الانتباه إلى التناقضات الداخلية في النص. وفي هذا السياق تلعب المفارقات التاريخية على وجه الخصوص دوراً هاماً. فعندما تعطى، مثلاً، في رسالة من الخليفة إلى قادته، توجيهات تستبق سير الأمور التالي، يمكن أن يُلغى النص دونما حرج على أنه تلفيق. ومن الممكن بعدها أن تكون له قوة إفادة بعدُ في سياقات أخرى، غير أنه يغدو غير ذي طائل بالنسبة إلى إعادة تركيب أحداث معينة.

* تأسيس ترتيبات إجمالية

وتقنية المختصر يرجع أصلها إلى نقد الكتاب المقدس أيضاً، وهي تتلاءم، على وجه الخصوص، مع تقييم النصوص في كتابة التاريخ العربية. ولا ريب أن الأمثلة التي تعرض في المراجع نادرة. وقد يحدث أن يستخدم مؤلفُ المختصر لدراساته التمهيدية. ويبدو، بلا ريب، كأن الطريقة المُجْهِدة لم تكن تستخدم، في كثير من الأحيان. وفي هذا السياق لا تستَطيع سوى الدراسة الوجيزة لعرض إجمالي أن تكشف عن العلاقات بين صياغات مختلفة لرواية واحدة. أما الأقوال التي لا تقال إلا بناءً على مطالعات هادفة فتظل في مقابل ذلك غامضة في كثير من الأحيان.

* التقاليد (تعيش)

والمختصر، على وجه الخصوص، يستطيع أن يبيِّن كيف تتغير

التقاليد عبر القرون، وكيف تنشأ، وكيف تنكمش، وكيف تكتسب وجهاً آخر، وباخت صار، كيف (تعيش). ويمكن أن يكون من قبيل العون الكبير على تفسير روايات معينة، أن يتابع المرء مسار تطورها داخل كتابة التاريخ.

* استخدام الطرائق الكمية

لقد استعملتُ في بحثي طرائق كمية في كثير من المواضع، وكنت في أثناء ذلك اكتسب، المرة بعد الأخرى، خبرة مؤداها أن الإحصاء المتأني لبداية موصوفة بدقة يتيح التوصل إلى نتائج هامة. على أن الحكم لا يتمّ إضفاء الصفة الموضوعية عليه من جرّاء ذلك بالضرورة، لأن النزعة الذاتية لم يتوافر لها بعدُ ميدان واسع قائم بذاته من جراء وضع معايير الاختيار وتفسير الأحداث. غير أن التحليل الكمي يعاكس مصدراً مشهوراً للأخطاء، وهو الحكم العفوي على أساس قليل من الوقائع. وعندما يكون المرء قد سبق له أن درس دراسة تمهيدية كمية، يستطيع أن يقدم نتائج أبحاثه، في كثير من الأحيان، في قالب أكثر إقناعاً. وقد يقع الرسم التمثيلي في كتابة التاريخ من نفوس فريق من الناس موقعاً غريباً. ومع ذلك فما أكثر ما تُملأ صفحات على حين يكون الرسم البياني خليقاً أن يؤدي الخدمة ذاتها، إلاّ أنه ينبغي للمرء أن يكون واعياً تجاه خطر الموضوعية الظاهرية.

* نقد الشكل

لقد أنجز ‹ألبرشت نوت› في هذا المضمار، عملاً رائداً، ولا بدّ، حتماً، من التذكير في هذا الموضوع بطريقته في إدراك العبارة المتكررة والأنماط الثابتة. وأودّ أن أضيف إلى مقترحاته أن مما يُجدي على الدوام أن يتابع المرء (الشعارات في النص). ويُقْصَد بذلك طرائق التعبير غير المألوفة التي تُمكّن من معرفة طبقة من طبقات المادة التاريخية، على غرار مَا يحدث في حالة المستحاثات الأساسية.

* إعداد مقتطفات من الوثائق

أن يقع على ما يريد بسرعة. ولكن توفير العمل ليس بالخدمة

الوحيدة التي يؤديها إعداد المقتطفات أو المختارات، إذ أن التقنية تمكن من تعرف خطوط الارتباط والبُنى تعرفاً أفضل.

* (دَعِ الطّرْف يسرح)

وإلى جانب التقنيات المذكورة التي تظلُّ بعدُ في إطار النقد التقليدي للنص، توجد بوادر نقد ضرورية، وتتجاوز هذا الإطار. وحتى عندما يكون الإطار الزمني، أو إطار الموضوعات الخاص بالبحث بالغ الضيق ينبغي للمرء أن يعثر على حوافز من سياقات أو ملابسات غريبة كل الغرابة بمجرد أن يصطدم المرء بأمثال هذه. وما كنا لا ننقل الخبرات التي حصلها عالم في الأعراق البشرية عن طريق الرواية بالمشافهة، إلى مجال كتابة التاريخ العربية؟.

* تحليل السياق

أما الحوافز التي تأتي من المجالات الأخرى فنحن مدينون بها للمصادفة. ويعد تحليل سياق الظاهرة التي يحاول المرء أن يفهمها، التزاما لا مندوحة عنه. وسيرة خالد ترتبط ارتباطاً وثيق العُرى بالتوسع العربي. وهذا التوسّع يمثل إطار التفسير الكبير الذي لا بد أن ينظر من خلاله إلى التساؤل عن استدعائه من العراق، أو إلى إشكالية عزله. وسوف يخرج المرء من السياق بنقاط ثابتة من أجل الفهم تتجمّع حولها الأحداث اليومية التي ربما يدور حولها البحث. وقد تكون مثل هذه النقطة الثابتة معركة اليرموك الحاسمة، إذ لا يستطيع المرء أن يتأوّل مطابقتها للواقع، ولا دلالتها. ومنها يمكن الخروج بنتائج فيما يتعلق بإشكالية العزل.

* مراعاة المنطق الداخلي للأحداث

تتبع الأحداث العسكرية منطقا (داخلياً) خاصاً بها، وتتطابق البنى عبر العصور وعلى مدى الأرجاء الفسيحة، ولا بد من أن تقاس الروايات الخصوصية إلى هذه البنى النموذجية المثالية، وإذا انحرفت انحرافاً شديداً عن المسارات التي تقاس، كان من الواجب تمحيص مصداقيتها تمحيصاً عميقاً بوجه خاص. ولهذه المبادئ فعاليتها حتى خارج إطار المنازعات العسكرية. وفي صدد

شخصية تغدو مجسدة إلى حد ما في تصورنا من جراء كثرة الروايات المتعلقة بها، يستطيع المرء أن يتساءل تساؤلاً، هل يتلاءم السلوك الذي يُعزى إليه مع صورته العامة، أم لا يتلاءم؟ وسوف يترتب على المرء عندئذ، إما أن يعيد النظر في الصورة التي كونها لنفسه، وإما أن ينفي مطابقة التصرف المنسوب إليه للواقع.

* القيام بتحليلات للبنى

لقد تم القيام بمثل هذا التحليل على مثال قضية مالك، وتم تمثيل النتائج تمثيلاً بيانياً، وتعد أمثال هذه الوسائل المساعدة في التفسير شيئاً حتمياً لا بد منه من أجل تفسير المقادير الأكبر من النصوص.

* إعادة تركيب الأحداث

يبدو لي أن من المعقول محاولة إعادة تركيب المسارات في نهاية بحث في المراجع، لإظهار أن من الممكن تقديم ترتيب مقنع للوقائع. وفي عملية إعادة التركيب تتضح نقاط الضعف في تقييم المراجع في حالة كون طريقة العمل صحيحة.

* التماس أوجه التقارب في 'المادة الخام'

كما يمكن خفض المراجع المتعارضة حيث تقتصر على نقاط جوهرية ثابتة بما لا يدع مجالاً للشك، وسيكون في وسع المرء بذلك أن يضمن تواريخ قليلة فحسب، وسوف تتطابق هذه إلى حد بعيد مع نتائج تحليل السياق. وقد لا تمثل، إذا تناولناها معاً، سوى مجرد هيكل ضئيل ولكن يستطيع المرء أن يُجَمِّع حوله بعد ذلك، التواريخ ذات الضمان الأقل جودة.

* التحقُّق من التماسك

يمكن تطبيق وجهة النظر هذه على سلاسل من الأحداث، وعلى أقوال الرواة كلٍّ على حدة. ولا بدّ للأحداث المتفرقة أن تنسجم وتتلاحم في (سيناريو) مُحْكَم صارم. وفي حالة التناقضات الصارخة لا يمكن أن يستقيم الأمر إلا بواحد من المتغيّرات فحسب. وهنا لا بدّ من التصرف بحذر بالغ. وسوف تؤدي المواءمة

المتسرّعَة في كثير من الحالات إلى مسار مغلوط. أما ما يتصل بالمؤلفَين الذين يجري اختبار تماسك الأقوال عندهم لينتهي إلى عرض لفكرة أساسية، فلا بد للمرء أن يُدْخل في الحسبان أن الجَمّاع لم يكن كاتب حوليات بسيطاً كان علَيه أن يقدم رواية متواصلة متوافقة. ومع ذلك فمن الممكن تعرّف على موقف الَجّماع في كثير من الأحيان، على الرغم من كل ما يبدو من تحفظه، من خلال الأدلة الضئيلة، ثم يكون من الممكن أن يُطرح السؤال عن تماسك وجهات نظره، بحق.

* الكشف عن العلاقات بين المؤلفين

يمكن، عن طريق المقارنة بين الأعمال في تحرير كتب عدد من المؤلفين، الخروج بنتائج هامة فيما يتعلق بموقفهم من الروايات. وذلك أن الجمّاع لم يكن جَمّاعاً فحسب، بل كان يصل، بطريقة لطيفة ماكرة، إلى التعبير عن قناعاته، من خلال عملية التجميع عنده، على أن المقارنة بأسلافه وخلفائه يمكن لها، في الحالة المواتية، أن تلقي الضوء على النواحي التي يُؤْثِرها.

* الترتيب الزمني

يعتبر الترتيب الزمني للسنوات الأولى من تاريخ الإسلام حقلاً حافلاً بالأشواك. وسوف يترتب على ناقد المراجع أن يتخذ جانب العناية القصوى فيما يتعلق بالوصول إلى ترتيب زمني يصمد للنقد. وسوف يضطر في بعض الأحيان إلى الاكتفاء بترتيب نسبي للأحداث، غير أن الهدف يظل هو التسلسل الزمني الواضح الذي لا لَبس فيه. ويستطيع المرء أن يحصل على وسائل مساعدة هامة من خلال المواضع النادرة في النصوص التي يمكن أن تُعد بمثابة دليلٍ آمن من التزييف. ومن الأمثلة الحسنة على ذلك، البيان الذيٍ يفيد أن خالداً وصل إلى الشام في الوقت الذي كان السكان فيه يحتفلون بعيد فصحهم في الغوطة. وثمة إشارات خفية إلى تواريخ، كالملاحظات المتعلقة بفصول السنة، التي تكون في النص، تقدم نقاط استنادٍ قيمة عند التحقق من التواريخ.

* البحث بالاعتماد على فهارس الأسماء

«تعد الإحاطة بالأسماء التي لا حصر لها عبر نصوص المراجع والترتيب المنهجي للأخبار المرتبطة بها وسيلة مساعدة جوهرية. وسوف يكتشف المرء بهذه الطريقة فحسب تلك التناقضات التي يمكن أن لا ينتبه إليها أثناء القراءة. ولكن لا يجوز أن يتحول الاعتماد على فهارس الأسماء إلى غرض في حد ذاته، على نحو ما يبدو في بعض الأحيان».

* تحليل الإسناد

لن تتحقق الآمال الكبار التي تُعلّق من بعض الجهات على هذه التقنية، إلا بصورة جزئية، وفي كثير من الأحيان كان المؤلفون يسمحون لأنفسهم أيضاً بحُرّيات واسعة النطاق، ولم يجر في وقت من الأوقات بلوغ مستوى مرجع الحديث. ومع ذلك يمكن تحليل الأسانيد تحليلا بعود بالفائدة أحياناً، وذلك عندما تسمح باستخلاص نتائج حول أصل الروايات الملونة بلونٍ يدل على ميل معين.

* اقتفاء أثر الميول

لقد نشأ كثير من الروايات، التي وجدت طريقها إلى مجموعات التجميع، في أثناء الاقتتال بين الأحزاب في عصور مضت منذ عهد طويل، وكانت تعبّر عن مصالح معينة. ولم يكُن واضعها يعنى بالحقيقة، بل كانَ يريد إلحاق الأذى بخصم، أو أن يجعل مجموعة مصالحه الخاصة تظهر في ضوء ملائم. ومطامح أوساط معينة إلى إظهار الصحابة في ضوء ملائم على وجه الخصوصً معروفة، ولكن من العسير التدليلً عليها في حديث منفرد. وفي هذا الصدد سوف يترتب على المرء أن يُحِس بكل المؤشرات الضئيلة ويؤَوّلها بعناية.

على أن ترتيب الحوافز الذي قدمته هنا لا يدّعي الكمال. وحتى عندما يجتهد المرء مخلصاً في استعمال الطرائق الملائمة، لن يتوصل دوماً إلى النتائج. ومع ذلك فليس ثمة دافعٌ إلى اليأس. وكلما ازدادت الوسائل

إرهافاً تنامي إحساس الأنامل عند الاستعمال تطوراً، وازداد اليقين بانحلال رُكامِ الروايات.

9) الهوامش

1) لقد واجهتنا مشكلة في العثور على الاقتباسات التي يوردها صاحب الكتاب، نقلاً عن مؤلف ابن الأعثم ذلك أن النسخة المتوافرة في مكتبة الأسد تضم من (3) مجلدات، والتي تبدأ بأخبار آخر أيام الخليفة عثمان بن عفان. اتصلنا بالمؤلف الألماني الذي أكد لنا أن النسخة التي وظفها هو، والصادرة في الهند، والمشار إليها في ثبت المراجع، مكونة من (8) مجلدات وتبدأ بانتخاب الخليفة أبو بكر. ولما لم تتوافر لدينا فرصة الاطلاع على الاقتباسات المطلوبة اضطررنا إلى ترجمتها، آملين أن يغفر لنا القارىء هذا، وأن نتمكن من إيراد الاقتباسات الأصلية في الطبعات القادمة.

والأمر نفسه ينطبق على الاقتباسات الواردة في كتاب (Hoenerbach) المشار إليه في ثبت المراجع حيث عملنا على ترجمة النصوص.

2) (WE 173, ahlwardt 9689).

3) أبدى السيد محمد جديد مترجم المؤلف، ملاحظة مهمة حول مسألة الشيعة وانعدام العلاقة بينهم وبين الأنصار. وقد نقلنا الملاحظة هذه إلى المؤلف، فجاءنا جوابه التالي، عبر البريد الألكتروني، بتاريخ 20 كانون الثاني (2001 م):

عزيزي زياد:

لم أقصد ذلك، وكل ما عنيته هو التالي:

«إن نقد أبو بكر كان مصدره: 1) الأنصار؛ 2) من قبل الشيعة، في المقام الأول؛ 3) من بني تميم (بالعلاقة مع قصة مالك بن نويرة)»

في البداية عن ثمانية، ثم يورد تسعة أسماء [م. ج]. سألنا المؤلف عما إذا كان الغلط في الرقم أم في الأسماء، فاعتذر وأكد، في الرسالة الألكترونية المشار إليها في الهامش السابق، أن المقصود تسعة أسماء.

5) (Entropy). عامل رياضي يمثل مقياساً للطاقة المهدورة في نظام دينامي حراري.

ومن الجدير بالذكر أن المؤلف سهى عن بعض أسماء الكتب المذكورة في الهوامش لكنه لم يضفها إلى ثبت المراجع. وقد راجعناه في الأمر وفي مسائل أخرى، فسعى إلى تدارك ذلك.

قائمة بالاختصارات

أ = ابن أعثم
ت = أبو نمام
ث = ابن الأثير
ح = ابن حجر
حب = ابن حبيش
حد = ابن أبي حديد
ح = ابس خياط
د = الدياربكري
ذ = البلاذري
ز = الأزدي
زر = أبو زرعة
س = ابن سعد
ش = ابن هشام
ط = الطبري
ع = ابن عساكر
ف = أبو الفرج الأصفهاني
فس = الفسوي
ق = القلاعي
ك = ابن كثر
كو = الكوفي
م = ابن منظور
ن = النويري
هـ = ابن هشام
و = الواقدي
وث = وثيمة
ي = البعفوبي
يا = ياقوت الحموي

10) ثبت المراجع

1.10 المراجع

أبو الفرج الإصبهاني، علي بن الحسين: كتاب الأغاني تحقق الشنقيطي، القاهرة، (1322-1323 م) 21 مجلداً.

أبو الفرج (ابن العبري)' مختصر تاريخ الدول. بيروت (1890 م).

(.---*The Chronography of Barhebraeus* .Translated by :Wallis Budge .E.A ،.Oxford 1932).

أبو تمام، حبيب بن أوس: الحماسة بشرح التبريزي.

(*Hamasae Carmina cum Tebrisii scholiis* .Ed .G .W .Freytag ،Bonn 1828-1851 ،3 Bde)

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي: كتاب الخراج. القاهرة (1382 م).

أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي: التاريخ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجالي، دمشق (1980 م) مجلدان.

البلاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذُري: كتاب فتوح البلدان

(*Liber expugnationis regionum ،auctore* Imámo Ahmed ibn Jahja ibn Djábir al-Beládsori) (- Kitāb Futūh al-Buldān;) Ed. :M .J .de Goeje ،Leiden 1863-1866;-) BAL ders.: El-Belâdorî's (Kitâb futuh el-buldân Teil-Übersetzung :Osman Rescher، Leipzig/Berlin 1917-23 ،2 Bde، (تحقيق م. ج. دي غويه).

لَيْدن (1863- 1866 م).

المؤلف ذاته: (كتاب فتوح البلدان).ترجمة جزئية: عثمان /بشر لا يبتسج/ برلين (1917-23 م)، مجلدان.

المؤلف ذاته أصول الدولة الإسلامية ترجمة ف.ك. ف. س. مورجوتن، نيويورك/ لندن (1916/ 1924 م)، مجلدان.

المؤلف ذاته: أنساب الأشراف. المجلد الأول، تحقيق محمد حميد الله، القاهرة (1959 م).

المجلد الخامس، تحقيق س.د.جوتياين، القدس (1936 م).
البخاري، محمد بن إسماعيل: **مجموعة الأحاديث النبوية لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (الصحيح)**. تحقيق ل. كريل وآخرون. لا بدن (1862- 1908 م)، 4 مجلدات.
المؤلف ذاته: البخاري، **الأحاديث النبوية**. ترجمة: و.هوداس/ و.مرسس، بارس (1903- 1914 م)، 4 مجلدات.
الذهبي، أبو عبد الله محمد بن علي: **تاريخ الإسلام**، القاهرة (1367 م).
المؤلف ذاته: **تجريد أسماء الصحابة**، حيدر أباد (1897- 98 م).
الدينوري، أحمد بن داوود: كتاب **الأخبار الطوال**، تحقيق ف. جوير غاس، ليدن (1888 م).
الدياربكري، حسين بن محمد: **تاريخ الخميس في أهوال أنفس النفيس**، القاهرة 1283 (إعادة الطبع في عام (1975 م)، في جزئين، في مجلد 1).
الفَسَوِي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان: كتاب **المعرفة والتاريخ**، تحقيق اكرم العمري، بيروت (1981 م)، 3 مجلدات.
خليفة بن خَيَّاط: كناب التاريخ. تحقبق اكرم العمري، النجف (1967 م).
ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق ا.م. البجاوي القاهرة (1957- 60 م)، 4 مجلدات.
ابن أبي الحديد، عبد الحميد: شرح نهج البلاغة، تحقيق إبراهيم، القاهرة (1965- 1967 م)، 20 مجلداً.
ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن: **تاريخ مدينة دمشق**، تحقبق صلاح الدبن المنجد، المجلد الأول، دمشق (1951 م).
ابن الأعثم الكوفي: كتاب الفتوح، تحقيق م علي العباسي، عبد الوهاب البخاري، حيدر اباد (1968- 1975 م)، 12 مجلداً.
المؤلف ذاته: **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، القاهرة (1285- 87 م)، 5 مجلدات.
ابن حجر العسقلاني، شهاب الدبن أحمد بن نور الدين:**الإصابة في تمييز الصحابة** كلكوتا (1856- 1893 م). 4 مجلدات.
المؤلف ذاته: **قاموس التراجم لابن خلكان**، ترجمة: م.د.ي.سلان، باريس (1842- 1871 م)، 4 مجلدات.
ابن حزم، علي بن أحمد: **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق ي. ليفي- روفنسال، القاهرة (1948 م).
ابن هشام، أبو محمد عبد الملك: **حياة محمد عن محمد ابن اسحق**، نحقبق فردبنناد فُستنْفلد، جوننجن، (1858- 1860 م) مجلدان.
المؤلَف ذاته السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، الفاهرة (1955 م).

المؤلف ذاته حياة محمد، ترجمة لسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لابن اسحق: الفريد غليوم، لندن (1955 م).
ابن حُبَيش، عبد الرحمن بن محمد: كتاب ذكر الغزوات، مخطوط، برلين، آلفاردت، 9689 (WE 173).
ابن اسحق: انظر ابن هشام.
ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء، البداية والنهاية في التاريخ، بيروت (1966- 77 م).
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دمشق (1984- 88 م)، 29 مجلد.
المؤلف ذاته: لسان العرب (1308 م)، 15 مجلد.
ابن قتيبة عبد الله بن مسلم : الشعر والشعراء، القاهرة (1350 م).
المؤلف ذاته: كتاب التاريخ لابن قتيبة (=المعارف) تحقيق ف: فستنفلد، بوتنجن (1850 م).
ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد: كتاب الطبقات الكبير. تحقيق ي. سخاو، وآخرون، لَيْدن (1904- 1917 م).
اندَسيز: لَيْدن (1921/ 1928 م) برلين (1940 م)، 9 مجلدات.
ابن الطقطقَى، محمد بن علي: كتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق ي. أمار، بارس (1916 م).
المؤلف ذاته: الفخري تاريخ الأسر الحاكمة الإسلامية منذ وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم، حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد، مع مقدمات حول مبادئ الحكم، لابن الطقطقى ترجمة إميل آمار، باريس (1910 م).
الكلاعي، أبو ربيع سليمان بن موسى البلنسي: الخلافة الراشدة والبطولة الخالدة في حروب الرِّدّة (= طبع جزئي لكتاب الاكتفاء) تحقيق أحمد غانم، القاهرة (1981 م).
المَسعودي، أبو الحسن علي: مروج الذهب، تحقيق شارل بيلات، باريس بيروت (1966- 1979 م)، 7 مجلدات.
المؤلف ذاته: مروج الذهب (بالفرنسية) التحقيق والترجمة س. باربييه دي مينار/بافيه دي كورتبى باريس (1861- 1877 م)، 9 مجلدات.
المؤلف ذاته: كتاب التنبيه والاشراف، تحقيق م. جزدي غويه، لَيْدن (1894 م).
المؤلف ذاته: كتاب التنبيه والاشراف (بالفرنسية) ترجمة البارون كارادي فو، باريس (1896 م).
المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، بيروت (1983 م) وما يليها.
المُبَرِّد أبو العباس محمد بن زيد: الكامل في اللغة، تحقيق و.رايت، لا يبسنج، (1864 - 92 م)، مجلدان.
النويري أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب (غير مكتمل: القاهرة

(1923- 55، 18 مجلداً) القاهرة (1953- 76 م).

الصفدي، خليل بن أيبك: الوافي في الوفيات، دمشق (1931 م) وما يليها.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة (1952 م).

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك (الحوليات المنسوبة إلى أبي جعفر محمد بن جرير الطبري) تحقيق م.ج.دي غويه وآخرين، ليْدن (1879- 1901 م)، 11 مجلداً.

المؤلف ذاته: أسس المجتمع، ترجمة المجلد السابع: بفلم ف. م. مكدونالد، الباني (1987 م).

المؤلف ذاته: الأيام الأخيرة من حياة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم: تأسيس الدولة، ترجمة المجلد التاسع: إسماعيل ك.بوناوالا الباني (1988 م).

المؤلف ذاته: فتح الجزيرة العربية، 11 للهجرة، ترجمة المجلد العاشر: ف. م. (دونر) الباني (1993 م).

المؤلف ذاته: تحدي الإمبراطوريات، 12- 13 هجرية، المجلد الحادي عشر: ك. ي بلانكنشب، الباني (1993 م).

المؤلف ذاته: معركة القادسية وفتح الشام وفلسطين، العام 13- 15 هجري، ترجمة المجلد الثاني عشر: ي. فريدمان الباني (1992 م).

المؤلف ذاته: فتح العراق، جنوب غربي فارس، ومصر، 15- 21 للهجرة. ترجمة المجلد الثامن: A.H.G، جو نيبول، ألباني، (1989 م).

المؤلف ذاته: فتح إيران 21- 23 للهجرة. ترجمة المجلد الرابع عشر: ج.ر.سميث، ألباني، (1994 م).

الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر: كتاب مغازي الواقدي، تحقيق مارسدن جونز، لندن (1966 م)، 3 مجلدات.

المؤلف ذاته: تاريخ غزوات محمد لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي، تحقيق ألفريد فون كريمر،كلكتا، (1856 م) (طبع جزئي).

المؤلف ذاته: محمد في المدينة - وهذا هو كتاب الوافدي، في المغازي، في سرد مختصر بالإلمانية، ترجمة يوليوس فلهوزن، بريلن (1882 م).

وَثيمة: أبو يزيد بن موسى: كتاب الردّة، لوَثيمة، من كتاب ابن حجر: الإصابة - إسهام في تاريخ ارتداد قبائل العرب بعد وفاة محمد، حرره وترجمه فيلهلم هونزباخ، فيزبادن، (1951 م).

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: ابن وضيح، الذي أملي اليعقوبي، التاريخ، تحقيق م. ت. هوتسما، ليدن، (1882 م)، مجلدان.

ياقوت، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، كتاب معجم البلدان، تحقيق: ف. فستنفلد، لا يبستج، (1866 - 1873 م)، 6 مجلدات.
الزبيري، مصعب بن عبد الله بن مصعب: كتاب نسب قريش (استعراض أندلسي لشجرة الأنساب القرشية (=الجمهرة في نسب قريش).

2.10 المراجع الثانوية

Akram, General A.: *Saif Allāh Ḫālid b. al-Walīd - Dirāsa ᶜaskariyya taʾrīḫiyya,* Beirut 1988[6];
Arafat, Walid: *"An interpretation of the different accounts of the visit of the Tamīm delegation to the Prophet in A.H. 9",* BSOAS 17 (1955), pp. 416 - 425;
ᶜArğūn, Ṣādiq Ibrāhīm: *Ḫālid b. al-Walīd,* o. O. (Beirut) o. J.;
Bakhit, Muhammad Adnan/Ihsan Abbas (Eds.): *Proceedings of the Second Symposium on the History of Bilād al-Shām during the Early Islamic Period up to 40 A.H./ 640 A.D.,* Amman 1987, 3 Bde.;
Becker, C.H.: *"Die Ausbreitung der Araber",* in: *Islamstudien I,* Leipzig 1924, pp. 66 - 145;
ders.: *"The Expansion of the Saracenes",* in: *Cambridge Medieval History,* Bd. II, Cambridge 1957, pp. 329 - 390;
Blankinship, Khalid Y.: vgl. aṭ-Ṭabarī;
Brooks, E.W./ Guidi, I./Chabot, J.-B. (Eds.): *Chronica Minora,* Paris 1903 - 1905, 3 Bde.;
Buhl, Frants: *Das Leben Muhammeds,* Leipzig 1930;
Caetani, Leone: *Annali dell' Islam,* Mailand, 1902 - 1926, 10 Bde.;
ders.: *Chronographia Islamica,* Paris 1912 - 1918, 3 Bde.;
Cahen, Claude: *Der Islam I - Vom Ursprung bis zu den Anfängen des Osmanenreiches,* Frankfurt 1968;
Caskel, Werner: *Ğamharat an-Nasab – Das genealogische Werk des Hišām ibn Muḥammad al-Kalbī,* Leiden 1966, 2 Bde.;
Caussin de Perceval, Armand Pierre: *Essai sur l'histoire des Arabes avant l'islamisme, pendant l'époque de Mahomet et jusqu'à la réduction de toutes les tribues sous la loi musulmane,* Paris, 1847 - 48, 3 Bde.;
de Goeje, M. J.: *Mémoire sur le Fotouho's-Scham attribué à Abou Ismail al-Bacri,* Leiden 1864;
ders.: *Mémoire sur la conquète de la Syrie,* Leiden 1864;
ders.: *Mémoire sur la conquète de la Syrie,* Leiden 1900[2];
Donner, Fred McGraw: vgl. aṭ-Ṭabarī;
ders.: *The Arab Tribes in the Muslim Conquest of Iraq,* Princeton 1975;
ders.: *"The Bakr b. Wāʾil tribes and politics in northeastern Arabia on the eve of Islam",* SI 51 (1980), pp. 5 - 38;

ders.: *The early Islamic Conquests,* Princeton 1981;
Eikelman, Dale: *"Musaylima"*, JESHO 10 (1967), pp. 17 - 52;
Encyclopaedia of Islam - New edition (EI[2]), Leiden 1954 ff.;
Enzyklopädie des Islam - Geographisches, ethnographisches und biographisches Wörterbuch der muhammedanischen Völker (EI[1]), Leiden/Leipzig 1913 - 1938;
Fawāz Ṭukān: *"al-Wāqūṣa"*, in: Bakhit: *Proceedings*, II, pp. 323 - 331;
Fiey, J.M.: *"The last Byzantine Campaign into Persia and its influence on the Attitude of the Local Populations towards the Muslim Conquerors 7 - 16 H./ 628 - 636 A.D."* in: Bakhit, *Proceedings*, I, pp. 96 - 103;
Friedmann, Yohanan: vgl. aṭ-Ṭabarī;
Gabrieli, Francesco: *Die Macht des Propheten - Mohammed und die arabische Welt,* München 1968;
Ǧāsir Abū Ṣafiya: *"Ma^{c}raka Yarmūk: Dirāsa ta^{ɔ}rīḫiyya naqdiyya"*, in: Bakhit: *Proceedings*, III, pp. 123 - 135;
Glubb, Sir John Bagot: *The great Arab Conquests,* London 1963;
Graf, David F.: *"The Saracens and the Defense of the Arabian Frontier"*, BASOR 229 (1978), pp. 1 - 26;
Guillaume, Alfred: vgl. Ibn Hišām;
Haarmann, Ulrich (Ed.): *Geschichte der arabischen Welt,* München 1987;
Haykal, Muhammad Husain: *The Life of Muhammad,* Philadelphia 1976;
Heichelheim, F.M.: *"Die spätrömische Diözese Oriens in ihrem vorderasiatischen Provinzialbestand von 284 - 641-2 n. Chr."*, in: *HdO*, 1. Abt. II. Bd. 4. Abschn., Lieferung 2, pp. 213 - 290;
Hitti, Philip K.: vgl. al-Balāḏurī;
ders.: *History of Syria - including Lebanon and Palestine,* London 1957;
Hoenerbach, Wilhelm: vgl. Waṯīma;
Irfān Šahīd: *„Asrār an-Naṣr al-^{c}arabī fī Futūḥ aš-Ša^{ɔ}m: Ma^{c}raka al-Yarmūk"*, in: Bakhit: *Proceedings*, III, pp. 137 - 147;
Juynboll, Gautier H. A.: vgl. aṭ-Ṭabarī;
ders.: (Ed.): *Studies on the First Century of Islamic Society,* Carbondale/Edwardsville 1982;
Kaegi, Walter Emil: *"The Strategy of Heraclius"*, in: Bakhit, *Proceedings*, I, pp. 104 - 115;
Kaḥḥāla, ^{c}Umar Riḍā: *Saif Allāh Ḫālid Ibn al-Walīd;* Damaskus 1934;
Khalil 'Athamina: *"The Appointment and Dismissal of Khalid b al-Walid from the Supreme Command - a Study of the political strategy of the early Muslim Caliphs in Syria"*, Arabica 41 (1994), pp. 253 - 272;
Kister, M.J.: *Studies in Jahiliyya and early Islam,* London 1980;
ders.: *"Mecca and Tamīm - Aspects of their Relation"*, JESHO (1965), pp. 113 - 163;
Knauf, Ernst Axel: *"Aspects of Historical Topography relating to the Battles of Mu^{ɔ}ta and the Yarmūk"*, in: Bakhit, *Proceedings*, I, pp. 73 - 78;
Kremer, Alfred von: *Mittelsyrien und Damaskus,* Wien 1853;
Lammens, Henri: *"Le 'triumvirat' Aboû Bakr, 'Omar et Aboû 'Obaida"*,

MUSJ 4 (1910), pp. 113 - 144;
ders.: *L'arabie occidentale avant l'Hégire,* Beirut 1918;
ders.: *La Syrie, précis historique;* Beirut 1921;
ders.: *La Mecque à la veille de l'Hégire,* Beirut 1924;
Lapidus, Ira M.: *"The Arab Conquests and the formation of Islamic Society",*
in: Juynboll (Ed.): *Studies,* pp. 49 - 72;
McDonald, Michael V.: vgl. aṭ-Ṭabarī;
Muir, Sir William: *Annals of the Early Caliphate;* London 1883;
Müller, August: *Der Islam im Morgen- und Abendland;* Berlin 1885;
Muranyi, Miklos: *Die Prophetengenossen in der frühislamischen Geschichte,*
Bonn 1973;
Musil, Alois: *The Middle Euphrates - a topographical Itinerary,* New York 1927;
ders.: *Arabia Deserta,* New York 1927;
Nagel, Tilman: *"Some Considerations concerning the pre-Islamic and the Islamic Foundations of the Authority of the Caliphate",*
in: Juynboll (Ed.): *Studies ..,* pp. 177 - 197;
Nāsir ad-Dīn al-Asad: *"Waqᶜa Aǧnādain - Dirāsa taḥlīliyya lil-Maṣādir war-Riwāyāt",* in: Bakhit: *Proceedings,* II, pp. 285 - 321;
Nöldeke, Theodor: *"Mālik und Mutammim, die Söhne Nuwaira's",* in: *Beiträge zur Kenntnis der Poesie der alten Araber,* Hannover 1864, pp. 87 - 151;
ders.: *"Zur Topographie und Geschichte des damascenischen Gebietes und der Haurangegend",* ZDMG 29 (1876), pp. 419 - 444;
ders.: *"Zur Geschichte der Araber im 1. Jh. d. H. aus syrischen Quellen - Die letzten Kämpfe um den Besitz Syriens",* ZDMG 29 (1876), pp. 76 - 82;
ders.: *Zur tendenziösen Gestaltung der Urgeschichte des Islam",*
ZDMG 52 (1898), pp. 16 - 33;
ders.: *"Rezension "Annali dell' Islam/L. Caetani",* in: WZKM 21 (1907),
pp. 297 - 312;
Poonawala, Ismail K.: vgl. aṭ-Ṭabarī;
Rescher, Osman: vgl. al-Balāḏurī;
Rodinson, Maxime: *Mohammed,* Luzern/Frankfurt 1975;
Sachau, Eduard: *"Der erste Chalif Abu Bakr",* Sitzungsberichte der Preußischen Akademie der Wissenschaften, Berlin 1903, pp. 16 - 37;
ders.: *"Uber den zweiten Chalifen Omar",* Sitzungsberichte der Preußischen Akademie der Wissenschaften, Berlin 1902, pp. 292 - 323;
Sartre, Maurice: *"Le Howran Byzantin à la veille de la Conquète Musulmane",*
in: Bakhit, *Proceedings* I, pp. 115 - 167;
Shaban, M. A.: *Islamic History - A new Interpretation,* Cambridge 1971;
Shoufani, Elias: *Al-Riddah and the Muslim Conquest of Arabia,* Toronto 1972;
Smith, G. Rex: vgl. aṭ-Ṭabarī;
Sprenger, Alois: *Das Leben und die Lehre des Mohammad,* Berlin 1861 - 65, 3 Bde.;
Ṭaha al-Hāšimī: *"Ḫālid b. al-Walīd fil-ᶜIrāq",* Maǧmaᶜ al-ᶜilmī al-ᶜIrāqī, 3 (1954-55), pp. 56 - 90; pp. 231 - 269; 4 (1956), pp. 46 - 83;

ders.: "*Ma^crakat Ağnādain - mattā waqa^cat wa aina waqa^cat*",
Mağma^c al-^cilmī al-^cIrāqī, 2 (1951), pp. 69 - 102;
ders.: "*Safar Ḫālid b. al-Walīd min al-^cIrāq ila 'š-Šā^ʾm*",
Mağma^c al-^cilmī al-^cArabī, 27 (1952), pp. 394 - 407; pp. 542 - 558; 28 (1953), pp. 45 - 60; pp. 228 - 241;
Thilo, Ulrich: *Die Ortsnamen in der altarabischen Poesie;* Wiesbaden 1958;
^cUmar Farūḫ: *Ta^ʾrīḫ ṣadr al-Islām,* Beirut 1972;
Watt, William Montgomery: *Muhammad, Prophet and Statesman,* Oxford 1961;
Weil, Gustav: *Geschichte der Chalifen,* Mannheim/Stuttgart 1846 - 1862, 5 Bde.;
Wellhausen, Julius: *Reste arabischen Heidentums,* Berlin 1897;
ders.: *Prolegomena zur ältesten Geschichte des Islams,* in: *Skizzen und Vorarbeiten,* Heft VI, Berlin 1899;
Wüstenfeld, Ferdinand: *Register zu den genealogischen Tabellen der Arabischen Stämme und Familien,* Göttingen 1853;

3.10 مراجع عن التأريخ

Abbott, Nabia: "*Hadīth Literature - Collection and transmission of Ḥadīth*", in: *Cambridge History of Arabic Literature*, I, pp. 289 - 298
dies.: *Studies in Arabic literary Papyri 1 - Historical texts,* Chicago 1957;
Bernheim, Ernst: *Lehrbuch der historischen Methode und der Geschichtsphilosophie,* Leipzig 1903, (dritte und vierte, völlig neu bearbeitete und vermehrte Auflage);
Brockelmann, Carl: *Geschichte der Arabischen Litteratur (GAL);*
2., den Supplementbänden angepaßte Auflage, Leiden 1937 - 1948;
Cahen, Claude: "*L'Historiographie Arabe: dès origines au VII^e siècle*", Arabica 33 (1986), pp. 133 - 197;
Cambridge History of Arabic Literature. Beeston/Johnstone/Serjeant/Smith (Eds.), Bd. I.: *Arabic Literature to the End of the Umayyad Period,* Cambridge 1983;
Conrad, Lawrence I.: "*Al-Azdī's History of the Arab Conquests in Bilād al-Shām: Some Historiographical Observations;* in Bakhit, *Proceedings, I, pp. 28 - 62;*
Coulson, N. J.: "*European Criticism of Hadith Literature*", in: *Cambridge History of Arabic Literature* I, pp. 317 - 321;
Crone, Patricia: *Slaves on Horses - the Evolution of the Islamic Polity;* Cambridge 1980;
Donner, Fred McGraw: "*Introduction*", zu Duri, A.A.: *Rise*, pp. 7 - 17;
ders.: "*The Problem of Early Arabic Historiography in Syria*", in: Bakhit: *Proceedings, I, pp. 1 - 27;*
Duri, ^cAbd al-^cAzīz: *The Rise of Historical Writing among the Arabs,* Princeton 1983 (= *Baḥṯ fī Naš^ʾa ^cIlm at-Ta^ʾrīḫ ^cinda 'l-^cArab,* Beirut 1960);
ders.: "*Al-Zuhrī - a Study on the Beginnings of History Writing in Islam*", BSOAS 19 (1957), pp. 1 - 12;

ders.: *"The Iraq School of History to the ninth Century - a Sketch",* Lewis/ Holt: *Historians*, pp. 46 - 53;
Fück, Johannes: *Muhammad Ibn Isḥāq - Literarhistorische Untersuchungen,* Frankfurt 1925;
ders.: *"Die Rolle des Traditionalismus im Islam",* ZDMG 93 (1939), pp. 1 - 32;
Gibb, Sir Hamilton: *"Islamic biographical Literature";* in: Lewis/Holt: *Historians*, pp. 54 - 58;
Goldziher, Ignaz: *Muhammedanische Studien,* Halle 1889 - 1890, 2 Bde.;
ders.: *Gesammelte Schriften,* Hildesheim 1970, 6 Bde.;
ders.: *"Ueber die Entwicklung des Ḥadīth";* in: Goldziher, I.: *Studien* II, pp. 1 - 274;
ders.: *"Neue Materialien zur Litteratur des Überlieferungswesens bei den Muhammedanern",* in: Goldziher, I.: *Schriften*, IV, pp. 69 - 110;
ders.: *"Kämpfe um die Stellung des Hadit im Islam",* in: Goldziher, I.: *Schriften*, V, pp. 86 - 98;
Haneberg, Daniel Bonifatius von: *Erörterungen über pseudo-Wákidi's Geschichte der Eroberung Syriens,* München 1860;
Horovitz, Joseph: *"The Earliest Biographies of the Prophet and their Authors",* IC 1 (1927) pp. 535 - 559; 2 (1928), pp. 22 - 50; pp. 164 - 182; pp. 495 - 526;
ders.: *"Alter und Ursprung des Isnād",* Der Islam 8 (1918), pp. 39 - 47;
Horst, Heribert: *"Zur Überlieferung im Korankommentar aṭ-Ṭabarīs",* ZDMG 103 (1953), pp. 290 - 307;
Humphreys, R. Stephen: *Islamic History - a Framework for Inquiry,* Princeton 1991;
Jones, J. Marsden B.: *"The Maghāzī literature",* in: *Cambridge History of Arabic Literature,* pp. 344 - 351;
ders.: *"The Chronology of the Maghāzī - a textual Survey",* BSOAS 19 (1957), pp. 245 - 280;
ders.: *"Ibn Isḥāq and al-Wāqidī: The Dream of ʿĀtika and the Raid to Nakhla in Relation to the Challenge of Plagiarism",* BSOAS 22 (1959), pp. 41 - 51;
Juynboll, G.H.A.: *The Authenticity of the Tradition Literature - Discussions in modern Egypt,* Leiden, 1969;
ders.: *Muslim Tradition - Studies in Chronology, Provenance and Authorship of Early Ḥadīt,* Cambridge 1983;
ders.: *"On the Origins of Arabic Prose· Reflections on Authenticity,* in: Juynboll, *Studies*, pp. 161 - 175;
ders.: *"The Date of the Great Fitna",* Arabica 20 (1973), pp. 142 - 159;
Kister, M.J.: *"The Sirah-Literature",* in: *Cambridge History of Arabic Literature,* pp. 352 - 367;
Landau-Tasseron, Ella: *"Sayf Ibn ʿUmar in Medieval and modern scholarship",* Der Islam 67 (1990), pp. 1 - 26;
Lassner, Jacob: *Islamic Revolution and historical Memory - An Inquiry into the Art of ʿAbbāsid Apologetics,* New Haven 1986;
Leder, Stefan: *"Authorship and Transmission in unauthored Literature - The akhbar Haytham ibn ʿAdī",* Oriens 31 (1988), pp. 67 - 81;

ders.: "*Features of the Novel in early Historiography - The downfall of Xālid al-Qasrī*", Oriens 32 (1990), pp. 72 - 96;
Lewis, Bernard/Holt, P.M. (Eds.): *Historians of the Middle East*, London 1962;
Millward, William G.: "*Al-Yaᶜqūbī's sources and the question of Shiᶜa Partiality*", Abr-Nahrain 12 (1971 - 72), pp. 47 - 74;
Nawas, John Abdallah: "*Toward fresh directions in historical research: an experiment in methodology using the putative 'absolutism' of Hārūn al-Rashīd as a test case*", Der Islam 70 (1993), pp. 1 - 51;
Noth, Albrecht: *Quellenkritische Studien zu Themen, Formen und Tendenzen frühislamischer Geschichtsüberlieferung - Teil I: Themen und Formen*, Bonn 1973;
ders.: "*Isfahān - Nihāwand - Eine quellenkritische Studie zur früh-islamischen Historiographie*", ZDMG 118 (1968), pp. 274 - 296;
ders.: "*Der Charakter der ersten großen Sammlungen von Nachrichten zur frühen Kalifenzeit*", Der Islam 47 (1971), pp. 168 - 199;
ders.: "*Futūḥ-History and Futūḥ-Historiography - The Muslim conquest of Damascus*", al-Qantara 10 (1989), pp. 454 - 462;
Paret, Rudi: "*Die Lücke in der Überlieferung über den Urislam*" in: *West-östliche Abhandlungen*, Tschudi-Festschrift, III, pp. 147 - 153;
Petersen, Erling Ladewig: *ᶜAlī and Muᶜāwiya in early Arabic tradition*, Odense 1974;
Puin, Gerd-Rüdiger: *Der Dīwān von ᶜUmar Ibn al-Ḫaṭṭāb - Ein Beitrag zur frühislamischen Verwaltungsgeschichte*, Bonn 1969;
Robson, James: "*Ibn Isḥāq's Use of the Isnād*", Bulletin of the J. Ryland's Library, Manchester, 38 (1956), pp. 449 - 465;
Rosenthal, Franz: *A History of Muslim Historiography*, Leiden 1968;
ders.: "*The Influence of the biblical tradition on Muslim Historiography*", in: Lewis/Holt: *Historians*, pp. 35 - 45;
ders.: "*The Life and Works of al-Tabarī*" in: *The History of al-Ṭabarī*, Bd. 1, Albany 1989, pp. 5 - 147;
Rotter, Gernot: "*Abū Zurᶜa ad-Dimašqī (st. 281/894) und das Problem der frühen Geschichtsschreibung in Syrien*", WdO 6 (1971), pp. 80 - 104;
ders.: "*Zur Überlieferung einiger historischer Werke Madāʾinī's in Ṭabarī's Annalen*", Oriens 23/24 (1974), pp. 103 - 133;
Samuk, Sadun Mahmud: *Die historischen Überlieferungen nach Ibn Isḥāq - eine synoptische Untersuchung*, Frankfurt 1978;
Sauvaget, Jean/Cahen, Claude: *Introduction to the History of the Muslim East*, Los Angeles 1965;
Schacht, Joseph: *Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford 1964;
ders.: "*On Mūsā b. ᶜUqba's Kitāb al-Maghāzī*", AO 21 (1953), pp. 288 - 300;
ders.: "*The 'Kitāb al-Taʾrīḫ' of Ḫalīfa b. Ḫayyāṭ*", Arabica 16 (1969), pp. 79 - 81;
ders.: "*A Revaluation of Islamic Tradition*", JRAS (1949), pp. 143 - 154;

Schoeler, Gregor: *"Die Frage der schriftlichen oder mundlichen Überlieferung der Wissenschaften im fruhen Islam"*, Der Islam 62 (1985), pp. 201 - 230;
Sezgin, Fuat: *Geschichte des arabischen Schrifttums (GAS)*, Bd. I: *Qurʾānwissenschaften, Ḥadīṯ, Geschichte, Fiqh, Dogmatik, Mystik bis c 430 H.*, Leiden 1967;
Sezgin, Ursula: *Abū Miḫnaf- Ein Beitrag zur Historiographie der umaiyadischen Zeit*, Leiden 1971;
Somogyj, Joseph de: *"The Development of Arabic Historiography"*, JSS 3 (1958), pp. 373 - 387;
Speight, R. Marston: *"The Will of Saʿd b a. Waqqāṣ The Growth of a Tradition"*, Der Islam 50 (1973), pp. 249 - 267;
Sprenger, Alois: *"On the Origins and Progress of writing down facts among the Mussulmans"*, JASN, N.S. 25 (1856), pp. 303 - 329; 375 - 381;
Togan, Zeki Velidi: *"Ibn Aʿtham al-Kūfī"*, IC 44 (1970), pp. 249 - 252,
Wansbrough, John: *The Sectarian Milieu - Content and Composition of Islamic Salvation History*, Oxford 1978;
Watt, William Montgomery: *"The materials used by Ibn Isḥāq"*, in: Lewis/Holt: *Historians*, pp. 23 - 34;
Wuestenfeld, Ferdinand. *Die Geschichtsschreiber der Araber und ihre Werke*, Göttingen 1882;

إصدارات قَدْمُس للنشر والتوزيع

ماركو بولو: هل وصل إلى الصين؟ تأليف: فرنسس وود، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تشرين الثاني 1999 م).

لبنان القديم. تأليف: كارلهاينز برنهردت، ترجمة: ميشيل كيلو؛ مراجعة: زياد منى (تشرين الثاني 1999 م).

النهايات: الهوس القيامي الألفي. تأليف: ديتر تسمرلنغ، ترجمة: ميشيل كيلو؛ مراجعة: زياد منى (تشرين الثاني 1999 م).

تلفيق إسرءيل التوراتية، طمس التاريخ الفلسطيني. تأليف: كيث وايتلام، ترجمة: ممدوح عدوان؛ مراجعة: زياد منى (آذار 2000 م).

قديسات وملكات من المشرق السرياني وجزيرة العرب. تأليف: سِبَستيَن برُك وسوزان هارفي، وغْلن بَوَرْسُك ترجمة: فريدة بولس وميسون الحُجبري، راجعها وقدم لها: المطران مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم متروبوليت حلب للسريان الأرثوذكس. الطبعة الأولى: (آب 2000 م).

المسيحية والعرب. تأليف: نيقولا زيادة (صدر). الطبعة الأولى: (تموز2000 م). الطبعة الثانية: (آب 2000 م).

النظرية السياسية بين اليونان والإسلام. تأليف الدكتور عبد الوهاب مروان (تشرين الأول 2000 م).

الشعر العربي المغنى: دراسة تحليلية لموسيقى الشعر. تأليف: المفدم الدكتور إيليا فرنسيس (كانون الثاني 2001 م).

بحثاً عن إله ووطن: صراع الغرب على فلسطين وآثارها (1799-1917 م). تأليف: نيل سلبرمن، ترجمة: فاضل جتكر، مراجعة: زياد منى (آذار 2001 م).

شاركَتُ في الخديعة. تأليف: سلوى النعيمي (آذار 2001 م).

الماضي الخرافي: التوراة والتاريخ. تأليف: توماس طُمسُن، ترجمة: عدنان حسن. مراجعة: زياد منى (آذار 2001 م).

خالد وعمر: بحث نقدي في المصادر عن التأريخ الإسلامي المبكر. تأليف: كلاوس كلير، ترجمة: محمد جديد (حزيران 2001 م).

بنية المسلسل الدرامي التلفزيوني: نحو درامية جديدة. تأليف فيس الزبيدي.
طب العيون عند العرب: تاريخ وأعلام. تأليف: نشأت الحمارنة (تحت الطبع).
الكتاب والاستعمار: السطو على الأرض في التوراة. تألف: مايكل برير، ترجمة: أحمد الجمل (تحت الطبع).
الصهيونية المسيحية. تأليف: بول مركلي. ترجمة: فاضل جتكر. (تحت الطبع).
بيزنطة والفتوحات الإسلامية المبكرة. تأليف: وولتر كغي، ترجمة: نيقولا زيادة (تحت الطبع).
الظاهر بيبرس. تألف: بيتر ثوراو، ترجمة: محمد جديد (تحت الطبع).
الحرب البحرية والسياسة البحرية بين الإسلام والغرب. تأليف: إ. آيكوف (قريباً).
الحمّام في العصر العربي - الإسلامي الوسيط: دراسة ثقافية تاريخية. تأليف: هاينز غرتسفلد (قريباً).
هزيمة المسيحية، خطاب "العودة" واليهود. تأليف: د. أولستر (قريباً).
الطوائف المسيحية في فلسطين من الحكم البيزنطي إلى الفتح الإسلامي - دراسة تاريخية وأثرية. تأليف: روبرت شك (قريباً).
غوته والعالم العربي. تأليف: كاتارينا مُمزن (قريباً).
المولوخ - نظرة نقدية لتاريخ الولايات المتحدة. تأليف: كارلهاينز دِشنَر (قريباً).
بحثاً عن بني إسرءيل. تأليف: فيليب ديفس (قريباً).
إفريقية واكتشاف أمريكا. تأليف: ليو فينَر. (قريباً).
الفتوحات الإسلامية الأولى. تأليف: فرِد دونَر (قريباً).
حكايات آرامية من معلولا (قريباً).
الغرب والإسلام - صورة العرب في الغرب وتشكلها في العصر الوسيط المبكر. تأليف: إكهارت روتر (قريباً).
حكومات المسلمين. تأليف: عزيز العظمة (قريباً).
الجنس استشراقياً - قراءة في خطاب الغرب عن الشرق كآخر. تأليف: إرفين كميل شك (قريباً).
الإسلام في عيون الآخرين. تألف: بروبرت هويلاند. (قريباً).
أشكال الوحي عند العرب في سورية قبل الاسلام. تأليف: توفيق فهد. (قريباً).
كمال الصليبي وتوماس طمسن في حوار مع زياد منى حول "جغرافية التوراة" وتاريخ فلسطين القديم (قريباً).
الأتراك والصهيونية وقضية فلسطين. تأليف: ميم كمال أكه (قريباً).
فلسطين في العقل السياسي الأمريكي. تأليف: كاثلين كرِستسن (قريباً).

عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية. تألبف: ماري ولسن. ترجمة: فضل الجراح (آب 2000 م). صدر عن: شركة قَدْمُس للنشر والتوزيع (ش. م. م) - بيروت.

جذور الوصاية الأردنية. تأليف: سليمان بشير. يصدر عن شركة قَدْمُس للنشر والتوزيع (ش. م. م)- بيروت. (تموز 2001 م).

دراسات قدْمُس: مجموعة كتيبات تحوي ترجمة دراسات وأبحاث نشر أكثرها في دوريات متخصصة، تتعلق ببلادنا وقضايانا التاريخية والمعاصرة، منها التالي ذكرها:

معركة القادسية. تأليف: س. م. يوسف. ترجمة: ميسون الحجيري؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

معركة اليرموك: إعادة تركيب. تأليف: ج. جندارا. ترجمة: ميسون الحجيري؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

معركة هليوبوليس. تأليف: ألفرِد بَتلَر. ترجمة: ميسون الحجيري؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

تطورات فنون الحرب الإسلامية: الفتوحات الأولى. تأليف: ج. جندارا. ترجمة: ميسون الحجيري؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

دور الجمل والخيل في الفتوحات العربية المبكرة. تأليف: د. ر. هِلّ، ترجمة: ميسون الحجيري؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

"عودة" اليهود في الفكر البروتستانتي الإنجليزي (1790 – 1840 م). تأليف: ماير فريته، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

كمال الصليبي في حوار مع زياد منى عن مقولاته في نصوص التوراة والإنجيل (تموز 2001 م).

الإبيونيون وورقة بن نوفل والإسلام. تأليف: زياد منى(تموز 2001 م).

أباطرة وشيوخ رومان من المشرق العربي. تأليف: غلِن بَوَرسوك، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

(آشور) و(سورية) مترادفتان. تأليف: ريتشارد فراي، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

فيليب العربي والمسيحية. تأليف: هانز بولزَنْدَر، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

كنعان، فينيقيا، أرجوان. تأليف: ميخائيل أسطور، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تموز 2001 م).

الألفية والمستوطنات الزراعية في الأرض المقدسة في القرن التاسع عشر. تأليف: ر. كارك، ترجمة: فاضل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تحت الطبع).

أورشليم داود: التلفيق والحقيقة. تأليف: مارغريت شتاينر، ترجمة: فاصل جتكر؛ مراجعة: زياد منى (تحت الطبع).

حول نقش "بيت دود (داود)". تأليف: كمال الصليبي، ترجمة: زياد منى (تحت الطبع).

جغرافية سفر التكوين (14) في عسير. تأليف: كمال الصليبي، ترجمة: زياد منى (قريباً).

مشكلة (داود وجليات). تأليف: كمال الصليبي، ترجمة زياد منى (قريباً).

الفرار من "أورشليم". تأليف: كمال الصليبي، ترجمة: زياد منى (قريباً).

ملاحظات جغرافية ولغوية على التوراة. تأليف: كمال الصليبي، ترجمة: زياد منى (قريباً).

مقاطع متطابقة من العهد القديم والشعر العربي. تأليف: فراي هر فون غال، ترجمة: زياد منى (قريباً).

النبي محمد وهرقل. تأليف: أ. شارف (قريباً).

"بيت داود (دود)" مبني على الرمال. تأليف: فيليب ديفس: ترجمة: زياد منى (قريباً).

بين المنهجية والجنون: عن توظيف التوراة مرجعاً تاريخياً. تأليف: فيليب ديفس: ترجمة: زياد منى (قريباً).

(نَفَق سلوان) هلنستي. تأليف: فيليب ديفس: ترجمة زياد منى (قريباً).

الإسلام في الكتابات البيزنطية. تأليف: فولفغانغ آيشنر (قريباً).

الحركات الدينية في شمالي جزيرة العرب قبل الإسلام. أ. شبرنغر (قريباً).

البحث عن الحلقة المفقودة: الآثار والرأي العام في لبنان. هلغا سيدن (قريباً).

موقف العرب من بيزنطة: الرسمي، الشعبي، العلمي. تأليف: أحمد شبول (قريباً).

هل "عبرية" التوراة لغة؟ تأليف: إرنست أكسل كناوف؛ مراجعة: زياد منى (قريباً).

الحركة الصهيونية والماسونية. تأليف: ميم كمال أكه (قريباً).

Die Deutsche Bibliothek – CIP-Einheitsaufnahme

Klier, Klaus:
Ḫālid und ʿUmar : quellenkritische Untersuchung zur Historiographie der frühislamischen Zeit / Klaus Klier. – Berlin : Schwarz, 1998
(Islamkundliche Untersuchungen ; Bd. 217)
Zugl.: Berlin, Freie Univ., Diss., 1996
ISBN 3-87997-268-0

Klaus Schwarz Verlag GmbH, Postfach 41 02 40, D-12112 Berlin
ISBN 3-87997-268-0
Druck: Offsetdruckerei Gerhard Weinert GmbH, D-12099 Berlin

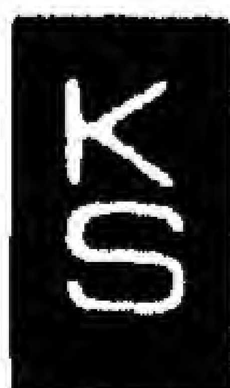
ISSN 0939-1940
ISBN 3-87997-268-0

ISLAMKUNDLICHE UNTERSUCHUNGEN · BAND 217

Klaus Klier

Ḫālid und ᶜUmar

Quellenkritische Untersuchung
zur Historiographie der frühislamischen Zeit



KLAUS SCHWARZ VERLAG · BERLIN · 1998

ISLAMKUNDLICHE UNTERSUCHUNGEN · BAND 217

begrundet
von
Klaus Schwarz

herausgegeben
von
Gerd Winkelhane

KLAUS SCHWARZ VERLAG · BERLIN

Klaus Klier ·
Ḫālid und ᶜUmar

هل كان إيمان خالد بن الوليد بالإسلام مشكوكاً فيه؟
هل كان مالك بن نويرة مسلماً؟ وهل قُتل غيلة بأمر من خالد بن الوليد؟
هل زنى خالد بن الوليد بأم تميم؟
هل طالب عمر بن الخطاب أبا بكر بعزل خالد؟
هل قام خالد بالحج سراً؟
هل كان خالد عنيداً نزاعاً إلى العنف؟
هل داني خالد بن الوليد الخمر بعد إسلامه؟
هل كان مبذراً ولعاً بالأبهة؟
هل كان مخلاً بالأمانة مقدراً نفسه فوق قدرها؟
هل عزل عمر خالداً؟
هل كان ثمة صراع في الواقع بين خالد وعمر؟
المؤلف يعيد قراءة التاريخ ذو العلاقة وينفي تلك التهم التي رددها بعض الإخباريين بشكل مباشر أو ضمني، في دراسة تحليلية رائدة لمصادر التاريخ العربي القديم والحديث عن إثنين من عظماء صدر الإسلام، ويرى أن كثير من المؤرخين ظلموا كلا الرجلين بطريقة فظة، إذ لم يتحدثوا تقريباً إلا عن كراهية مزعومة متبادلة بينهما، واتخذوا منهما معاً وسيلة للجدل الحزبي، مقدمين بذلك أرضية لمحاولات تشويه صورتيهما في التاريخ.



